قرآن يتلى لإنسانية ترقى
بصائر المعرفة القرآنية (8)

مكتبة علي بن حسين السادة
الإصدار (2)

الأساس والتنوير في أصول التفسير

الجزء الأول

الأستاذ الدكتور
عبد السلام مقبل المجيدي
أستاذ الدراسات القرآنية/ كلية الشريعة/ جامعة قطر

مكتبة الأسرة العربية
نحو أسرة عربية واعية ..

بسم الله الرحمن الرحيم

الأساس والتنوير في أصول التفسير

الجزء الأول

Al Asas
Val Tanvir
Fi Usul Al Tafsir (1)

Prof. Dr.
Abdulsalam al majidi

1. BASKI: İSTANBUL
2022 - 1444

قرآن يتلى لإنسانية ترقى
بصائر المعرفة القرآنية
8

مكتبة علي بن حسن السادة
الإصدار 2

الأساس والتنوير في أصول التفسير

الجزء الأول

الأستاذ الدكتور
عبد السلام مقبل المجيدي
أستاذ الدراسات القرآنية/ كلية الشريعة/ جامعة قطر

مكتبة الأسرة العربية
نحو أسرة عربية واعية ..

الأساس والتنوير
في أصول التفسير

الجزء الأول 1

الأستاذ الدكتور
عبد السلام مقبل المجيدي

مراجعة:

أ.د/ سعيد بن دحباج – د/ حمود ردمان

القياس: ١٧×٢٤ سم

عدد الصفحات: ٥٦٨ ص

ISBN:978-625-8063-48-6

الطبعة الأولى

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢ م

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

مكتبة الأسرة العربية

نحو أسرة عربية واعية ..

طباعة ونشر وتوزيع

إصدارات مُختارة للأسرة العربية

www.arabfamilybs.com

+90 212 631 81 09 - +90 531 935 71 31

info@arabfamilybs.com

UFUK neşriyat®

BASIN-YAYIN-DAĞITIM

Sertifika No: 65276

UFUK NEŞRİYATIN® TÜRKİYE BASIM YAYIN MESLEK BİRLİĞİ ÜYESİDİR.

Baskı Cilt: Enes Basın Matbaacılık Ltd. Şti. Litros Yolu Fatih San. Sit. No: 12/210 - Topkapı / İstanbul

كلمة مكتبة علي بن حسين السادة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، وعلى آله وصحبه والتابعين،

وبعد:

فيسرُّ مكتبة/ علي بن حسين السادة أن تُقَدِّمَ للعالَم كتاب: "الأساس والتنوير في أصول التفسير" من تأليف أ.د/ عبد السلام مقبل المجيدي أستاذ الدراسات القرآنية في كلية الشريعة/ جامعة قطر.

وهذا الكتاب كتابٌ متينٌ عُنِيَ بتقديم مباحث علم أصول التفسير وقواعده على نحوٍ من العُمْقِ والثَّراء المعرفيِّ، بما لا تجده متوفرًا في المؤلَّفات الموضوعة في هذا الفنِّ، حتى ليصحَّ اعتبارُه المرجعَ الأوَّل لمن يَرْوم الوقوفَ على مسائل هذا العلم مُحرَّرةً مبسوطةً. وقد ظهر الكتاب بعد تجربةٍ علميةٍ تعليميةٍ عميقةٍ للمؤلِّفِ في جامعاتٍ متعدِّدةٍ، وضمَّنه المؤلِّف -وَفَّقَهُ الله- كتابَيْنِ سابِقَيْنِ في المضمار نَفْسِهِ هما كتابا: "التنوير في أصول التفسير"، و"الأساس في أصول التفسير".

ونحن في مكتبة علي بن حسين السادة نشرف بأن نَقُوْمَ بتقديم هذا الكتاب العلميِّ التعليميِّ الثَّريِّ راجين أن يكون أحدَ المَنارات العلمية التي يؤمُّها طلابُ علوم القرآن، والباحثون المتخصِّصون في دراساته، بل وكلُّ مسلم يقرأ كتاب الله ﷻ، ويَطْمَح لفَهْم معاني آياته، والاهتداء بمعالم رُشْدِه، والاستنارةِ بفيض سَناه، وعسى أن يجدوا فيه ما يُشْبِعُ نَهَمَهُم، ويَروي عَطَشَهم من القواعد والضوابط اللّازمة لتفسير كلامِ الله ﷻ ووَحْيه.

وهذا الكتاب يُمَثِّلُ الإصدارَ العلميَّ الثاني ضمن إصدارات المكتبة، وهي الإصدارات التي نرجو أن تُمَثِّلَ نورًا علميًّا في سماء الإنسانية، وهدفنا منها التعريف، والتقديم، والإنارة، والإثراء العلميُّ.

ولهذا الكتابِ الذي نُقَدِّمُهُ مَزِيَّتُهُ القويَّةُ؛ إذ يرتبط بفَهْمِ مُراد الله سبحانه وتعالى في كلماته البيِّنات، وآياته المُحْكَمَات، ويأتي ضمن مشروع عِلْميٍّ كبير هو مشروع: "بصائر المعرفة القرآنية" نسأل الله عز وجل أن يجعله مَنْهَلًا ينتفع به العالِمون، ويَصْدُرُ عنه الباحثون.

الإهـداء

إلى رسول الله ﷺ

صاحبِ خبر السماء ﷺ... نفسي له الفداء... أنفاسُك الطاهرة طالما أقْرَأَت الكتاب المجيد... فصُنعَ على عينك -يا سيدي- كلُّ برٍّ أمينٍ مبينٍ رشيد... فخَلَفَ من بعدهم -يا سيدي- خَلْفٌ ورثوا الكتاب...يأخذون عَرَضَ هذا الأدنى... طمعًا في السَّراب...وبَلِيَ القرآن في صدور أقوامٍ كما تَبْلى الثياب... وانطلق الملأ منهم يتناجون: إنَّ سَيْرَهم على حرف الكتاب لفي ضلالٍ مبين...

فحرَّفوه، ورموا به في غيابات الجبِّ، وكانوا فاعلين...وهم يُصعِدون... يُصعِدون -يا سيدي- ولا يَلْوُون على أحد...واشْتُرِيَ بآيات الله ثمنٌ قليل... وحَشْرَجَ الصَّدر لذلك بعويل الأسوار، وسُمِعت آهات نداء الحق خَلْفَ أسوار العويل... وملأٌ من المؤمنين للحقِّ كارهون...يجادِلون في الحقِّ بعدما تبيَّن، وهم ينظرون... وأحلُّوا قومهم الخُسْر؛ إذ حطَّموا باستكبارهم التواصي بحقٍّ وصبر، وهم لا يشعرون...وصار ما سوى الكتاب المجيد عندهم هو العُجاب... فمسَّنا حينٌ من الدهر تاهت عنَّا فيه حقيقة المتاب...وأَفَلَ عنا كلُّ نورٍ صالح، وتركتنا شفقةُ عبدٍ لله ناصح، ولَغِبنا بعوج ماديات المصالح، ونَأَتْ خلفنا هدايات عليٍّ حكيم... فذهبت الريح.. وبكى الغار...وأَنَّ أُحُدٌ ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكۡرِمٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [الحج: ١٨]...ألم تدعُهم في أُخراهم؟!...وأُخِذ عليهم ميثاق الكتاب ألا يقولوا على الله إلا الحق...؟!

فكان نداؤك -يا حبيبي- يشقُّ الأزمان للوَلْهَى، ويُغِيثُ أَمَّةً من اضطرام الفتنة حيرى: «هذا الكتاب...فتمسَّكوا به فإنَّكم لن تضلوا بع

ده أبدًا»، فسارَعَ إلى الخيرات كلُّ مُمَسِّكٍ بالكتاب يهدي إلى الحق وإلى طريقٍ مستقيم...يبتغي الحقَّ مظانَّه، وعلى شدة القروح انقلبوا بنعمةٍ من الله وفضلٍ...لم يَمْسَسْهم سوء... فإذا سعيهم مُحَمَّدٌ محمودٌ أحمد... بما علَّمتهم من الكتاب المجيد... حتى كادوا يكونون عليه -لَهْفًا وشوقًا- لُبَدًا...ينتظرون ورودَ الحوضِ، وشروق شمسك أمامه...كأنَّ وجهك ورقة مصحفٍ عَلَّمْته...وما زالوا -يا حبيبي- يخرُّون للأذقان...يبكون ابتغاء شربةٍ هنيئةٍ، لا تظمأ بعدها قلوبٌ لَهْفَى، طالما ظَمِئَت إلى يدك الشريفة- أبدًا...يردِّدون مع الحبيب الجليل ابنِ أمِّ عبدٍ -إذ أمرتهم بالتمسُّكِ بعهده-:

اللهم أسألك إيمانًا لا يرتد...ونعيمًا لا ينفد...ومرافقة نبينا محمَّدٍ ﷺ في أعلى جِنان الخلد.

حنين وشكر

- إلى: الَّذِينَ سارعوا في الخيرات، وسابقوا إلى مغفرةٍ من ربِّهم بإزجاء أفنان المساعدة للكاتب، فازدانت بـمَيَسانِ الإحسان، وارتفعت بِعِزِّ التواضع عبادةً لله الكريم الرحمن:

يتصدَّر محرابَهم القانتُ الشيخُ الأوَّابُ المتبتل: إسماعيل عبد العال أحمد المُرَيخيُّ الشَّرقاويُّ، والشيخ المُخْبِت الأوَّاه المنيب الدكتور: أحمد علي الإمام رحمهما الله:

أُشْرِبتُ منكما حبَّ التعلُّق بكلِّ ما اتَّصل بكتاب الله المبين، فصار كلُّ واحدٍ منكما -في عيني- عبدًا لله محمَّدًا محمودًا إمامًا للمتقين، وجعلكما الله سبحانه وتعالى سببًا في أن يكون القرآن شعورًا فيَّاضًا يملأ جسدي، وروحًا أمَّارة بالخير تَسري في جوانحي، ونورًا يَشِعُّ في عواطفي، وأَنبتُّما في نفسي أنَّ استظهار امرئٍ لآيات الكتاب هو المِنَّة العظمى؛ إذ قد آتاه الله جل جلاله السبع المثاني والقرآن العظيم، والعاقبة للتَّقوى، فلا يمدنَّ عينيه إلى ما سواه من متاعٍ زنيمٍ[1]، عسى أن ينال الدرجات العلا، وما يكون ذا إلا وليد مجاهدةٍ، تستصحب صبر أولي العزم، فإذا صاحِبُها عارفٌ في عرفات، نبيلٌ في رياض الأرض والسموات.

شَيْخاي مهوى الفؤاد وهبة الرحمن:

---

(١) الزنيم: اللئيم الذي له علامة من علامات الشَّرِّ تُميِّزه، والدعِيّ الملصق بغير قومه فلا يُعرف له نسب.

لطالما رأيت القرآن سميركما غير المفارق تستجلبان به شفاءً لما في الصدور، وهدىً، وموعظةً، وزَيْدًا في إيمانكما المخبتِ الواثق.. فأحببتكما حبَّ الملهوف الوامق.. وإني لأرجو لكما في الآخرة رحمةً من ربِّكما ترجوانها؛ إنَّ فضله كان عليكما كبيرًا.

ويمضي مرشدًا لمسيرتهم سائرُ شيوخي، فقد حفَّتني بنعمةِ صحبتهم رحمةٌ من ربي أرجوها، وحنانٌ أتفيؤه وزكاةٌ أطلبها وأدعوها، فرأيت فيهم معنى: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا﴾ [مريم:٣١] قد تجسَّدت بشرًا نقيًّا، وتوسَّمتُ فيهم الصدِّيقية، هاتِفُها: (يا بني! اتَّبعني أهدك صراطًا سويًّا)، فقذفوا في قلبي أن بَهارِجَ الدُّنيَا -عِلْمًا كانت، أو متاعًا- لا تدخل معي القبر، ولا تُنجي من تَبِعَةَ الوِزر، ولا ترفع الإصر، وبذروا فيَّ معاني: (ربِّ علمني الكتاب والحكمة، وعلمني ما لم أكن أعلم، واجعل فضلك عليَّ عظيمًا)، عسى أن يُفتح لي بالسير في هذا الصراط فتحًا مبينًا قويمًا.

- وإلى: سائر المباركين المفلحين: وهَبَ الله لكم من رحمته، وجعل لكم لسان صدقٍ عِليًّا.

المقـدِّمة

الحمد لله حمدًا يُبَلِّغني رضاه، وإن كان جُهْدُ[1] الحمدِ لا يفي بشكر نعمةٍ واحدةٍ من نعمه. اللهم تجاوَزْ عن تقصيري في حمدك ومرضاتك، اللهمَّ صلِّ وسلِّم على النَّبيِّ المصطفى، والخليل المُجْتبَى، والشفيع المُرْتَجَى، وعلى آله وصحبه صلاةً وسلامًا دائِمَيْن في كل لحظة أبدًا، عَدَد خلقك، ورِضا نفسك، وزِنَة عرشك، ومِدَاد كلماتك التامَّات المباركات، وبعد:

ما الوظيفة النَّبَويَّة الثلاثية؟

بذل رسول الله ﷺ من الجَـهْد غايتَه، وتَكَلَّفَ من الوُسْعِ نهايتَه، يَرومُ إبلاغَ رسالة الرحمة للعالمين، وظهر ذلك في عملٍ دائِبٍ متواصلٍ ليجعلَ أمَّته في أعلى مراقي الهداية، ويمنحَها

(١) الجهد –بضم الجيم– والجهد –بفتحها جعلهما ابن دريد لغتين في معجمه "جمهرة اللغة(١/ ٤٥٢)" وفرَّق ابن درستويه بينهما في "كتابه تصحيح الفصيح" (ص: ٣٥٥) تفريقًا يثير السؤال بدلاً من أن يُسَلَّم فيه المقال، فقال: "فما كان من هذا الباب على فَعْلَة، بالفتح، فهو على المصدر للمَرَّة الواحدة، وما كان على فُعْلَة بالضم فهو لمِقْدار الشيء، كقولنا: أكلتُ أَكْلَةً واحدة، وهي أُكْلَةٌ طيبة، ولقمت لَقْمةً واحدة، وهي لُقْمة "، فقد يصحُّ ذلك في بعض الكلمات لا في جميعها، وإذا نظرت إلى الاستعمال القرآني تجد التعبير القرآني المميَّز في قوله تعالى: ﴿أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾ في خمسة مواضع، مصدر الفعل جَهَد يدل على أنهم أقسموا بأتعب أيمانٍ وأشقها يمكن أن تصل إليها ألسنتهم، وفي موضع واحد: ﴿لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩]، فجُهْد بضم الجيم: اسم المصدر فهو المقدرة والاستطاعة والطاقة، وقال الجوهري في معجم (الصحاح: ٢/ ٤٦٠): "الْجَهْدُ وَالْجُهْدُ: الطَّاقَةُ. قال الفراء: الْجُهْدُ بِالضَّم الطَّاقَةُ. والجَهْدُ بالفتح من قولك: اجْهَدْ جَهْدَكَ فِي هَذَا الْأَمْرِ، أَيْ ابْلُغْ غَايَتَكَ. وَلَا يُقَالُ اجْهَدْ جُهْدَكَ. وَالْجَهْدُ: بِالْفَتْحِ الْمَشَقَّة".

سُلَّم القيادة العلمية والعملية الرحيمة بالبشرية، مؤسِّسًا مبادئ ريادتها على الوحي الذي أمره الله تعالى بتبليغه؛ لينقذ البشرية من الآلام والأوهام، وليصنع لها به سُبُلَ السَّلام ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ۝١٥ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦]، وقد أخذ التبليغُ النَّبَوي للوحي الإلهي ثلاثةَ أشكالٍ تعليميةٍ عمليةٍ، ظهرت في الدعاء الإبراهيميِّ الإسماعيليِّ العظيم: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٩]، فتأمَّلْ في هذه الأنوار لترى أنَّ هذه الوظائفَ الثلاثَ تبني الإنسانيةَ في مدارج القرب الإلهيِّ، والمعرفة النافعة:

ما الذي يميِّز كل وظيفة من هذه الوظائف الثلاث؟

وظيفة التلاوة تبيِّنُ اللفظَ القرآنيَّ، ويعلِّمُ فيها النبيُّ ﷺ النَّاس أن يخرجوا اللفظ القرآنيَّ من مخرجه الصحيح مع إعطائه حقَّه ومستحَقَّه.

وأما تعليمُ الكتاب والحكمة فيُجَلِّي فيها النبيُّ ﷺ معنى الكلام الربانيِّ.

وبهما تَخْضَرُّ أشجارُ التزكية، فتُنْبِتُ في الإنسان والحياة من الفضائل كلَّ زوجٍ بهيج؛ إذ التزكيةُ تنير البواطنَ، وتَسْكُب فيها من معينِ الكتاب الهادي، وإشراقه البهيِّ السابغ، وتجعل الأمورَ النظريَّة والفكريَّة واقعًا عمليًّا تطبيقيًّا، فالتزكية هي التطهير والنماء، فالتطهير يكون من الرَّذائل، والنَّماء للفضائل.

وبهذه الوظيفة الثلاثيَّة للرسالة تُصْبَغُ الحياة والكون بصِبْغَة الله -تعالى مَجْدُه-.. إنها صِبْغَة الله التي تُؤْنس العالم من وَحشتِه، وتُخْرجه إلى النُّور من كُرَبِه وظُلْمته.. أمْ تقولون: إنَّ ثمة ما يمكن أن يوازي الصِّبْغَة الإلهية مما يقدمه الحائرون؟ ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ۖ وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨].

ما علاقة هذه الوظيفة الثلاثية بالقرآن الكريم؟

الوظائف الثلاث تنبثق عن القرآن الكريم لفظًا ومعنى وتطبيقًا، وأعظم ما يفعله المسلم بعد إتقان اللفظ فَهْم المعنى حتى يقوم بالتطبيق.

ما حدود المعاني التي تنبثق من الكلمات القُرْآنيَّة؟

معاني الكلمات القُرْآنيَّة لا تنفد، كما قال ابن القَيِّم رحمه الله: "كلما ازدادت البصائر فيه تأمُّلاً وتفكيرًا زادها هدايةً وتبصيرًا، وكلما بَجَسْتْ مَعينَه فجَّرَ لها ينابيعَ الحكمة تفجيرًا"(١).

ولكنَّ استنباط هذه المعاني التي لا حدود لها واستلهامها ينبغي أنْ يكون منضبطًا سائرًا على سَنَن مِنْ طُرق العلم قويمة، وسُبُل من الهدى مستقيمة، تَضْبِطُ القولَ في كلام الله بما أراده الله عز وجل منه، ولذا نحتاج إلى أُصُولٍ تَدُلّنا على معانيه وتفسيره وتأويله حتى لا نَخْرجَ عن المعاني التي أرادها الله عز وجل إلى معانٍ يزيِّنها الشيطان والأهواء البشرية.

ولقد قام النبيُّ صلى الله عليه وسلم بهذه الوظيفة الثلاثية خير قيام وأَحْمَدَه، فـ «تلقَّى الجيلُ الأولُ منه صلى الله عليه وسلم القرآن الكريم، وتلقَّى الجيلُ الثاني من الجيل الأول، وهكذا دواليك»(٢)حتى وصل إلينا لننال حظنا من تلاوته، وفهمه، وتدبره، وتقديمه منارَ هدايةٍ للبشرية في المجالات الحيوية.

معرفة صحيح التأويل تكملة لحفظ كلمات التنزيل:

ما العلاقة بين معرفة التأويل وكلمات التنزيل؟

---

(١) مقدمة مدارج السالكين (١/ ٢٧)، وهي مقدمةٌ مترعةٌ بالخير المبين، وقوله: بجست، أي فجرت بالبحث والتنقيب.

(٢) مقدمة الفوز الكبير للدهلوي (ص: ١٢) ولفظه:" فإن حضرة الرسول لقَّن القرآنَ المجيدَ القَرْنَ الأول (الصحابة)، وهم بلَّغوه إلى القَرْن الثاني (التابعين)، وهكذا بلغ القَرْن الثاني إلى الثالث، والثالث إلى الرابع..." .

كلمات التنزيل هي الألفاظ القُرْآنيّة التي وعد الله ﷻ بحفظها، فقال تعالى ذكره: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وقال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَـٰبٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤١، ٤٢].

ومعرفة التأويل يعزِّز حِفْظَ كلمات التنزيل، وقد جمع الله ﷻ بينهما في قوله: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، لتبيِّن للناس اللفظَ الذي نُزِّلَ إليهم، ولتبيِّن لهم المعنى، ولعلهم يتفكرون في المعنى الذي لا تحتاج إلى تبيينه؛ لوضوحه أو لإمكانهم أن يفهموه.

ويزيدك فهمًا وبيانًا تقعيدٌ إضافيٌّ يقرره الله ﷻ في السورة نفسها، فيقول: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤]؛ فالنَّاس لا يعرفون ما نُزِّلَ إليهم حتى يتقنوا تلاوة كلمات التنزيل، ويدركوا تأويلها الصحيح.

هنا لا بد أن ينفق كلُّ إنسانٍ في فَهْم القرآن المجيد حَسَبَ سَعتِه الفكرية.. لذا رأيت ثلةً من الأولين، وثلةً من الآخرين يسارعون قديمًا وحديثًا في كتابة ما يبيِّن للناس سَعةَ معانيه، ويبلغهم مُرادَ ربِّهم من كلامِه، ويُظْهِر لهم حُلَلَ مقاصدِه ومراميه.

وما زالت الكتابات في هذا المضمار العظيم تترى.. وستظل تتجدد، تُدهِشُ الورى، وترفع الراغبين منهم إلى الذُّرا، ففي كتابه -تعالى ذكره- تِبيانٌ للسعادة القصوى: ﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٢، ٣].

الحَرْب ضد القرآن.. حَرْبٌ لتحريف التَّنزيل، وأخرى للتضليل في التأويل:

ما نوع الحَرْب التي يَشُنُّها إبليس وجنوده وقَبِيلُه من الإنس والجن ضد القرآن؟

يحتشد القبيل الشيطانيُّ ضد ذلك المقصد المسَدَّد. إنه القبيل المجرم الذي يحاول أن يصدَّ الذريَّة الآدمية عن أعظم مصادر سعادتها... وتتساءل: كيف يحاول ذلك؟

يحاول أن يوقع النَّاس في ترك تعليم ألفاظ التنزيل.

ولأنه لا يستطيع مع الجميع أن يفعل ذلك فإنه يَنْحَطُّ بهم دَرَكة أخرى إلى تحريف التأويل.

فماذا صنعوا ليحرفوا القرآن عن طريق التأويل؟

لقد أَلْبَسوا معانيَ الكتاب أوهامَ الأضاليل، وخَلَطُوا بين الحق ورِجْس الأباطيل.

ذلك دأبُ جنودِ إبليس أجمعين.. ولا تُخْطِئ عينُك أن تراهم يسيطرون على القوى الثلاث الكبرى:

- القوة العسكرية، فيصيرون جندًا لإبليس، حيث وصفهم الله ﷻ بذلك في قوله: ﴿وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾ [الشعراء: ٩٥]، فهذا هو المدلول الدقيق للوصف بالجندية.
- والقوة السياسية، فيقومون بدور حزب إبليس الثقافي والسياسي، كما بصَّرت بهم سورة المجادلة في قوله جلَّ ذكره: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱلشَّيْطَٰنِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱلشَّيْطَٰنِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [المجادلة: ١٩]، فهذا هو المدلول العُرفي المعاصر لوصفهم بالحزبية.
- والقوة الإعلامية التي تعارض الوحي الإلهي، وتناوئ حملته بالوحي الشيطاني، وهو ما أشار إليه ربنا ﷻ بقوله: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْۖ﴾ [الأنعام: ١٢١].

نعم ذلك دأْبٌ لا يخلف مذ حَلَفَ كبيرهم على تنفيذ خطَّته، وتحقيق أهدافه فقال: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٨٢ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [ص: ٨٢، ٨٣]، ولقد استطاع القبيل الإبليسي أن يجتال فِئامًا من البشر عن دينهم؛ فقد خطب عنه سيدُ خطباء الدُّنيَا والآخرة محمَّدٌ

ﷺ وهو يروي عن ربِّه ﷻ فيقول: «وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ»(١).

وفي مقابل الجهود الشيطانية النَّشِطة لتحريف التأويل ترى ما يُلَقِّيك نضرة وسرورًا: إنها قومة جليلة مهيبة قامها الرَّاسِخُون لله مثنى وفرادى يتفكرون في القرآن وكلماته، ويبحثون عن التأويل الصادق لآيات كتابه وبيناته.

قصة تأليف هذا الكتاب:

في سبيل الوصول إلى الفَهْم المستقيم لكلمات القرآن العظيم أُلزِمَ طلابُ الجامعات في مرحلتي الدراسات الجامعية والعليا بدراسة مقررٍ في أصول التفسير وقواعده؛ لمسيس حاجتهم لمعرفة فواتح فهم القرآن(٢)، وأصول تدبُّره، وقواعد تفسيره، فألزمت طلابي بتدارُس كتاب (الفوز الكبير) لولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدِّهْلَوي (ت١١٧٦هـ) رحمه الله، فلما رأيتهم وجدوا في رحلتهم في مدارسته شَطَطًا، وأكثروا فيه غَلطًا، عزمت على التيسير عليهم بكتابة مؤلَّفٍ أسميته: (التنوير).

ما الأهداف التي لأجلها ألف المؤلف كتابه: التنوير في أصول التفسير؟

أُلَخِّصُها في الآتي:

١) رجوت أن يُقَرِّب البعيد.

٢) ويُثيرَ المكامن الخفية للعقل الرشيد.

---

(١) مسلم (٧٨٦٣)، والاجتيال قرين الاختيال، وهو بالخاء لفظ وارد في الكلمة، ومعنى اجتالتهم استخفت عقولهم فذهبت ببصائرها.

(٢) لشيخنا الشيخ الأجل الأستاذ الدكتور: أحمد بن علي الإمام –رفع الله مكانه في الفردوس الأعلى- كتاب في غريب القرآن عنوانه: مفاتح فهم القرآن.

٣) ويُشعلَ قوة التدبر لمن يستنبط المعنى الصحيح، فيستعين به في حياته على التجديد.

٤) ويَجْمعَ الأصولَ العامَّة للتفسير.

٥) ويَحْميَ الأجيال من الضياع في فَهْم النَّص، أو العبَث، أو التَّحريف، أو التَّغيير.

تُلْكُم بعض بواعث تأليف هذا الكتاب... فهو محاولةٌ ضمن تلك المحاولات التي تتشرف بانتسابها إلى الكتاب الكريم.. كان ذلك أثناء تدريسي في جامعة حضرموت ثم في جامعة ذمار في اليمن، ولـمَّا قمت بالتدريس أستاذًا في كلية الشَّرِيعَة والدراسات الإسلامية التابعة لجامعة قطر لقيت من تدريسي لكتاب (التنوير) عُسْرًا لطُوله، وكَثْرة مباحثه، وتفصيلاته، فاختصرته في موجزٍ سمَّيته (الأساس) عسى أن يكون لأهل المصفوفة الجامعية الحديثة أقربَ رُحمًا، وأسهلَ منالاً، وأكثر غُنْمًا، ثم بدا لي بعد طول التدريس أن أضيفَ إليه عددًا من المباحث، وأُسِّهل وَعْرَه، وأذلِّل صعوبته بزيادة الأمثلة، والشرح، فعاد مُجدَّدًا يماثل الأصل، ثم إني أذعنت لفكرة دَمْج (التنوير) في (الأساس) بعد أن رأيت الحاجة ماسَّة لمباحث الكتابَيْن، فكانت هذه الطبعة المُفصَّلة التي حوت الكتابَيْن عسى أن يفتح الله جلَّ وعز لنا مستقبلاً لصياغة متن مختصرٍ منه، أو يعود الشيخ الطالب زيدان –وفقه الله– لنظم مباحثه الأصليَّة دون اكتفاء بالقواعد.

وِجهة نظر حول التأليف العلمي المنهجي المعاصر:

كان الأَوْلى -في نظر الكاتب- أن يَدْرس طلاب الدراسات الإسلامية الجامعية والعليا كتابًا من كتب علمائنا الأفذاذ في هذا الباب ككتاب الزَّرْكَشِي (البرهان)، أو كتاب السُّيُوطِي (الإتقان)، أو كتاب ابن عَقِيلة المكِّي (الزيادة والإحسان) بدلاً من تأليف شيءٍ جديد، إذ تَحْوي هذه الكتب عِلمًا جمًّا لا يغني عنه شَدْوُ المتأخرين في هذا الباب حتى قسَّمها كثير من المعاصرين إلى مجموعة من العلوم والكتب، وتَصَرَّفُوا فيها فما رُئِيَ الفرع كالأصل بأي

حال، وكم رجع الباحثُ الطرفَ في تأليفٍ كالبرهان في علوم القرآن فعجب من كثرة فوائده، وعُمْق قضاياه، وأصالة مصطلحاته...ولا يعني هذا أن الباحث يُرَدِّد فحوى قولهم: ما ترك الأول للآخر شيئًا؛ إذ القرآن لا تنقضي عجائبه، وما زلنا نحتاج إلى ذِكْر المستجدات العلمية التي تزيد القرآن عظمة وسُمُوًّا، كما أن تحرير كثيرٍ من المباحث حادٍ إلى مؤلفات متجددة...ولولا فُتور الهمم، وضعفها في استيعاب لغة العلم في أصوله، وتطلُّب النَّاس إلى السهولة في العرض لكانت كتب المتقدمين رائدة في ميادين التعليم الأمين.

حول منهج الكتاب:

١) اجتهدتُ في التقسيم الكليِّ الذي يَجْمع أشتات هذا الفنِّ، ثم ستراني أورد بعضَ القواعدِ التَّفسيريَّة مما ذكره النُّبلاء من مُحَرِري هذا العلم، وسيتلقاك -أيَّدك الله- اجتهادي في صِياغة بعض هذه القواعد، وذلك شيءٌ كان جَمْعُه وبيانُه بعد أن عالجت بعضَ قضايا هذا العلم لأمدٍ، وهذه القواعد لا أدعي فيها الانفراد، بل انقدحت في الذهن الكليل في أثناءِ مطالعةِ كتب فرسان العلماء السابقين ﵏، وإنما أسير خَلْف رِكابهم ذا عَرَجٍ. وازدادَ ذلك صقلاً وتسديدًا بالمدارسة القُرْآنيَّة لحذاق طلبة العلم، حيث تمَّ تقويم كثيرٍ من العِوَج، وإصلاح بعض العَرَج.

٢) ولأنَّ الكتاب كتابٌ منهجيٌّ مقرر على طلبة الدراسات الجامعية والعليا، فقد رُوعِي فيه المنهجيةُ المنطقيةُ العلميةُ الرقميةُ لا الخطابية...على أن يُلْزَم الطلابُ بالتدرُّب على الاطِّلاع على مباحث رديفة في الكتب الموسوعية كتفاسير الطَّبَرِي، والرَّازِي، والقُرْطُبِي، والتحرير والتنوير، أو كتبِ علوم القرآن كالبرهان، والإتقان، والزيادة والإحسان.

٣) بما أنَّ المادة تتحدث عن أصول التفسير، فقد فُصِّلت مسائلُ الكتاب إلى أصول حتى تَتَّسِقَ المنهجية، وتَرْسخَ المفردات في ذهن القارئ.

٤) أَطْلت النَّفَسَ فيما يحتاج إلى الإطالة فيه علميًّا أو نفسيًّا، وذلك كما في موضوع شَرَفِ عِلْم التفسير، أو عند ذِكْر بعضِ رجال مدارس التفسير يَذْكر الكاتب شيئًا يدل على عِلْمه، أو أَدَبه، أو عبادته باختصار؛ شَحْذًا لِلهِمَم في الاقتداء، وإتباع العلم العمل، وحتى تمتلئَ نفسيةُ الطالبِ بأهمِّيَّة هذا العلم، وتَسْتَصحبَ اللمساتِ التربويةَ مع تحرير المسائل العلمية.

٥) ذكرتُ أمثلة على الضوابط والقواعد التَّفسيريَّة المُنْدَرجة تحت أصل معين دون محاولة الحصر، إذ ذلك ينبغي أن يُفْردَ بكتابٍ خاصٍّ بالضوابط التَّفسيريَّة، ومنها ما يُسَمى: عِلْم الوجوه والنظائر، وعلى سبيل المثال: فإنَّ الضوابط المندرجة تحت أصل: يُفَسَّر القرآن بالعربية يمكن أن نجدها في غريب القرآن، لأَبَان بن تَغْلب (ت ١٤١هـ)، ومعاني القرآن، لمحمد بن الحسن الرُّوَاسي (ت ١٧١هـ)، والعَيْن، للخليل (ت ١٧٥هـ)، وغيرهم من علماء القرن الثاني، وغريب القرآن ليحيى بن المبارك اليَزِيدِي (ت ٢٠٢هـ)، وغريب القرآن، للنَّضْر بن شُمَيل (ت ٢٠٣هـ)، ومشكل القرآن، لقُطْرُب (ت ٢٠٦هـ)ـ وغيرهم من علماء القرن الثالث، والخصائص لأبي الفتح عثمان بن جِنِّي (ت٣٩٢هـ) وغيره من علماء القرن الرابع، وفقه اللغة لأبي منصور الثعالبي (ت٤٢٩هـ)، وغيره من علماء القرن الخامس، والمَثَل السائر في أدب الكاتب والشاعر لأبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن الأثير المَوْصلي (ت٦٣٧هـ)، وغيره من علماء القرن السابع، وصُبْح الأَعْشى في صِناعة الإِنْشا لأحمد بن علي القَلْقَشَنْدي(ت٨٢١هـ)،...كما نجدها مبثوثة في كتب التفسير، وكتب أصول الفقه.

٦) التزمتُ بالاستشهاد بأقوال المفسِّرين في كتبهم المشهورة لإيضاح الأصول.

٧) لأن أصول التفسير إنما هي قواعد وضوابط أُخِذَت من التفسير ومن مجموعة علومٍ خَدَمت القرآن الكريم؛ فقد فَصَّلت من المواضيع المشتركة بين أصول التفسير وتلك العلوم ما ظننتُ أن المُفَسِّر بحاجةٍ إليه لإبراز بعض مرتكزات قضايا أصول التفسير، دون محاولة الاستيعاب التي تفضي للكلام فيما ليس له كبير تَعلُّقٍ بالتفسير لعدم شيوعها، أو الاحتياج المُلِحِّ إليها في التفسير، وإن ذَكَرَها بعضُ النُّحاة في توجيه بعض الآيات، وبذا فالكتاب كالمقدِّمة المتضمِّنة إشاراتٍ لأهم المواضيع لا غير.

٨) تكرَّرتْ بعضُ المواضيع التي تتجاذبها مع أصول التفسير مجالاتٍ أخرى في علوم القرآن كالقَصَص في القرآن الكريم، وإعجازه...والمعلوم أن هاتين المادتين: أصول التفسير وعلوم القرآن بينهما تداخلٌ شديدٌ...مما يدلُّ على شدِّة التداخل بين الفَنَّيْن، وقد اجتهد الكاتب في محاولة حَصْر ما يتعلَّقُ بأصول التفسير.

٩) من المعلوم أن القواعد تنقسم إلى عامَّة: فكلُّ ما في كتب علوم القرآن هي قواعد وأصول تفسيرية، وخاصَّة: وهي كالتي عَنْوَن لها السُّيُوطِيُّ: النوع الثاني والأربعون: في معرفة قواعد يحتاج المُفَسِّر إلى معرفتها[1]، وقد أَكْتَفي بالإشارة لما تيسَّر من ذلك إشارة لتكون كالمفاتيح، ومن أهمِّ الأسباب المنهجية للاكتفاء بالتمثيل: ضرورة إلزام الطالب بالرجوع إلى الكتب المرجعية لزيادة التَّتبع؛ حتى يَظَلَ الارتباطُ بمصادر العلم وأمهاته قائمًا.

وستراني حاولت أن أخوض لُجَجَ مسائلِ هذا العلم خَوْضَ المُتَهيبِ الحَذُورِ لا خوضَ الجَريءِ الجَسُور، ولذا فما ارتضيتُ طبعةَ هذا الكتابِ الأولى ولا الثانية عندما كان الكتاب

(١) انظر: الإتقان (١/ ٥٤٧).

منفصلًا تَنْوِيره عن أساسه، وإني لأرجو أن تكون هذه الطبعة الثالثة معبِّرةً عن المُراد، محقِّقةً ما رُمتُه من السَّداد والرَّشاد.

وأرجو أن تجدَ في هذا الكتابِ رُطَبًا جَنِيًّا، وجديدًا هنيًّا، وذلك حين يلوح لك نور المناقشات لبعض الموضوعات، نحوَ ما تجده في الكلام عن الإسرائيليات؛ باعتبارها مصدرًا لإظهار التصديق القرآنيِّ لها، أو الهيمنة على محتواها، ولعلك أن ترى ثمراتٍ مختلفًا ألوانها عند الكلام عن حُجُب النَّقْل التاريخيِّ الذي حال دون تدبُّر القرآن المجيد، وبيانِ مقاصده الكلية والجزئية وأنواره الهادية في الحياة، وإدراك محاور القرآن العظيم ومقاصده، ولعلك أن تستروح فيه إلى بعض النُّقُول التَّقْعيدية العظيمة عن أئمة الهُدَى من الصَّحابَة ﷺ فمن بعدهم، نحو ما تم نقله عن ابن مسعود رضي الله عنه في مبحث التفسير بالرأي.

فعساك أن تنظر بعين العدل فيما تجده ها هنا؛ وتذكر قول الحسنِ بنِ رَشِيق القَيْرَوانيِّ (ت ٤٥٦هـ): «المُعَاصرة حِجاب»، ولربما أنست فيها بتحرير مقالٍ لم يتحرَّر على ألسنة أفذاذ الرجال، فأبو محمد عبد الله بن قتيبة رحمه الله ممن صحبتُ أنفاسَه منذ كنت صغيرًا، وقد قال في مقدِّمة كتابِه (الشِّعْرِ والشعراءِ): «ولا نظرتُ إلى المتقدمِ منهم بعينِ الجلالةِ لِتَقَدُّمِهِ، وإلى المتأخرِ منهم بعينِ الاحتقارِ لِتَأَخُّرِهِ، بل نظرتُ بعينِ العدلِ على الفَرِيقَيْنِ، وأعطيتُ كُلًّا حَظَّهُ»[(١)].

وهذه الطبعة التي جمعت فيها بين كتابي الأساس والتنوير، وكلأت مباحثهما بالتحرير والتحبير، فهي عندي الطبعة المرتضاة لهذا الكتاب، وأما ما قبلها فليس إلا تمهيدًا أَشْبَه بمذكراتٍ صيغت ليتبلغ بها دارسو الجامعات، ولعلك تجدني اتَّبعت في هذه الطبعة في تحرير

(١) الشعر والشعراء (١/ ٦٤).

الأقوالِ سببًا، وأَتْرَعتُ فيها مبحثًا ومطلبًا، فعلى سبيل المثال: ستجد عند الكلام عن منهج التفسير بالرأي كيف أَثَرْتُ الأرضَ وسقيت الحَرْث، فانقلب النَّقْل في الطبعات السابقة عاليه سافله بعد تحرير القول أثناء مدارسة الكتاب، فأرجو أن يَخْرُجَ لك الآن مُسَلَّمًا لا شِيَة فيه.

وزيَّن هذا الكتابَ فضيلةُ الشيخ الهُمام ذي القلب الرَّيان، والقلمِ الهتَّان: الطالبُ زيدانُ بنُ محمد العاقب بن الإمام الجكني -جزاه الله خيرًا، ورفعه مكانًا عليًّا في الدارين- حيث نَظَم فيه أهمَّ قواعد هذا الكتاب، فازْدَان بما سَطَّره يَرَاعُه، فأَلْحَقتُ النَّظْمَ به بعد كلِّ قاعدة، ثم جَمَعْتُ الأبيات في آخره؛ ليكون أَشْبَه بمِسْك خِتامٍ، وتَغْرِيدِ يَمَام.

اسم الكتاب:

كان اسم الكتاب الذي أَلَّفْتُه أولاً في أصول التفسير: (التَّنوير)، وزادت عدد صفحاته على السبعمئة، فلما بدا لي ضَعْف الهِمم، كَرَرْتُ عليها مُجَدِّدًا فاختصرتها إلى ما آل إليه أمره حين طُبِع، وحَذْفتُ كثيرًا من الأمثلة والمسائل الموجودة في الأصل، والله المستعان على القبول، ثم أَلَّفْتُ (الأساس) مُخْتَصرًا من (التنوير) ولما كان حظُّ (الأساس) أعلى في التدريس والتدارس، وقُمْتُ بتحرير مباحثه أَلَحَّ عليَّ بعضُ الفضلاء ممن تدارست معه الكتاب من ألبانيا ألا أَنْبُذَ التنوير مكانًا قَصِيًّا، فبدا لي أن أقوم بدمج الكتابين في كتاب واحد سَمَّيته: (الأساس والتنوير في أصول التفسير)، وهو هذا الكتاب الذي بين يديك.

وإني لأرجو بهذا الكتابِ أن يَكْتُبَ اللهُ ﷻ لي شرفَ الانتساب إلى القرآن بفضله ولطفه وكرمه -جلَّ في علاه- إنه كان عفوًّا غفورًا، ولم يَزْل على كلِّ شيءٍ قديرًا، وأن يُلْحِقني ربِّي بالصالحين، فأَنْعِمْ به سبحانه وليًّا ونصيرًا، فهو الذي وَصَف كتابَه بقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ۖ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف: ٤٤]، ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَـٰفِرِينَ وَجَـٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان:٥٢].

اللهم اقْذِف في قلبي رجاءك، واقطع رجائي عمن سِواك حتى لا أرجو غيرك...اللهم ما ضَعُفتْ عنه قُوَّتي، وقَصُرَ عنه عملي، ولم تَنْتَهِ إليه رغبتي، ولم تَبلُغْه مسألتي، ولم يَجْرِ على لساني مما أعطيتَ أحدًا من الأوَّلين والآخرين من اليقين فامْنُن به عليَّ يا رب العالمين...واجعلني من أهل القرآن، وارفعني به مكانًا عليًّا، وكن بي حَفيًّا، يا حيُّ يا قيوم، يا ذا الجلال والإكرام، يا أرحم الراحمين.

أ.د/ عبد السلام مقبل المجيدي
s1435y@gmail.com

الشجرة العامة لمباحث علم أصول التفسير

كتاب الأساس والتنوير في
اصول التفيسر

أ.د. عبدالسلام مقبل المجيدي

مدخل

الشجرة العامة لمباحث علم أصول التفسير تمدُّنا بالصورة الكلية لهذا العلم، فما أغصان هذه الشجرة؟

الجواب: أرجعتُ أصولَ التفسير الضروريَّة إلى خَمْسة أقسام، لا تَخْرُج موضوعات هذا العلم عنها، وهي:

القِسْم الأول: مبادئ التفسير والمُفَسِّر، وفيه أُسُس علم التفسير، وعلمِ أصوله، وشروطُ المُفَسِّر وآدابه.

القِسْم الثاني: أهمُّ مصادر التفسير (أمهات مآخذ التفسير).

القِسْم الثالث: علوم القرآن التي تؤدي إلى فَهْم الخِطاب القرآني.

القِسْم الرابع: القواعد التَّفسيريَّة: وهي متفرِّقةٌ في الأقسام السابقة جميعها، إذ نجد في كلِّ قِسْم مجموعةً من القواعد، إلا أنك سترى في الكتاب مُبَوَّاً خاصًّا للقواعد التي تَكْثُر الحاجة إليها.

القِسْم الخامس: الاختلاف في التفسير: أسبابه وأنواعه.

القِسم الأول: مبادئ التفسير والمفسِّر

وفيه: أسس علم التفسير، وعلمِ أصوله، وشروط المفسِّر وآدابه

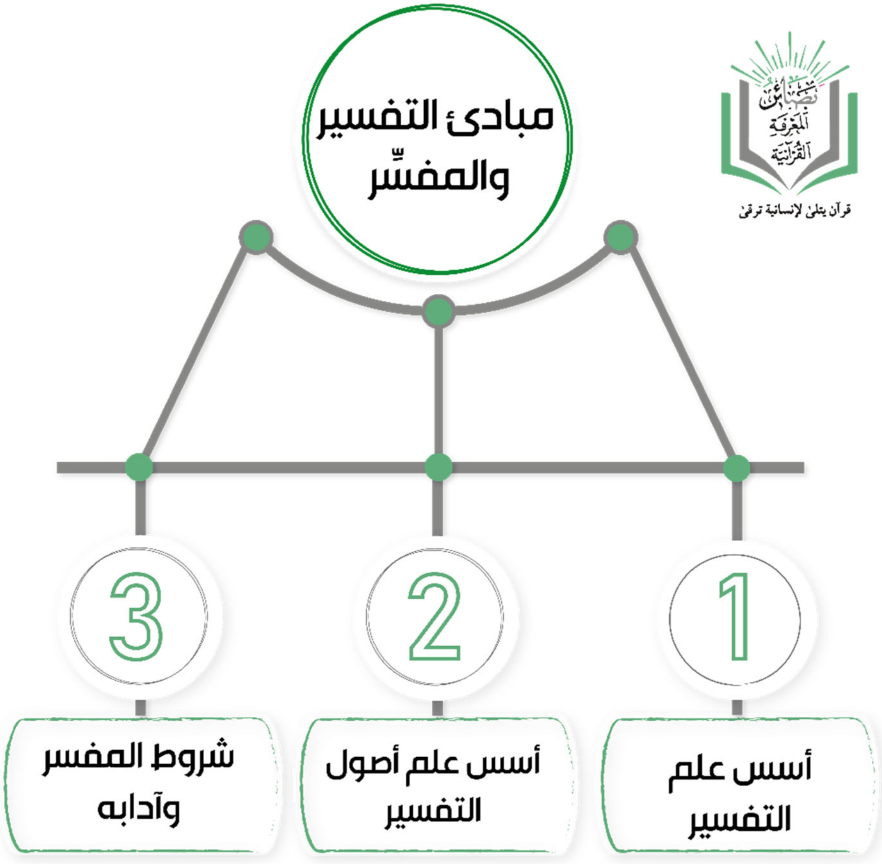

كتاب الأساس والتنوير في اصول التفيسير

أ.د. عبدالسلام مقبل المجيدي

ما العَلاقة بين علم أصول التفسير وعلم التفسير؟

الجواب: هي ذاتُها العَلاقة بين كلِّ علم وأصوله، فهي علاقةُ الوسيلة بالغاية، والآلة بالمَقْصَد، وحتى نتعرَّف إلى علم أصول التفسير لا بد من التَّعَرُّف إلى غايته ومقصده أولاً، وهذا استدعى أن نتكلم عن أسس علم التفسير لتتكوَّن الصورةُ المتكاملة عن علم أصول التفسير.

وتفصيلُ ذلك يتجلَّى في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: أسس علم التفسير.

الفصل الثاني: أسس علم أصول التفسير.

الفصل الثالث: شروط المفسِّر وآدابه.

الفصل الأول: أُسُس علم التفسير

أسس علم التفسير

١ تعريف علم التفسير

٢ موضوع علم التفسير

٣ حكم تعلم علم التفسير

٤ غاية علم التفسير

٥ من صور التفسير في عهد النبي وصحبه

٦ المصطلحات التي برزت لتشير إلى علم التفسير

٧ شرف علم التفسير

٨ أنواع علم التفسير

٩ بين التفسير والتأويل

الأساس الأول: تعريف علم التفسير:

ما تعريف (التفسير) لغة واصطلاحًا؟

أما في اللغة: فالتفسير تفعيلٌ مأخوذٌ من المعاني الآتية:

١) التفسير (تفعيل) مأخوذ من الفَسْر، وهو البيان "فَسَر الشيءَ يَفْسِرُه، بالكسر، ويَفْسُرُه، بالضم، فَسْرًا وفَسَّرَهُ: أَبانه"[١] فهو يُستعمل في الكَشْف والإظهار للمعاني المعقولة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣] أي: أحسن بيانًا وتفصيلاً، وظُهُورًا في معناه"[٢]... و"الفَسْرُ: كَشْف الـمُغَطّى، والتَّفْسير كَشْف الـمُراد عن اللفظ الـمُشْكل"[٣].

٢) من التَّفْسِرة، وتعني: الكَشْف الحِسيَّ، والتَّفْسرة: فَهْم القائف وهو مَنْ يَقُصُّ الأثر، فيَفْهم لمن تَرْجع هذه الآثار، وإلى أين يصل[٤].

٣) وقيل: هو مقلوب كلمة (تَسْفير)، فكلمة: (فَسَر) أصلها (سَفر)، كما في جبذ وجذب، وصقع وصعق، ونقد ذلك الآلُوسِيُّ رحمه الله، فقال: "والقول بأنه مقلوب السَّفْر مما لا يسفر له وجه"[٥] مع أنَّ لغة العرب زاخرةٌ بالكلمات المقلوبة التي لها معنى واحد...[٦].

---

(١) لسان العرب (٥/ ٥٥).

(٢) انظر: الكليات (ص:٢٦٠).

(٣) لسان العرب (٥/ ٥٥).

(٤) ومن التَّفْسِرة: نَظَر الطبيب إلى الدَّم مثلاً لكَشْف عِلَله، فإذا قال: تَفْسِرة ما خرج منك تشير إلى مرض كذا وكذا، فأراد بالتَّفْسِرة ما يَنْتج في نَظَر الطبيب، وهو ما يسمى اليوم التحليل المَخْبري. ينظر: تاج العروس (١٣/ ٣٢٣).

(٥) روح المعاني (١/ ٤).

(٦) انظر: أدب الكاتب (ص: ٣٨٢).

ومعناه أيضًا: الكَشْف. يقال: سَفَرَتِ المرأة عن وجهها، فهي سَافِرٌ، وأسْفَرَ وسفرَ الصبحُ يعني: أضاء، وفي الحديث: «أَسْفِروا بالفجر، فإنه أعظم للأجر»[1]، والسَّفَرُ: إماطة الحِجاب عن المستور، سواء أكان إماطةً لحجاب الليل عن الدُّنيَا أم لحجاب المرأة عن وجهها.

وأشار الراغب (٥٠٢هـ) رحمه الله إلى تقارب معنى الفَسْر والسَّفْر كتقارب لفظيهما، لكنه ميَّز بينهما بأنَّ:

السَّفْر: كشف الغِطاء، ويَخْتَصُّ ذلك بالأعيان نحو: سَفْر العمامة عن الرأس، والخِمَار عن الوجه...والإسفار يَخْتَصُّ باللون نحو: ﴿وَٱلصُّبۡحِ إِذَآ أَسۡفَرَ﴾ [المدثر: ٣٤] أي: أشرق لونه، وقال تعالى: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ مُّسۡفِرَةٞ﴾ [عبس: ٣٨]، وأسْفَرَ وجهه حسنًا: أَشْرق، والسَّفْر هو: الكتاب الذي يُسْفِر عن الحقائق، وجمعه أسفار، قال تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾ [الجمعة:٥]، وقوله تعالى: ﴿بِأَيۡدِي سَفَرَةٖ ١٥ كِرَامِۭ بَرَرَةٖ﴾ [عبس:١٥-١٦] فهُمُ الملائكة، والسَّفَرة: جمع سافر، ككَاتب وكَتَبة، والسَّفِير: الرَّسُول بين القوم يكشف ويزيل ما بينهم من الوحشة، فهو فعيل في معنى فاعل، والسفارة: الرسالة، فالرَّسُول والملائكة والكتب مشتركة في كونها سافرة عن القوم ما اسْتَبْهَم عليهم، أما الفَسْر فهو: إظهار المعنى المعقول[2].

فإذا كان السَّفْر: كشف الغطاء، والفَسْر: إظهار المعنى المعقول...فكلاهما فيه معنى الإيضاح والبيان، ولذا جعل ابن فارس جميعَ الأقوالِ تؤول إلى معنى واحد، هو بيانُ شيءٍ وإيضاحُه[3].

---

(١) مختار الصحاح (١/ ٣٢٦)، والحديث رواه الترمذي (١٥٤)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وصحَّحه الألباني، ورواه أحمد (١٧٣١٨)، وصححه الأرناؤوط.

(٢) انظر: مفردات القرآن (١/ ٦٨٩)، و(٢/ ١١١٥)، وقد نقله الزَّرْكَشِي في البرهان (٢/ ١٤٨).

(٣) معجم مقاييس اللغة (٤/ ١٥٦).

وأما في الاصطلاح: فقد اخْتُلِفَ في تعريف علم التفسير على أقوالٍ، نختار منها هذين التعريفين:

التعريف الأول: تعريف أبي حيَّان (ت٧٤٥هـ) بأنه: «علمٌ يُبْحثُ فيه عن كيفيةِ النُّطقِ بألفاظِ القرآن الكريم، ومدلولاتِها، وأحكامِها الإفراديةِ والتركيبيةِ، ومعانيها التي تُحمَل عليها حالةَ التركيب، وتتمَّات ذلك»[(١)]، وكما ترى فإن أبا حيَّان رحمه الله أتى في التعريف بالجِنْس، وهو قوله: "عِلْمٌ"، ولكنه لم يلتزم بالحدود المنطقيةِ في التعريف، بل ذَكْر خمسة مجالات تُشَكِّل ماهيةَ التفسير، وذلك يدلُّ على خروجه عن التقليد؛ لأنه رأى أن التعريفَ يُصْبح واضحًا عند ذِكْرِ المجالات الكبرى لعلم التفسير، وهي التي تُشَكِّل أمهاتِ موضوعات علم التفسير، وقد شرح بعد ذلك تعريفَه مبيِّنًا معاني هذه الجمل التي ساقها، فلنعرض لذلك استفادة منه، وتصرُّفًا فيما قاله:

(عِلْمٌ): هو جِنْس يشمل سائر العلوم.

(يُبْحَثُ فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن): دخل فيه عِلْمُ الأداء القرآني من تجويد وقراءات، وتراه أَدْخل عِلْمَ الأداء القرآني، وإن كان عن واقع التفسير هذه الأيام بمَعْزل؛ ليبيِّن لك أنه لا يُقبَل مُفَسِّرٌ لا يُتْقِن أداءَ الألفاظ القُرْآنيَّة.

(ومدلولاتِها): عنى به عِلْم اللغة، فتدخل فيه المفردات العربية، ولا ينبغي لك أن تكتفيَ بما هو في المعاجم حتى يَحْتَفَّ بالسِّياق النَّصيِّ (الذِّكْري)، والسِّياق الحالي (التاريخي)، وبذا يَسْهُل عليك أن تفرِّقَ بين كلمة: النِّساء في قوله تعالى مجده: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [آل عمران: ١٤]، وبين النَّسِيء في قوله جل جلاله: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ فِي ٱلۡكُفۡرِۖ﴾ [التوبة: ٣٧].

(١) البحر المحيط (١/ ٦)، وهو التعريف الذي ارتضاه صاحب الكليات، ونقله بتمامه. انظر: الكليات (ص:٢٦٠)، وقد اكتفيت بذكر تعريف (التفسير)، ولم أتكلم على كلمة (عِلْم) رغبة في الاختصار، وعدم تشتيت الذهن بأمرٍ نظريٍّ محضٍ.

(وأحكامِها الإفرادية): وتَظْهر من عِلْم التصريف.

و(التركيبية) وهذا يشمل عِلْم الإعراب، وعِلْم البيان، وعِلْم البديع.

(ومعانيها التي تُحمل عليها حالة التركيب): ويَشْمل ذلك الحقيقة والمَجاز، فقد يقتضي التركيب بظاهره شيئًا، ويَصُدُّ عن تأويل النصِّ به مانعٌ، فيكون مَجازًا، ويمكن أن يضاف إلى ذلك: معانيها الفقهية، أو العقدية، أو التربوية، ويلحق به بَحْث قضايا الإعجاز القرآني، من غير الإعجاز البياني البلاغي؛ فإنه مندرجٌ فيما قبله.

(وتتمَّات ذلك): فيَدْخل فيه معرفةُ النسخ، وسبب النُّزُول، وقصة توضِّح الآيات، ومقاصد القرآن، ونحو ذلك.

التعريف الثاني: عِلْمٌ يُبْحث فيه عن أحوال القرآن المجيد، من حيث دلالتُه على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية[1]، وكما ترى فإن هذا التعريف الوجيز تَكَوَّن من جِنْسٍ، وثلاثة فصولٍ، وقد وفَّى بالمطلوب في تحديد شخصية هذا العلم.

وقولهم (بقدر الطاقة البشرية): "لبيان أنه لا يَقْدَح في العلم بالتفسير عدمُ العلم بمعاني المتشابهات، ولا عدمُ العلم بمراد الله في الواقع ونفس الأمر"[2].

ولذا قال في منظومة التفسير:

عِـلْـمٌ بـه يُـبْـحـث عـن أحـوال ... كـتـابِـنـا مـن جـهـة الإنـزال[3]

ونحوه........................... ...

---

(١) وهو تعريف ذكره محمد بن علي سلامة (ت١٣٦٢هـ) في منهج الفرقان في علوم القرآن (٢/ ٦)، ومثله محمد بن عبد العظيم الزرقاني (ت١٣٦٧هـ) في مناهل العرفان (٢/ ٣).

(٢) أبجد العلوم (٢/ ١٧٢)، مناهل العرفان (٢/ ٥)، وانظر تعاريف أخرى في: التوقيف على مهمات التعاريف (ص:١٩٢).

(٣) منظومة التفسير (ص:١٥) للزمزمي مع شرحها التيسير.

الأساس الثاني: موضوع علم التفسير:

ما موضوع علم التفسير؟ وكيف وصفه النَّوْرسي رحمه الله؟

موضوع عِلْم التفسير القرآن الكريم، وهو كلام الله سبحانه الذي يمثِّل البيانَ الخاتَم الأخير الذي أنزله الله تعالى لإدارة حياة النَّاس في الأرض في جميع المجالات، فهو الدُّستور الذي تتفرع عنه كلُّ العلوم الإيمانية الاعتقادية، والفقهية، والسلوكية، والتربوية، واللُّغَويَّة، وأُوْرِد هنا عبارةً ذهبيةً لبديع الزمان النَّوْرسي رحمه الله في وَصْف القرآن الكريم، إذ يقول: «هو التَّرجمةُ الأزليَّة لهذه الكائنات، ومُفسِّرُ كتاب العالَم، وكذا هو لسان الغيب في عالم الشهادة، وكذا هو خزينة للمخاطبات الأزلية السُّبْحانية، والالتفاتات الأَبَدِيَّة الرَّحمانيَّة، وكذا هو مُرَبٍّ للعالَم الإنساني، وكالماء وكالضياء للإنسانية الكبرى التي هي الإسلامية»[1].

ما تعريف القرآن الكريم؟

تعريف القرآن تعريفًا حدِّيًا:

بما أن عِلْم (التفسير) لا تتعلق به هذه الكلمة (التفسير) مفردة، بل يُسمَّى (تفسير القرآن)، فلا بد من تعريف القرآن الكريم، وقد تمَّ تعريفه بالآتي: "كلامُ الله، المنقولُ إلينا بين دفتي المصحف نَقْلاً متواترًا للتعبُّد"[2].

وأنت تعلم أن الأركانَ الثلاثة الأولى تكفي في التعريف: (كلام الله، المنقول إلينا بين دفتي المصحف)، أما ما بعدها فلزيادة الإيضاح.

---

(١) إشارات الإعجاز (ص:٢٢).

(٢) هذا تصرُّفٌ في التعاريف التي ذكرها العلماء رحمهم الله. انظر مثلاً: المستصفى من علم الأصول (١/ ١٠١)، التنقيح (١/ ٤٦)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (ص:٢٦)، وبعضهم أضاف: "على الأحرف السبعة"، وهذه الزيادة ليست دقيقة للاختلاف في مفهوم الأحرف، والاتفاق على أن القرآن إنما يتحقَّق بواحدٍ منها.

وعلى الرغم من أن شروط (الحد) المذكورة عند المناطقة غير متوفرة فيما ذكرناه إلا أن هذا التعريفَ كافٍ لتحديد القرآن، فالمصحف لا يدخله ما ليس منه، وأما ما أُضِيفَ له مؤخَّرًا من ذكر للطَّبْعة، أو توضيحٍ لعلامات الوقف والابتداء، فقد رَسَخ عند الصغير والكبير وتواتر أنها ليست من القرآن، ولا نجد مِثْل ذلك في الكتب الإلهية الأخرى، حيث يَخْتَلط اجتهادُ الكاتبِ بكلمات الله، على وجهٍ لا يُمْكن معه الجَزْمُ بمصدر الكلمة هل هو من الله أم من الكاتب إلا بتصديق القرآن المجيد.

قاعدة: لا بد من التفريق بين التواتر القُرآني، والتواتر القِرائي، والتواتر الحديثي:

ما الفرق بين التواتر القُرآني والتواتر القِرائي والتواتر الحديثي؟

التواتر القرآني: نقل الأمَّة عن الأمَّة لجميع كلمات القرآن الكريم، فلا يمكن للمسلم الرُّوْسيِّ -مثلاً- أن يقول للمسلم المُورِيتانيِّ: عندي نسخة من المصحف تحتوي على كلمات أو أحرف لا توجد في نسختك، وهكذا بالنسبة لكل مُسلمٍ في الشرق والغرب أداء وكتابة.

والتواتر القِرائي: هو تواتر نَقْل الأحرف التي وقع فيها الخلاف بين القُرَّاء نقلاً عن النبيِّ ﷺ، والتواتر هنا لمواضع الخلاف تواترٌ قِرائيٌّ؛ لأنه نَقْلُ مِصْر عن مِصْر، فما عُرِف فيما بعد بقراءة نافع -مثلاً-: إن أرادوا بها الأحرفَ التي خالف فيها نافعٌ بقيَّةَ القرَّاء، فحقيقتها نَقْل أهلِ المدينة عمن قبلهم إلى النبيِّ ﷺ، وهكذا بقيَّة الأمصار، فهذا تواتر قِرائيٌّ، ولذا كان ابن جرير الطَّبَرِي رحمه الله مُسدَّدًا عندما كان يَعْزو القراءات إلى الأمصار لا إلى القرَّاء[1].

(١) انظر في تحقيق هذه المسألة: كتابي: المنهج النَّبَوي في التعليم القرآني، وقد طبع مرارًا، وكتابي: بين التواتر القرآني والتواتر القِرائي.

وأما إنْ أُرِيدَ بقراءة واحدٍ من القرَّاء المواضعُ المتفقُ عليها بين القرَّاء، فهذه تنتمي إلى التواتر القُرآنيِّ.

فإذا قرأنا ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾: نستطيع أن نُقرِّر أن كلَّ الكلمات تعبِّر عن تواتر قرآنيٍّ، لكننا إذا بحثنا السين أو الصاد من كلمة الصراط، فهذا تواتر قِرائيٌّ.

وأما التواتر الحديثي فهو الذي عرفه جلال الدين السُّيُوطِي (ت٩١١هـ) بقوله[(١)]:

١٩٩-وَمَا رَوَاهُ عَـدَدٌ جَـمٌّ يَـجِـبْ	إِحَالَـةُ اجْـتِـمَـاعِـهِـمْ عَـلَى الْـكَـذِبْ
٢٠٠ - فَالْـمُـتَـوَاتِـرُ، وَقَـوْمٌ حَـدَّدُوا	بِـعَـشْـرَةٍ، وَهْـوَ لَـدَيَّ أَجْـوَدُ
٢٠١ - وَالْقَوْلُ بِاثْنَيْ عَشَـرَ اَوْ عِشْـرِينَا	يُـحْـكَـى وَأَرْبَـعِـيـنَ أَوْ سَـبْـعِـيـنَـا
٢٠٢ - وَبَعْضُـهُـمْ قَدِ ادَّعَى فِيهِ الْعَدَمْ	وَبَـعْـضُـهُـمْ عِـزَّتَـهُ، وَهْـوَ وَهَـمْ
٢٠٣ - بَلِ الصَّـوابِ أَنَّـهُ كَـثِـيـرُ	وَفِـيـهِ لِـي مُـؤَلَّـفٍ نَـضِـيـرُ
٢٠٤ - خَمْسٌ وَسَبْعُونَ رَوَوْا "مَنْ كَذَبَا"	وَمِـنْـهُـمُ الْـعَـشْـرَةُ ثُـمَّ انْـتَـسَـبَـا
٢٠٥ - لَـهَـا حَـدِيـثُ "الـرَّفْـعِ لِـلْـيَـدَيْـنِ"	وَ"الْحَوْضِ"وَ"الْمَسْـحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ"

(١) ألفية السُّيُوطِي في علم الحديث (ص: ٢٥).

الأساس الثالث: حكم تَعَلُّم علم التفسير:

ما حكم تعلُّم علم التفسير؟ وكيف تطبِّق ذلك في حياتك؟

الجواب: التفسير بالنسبة لتعلُّمه نوعان:

النوع الأول: تعلُّمه فرض عين: وهو ما لا عُذْر لأحدٍ بجهالته من المعنى العام المباشر للآيات المُتَعَلِّقة بفروض الأعيان، كآيات التوحيد، والوضوء، والصلاة، والصيام، والحلال والحرام إجمالاً.

النوع الثاني: تعلُّمه فرض كفاية: وهو عدا ما سبق.

وقد أجمل شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين ابن رَسْلان (ت ٨٤٤هـ) رحمه الله في (صَفْوة الزُّبد) الواجباتِ العينيةَ بقوله[١]:

والعلمُ أَسنَى سائِرِ الأعمالِ ... وَهْوَ دليلُ الخيرِ والإفضالِ
فَفَرضُهُ عِلْمُ صِفَاتِ الفَرْدِ ... مَعْ عِلْمِ ما يَحتاجُهُ المُؤَدِّي
مِن فَرضِ دينِ اللهِ في الدَّوامِ ... كالطُّهْرِ والصلاةِ والصيامِ
والبَيْعِ للمُحْتَاجِ للتَّبَايُعِ ... وظَاهِرِ الأحكامِ في الصَّنَائِعِ
وعِلْمُ دَاءٍ للقلوبِ مُفْسِدِ ... كالعُجْبِ والكِبْرِ وداءِ الحَسَدِ
وما سِوَى هذا من الأحكامِ ... فَرْضُ كِفَايَةٍ على الأَنَامِ
كُلُّ مُهِمٍّ قَصَدُوا تَحَصُّلَهْ ... مِنْ غيرِ أن يَعتَبِرُوا مَن فَعَلَهْ

(١) صفوة الزبد (ص: ٤٠، ٤١).

ما التقسيم الذَّهَبي الذي وضعه ابن عَبَّاس رضي الله عنهما في تفسير القرآن الكريم؟

ويتعلق بتعلُّم التفسير أن نَعرفَ أقسامَ كلماتِ القرآن وتراكيبِه:

هنا تجد تَرْجُمان ابن عَبَّاس رضي الله عنهما يفصِّل ذلك في قاعدةٍ مُحْكمةٍ ليبيِّن لك حكمَ تعلُّم التفسير، حيث يقول: «التفسير على أربعة أوجه: وجهٍ تَعْرفه العرب من كلامها، وتفسيرٍ لا يُعْذر أحد

بجهالته، وتفسيرٍ يَعْلمه العلماء، وتفسيرٍ لا يَعْلمه إلا الله -تعالى ذكره-»[1]، وبيان ذلك باختصار:

الأول: وجه تعرفه العرب من كلامها: ما يفهمه العربيُّ سليقة لأوَّل وَهْلة: والمراد أنه يُفْهَم معناه المباشر، مثل ﴿ذَٰلِكَ - أَعۡطَيۡنَٰكَ - ٱلۡكِتَٰبُ﴾، ولا يقتضي هذا بالضرورة أنَّ تلك الجملةَ ليس لها معنى غير هذا المعنى المباشر، وذلك في أمرين:

١) في كلمات القرآن الكريم وجُمَلِه: مثل ﴿وَٱلۡعَصۡرِ﴾ [العصر:١] فإن العربي يَفْهم معنى العصر لأوَّل وَهْلة، ويَفْهم هذا الأسلوبَ الذي جاءت الكلمة فيه، وهو القَسَم، ومثل ذلك: كلمة آمنوا، النَّاس، الجن، هدى، ضلال...فالمعنى العامُّ مفهوم...وهذا لا شك في أنه لا يحتاج إلى تفسير.

٢) في أساليب القرآن الكريم، فقوله تعالى: ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ﴾ [الدخان:٤٩] واضح عند العرب أنه أسلوب تَهَكُّم وسُخْرِيَّة، لا إكرام وإعزاز.

وأغلب القرآن ينتمي إلى هذا القِسْم؛ إذ كانت العرب تَسْمع كلماتِ القرآن ولا يزيد النبي ﷺ عليها شيئًا، بل يبلِّغها للناس، فتأخذ عليهم مَجامعَ قلوبِهم دون شرح، فقد قرأ عليهم أوائل سورة فصِّلت، وسورة المَسَد لمَّا نزلت دون احتياج إلى شرح أو تفصيل.

الثاني: تفسيرٍ لا يُعْذَر أحد بجهالته: وذلك كتفسير الآيات في ثلاث مسائل: أصول العقائد الضرورية المتفق عليها، والأحكام العملية الضرورية كالصلاة، ومحاسن الأخلاق، فإنه لا بد له من تعلُّم حقائقها الشَّرعِيَّة، فهي بحاجة إلى تعلُّم بخلاف النوع السابق.

---

(١) تفسير الطَّبَرِي (١/ ٧٥).

الثالث: تفسير يَعْلَمه العلماء: وهو الكلمات أو الجمل التي تَنْدَرج تحتها المعاني الدقيقة، فيمكنك هنا إدراكُ المعنى العامِّ، لكنَّ إدراكَ المعاني العميقة التي تَنْدَرج تحتها لا يتمكَّن منه إلا القليل، كما في قصَّة ابن عَبَّاس رضي الله عنهما في تأويل سورة النَّصر، فعن ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: كان عمر يُدْخِلني مع أشياخ بَدْر، فكأنَّ بعضَهم وَجَدَ في نَفْسه، فقال: لِمَ تُدْخِلْ هذا معنا ولنا أبناء مِثْله؟ فقال عمر رضي الله عنه: إنه مَنْ قد عَلِمْتم. فدعاه ذات يوم فأدخله معهم، فما رُئِيتُ أنه دعاني يومئذ إلا ليريهم. قال: ما تقولون في قول الله تعالى ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ [النصر: ١]؟ فقال بعضهم: أُمِرنا أن نَحْمدَ الله ونَسْتَغفره إذا نُصِرنا وفُتِحَ علينا. وسكت بعضهم فلم يقل شيئًا. فقال لي: أكذاك تقول يا ابن عَبَّاس؟ فقلت: لا. قال: فما تقول؟ قلت: هو أَجَلُ رسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم أَعْلَمه له. قال: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾، وذلك علامة أَجَلِك ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾ [النصر: ٣]، فقال عمر: ما أعلم منها إلا ما تقول[1].

ومن ذلك بيان المعاني الأهمِّ التي تدخل في الكلمات القُرْآنيَّة، مثل كلمة: ﴿قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]، فهي واضحة المعنى، إلا أن النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم أشار إلى أهمِّ صُوَر القوَّة، حينما قال: «أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْي»[2]، وهذا النوع من التفسير ذكَر النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم بعضَه مما احتُيج إليه، وترَك بعضه الآخر لاستنباط المستنبطين، كما في قوله تعالى: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ [النساء:٨٣]، ومن أمثلته: قول ابن عَبَّاس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٞ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ وَيَقُولُونَ خَمۡسَةٞ سَادِسُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِۖ وَيَقُولُونَ سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ بِعِدَّتِهِم

(١) البخاري (٤٢٩٤).

(٢) مسلم (١٩١٧).

مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ۗ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف:٢٢]: **أنا من أولئك القليل الَّذِينَ استثنى اللهُ: كانوا سبعة وثامنهم كَلْبهم**[1].

الرابع: وتفسير لا يَعْلَمه إلا الله تعالى: وليس المراد أنه مُبْهَمٌ على الإطلاق بحيث لا يُعْلم، بل يكون معناه العامُّ معلومًا، وتفصيلُه مجهولاً: كأمور الغيب، وكيفية وقوع الحقائق في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣].

ومِثْل ذلك: آيات الحساب والجنة والنار، وآيات الصفات، فمعنى الآيات معلوم، والكيف غير معقول؛ لأنه خارج قدرة المخلوق.

ما القصة التي دلت على صحة التقسيم الحبري لتفسير القرآن الكريم؟

ومما يشهد لهذا التقسيم الحبري المدهش للقرآن المجيد ما جاء عن أبي العالية قال: كانوا عند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فوقع بين رجلين ما يقع بين النَّاس، فوثب كلُّ واحد منهما إلى صاحبه، فقال بعضهم: ألا أَقُوم فآمرهما بالمعروف وأنهاهما عن المنكر؟ فقال بعضهم: عليك نفسَك، إن الله تعالى قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ۚ﴾ [المائدة: ١٠٥]، فسمعها ابن مسعود رضي الله عنه فقال: "لم يَجِئ تأويل هذه الآية بعد: إنَّ القرآن أُنْزِل حين أُنْزِل، وكان منه آيٌ مضى تأويله قبل أن يَنْزل، وكان منه آيٌ وقع تأويله اليوم، ومنه آيٌ يقع تأويلُه بعد اليوم، ومنه آيٌ يقع تأويلُه عند الساعة، وما ذكروا من أمر الساعة، ومنه آيٌ يقع تأويلُه بعد يوم الحساب، والجنة والنار: فما دامت قلوبكم واحدة، وأهواؤكم واحدة، ولم تَلْبِسوا شِيَعًا، ولم يُذِقْ بعضُكم بأسَ بعض، فَمُرُوا وانْهَوا، فإذا

(١) تفسير الطَّبَرِي (١٧/ ٦٤٢).

اختلفت القلوب والأهواء، وألبستم شِيَعًا، وذاق بعضُكم بأسَ بعض فامرؤٌ ونَفْسُه، فعند ذلك جاء تأويلها[1].

وهذا الوجهُ الأخير يدفعنا إلى طرح سؤال:

بما أن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما جعل القِسْم الرابع من التفسير: القِسْم الذي لا يعلمه إلا الله، فهل معنى ذلك أن من القرآن ما لا يُعْرف معناه؟

الجواب: لا! بل القرآن كله مبين، وقد أخبر الله عز وجل عن إبانته باسم الفاعل: ﴿مبين﴾، والمراد بإبانته أن المعنى العامَّ لكلماته واضحٌ، إلا أن من كلماته ما لا يُعلَم معناها على التفصيل، أو الحقيقة، أو الكيفية، بل مردُّ ذلك إلى الله تعالى مَجْدُه، وقد تكون بعضُ التفاصيل غيرَ معلومة؛ لعدم حاجة البشرية إلى معرفتها، وسيأتي مزيد إيضاح لهذا الموضوع إن شاء الله.

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ٩٢).

الأساس الرابع: غاية علم التفسير:

ما غاية علم التفسير؟ وما الهدف الذي تَطْلُب تحقيقَه من معرفتك بعلم التفسير؟

الغاية هدايةُ النَّفْس والأنام إلى أعظم المصالح الدُّنيَوِيَّة والأخروية، سواء أكانوا مسلمين أم كافرين، ويُبصِّرنا بذلك أن الله ﷻ ذكَر غايةَ نزولِ القرآن وأهمَّ أهدافه، فقال: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٖ مِّنَ ٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡفُرۡقَانِۚ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ثم عمَّ العالَم، فقال: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، وقد بيَّن الله جل ذكره أنَّ هذه النذارةَ للعالَمين رحمة لهم، فقال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

وقال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّةَ ؒ عن أهمِّيَّة التفسير: «وحاجة الأمَّة ماسَّة إلي فَهْم القرآن الذي هو حبل الله المتين، والذكر الحكيم، والصراط المستقيم...»[1].

وهنا ربما تسأل: ألا يناقض هذا ما ورد في القرآن من أنه هدى خاصٌّ للمؤمنين، وللمتقين؟

أجيبك: بأن هناك أربعَ مراتب لهِدايات القرآن:

المرتبة الأولى: القرآن هدى للعالمين، أي: رحمة بهم، كما سبق في آيتي الفرقان والأنبياء.

المرتبة الثانية: القرآن هدى للناس، كما سبق في آية البقرة آنفًا.

المرتبة الثالثة: القرآن هدى للمؤمنين، كما في قوله تعالى مَجْدُه: ﴿قُلۡ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدٗى وَشِفَآءٞۚ﴾ [فصلت: ٤٤]، فهذه المرتبة لا تناقض ما سبق؛ لأن المؤمنين هم من ينتفعون بالقرآن المبين.

(١) مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية (ص: ٧).

المرتبة الرابعة: القرآن هدى للمتقين، **كما في قوله جل مَجْدُه:** ﴿هُدَى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]؛ **لأنهم الفئة الأكثر تطبيقًا له، فهُم الأعظم نفعًا وانتفاعًا به.**

ستقول: هذه الآيات تتكلم عن القرآن ونحن نتكلم عن غاية التفسير وهدفه، فما العلاقة بينهما؟

أجيبك: بأن التفسير بيانٌ لمعاني كلمات القرآن التي أراد الله ﷻ لنا أن نفهمها بقدر الطاقة البشرية، وبفَهْم معاني كلماتِ الله نستطيع أن نحافظَ على صلاح الأرض، وأن نبنيَ الصَّلاح في الأحوال الفردية، والجماعية، والعمرانية، كما قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدَى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

الأساس الخامس: من صُوَرِ التفسير في عَهْد النبيِّ ﷺ وصحبه رضي الله عنهم:

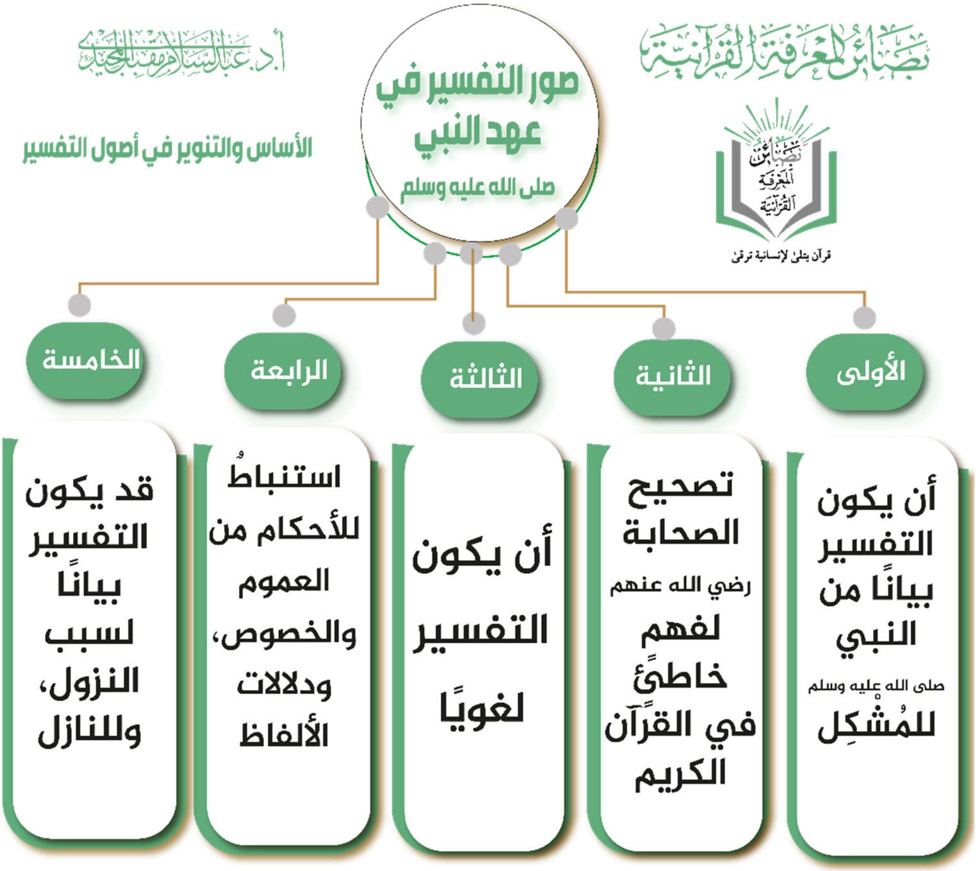

كيف كان التفسير في عصر النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم؟

لم يكن التفسير القوليُّ في عهد النبيِّ ﷺ وصحبه رضي الله عنهم كما في كتب التفسير الآن، ولكنه اتَّخذ صُوَرًا منها:

الصورة الأولى: أن يكون التفسير بيانًا من النبيِّ ﷺ للمُشْكِل، ومن أمثلته:

المثال الأول: عَنْ عَبْدِ اللهِ بن مسعود ﷺ قَالَ: لَمَّا نَزَلَت: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّنَا لاَ يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ: «لَيْسَ كَمَا تَقُولُونَ. ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾: بِشِرْكٍ. أَوَ لَمْ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ لُقْمَانَ لاِبْنِهِ: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]»؟[(١)].

المثال الثاني: عن ابن أبي مُلَيْكَة، أن عائشة رضي الله عنها، زوج النبيِّ ﷺ: كانت لا تَسْمع شيئًا لا تَعْرِفُه، إلا رَاجَعَت فيه حتى تَعْرِفَه، وأن النبيَّ ﷺ قال: «من حُوْسِب عُذِّب» قالت عائشة رضي الله عنها: فقلت: أوليس يقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]؟ قالت: فقال: « إنما ذلك العَرْضُ، ولكن من نُوْقِشَ الحِسابُ يَهْلَك "[(٢)].

المثال الثالث: تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِۗ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَتَوْا رَسُولَ اللهِ ﷺ، ثُمَّ بَرَكُوا عَلَى الرُّكَبِ، فَقَالُوا: أَيْ رَسُولَ اللهِ! كُلِّفْنَا مِنَ الأَعْمَالِ مَا نُطِيقُ: الصَّلاَةَ، وَالصِّيَامَ، وَالْجِهَادَ، وَالصَّدَقَةَ، وَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيْكَ هَذِهِ الآيَةُ وَلا نُطِيقُهَا. قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَتُرِيدُونَ أَنْ تَقُولُوا كَمَا قَالَ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ مِنْ قَبْلِكُمْ: سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا؟ بَلْ قُولُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، غُفْرَانَكَ رَبَّنَا، وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ»، قَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، غُفْرَانَكَ رَبَّنَا، وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ، فَلَمَّا اقْتَرَأَهَا الْقَوْمُ، وذَلَّتْ بِهَا أَلْسِنَتُهُمْ، فَأَنْزَلَ اللهُ عز وجل فِي إِثْرِهَا: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَۚ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ

---

(١) البخاري (٣٣٦٠).

(٢) البخاري (١٠٣).

نَسَخَهَا اللهُ تَعَالَى، فَأَنْزَلَ اللهُ ﷻ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، **قَالَ**: «**نَعَمْ**».

﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾ [**البقرة: ٢٨٦**]. **قَالَ**: «**نَعَمْ**». ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. **قَالَ**: «**نَعَمْ**». ﴿وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. **قَالَ**: «**نَعَمْ**»[1].

ولك أن تسأل: ما الدليل على أن هذه الآية ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] بيانٌ للمشكل، وأن هذا هو معنى النسخ، وليست إثباتًا لحكم جديدٍ؟

أجيبك: الدليلُ على ذلك أن الله جلَّ ذِكْرُه قرَّر معنى هذا القانون الذي ذكره في هذه الآية في آياتٍ مكيةٍ سَبقت آية البقرة المدنية؛ وذلك مِثْلُ قوله جلَّ ذكره في سورة (المؤمنون): ﴿وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [المؤمنون: ٦٢]، ومثل قوله تعالى جَدُّه: ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٢]، ولا يصحُّ أنَّ آيات الوصايا الثلاث مدنية، بل هي مكية متداخلة مع آيات الوصايا في سورة الإسراء المكية. والتفسير هنا ليس من باب تفسير القرآن بالقرآن، بل هو تفسير للقرآن بالقرآن ببيان النبيِّ ﷺ.

الصورةُ الثانيةُ: قد يكون التفسير تصحيحًا من الصَّحابَة ﷺ لفَهْمٍ خاطئٍ في القرآن الكريم:

فعَنْ أَسْلَمَ أَبِي عِمْرَانَ قَالَ: غَزَوْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ نُرِيدُ الْقُسْطَنْطِينِيَّةَ، وَعَلَى الْجَمَاعَةِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَالرُّومُ مُلْصِقُو ظُهُورِهِمْ بِحَائِطِ الْمَدِينَةِ، فَحَمَلَ رَجُلٌ عَلَى الْعَدُوِّ، فَقَالَ النَّاس: مَهْ! مَهْ! لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ. يُلْقِي بِيَدَيْهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ!. فَقَالَ أَبُو أَيُّوب -الأنصاريُّ صاحب رسول الله ﷺ-:

(١) مسلم (٢٤٤).

إِنَّمَا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ فِينَا مَعْشَرَ الأَنْصارِ. لَمَّا نَصرَ اللهُ نَبِيَّهُ ﷺ وَأَظْهَرَ الإِسْلامَ قُلْنَا: هَلُمَّ نُقِيمُ فِى أَمْوَالِنَا وَنُصْلِحُهَا، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، فَالإِلْقَاءُ بِالأَيْدِي إِلَى التَّهْلُكَةِ أَنْ نُقِيمَ فِي أَمْوَالِنَا وَنُصْلِحَهَا، وَنَدَعَ الْجِهَادَ(١)، أو كما في قصَّةِ عِمْرانَ بنِ الحصين رضي الله عنه في تصحيح فَهْم الخوارج، حيث جاءه نَافِعُ بْنُ الأَزْرَقِ وَأَصْحَابُهُ، فَقَالُوا: هَلَكْتَ يَا عِمْرَانُ، قَالَ: مَا هَلَكْتُ، قَالُوا: بَلَى، قَالَ: مَا الَّذِي أَهْلَكَنِي؟ قَالُوا: قَالَ اللهُ عز وجل: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ﴾ [الأنفال: ٣٩]، قَالَ: قَدْ قَاتَلْنَاهُمْ حَتَّى نَفَيْنَاهُمْ، فَكَانَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ، إِنْ شِئْتُمْ حَدَّثْتُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالُوا: وَأَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، شَهِدتُّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَقَدْ بَعَثَ جَيْشًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ، فَلَمَّا لَقُوهُمْ قَاتَلُوهُمْ قِتَالاً شَدِيدًا، فَمَنَحُوهُمْ أَكْتَافَهُمْ، فَحَمَلَ رَجُلٌ مِنْ لُحْمَتِي عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بِالرُّمْحِ، فَلَمَّا غَشِيَهُ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، إِنِّي مُسْلِمٌ، فَطَعَنَهُ فَقَتَلَهُ، فَأَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلَكْتُ، قَالَ: «وَمَا الَّذِي صَنَعْتَ؟» -مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ-، فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي صَنَعَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَهَلَّا شَقَقْتَ عَنْ بَطْنِهِ فَعَلِمْتَ مَا فِي قَلْبِهِ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ شَقَقْتُ بَطْنَهُ لَكُنْتُ أَعْلَمُ مَا فِي قَلْبِهِ؟ وفي رواية أبي يَعْلى: لو شَقَقْتُ عن قلبه ما كان يُعلِمُني القلبُ. هل قلبه إلا مضغةٌ من لَحم؟ قَالَ: «فَلاَ أَنْتَ قَبِلْتَ مَا تَكَلَّمَ بِهِ، وَلاَ أَنْتَ تَعْلَمُ مَا فِي قَلْبِهِ»(٢).

---

(١) أبو داود (٢٥١٢)، والترمذي (٢٩٧٢)، وقال: "حسن صحيح غريب"، وصححه الأرناؤوط والألباني.

(٢) ابن ماجه (٣٩٣٠)، وحسنه البوصيري في مصباح الزجاجة (٤/ ١٦٤)، وكذا الألباني.

الصورة الثالثة: أن يكون التفسير لغويًا:

فقد قرَّر الإمام الشَّافِعي رحمه الله أن لسان العرب: " أوسعُ الألسنة مَذْهبًا، وأكثرُها ألفاظًا، ولا نعلمه يحيط بجميع عِلْمه إنسانٌ غير نبي"(١)؛ وهذه إشارة لطيفة من إمام الأصول التَّفسيريَّة والفقهية بأن يُلجأ إلى الاجتهاد الجماعي في تقرير المسائل اللُّغَويَّة الدقيقة وغيرها، ولذا قد يُسأل العربيُّ عن معنى لفظة عربية، فلا يعرفها، وأبرز أمثلة هذا النوع أجوبة ابن عَبَّاس رضي الله عنهما عن أسئلة نافع بن الأزرق، ومن أمثلتها: أن نافعًا سأل ابن عَبَّاس رضي الله عنهما عن قول الله عز وجل: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤] ما يَحُور؟ قال: يرجع. قال: وهل كانت العرب تَعْرف ذلك قبل أن ينزل الكتابُ على محمدٍ صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم، أما سمعت قول لبيد:

ومَا الـمَرْءُ إلاَّ كالشِّهابِ وَضَوْئِهِ ... يَحُورُ رَمادًا بَعْدَ إذْ هُوَ ساطِعُ؟

وحُقَّ لطالب التفسير أن يراجع كتاب: (الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق) لبنت الشاطئ –رحمها الله– للاستفادة من الثروة اللُّغَويَّة الضخمة التي يجدها في أسئلة نافع بن الأزرق، وإن ضَعُفت الرواية سندًا(٢).

الصورةُ الرابعة: أن يكون التفسير استنباطًا للأحكام في العموم والخصوص، ودلالات الألفاظ، كقضية تقسيم الأراضي المفتوحة فَيئًا، حيث جُمِع فيها بين آية الغنائم في الأنفال،

---

(١) الرسالة للشافعي ت رفعت فوزي (ص: ١٧).

(٢) قصة نافع بن الأزرق مع ابن عَبَّاس رضي الله عنهما رواها الطبراني في المعجم الكبير (١٠٥٩٧)، وأوردها السُّيُوطِي بتمامها في الإتقان (١/ ٣٤٧)، وقد ضعَّف القصة عدد من المحققين منهم: الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٣٣٨) قال: «وفيه جويبر وهو متروك»، كما أوردها السُّيُوطِي نقلاً عن ابن الأنباري في (الوقف والابتداء)، ويدور سياقها على محمد بن زياد اليَشْكُري وهو كذَّاب، إلا أن النُّقاد أجازوا الرواية في التفسير عن بعض من لا تُقبل روايته في الأحكام؛ لأن مَرَدَّ التفسير إلى اللغة، وهي تثبت بطرق عدَّة.

وآيات سورة الحشر، فعن عمرَ بن الخطاب ﵁ أنه جمع أناسًا من المسلمين، فقال: إني أريد أن أضع هذا الفَيء موضعه، فَلْيَغْدُ كلُّ رجلٍ منكم عليَّ برأيه، فلما أصبحَ قال: إني وجدت آيةً من كتاب الله تعالى -أو قال: آياتٍ- لم يترك الله ﷻ أحدًا من المسلمين له في هذا المال شيءٌ إلا قد سمَّاه. قال الله ﷻ: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١]. **قال: فهذه لهؤلاء، ثم قرأ:** ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الحشر: ٧]، **ثم قرأ:** ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ﴾ [الحشر: ٨] **فهذه للمهاجرين، ثم قال: فهذه لهؤلاء، ثم قرأ:** ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمۡ حَاجَةٗ مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤۡثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٞۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩] **ثم قال: هذه للأنصار، ثم قرأ:** ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، **ثم قال: "فاستوعبتْ هذه الآيةُ النَّاس، فليس في الأرض مُسْلمٌ إلا له في هذا المال حقٌّ، أُعْطِيَهُ أو حُرِمَه"**[١].

الصورةُ الخامسة: قد يكون التفسير بيانًا لسبب النزول، وللنازل، وأمثلته تأتي في مبحث (سبب النزول).

---

(١) مصنف عبد الرزاق (٧٢٨٧)، واللفظ له، أبو داود (٢٩٦٦)، النسائي (٤١٤٨)، سنن البيهقي الكبرى (١٢٩٧٨). وذكر الأرناؤوط والألباني أن رجاله ثقاتٌ، إلا أنه منقطع؛ فإنَّ الزهري لم يدرك عمر بن الخطاب ﵁، وذكر الألباني أن ذلك لا يضر؛ لأنه قد ذُكِر الذي بينهما وهو مالك بن أوس، كما في مسند الشافعي، وعنه البيهقي من طريق عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك بن أوس، وإسناده صحيح.

الأساس السادس: المصطلحات التي بَرَزَت لتشيرإلى علم التفسير، أو شيء منه:

ما المصطلحات التي بَرَزَت لتشير إلى علم التفسير في القرون الأولى؟

بَرَزَت في علم التفسير عدَّة مصطلحات في القرون الأربعة الأولى، أهمها:

١) عِلْم التفسير: واصطلح الكاتبون فيه على إدراج كل ما تعلَّق بالآية من معنى، أو حُكْم مُسْتَنبط، أو سبب نزول، أو قصَّة، ولو لم تكن متعلقة بالمعنى، وصَنيع أئمة المحدِّثين كالبخاري ومسلم في كتاب التفسير من كتبهم يبيِّن ذلك، فمصطلح التفسير يَتَّسِع عندهم لذلك كلِّه، وعلى ذلك جرى من أَلَّف في التفسير فيما بعد في غالب المصنَّفات التَّفسيريَّة، وإذا كان الشَّوْكانِي قد نَقَد ابن كثير وغيرَه من المفسِّرين في استطرادهم في سورة الإسراء، فقال عنه: "واعلم أنه قد أطال كثيرٌ من المفسِّرين كابن كثير والسُّيُوطِي وغيرِهما في هذا الموضع بذِكْر الأحاديث الواردة في الإسراء على اختلاف ألفاظها، وليس في ذلك كثيرُ فائدة، فهي معروفة في موضعها من كتب الحديث، وهكذا أطالوا بذِكْر فضائل المسجد الحرام والمسجد الأقصى، وهو مبحث آخر، والمقصود في كتب التفسير ما يتعلَّق بتفسير ألفاظ الكتاب العزيز، وذِكرِ أسباب النُّزُول، وبيانِ ما يؤخذ منه من المسائل الشَّرعِيَّة، وما عدا ذلك فهو فَضْلَة، لا تدعو إليه حاجة"[١]...فإن المُطالع لكتابه: (فتح القدير) في التفسير يَجِدُه اسْتَطرد أكثرَ من استطراد ابن كثير في معظم تفسيره؛ سَرْدًا للأحاديث والروايات، أو استنباطًا للأحكام، أو ذِكْرًا للقراءات، أو تفريعًا لمسائل الفقه، ونَقَل صاحبُ (أبجد العلوم) عن بعض الفضلاء، قال: "عِلْم التفسير لا يَتِمُّ إلا بأربعة وعشرين عِلْمًا"[٢]، بل توسَّع المتأخرون كالسُّيُوطِيِّ، فجعلوا كلَّ علوم القرآن من فروع علوم التفسير، كما في كتابه: (التحبير في علوم التفسير).

---

(١) فتح القدير للشوكاني(٣/ ٢٩٨).

(١) أبجد العلوم (٢/ ٦).

٢) عِلْم معاني القرآن: وتَجِد كُتُبَه تتضمَّن التفسيرَ اللغويَّ والإعرابي العام: ككِتاب معاني القرآن للفَرَّاء (ت٢٠٧هـ)، ولأبي جعفر النَّحَّاس (ت٣٣٨هـ).

٣) عِلْم غريب القرآن: ويأتي مبحث خاصٌّ به في القسم الثالث إن شاء الله تعالى.

٤) علم مشكل القرآن: ككِتاب ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ).

٥) عِلْم إعراب القرآن: كـ(إعراب ثلاثين سورة من القرآن) لابن خالَوَيه (ت ٣٧٠هـ).

٦) عِلْم أحكام القرآن: ككِتاب (أحكام القرآن) للقاضي إسماعيل بن إسحاق القاضي (ت٢٨٢هـ)، ومثله لأحمد بن محمد بن سلامة الطَّحَّاوي (ت٣٢١هـ)، و(أحكام القرآن) للجَصَّاص (ت ٣٧٠هـ).

ونَلْحَظ أن كلَّ ما ذُكِرَ بعد عِلْم التفسير يُضَمِّنُه المفسِّرون –غالبًا- في كتبهم، ويُعَدُّ إفرادُها إفرادًا لنوع مما يدخل في التفسير، وإنما أُفرِدَ ليتوسَّع فيه.

وناقش بعضُ المعاصرين –وهو الدكتور المحقِّق المحرِّر مساعد الطيَّار-تَوَسُّعَ المفسِّرين في تحديد اصطلاح التفسير، حيث أضافوا إليه غيرَه مما لا يتعلَّق به-من وجهة نظر الطيَّار- فعرَّف التفسير بأنه: "بيان معاني القرآن فقط"، وما كان وراء بيان المعاني في كتب التفسير؛ فإنه إمَّا أن يكون من علوم القرآن سوى التفسير، وإمَّا أن يكون من الاستنباطات والفوائد، وإمَّا أن يكون من علوم شتى من العلوم الإسلامية وغيرها[1]...وهو في ذلك ذاهبٌ إلى المعنى اللغويِّ المباشر لكلمة تفسير، والأصل من وِجْهَة نظري النَّظرُ فيما تعارف عليه المفسِّرون في تعريف التفسير؛ ليكون تعريفًا للمصطلح، لا النَّظرُ في المعنى اللغويِّ المباشر لكلمة تفسير.

---

(١) بحث عن إشكالية تحديد المصطلحات في الدراسات القرآنية: الدكتور مساعد الطيَّار منشور في شبكة التفسير والدراسات القرآنية.

الأساس السابع: شَرَفُ علم التفسير:

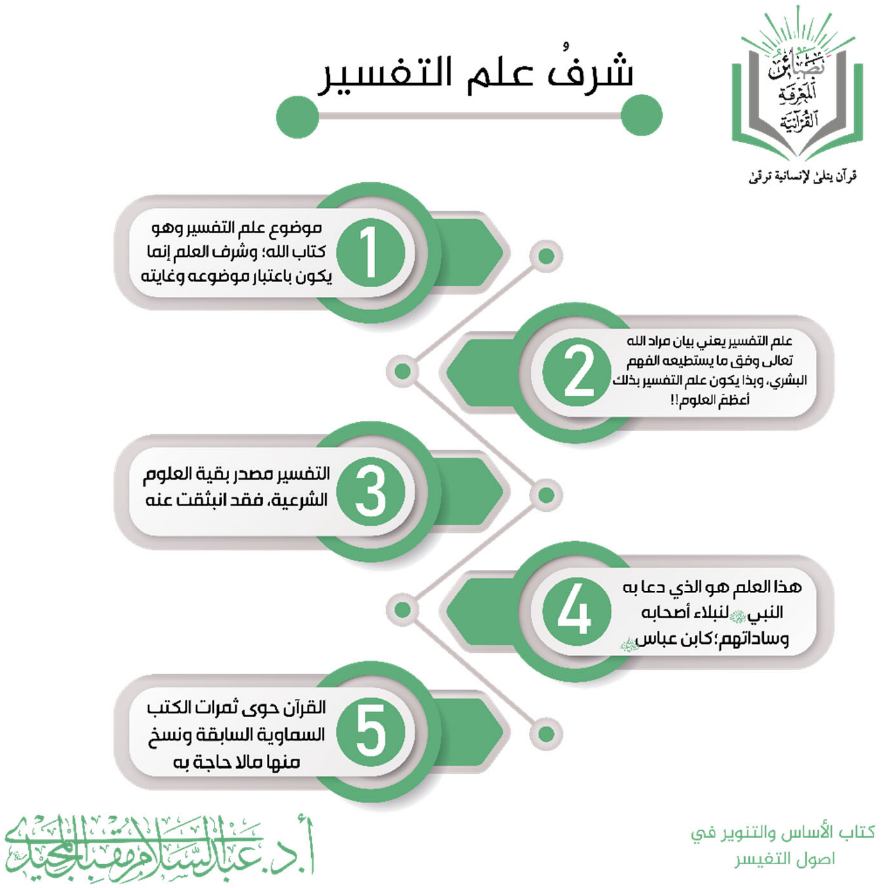

كيف تُقْنِع من يستمع لك بشرف عِلْم التفسير؟

الجواب: أقول له: ينبغي أن تجعل عِلْمَ التفسير العِلْمَ المقدَّم في حياتك؛ للمزايا العظيمة التي حازها هذا العلم، وهي كثيرة، منها:

المَزِيَّة الأولى: موضوع عِلْم التفسير وهو كتاب الله؛ وشَرَفُ العلمِ إنما يكون باعتبار موضوعِه وغايتِه، فقد قال أبو القاسم حسين بن محمد الراغِب الأَصْفهاني: "عِلْم التفسير قد حاز الشرفَ من جهات ثلاث:

أحدها من جهة الموضوع؛ فإنَّ موضوعَه كلامُ الله تعالى، الذي هو يَنْبُوع كلِّ حِكْمة، ومَعْدِن كلِّ فضيلة.

وثانيها: من جهة الغَرَض؛ فإن الغَرَضَ منه الاعتصام بالعُرْوَة الوُثْقى، والوصول إلى السعادة الحقيقية التي هي الغاية القصوى.

وثالثها: من جهة شدَّة الحاجة؛ فإن كلَّ كمالٍ ديني أو دنيوي مفتقرٌ إلى العلوم الشَّرعِيَّة والمعارف الدينية، وهي متوقفة على العلم بكتاب الله تعالى"[1].

المَزِيَّة الثانية: علم التفسير يعني بيان مراد الله -تعالى ذكره- وَفْق ما يستطيعه الفَهْم البشري، وبذا يكون علمُ التفسير بذلك أعظمَ العلوم!!، ولذا قال ابن عَطِيَّة (ت٥٤٢هـ): «فلما أردتُّ أن أختار لنفسي، وأَنْظُر في علمٍ أُعِدُّ أنوارَه لظُلَم رَمْسِي، سَبَرْتها بالتنويع والتقسيم، وعلمتُ أن شَرَفَ العلمِ على قَدْر شَرَف المعلوم، فوجدتُّ أمتَنَها حِبالاً، وأرسَخَها جِبالاً، وأجمَلَها آثارًا، وأسطعَها أنوارًا علمُ كتاب الله»[2].

المَزِيَّة الثالثة: التفسير مصدر بقيَّة العلوم الشَّرعِيَّة، فقد انبثقت عنه؛ «إذ هو الأصل في فَهْم القرآن وتدبُّره، وعليه يتوقف استنباط الأحكام، ومعرفة الحلال من الحرام»[3]، والتفسير أداة

---

(١) أبجد العلوم (٢/ ١٧٥).

(٢) تفسير ابن عطية (١/ ٦)، ورَمَسَ الْمَيِّتَ: غَطَّاهُ بِالتُّرابِ، دَفَنَهُ وسوَّى عليه التراب، والرَّمْسُ: القبرُ، والرَّمْسُ: الترابُ الذي يُحثَى على القبرِ، والرَّمْسُ: التُّرْبُ تَرْمُس به الريحُ الأَثَر.

(٣) المدخل لدراسة القرآن الكريم، للدكتور محمد أبي شهبة (ص:٢٠).

تدبُّر القرآن الكريم وتفهُّمِه: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩]، فوسيلة المعرفة: التدبُّر، وغاية المعرفة: التذكُّر، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ [النساء: ٨٢]، [محمد:٢٤]، وقال إياس بن معاوية: "مَثَلُ مَنْ يقرأ القرآن ومن يعلم تفسيرَه أو لا يعلم، مَثَل قومٍ جاءهم كتابٌ من صاحبٍ لهم ليلاً، وليس عندهم مصباحٌ، فتداخلهم لمجيء الكتاب رَوعةٌ لا يدرون ما فيه، فإذا جاءهم المصباح عرفوا ما فيه"(١).

المَزِيَّة الرابعة: هذا العلم هو الذي دعا به النبيُّ ﷺ لنبلاء أصحابه وساداتِهم ﵃؛ كابن عَبَّاس ﵄، فقد دعا له النبيُّ ﷺ فقال: «اللهم فَقِّهْهُ في الدِّين، وعَلِّمْهُ التأويل»(٢).

وقد يتساءل بعضهم هنا: هل الفقه بالمعنى الاصطلاحي المتأخر مقدمٌ على التفسير بنص الحديث؟

والجواب: لا! لأن المراد من الفقه هنا هو عِلْم الدِّين بسائر أنواع العلوم، وليس المراد عِلْم الفقه المخصوص بعِلْم الفروع المتأخر، وتعلُّم الدِّين لا يتأتَّى إلا وَفْق المصدر الأول للدِّين، وهو القرآن الكريم الذي هو مع السُّنَّة عُمْدةُ الفقهاء في الاستدلال...وعلى هذا فالمراد من الدعاء تعلُّمُ تفسيرِ كلام الله ﷻ «فَقِّهْهُ في الدِّين»، ودقائقِ مدلولاته «وعَلِّمْهُ التأويل»، ويؤيد ذلك ثلاثة أمور:

الأول: أن الفقه بمعنى فِقْه الفروع اصطلاح متأخر، ولا يُحَاكم الاصطلاح الشرعيُّ إلى الاصطلاح المتأخر.

---

(١) زاد المسير في علم التفسير (١/ ١٢).

(٢) روى البخاري (١٤٣) الشطر الأول منه، وفيه (٧٥): عن ابن عَبَّاس قال: ضمَّني رسول الله ﷺ، وقال: «اللهم عَلِّمْه الكتاب»، ورواه كاملاً الإمام أحمد (٢٣٩٧)، وقال الأرناؤوط:" إسناده قويٌّ على شرط مسلم".

ويوضح الهَرَويُّ ﷀ ذلك، فيقول: « (اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ): بِكَسْرِ الْقَافِ الْمُشَدَّدَةِ، أَيِ: اجْعَلْهُ فَقِيهًا عَالِمًا (فِي الدِّينِ)، أَيْ: أُصُولِهِ وَفُرُوعِهِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الْفِقْهَ الْمُتَعَارَفَ الْمُخْتَصَّ بِفُرُوعِ الْمُعَامَلَاتِ وَالْخُصُومَاتِ»(١).

وقد ناقش حجةُ الإسلام الغزاليُّ ﷀ هذا المعنى في إحيائه، وتعرَّض لما يمكن أن نُطْلِقَ عليه التَّحَوُّر الدِّلالي للمصطلح، وكان مما قرَّره أن الفقه في العهد الأول إنما كان يُراد به فِقْهُ النفس، وصلاح البواطن المُسْتَمَد من كلام الله ووَحْيِه، واسمع له حين يقول: "ولقد كان اسم الفقه في العصر الأول مطلقًا على علم طريق الآخرة، ومعرفة دَقائق آفاتِ النُّفوس، ومُفْسدات الأعمال، وقوَّة الإحاطة بحقارة الدُّنيَا، وشدَّة التطلُّع إلى نعيم الآخرة، واستيلاء الخوف على القلب، ويَدُلُّك عليه قوله ﷯: ﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وما يحصل به الإنذار والتخويف هو هذا الفقه، دون تفريعات الطلاق والعِتاق واللِّعان والسِّلْم والإجارة فذلك لا يحصل به إنذارٌ ولا تخويف، بل التجرُّد له على الدوام يُقَسِّي القلب، ويَنْزِع الخشية منه، كما نشاهد الآن من المتجرِّدين له، وقال تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وأراد به معانيَ الإيمان، دون الفتاوى"(٢).

---

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٩/ ٣٩٧٢)، وقال الغزاليُّ في إحياء علوم الدين (١/ ٣٢): "خمسة ألفاظ: الفقه، والعلم، والتوحيد، والتذكير، والحكمة، فهذه أَسامٍ محمودة، والمتصفون بها أرباب المناصب في الدِّين، ولكنها نُقِلَت الآن إلى معان مذمومة، فصارت القلوب تَنْفِر عن مذمَّة من يتَّصف بمعانيها؛ لشيوع إطلاق هذه الأسامي عليهم. اللفظ الأول: الفقه؛ فقد تصرَّفوا فيه بالتخصيص لا بالنقل والتحويل، إذا خصَّصوه بمعرفة الفروع الغريبة في الفتاوي، والوقوف على دقائق عِلَلِها، واستكثار الكلام فيها، وحفظ المقالات المتعلقة بها؛ فمن كان أشدَّ تعمُّقًا فيها وأكثر اشتغالاً بها يقال هو الأفقه".

(٢) إحياء علوم الدين (١/ ٣٢).

الثاني: رواية طاوُوس عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما قال: دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فمسح على ناصيتي وقال: «اللهم عَلِّمْهُ الحكمةَ، وتأويلَ الكتاب»[1] فإذا قلنا: إن الحكمة هي السُّنة، فهي التفسير العلمي والعملي للكتاب...على أن أهلَ العلم اختلفوا في معنى الحكمة هنا، "والأقرب أن المرادَ بها في حديث ابن عَبَّاس رضي الله عنهما الفَهْمُ في القرآن"[2]، كما يقول ابن حَجَر.

الثالث: ما جاء في رواية البخاريِّ: «اللهم عَلِّمْهُ الكتاب»[3]، أي حِفْظًا وتفسيرًا، كما قال ابن حَجَر: "والمراد بالتعليم ما هو أعمُّ من حِفْظه والتفهُّم فيه"[4]، وفي بعض الروايات: "اللهم عَلِّمْهُ الحِكْمة"[5] بَدَلَ الكتاب، "فيُحمَل على أن المرادَ بالحكمة أيضًا القرآنُ جَمْعًا بين الروايات فيكون بعضُهم رواه بالمعنى، وللتِّرمِذي عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما قال: دعا لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُؤْتِيَني الحكمة مرتين[6]"، فيُحْتَمل تعدُّد الواقعةِ، فيكون المراد بالكتاب القرآنَ، وبالحكمة السُّنَّةَ"[7].

المَزِيَّة الخامسة: القرآن حوى ثمرات الكتب السماوية السابقة، ونَسَخ منها مالا حاجة به، وتمَّم ما أراد الله عز وجل أن يُكَمِّلَه؛ ليبقى مدى الأزمان صانعًا للحياة، صابغًا لها بِصِبْغة الله تعالى، شافيًا لأسقامها، بانيًا لنهضتها، فالله "جعل كتابَه الخاتمَ متضمِّنًا لثمرة كُتُبِه، التي أَوْلاها أوائل الأمم، كما نبَّه عليه بقوله تعالى: ﴿يَتْلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۝ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾ [البينة:٢ – ٣]،

(١) ابن ماجه (١٦٦)، وقال الأرناؤوط: "إسناده صحيح".

(٢) فتح الباري (١/ ١٧٠).

(٣) البخاري (١٧٥).

(٤) فتح الباري (١/ ١٧٠).

(٥) البخاري (٣٧٥٦).

(٦) الترمذي (٣٨٢٣)، وصحَّحه الألباني.

(٧) فتح الباري (١/ ١٧٠).

وجعل من معجزة هذا الكتاب أنه -مع قلّة الحجم- متضمّن للمعنى الجَمّ، وبحيثُ تَقْصُرُ الألبابُ البشريةُ عن إحصائه، والآلاتُ الدُّنيويّة عن استيفائه، كما نبَّه عليه بقوله تعالى:

﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان:٢٧][1].

كالبَدرِ من حيثُ التَفَتَّ رأيتَه ... يَهْدِي إلى عَيْنَيك نُورًا ثاقِبا

كالشمس في كَبِد السماء وضوءَها ... يغشى البلادَ مشارقًا ومغاربا"[2]

وفي ذلك يقول سيد قطب (ت١٣٨٥هـ): "والبشرية من صُنْع اللهِ تعالى؛ ولذلك لا تُفْتَح مغاليقُ فطرتِها إلا بمفاتيح من صُنْع الله خالقِها، ولا تُعالَج أمراضُها وعِلَلُها إلا بالدَّواء الذي يخرج من يَدِه سبحانه، وقد جعل الله ﷻ مفاتيحَ كلِّ مُغلقٍ، وشفاءَ كلِّ داء في كتابه المجيد:

﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]"[3].

فإن قلت: هلَّا ذَكرت بعض الأمثلة التي تَدُلُّ على اهتمام السلف بعلم التفسير؟

---

(1) فتدخل كلمات القرآن في كلمات الله ﷻ المذكورة في الآية، ففي تفسير الماوردي = النكت والعيون (٤/ ٣٤٥): «وفي {كَلِمَاتُ اللَّهِ} هنا أربعة أوجه: أحدها: أنها نِعَمُ الله ﷻ على أهل طاعته في الجنة. الثاني: على أصناف خَلْقِه. الثالث: جميع ما قضاه في اللوح المحفوظ من أمور خَلْقِه. الرابع: أنها عِلْم الله ﷻ »، والقرآن أنزله الله ﷻ بعِلْمه، وفي التحرير والتنوير (٢١/ ١٨١): «و(كَلِماتُ): جَمْعُ كَلِمَةٍ، بِمَعْنَى الْكَلَامِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [الْمُؤْمِنُونَ: ١٠٠]، أَيِ: الْكَلَامُ الْمُنْبِئُ عَنْ مُرَادِ اللهِ ﷻ مِنْ بَعْضِ مَخْلُوقَاتِهِ، مِمَّا يُخَاطِبُ بِهِ مَلَائِكَتَهُ، وَغَيْرَهُمْ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَالْعَنَاصِرِ الْمَعْدُودَةِ لِلتَّكَوُّنِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا: كُنْ فتكُونُ، وَمِنْ ذَلِكَ: مَا أَنْزَلَهُ مِنَ الْوَحْيِ إِلَى رُسُلِهِ وَأَنْبِيَائِهِ مِنْ أَوَّلِ أَزْمِنَةِ الْأَنْبِيَاءِ، وَمَا سَيُنْزِلُهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ، أَيْ: لَوْ فَرَضَ إِرَادَةَ اللهِ ﷻ أَنْ يَكْتُبَ كَلَامَهُ كُلَّهُ صُحُفًا».

(٢) المفردات للراغب الأصبهاني (١/ ٢٠).

(٣) في ظلال القرآن (١/ ١٥).

أجيبك بأنه: لشرفه تسابَقَ السلفُ إلى معرفته، والترغيبِ في مدارسته، فقد قال علي بن أبي طالب ﵁: "سَلُوني عن كتاب الله ﷻ، فوالله ما من آية إلا أنا أعلم أبِلَيلٍ نزلت أم بنهار، أم في سَهْل نزلت أم في جبل"(١)، وقال عبد الله بن مسعود ﵁: "والذي لا إله غيره ما من كتاب الله ﷻ سورةٌ إلا أنا أعلم حيث نَزَلت، وما من آية إلا أنا أعلم فيما أُنْزِلت، ولو أَعْلَمُ أحدًا هو أَعْلَم بكتاب الله مني تَبْلُغه الإبل لرَكَبْتُ إليه"(٢)، وعن مسروق قال: "وجدتُّ أصحاب محمَّد ﷺ مِثْلَ الإِخَاذ يَرْوي الواحد، والإِخَاذ يَرْوي الاثنين، والإِخَاذ لو وَرَدَ عليه النَّاس أجمعون لأَصْدَرهم، وإن عبد الله بن مسعود ﵁ من تلك الإخاذ"(٣)، وقال الحسن: "والله ما أَنْزَل آية إلا وهو يُحِبُّ أن يَعْلَم العبادُ فيما أُنْزِلَت، وماذا عَنَى بها"(٤)، وقال مجاهد: "أحبُّ الخلق إلى الله تعالى أَعْلَمُهم بما أَنْزَل"(٥).

---

(١) تفسير عبد الرزاق الصنعاني (٣/ ٢٤١)، وهو في تفسير القُرْطُبِي (١/ ٦٦).

(٢) مسلم (٦٤١٥)، إلا جزء اللقاء، فقد ذكره القُرْطُبِي (١/ ٦٦).

(٣) ذكره القُرْطُبِي. ينظر: تفسير القُرْطُبِي (١/ ٦٦).

(٤) الدر المنثور (٢/ ٦٩).

(٥) تفسير القُرْطُبِي (١/ ٥٩)، فتح القدير (١/ ٢٠).

ويتعلَّق بشرف علم التفسير هذه الحقيقة:

قاعدة: احتياجُ القرآنِ للتفسير سَببُه كمالُ القرآن ونُقْصَان الإنسان:

لماذا وضعنا هذه القاعدة؟

هذه القاعدة جاءت بناء على سؤال: خاطَب الله ﷻ خَلْقَه بما يفهمونه، وقد أقام الله ﷻ علينا الحجَّة بذلك، فأرسل رُسلَه عليهم السلام يبلِّغون قومَهم كتابَ ربِّهم بِلُغَتِهم: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ [إبراهيم: ٤]، ووَصَفَ الله ﷻ القرآن خاصَّة في عشرات الآيات بالإبانة مقروءًا ومكتوبًا، في لَفْظِه وطريقةِ أدائه، وفي معانيه، ومفاهيمه، منها قولُه: ﴿قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ مُّبِينٞ﴾ [المائدة: ١٥]، وقولُه: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ١ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [يوسف: ١، ٢]، وقولُه: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ وَقُرۡءَانٖ مُّبِينٖ﴾ [الحجر: ١]، فإذا كان القرآن مبينًا، وإذا كان "الأصل أن كلَّ مَنْ وَضَع مِنَ البشر كتابًا فإنما وَضَعَه ليُفْهَمَ بذاته من غير شَرْح"[1]، فأَوْلَى أن يُخاطِبَ الله ﷻ البشرَ بما يفهمون من غير احتياج إلى شَرْح، ليكون القرآنُ حقًّا، كما وَصَفَ نَفْسَه بلاغًا مبينًا.

(١) البرهان (١/ ١٤)، كشف الظنون (١/ ٣٦)، ونقله عنه في أبجد العلوم (١/ ١٩٠).

فلماذا نحتاج إلى التفسير؟

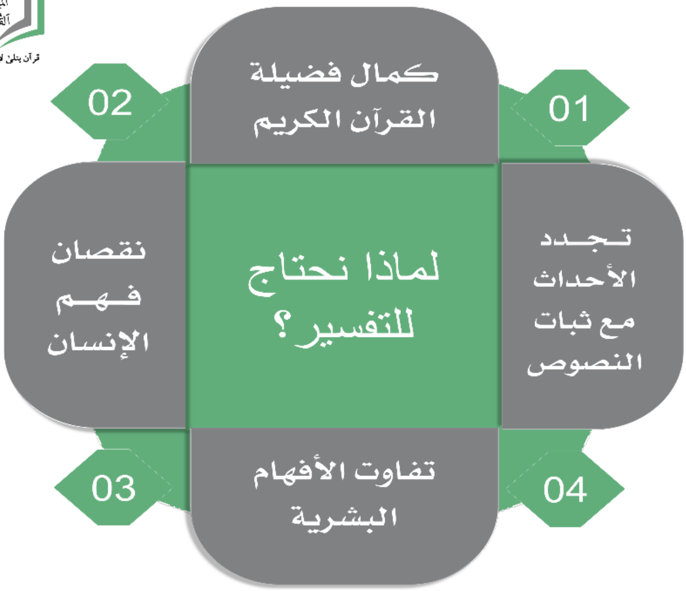

الأساس والتنوير في أصول التفسير أ.د. عبد السلام مقبل المجيدي

الجواب: يَجْمُعه تلك القاعدة التي قرَّرتها، ويُمْكن تفصيلها في أربعة أمور:

أحدها: كمالُ فضيلة القرآن: "فإنه لقوَّته العلمية يَجْمَع المعاني الدقيقة في اللفظ الوجيز، فربَّما عَسُرَ فَهْمُ مُراده، فقُصِدَ بالشرح ظهورُ تلك المعاني الخفية"[1]، "فالعادة تمنع أن يقرأَ قومٌ كتابًا في فنٍّ من العلم كالطبِّ والحساب، ولا يَسْتَشْرحوه، فكيف بكلام الله ﷻ الذي هو عِصْمتُهم، وبه نجاتُهم وسعادتُهم، وقِيامُ دينِهم ودنياهم؟"[2].

---

(١) كشف الظنون (١/ ٣٦)، ونقله عنه في أبجد العلوم (١/ ١٩٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣٢).

ثانيها: نقصان فَهْمِ الإنسان خاصَّة كلما بَعُدَ الزمان عن تَنَزُّلِ ذلك الوحي، وهذا الذي أشار إليه حَبر القرآن وتَرْجُمانه، فقد خلا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذات يوم يحدِّث نَفْسه فأرسل إلى ابن عَبَّاس رضي الله عنهما، فقال: كيف تختلف هذه الأمَّة، ونبيُّها واحد، وكتابها واحد، وقِبْلَتُها واحدة؟...فقال ابن عَبَّاس رضي الله عنهما: يا أمير المؤمنين إنَّا أُنزِل علينا القرآن فقرأناه، وعَلِمْنا فِيمَ أُنْزِل، وإنه سيكون بَعْدَنا أقوام يقرأون القرآن، ولا يعرفون فِيمَ نَزَل، فيكون لكلِّ قوم فيه رأيٌ، فإذا كان لكلِّ قوم فيه رأيٌ اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا»[١].

ثالثها: تفاوُتُ الأفهام البشرية: فالأفهام تتفاوت في إدراك معاني الكلمات والجُمَل لبُعْدِ عَهْدٍ بالعربية، أو لقُصورٍ في الإحاطة بتراكيبها، وهنا يَبْحثُ المؤمنون عن المعاني الحقَّة، ويَضِلُ الفاسقون، فتكون الآياتُ عليهم عَمَى، والقرآن إنما نَزَل بلسان عربيٍّ مبين في زمن أفصح العرب، وكانوا يعلمون ظواهرَه وأحكامه، أما دقائقُ بواطنِه فقد تَخْفى:

- عن جَمْع العلماء فضلاً عن غيرهم، كما في آية (الظلم) المتقدِّمة.

-وقد يكون الخفاء عن بعضهم فقط: فلما نَزَلت: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، قال له عَدِيٌّ رضي الله عنه: يا رسول الله، إني أَجْعَل تحت وِسادتي عِقالين: عِقالاً أبيض وعِقالاً أسود، أَعْرِف الليل من النهار، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنَّ وِسادتَك لعريضٌ، إنما هو سَواد الليل وبَياض النهار»[٢].

فنحن نحتاج إلى ما كانوا يحتاجون إليه وزيادة؛ لقصورنا عن مَدارك أحكام اللغة بغير تعلُّم.

---

(١) سنن سعيد بن منصور (التفسير) (٤٢)، قال المحقِّق (د. سعد بن عبد الله آل حميد): الحديث صحيح لغيره، وأما هذا الإسناد فرِجاله ثقاتٌ، إلا أنه ضعيفٌ؛ للانقطاع بين التيميِّ وعمر بن الْخَطَّابِ رضي الله عنه، فإن التيميَّ لم يُدْرِك زمن عمر رضي الله عنه".

(٢) مسلم (٢٥٠٠).

رابعها: تَجَدُّدُ الأحداثِ مع ثَبات النصوص: فإنَّ القرآن المحدود الألفاظ يَخْتِزلُ المعانيَ غيرَ المحدودة لتُحِيطَ بقضايا النَّاس، ونصوصُ القرآن الكريم جاءت ثابتةٌ لا تتغير، لكنَّ معانيها تحتمل كلَّ شيء تَجَدَّد في أَقْضية النَّاس وحياتهم؛ لأن الله ﷻ الذي خلقهم يَعْلم ما يكون منهم عند نزول القرآن وبَعْدَه: ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

يمكننا أن نُشَبِّه المعاني المُكْتَنَزَة في منصوص كلام الله ﷻ بالطبقات بعضُها فوق بعض، يُظْهِر الله منها لعباده في كلِّ عَصْرٍ عن طبقة لم يكن بمَعلوم لمَنْ سَبَقهم، وهذا معنىً من معاني تَجَدُّدِ وتجديدِ فَهْمِ كلام الله وتفسيره، وعَدَم انقضاء عجائبه، مع ثبات حِفظه من الزِّيادة والنَّقص.

ولكنَّ هذا الثبات في النصوص القُرْآنيَّة مع شُمُول معانيها للأحداث المتجدِّدة يَحْتاج إلى من يَسْتنبط دخولَ الأحداث المتجدِّدة في معاني تلك النصوص، كما قال تعالى: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ [النساء: ٨٣]، فبَحْثُ دخول المسألة في دلالة النص على اختلاف وُجوهِها أمرٌ "مطلوب لا مكروه، بل ربما كان فرضًا على مَنْ تعيَّن عليه مِن المجتهدين"(١).

ومن ذلك ما يتعلق بتنزيل الآيات على الواقع، وأشار إلى ذلك حَبر القرآن وتَرْجُمانه فيما ذكرناه قبل قليل.

فهل هذا يعني أنه سيأتي زمان لا يوجد مُسْتَنبطون لأحكام الأحداث الجديدة من القرآن الكريم؟

لا خوف! إذ لا بد أن تُقام الحجَّة بمَن يَستنبط مِن القرآن مُرادَ الله على الوجه الصحيح، فقد قال معاذ بن جبل رضي الله عنه: "لم يَنْفَكَّ المسلمون أن يكون فيهم مَنْ إذا سُئِل سُدِّدَ، وإذا قال

(١) فتح الباري (١٣/ ٢٦٧).

وُفِّقَ"[1]، لكن القضية لا تَكْمُن في وجود المُسْتنبط على الوجه الصحيح، وإنما تَكْمُن في اتِّباعه، وهذا لا يُناقض ما افترضه إمام الحرمين أبو المعالي الجُوَينِيُّ (ت ٤٨٧هـ) رحمه الله مِنِ افتراض مجيئ زمانٍ يخلو من حَمَلَة للشريعة[2]؛ إذ إن ما قَرَّرناه إنما هو على سبيل الأغلبية، ومعلوم أن من أشراط الساعة أن تقوم على شِرار النَّاس، وأن يُرْفَعَ القرآن.

لكنَّ كلَّ ذلك وما سيأتي في هذا الكتاب يَحْمِل الإنسانَ على التفكير كثيرًا عند الجُرْأة على محاولة تفسير القرآن الكريم؛ "فإن التكلُّم في تفسير القرآن ليس بالأمر السهل، وربما كان من أصعب الأمور وأهمِّها، وما كلُّ صَعْبٍ يُتْرك.. ووجوه الصُّعوبة كثيرة، أهمُّها: أن القرآنَ كلامٌ سماويٌّ، تَنَزَّل من حَضرة الربوبية التي لا يُكْتَنَه كُنْهُها، على قلب أكمل الأنبياء صلى الله عليه وسلم، وهو يَشْتمل على معارفَ عاليةٍ، ومطالبَ ساميةٍ، لا يُشْرِف عليها إلا النفوس الزاكية، والعقول الصافية، وإن الطالب له يَجِدُ أمامه من الهَيبة والجلال، الفائِضَين من حَضرة الكمال ما يأخذ بِتَلابيبه، ويكاد يَحُول دُون مطلوبِه، ولكنَّ الله عز وجل خفَّف علينا بأنْ أَمَرَنا بالفَهْم والتعقُّل لكلامه"[3].

وصاغ هذه الحقيقةَ الشيخ الطالب زيدان –وفقه الله–:

إنَّ احْـتِـيَـاجَ الـذِّكْـرِ لـلـتَّـفْـسِـيـرِ ... مِـنْ كُـلِّ حَـبْـرٍ رَاسِـخٍ نِـحْـرِيـرِ
سَـبَـبُـهُ الـكَـمَـالُ لـلـقُـرآنِ ... أَصَـالَـةً والـنـقْـصُ لـلإنْـسَـانِ

(١) الدارمي (١٥٥)، وقال المحقِّق (حسين سليم أسد): إسناده صحيح.

(٢) غياث الأمم (ص: ٤١٧).

(٣) هذا الكلام المتين لمحمد عبده في كتابه: مشكلات القرآن، وتفسير سورة الفاتحة مع مقدمة في التفسير وثلاث مقالات (ص: ٩).

الأساس الثامن: أنواعُ التفسير:

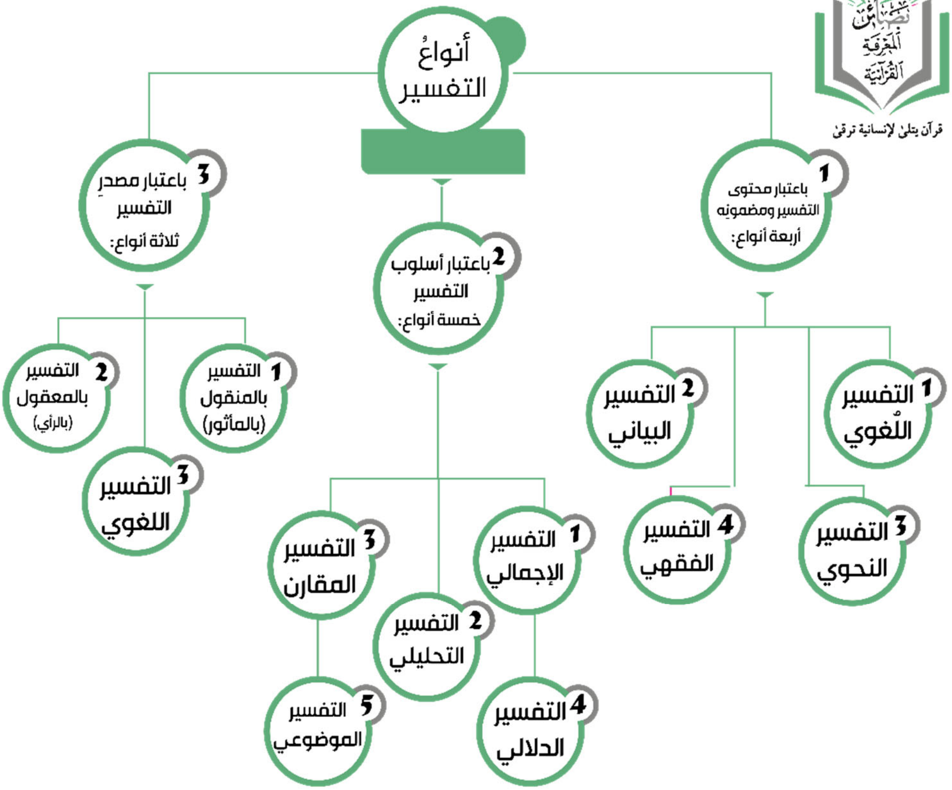

تتعدَّد أشكال التفسير القرآني باعتبارات محدَّدة لتقسيمها، وَلْنُشِرْ ها هنا إلى أهمِّ هذه التقسيمات:

ما أنواع التفسير باعتبار محتوى التفسير ومضمونه؟

التقسيم الأول: باعتبار محتوى التفسير ومضمونه:

تقسيم تفسير القرآن هنا بناء على أن القرآن يحتوي أُصول العلوم الإنسانية على الأقلِّ، فيجب -كما يقرِّر الأستاذ محمود شاكر رحمه الله تعالى- أن يكون أصلُ الأصولِ في دراسة الأدب والتاريخ معًا هو النظر في كتاب الله تعالى باعتباره حادثةً فريدةً في تاريخ البشرية، وتجلِّيًا مُذْهلاً للعلوم بحسب مفهوم الإعجاز[1]، وعلى هذا يمكن أن يُقَسَّم التفسير إلى الأنواع الآتية:

النوع الأول: التفسير اللُّغوي: ببيان معنى المُفْردة القُرْآنيَّة من حيثُ أصلُ وضعِها اللُّغوي، كأسئلة نافع بن الأزرق لابن عَبَّاس رضي الله عنهما، ومعظم التفاسير تتضمَّن هذا النوع، كتفسير الطَّبَرِي، ومعاني القرآن للنَّحَّاس، والزَّجَّاج، والفَرَّاء، ويَدْخل فيه تفسيرُ غريب القرآن، ومن أمثلة الكتب المتأخرة التي عُنِيت به: تفسير الجلالين، وتفسير الشيخ عبد الرحمن السعدي، ومفاتح فَهْم القرآن لشيخنا الدكتور أحمد الإمام -رحمة الله عليهم جميعًا-.

النوع الثاني: التفسير البياني: ويَبْحث عن أوجه الإعجاز البيانيَّة والبلاغيَّة في المُفْردة أو الجُمْلة القُرْآنيَّة، كتفسير الكَشَّاف للزَّمَخْشَري، ومِلاك التأويل للغَرْناطي، وتفسير أبي السُّعود، و(التحرير والتنوير)، ثم أُلِفَت فيه مؤلفات مستقلَّة، كالتفسير البياني لبنت الشاطئ، والتعبير القرآني، ولَمسات بيانية للدكتور فاضل السامرائي...وظَهَرَ للرافعي جهد متفرِّق في كُتُبه منها: (وَحي القلم)، و(إعجاز القرآن)، ولسيد قطب قَصَب سَبْق فيه؛ حيث ظهر ذلك

---

(١) محمود شاكر لعمر حسن القيام (ص:١١).

بجلاء في تفسيره (الظِّلال) الذي اعتمد فيه على ما سطَّره في كتابه: (التصوير الفني في القرآن الكريم)؛ حتى لَيُمْكِن اعتباره مقدمّة للظِّلال.

النوع الثالث: التفسير النحوي: وفيه بيانٌ لإعراب القرآن الكريم، وللمُشْكلات النحوية من خلال القرآن، كتفسير (البحر المحيط)، لأبي حَيَّان، و(الدُّر المَصُون) لتلميذه السَّمين الحلبي، و(إعراب القرآن) للعُكْبَري، و(الفريد في إعراب القرآن المجيد)، للهمداني، كما أن التفاسير المذكورة في التفسير البياني لها اعتناء بالتفسير النحوي، ونجد كُتُبًا مُعاصرةً، حاولت استخلاص نظريةٍ للنحو القرآني، كـ(النحو القرآني) للدكتور أحمد الأنصاري، وقد أَحَدث لَغَطًا.

النوع الرابع: التفسير الفقهي: ويَخْتار المفسِّر فيه آياتِ الأحكام فيَجْعَلها أهمَّ مواد تفسيره ويقوم بتحليلها، ومن أهمِّ الكتب المؤلَّفة فيه كُتُب أحكام القرآن: للإمام الشَّافِعي، والجَّصَّاص، وابن العربي، وغيرهم، وأُطْلِق عليه عند المتأخرين آياتُ الأحكام، غير أن بعض المفسِّرين لا يَقْتصر عليها، بل يفسِّر القرآن كلَّه، ويَجعلُ آياتِ الأحكام أهمَّ ما يَنْظر إليه، كما فعل القُرْطُبِي في تفسيره.

وعلى هذا المِنوال يمكن إضافة: التفسير التاريخي أو القَصَصي الذي يتناول قَصَص القرآن، أو يفسِّر التاريخ بحسب ما ورد في القرآن، وعلى هذا المِنوال يمكن إضافة التفسير الفَنِّي، أو التَّصْوِيري الذي يتكلَّم على التصوير الفنِّي والتفاعُلي في القرآن الكريم.

ما أنواع التفسير باعتبار الأسلوب؟

التقسيم الثاني: باعتبار أُسْلوب التفسير:

ينقسم التفسير باعتبار الأُسْلوب إلى الأنواع الآتية:

النوع الأول: التفسير الإجمالي: وفيه يَشْرَح المفسِّر المعنى العامَّ للآيات إجمالاً، مع بيان غريب الألفاظ، والربط بين المعاني في الآيات بعبارة سهلة توضِّح مقاصدَها، وقد يضيف ما

تدعو الضرورةُ إليه من سبب نزول، أو قِصَّة، أو حديث، ونحو ذلك. ومن التفاسير التي اعتنت بذلك: (أيسر التفاسير) لأبي بكر الجزائري المُعاصر، ومن الكتب التي اعتنت بذلك على وجه دقيق (في ظلال القرآن) لسيد قطب ﷺ، وبالأخصِّ في مقدِّمات تفسير السور، فهو -وإن كان ينتمي للتفسير البياني والتَّصويري والفنِّي- فإنه يعطي المعنى الإجمالي للآيات التي يُحلِّلها ابتداء.

وقد يُطْلَق على هذا النوع من التفسير: التفسير (الجُمَلِي) أَخْذًا من الجُمْلة، وهي جَمْع المتفرِّقات، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ﴾ [الفرقان:٣٢]، واسْتَخْدَم هذا المصطلحَ (التفسير الجُمَلِي) المَراغِيُّ في تفسيره.

النوع الثاني: التفسير التحليلي (ويسمى: المَوْضِعي، أو التَّجْزِيئي): وهو يُقابِل التفسيرَ الإجمالي، وكلمة (التحليل) لغة: مشتقة من الحَلِّ بمعنى: النَّقْض للمُنْعَقد، والفَتْح للمُغْلَق، يقال: «حَلَّ العُقْدة يَحِلُّها حَلاًّ: فَتَحها ونَقَضَها، فانحلَّت»(١)، وكأن المفسِّر فيه يُحَلِّل المَعْقود من الكلمة القُرْآنيَّة ليَصِلَ إلى تفاصيل معانيها، فيَهتمُّ المفسِّر بتحليل الآيات القُرْآنيَّة وتفصيلها آية آية، تَبَعًا لتَسَلْسُل تدوين الآيات في المصحف الشريف شارحًا كلَّ ما يتعلَّق بها من اللغة، والنحو، والغريب، والحديث، والروايات التاريخية، والفقه، والقراءات، وعلم الكلام، وقد يَهتمُّ بذِكْر الروابط بين الآيات، والمناسبات بين السُّوَر، ونحو ذلك، ويَمْكُن التمثيل لهذا النوع: بتفسير (جامع البيان) للطَّبَرِي، وتفسير (مفاتح الغيب) لفخر الدين الرَّازِي، و(الجامع لأحكام القرآن) للقُرْطُبي، و(فتح القدير) للشَّوْكاني، و(روح المعاني) للآلُوسي، و(التحرير والتنوير)...مع تفاوت بينها.

---

(١) تاج العروس (٢٨/ ٣٣١).

والتفسير التحليلي يشكِّل مُعظمَ الثروة التَّفسيريَّة التي بين أيدينا، ويحتاجه المفسِّرون الَّذِينَ يكتبون في الأنواع المُقابِلة له؛ إذ يمكن أن يمثِّلَ المرحلة الأولى للتفسير الإجمالي أو الموضوعي أو المقارن؛ فمن خلال التفسير التحليلي تُعرَف الحقائقُ اللُّغَويَّة والشَّرعِيَّة للمفردات القُرْآنيَّة، وتَظْهر المناسبة والاتصال بين الكلمات والجُمَل التي تُكَوِّنُ الآيات، كما يَظْهر عِلْم الاتصال القرآني بين الآيات التي تُكَوِّن السُّوَر، وفيه يَظْهر الثَّراء المعنوي للكلمات القُرْآنيَّة، ويَلُوح واضحًا الإعجازُ التصويري للقراءات القُرْآنيَّة، وتتبدَّى وُجوهُ الإعراب المختلفة، كما تتَّضح الدلالات التركيبية، فالمفسِّر في الأنواع الأخرى بأَمَسِّ الحاجة إليه؛ ليهتدي للمعنى الذي تدلُّ عليه الآيات، من غير تعجُّلٍ في تقرير معنى قد يَظْهر الصواب خِلافه عند تفصيل الآيات.

ولا بدَّ أن يتشبَّع المفسِّر هنا بالنصوص الأَثَرية والعلوم اللُّغَويَّة والبلاغية؛ ليتَّسِم بالعُمْق المطلوب، ويتمكَّنَ من التحليل الدقيق للآية، ويَصِلَ إلى أسرار الآيات وبياناتها المعجزة التي تَظْهَر من قوَّة التدبُّر، وصفاء التفكُّر.

النوع الثالث: التفسير المقارن: وفيه يَقْرِن المفسِّر بين أقوال المفسِّرين ويُوازن بينها، والقَرْن: رَبْطٌ لأقوال المفسِّرين بعضها ببعض، وعند الربط يَنْظُر فيها، ثم يُوَازِن بينها، وقد يرجِّح قولاً منها، وليس المقصود بالمقارن مجردَ الربط فقط، فالمصطلح أوسع من المعنى اللغوي، ويُمْكِن التمثيل له بتفسير الطَّبَرِي، وكذلك تفسير ابن أبي حاتم لكنه يلتزم المأثور، وكذلك تفسير (مفاتح الغيب) للرَّازي، ونحوه: كتفسير (فتح القدير) للشَّوْكاني.

النوع الرابع: التفسير الدِّلالي: وهو يهتمُّ بالبحث عن دلالة لفظة معينة في القرآن الكريم، ومن أنفع الكتب المؤلَّفة فيه: (المفردات) للراغب الأصفهانيِّ، و(مفردات القرآن) لعبد

الحميد الفَرَاهي، و(المعجم الاشتقاقي المُؤَصَّل لألفاظ القرآن الكريم) للدكتور: محمد حسن حسن جبل، وقد يُسَمَّى هذا عند علمائنا: عِلم الوجوه والنظائر في التفسير.

النوع الخامس: التفسير الموضوعي: وقد يُسَمَّى التفسير التَّوْحِيدي، وهو يَهْتمُّ بألوان محدَّدة من التفسير:

اللون الأول: موضوع السورة الواحدة، أي: مِحورها العامُّ الذي تدور عليه آياتها، ومَقاطعها.

اللون الثاني: موضوع قرآني معيَّن: فيُجْمع فيه جميعُ الآيات التي تتكلَّم عليه: كآيات الصبر في القرآن، وآيات العلم، وآيات قصَّة موسى عليه السلام مثلاً، والسِّلْم الاجتماعي في القرآن الكريم، وهكذا.

اللون الثالث: موضوع قرآني معيَّن في سورة بعينها: كالجَدَل في سورة الأنعام، والنِّظَام الاجتماعي في سورة النور.

اللون الرابع: المصطلح القرآني: كأن يتتبَّع مصطلح الإيمان أو الكفر في القرآن الكريم.

وربما تساءلت: ما الهدف من التفسير الموضوعي؟

الجواب: الهدف من التفسير الموضوعي: بيان الرؤية القُرْآنيَّة للقضايا العامة والتفصيلية في شؤون الحياة الدينية والدُّنيَوِيَّة.

فإن قلت: ما أبرز التفاسير التي تُعْنى بالتفسير الموضوعي، أو بجانب من جوانبه؟

الجواب: من أبرز التفاسير التي اعتنت بجانب من هذه الجوانب:(تفسير المَنار) لمحمد رشيد رضا، وتفسير الظِّلال لسيد قطب، ومؤخَّرًا أَنْتَجَتْ لجنة من العلماء المعاصرين في جامعة الشارقة كتابَهم: (التفسير الموضوعي) في عشرة مجلدات، كما شَرَع مركز (تفسير)

في كتابة تفسير كبير في موضوعات القرآن الكريم، ومشروعي (بصائر المعرفة القُرْآنيَّة) ينتمي إلى هذا النوع، كما يمكنك أن تَنْسِبه إلى عدد من الأنواع السابقة.

وقد تسأل: ما الفرق بين التفسير الموضوعي والتفسير الدِّلالي؟

الجواب: الفرق بينه وبين التفسير الدِّلالي في أن اللفظة التي تُذْكَر هنا يُراد بحثُها من حيثُ إنه موضوع معيَّن، لا من حيثُ إنها لفظةٌ نريد البحث عن دلالتها في القرآن: فكلمة (الأمَّة) إذا أراد حَصَر دلالاتها في القرآن الكريم سُمِّيَ هذا عِلْم الوجوه والنظائر، وصار التفسير دلاليًّا، وإذا أراد الباحث الكلام عن موضوع الأُمَّة وكيفية تكوينها، ومرتكزاتها في القرآن الكريم صار التفسير موضوعيًّا.

ما أنواع التفسير باعتبار مصدر التفسير؟

التقسيم الثالث: باعتبار مَصْدرِ التفسير:

يرجع التفسير باعتبار مَصْدره إجمالاً إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: التفسير بالمنقول (بالمأثور): أي: تفسير القرآن بالقرآن؛ إذ لا أحد أعلم من الله ﷻ بكتابه، وبما نُقِلَ عن الرَّسُول ﷺ في سنته، وعن الصَّحابَة الكرام ﷺ في أحاديثهم التي لها حُكْم الرفع، أو فيما أجمعوا عليه، ويُسَمَّى: تفسيرًا بالرواية، ومن أبرز المؤلَّفات فيه: تفسير الطَّبَرِي، وابن أبي حاتم، وابن كثير، وما جَمَعه السُّيُوطِي في الدُّر المنثور، ومؤخَّرًا أصدر مركز الشاطبي في جَدَّة موسوعته حول التفسير بالمأثور، ولَيْتَهم حَكَمَوا على تلك الروايات.

النوع الثاني: التفسير بالمعقول (بالرأي): أي: ما كان مصدر التفسير فيه الاجتهاد، والاستنباطَ من لُدْن الصَّحابَة ﷺ، وحتى يَرِث الله ﷻ الأرض ومن عليها، سواءً أكان هذا الاستنباطُ صحيحًا أم فاسدًا، ومن أبرز أمثلته: تفسير الزَّمَخْشَرِي، والرَّازِي، والبِّقَاعي، وابن عاشور.

ويَجْمع النوعين: (جامعُ البيان) للطَّبري، و(فتح القدير) للشوكاني، و(تفسير المنار) لمحمد رشيد رضا -رحمهم الله أجمعين-.

النوع الثالث: التفسير اللغوي: أي: ما أَرَجع المفسِّر فيه تفسير اللفظة أو التركيب إلى اللغة، وقد يَدْخلُ هذا النوعَ الاجتهادُ إذا كان أصلُ الكلمة اللغوي محتمِلاً، وأغلب كتب التفسير تعتني بهذا الجانب ابتداءً.

هل وَصْفُ تفسير ما بوصفٍ محدد ينفي وَصْفَه بوصفٍ مقابل، كأنْ نَصِفَ تفسيرًا بأنه تفسيرٌ بالمأثور، فهل يعني هذا أنه لا يوجد فيه تفسيرٌ بالرأي؟

الجواب: يظهر في هذه القاعدة المنهجية:

قاعدة (في مناهج المفسِّرين): كثير من كتب التفسير تتداخل الأوصاف فيها، ووصفُ كتابٍ في التفسيربوصفٍ معين لا يعني نفيَ صفاتٍ أخرى يَتَسِم بها، بل يعني بُروز هذه الصفة أكثر من غيرها، وحَصْره في هذا الوصف يؤدي إلى ظلم التفسير والمفسِّر معًا.

فإن سألت: هلَّا ذكرت مثالًا يوضِّح هذه القاعدة؟

الجواب: مثال ذلك: إذا حَصَرْتَ تفسير الطَّبَرِي في التفسير بالمأثور، أو حَصَرْتَ تفسير أبي حَيَّان في التفسير النحوي فإنك تظلمُهما؛ إذ يَحْويان غير ذلك من الفوائد العزيزة الغزيرة، فتفسير الطَّبَرِي: تفسير بالمأثور، وهو تفسير لُغوي، وهو تفسير بالرأي.

ومثل ذلك تفسير أحمد بن محمد بن إبراهيم الثَّعْلَبِي (ت ٤٢٧هـ) عَدَّه محمد حسين الذهبي ت١٣٩٨هـ) في كتابه الماتع: (التفسير والمفسِّرون) ضِمْنَ التفسير بالمأثور، مع أنه كما يَنْقل ياقوت: "التفسير الحاوي أنواعَ الفرائد من المعاني والإشارات، وكلمات أرباب الحقائق، ووجوه الإعراب والقراءات"[1].

(١) معجم الأدباء (٢/ ٥٠٧).

الأساس التاسع: بين التفسير والتأويل:

جرى المفسِّرون على استخدام مصطلحين في بيانهم لمعاني القرآن الكريم: التفسير والتأويل، فلا بد من معرفة العلاقة بينهما:

ما تعريف التأويل؟

تعريف التأويل:

التأويل لغة: يرجع إلى معانٍ ثلاثة:

١) أن يكون مأخوذًا من الأَوْلِ وهو الرجوع، فآل إليه أَوْلاً ومآلاً: رجع[١]، وفي الحديث: «لا صام، ولا آل من صام الأبد»[٢] أي: ولا رَجَع إلى خير[٣]، وعلى هذا فمعنى: أَوَّلَ الكلام أي أرجعه إلى معناه الأصلي بتدبُّره، وتقدير معناه، وتفسيره، كما قال الفيروز أبادي[٤].

والمَوْئِل هو الموضع الذي يرجع إليه: ﴿بَل لَّهُم مَّوْعِدٌ لَّن يَجِدُواْ مِن دُونِهِۦ مَوْئِلًا﴾ [الكهف: ٥٨].

٢) أن يكون مأخوذًا من آل إيَالة أي سَاسَه سِياسة بما يُصْلِحه[٥]، وقال ابن فارس: "وتقول العرب في أمثالها: "أُلْنَا وإِيلَ عَلَيْنا" أَي سُسْنا وساسَنا غيرُنا"[٦]، وعلاقة الإيالة بالكلام: كأن

(١) انظر: القاموس المحيط (٣/ ٥٢)، لسان العرب (٥/ ٥٥).

(٢) انظر: مسند إسحاق بن راهويه (٥/ ١٦٤)، قال المحقق (عبد الغفور البلوشي):" في إسناده ليث بن أبي سليم، تُرِك حديثُه لاختلاطه، وعدم تميُّز حديثِه قبل الاختلاط مِنْ بعده"، وأخرجه أحمد (٢٧٦١٧) بلفظ:" لا صام من صام الأبد"، قال الأرناؤوط: مرفوعُه صحيحٌ لغيره، وهذا إسناد ضعيفٌ؛ لضعف ليث -وهو ابن أبي سليم-، وشهر بن حوشب".

(٣) انظر: لسان العرب (١١/ ٣٢).

(٤) انظر: القاموس المحيط (٣/ ٥٢).

(٥) انظر: أساس البلاغة (ص: ١٤).

(٦) معجم مقاييس اللغة (١/ ١٦٠).

المؤول يُسَوِّي الكلام، ويضع المعنى في موضعه ويصلحه[1]، كالسائِس (السياسي) يُفترض أنه يقوم بالأفعال التي تُصْلح الرعية.

٣) أن يكون أصلُه من المآل، وهو العاقبة والمصير، فإرجاع الكلمة إلى مآلها وعاقبتها (مرجعها)، أي: إلى معناها وتفسيرها، وهذا المعنى كالأوَّل، فكأن التأويل صرفُ الآية إلى ما تحتمله من المعاني[2].

إذا كان هذا معنى لفظ التأويل بأصل الوَضْع اللُّغوي، فما المراد بها في كلام أهل العلم؟

الجواب: إنك عندما تتدبَّر كلام أهل العلم تجد أن ما أوردناه في التعريف اللغوي هو معنى التأويل عند المتقدمين، وأنت عند جَمْعِك لهذه المعاني المذكورة آنفًا لا تجد بينها كبير تنازُع أو اختلاف، بل يكون معنى التأويل: سياسية الشيء بما يناسِبه لإرجاعه إلى عاقبته ومصيره وغايته المرادة منه على نحوٍ ما، سواء أوافق ظاهره أم خالفه، والغاية المرادة منه قد تكون عِلمًا، وقد تكون واقعًا:

فأما التأويل في العِلْم، فنحو: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: ٧] على مذهب عَطْف (الرَّاسِخُون) على لفظ الجلالة، والمعنى: وما يُرْجع ألفاظَه إلى معانيها الصحيحة إلا الله.

وعند رجوعنا إلى المعاني اللُّغَويَّة لكلمة (تأويل)، فيمكن أن نقول: إن التأويل: هو سياسةُ المعاني بإرجاعها إلى ما يصلُح أن يَدْخلها في اللفظ القائم، فإن كان هذا الإرجاع مباشرًا فهو التفسير الاصطلاحي، وإن كان بمزيد استنباط فهو التأويل الاصطلاحي.

---

(١) البرهان (٢/ ١٤٨)، ونقله الذهبي في التفسير والمفسِّرون (١/ ١٨).

(٢) البرهان (٢/ ١٤٨).

فالتأويل والتفسير على هذا متقاربان، وهذا ما عَناه مجاهد رحمه الله في قوله: «﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾: يَعْلَمون تأويله»(١)، لأنه يكون بمعنى التفسير، وهو أيضًا ما يعنيه ابن جريرٍ الطَّبَرِي بقوله: «القول في تأويل قوله تعالى كذا»، فالتأويل بذلك يعني: حقيقةَ الكلام اللفظية، وهو معنى قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ تَأۡوِيلُ مَا لَمۡ تَسۡطِع عَّلَيۡهِ صَبۡرٗا﴾ [الكهف: ٨٢] أي: تفسير ما لم تسطع عليه وحقيقته.

وأما التأويل في الواقع فكقوله تعالى: ﴿هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله﴾ [الأعراف:٥٣] أي: واقعُه الحقيقي الذي آل إليه.

فالتأويل هو المصير الحقيقي للكلام، والعاقبة التي يظهر منها تجسُّد المعنى، فهو نفس المراد بالكلام واقعًا:

فإن كان الكلام طلبًا كان تأويلُه نفسَ الفعل المطلوب، وإن كان خبرًا كان تأويله وقوع نفس الشيء المخبر به، وبين هذا المعنى والذي قبله فرق ظاهر، فالذي قبله يكون التأويل فيه من باب العلم والكلام، كالتفسير والشرح والإيضاح، وأما هذا فالتأويل فيه نَفْس الأمور الموجودة التي تحدُث في الخارج، فإذا قيل: طَلَعت الشمس، فتأويل هذا هو نَفْس طلوعها، فالمراد هنا المصير في الواقع، وأما الأول فيراد به المصير في معنى اللفظ.

---

(١) تفسير مجاهد (ص: ٢٤٩)، تفسير الطَّبَرِي (٦/ ٢٠٣).

فإن قلت: هلَّا ضربت لنا مثالًا يوضح ذلك؟

الجواب: مثال من كلام الله ﷻ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [هود: ١١٤]:

تأويله على المعنى الأول: تستطيع أن تقول فيه: يأمرنا الله ﷻ بأن نؤدِّيَ الصلاة قائمين بحقوقها، فنُقِيمَ أركانها وواجباتها، ونَلْزَمَ شروطها، ونأتي بها حقيقة وصورة.

تأويله على المعنى الثاني: أن تُصلِّي، أو أن تردِّد كلمات الإقامة لو كان الخطاب للمؤذِّن.

وهذا في نَظَر ابن تَيْمِيَّةَ هو لغة القرآن التي نَزل بها، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ...﴾ [الأعراف: ٥٣]، أي: هل ينظرون إلا حقيقتَه المُتجسِّدة، وعاقبتَه الواقعية القادمة التي يصير إليها في المستقبل.

قاعدة: تَرْجِع معاني التأويل في القرآن الكريم إلى الرجوع، والحقيقة، والكشف:

فالناظر في القرآن الكريم يجد أن لفظ التأويل قد وَرَد على معانٍ تَرجِع إلى المعاني اللُّغَويَّة السابقة، وليست على معانٍ مختلفة كما ذكر د: محمد حسين الذهبي رحمه الله، فمن ذلك قوله تعالى في سورة آل عمران آية (٧): ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾، فهو في هذه الآية بمعنى ابتغاء عاقبته ومآله بتفسيره وتعيينه وكَشْف المراد منه، وكذلك في بقية المواضع إلا أنه يُراد به أحيانًا الحقيقة العامَّة للمعنى، وأحيانًا الحقيقة المنظورة للمعنى، وأحيانًا الحقيقة الكلامية للمعنى.

ما خلاصة الفرق بين التفسير والتأويل، والنسبة بينهما؟

بالغ بعضُهم في الاهتمام بهذا المبحث، حتى قال الحسن بن محمد بن حبيب النَّيْسَابُوري (ت ٤٠٦هـ) رحمه الله: «نَبَغ في زماننا مفسرون، لو سُئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اهتدوا إليه»[١]، وممن أَلَّف في الفرق بينهما الشيخ حامد بن علي الدِّمشقيُّ العماديُّ (ت١١٧١هـ) رحمه الله فله: (التفصيل في الفرق بين التفسير والتأويل)[٢]، ويَظْهر لي أنك ينبغي أن تنحازَ بفكرك جانبًا عن الإيغال في مثل ذلك؛ إذ لا يعدو الفرق بينهما أن يكونَ مسألةً نظريةً.

ومجمل استعمالات العلماء للعلاقة بين التفسير والتأويل تَرْجِعُ إلى ثلاثة استعمالات:

أولاً: الترادف: وهذا هو الشائع عند المتقدِّمين من علماء التفسير، ومثل ذلك ما نقله ابن منظور رحمه الله عن بعض علماء العربية[٣]، وهو استعمال بعض المفسِّرين كالإمام الطَّبَرِي رحمه الله.

ثانيًا: العُمُوم والخُصُوص: فالتفسير أعمُّ؛ إذ هو الكَشْف عن المعاني المختلفة، وقد يتعلَّق الكَشْف بالبيان اللُّغوي، وقد تَجِدُ الكَشْف في الرواية المأثورة، وقد تَجِدُه في الاجتهاد التفصيلي، والتأويل أخصُّ؛ إذ يتعلَّق بالدِّراية، أو الاجتهاد، أو البحث عن المعاني الدقيقة.

ثالثًا: التباين: فالتفسير ما يرجع إلى الرواية، أو إلى المعنى المباشر، والتأويل ما يرجع إلى الدِّراية، أو المعنى غير المباشر، والتأويل بالعلاقة الثانية والثالثة ثلاثة أنواع، كما سبق.

ما سبب هذا الاختلاف؟

الجواب: سبب الاختلاف بينهم: اختلافهم في استعمال هذا المفهوم أو ذاك الاصطلاح من علمٍ إلى علم آخر أو من فنٍّ إلى فنٍّ آخر، أو اختلاف استعمال ذاك المصطلح بين المتأخرين

---

(١) الإتقان (٢/ ٤٠)، وانظر: التفسير والمفسِّرون (١/ ٢١).

(٢) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر (١/ ١٨٤).

(٣) انظر: لسان العرب (٥/ ٥٥).

والمتقدمين...وفَهْم هذا يترتب عليه حلُّ إشكالات كثيرة، كما يترتَّب عليه استيعابُ أساليبِ أهل العلم في التعبير...وقد وردت كلمة التأويل في اللغة بمعنى عامٍّ هو الرجوع، أو إرجاع الأمر وإصلاحه...ثم قَصَرَه الأصوليون على معنى مُعَيَّن، فبعضهم جعل التأويل بالمعنى العامِّ: التفسير، وبعضهم قَصَرَه على المعنى الاصطلاحي الخاصِّ، الذي ذكرنا بأنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام[1].

ما معنى التأويل عند المتأخرين؟ ومتى يُمْكِن أن نَرُدَّ هذا المعنى أو نَقْبَلَه في فَهَم لفظٍ من الألفاظ القُرْآنيَّة؟

التأويل في اصطلاح المتأخرين:

هو صَرْف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليلٍ يَقْتَرِن به، وهذا هو التأويل الذي يتحدَّثون عنه في التفسير أحيانًا، وفي أصول الفقه ومسائل الخلاف دائمًا:

فإذا قال أحدهم: هذا النصُّ محمول على أن يكون معناه كذا، وذَكَرَ معنىً محدَّدًا بعيدًا عن المعنى المباشر. قال الآخر: هذا نوعُ تأويلٍ، والتأويل يحتاج إلى دليل، وعلى هذا فالمُتأوِّل مُطَالَب بأمرين:

الأمر الأول: أن يبيِّن احتمال اللفظ للمعنى الذي حَمَلَه عليه، وادَّعى أنه المراد.

الأمر الثاني: أن يبيِّن الدليل الذي أوجب صَرْفَ اللفظ عن معناه الراجح إلى معناه المرجوح:

فإذا بينَّه كان التأويل صحيحًا.

وإن كان اللفظ محتملاً للمعنيين، ولم يأت المُؤَوِّل بالدليل، صار تأويلاً فاسدًا.

---

(١) انظر: التفسير والمفسِّرون (١/ ٢١).

فإن لم يأت بالأمرين مَعًا كان تلاعُبًا بالنصوص.

اذكر مثالًا يوضح معنى التأويل عند المتأخرين.

مثال ذلك: كلمة الضحى:

يقول القائل بالظاهر: المراد بالضحى: الوقت ما بين الشروق إلى الزوال.

فيقول المُؤَوِّل: بل المراد النهار كلُّه.

فيقول القائل بالظاهر: ما الدليل على تأويلك؟ لأن الأصل معي، وإن كان تأويلك محتملاً.

فإن أتى بدليل صحيح، فهو التأويل الصحيح، وإن أتى بدليل يَحْتَمِلُ قولَه، ولكنه غيرُ مقبول عند النَّظَرِ فتأويلُه فاسدٌ.

فإن قال ثالث: المراد بالضحى الليل. فعند ذلك يقول الطرفان السابقان: هذا تلاعب.

اذكر أنواع التأويل عند المتأخرين.

التأويل عند هؤلاء –كما رأيت– ثلاثة أقسام:

- صحيح، إن كان الدليل صحيحًا بعد النظر والمقارنة، فهذا القِسْم هو القريب المقدَّم بأدنى نَظَر.

- وفاسدٌ، إن كان الدليل مَظْنونًا، ولم يصحَّ بعد النظر والمقارنة عند الناظر.

- ولَعِبٌ، إن لم يوجد دليلٌ، بل وُضِعَ المعنى للهوى والتشهي.

وقد قال السُّيُوطِي (ت٩١١هـ) في (الكوكب الساطع) في الأنواع الثلاثة:

الظاهِرُ الدالُّ برُجْحانٍ، وإنْ ... يُحْمَلْ على المرجوحِ تأويلٌ زُكِنْ
صحيحٌ إن كان دليلٌ، أو حُسِبْ ... ففاسدٌ، أو لا لشيءٍ فَلَعِبْ[1]

---

(١) انظر: الكوكب الساطع (ص: ٢٤١).

اذكر مثالًا لكلِّ نوع من أنواع التأويل عند المتأخرين.

ومن أمثلة ذلك:

مثال التأويل الصحيح (القريب): قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ...﴾ [المائدة: ٦] أي: عزمتم على القيام إليها، والدليل أن هذا أسلوبٌ عربيٌّ مُعْتاد، حيث يُسْتَخدم الماضي في مثل هذه الأحوال ويُرَاد به المُسْتَقبل.

ومثال التأويل الفاسد (البعيد) (عند المالكية لا عند الحنفية): ﴿فَإِطۡعَامُ سِتِّينَ مِسۡكِينٗاۚ﴾ [المجادلة: ٤]، أَوَّلَه بعضُهم بالمُدِّ، فجعلوا (المُدَّ) الذي لم يُذْكَرْ في الآية هو الأصل، و(المِسكين) المذكور فيها غير مقصود، كما قال الشَّيْخ سيدي عَبْد اللهِ بْنُ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الْعَلَوِيُّ الشَّنْقِيْطِيُّ (ت١٢٣٠هـ) رحمه الله في مراقي السعود[1]:

فجَعْلُ مسكينٍ بمعنى المُدِّ ... عليه لائحٌ سِماتُ البُعْدِ

وإليك حِوارًا في تأويل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗۖ﴾ [آل عمران: ١٣٠] بين أطراف ثلاثة، كلٌّ منها يَنْصُر نوعًا من أنواع التأويل:

الطرف الأول (التأويل الصحيح): يقول: الرِّبا كلُّه مُحرَّم، سواء أكان قليلاً أم كان كثيرًا.

الطرف الثاني: (التأويل الفاسد): الآية تَدُلُّ على أن الرِّبا –فقط– فيما كان أضعافًا مضاعفة في الوَرَق النَّقْدِي، ويترتَّب على ذلك القول بعَدَم الرِّبا في الأَوْراق النَّقْدِيَّة إذا كانت النِّسبةُ الرِّبَوِيةُ محدودةً، اعتمادًا على أنه نَصَّ على الأضعاف المضاعفة في الآية.

الطرف الثالث (اللعب): لا ربا في الأَوْراق النَّقْدِيَّة لا في القليل ولا في الكثير؛ لأن الأَوْراق النَّقْدِيَّة لم تَكُنْ عند نزول الآية.

---

(١) انظر: نثر الورود على مراقي السعود (١/ ٣٣٠).

فيَرُدُّ التأويل الصحيح، فيقول: أما أنت يا أيها الطرف الثالث، فتتلاعب بالآيات؛ فإن الرِّبا الذي نَزَلت فيه الآية يتعلّق بالثَّمَنِيَّة، وكان النَّاس زمن النبيِّ ﷺ يرابون، بأنْ يأخذَ الواحدُ مقابلَ قَرْضِه زيادةً ماليَّةً ربما كانت يسيرة، ثم يَزْيد حتى تصبح أضعافًا مضاعفة، ثم يَزْيد حتى يَتمَلَّكَ المُقْترِضَ أو أبناءَه، فَنَفْيُك للرِّبا في الأَوْراق النَّقْدِيَّة لَعِبٌ؛ فإنها أداة التَّبايُع والمُعاوَضة.

ويَرُدُّ على التأويل الفاسد فيقول له: قول الله ﷻ: ﴿أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾ وصفٌ واقعيٌّ، لا تأسيسيٌّ[1]، أي إن الله ﷻ وَصَفَ لهم مآلاتِ الرِّبا الجاهليِّ عندهم، فيبدأ صغيرًا، ثمَّ ينمو حتى يَصير أضعافًا مضاعفة، سواء أكان في الذَّهَب أم فيما يقابُله من الوَرَق النَّقْدِيِّ حاليًّا؛ وحتى يبيعَ الإنسانُ نَفْسَه وولدَه، وأنت ترى أن الدولَ التي تتعامل بذلك هذه الأيام أسيرةٌ لهذه المُعاملة المُجْرِمة، وعند نَظَرِك في تحريم الرِّبا في القرآن الكريم تَجِدُ أنه حُرِّمَ لأصل وجود المُراباة مهما قَلَّتْ، فقد ذَكَره الله -تعالى مَجْدُه- في سورة الرُّوم وهي مَكِّية، فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَاْ فِيٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُواْ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٩]، ثم ذَكَره في آخر ما نَزَل في سورة البقرة، ونهى عن أَخْذ الرِّبا مهما قَلَّ فقال: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨].

فاتَّضح لنا أن تأويل آيةِ آل عمران بأن الرِّبا لا يكون إلا في الأضعاف المضاعفة تأويلٌ فاسدٌ؛ إذ إن آيةَ آل عمران بين الروم والبقرة نزولاً.

ولنضرب مثلاً رابعًا: لعَلَمٍ شامخٍ من أعلام مفسريِّ الدُّنيَا هو الإمام الزَّمَخْشَرِي رحمه الله فقد افتعلَ التعارض بين آياتٍ، ولَجأ فيها إلى تأويلٍ فاسدٍ، فقال تعليقًا على قوله -تعالى ذكره-: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]:

---

(١) سيأتي بيان الفرق بين الوصف الواقعي والوصف التأسيسي لاحقًا في القسم الرابع من هذا الكتاب.

" فإن قلتَ: ما معنى الخَتْم على القلوب والأسماع وتغشية الأبصار؟ قلتُ: لا ختم ولا تغشية ثَمَّ على الحقيقة، وإنما هو من باب المَجاز، ويُحْتَمل أن يكون من كِلا نَوْعَيْه وهما الاستعارة والتمثيل... فإن قلتَ: فَلِمَ أُسنِدَ الختمُ إلى الله تعالى، وإسناده إليه يَدُلُّ على المَنْع من قبول الحق، والتوصُّل إليه بِطُرُقه، وهو قبيحٌ، والله يَتَعالى عن فعل القبيح علُوًّا كبيرًا لعلمه بقبحه، وعلمه بغناه عنه، وقد نصَّ على تنزيه ذاتِه بقوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]، ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، ونظائر ذلك مما نَطَق به التنزيل؟

قلتُ: القَصْد إلى صِفة القلوب بأنها كالمختوم عليها. وأما إسناد الخَتْم إلى الله ﷻ، فَلِيُنَبِّه على أنَّ هذه الصفةَ في فَرْطِ تمكُّنها وثباتِ قَدَمِها كالشيء الخَلْقي غير العَرَضي. ألا ترى إلى قولهم: فلان مجبولٌ على كذا، ومَفْطور عليه، يريدون أنه بليغٌ في الثبات عليه. وكيف يُتَخيَّل ما خُيِّلَ إليك وقد وَرَدَت الآيةُ ناعيةً على الكفَّار شَناعةَ صِفتِهم، وسَماجةَ حالهم، ونِيَطَ بذلك الوعيد بعذابٍ عظيم؟"[1].

ونَرُدُّ على هذا الإمام رحمه الله بأن نقول: تأويلك فاسدٌ؛ إذ إنَّ خَتْمَ اللهِ على قلوبهم كان عقوبةً على كفرهم ابتداء؛ فإن الله ﷻ وَصَفَهم بالكفر في الآية السابقة. فهل أعمى التعصُّبُ المذهبيُّ عينَ إمامٍ في اللغة والتفسير -كالزَّمَخْشَرِي- حتى ضَرَبَ كتاب الله بعضَه ببعضٍ، ثم الْتَمَسَ له مخرجًا من تأويله؟

ونعود، فنقول له: إن خَتْمَ اللهِ ﷻ على قلوبهم إنما هي عقوبةٌ لأفعالهم؟ وهل عقوبة الله ﷻ لمن كفر وعاند مهما حُذِّر وأُنذِر تُعَدُّ ظلمًا؟! ألم يبيِّن الله ﷻ لماذا أضلَّ هذا الصِّنفَ السَّيِّءَ

(١) الكشاف (١/ ٤٩).

بعد هذه الآية ببضع آيات؟ فقال: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ٢٦ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٦، ٢٧]، وقال في السورة ذاتها: ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة٨٨]؟

اضرِبْ مثالاً على اللعب في التأويل.

من أمثلة اللعب في التأويل:

أسند الثَّعْلَبي رحمه الله في تفسيره كلامًا مَكْذوبًا أَسْنده الكاذبون عن سفيان الثوري رحمه الله في قول الله سبحانه: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ١٩ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩-٢٠] قال: فاطمة وعليٌّ، ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن:٢١] قال: الحسن والحسين، ثم قال الثَّعْلَبِي: وروي هذا القول أيضًا عن سعيد بن جُبَير رحمه الله، وقال: ﴿بَيْنَهُما بَرْزَخٌ﴾: محمَّد صلى الله عليه وسلم[1]، وأسند الثَّعْلَبِي رحمه الله أيضًا عن ابن سيرين في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًاۗ﴾ [الفرقان: ٥٤]، قال: نزلت في النبيِّ صلى الله عليه وسلم وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، زَوَّجَ فاطمةَ عليًّا، وهو ابن عمِّه، وزَوْجُ ابنتَه فكان نسبًا وصِهرًا[2].

فانظر إلى هذه الظلمات الحالكة، والأكاذيب التي يعلو بعضها بعضًا، وحسبك لتَشْعُر بِرَداءة هذا الكَذِب أن تَعْلَم أن السورتين (الفرقان والرحمن) مَكِّيتان، ولم يكن عليٌّ رضي الله عنه قد تزوَّج من فاطمة رضي الله عنها، فكيف يُوْلد لهما ولد؟! وهل كان يحتجُّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم على وحدانية الله ورحمانيته أمام قريش بمثل هذا؟! وهذا التأويل المكذوب فَرِحَ به المُطَهَّر الحِلِّيُّ المتعصِّب

---

(١) تفسير الثعلبي (٩/ ١٨٢).

(٢) تفسير الثعلبي (٧/ ١٤٢).

الشيعي، فنَقَله في كتابه (منهاج الكرامة)[1]، وفَرِحَ به المتعصِّبون الغُلاة وأصحاب الأهواء السياسية، ولكن بعض الاثنا عشرية تبرَّأوا من هذا التفسير، ومنهم محمد جواد مَغنية في تفسيره: (الكاشف) في تفسير سورة (الرحمن)، فقال:

"نُسِبَ إلى الشيعة الإماميَّة أنهم يعتقدون بأن المراد بالبحرين عليٌّ وفاطمة، وبالبرزخ محمَّد ﷺ، وباللؤلو والمرجان الحسن والحسين. وأنا بوَصْفى الشيعيِّ الإماميِّ أَنْفي هذه العقيدة عن الشيعة الإماميَّة على وجه الجزم والإطلاق، وأنهم يحرِّمون تفسير كتاب اللّه تفسيرًا باطنيًّا، وإذا وُجِدَ فيهم من يقول بذلك فإنه لا يعبِّر إلا عن رأيه الخاصِّ"[2].

وفي المقابل فمن تأويل اللعب ما أورده إسماعيل حقِّي الإستانبولي الحنفي (ت ١١٢٧هـ) في تفسيره روح البيان في تفسير سورة الحاقة عند قوله تعالى: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾ [الحاقة: ١٧]، حيث قال: "قال بعض العلماء: الأربعة اللاحِقة، إشارة إلى الأئمة الأربعة الَّذِينَ هم أبو حنيفة والشَّافِعي ومالك وأحمد؛ لأنهم اليوم حَمَلة الشَّرْع، فإذا كان يوم القيامة انقلب الشَّرْع العَرْش فيكونون من حملته حُكْمًا"، فانظر لهذا اللَّعب الرديء، والرَّجْم بالغيب[3].

ومن اللعب: تأويل طغاة (الليبراليين) -الَّذِينَ اتخذوا دينهم لهوًا ولعبًا في هذه الأيام- الأحكام الشَّرعِيَّة الثابتة بأنها مجرد أحكامٍ تاريخية، لا حاجة للعمل بها في واقعنا، وهذه من طَوام القِراءات الحداثية المعاصرة كالتارِيخانية وأخواتها، وكثيرًا ما تَجِد هؤلاء يتشدَّقون بالحريَّة، وعندما يتمكَّنون تَجِدُهم أَتْعَس النَّاس في عَسَفِهم وظُلْمهم، وإرهابهم الفكري والمادي.

---

(١) ينظر: منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، الحسن بن يوسف المطهر، المعروف بالحلي، تحقيق: عبد الرحيم مبارك (ص: ١٣٩).

(٢) التفسير الكاشف (٧/ ٢٠٨، ٢٠٩).

(٣) ينظر: روح البيان (١٠/ ١٣٩).

معنى أخصّ للتأويل:

مما أشار إليه العلامة الآلُوْسِيُّ رحمه الله، أن التأويل كذلك اجتهاد يفتح الله عز وجل له قلب عبدٍ في فَهْم آية فقال: "إن كان المراد الفرق بينهما بحسب العُرْف اليوم؛ إذ قد تُعُوْرِف مَن غير نكير: أن التأويل إشارة قدسية، ومعارف سُبحانية، تَنْكَشف من سُجُف -ستائر- العبارات للسالكين، وتَنْهل من سُحُب الغيب على قلوب العارفين، والتفسيرُ غيرُ ذلك"، وهو يقصد بذلك أن التأويل: ظهور معنى من خلال الاجتهاد، فيفتح الله عز وجل لعبدٍ من عباده في فَهْم آيةٍ من الآيات باجتهاده.

ثم قال: "وإن كان المراد الفرق بينهما بحسب ما يَدُلُّ عليه اللفظ مطابقة، فلا أظنك في مِريةٍ من ردِّ هذه الأقوال، أو بوجه ما، فلا أراك ترضى إلا أن في كلِّ كَشْف إرجاعًا، وفي كلِّ إرجاع كَشْفًا، فافهم"[1] يعني: أن التفسير هو الكشف، والتأويل هو الإرجاع، وهما متقاربان، وواضح أن التأويل هنا اكتسب معنى مُقاربًا من التفسير الإشاري الذي يَكْثُرُ في تفاسير الصوفية، بل إن شئت قلت: هو هو، ولا ريب أن الكلام في قبول هذا النوع وردِّه يَخْتَلف كثيرًا عما سُقناه آنفًا من صنيع الشيعة في تلاعبهم بالنصِّ القرآنيِّ وتأويله.

(١) روح المعاني (١/ ٥).

زيادة إيضاح في بيان دلالات الألفاظ:

ما مراتب دلالات الألفاظ المُتعَلِّقة بالبيان القرآني؟

مراتب دلالات الألفاظ المتعلقة بالبيان القرآني

١ قراءة اللفظة القرآنية كما أراد الله تعالى

٢ معرفة معنى المفردة القرآنية

٣ معرفة الدلالات القريبة والبعيدة للفظة القرآنية الواحدة، وللتركيب القرآني

الأساس والتنوير في أصول التفسير

أ.د. عبد السلام مقبل المجيدي

الله جَلَّ جَلَالُهُ قرَّر في القرآن الكريم أنه مبينٌ، أي: بلفظه ومعناه، فيَتَصَوَّرُ بعض النَّاس أن ذلك يعني أن كلَّ النَّاس يَفْهمونه بمرتبة واحدة، وهذا جهل عظيمٌ، فإن اللَّفظة الواحدة في اللغة العربية، ومثلها التركيب اللُّغوي يتفاوت النَّاس في إدراك معانيه، ولذا لا بد لنا من بيان مُجْمَلٍ لأقسام

دلالات الألفاظ، فقد نَظَر اللُّغويون والمفسِّرون والفقهاء والأصوليون إلى ألفاظ النُّصوص القُرْآنيَّة (والنَّبويَّة كذلك)، وتأمَّلوا في عِدَّة مراتب تتعلَّق بالبيان القرآني:

المرتبة الأولى: قراءة اللَّفظةِ القُرْآنيَّة كما أراد الله ﷻ، ومثل ذلك التركيب للكلمات القُرْآنيَّة، فأنت تقرأ: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ﴾ [الفيل: ٢]، ولا تقرؤها "ألف لام ميم يجعل".

المرتبة الثانية: معرفة معنى المُفردة القُرْآنيَّة، فكلمة ﴿ألم﴾ في الآية السابقة في سورة الفيل سؤالٌ مُقترن بالنفي، وجوابه: بلى، ومثله معرفة معنى تركيب المُفردات (الجملة).

المرتبة الثالثة: أن يحاول معرفة الدلالات القريبة والبعيدة للفظة القُرْآنيَّة الواحدة، وللتركيب القرآني حال وجود أكثر من دلالة.

فلا بد من معرفة المعاني المتعدِّدة للفظة القُرْآنيَّة، وللتركيب القرآني، وما مدى قُرْبِ هذه المعاني وبُعْدِها من ألفاظها، فهل هي متساوية في القُرْب، أم أحدها قريب والآخر بعيد؟ وذلك مثل قول الله ﷻ: ﴿قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥١]؛ إذ تعني: القَنَّاص، والأسد، والنَّبْل، فلا بد من تحليل الموقف هاهنا للنظر في مدى قرب هذه المعاني من اللَّفظة والسياق.

واللَّفظة القُرْآنيَّة قد يظهر معناها للسامع والقارئ بمجرد سماعها أو قراءتها، وقد يكون لها مجموعة معانٍ انبثقت من نصٍّ واحد أو لفظة واحدة.

ما أقسام دلالات الألفاظ؟

أقسام دلالات الألفاظ:

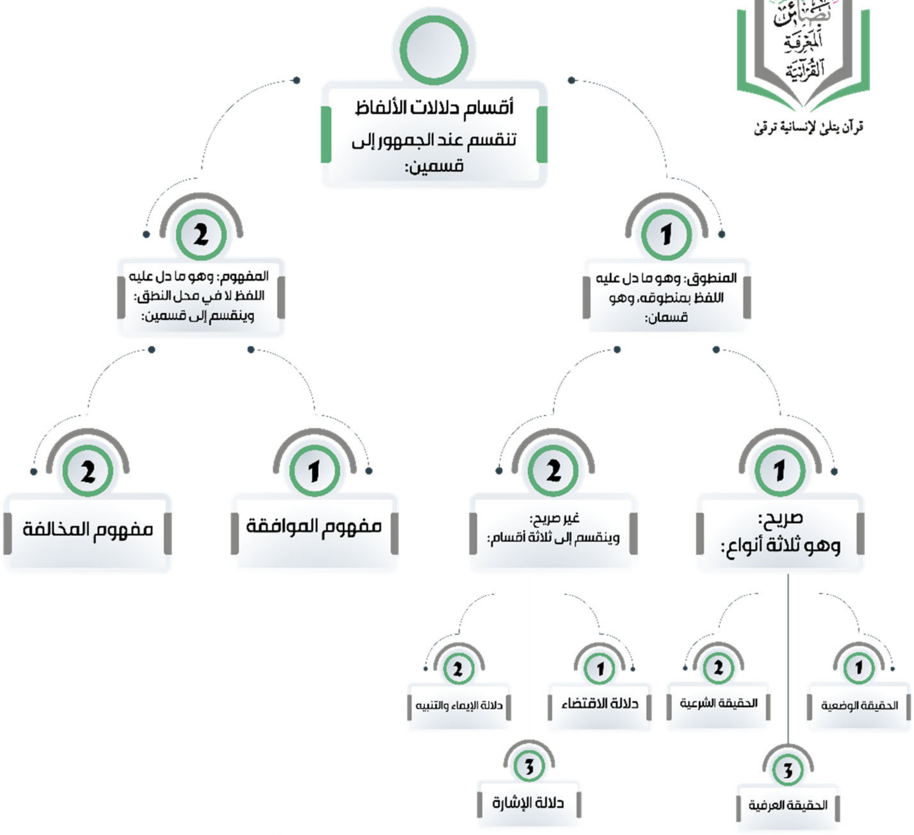

أ.د. عبد السلام مقبل المجيدي

كتاب الأساس والتنوير في اصول التفيسر

تنقسم دلالات الألفاظ القُرْآنيَّة عند الجمهور إلى قسمين: (منطوق، مفهوم).

أولاً: المنطوق: وهو ما دل عليه اللفظ بمنطوقه، وهو قسمان:

١) صريح: وهو ثلاثة أنواع (الحقيقة الوَضْعية والحقيقة الشَّرعِيَّة والحقيقة العُرْفية).

٢) غير صريح: وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ) دلالة الاقتضاء: وهي دلالة اللَّفظ على محذوفٍ لا يستقيم الكلام بدونه، ويُسَمَّى (المُقْتَضى).

ب) دلالة الإيماء والتنبيه: وهي أن يُقْرَن الحُكْم بوصفٍ، لو لم يكن ذلك الوصف هو العلة لكان الكلام معيبًا، كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨].

ج) دلالة الإشارة: وهي دلالة اللَّفظ على معنى غير مقصود أَصَالة بل تَبعًا، كأَخْذِهم أقلَّ مدَّة للحَمْل من آيتي: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًاۚ﴾ [الأحقاف: ١٥]، ﴿وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيْنِ﴾ [لقمان: ١٤].

ثانيًا: المفهوم: وهو ما دلَّ عليه اللَّفظ لا في محل النُّطق، كتحريم الضرب للوالدين، وينقسم المفهوم إلى قسمين: مفهوم الموافقة، ومفهوم المخالفة(١).

(١) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٣/ ٦٤-٦٩).

ما أقسام دلالات الألفاظ من حيث الظهور والخفاء؟

دلالات الألفاظ حسب الظهور والخفاء:

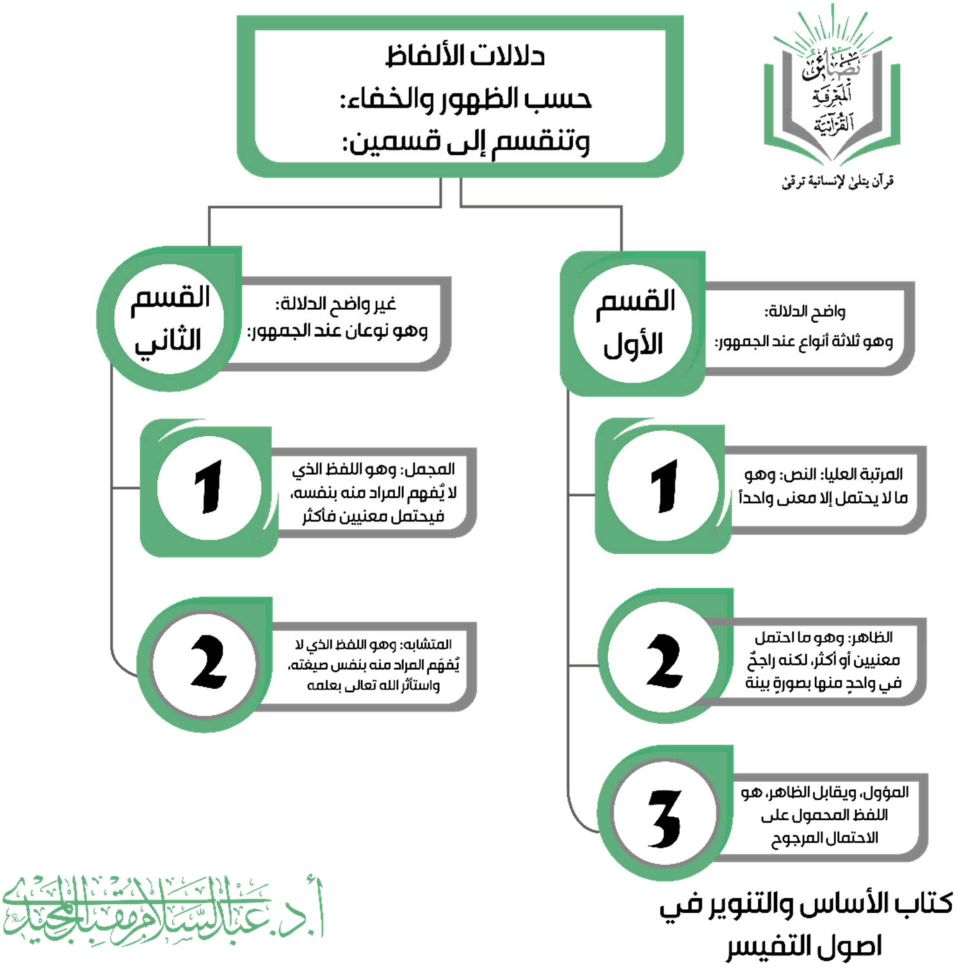

في مدى ظهور تلك المعاني من اللفظة أو من التركيب قَسَّمَ علماؤنا الخطاب القرآني إلى قسمين:

القسم الأول: واضح الدلالة، وهو ثلاثة أنواع عند الجمهور:

المرتبة العليا: النَّصُّ: وهو ما لا يحتمل إلا معنى واحدًا، أو ما دلَّ على معناه دلالة قطعيَّة، كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦].

المرتبة الثانية: الظاهر:

وهو ما احتمل معنيين أو أكثر، لكنه راجحٌ في واحدٍ منها بصورةٍ بيِّنة، ومن أهمِّ القواعد التَّفسيريَّة: الأصل حَمْلُ الكلام على معناه الظاهر، وسيأتي مزيد لهذه القاعدة المهمة.

ومثال ذلك: قوله -تعالى جَدُّه-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]؛ ما المراد من كلمة ﴿الذِّكْر﴾ ها هنا؟

فزعم بعض الطاعنين في القرآن أن المراد بالذِّكْر هاهنا: التوراة، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٨].

فنُجِيبه، ونقول له: كلمة ﴿الذِّكْر﴾ هنا في سورة الحجر تدخل ضمن قِسْم (الظاهر) من دلالات اللفظ، ولا تدخل ضمن (النَّصِّ)، فيمكن أن يراد بالذِّكْر: التوراة، ويمكن القرآن، ويمكن أن يراد أن يَذْكُرَ المرء ربَّه في قلبه، ويمكن أن يراد أن يَذْكُرَ المرء ربَّه بلسانه، ولكن المعنى المقصود في هذه الآية: القرآن المجيد؛ لأنه ظاهرٌ بدلالة السِّياق الواضحة، إذ تجد ربَّك عزَّ جارُه يقول: ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ١]، ثم قال بعد ذلك: ﴿وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦]، فصار كالنَّصِّ في أنَّ المراد بالآية التاسعة من سورة "الحِجْر": القرآنُ المجيد.

المرتبة الثالثة: المُؤَوَّل، ويُقابِل الظاهر، هو اللَّفظ المحمول على الاحتمال المرجوح، وهو الذي تمت الإشارة إلى أقسامه الثلاثة.

القسم الثاني: غير واضح الدلالة:

وهو نوعان عند الجمهور[1]:

الأول: المُجْمَل: وهو اللَّفظ الذي لا يُفْهَمُ المراد منه بنَفْسه، فيَحْتمل معنيين فأكثر لا مزيَّة لأحدها على الآخر: كقوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧] فإنه متردِّد بين الولي والزوجة، وكقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍۚ﴾ [البقرة:٢٢٨]؛ فإنه يَحْتمل الأطهار والحِيَض.

الثاني: المُتَشابِه: وهو اللَّفظ الذي لا يُفْهَمُ المراد منه بنَفْس صِيغته، واستأثر الله تعالى بعلمه، مثل: تفاصيل الأمور الغَيْبيَّة.

---

(١) أما علماء الحنفية فقسَّموا اللفظ إلى واضح الدلالة وخفي الدلالة، وقسَّموا واضح الدلالة أربعة أقسام، رتَّبوها من الأدنى وضوحًا إلى الأعلى على النحو الآتي: ١ـ الظاهر، ٢ـ النص، ٣ـ المفسر، ٤ـ المحكم.

وقسَّموا خفيَّ الدلالة أربعة أقسام، رتبَّوها من الأقلِّ خفاء إلى الأكثر على النحو الآتي: ١ـ الخَفي، ٢ـ المُشكل، ٣ـ المُجْمَل، ٤ـ المُتَشابه.

يراجع مثلاً: أصول الفقه الذي لا يَسَعُ جَهْلُه (ص:٣٩٠).

الأساس العاشر: مراتب التفسير:

ما المراتب العامَّة للتفسير؟

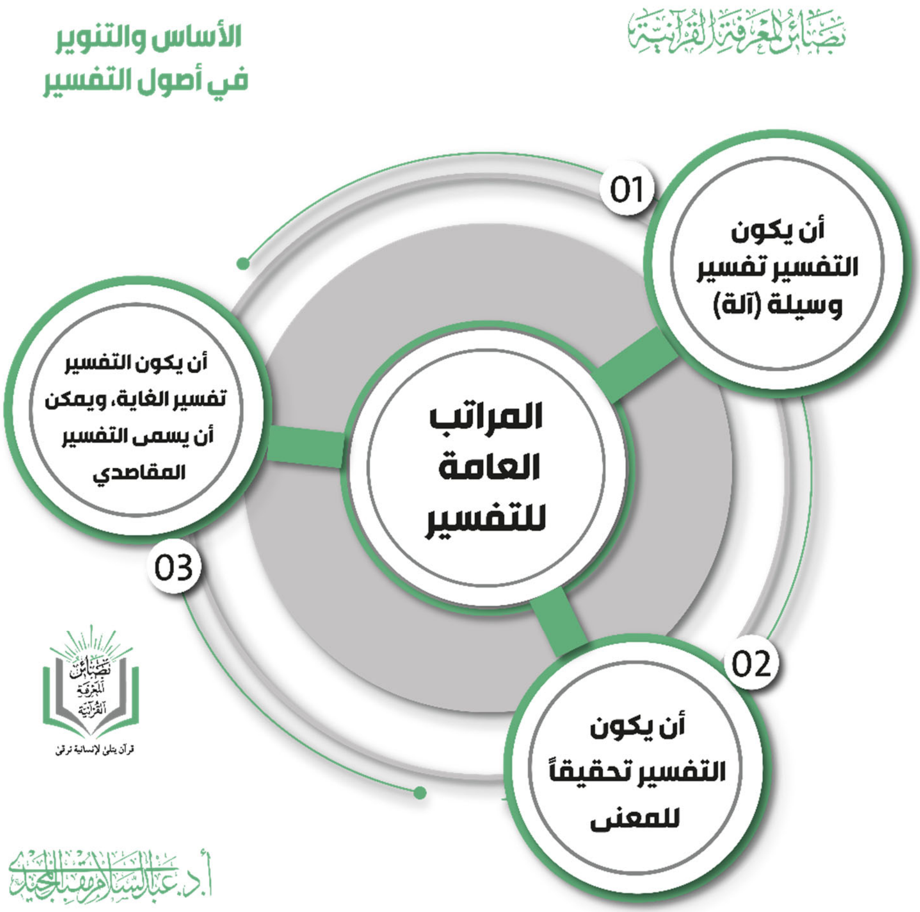

يمكن تقسيم المراتب العامة للتفسير إلى ثلاث مراتب كالآتي:

المَرْتبة الأولى: أن يكون التفسيرُ تفسيرَ وَسِيلة (آلة):

وهو الذي يتكلَّم فيه المفسِّرون على حلِّ الألفاظ والجُمَل، والنِّكات البلاغيَّة، وكذلك يَنْقُلون ما ورد من روايات متعلِّقة بهذا الموضع، ويذكرون في هذا التفسير الحُكْمَ الفقهيَّ المَحْض المُسْتَنبط بصورةٍ مباشرة، وهذا النوع مطلوبٌ طلبًا واجبًا؛ إذ هو بَوَّابة النوع اللَّاحق.

المَرْتبة الثانية: أن يكون التفسير تحقيقًا للمعنى:

ويتمُّ ذلك بفَهْم حقائق الألفاظ المفردة، والتراكيب ذات الألفاظ المتعدِّدة التي أُودِعها القرآن، بحيثُ يحقِّق المفسِّر ذلك من استعمالات أهل اللغة، غير مُكْتَفٍ بقول فلان، وفَهْم فلان[1]، فيحقِّق المفسِّرُ المرادَ من الآية عند ضرورة الترجيح أو جواز الجمع، ويَعْتَضِد بقواعد التفسير المختلفة، ويحاول أن يَصِلَ بالتوفيق الإلهي إلى الجمع بين قاعدة السِّياق الموضعي والسِّياق التاريخي، ويَجْمَع أيضًا بين المواضع المختلفة في القرآن الكريم؛ لمحاولة استخلاص المعنى المقصود، ويَنْظُر في عموم اللَّفظ وخُصُوصه.

المَرتبة الثالثة: أن يكون التفسيرُ تفسيرَ الغاية، ويمكن أن يُسَمَّى التفسير المَقاصِديَّ:

وهو المقصود من المرتبتين السابقتين، فهو تفسير الهداية، بأن يبيِّنَ وَجْهَ الهدايات الجُزئيَّة والكُلِّيَّة في الآية، ويُظهِرَ المَقاصدَ والبصائرَ التي تبني الحياة الإنسانية، سواء انبثَقت عن الآية أم عن بيئتها القُرْآنيَّة، ويُضَمِّنَ ذلك ما يُشْرِبُ القلبَ عظمةَ الله تعالى وتنزيهَه، ويَصْرفُ النَّفْس عن الشَّرِّ ويجذبها إلى الخير.

في أي المواضع أشير في القرآن الكريم إلى مراتب التفسير الثلاثة؟

---

(١) انظر: تفسير القاسمي (محاسن التأويل) (١/ ٢٠٥)، ويظهر أن السيد رشيد رضا نقل هذا الكلام عنه في أول المنار دون عزو.

ذكَر الله -جل مَجْدُه- تفسيرَ الوسيلة، فقال: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

وأشار إلى المرتبة الوسيطة في قوله: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨] مع قوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء: ٨٢].

وذكَر تفسير الغاية، فقال -تعالى جَدُّه-: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧]، أي: مُتَّعِظٍ خائف[1]، فهل من متذكِّر بهذا القرآن الذي قد يَسَّر الله ﷻ حفظه ومعناه؟ وقال محمد بن كعب القُرَظي: فهل من مُنْزَجِر عن المعاصي؟[2].

ففي سورة الفرقان ذكَر الله -تعالى جَدُّه- التفسيرَ، وفي سورة القمر ذكَر الغاية من التفسير، وهي الذِّكْر والتَّذْكير، وبذلك يستبين ما جاء في البيان الإلهي الخاتم المُهَيمن من اللَّمسات الإعجازية التَّرْبوية والتَّزْكوية الفردية والجماعية، التي تَرْبِط العالم بالنُّور الإلهي «على وَجْهٍ يَجْتَذِب الأرواح، ويَفْتح القلوب، ويَدْفع النفوس إلى الاهتداء بهدى الله ﷻ»[3]، ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

كيف يمكن لنا أن نَصِلَ إلى تحقيق هذه المراتب الثلاث؟

لا يمكن لنا أن نَصِلَ إلى ذلك إلا من خلال الأوَّل دون إغراق أو تفريط...فالأوَّل مُوِّصلٌ للثاني وخادمٌ له... والمَعِيب أن يُغرِق المفسِّر في المرتبة الأولى حتى يُنْسى ما بعدها، أو أن يَقْفز إلى المرتبة الأخيرة مُهمِّلاً الأولى مُتلاعبًا بها.

---

(1) تفسير القُرْطُبِي (١٧/ ١٣٣).

(2) تفسير ابن كثير / دار طيبة (٧/ ٤٧٨).

(٣) مناهل العرفان (٢/ ٦).

وهنا تعجب من بعض المفسِّرين رحمهم الله إذ يَسْتَفْرغون الوُسْع في عِلم الآلة عند الكلام عن تفسير آية محدَّدة، ثم لا تَجِدُ الحظَّ نَفْسَه في تفسير الغاية، وخذ مثالاً لذلك قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤] لقد أتعبوا أنفسهم رحمهم الله في بيان جواز هذا التعبير: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ﴾، فقالوا: أيْ: مُنْقادِينَ، وهو خَبَرٌ عَنِ (الأعْناقِ)، وقَدِ اكْتَسَبَتِ التَّذْكِيرَ وصِفَةَ العُقَلاءِ مِنَ المُضافِ إلَيْهِ، فَأُخْبِرَ عَنْها لِذَلِكَ بِجَمْعِ مَن يَعْقِلُ(١).

ثم حاولوا أن يستشهدوا على ذلك بالشواهد المختلفة، حتى إذا انتهيت من مبحث تفسير الآلة هنا لتَصِلَ إلى الهِدايات المَنيرة، والبصائر المُعجزة تَجِدهم تركوها.. فأيُّ المرتبتين كان أولى أن يجتهد المرء في بيانها، أو إعطائها حقَّها من تِبيانه وبُرهانه؟

في المُقابِل نجد بعض المفسِّرين يَهِيمُ وراء تفسير الغاية هُيامًا محبوبًا مؤثِّرًا، حتى لو خرج عما يسمِّيه المُؤَصِّلون للتفسير (منهج علم التفسير)، فها هو الشَّوْكانِي رحمه الله على سبيل المثال إذا وقف متأثِّرًا عند تفسير آيةٍ أَرْدفها بكلامٍ يفيد بيانَ وجهِ الهداية فيها، ومن ذلك أنه بَعْد تفسير قوله تعالى ذكره: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ١٨] قال:

"ربَّنا: هذه نواصينا بيدك، خاضعةٌ لعظيم نعمك، معترفةٌ بالعجز عن بادية الشكر لشيءٍ منها، لا نحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك، ولا نطيق التعبير بالشكر لك: فتجاوز عنا، واغفر لنا، وأَسْبِل ذُيولَ سِترك على عوراتنا، فإنك إلا تفعل ذلك نَهْلَك بمجرد التقصير

(١) ينظر: روح المعاني (١٩/ ٥٩).

في شكر نعمك، فكيف بما قد فَرَطَ منا من التساهُل في الائتمار بأوامرك، والانتهاء عن مناهيك"(١).

ولتجدنَّ ثروة إيمانية زاخرة في هذا الباب، إن أنت راجعت ما يُكْثِر من ترديده الرَّازِي وغيره من المفسِّرين رحمهم الله عند تأثُّرهم بالآيات، وفي ذلك أثنى السيد رشيد رضا رحمه الله في مجلة المنار عدد صفر ١٣٢٧هـ على منهج الشيخ عبد الحميد الفَرَاهِي في تفسيره فقال: "وقد ألقينا على بعض هذه الرسائل لمحة من النظر، فإذا أسلوب جديد من التفسير، يشترك مع طريقنا في القَصْد إلى المعاني، من حيث هي هدايةٌ إلهية، دون المباحث الفنِّية العربية"(٢).

ملحوظة: سمَّى الزُّرْقَانِيُّ رحمه الله تفسير الوسيلة تفسيرًا جافًّا(٣)، والتعبير بالجفاف قد يُفْهَمُ منه أنه يمكن لنا أن نَنْبُذَ هذا التفسير أو أو نتركَه، وهو ما لا يقول به الزُّرْقَانِي رحمه الله ولا غيره من أئمة العلم رحمهم الله، بل المراد بذلك: أنَّ من يكتفي بالمرتبة الأولى فهو كمن اكتفى بالخطوة الأولى من فَهْم المعنى فقط، ولم يَصِل إلى تنقيح المعنى وتحقيقه، ولم يَصِل إلى الهِدايات المترتِّبة على ذلك، وهي التي تُسْهِم في أن يتحقَّق مُريد التفسير في الوصول إلى مرتبة المتَّقين.

---

(١) فتح القدير للشوكاني (٣/ ٢٢٠).

(٢) تفسير نظام القرآن وتفسير الفرقان بالفرقان: سورة البقرة، المقدمة، (ص:٤).

(٣) ينظر: مناهل العرفان (٢/ ٦).

أسئلة تَقوِيمِيَّة:

س١: ما تعريف (التفسير) لغة واصطلاحًا؟

س٢: ما موضوع علم التفسير؟

س٣: عرِّف القرآن الكريم لغة واصطلاحًا.

س٤: ما الفرق بين التواتر القُرآني والتواتر القِرائي والتواتر الحديثي؟

س٥: ما حكم تعلُّم علم التفسير؟

س٦: قَسَّم ابن عَبَّاس رضي الله عنهما التفسير إلى أربعة أقسام، اذكرها، واذكر مثالًا لكل قِسْم.

س٧: ما غاية علم التفسير؟

س٨: ما مراتب هدايات القرآن الكريم؟

س٩: عدِّد صُوَر تفسير القرآن في عهد النبيِّ صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم. وعزِّز ذلك بِذِكْر مثال لكلِّ صورة.

س١٠: ما المصطلحات التي برزت لتُشِير إلى علم التفسير في القرون الأولى؟

س١١: اذكر المزايا التي تدلُّ على شرف علم التفسير.

س١٢: ما الجهات الثلاث التي ذكرها الراغب الأصفهاني رحمه الله في شرف علم التفسير؟

س١٣: اذكر بعض الأمثلة التي تدلُ على اهتمام السلف بعلم التفسير.

س١٤: إذا كان القرآن نزل بلسان عربي مبين، فلماذا نحتاج إلى التفسير إذن؟

س١٥: ما أنواع التفسير باعتبار محتوى التفسير ومَضْمونه؟

س١٦: ما أنواع التفسير باعتبار الأسلوب؟

س١٧: ما الهدف من التفسير الموضوعي؟

س١٨: ما أبرز التفاسير التي تعنى بالتفسير الموضوعي أو بجانب من جوانبه؟

س١٩: ما أنواع التفسير باعتبار مصدر التفسير؟

س٢٠: عرِّف التأويل لغة واصطلاحًا.

س٢١: ما خلاصة الفرق بين التفسير والتأويل، والنِّسبة بينهما؟

س٢٢: ما معنى التأويل عند المتأخرين؟ واذكر مثالًا على ذلك.

س٢٣: اذكر أنواع التأويل عند المتأخرين. واذكر مثالًا على كلِّ نوع.

س٢٤: ما مراتب دلالات الألفاظ المُتَعَلِّقة بالبيان القرآني؟

س٢٥: ما أقسام دلالات الألفاظ عند الجمهور؟

س٢٦: ما أقسام دلالات الألفاظ من حيث الظهور والخفاء؟

س٢٧: ما المراتب العامة للتفسير؟

س٢٨: ما رأيك بتسمية الزُّرْقَانِي رحمه الله لتفسير الوسيلة بالتفسير الجافِّ؟

الفصل الثاني: أُسُس علم أصول التفسير

أسس علم أصول التفسير

١ تعريف علم أصول التفسير

٢ أهمية علم أصول التفسير

٣ نشأة علم أصول التفسير

٤ أهم المؤلفات في أصول التفسير

٥ استمداد علم أصول التفسير وقواعده

٦ لماذا لم توضع أصول للتفسير في عهد الصحابة؟

الأساس الأول: تعريف علم (أصول التفسير):

ما تعريف علم (أصول التفسير)؟

لغة: الأُصول جمع أصل، وهو ما يُبنى عليه غيرُه، أو هو قاعدة البُنيان.

وأما اصطلاحًا: فإذا كان تعريف (أصول الفقه) هو: "العلم بالقواعد التي يُتَوَصل بها إلى الفقه"[1]، فإن علم أصول التفسير هو: "العلم بالمبادئ التي يُتَوَصل بها إلى التفسير، وتُبْنى عليها جزئيات التفسير، ويُعْرَف بها فَهْم القرآن، ومناهج المفسِّرين"[2].

---

(١) التعريفات ص٤٥.

(2) فَرَرْت من بدء التعريف بكلمة "القواعد"؛ لئلا يُتَعَقَّب بأن القواعد جزء من أصول التفسير، فهذا التعقُّب في غير محلِّه؛ لأن القواعد التي يَنصُّون عليها في تعريف أصول الفقه يعنون بها الماهية اللغوية، وكذلك في تعريف أصول التفسير، والقواعد التي يذكرونها باعتبارها قِسْمًا من أصول الفقه أو أصول التفسير يعنون بها ما خصَّه علماء الفنِّ بهذا الاسم، ولكنني لاتِّقاء اللَّبس آثرت هذا التعريف حتى لا يرد الإشكال المذكور مع أنه لا محلَّ له.

الأساس الثاني: أهمِّيَّة علم أصول التفسير:

كيف تُقْنِع غيرك بأهمِّيَّة علم أصول التفسير؟

الجواب: لعلم أصول التفسير أهمِّيَّة خاصَّة، تظهر فيما يأتي:

أولاً: تظهر أهمِّيَّته من خلال معرفة غايته، فغايته أن تُعْرَف الكيفية التي بها تُفْهَم معاني النَظْمِ القرآني الكريم، وذلك يعني أننا فَهِمنا مراد الله ﷻ من كلماته، وهذا يَعْبُر بنا إلى سعادتي الدُّنيَا والآخرة.

ثانيًا: حصول القُدرةِ والـمَلَكةِ في العقل البشري لفَهْم معاني القرآن الكريم، واستخراجِ أحكامه وحِكَمِه على وجه الصِّحَّة والدِّقَّة العلمية، لذا قالوا: من حُرِم الأصول حُرِم الوصول، وقال العلامة ابن سَعدي: "ومعلوم أن الأصول والقواعد للعلوم بمنزلة الأساس للبُنيان، والأصول للأشجار، لا ثباتَ لها إلا بها، والأصول تُبْنَى عليها الفروع، والفروع تَثْبُت وتتقوَّى بالأصول، وبالقواعد والأصول يَثْبُتُ العلمُ ويَقْوَى"[1].

ويمكنك أن تزيد هذا الكلام وضوحًا بأن تقول: لولا الأصول لما وُجِدَت فروع، والذي يتكلَّم في الفروع دون أن يَعْرف الأصول مُشَوَّش مُرْتَبِك كمن يحاول أن يبني الدَّور الثاني دون وجود أساسه من قواعد البنيان ومن الدَّور الأول.، ولذا قال أبو القاسم عبيد الله بن عمر بن أحمد ؒ: «إن من حقِّ البحث والنَّظر الإضرابَ عن الكلام في فروع لم تُحْكِم أصولَها، والْتِماسَ ثمرةٍ لم تَغْرِسْ شجرَها، وطلبَ نتيجةٍ لم تَعْرِف مقدماتِها»[2].

والـمَلَكة: سَجيَّة تُقْذَف في العقل والقلب بسبب كثرة المُذاكرة والمُلازمة، والمُدارسة للعلماء الحذَّاق، فيكون أقلُّ أحوالها ألا يَسْتَمْرِئ المتكلِّم الباطلَ في فَهْمٍ في فنٍّ معيَّن، وأن يَظْهر له مايُتيح التَّعَرُّف إلى المعاني المُتَعَلِّقة به، يقول الأَصْمَعِيُّ ؒ: "سمعتُ أعرابيًّا يقول: إذا ثَبَتَت الأصول في القلوب نَطَقَت الألْسن بالفروع"[3].

---

(١) طريق الوصول (ص: ٩).

(٢) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٢/ ٤٨٨).

(٣) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٢/ ٤٨٨).

وبذا تكون ثمرة معرفة أصول التفسير: أن يُعْرَف كيف يُفَسَّر القرآن الكريم على الوجه الأمثل الذي تعبَّدنا الله ﷻ به، وليس على الوجه الذي تهواه نَفْس المتحدِّث، وعندما تتكوَّن المَلَكَة الأوليَّة يتمكَّن حينها من إيقاف نَفْسه من الوقوع في الخطأ، كما يتمكَّن من الشعور بأخطاء المحرِّفين القدماء والمعاصرين.

ثالثًا: إيجاد النَّظْرة العامَّة المتوازنة لتفسير النصوص مما يترتَّب عليه العَدْل في حياة النَّاس:

كما جاء عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «... وَحَامِلِ الْقُرْآنِ غَيْرِ الْغَالِي فِيهِ وَالْجَافِي عَنْهُ..»[1]؛ ولذا قال ابن تَيْمِيَّةَ رحمه الله: «لا بُدَّ أن يكون مع الإنسان أصولٌ كليَّةٌ تُرَدُّ إليها الجزئيات؛ ليتكلَّم بعلمٍ وعدلٍ، ثم يَعْرِف الجزئياتِ كيف وقعتْ، وإلا فيَبْقى في كَذِبٍ وجَهْلٍ في الجزئيات، وجَهْلٍ وظُلْمٍ في الكليَّات، فيتولَّد فسادٌ عظيم»[2].

ويُتصوَّر العلم مع الظلم بأن يكون عند المرء تفسيرُ الوسيلة، لكنه يَنُوءُ أن يَحْمِل معه تفسيرَ الغاية أو يطبِّقه في حياته، أو أن يكون مقصِّرًا أصلًا في تحصيل تفسير الوسيلة وإدراكه.

وعدم وجود الأصول الكلية يُفْضِي إلى تأويل الكتاب على غير تأويله الذي أراده الله ﷻ أي: التأويل البعيد (الفاسد) أو (اللَّعب)، فيقع فيما ذَكَره النبيُّ ﷺ في حديث عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: «إِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْكِتَابَ وَاللَّبَنَ»، قَالَ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ مَا بَالُ الْكِتَابِ؟ قَالَ: «يَتَعَلَّمُهُ الْمُنَافِقُونَ ثُمَّ يُجَادِلُونَ بِهِ الَّذِينَ آمَنُوا» فَقِيلَ: وَمَا بَالُ اللَّبَنِ؟ قَالَ:

---

(١) أبو داود (٤٨٤٣)، وحسَّن سنده الحافظان العراقي، وابن حجر. فيض القدير (٢/ ٥٢٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٠٣).

«أُنَاسٌ يُحِبُّونَ اللَّبَنَ فَيَخْرُجُونَ مِنَ الْجَمَاعَاتِ وَيَتْرُكُونَ الْجُمُعَاتِ»، وفي رواية: «يَتَعَلَّمُونَ الْقُرْآنَ فَيَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ»[1].

رابعًا: ليستطيع طالب العلم حفظ العلم المتعلِّق بالأصول بأبسط طريق وأقرب منال كما قال الإمام الزَّرْكَشِيُّ رحمه الله: "فإنَّ ضبط الأمور المنتشرة المتعددة في القوانين المتحدة هو أَوْعى لحفظها، وأَدْعى لضبطها... والحكيم إذا أراد التعليم لا بُدَّ له أن يَجْمَع بين بيانين: إجماليٍّ تتشوَّف إليه النَّفْس، وتفصيليٍّ تُسْكُن إليه، ولقد بلغني عن الشيخ قطب الدين السُّنْباطِيِّ رحمه الله أنه كان يقول: الفقه معرفة النَّظائر"[2]، ومما روي عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما أنه قال: "العلم أكثر من أن يُحْصَى، فَخُذُوا أرواحَه، ودَعُوا ظُرُوفَه"[3].

خامسًا: لتستبين القوانين العامَّة في معرفة تفسير القرآن الكريم، كما قال الزَّرْكَشِي رحمه الله: "ومعلوم أن تفسيره يكون بعضُه من قبيل بَسْطِ الألفاظِ الوَجيزة وكَشْفِ معانيها، وبعضُه من قبيل ترجيح بعض الاحتمالات على بعض... ولهذا لا يُسْتَغنى عن قانونٍ عامٍّ يُعَوَّلُ في تفسيره عليه...

بين أقداحهم حديثٌ قصيرٌ ... هو سِحرٌ، وما سواه كلامُ

وفي هذا تتفاوت الأذهان، وتتسابق في النظر إليه مسابقةَ الرِّهان، فمِنْ سابقٍ بفَهْمِه، وراشِقٍ كَبِدَ الرَّمِيَّة بسَهْمِه، وآخر رمى فأشْوى، وخَبَط في النظر خَبْطَ عَشْوا"[4].

---

(١) أحمد (١٧٣٥٦)، والرواية الأخرى عند أحمد (١٧٤٥١)، وحسَّن الأرناؤوط إسنادهما، وفي مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣/ ٤١٧): "رواه أحمد وفيه ابن لهيعة وهو ليِّن، وبقيَّة رجاله ثقات"، وصحَّحه الألباني في الصحيحة برقم (٢٧٧٨).

(٢) المنثور في القواعد (١/ ٦٥).

(٣) بهجة المجالس وأنس المجالس، لابن عبد البر (ص: ١).

(٤) البرهان في علوم القرآن (١/ ١٥).

الأساس الثالث: نَشْأة علم أصول التفسير

(وهنا نعرف كيف كان النبي ﷺ والصَّحابَة ﷺ يفهمون القرآن الكريم):

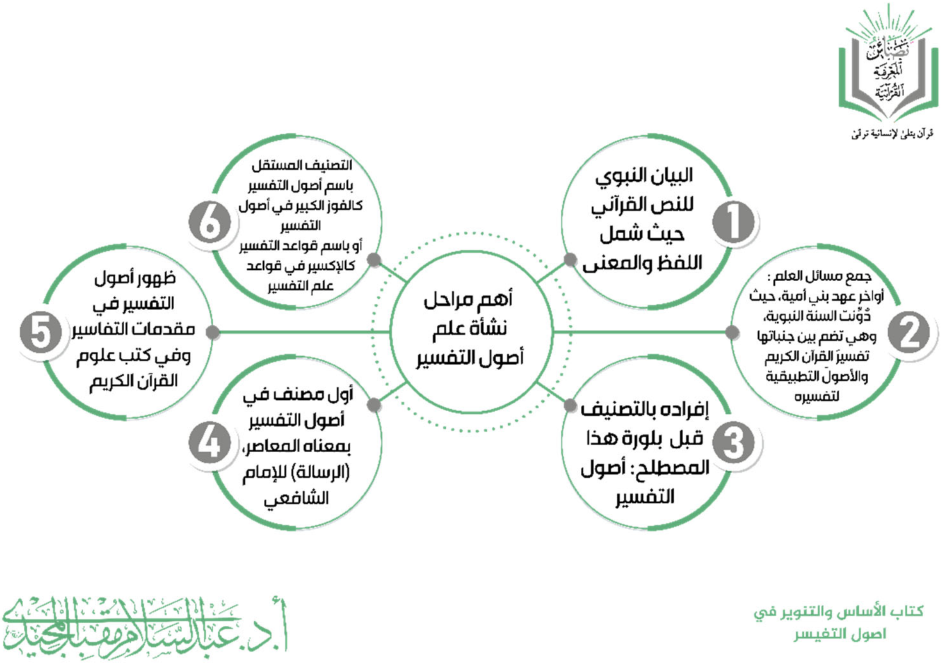

كيف نشأ علم أصول التفسير؟ وهل كان الصَّحابَة ﷺ يعرفونه كما هو مدوَّن اليوم؟

جواب ذلك في الآتي:

أولاً: نزل القرآن الكريم على نبي أمي، وقوم أُمِّيِّين في غالبهم، ولكنهم امتازوا بالبيان في ألسنتهم حدًّا أَدْهش غير العرب، كما في إعجاب الشاعر الألماني (جوته) بقصيدة ابن أخت

تأبَّط شرًّا[(١)]، وبهذه الإبانة الفائقة للغتهم نَزَل القرآن، كما قال تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾ [الزخرف:١-٢]، فجعله مُبِينًا؛ لشدَّة وضوحه، واصفًا إيَّاه باسم الفاعل، وحقُّه أن يُوْصَف باسم المفعول، ولكنَّه عَدَل عن ذلك إلى اسم الفاعل؛ لشدَّة ظهور الإبانة فيه، حتى كأنه يتكلَّم بذاته، ولذلك كان العرب والعجم يَسْلِمون إن قرؤوه، إن لم يَحُلْ بينه وبينهم حاجز العِناد والتعصُّب.

ثانيًا: حِفْظ النبي ﷺ ألفاظ القرآن حتى يبلِّغَها أمَّته، فهو معصوم في حفظها وتبليغها كما سمعها من جبريل عليه السلام، ثم تكون العِصْمة عن نسيان الألفاظ للأمَّة في مجموعهم بعد تبليغهم، كما فَهِمَ ﷺ معاني القرآن، حيث ضَمِنَ الله ﷻ له ذلك بقوله: ﴿إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٧، ١٨][(٢)]، ونَقَلَ للعالَم كلَّ ألفاظ القرآن، وهيئةَ أدائه (الترتيل)، وكذلك نَقَلَ لهم معانيه قولاً وفعلاً وتقريرًا، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:٤٤].

وبمجرد نزوله فَهِمَه المخاطَبون به ابتداء من القرشيين مسلمِهم وكافرِهم، ثم ضَبَط الصَّحابة رضي الله عنهم فَهْمَه جملة، "أما فَهْمَه تفصيلاً، ومعرفة دقائق باطنه، بحيث لا يغيب عنهم شاردة

---

(١) هي قصيدة أنشأها ابن أخت تأبَّط شرًّا، وأعجب (جوته) بها عندما تُرجِمت إلى الألمانية، فاستفزَّ يحيى حقِّي محمود شاكر بمقال يتعجَّب فيه: كيف يَعْجَب شاعر ألمانيا العظيم بشعر لبَدَوي، فأنشأ شاكر كتابه "نمط صعب، ونمط مخيف" للردِّ على هذا التَّصاغُر الثقافي، ومطلع القصيدة:

إنَّ بالشِّعْبِ الذي دون سَلْعٍ ... لقتيلًا دَمُه ما يُطَلُّ

انظر: كتاب نمط صعب ونمط مخيف، لمحمود شاكر (ص: ١).

(٢) راجع تفصيل ذلك في كتاب: تلقي النبي ﷺ ألفاظ القرآن الكريم (ص: ١١٣).

ولا واردة، فهذا غير ميسور لهم بمجرد معرفتهم للغة القرآن، بل لا بد لهم من البحث والنظر والرجوع إلى النبيِّ ﷺ فيما يُشْكِل عليهم فَهْمُه"[1].

ثالثًا: يستخدم العرب في كلامهم أساليبَهم المُعتادة مثل: الحقيقة والمَجاز، والتصريح والكناية، والإيجاز والإطناب، والبديع اللغوي بأصنافه، والتَّشبيه، وغيرها من علوم البيان والمعاني والبديع، وهي تَفْتَقر إلى عِلْمَيِ النحو والصَّرْف، والقرآن الكريم جاء على حسب هذه الأساليب العربية إلا أنه فَتَنَهم باستعمالها استعمالاً يَفُوق بلاغتهم من حيث البناء اللفظي، ومن حيث التصوير المعنوي، فلم يَجْد عندها معارضوه شيئًا يعارضونه به إلا أنْ وصفوه وصفًا محسوبًا له لا عليه، وهو قولهم: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ﴾ [المدثر:٢٤].

رابعًا: نشأ علم التفسير القَوْلي عند احتياج النَّاس لمعرفة معنى قرآني، ونشأ معه علم أصول التفسير؛ إذ استبانت منذ العصر الأول مصادرُ التفسير الأساسيَّة، (ومنها: القرآن الكريم، والنبيُّ ﷺ، واللغة العربية)، وفي ذلك قال الله -تعالى ذكره-: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤]، فلما قال: ﴿لِتُبَيِّنَ لَهُمُ﴾ احتمل ذلك أن يبيِّن ﷺ لهم اللفظ، لكنه -تعالى مَجْدُه- لما أَتْبَع ذلك قولَه: ﴿ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ﴾ فَهِمنا أنه أراد المعنى أيضًا، فإمّا أن يبيِّنه باللفظ القرآني مباشرة، وإما أن يبيِّن معنى اللفظ القرآني عند الحاجة لبيانه بلفظه الشريف ﷺ، أو فَعْله المُمَجَّد المُنيف ﷺ، وقال النبيُّ ﷺ: «ألا سألوا إذ لم يعلموا؛ فإنما شِفاء العِيِّ السؤال»[2]، وقد قال هذا زجرًا لمن أفتى في التيمُّم ما ليس له به علم؛ إما لأنه اجترأ ففسَّر آية التيمَّم على غير وجهها، ولم يضعها في

---

(١) انظر: التفسير والمفسِّرون (١/ ٣٨).

(٢) أبو داود (٣٣٦)، واللفظ له، ابن ماجه (٥٧٢)، وقد حسَّنه عدد من أهل العلم منهم الألباني.

موضعها، وإمَّا لأمرٍ آخر، فعلَّمهم ﷺ أنَّ من مصادر التفسير الاجتهادَ من العالِمين المتمكِّنين في الفَهْم، ويفصِّل الله ﷻ ذلك تفصيلاً يَقْطَع قولَ كلِّ خطيبٍ، فيقول -تعالى جدُّه: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [النساء: ٨٣]، ولَفَتَ النبيُّ ﷺ نظرهم إلى أنَّ أوَّل مصادر التفسير: القرآنُ ذاتُه، كما في بيان معنى الظلم الوارد في آية الأمن في سورة الأنعام...وهذا النصُّ جَمَعَ بين التفسير والإشارة إلى أصوله، وبالأخصِّ إحضار السِّياق عن ترجيح معنى على آخر.

خامسًا: في أواخر عهد بني أمية وأول عهد العبَّاسيين كانت الخُطُوات الأُوْلى للتَّصنيف والتدوين، حيث دُوِّنت السُّنَّة النَّبَويَّة، وهي تَضُمُّ بين جنباتها تفسيرَ القرآن الكريم، والأصولَ التطبيقيَّةَ لتفسيره؛ إذ كانوا ربَّما ذكروا معنى الآية مُبيِّنين سبيلَ اختيارهم لهذا المعنى، فذلك أشبه بالإشارة إلى الأصول التي تُبْنَى عليها الفروع.

سادسًا: ثم ما لبثوا حتى اتَّجه العلماء إلى فَصْل العلوم بعضِها عن بعض، وبدؤوا مرحلة التَّخصُّص لكل فنٍّ من فنون العلوم، فأصبح للحديث علماؤه ومُصنَّفاته، وللتفسير علماؤه ومُصنَّفاته، إلا أنَّ أهل العلم لم يُفْرِدوا أصول التفسير بالتأليف تحت هذا المصطلح: (أصول التفسير) كما أفردوا أصول الفقه، ومصطلح الحديث، وسبب ذلك: أن العلومَ جميعَها تتعلَّق بأصول التفسير، فالحديث يُعَدُّ أصلاً من أصول التفسير قوليًّا وعمليًّا، والفقه نشأ عن فَهْم القرآن، فقواعد استنباطِه من القرآن تُعَدُّ أصولاً للتفسير، فهي الأساس في فَهْم التفسير، ولعل هذا برهانُ مَنْ زعم أنَّ التفسير نهايةُ العلوم، وكلامه يستحقُّ التفصيل، ولأجل ذلك أصررتُ على أنَّ رسالة الشَّافِعي لم تَكُن إلا أصولًا للتفسير، لكنَّ الفقهاء والأصوليين ادَّعوها خالصة لهم في زَعْمهم لتعلُّق كثير من أمثلتها بعلم الفقه الاصطلاحي، ثمَّ حاول كثرة من أهل العلم

تَدْوين أصولِ التفسير من خلال كتب علوم القرآن، ومنهم مَنْ جعل علم الأصول في مقدِّمات تفسيره، دون النصِّ على مصطلح أصول للتفسير، وعَدَمُ إفراد هذا العلم بهذا المصطلحِ دعا العلَّامة سليمان بن عبد القوي الطُّوْفِيُّ (ت٧١٦هـ) ﵀ لأن يقول: "إنَّه لم يَزَلْ يَتَلَجْلَجُ في صدري إشكال علم التفسير وما أَطْبَق عليه أصحاب التفاسير، ولم أَرَ أحدًا منهم كَشَفَه في ما أَلَّفه، ولا نَحَّاه في ما نَحَّاه، فتقاضَتْنِي النَّفْس الطالِبة للتَّحقيق النَّاكِبة عن جَمْر الطريق لوَضْع قانون يعوَّل عليه، ويُصَار في هذا الفنِّ إليه"[1].

من أوَّل من صنَّف في أصول التفسير وأصول الفقه؟ وما العلاقة بينهما؟

سابعًا: يمكن أن يُشار هنا إلى الإمام محمَّدِ بن إدريس الشَّافِعي (ت٢٠٤هـ) ﵀ باعتباره أوَّلَ مَنْ كَتَب في أصول التفسير بمعناه المُعاصر؛ إذ وَضَع كتاب (الرسالة) في الأصل في معاني القرآن الكريم، فهي أوَّلُ إخراجٍ علميٍّ في العِلْمَيْن: أصول التفسير وأصول الفقه، حيث تحدَّث فيها عن الكتاب والسُّنَّة، وعن مراتب البيان، كما بيَّن فيها النَّاسخ والمنسوخ، والعموم والخصوص، وهذه كلُّها علومٌ مشتركة بين أصول الفقه وأصول التفسير، ولم يَسْبِق الشَّافِعي أحدٌ إلى ذلك، كما قال الإمام الجُوَيْنِيُّ ﵀ في شرح الرِّسالة[2]، ويجوز لنا أن ندَّعي أنَّ الشَّافِعي أَلَّف هذا الكتابَ في أصول التفسير، وإنما دَخَل علم أصول الفقه تبعًا؛ إذ من المعلوم أن الشَّافِعي أَلَّف ذاك الكتاب بناء على طلب إمام الدُّنيَا عبد الرحمن بن مَهْديٍّ ﵀ عندما سأله أن يُؤَلِّف له كتابًا في معاني القرآن[3].

---

(١) الإكسير في قواعد التفسير (ص: ٢٧).

(٢) البحر المحيط للزركشي (١/ ٧).

(٣) لي بحث عن: معالم التَّجديد والنُّبُوغ عند الإمام الشافعي في التفسير. نُشِر في مجلَّة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية/ جامعة قطر، العدد (٣٠)، ٢٠١٢م.

ما الأشكال التي ظَهَر فيها علم أصول التفسير في أوَّل الأمر؟

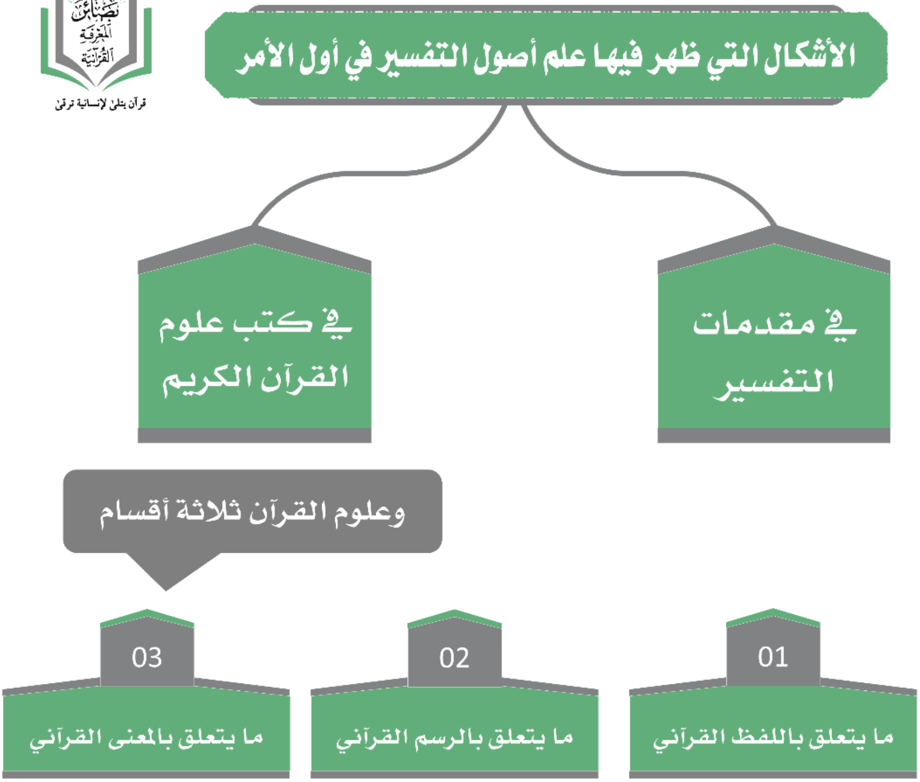

الأساس والتنوير في أصول التفسير

أ.د. عبد السلام مقبل المجيدي

ثامنًا: ظَهَر علمُ أصول التفسير في الآتي:

المورد الأول: في مقدِّمات التفاسير التي تشكِّل مادةً عظيمة رائعة في هذا الفنِّ كمقدِّمة الطَّبَرِي رحمه الله.

المورد الثاني: في كتب علوم القرآن الكريم، حيث شكَّلت المادة الأساسيَّة لأصول التفسير، إذ كان فَهْمُ القرآن المجيد أحدَ ثلاثة أقسام تكوَّنت منها كتب علوم القرآن. فعلوم القرآن ثلاثة أقسام:

القِسم الأول: ما يتعلَّق باللَّفظ القرآنيِّ: كمباحث التحمُّل القرآنيِّ، وجَمْعِ القرآن، ونحوِها.

القِسم الثاني: ما يتعلَّق بالرَّسم القرآنيِّ.

القِسم الثالث: ما يتعلَّق بالمعنى القرآنيِّ: ما تعلَّق بالتفسير، كأسباب النزول (السِّياق التاريخي للقرآن الكريم)، وعِلْم الاتِّصال القرآني (السِّياق الموضعي)، ومباحث الدلالات، ويدخل فيه بصورةٍ ما: نزول القرآن، كالمكِّي والمدني.

ما العِلاقة بين أصول التفسير وعلوم القرآن؟

العلاقة بين أصول التفسير وعلوم القرآن علاقة تداخُلٍ، فقد كان علم أصول التفسير جُزءًا عظيمًا من علوم القرآن، فكان المُؤلِّفون في علوم القرآن يَمْزجون بين علوم التفسير وأصوله وعلوم القرآن، ولأجل هذا الامتزاج ألَّف السُّيُوطِيُّ كتابين في علوم القرآن:

الأول منهما سمَّاه: (التَّحْبِيرُ فِي عُلُومِ التَّفْسِيرِ)، فضمَّنه أنواع علوم القرآن التي ذكرها جلال الدين البُلْقِينِيُّ (ت٨٢٤ هـ) في كتابه: (مواقع العلوم من مواقع النجوم) مَعَ زِيَادَةٍ مِثْلِهَا وفَوَائِدَ سَمَحَتِ الْقَرِيحَةُ بِنَقْلِهَا[1].

الثاني: ثُمَّ لمَّا رأى كتاب البرهان للزَّرْكَشِيِّ ألَّف كتابه الكبير:(الإتقان في علوم القرآن)، وجَعَله مُقدِّمَةً لتفسيره: (مَجْمع الْبَحْرَيْنِ وَمَطْلَعِ الْبَدْرَيْنِ الْجَامِعِ لِتَحْرِيرِ الرِّوَايَةِ وَتَقْرِيرِ

(١) الإتقان في علوم القرآن (١/ ١٨).

الدِّرَايَةِ)، وهذا يدُلُّ على أنَّ أصول التفسير كانت جزءًا من علوم القرآن، ثُمَّ انفَصَل هذا الفنُّ عن علوم القرآن، واستقلَّ بالتأليف.

الأساس الرابع: أهمُّ المؤلَّفات في أصول التفسير:

اذكر بعض المؤلَّفات في أصول التفسير؟

يمكن تصنيف المؤلَّفات في هذا العلم الشريف إلى ستِّ مجموعات:

المجموعة الأولى: كُتُب مصرِّحة بأنها في أصول التفسير: ومنها:

١) (الإكسير في قواعد علم التفسير): لسليمان بن عبد القويِّ الحَنْبليِّ، المعروف بالطُّوفِيِّ (ت: ٧١٦هـ)، وقال في سبب تأليفه هذا الكتاب: "فإنَّه لم يزَلْ يَتَلَجْلَجُ في صدري إشكال علمِ التفسيرِ، وما أَطْبَقَ عليه أصحاب التفاسير، ولم أَرَ أحدًا منهم كَشَفَه في ما أَلَّفه، ولا نَحَّاه في ما نَحَّاه، فتقاضَتْنِي النَّفْس الطالِبة للتَّحقيق النَّاكِبة عن جَمْر الطريق لوَضْع قانون يعوَّل عليه، ويُصَار في هذا الفنِّ إليه، فوضعتُ لذلك صَدرَ هذا الكتاب، مُرْدِفًا له بقواعدَ نافعةٍ في علم الكتابِ، وسمَّيتُه: (الإكسير في قواعد علم التفسير)، فمن أَلَّفَ على هذا الوضعِ تفسيرًا، صار في هذا العلمِ أوَّلاً وإن كان أخيرًا، ولم أضع هذا القانون لمن يَجْمُدُ عند الأقوالِ، ويَصْمُدُ لكلِّ من أطلق لسانَه وقال، بل وضعتُه لمن لا يغترُّ بالمُحالِ، وعَرَف الرِّجالَ بالحقِّ، لا الحقَّ بالرِّجالِ"(١).

(١) الإكسير في قواعد التفسير (ص: ٢٧)، والعجيب أن دار الأوزاعي نشرته باسم: (الإكسير في علم التفسير)، رغم أن المؤلِّف صرَّح في المقدِّمة أنه في قواعد التفسير.

٢) (مُقدِّمة في أصول التفسير): لتقيِّ الدِّين أحمد بن عبد الحليم بن تَيْمِية (ت٧٢٨هـ): وهذا المؤلَّف يتضمَّن كلامًا نفيسًا جدًّا، كما وصفه الإمام السُّيُوطِي في الإتقان[١]على صِغر حجم هذه المقدِّمة، وضمَّن أغلبَها ابنُ كثير في مقدِّمة تفسيره، وشرحها عددٌ من المُعاصرين.وهذا الاسم: "مقدِّمة في أصول التفسير" ليس من وَضْع ابن تَيْمِيَّةَ، بل هو مِنْ وَضْع مفتي الحنابلة بدِمَشق جميل الشَّطِّي الذي طَبَع الكتاب سنة (١٣٥٥هـ)، أما ابن تَيْمِيَّةَ فقد أشار في بداية المقدِّمة إلى أنه كَتَبها بناء على طلب بعض إخوانه لتتضمَّن قواعدَ كليَّةً تعين على فَهْم القرآن ومعرفة تفسيره، فأشار بذلك إلى أنه وَضَع كلماتِ هذه المقدِّمة لتتضمَّن أهمَّ أصول التفسير، ومناهجَ المفسِّرين.

٣) أشار ابن القَيِّمِ (ت٧٥١هـ) إلى أنه كَتَب في أصول التفسير، وذلك عند قوله في كتابه: (جَلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمَّد ﷺ خير الأنام): "والرَّسُول ﷺ يفسِّر اللَّفظة بلازِمِها وجزءِ معناها، كتفسير الرَّيب بالشكِّ، والشكُّ جزءُ مسمَّى الرَّيب... ونظائر ذلك كثيرة قد ذكرناها في أصول التفسير"[٢]...فهل له رسالة مستقلَّة في أصول التفسير؟ يُحْتَمل، ولكنها لم تَصِلْ إلينا، ويُحْتَمل أنَّ مراده أنَّه قد ذَكَر ذلك في كُتُبه التي أشارت إلى بعض قواعد التفسير وأصوله، مثل كتابه: (الفوائد المَشُوق إلى علوم القرآن)[٣].

---

(١) انظر: الإتقان (٢/ ٤٧٢).

(٢) جلاء الأفهام (ص: ١٥٩).

(٣) قال شيخنا الشيخ المحقِّق عبد الله يوسف الجديع في هذا الموضع: "جاء ذكر كتاب " الفوائد المَشُوق لعلوم القرآن" مَنْسُوبًا لابن القَيِّم رحمه الله، وهذا الكتاب في التحقيق لا تصحُّ نسبته لابن القَيِّم رحمه الله، وقد كنتُ لاحظتُ منذ سنين طويلة تزيد عن ربع قرن أنَّ أسلوب هذا الكتاب يجافي منطقَ ابن القَيِّم ومفرداته وطبيعة إنشائه، فوقع في نفسي منه. ولم أجد من عزاه لابن القَيِّمِ رحمه الله، ووجدتُ وقتَها من العلامات على كونه ليس له: ما ضمَّنه من القول بالمجاز،

٤) (الفوز الكبير في أصول التفسير): لولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدِّهْلَوي (ت١١٧٦هـ).

٥) (العون الكبير شرح الفوز الكبير): لسعيد أحمد بن محمد يوسف البالَنْبُوْرِي (ت٢٠٢٠م): وهو شرح الكتاب السابق.

٦) (الإكسير في أصول التفسير): لمحمد صدِّيق خان بن السيد حسن الحُسينيِّ القَنُّوجيِّ الهِنديِّ المحدِّث، أمير مملكة بُوْبَال (ت ١٣٠٧هـ).

٧) (أصول التفسير وقواعده): لخالد العَك.

٨) (بحوث في أصول التفسير): لمحمد لطفي الصَّبَّاغ.

٩) (بحوث في أصول التفسير ومناهجه) للدكتور فهد بن عبد الرحمن الرومي.

١٠) (التيسير في أصول التفسير): للدكتور عبد الحق القاضي.

١١) (فصول في أصول التفسير): للدكتور مساعد الطيَّار، ثم أصدر: (المُحَرَّر في أصول التفسير).

ومعلوم بوضوح تامٍّ إنكار ابن القيِّم للمَجاز، بل بالَغ حتى نَعَتَه بالطاغوت، في كتاب " الصواعق المُرْسلة"، ثم وجدتُ من بعدُ مَنْ وافق ما كنتُ صرتُ إليه من عدم صحّة نسبة هذا الكتاب لابن القَيِّم ﵀، كالعلَّامة المحقِّق بكر أبو زيد، وعنايته بابن القيِّم متميِّزة منذ عهد بعيد. وكذا رأيت مثلَ ذلك لغيره أيضًا...". ينظر: كتاب "ابن القيِّم الجوزية: حياته آثاره موارده"، لبكر أبو زيد (ص: ٢٩١-٢٩٢). وذكر المحقِّق الدكتور زكريا سعيد الأدلَّة على أن هذا الكتاب لا تصحُّ نسبته إلى ابن القَيِّم ﵀، مؤكِّدًا نسبته إلى ابن النقيب أبي عبد الله محمد بن سليمان بن الحسن جمال الدين البَلْخيِّ المَقْدسيِّ الحنفيِّ (ت ٦٩٨ هـ).

المجموعة الثانية: كُتُب في قواعد التفسير:

يكاد أن يكون مصطلح (قواعد التفسير) مرادفًا لمصطلح (أصول التفسير)، ومن الكتب التي أُلِّفت بهذا الاسم:

١) (التيسير في قواعد علم التفسير): لمحمد بن سليمان الكافِيجِي (ت ٨٧٩هـ).

٢) (القواعد الحِسان لتفسير القرآن): للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السَّعدي (ت١٣٧٦هـ).

٣) (قواعد التفسير جمعًا ودراسة): للدكتور خالد بن عثمان السَّبت، وهو كتابٌ قيِّم يعيبه طولُ النُّقُول، دون المناقشة والنَّقْد لبعض الآراء التي ينبغي فيها مثل ذلك.

٤) (قواعد الترجيح عند المفسِّرين): للشيخ خالد الحربي، ويُؤْخَذ عليه عَدَمُ التعمُّق في بعض العلوم التي تشكِّل مصدرًا لهذه القواعد كعلم القراءات؛ مما يؤدِّي إلى استنتاج قواعدَ في محلِّ نظر.

المجموعة الثالثة: كُتُب تتكلم عن أصول التفسير أو تشير إلى شيء منها، وعناوينها عامَّة، ومنها:

١) كتاب (جواهر القرآن): لأبي حامد الغَزاليِّ (ت٥٠٥هـ): وهو من أوائل المحاولات لتأسيس كتاب مستقلٍّ في أصول التفسير، وذكر عنه تلميذه ابن العربيِّ أنه كَتَب في قانون التأويل(١).

٢) كتاب (قانون التأويل): للقاضي أبي بكر بن العربي، والكتاب محاولة تأسيسيَّة لبيان كيفية فَهْم القرآن الكريم، وإن كان ينحو نحو النِّقاش العَقَديِّ.

٣) (الإرشاد إلى طريق المعرفة لصحيح التفسير)، وهو جزء من كتاب: (إيثار الحق على الخلق): لمحمد بن إبراهيم الوزير (ت٨٤٠هـ).

٤) كتاب (التفسير والمفسِّرون) للدكتور محمد حسين الذهبي (ت١٩٧٧م)، وهو كتابٌ جامع بين منهجين: منهج أصول التفسير، ومنهج مناهج المفسِّرين...وهو كتابٌ قيِّمٌ.

٥) (النبأ العظيم)، و(مدخل إلى القرآن الكريم): للدكتور محمد عبد الله دراز(ت١٩٥٨م)، والكتابان من الكتب النَّفِيسة التي تشكِّل مدخلاً مهمًّا لمفسِّر القرآن الكريم.

٦) (المدخل إلى الدراسات القُرْآنيَّة): للشيخ أبي الحسن النَّدويِّ (ت١٩٩٩م)، وهو من الكتب النَّفِيسة التي تضمَّنت فوائدَ مختلفة في فكرتها وأسلوبها.

٧) (تطوُّر تفسير القرآن (قراءة جديدة): للدكتور محسن عبد الحميد، وهو كتاب قيِّمٌ إلا أنه في مناهج المفسِّرين مع تضمُّنه أصولاً في التفسير، ويتميَّز بحسٍّ نقديٍّ عالٍ، وفوائد مهمَّة، وإن كان رجوعُه للمصادر الأصلية في أسس العلوم يعتريه الضَّعْف.

---

(١) قال الشيخ المحقِّق عبد الله يوسف الجديع في هذا الموضع: " جاء ذكر" قانون التأويل" للغزالي نقلًا عن ابن العربي في جملة ما ألَّف في (قواعد التفسير)، والواقع أن هذا الكتاب رسالة صغيرة الحجم للغزالي مطبوعة يتحدث فيها عن التأويل بمصطلحه الكلامي الأصولي، وليست لها علاقة ظاهرة بقواعد التفسير....".

المجموعة الرابعة: كُتُب علوم القرآن:

فمعظم أصول التفسير مستخرجة من كتب علوم القرآن.. ومن أشهرها:

١) (الرغيب في علم القرآن) (لعله الترغيب): لأبي عبد الله الواقِديِّ (ت ٢٠٧هـ).

٢) (عجائب علوم القرآن): لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباريِّ (ت ٣٢٨ هـ).

٣) (المختزن في علوم القرآن): لأبي الحسن الأشعريِّ (ت ٣٣٤ هـ).

٤) (الاستغناء في علوم القرآن): لأبي بكر محمد بن علي بن أحمد الأُدْفُويِّ (ت ٣٨٨هـ).

٥) (البرهان في علوم القرآن): لأبي الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد الحُوفيِّ (ت ٤٣٠هـ)، وهو كتاب في التفسير توسَّع فيه بذكر علوم القرآن المُتَعَلِّقة بلفظ الآيات ومعناها.

٦) (البيان الجامع لعلوم القرآن): لأبي داود سليمان بن نجاح المقرئ (ت٤٩٦هـ).

٧) (فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن)، و(المجتبى في علوم القرآن): وكلاهما لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجَوزيِّ (ت ٥٩٧هـ).

٨) (البرهان في علوم القرآن): لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الزَّرْكَشِي (ت٧٩٤هـ).

٩) (الإتقان في علوم القرآن): لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيُوطِي (ت٩١١هـ).

١٠) الكتاب الموسوعة: (الزيادة والإحسان في علوم القرآن): لمحمد بن أحمد بن عقيلة المكِّيِّ(ت١١٥٠هـ).

المجموعة الخامسة: مقدِّمات المفسِّرين في كتب التفسير:

فقد أشار المحقِّقون من المفسِّرين في مقدِّمات تفاسيرهم إلى أصول تفسيريَّة مثل:

١) مقدِّمة تفسير (جامع البيان عن تأويل القرآن): لأبي جعفر محمد بن جرير الطَّبَري(ت٣١٠هـ).

٢) مقدِّمة (النكت والعيون): لأبي الحسن علي بن محمد الماوَرْدِيِّ (ت٤٥٠هـ).

٣) مقدِّمة (المُحَرَّر الوجيز): لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطيَّة الأندلسيِّ (ت ٥٤٦هـ).

٤) مقدِّمة (الجامع لأحكام القرآن): لشمس الدين محمد بن أحمد القُرْطُبِيِّ (ت ٦٧١هـ).

٥) مقدِّمة (التسهيل): لأبي بكر أحمد بن أبي القاسم المعروف بابن جُزَيٍّ الكلبيِّ الأندلسيِّ (ت ٧٤١هـ).

٦) مقدِّمة (تفسير القرآن العظيم): لعماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشيِّ الدِّمشقيِّ (ت٧٧٤هـ).

٧) مقدِّمة تفسير (روح المعاني): لأبي الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله الآلُوْسِيِّ (ت١٢٧٠هـ).

٨) مقدِّمة تفسير جمال الدين محمد بن محمد سعيد القاسميِّ (ت ١٣٣٢هـ).

٩) مقدِّمة (التحرير والتنوير): لمحمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت١٣٩٣هـ)، وهي من أكثر المقدِّمات تحقيقًا وتنقيحًا في أصول التفسير.

١٠) مقدِّمة (أضواء البيان): لمحمد الأمين بن محمد المختار الشِّنقيطيِّ (ت١٣٩٣هـ).

المجموعة السادسة: كُتُب التفسير ذاتها:

فنجد قواعدَ التفسير وأصولَه مبثوثةً في كُتُب المفسِّرين كالتفاسير المشار إليها سابقًا، ويُضَاف إليها من مهمَّات مؤلَّفات التفسير: تفسير (فتح القدير) لقاضي القضاة محمد بن علي الشَّوْكانِيِّ(ت١٢٥٠هـ).

الأساس الخامس: استمداد علم أصول التفسيروقواعدِه:

من أين نَسْتمدُّ أصول التفسير؟

معنى استمداد العلم أي: توقُّفُه على معلوماتٍ سابق وجودها على وجود ذلك العلم عند مدوِّنيه، لتكون عونًا لهم على إتقان فَهْم ذلك العلم وتدوينه[1]، وفي نظري فإنَّ ما يُسْتمدُّ منه التفسير صالحٌ لأنْ يُسْتمدَّ منه علمُ أصول التفسير، وأهمُّ مصادر علم التفسير:

المَصْدر الأول: القرآن الكريم: بالاستقراء، أو بالنظر إلى النصِّ على أساس البحث عن قواعد كُلِّية.

المَصْدر الثاني: السُّنة النَّبويَّة: بالاستقراء، أو بالنظر إلى النصِّ على أساس البحث عن قواعد كُلِّية.

المَصْدر الثالث: كلام أكابر المفسِّرين من الصَّحابَة ﷺ وغيرهم إذا نصُّوا على قواعد كُلِّية، أو باستقراء أقوالهم للوقوف على القواعد التي اعتمدوها.

المَصْدر الرابع: أصول الفقه: إذ حقيقتها أصول عامة للفَهْم الكُلِّي، وما الفقه بمعنى علم الفروع إلا ثمرة من ثمار تفسير القرآن، فأصول الفقه تَصْلُح أن تكون أصولاً للتفسير؛ لأنَّ فروع الفقه بعضٌ منه، ولذا لما نَظَم الشيخ محمد الحسن بن أحمد الخَدِيم نَظْمَه عن أصول كُلِّية للفقه سمَّاه: (إزالة الرَّيب والأوهام عما يُخِلُّ بالأفهام)، وقال فيه[2]:

حَمْـدًا لـمـن رجـوتُه يـقـيـني ... عـنْ كلِّ ما يُـخِـلُّ باليـقينِ
مَـنْ دَرْكُـهُ في الـعـجـزِ عـنْ إدراكِـه ... واختـصَّ بـالـمُـلْـكِ بـلا إشـراكِـه

لماذا كانت أصول الفقه من مصادر أصول التفسير؟

وإنما كان أصول الفقه من مصادر أصول التفسير لوجهين:

(١) التحرير والتنوير (١/ ١٦)، ومثل ذلك علم الكلام، فقد جعلوه مما يستمد منه التفسير. انظر: التحرير والتنوير (١/ ٢٦)، أصول التفسير وقواعده(ص: ٤٣)، وعند الكاتب فالعكس صحيح، إنما نحتاج إلى تفصيلات الآيات الكونية؛ لزيادة بيان إجمال القرآن فيها، مما يدخل في علم الإيمان الذي سمِّي علم الكلام.

(٢) طبع في مقدمة سلم المطالع (ص: ١٥).

١) أنَّ علم أصول الفقه فيه الكثير من طُرُق استعمال كلام العرب، وفَهْم موارد اللغة.

٢) أنَّ علم الأصول يَضْبِط قواعدَ الاستنباط ويُفْصِح عنها، وهو من ثَمَّ آلة للمفسِّر، بل يمكن أن يقال: أصول الفقه هي أصول الفَهْم، فهي داخلة في جميع العلوم.

هنا تَشْعُر بالنَّظر الثاقِب للرَّازِيِّ رحمه الله، حيث قال مبينًا أثرَ علم الأصول في تنمية المَلَكَة التَّفسيريَّة: "وهَذِهِ الدَّقائِقُ لا يُمْكِنُ فَهْمُها مِنَ القُرْآنِ إلّا بَعْدَ إتْقانِ عِلْمِ الأُصُولِ، وأقُولُ: يَبْعُدُ أنْ يَصِيرَ غَيْرُ عِلْمِ الأُصُولِ العَقْلِيِّ قاهِرًا في تَفْسِيرِ كَلامِ اللهِ تَعالى"(١).

وهل الفقه مما يستمدُّ منه علم التفسير؟

ليس الفقه مادة لعلم التفسير كما ذهب إلى ذلك السُّيُوطِي(٢)؛ إذ الفقه يستمدُّ من الكتاب، فهو فرع التفسير على الحقيقة.

المصدر الخامس: اللُّغة والبيان والنَّحو والتصريف: إذ "علوم اللسان هادية للصَّواب في الكتاب والسُّنة"(٣).

إذا كانت هذه العلوم تمثِّل مددَ علم التفسير كما تمثِّل مددَ علم أصول التفسير، فهل ينافي ذلك كون التفسير رأسَ العلوم الإسلامية؟

الجواب: لا! إذ معنى كونه رأسَ العلوم الإسلامية أنه أصل لعلوم الإسلام على وجه الإجمال، فأما استمداده من بعض العلوم الإسلامية فذلك استمداد يُقْصَد منه تفصيل التفسير على وجهٍ أتمّ من الإجمال، وهو أصلٌ لما استُمدَّ منه باختلاف الاعتبار(٤).

---

(١) تفسير الرَّازِي (٢١/ ٤٥)، انظر: التحرير والتنوير (١/ ٢٤).

(٢) انظر: التحرير والتنوير (١/ ٢٤).

(٣) الاعتصام (١/ ٢٦).

(٤) التحرير والتنوير (١/ ٢٥).

الأساس السادس: لماذا لم تُوْضَع أصول للتفسير في عهد الصَّحابَة ﷺ؟

أولاً: لأن الصَّحابَة ﷺ لم يحتاجوا لذلك؛ فَهُمُ العرب الَّذِينَ نَزَل القرآن بلغتهم، وبسليقتهم العربية استغنوا عن وضع قواعدَ محددةٍ للتفسير، فالأصول العامَّة للتفسير كانت حاضرةً في أذهانهم كمصادر التفسير، وأساليب اللغة العربية، ولذا وَصَف الله تعالى آياته بأنها بيِّنات، أي: أنها مبيِّنة بذاتها في لفظها، وفي معناها، وفي الدلالة على مصدريَّتها وهو الله جَلَّ جَلَالُه.

ثانيًا: لوجود سُنَّة رسول الله ﷺ وهي تبيِّن عن الله تعالى ما أراده من كلماته: ويدلُّ على هذين السببين قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ﴾ [آل عمران:١٠١]، أي: "أنَّ الكفر بعيدٌ منكم وحاشاكم منه؛ فإنَّ آياتِ الله ﷻ تَنْزِل على رسوله ليلاً ونهارًا، وهو يتلوها عليكم، ويبلِّغها إليكم"[١]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝٨ هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ بِكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحديد: ٨]، كما يمكنك أن تَشْعُر باكتفاء الصَّحابَة ﷺ بالجهد النَّبوي في بيان القرآن الكريم من خلال حديث صالح بن جُبير أنه قال: قَدِم علينا أبو جمعة الأنصاريُّ صاحب رسول الله ﷺ بيت المقدس ليُصلِّي فيه، ومعنا رجاء بن حيوة يومئذ، فلما انصرف خرجنا معه لنُشَيِّعَه، فلما أردنا الانصراف قال: "إن لكم عليَّ جائزةً، وحقًّا أن أُحدِّثكم بحديث سمعته من رسول الله ﷺ، فقلنا: هاتِ يرحمك الله، فقال: كنَّا مع رسول الله ﷺ معنا معاذ بن جبل رضي الله عنه عاشر عشرة فقلنا: يا رسول الله هل مِنْ قوم أعظم منَّا أجرًا، آمنَّا بك واتبعناك؟ قال: «ما يمنعكم من ذلك ورسول الله ﷺ بين أظهركم يأتيكم الوحي من السماء؟! بلى! قوم يأتيهم كتابٌ بين لوحين

---

(١) تفسير ابن كثير (١/ ٥١٤).

فيؤمنون به، ويعملون بما فيه... أولئك أعظم منكم أجرًا، أولئك أعظم منكم أجرًا، أولئك أعظم منكم أجرًا»[١].

ثالثًا: لأنهم عرفوا أسباب النُّزُول وطبيعة الحال التي نزل فيها الوحي...وهنا يرد حديث ابن عَبَّاس رضي الله عنهما في اختلاف الأمة مع أن كتابها واحد.

هل معنى قولنا نزل القرآن عربيًّا أنَّ كلَّ النَّاس يفهمونه على قَدْر متساوٍ؟

الجواب: لا! بل يفهم العامَّة المعاني المجملة فيه، أما الدقائق والتفاصيل فقد بيَّن الله تعالى ذِكْرُه أنها لمن يستنبطه مِنْ أولي الذِّكْر، كما في قوله تعالى: ﴿بَلۡ هُوَ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَۚ﴾ [العنكبوت:٤٩]، ويفسِّر ابن كثير رحمه الله معنى هذه الآية، فيقول: "أي هذا القرآن آيات بيِّنة واضحة في الدلالة على الحقِّ أمرًا ونهيًا وخبرًا يحفظه العلماء، يسَّرَه الله عز وجل عليهم حفظًا وتلاوة وتفسيرًا"[٢]، وقرَّر ابن خلدون رحمه الله ذلك في قوله: "وأما التفسير: فاعلم أنَّ القرآن نَزَل بلغة العرب، وعلى أساليب بلاغتهم، فكانوا كلُّهم يفهمونه، ويعلمون معانيَه في مفرداته وتراكيبه"[٣].

فهل يعني ابن خلدون رحمه الله أنَّهم كانوا على قَدْرٍ متساوٍ في فَهْم القرآن الكريم؟

---

(١) أحمد (١٧٠٧)، وصحَّحه الأرناؤوط، واللفظ رواه الطبراني في المعجم الكبير (٣٥٤٠)، وقال الألباني:" وهذا إسناد جيد؛ على ضعف في عبد الله بن صالح كاتب الليث، إلا أن الحافظ قد استظهر من أقوال الأئمة فيه: أن ما يجيء عنه من رواية أهل الحِذْق كيحيى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم؛ فهو من صحيح حديثه؛ فإن هذا من حديث البخاري عنه وقد توبع". سلسلة الأحاديث الصحيحة (٧/ ٩٠٧).

(٢) تفسير ابن كثير (٣/ ٥٥٢).

(٣) مقدمة ابن خلدون (١/ ٥٥١).

الجواب: لعلَّ ابن خلدون لا يريد ذلك، بل يكون معنى تقريره: "أن كلَّ واحد من الصَّحابَة ﷺ كان عندما يقرأ القرآنَ يَفْهَم ظاهرَه العربيَّ ألفاظًا وتركيبًا، أمَّا ما حَوْلَه من العلوم والمعارف، وقضايا الحلال والحرام، وأسباب النُّزُول، وما وراء الألفاظ والمعاني من الاستنباطات الدَّقيقة، فهذا لم يكن يعرفه إلا العلماء من الصَّحابَة ﷺ الَّذِينَ اشتهروا بالتفسير والفُتيا ومعرفة السُّنة الشريفة"(١)، ومما يدلُّ على أنَّ ابن خلدون ﷺ لم يَقْصِد الإطلاقَ في كلامه السابق قوله: "فكان النبيُّ ﷺ يبيِّن المجمل، و يميِّز النَّاسخ من المنسوخ، ويُعَرِّفه أصحابَه، فعرفوه، وعرفوا سبب نزول الآيات، ومقتضى الحال منها منقولًا عنه"(٢)، فقد كان الصَّحابَة ﷺ يفهمون القرآن إجمالاً، أما عند التفصيل والتدقيق فيتفاوتون، ويتخصَّص منهم أولو الذِّكْر، كما في قوله تعالى:﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ۝٤٣ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:٤٣-٤٤] **وأبرز ما يخبرك ذلك حقيقة تفاوُت الصَّحابَة ﷺ في فَهْم القرآن.**

(١) تطور تفسير القرآن (ص:٢٣)، وهذا بخلاف ما ذهب إليه الذهبي في التفسير والمفسِّرون (١/ ٣٠) من أن ابن خلدون مال في كلامه هذا إلى معرفة الصحابة ﷺ للتفاصيل والدَّقائق...فكلامه واضح في أنهم فَهِمُوا الفَهْم العامَّ، فلا يوجد ما يقتضي نَقْدَ كلامه أو الاستدراك عليه، والدليل على ذلك: سماع المسلمين والكفار له دون أن يقول أحد منهم إن الكلام الذي ذكرته مُسْتَغْلَق.

(٢) مقدمة ابن خلدون (١/ ٥٥١).

قاعدة: يتفاوت النَّاس -ومنهم الصَّحابَة ﷺ- في فَهْم القرآن الكريم:

فـ"قد يَظْهر لبعضهم ما لم يَظْهر لبعض آخر منهم في تفسير القرآن الكريم، وهذا يرجع إلى تفاوُتهم في القوَّة العقلية، وتفاوُتهم في معرفة ما أحاط بالقرآن من ظروف وملابسات، وأكثر من هذا: أنهم كانوا لا يتساوون في معرفة المعاني التي وُضِعت لها المفردات، فمِنْ مفردات القرآن ما خَفِيَ معناه على بعض الصَّحابَة ﷺ، ولا ضير في هذا، فإن اللغة لا يحيط بها إلا معصوم، ولم يَدَّعِ أحد أنَّ كلَّ فرد من أمَّة يَعْرف جميعَ ألفاظ لغتها"[1].

هلَّا ذكرت بعض الأمثلة التي تدلُّ على تفاوت الصَّحابَة ﷺ في فَهْم القرآن؟

من أمثلة ذلك:

أولاً: يتميز بعضهم في فَهْم أمرٍ، ولا يدركه آخرون كما في حديث عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه المتقدِّم حول الخيط الأبيض والخيط الأسود[2].

ثانيًا: ومن ذلك ما جاء عن أنس رضي الله عنه: "أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأ على المِنبر: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس:٣١] فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأبُّ؟. ثم رجع إلى نَفْسه فقال: إن هذا لهو التكلُّف يا عمر"[3]، هذا مع أن سيدنا عمر رضي الله عنه هو الوارد فيه حديث فَضْلةِ اللَّبن التي شربها على إثر النبيِّ ﷺ، وأَوَّلُوه بالعلم، ولا أظنه يعني أنه لا يَعْرف الأَبَّ، بل يعني وجوهَ الارتباط ودقائق الاستنباط، كما ورد في قِصَّته مع ابن عَبَّاس رضي الله عنهما في تفسير سورة النصر.

---

(١) التفسير والمفسِّرون (١/ ٣٩).

(٢) البخاري (١٩١٦)، مسلم (٢٥٠٠).

(٣) المستدرك (٣٨٩٧)، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، سنن سعيد بن منصور (٤٣)، وصححه الألباني في الصحيحة (١٥٤).

ثالثًا: عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما قال: إن الشُّرَّاب كانوا يُضْرَبون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالأيدي والنِّعال والعِصِيِّ حتى تُوُفِّي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكانوا في خلافة أبي بكر رضي الله عنه أكثر منهم في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال أبو بكر رضي الله عنه: لو فرضنا لهم حدًّا فَتَوخَّى نَحْوًا ممَّا كانوا يُضْرَبون في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فكان أبو بكر رضي الله عنه يَجْلِدهم أربعين حتى تُوُفِّي، ثم قام من بعده عمر رضي الله عنه، فجلدهم كذلك أربعين، حتى أتى برجل من المهاجرين الأوَّلين وقد كان شرب، فأمر به أن يُجْلَد فقال: لمَ تجلدني؟ بيني وبينك كتاب الله عز وجل؟ فقال عمر رضي الله عنه: في أيِّ كتاب الله تَجِدُ أني لا أجلدك؟ فقال: إنَّ الله تعالى يقول في كتابه: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟﴾ [المائدة:٩٣] فأنا من الَّذِينَ آمنوا وعملوا الصالحات، ثم اتقوا وآمنوا، ثم اتقوا وأحسنوا: شهدتُّ مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدرًا والحديبية والخندق والمشاهد، فقال عمر رضي الله عنه: ألا تردُّون عليه ما يقول؟ فقال ابن عَبَّاس رضي الله عنهما: إن هذه الآيات أُنْزِلت عُذْرًا للماضين، وحُجَّة على الباقين؛ لأنَّ الله عز وجل يقول ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [المائدة:٩٠]، ثم قرأ حتى أَنْفَذ الآية الأخرى: ﴿وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّأَحْسَنُوا۟﴾، فإن الله عز وجل قد نهى أن يُشْرَب الخمر، فقال عمر رضي الله عنه: صدقت، فماذا ترون؟ فقال عليٌّ رضي الله عنه: نرى أنه إذا شَرِب سَكِر، وإذا سَكِر هَذَى، وإذا هَذَى افترى، وعلى المفتري ثمانون جلَّدة، فأمر عمر رضي الله عنه فجُلِدَ ثمانين[1].

(١) المستدرك (٤/ ٤١٧)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه، ووافقه الذهبي، سنن البيهقي الكبرى (٣/ ١٦٦).

رابعًا: ويبيِّن هذا التفاوُت ما جاء عن ابن عَبَّاس ﵄ قال: كان عمر ﵁ يُدْخِلني مع أشياخ بَدْر، فقال بعضهم: لِمَ تُدْخِلُ هذا الفتى معنا ولنا أبناء مثله؟ فقال: إنَّه ممن قد علمتم. قال: فدعاهم ذات يوم ودعاني معهم، قال: وما رأيته دعاني يومئذ إلا ليريَهم مني. فقال: ما تقولون في: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١ وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا﴾ [النصر: ١، ٢] حتى ختم السورة؟ فقال بعضهم: أُمِرنا أن نحمدَ الله ونستغفرَه إذا نُصِرنا، وفُتِح علينا. وقال بعضهم: لا ندري، أو لم يقل بعضهم شيئًا. فقال لي: يا ابن عَبَّاس أكذلك قولك؟ قلت: لا! قال: فما تقول؟ قلت: هو أَجَلُ رسول الله ﷺ أعلمه الله ﷻ له: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ فتح مكة، فذاك علامة أَجَلِك: ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾. قال عمر ﵁: «ما أَعْلم منها إلا ما تَعْلم»[١].

خامسًا: ومنها المذكورة في مبحث غريب القرآن –الآتية–توضِّح ذلك وتبيِّنه، والأمثلة كثيرة، غير أن مسروقًا الأجدع ﵀ يوضِّح طبيعة تفاوُت فَهْم الصَّحابَة ﵃ في قوله: "جالست أصحاب محمَّد ﷺ فوجدتُّهم كالإخاذ- يعني الغدير- فالإخاذ يَروي الرجل، والإخاذ يَروي الرجلين، والإخاذ يَروي العَشَرة، والإخاذ يَروي المائة، والإخاذ لو نَزَل به أهل الأرض لأصدرهم"[٢].

وصاغ ذلك الشيخ الطالب زيدان –وفَّقه الله تعالى-:

تفاوَتَ النَّاس كصحْبِه الأُوَلْ ... في فهْمِه، والخيْطُ الاَسْوَدُ مَثَلْ

ماذا يفيدنا هذا البحث في تفسير القرآن الكريم؟

---

(١) البخاري (٤٢٩٤).

(٢) الطبقات الكبرى (٢/ ٣٤٣)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص: ١٦١)، وقال المحقِّق (الأعظمي): إسناده صحيح، والإخاذ: مجتمع الماء شِبْه الغدير.

أولاً: عَدَمُ وجود معصومٍ في تفسير القرآن الكريم بعد النبيِّ ﷺ إلا أن يكون إجماعًا.

ثانيًا: هذا يقتضي أن المسلمين يحتاج بعضهم إلى بعض في فَهْم القرآن الكريم وتطبيقه، وتواصيهم في ذلك بالحق، وتواصيهم بالصبر. وهذا يعني أن يكون من أهمِّ الأولويات: تشكيل اللجان الشَّرعِيَّة التي تبيِّن مراد الله عز وجل في النوازل المختلفة، فرديَّة كانت أو جماعيَّة، كما يعني ضرورة وجود حلقات المدارسة العامَّة، وكذلك إيجاد المؤسَّسات العلميَّة التي تُخَرِّجُ الراسخين في العلم.

أسئلة تَقوِيمِيَّة:

س١ : ما تعريف علم أصول التفسير؟

س٢ : ما أهمِّيَّة علم أصول التفسير؟

س٣: اذكر أهمَّ المراحل التي مرَّ بها علم أصول التفسير.

س٤ : مَنْ أوَّل من صنَّف في أصول التفسير وأصول الفقه؟ وما العلاقة بينهما؟

س٥ : ما الأشكال التي ظهر فيها علم أصول التفسير في أول الأمر؟

س٦ : وضِّح العلاقة بين أصول التفسير وعلوم القرآن.

س٧: اذكر بعض المؤلفات في أصول التفسير.

س٨: ما أهمُّ مصادر علم أصول التفسير؟

س٩ : لماذا كانت أصول الفقه من مصادر أصول التفسير؟

س١٠ : لماذا لم تُوْضَع أصول للتفسير في عهد الصَّحابَة ﭫ؟

س١١ : اذكر بعض الأمثلة التي تدلُّ على تفاوُت الصَّحابَة ﭫ في فَهْم القرآن.

الفصل الثالث: شروط المفسِّر وآدابه[١]

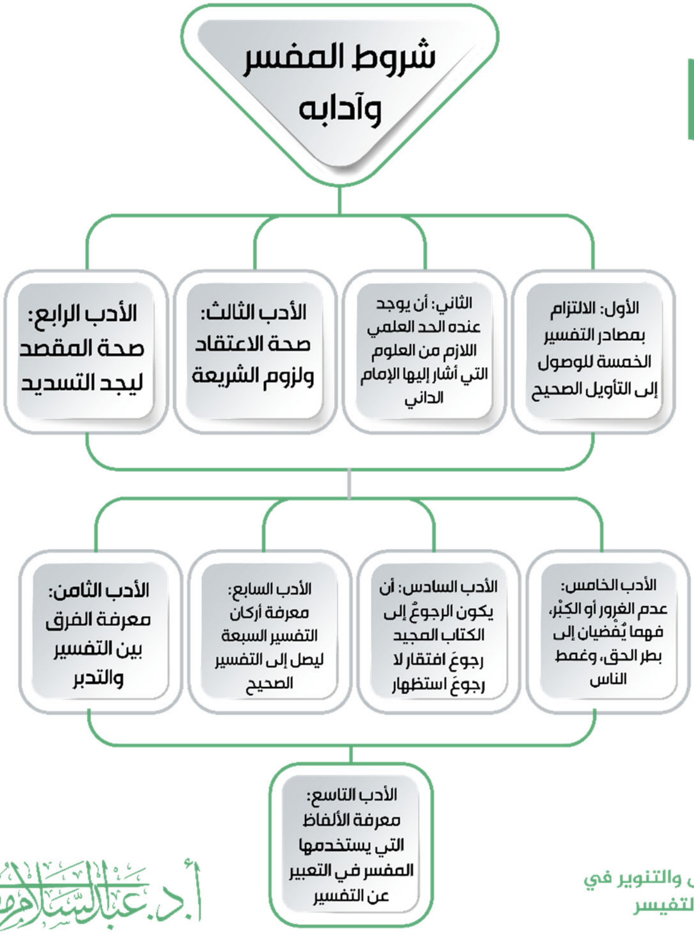

كتاب الأساس والتنوير في اصول التفيسير

أ.د. عبدالسلام مقبل المجيدي

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٤٦٧)، مباحث في علوم القرآن (ص: ٣٤٣).

هذه جملة من الشروط والآداب التي يتوجب توفرها في المفسِّر:

الأدب الأول: الالتزام بمصادر التفسير الخمسة للوصول إلى التأويل الصحيح:

أما إذا لم يلتزم المفسِّر بها، وخاصَّة تفسير القرآن بالسُّنة، والسِّيرة[1] فإن القرآن يصبح مجالاً للتأويلات الخاطئة والباطلة، ويَصِل الأمر إلى العبث بألفاظ القرآن؛ إذ قد سَلَبَه عند عدم الرجوع إلى السُّنة أعظم بيان له، وهو البيان النَّبوي القَوليُّ والفعليُّ.

ماذا يترتيب على العبث بفَهْم القرآن الكريم؟

تَحْدُث التأويلات الخاطئة الظالمة: فربما أَزَهق روحًا بريئة مُسْلِمَة أو غير مُسْلِمَة؛ لأنه تأوَّل القرآن تأوُّلاً خاطئًا، وربما استباح الشهوات، وربما أَقَرَّ الكفر بسبب هذا التأوُّل الخاطئ لكلمات القرآن؛ ولذا روى جُبَير بن نُفَير عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: كُنَّا مع رسول الله ﷺ، فشَخَص ببصره إلى السماء ثم قال: «هذا أَوَان يُخْتَلس العلم من النَّاس؛ حتى لا يَقْدروا منه على شيء». فقال زياد بن لبيد الأنصاري رضي الله عنه: كيف يُخْتَلس العلم منَّا وقد قرأنا القرآن؟! فوالله لنَقرَأنَّه، ولنُقرِئنَّه نساءنا وأبناءنا. فقال: «ثكلتك أمُّك يا زياد! إن كنت لأَعُدُّك من فقهاء أهل المدينة! هذه التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى، فماذا تغني عنهم؟»[2]، وعن عقبة بن عامرٍ الجهني رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «هلاك أمَّتي في الكتاب واللَّبَن» قالوا: يا رسول الله ما الكتاب، واللَّبَن؟ قال: «يتعلَّمون القرآن فيتأوَّلونه على غير ما أَنْزَل الله عز وجل، ويحبون اللَّبن، فيَدَعُون الجماعات والجُمَعَ ويَبْدُون»[3].

---

(١) السِّيرة من السُّنة، وأُفردت بالذِّكر تنبيهًا.

(٢) الترمذي (٢٦٥٣)، وقال: «هذا حديث حسن غريب»، وصحَّحه الألباني.

(٣) أحمد (١٧٤٥١)، وحسنه الأرناؤوط، وأورده الألباني في الصحيحة برقم: (٢٧٧٨)، وقوله: (يبدون)؛ أي: يسكنون البادية". حسن التنبه لما ورد في التشبه (٦/ ٣١٩).

وصاغ ذلك الشيخ الطالب زيدان -وفقه الله-:

وهــذِهِ جُـمْـلَّـةُ آدابٍ لِـمَـنْ ... أرادَ تَـفْسـيرَ الْـكـتـابِ وَهْـيَ أنْ
يَلْـتَزِمَ الْمَصادِرَ الخَمْسَةَ مِنْ ... تَفْسيرِهِ لأَجْلِ تأويلٍ حَسَنْ
وهِـيَ أنْ يُفَسَّرَ الْقُرْآنُ بِالْ ... قُرْآنِ أوْ سُنَّةِ خاتِمِ الرُّسُلْ
أوْ قَوْلِ صَحْبِهِ الكِرام أَوْ بِما ... لِلُغَةِ الـعُـرْبِ انْتَمَى وسَلِما
أو اجْتِهادِ العُلَماءِ الرَّاسِخِينْ ... (التَّابِعِي سُنَّةِ خَيْرِ المُرْسَلينْ)

الأدب الثاني: أن يوجد عنده الحد العلمي اللازم من العلوم التي أشار إليها الإمام الداني ﵀ في قصيدته (المنبهة): حيث قال[1]:

١٥- مِنْ مـقـرِئٍ مُنْـتصبٍ إمامِ ... وعالمٍ بالنحو ذي تـمَـامِ
١٦- وماهرٍ في العلم بالتأويلِ ... وقُدوةٍ في مُحْكَم التَّـنزيلِ
١٧- وفي العُقُود وأصولِ الدِّين ... والفِقْهِ والحديثِ ذي تمكينِ
١٩- وباصرٍ بالنَّقْل والروايةِ ... مُشَهَّرٍ بالفَهْم والدِّرايةِ
٢٠- وضابطٍ للأحرف المشهورةِ ... وحافظٍ للطُّرقِ المَنْشُورةِ
٢١- وصادقِ اللَّهجَةِ غيرِ مُتَّهَمْ ... لسُنَنِ الماضِيين قبلُ ملتزِمْ

(١) الأرجوزة المنبهة (ص: ٧٦، ٧٧).

ولا بُدَّ من بعض تفصيل لأهمِّ العلوم التي يحتاجها المفسِّر:

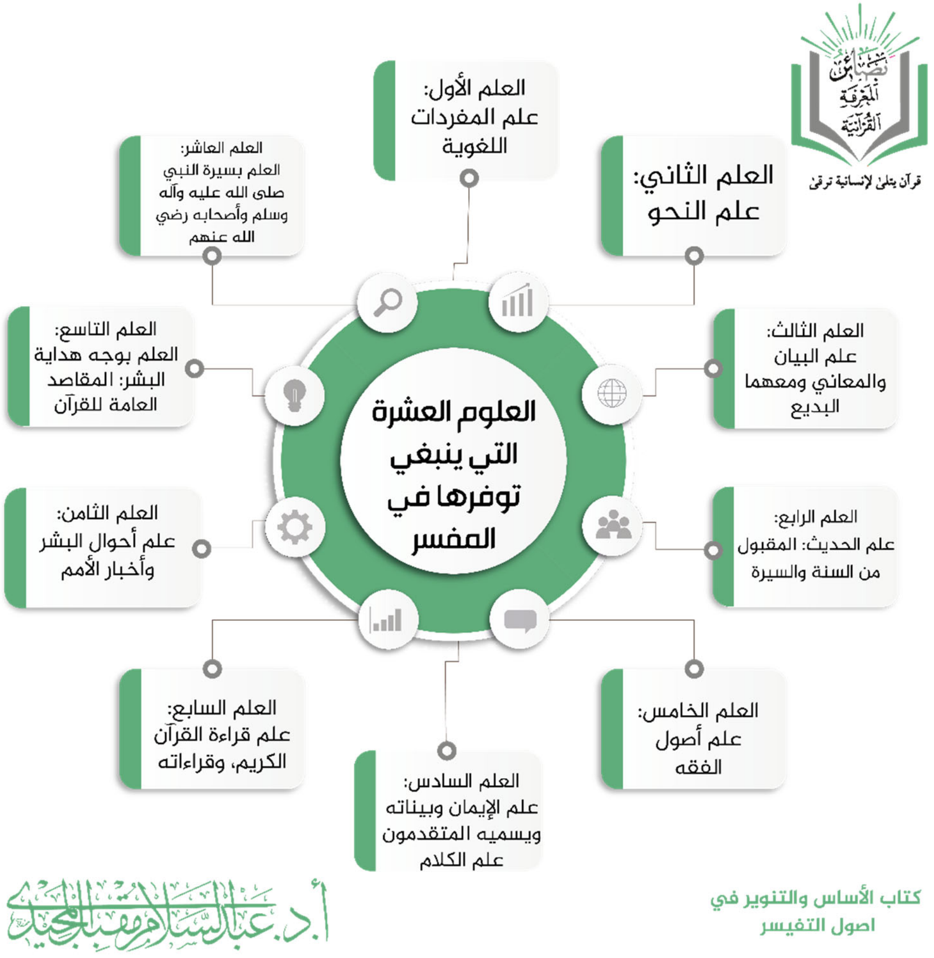

العلم الأول: علم المفردات اللُّغَوِيَّة: ويَدْخُل فيه أمران: علم الغريب، وعلم التصريف، وينبغي للمفسِّر هنا –كما يرى الأستاذ محمد عبده- فَهْمَ حقائق الألفاظ المفردة التي أودعها القرآن بحيث يحقق المفسِّر ذلك من استعمالات أهل اللغة غير مكتف بقول فلان وفَهْم فلان؛ فإن كثيرًا من الألفاظ كانت تستعمل في زمن التنزيل لمعان، ثم غَلَبَت على غيرها بعد ذلك

بزمن قريب أو بعيد...»[1] فعلى المحقِّق المدقِّق أن يفسِّر القرآن بحسب المعاني التي كانت مستعملة في عَصْر نزوله.

العلم الثاني: علم الصَّرْف والنَّحو: ويُؤْخَذ منه معرفة الأحكام التي للكلمات العربية من جهة إفرادها وتركيبها؛ فالنَّحو معرفة التغيير الذي طرأ على أواخر الكلم لاختلاف المعنى، بينما الصَّرْف هو معرفة المعنى بناء على بِنْيَة الكلمة.

العلم الثالث: علم البيان والمعاني، ومعهما البَديع:

ويوضِّح الفرق بينها الشيخ عبد الرحمن الأخضريُّ في (الجوهر المكنون)، فيقول[2]:

٢٨- وجَـعَـلـوا بـلاغـةَ الـكـلام ... طِـبـاقَـهُ لِـمُـقـتـضـى الـمَـقـامِ
٢٩- وحـافـظٌ تَـأْديـةَ الـمـعـاني ... عَـنْ خَـطَـأٍ يُـعْـرَفُ بـــ"الـمـعـاني"
٣٠- وما مِنَ التعقيدِ في المعنى يَقِي ... لَـهُ "الـبـيـانُ" عِـنْـدَهُـمْ قَـدِ انْـتُـقي
٣١- وما به وُجوهُ تحسينِ الكَلامْ ... تُعْرَفُ يُدْعى بـــ"البَديعِ" والسَّلامْ

فعِلْم المعاني يَحْفَظ من الخطأ في تأدية المعنى، وأدخلوا فيه: مباحث مثل[3]:

٣٣- إسناد، مُسنَدٌ إلَيْهِ مُسْنَدُ ... وَمُـتَـعَـلَّـقـاتُ فِـعـلٍ تُـورَدُ
٣٤- قَصْرٌ، وَإِنْشاءٌ، وَفَصْلٌ، وَصْلٌ، ... إيـجـازٌ، اطـنـابٌ، مُسـاواةٌ رأَوْا

وعلم البيان يَحْفَظ من التعقيد المعنويِّ، ومباحثه ثلاثة قال عنها الأخضريُّ[4]:

١٤٨- فنُّ البيانِ عِلْمُ ما بهِ عُرِفْ ... تَأْديةُ المعنى بِطُرْقٍ مختَلِفْ

---

(١) تفسير المنار (١/ ١٩).

(٢) الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون (ص: ٢٣).

(٣) الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون (ص: ٢٤).

(٤) الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون (ص: ٣٤).

١٤٩- وضــوحُهــا، واحْصُــرْه في ثلاثـةِ تَشْــبـيـهٍ، أو مَـجَـازٍ، أو كِـنـايـةِ

والبديع يُحَسِّنُ وُجوهَ الكلام، وهو أنواع متعدِّدة تبيِّن حلاوة الكلام.

وهذه العلوم توضِّح لك جمال النظم القرآني، وتُظْهِر لك أسرار تركيب الكلمات في الآيات، كما قال الزَّمَخْشَرِي رحمه الله: "ومن حقِّ مفسِّر كتاب الله الباهِر وكلامِه المُعْجِز أن يَتَعاهد في مذاهبه بقاء النَّظْم على حُسْنِه، والبلاغِة على كَمالها، وما وقع به التَّحدِّي سليمًا من القادح"(١).

قال السُّيُوطِي رحمه الله: "وهذه العلوم الثلاثة هي علوم البلاغة، وهي من أعظم أركان المفسِّر؛ لأنه لا بُدَّ له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز، وإنما هو يُدْرِكُ بهذه العلوم"(٢).

ولهذين العِلْمَين (البيان والمعاني) -كما يقول الطاهر بن عاشور رحمه الله -"مزيد اختصاص بعلم التفسير؛ لأنهما وسيلة لإظهار خصائص البلاغة القُرْآنيَّة، وما تشتمل عليه الآيات من تفاصيل المعاني، وإظهار وجه الإعجاز، ولذلك كان هذان العِلْمَان يُسمَّيان في القديم: علم دلائل الإعجاز"(٣)، بل قال فيهما الزَّمَخْشَرِي رحمه الله: "علم التفسير الذي لا يَتِمُّ لتعاطيه وإِجالة النَّظر فيه كلُّ ذي علم، فالفقيه وإن برز على الأقران في علم الفتاوى والأحكام، والمتكلِّم وإن بَزَّ أهلَ الدُّنيَا في صِناعة الكلام، وحافظ القَصَص والأخبار وإن كان من ابن القِرِّيَّة أحفظ، والواعظ وإن كان من الحسن البصريِّ أوعظ، والنَّحويُّ وإن كان أنحى من سيبويه، واللُّغويُّ وإن عَلَكَ اللغاتِ بقوَّة لِحييه لا يتصدَّى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوص على

---

(١) الكشاف (١/ ٣٢).

(٢) الإتقان (٤/ ٢١٤).

(٣) التحرير والتنوير (١/ ٧).

شيءٍ من تلك الحقائق إلا رجل قد بَرَعَ في عِلْمَين مُخْتَصَّين بالقرآن وهما علما البيان والمعاني"[1].

وقد تتساءل: ما فائدة معرفة هذه العلوم الثلاثة؟

وفائدة معرفةِ هذه العلوم الثلاثة معرفةُ الأساليب القُرْآنيَّة الرفيعة وذلك يحصل بممارسة الكلام البليغ ومزاولته مع التفطُّن لنُكَتِهِ ومَحاسنه والوقوف على مُراد المتكلِّم منه. نعم! إننا لا نتسامى إلى فَهْم مراد الله تعالى كلِّه على وجه الكمال والتمام، ولكن يمكننا فَهْم ما نهتدي به بقدر الطَّاقة، ويحتاج في هذه إلى هذه العلوم[2].

قال ابن أبي الحديد: "اعلم أن معرفة الفصيح والأفصح، والرشيق والأرشق من الكلام أمرٌ لا يُدْرك إلا بالذَّوق، ولا يُمْكن إقامة الدلالة عليه.

وليس كلُّ من اشتغل بالنَّحو واللُّغة والفقه يكون من أهل الذَّوق، وممن يصلح لانتقاد الكلام، وإنما أهل الذَّوق هم الَّذِينَ اشتغلوا بعلم البيان، وراضوا أنفسهم بالرسائل، والخطب، والكتابة، والشِّعر، وصارت لهم بذلك دُربة، ومَلَكَة تامَّة، فإلى هؤلاء ينبغي أن يُرجع في معرفة الكلام، وفضل بعضه على بعض"[3].

هل نضج هذا العلم واحترق؟

الجواب: لا، بل يجد المرء آفاقًا رَحبة في هذا العلم يمكن تجديدها، أو بناء قواعد جديدة على القواعد الصُّلبة القديمة التي أُسِّست في هذا العلم، وحسبك أن ترى اللَّفتات البيانيَّة

---

(١) الكشاف (١/ ٢).

(٢) المنار (١/ ٢٠).

(٣) شرح نهج البلاغة (ص: ١٢٩).

البارعة التي استخرجها ابن عاشور رحمه الله في تحريره وتنويره لتَشْعُر بمقدار السَّعة القُرْآنيَّة للمعاني غير المتناهية.

تُراجع السِّلسلة التي قدَّمتها في اليوتيوب بعنوان (لماذا قال الله جل جلاله؟ من أسرار ترتيب القرآن)، وانظر إلى الحلقة الأولى منها لتَحْبُوك بمثال: لماذا قال نوح عليه السلام: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ [الأعراف: ٥٩]، ولم يقل: (إني أخاف عذاب يوم عظيم عليكم).

العلم الرابع: علم الحديث، أي المَقبول من السُّنة والسِّيرة، ويَدْخل في ذلك المراسيل المقبولة، والآثار الضِّعاف المُنْجَبرة، والضِّعاف التي لا تنطوي على ما يصادم ما هو أقوى منها، ولا بد من التحقُّق الحديثيِّ في مواطنه؛ كمواطن الإشكال، ونسبة الأقوال إن احتوت على ما يستغرب(١).

فيُؤخذ منه توضيح المعاني القُرْآنيَّة حَسَب الفَهْم النَّبَوي لها، وحَسَب تطبيقه لها في واقع أصحابه رضي الله عنهم، والواقع المحلِّي والعالمي الذي كان يعالجه، وبذلك نستطيع أن نُعيِّن المُبْهَم، ونبيِّن المُجْمَل، ويتَّضح لنا فيه سبب النزول.

العلم الخامس: علم أصول الفقه: ويُؤخذ منه معرفة العلاقة بين الإجمال والتبيين، وبين العموم والخصوص، وبين الإطلاق والتقييد، كما نسترشد منه دلالة الأمر والنهي وما أشبه هذا.

---

(1) وذهب بعض فضلاء المحقِّقين إلى أن التحقيق الحديثي غير معهود في صنيع المفسِّرين، فيقال له: هذه دعوى عريضة، وتحتاج إلى تفصيل آخر، ولو اطَّلع القارئ على ما أورده الثعلبي في قوله تعالى: {فتلقى آدم} ومواضع مماثلة لوجد ما يخاف فيخ على الثعلبي أمام الله لأنه أورده.

العلم السادس: علم الإيمان وبيِّناته (يُسمِّيه المتقدِّمون علم الكلام): ويُؤخذ منه ما يتعلَّق بالإلهيات، والنُّبوَّات وبراهينِها.

العلم السابع: علم قراءة القرآن الكريم، وقراءاته: لأنه به يُعْرَف كيفية النُّطق بالقرآن، فدخل فيه علم التجويد، ويقدِّم لنا علمُ القراءات فوائدَ عظيمةً؛ إذ قد تتغيَّر الصُّورة التي تَرْسُمُها الآية باختلاف القراءة، وقد تؤدِّي القراءات المتواترة لتثبيت أحكام مختلفة في الآية، فلنضرب لذلك مثلاً:

كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَعۡلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، فالقراءتان المتواترتان في هذا الموضع تقدِّمان لنا صورتين(١):

الصورة الأولى: قراءة الأمر ﴿قَالَ ٱعۡلَمۡ﴾ تدلُّ على أن الله ﷻ أو الملَك بعد أن أراه تلك المعجزة الباهرة قال له: ﴿ٱعۡلَمۡ﴾ آمِرًا، أي: تيقَّنْ أو ازدد يقينًا أنَّ الله على كلِّ شيء قدير، وذلك بعد أن رأيت عين اليقين إحياء الله تعالى للموتى.

الصورة الثانية: تُنبِئنا بها قراءةُ (الإخبار) بالمضارع ﴿قَالَ أَعۡلَمُ﴾ فإنها تدلّ على أن الرجل بعد أن سمع ذلك ردَّد تلك العبارة: أعلمُ أن الله على كلِّ شيء قدير...منذهلاً مسبِّحًا...كما يرى اثنان منظرًا جميلاً فيقول أحدهما للآخر: قل سبحان الله...فيردِّد الآخر: سبحان الله مكرِّرًا إيَّاها... وهو وصف تصويريٌّ إعجازيٌّ بديع.

---

(١) قرأ حمزة والكسائي بالوصل، وإسكان الميم على الأمر، وإذا ابتدآ كسرا همزة الوصل. وقرأ الباقون بقطع الهمزة والرفع على الخبر. النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٣١، ٢٣٢).

فنحتاج للقراءات من حيث هي طريق في أداء ألفاظ القرآن، لا من حيث إنها شاهد لغويٌّ فقط، كما يظهر من كلام الطاهر بن عاشور رحمه الله[1]، فالمعاني التي قد تستفاد من اختلاف القراءات أعمُّ من أن تكون مجرد حُجَّة لغويَّة، أو استعمالاً عربيًّا.

العلم الثامن: علم أحوال البشر وأخبار الأُمَم: أي: علم التواريخ والأحداث والأخبار والعلوم الأخرى التي يُستفاد منها في فَهْم القرآن الكريم: فقد أَنزل الله ﷻ هذا الكتاب، وجعله آخر الكتب، وبيَّن فيه ما لم يبيِّنه في غيره، وبيَّن فيه كثيرًا من أحوال الخلق وطبائعه، وبيَّن فيه سُنَنه الإلهيَّة في البشر، وقصَّ علينا أحسن القَصَص عن الأمم وسَيْرها الموافقة لسُنَّته فيها.. فلا بُدَّ للنَّاظر في هذا الكتاب من النَّظر في أحوال البشر في أطوارهم وأدوارهم ومناشيء اختلاف أحوالهم من قوَّة وضعف، وعِزٍّ وذُلٍّ، وعلم وجهل، وإيمان وكفر، ومن العلم بأحوال العالَم الكبير عُلْويِّه وسُفْليِّه، ويحتاج في هذا إلى فنون كثيرة من أهمِّها التاريخ بأنواعه، فـ "يُسْتَعان بها على فَهْم ما أوجزه القرآن في سَوْقها؛ لأن القرآن إنما يذكر القصص والأخبار للموعظة والاعتبار، لا لأن يتحادث بها النَّاس في الأسمار...فنحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّتِي نَقَضَتۡ غَزۡلَهَا مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثٗا﴾ [النحل:٩٢]، وقوله: ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ﴾ [البروج: ٤] يتوقَّف على معرفة أخبارهم عند العرب"[2]، ومِثْل ذلك ما ذكره الله ﷻ من عادات العرب وغيرهم، كقوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٖ وَلَا سَآئِبَةٖ وَلَا وَصِيلَةٖ وَلَا حَامٖ﴾ [المائدة:١٠٢].

ومن الأمثلة التي تدل على أهمِّيَّة ذلك: قصَّة المغيرة بن شعبة رضي الله عنه عندما سئل عن قوله تعالى: ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ وَمَا كَانَتۡ أُمُّكِ بَغِيّٗا﴾ [مريم: ٢٨]، فقال له النَّصارى: إنكم

(١) التحرير والتنوير (١/ ١٠).
(٢) التحرير والتنوير (١/ ٢٣).

تقرؤون ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ﴾، وموسى قبل عيسى بكذا وكذا. قال المغيرة رضي الله عنه: فلما قَدِمت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سألته عن ذلك فقال: «إنهم كانوا يُسَمُّون بأنبيائهم والصالحين قبلهم»[1].

ما مكانة علم التاريخ والآثار في فهم القرآن الكريم واكتشاف كنوزه؟

الجواب: علم التاريخ والآثار من العلوم التي حثَّنا الله عز وجل على معرفتها معرفة صحيحة تجريبية بأن نقف عليها بأعيننا إن استطعنا، وليس بأن نكتفي فيها بالرواية، فقال: ﴿قُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ ٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾ [الأنعام: ١١]، وقال: ﴿قُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ [النمل: ٦٩]، وقال: ﴿قُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ بَدَأَ ٱلۡخَلۡقَۚ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، وآيات الحثِّ على السير في الأرض كثيرة لافتة مدهشة تَحثُّنا حثًّا على اكتشاف المخبَّآت في الأرض تاريخًا وآثارًا وتربةً (جغرافيا).

ما الأسس التي لا بد من اصطحابها عند السير في الأرض؟

هذا الاستكشاف المطلوب يكوِّن لنا عوامل مساعدة تخبرنا بالإعجاز القرآني، وينبغي أن نصطحب عدَّة أُسُس هاهنا:

الأساس الأول: ينبغي ألا نغترَّ بما وصل إلينا من المقرَّرات التاريخيَّة حتى نَعْرِضَها على الوحي المعصوم، وعلى التحقيق العلمي الذي هدانا إليه القرآن والسُّنَّة؛ فالمقرَّرات التاريخيَّة لا تخلو من حالين:

الحال الأول: أن تكون رواية، فالرواية لا بُدَّ فيها من التمحيص عند الحاجة لإظهار الحقِّ من الباطل، والصِّدق من الكذب، فبعض النَّاس يقيمون عقائدهم على أكاذيب، مثل أكذوبة الصلب، وأكذوبة الإمام الغائب.

---

(١) مسلم (٥٦٤٩).

الحال الثاني: أن تكون آثارًا ظاهرة أو مكتَشفة، فيجب عدمُ التَّسليم لكلِّ ما يذكره المستكشفون إلا على حذر، فعلى سبيل المثال: فكُّ دلالات الرموز الهِيْرُوغليفية يُنْسَب في العصر الحاضر إلى شامبليون، فلا ينبغي التسليم الكامل لما قرَّره قبل إعادة دراستها مجدَّدًا دراسة موضوعية محايدة غير مصاحبة للأهداف الخاصَّة للاحتلال الغربي؛ إذ كثير من هذه المُكْتَشفات تصحبها أطماع الغزو الخارجي، واستغلال أصحابه، وما أكثر ما يقومون بسرقة الآثار.. هذا لا يعني أننا نبقى بمعزل عن الإفادة منها، وإنما المراد أن تكون هذه الإفادة في غاية الحذر، وما زلت أعجب لأقسام التاريخ والآثار وبعض أقسام الهندسة كيف لا يربطون الطلاب في الجامعات بدراسة آثار بلدانهم مجدَّدًا لاستكشاف المخفي، والتأكُّد من حقيقة المُكْتَشف مع ما تراه من ضخامة الآثار في منطقتنا المسلمة من الربع الخالي.

لتطبيق ذلك على التفسير وجدت بعض المفسِّرين يزعم أن معنى قوله: ﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ﴾ [الفجر: ٧]، أي: العُمَد الطويلة التي تُوْضَع لنَصْب الخِيام، وسمعت بعض المعاصرين الَّذِينَ يرتبطون بأهداف العبث السياسي يؤيدون ذلك، ويزعمون أن عادًا كانوا أصحاب رعي وخِيام بينما تجد هذا يُخالف صريح القرآن بصورة واضحة، فالله ﷻ يقول: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ﴾ [الشعراء: ١٢٨]، ﴿فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥].

الأساس الثاني: عَدَم الاغترار بالكميَّة الهائلة من المعلومات التاريخية بناء على الآثار؛ إذ ما زال هذا العلم قابلاً للاستكشاف والزيادة، ومن ثَمَّ فإنَّ من يأتي بالمسلَّمات التي يفرضها على الآخرين لا يأتي إلا عجبًا وغرورًا، ولذا ترى العالم حَذِرًا فيما يقول، فكثير من العلماء الباحثين يقولون: الذي وصل إلينا كذا وكذا، ويَعْنُون بذلك أننا قد نكتشف شيئًا جديدًا يغاير أو يناقض ما وصل إلينا، ولا يجزم بالنتائج العلمية الأولية إلا المغرورون.

ومثل ذلك أن نتعرف إلى العلوم الكونية التي أجملها القرآن، فينبغي أن يكتشف المفسِّر ما تخبئه الآيات من المعلومات المُتَعَلِّقة بعلم الأجنَّة، وعلم الفَلَك، وعلم البحار، وأمثال ذلك ليستطيع إظهار الجمال البياني للآية القُرْآنيَّة دون أن يغترَّ بما اكتشفته العلوم الكونية إلا أن يكون ما اكتشفته حقيقة واضحة، وليس مجرد فرضيات علمية.

هل يعني هذا أن المفسِّر لا بد أن يعرف علم الفَلَك، وعلم الأجنَّة، وعلم الفيزياء مثلاً حتى يستطيع تفسير القرآن الكريم؟

لا نعني هذا، فهذا لم يَقُلْه أحد، وإنما قصدنا أن يكون عند المفسِّر معرفة إجماليَّة بالمعاني التي أشار لها القرآن مما يتعلَّق بهذه العلوم، ثم يتوسَّع المتخصِّصون لبيان مواضع الإعجاز التي دلَّت عليها ألفاظ القرآن الكريم وَفَق مصادر التفسير لا وَفَق الأهواء والرغبات، وبذلك ننزِّه القرآن المجيد عن أن يتمَّ العبثُ بألفاظه باسم الإعجاز البياني أو العلمي في غير مواضعهما.

العلم التاسع: العلم بوَجْه هداية البشر كلهم في القرآن مما يعني التَّعَرُّف إلى المقاصد العامَّة للقرآن وللدِّين، فيجب على المفسِّر القائم بهذا الفرض الكفائي أن يعلم ما كان عليه النَّاس في عصر النبوَّة من العرب وغيرهم؛ لأن القرآن ينادي بأن النَّاس كلهم كانوا في شقاء وضلال، وأن النبيَّ ﷺ بُعِث به لهدايتهم وإسعادهم، وكيف يفهم المفسِّر ما قبَّحته الآيات من عوائدهم على وجه الحقيقة أو ما يقرب منها إذا لم يكن عارفًا بأحوالهم وما كانوا عليه.

ومِن جهل هذا يظن أن الإسلام أمر عادي كما ترى بعض الَّذِينَ يتربون في النظافة والنعيم يعدون التشديد في الأمر بالنظافة والسواك من قبيل اللغو؛ لأنه من ضروريات الحياة عندهم، ولو اختبروا غيرهم من طبقات النَّاس لعرفوا الحكمة في تلك الأوامر وتأثير تلك الآداب من أين جاء.

العلم العاشر: العلم بسيرة النبيِّ ﷺ وأصحابه ﵃ وما كانوا عليه من علم وعمل وتصرُّف في الشؤون دنيويِّها وأخرويِّها(١).

وعدَّ السُّيُوطِيُّ ﵀ مما يحتاج إليه المفسِّر: علمَ التصريف، وعلم الاشتقاق، ويمكن إدخالهما في علم اللغة، وعدَّ أيضًا علم الفقه، ولم يَعُدَّه غيره، ولكلٍّ وجهة، وعدَّ علمَ المَوْهبة أيضًا من ذلك، قال: وهو علمٌ يورثه الله تعالى لمن عمِل بما عَلِمَ، وإليه الإشارة بالحديث: «من عمل بما عَلِمَ أورثه الله عِلْمَ مَا لَمْ يَعْلَمْ»(٢)"(٣)، وأوصل بعض العلماء العلوم التي يحتاجها المفسِّر إلى خمسة عشر فنًّا(٤).

"قال ابن أبي الدُّنيَا: فهذه العلوم التي هي كالآلة للمفسِّر لا يكون مُفَسِّرًا إلا بتحصيلها، فمن فسَّر بدونها كان مفسِّرًا بالرأي المنهي عنه، وإذا فسَّر مع حصولها لم يكن مفسِّرًا بالرأي المنهي عنه، قال: والصَّحابَة والتابعون كان عندهم علوم العربية بالطَّبع لا بالاكتساب، واستفادوا العلوم الأخرى من النبيِّ ﷺ"(٥).

وهذه الشروط ضرورية: "في غير أدنى مراتب التفسير، أما الأدنى فهو جائز من غير اعتبار تلك الشروط؛ لأنَّ الله يسرَّه حتى للعامَّة"(٦).

---

(١) تفسير المنار (١/ ٢١).

(٢) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (١٠/ ١٥)، بلفظ: «مَنْ عَمِلَ بِمَا يَعْلَمُ وَرَّثَهُ اللهُ مَا لَمْ يَعْلَمْ»، وضعَّفه، وقال الألباني " موضوع". سلسلة الأحاديث الضعيفة (٤٢٢).

(٣) الإتقان (٢/ ٤٧٧)، روح المعاني (١/ ٥).

(٤) انظر: كشف الظنون (١/ ٤٢٧)، أبجد العلوم (٢/ ١٨٤).

(٥) الإتقان (٢/ ٤٧٧).

(٦) مناهل العرفان (٢/ ٤٠).

الأدب الثالث: صحَّة الاعتقاد ولزوم الشَّرِيعَة:

كما قال السُّيُوطِيُّ رحمه الله: "فإن من كان مغموصًا عليه في دينه، لا يُؤْتَمن على الدُّنيَا، فكيف على الدِّين؟ ثم لا يُؤْتَمن من الدِّين على الإخبار عن عالِمٍ، فكيف يُؤْتَمن في الإخبار عن أسرار الله تعالى؟ ولأنه لا يُؤْمَن إن كان مُتَّهمًا بالإلحاد أن يبغي الفتنة، ويَغُرَّ النَّاس بِلَيِّه وخِداعه، كدأب الباطنيَّة، وغُلاة الرافضة، وإن كان مُتَّهمًا بهَوى، لم يُؤْمَن أن يَحْمِلَه هواه على ما يوافق بدعتَه"[1]، وقد خَلَفَ في زماننا الفِرَقَ التي ذكرها السُّيُوطِيُّ رحمه الله فِرَقٌ أسوأُ سبيلاً، وأضلُّ فعلاً وقيلاً مثل: الحشَّاشين الجدد الَّذِينَ يريدون تغيير معاني الدِّين بما يوافق إجرامهم وافتراءهم في الدِّين كأن يُلْغوا معالم الإسلام باسم الدِّيانة الإبراهيمية، ومِثْلهم الَّذِينَ يشاقُّون الله ورسوله من متطرِّفي العلمانيين.

وقال ابن القَيِّم رحمه الله: «لا يُدْرِك معانيه –القرآن– ولا يَفْهَمه إلا القلوبُ الطاهرة، وحرام على القلب المتلوِّث بنجاسة البدع والمخالفات أن ينال معانيَه، وأن يَفْهَمه كما ينبغي»[2].

وبيَّن معاذ بن جبل رضي الله عنه كيف تُغيِّرُ الفِتنُ النواحي الفكرية عند حاملي القرآن، أو عند مَنْ يفترون الكذب ممَّن ينتسبون إلى أمَّة القرآن، فيروي عنه يزيد بن عَميرة الزُّبَيْدِيُّ قوله: «إِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ فِتَنًا يَكْثُرُ فِيهَا الْمَالُ، وَيُفْتَحُ فِيهَا الْقُرْآنُ حَتَّى يَأْخُذَهُ الْمُؤْمِنُ وَالْمُنَافِقُ، وَالرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ، وَالصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ، وَالْعَبْدُ وَالْحُرُّ، فَيُوشِكُ قَائِلٌ أَنْ يَقُولَ: مَا لِلنَّاسِ لَا يَتَّبِعُونِي، وَقَدْ قَرَأْتُ الْقُرْآنَ؟ مَا هُمْ بِمُتَّبِعِي حَتَّى أَبْتَدِعَ لَهُمْ غَيْرَهُ. فَإِيَّاكُمْ وَمَا ابْتُدِعَ؛ فَإِنَّ مَا ابْتُدِعَ ضَلَالَةٌ، وَأُحَذِّرُكُمْ زَيْغَةَ الْحَكِيمِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَقُولُ كَلِمَةَ الضَّلَالَةِ عَلَى لِسَانِ الْحَكِيمِ،

---

(١) الإتقان (٤/ ٢٠١).

(٢) التبيان في أقسام القرآن (ص: ٢٣٠).

وَقَدْ يَقُولُ الْمُنَافِقُ كَلِمَةَ الْحَقِّ». قَالَ يزيد: قُلْتُ لِمُعَاذٍ: مَا يُدْرِينِي -رَحِمَكَ اللهُ- أَنَّ الْحَكِيمَ قَدْ يَقُولُ كَلِمَةَ الضَّلَالَةِ، وَأَنَّ الْمُنَافِقَ قَدْ يَقُولُ كَلِمَةَ الْحَقِّ؟ قَالَ: «بَلَى، اجْتَنِبْ مِنْ كَلَامِ الْحَكِيمِ الْمُشْتَهِرَاتِ، الَّتِي يُقَالُ لَهَا: مَا هَذِهِ؟ وَلَا يَثْنِيَنَّكَ ذَلِكَ عَنْهُ، فَإِنَّهُ لَعَلَّهُ أَنْ يُرَاجِعَ، وَتَلَقَّ الْحَقَّ إِذَا سَمِعْتَهُ، فَإِنَّ عَلَى الْحَقِّ نُورًا»[1].

الأدب الرابع: صحَّة المقصد ليجد التسديد:

بأن يريد المفسر من تفسيره إرضاء الله بهداية النَّاس، فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وجابر بن عبد الله رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «مَنْ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ لِيُبَاهِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ، وَيُجَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، وَيَصْرِفَ بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ، أَدْخَلَهُ اللهُ جَهَنَّمَ»[2]، وعَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَزْدِيِّ صَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَثَلُ الْعَالِمِ الَّذِي يُعَلِّمُ النَّاسَ الْخَيْرَ وَيَنْسَى نَفْسَهُ، كَمَثَلِ السِّرَاجِ يُضِيءُ لِلنَّاسِ وَيَحْرِقُ نَفْسَهُ»[3].

---

(١) أبو داود (٤٦١١)، وصحَّحه الأرناؤوط، والألباني.

(٢) وهذا اللفظ هو حديث أبي هريرة، رواه ابن ماجه (٢٦٠)، وقال الأرناؤوط:" إسناده ضعيف جدًّا، عبد الله بن سعيد المَقْبُرِيُّ متروك، واتَّهمه يحيى بن سعيد بالكذب"، وضعَّفه البوصيري في مصباح الزجاجة (١/ ٣٨)، وحسَّنه الألباني.

أما حديث جابر رضي الله عنه فنصُّه:" لَا تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ لِتُبَاهُوا بِهِ الْعُلَمَاءَ، وَلَا لِتُمَارُوا بِهِ السُّفَهَاءَ، وَلَا تَخَيَّرُوا بِهِ الْمَجَالِسَ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، فَالنَّارُ النَّارُ" رواه ابن ماجه (٢٥٤)، قال الأرناؤوط:" حسن لغيره، رجاله ثقات رجال الصحيح، لكن فيه عَنْعَنة ابن جريج، وأبي الزبير"، وصحَّحه الألباني لغيره.

(٣) المعجم الكبير للطبراني (١٦٨١)، قال الألباني في الصحيحة (٧/ ١١٣٣):" وهذا إسناد جيد- وحسَّنه المُنْذري في "الترغيب"، رجاله ثقات من رجال البخاري؛ غير علي بن سليمان الكلبي، وهو ثقة، وثَّقه هشام بن عمَّار".

الأدب الخامس: عدم الغرور أو الكِبْر، فهما يُفْضيان إلى بَطَر الحقِّ، وغَمْط النَّاس:

فقد حذَّر النبيَّ ﷺ من المتكبِّرين المغرورين من قرَّاء المسلمين، فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يَظْهَرُ هَذَا الدِّينُ حَتَّى يُجَاوِزَ الْبِحَارَ، وَحَتَّى يُخَاضَ بِالْخَيْلِ في سبيل الله، ثم يأتي قوم يقرؤون القرآن، فإذا قرؤوه قالوا: قد قرأنا القرآن، فمن أقرأ منَّا؟ فمن أعلم منَّا؟ ثم التفت ﷺ إلى أصحابه، فقال: «هل ترون في أولئك من خير؟» قالوا :لا، قال: «فأولئك منكم، وأولئك من هذه الأمَّة، وأولئك هم وَقود النار»[1].

والغرور والكبر يجعلان الإنسان يعتقد فِي نَفْسِهِ أنه من أهل الاجتهاد، وإن لم يبلُغ تلك الدرجة، فيجعل "رَأْيَهُ رَأْيًا وَخِلَافَهُ خِلَافًا" -كما يقول الشاطبي[2]-، ويُوْرِثه الكِبرُ الارتباكَ في تقرير المسائل، حتى تراه آخذًا ببعض الشَّرْع ليضرب به الشَّرْع، كأن يأخذ جزئيات الشَّريعَة في هدم كلِّياتها، أو في هدم جزئيّاتها الأخرى، وحذَّر النبيُّ ﷺ من ذلك فقَالَ: «إِنَّ اللهَ لا يقبض العلم انتزاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ النَّاس، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ النَّاس رؤوسًا جهالاً فسُئلوا، (فأفتوا) بغير علم، فضلُّوا وأضلوا»[3].

وفي الآداب السابقة قال الشيخ الطالب زيدان -وفَّقه الله-:

وأَنْ يَكُونَ ذَا بَصِيرَةٍ بِمَا ... حَدَّدَهُ في ذا المَجالِ العُلَمَا
كَقَوْلِ فارِسِ الْمَجَالِ الدَّانِي ... (مَنْ كانَ ذا فَهْمٍ وذا إتْقانِ)

---

(١) الطبراني في الأوسط (٦٢٤٢) من حديث عمر رضي الله عنه، ورواه أبو يعلى (٦٦٩٨)، وابن المبارك في الزهد (٤٥٠) واللفظ له من حديث العباس رضي الله عنه، وأورده الألباني في الصحيحة برقم (٣٢٣٠)، وبعد أن ذكَر طرق الحديث قرَّر أنه يرتقي إلى الحَسَن.

(٢) الاعتصام (٣/ ٩٨).

(٣) البخاري (١٠٠).

(مِن مقرئٍ مُنتَصِبٍ إمامِ ... إلى انْتِهَا أَبْياتِ ذَا الإمامِ
واشْتَرطوا صِحَّةَ الاعْتِقادِ ... مَعَ لُزومِ سُنَّةِ الرَّشادِ
وصِحَّةَ المقْصَدِ فِي الْمَقُولِ ... لِيُمْنَحَ التَّسْديدَ في المنْقولِ
وعَدَمَ الغُرُورِ والكِبْرِ. فَذَرْ ... ذَانِ يَجُرَّانِ لِغَمْطٍ وَبَطَرْ

الأدب السادس: أن يكون الرجوعُ إلى الكتاب المجيد رجوعَ افتقار لا رجوعَ استظهار:

وقد قسَّم أبو إسحاق الشاطبيُّ ﵀ (ت٧٩٠هـ) الرجوعَ إلى الشَّرِيعَة كتابًا وسنَّة إلى قسمين: أَحَدُهُمَا: مشروع، والآخر: ممنوع[1].

أما المشروع، فهو: رجوع الِافْتِقَارِ، بأن تَرْجع إلى القرآن رجوع المفتقر إلى المعلومة الصحيحة سواء أكانت المعلومة التي تريدها تتعلَّق بالتشريع؛ مثل: الحلال والحرام في البيع، أم تتعلَّق بالأخبار مثل: وجود فرعون وهامان، ويركِّز الشاطبيُّ ﵀ على الرجوع في البحث عن حُكْم وقائع الحياة، فيقرِّر أن الرجوع المشروع يفتقر فيه المرء إلى الشَّرع في بحثه عن مراد الله ﷻ في الحُكْم على الحوادث المختلفة الفرديَّة والجماعيَّة؛ لِتَقَعَ النازلة فِي الْوُجُودِ عَلَى وِفَاقِ مَا أَعْطَى الدَّلِيلُ مِنَ الْحُكْمِ، أَمَّا قَبْلَ وُقُوعِهَا؛ فَبِأَنْ تُوقَعَ عَلَى وَفْقِهِ، وَأَمَّا بَعْدَ وُقُوعِهَا؛ فَلْيَتَلَافَى الْأَمْرَ، وَيَسْتَدْرِكَ الْخَطَأَ الْوَاقِعَ فِيهَا، بِحَيْثُ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَوْ يَقْطَعُ بِأَنَّ ذَلِكَ قَصْدُ الشَّارِعِ، وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ شَأْنُ اقْتِبَاسِ السَّلَفِ الصَّالِحِ الْأَحْكَامَ مِنَ الْأَدِلَّةِ.

وأما الرجوع الممنوع إلى كتاب الله فهو: رجوع الاستظهار؛ بأن يرجع إلى الشَّرِيعَة لقصد الِاسْتِظْهَارِ عَلَى صِحَّةِ هدفه، أو أفعاله، أو أفكاره في المجال التَّشريعي، أو في المجال الخَبَري،

(١) الموافقات (٣/ ٢٩٠، ٢٩١).

فَفِي النَّازِلَةِ الْعَارِضَةِ يرجع إلى القرآن فيجعل ما في خاطره هو الأصل، ويبحث عما يسوِّغ ذلك؛ ليكون ظهيرًا له أمام الخلق حبًّا لهواه مِنْ غَيْرِ تَحَرٍّ لِقَصْدِ الشَّارِعِ، قال الشاطبيُّ رحمه الله: "وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ شَأْنُ اقْتِبَاسِ الزَّائِغِينَ الْأَحْكَامَ مِنَ الْأَدِلَّةِ"؛ ولذا سُمِّيَ أَهْلُ الْبِدَعِ: أَهْلَ الْأَهْوَاءِ؛ لِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ، فَلَمْ يَأْخُذُوا الْأَدِلَّةَ الشَّرعِيَّة مَأْخَذَ الِافْتِقَارِ إِلَيْهَا، وَالتَّعْوِيلِ عَلَيْهَا، بَلْ قَدَّمُوا أَهْوَاءَهُمْ، وجَعَلُوا الْأَدِلَّةَ الشَّرعِيَّة تبعًا؛ إعجابًا بآرائهم كبرًا وغطرسة، أو طَلَبًا لِلرِّيَاسَةِ بموافقة أهواء غيرهم من الأغنياء والكبراء والأمراء، أو المؤسَّسات الدَّولية.

ولزيادة الإيضاح يمكن أن نقول: رجوع الاستظهار نوعان:

الأول: استظهار ممنوع وهو الذي قرَّره الشاطبي رحمه الله بأن تستظهر بالشَّرِيعَة على هواك الذي مِلْتَ إليه.

والثاني: استظهار مشروع بأن تستظهر بالشَّرِيعَة على معنى حَسَن ظهر لك من خلال الشَّرِيعَة، وأحببت البحث عن أدلَّة أخرى لزيادة الاطمئنان، كما فعل الشَّافِعي في مسألة تطلُّب الدليل على الإجماع، أو كما صنع قبله عمر بن الخطاب رضي الله عنه في تقسيم الأراضي المفتوحة.

وبذلك ترى أننا قسَّمنا الرجوع إلى ثلاثة أقسام تفصيليَّة: رجوع الافتقار وهو مشروع، ورجوع استظهار لأجل تثبيت معنى حَسَنٍ وهو مشروع أيضًا، ورجوع استظهار لتثبيت هوى من الأهواء، وهذا هو النوع الممنوع.

وَيَظْهَرُ هَذَا الْمَعْنَى في قوله جل ذكره: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ﴾ [آل عِمۡرَان: ٧]؛ فيتَّبعون ما تشابه منه؛ لأنَّهم يريدون الفتنة لا معرفةَ ما أراد الله جل جلاله.

وأما الصِّنف الصادق فَهُم: ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾، وهؤلاء الرَّاسِخُون من بلاغة القرآن العظيمة أن جعلهم في محلٍّ إعرابيٍّ يمكن من خلاله أن نفهم لهم صِفتين:

الصفة الأولى: الاجتهاد في البحث عن مراد الله ﷻ، ونفهم هذه الصِّفة عندما تكون كلمة ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ معطوفة على لفظ الجلالة، ويكون المعنى: وما يعلم تأويله إلا الله والرَّاسِخُون حال قولهم ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ أي أنهم بحثوا عن مراد الله ﷻ، وقرَّروه، وقرَّروا أن يقدِّموا كل ما ظهر لهم من معاني كلام ربِّهم على أهوائهم.

الصفة الثانية: التَّفويض إن لم يعرفوا المعنى المراد، ونفهم هذه الصِّفة عندما يكون الوقف تامًّا على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وما بعدها ابتداء، ويكون المعنى: والرَّاسِخُون في العلم إن لم يظهر لهم المعنى المراد يفوِّضون الأمر لنا يقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ﴾، وَيَقُولُونَ: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨].

ورجوع الافتقار ورجوع الاستظهار أصدر فيهما النبيُّ ﷺ التنبيه التحذيريَّ في قوله: «القرآن شافعٌ مُشَفَّع، وماحِلٌ مُصَدَّق: من جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلف ظهره ساقه إلى النَّار»[1].

«جعله أمامه» أي أقبل عليه مفتقرًا إلى العلم الذي فيه، فجعله أمامه يَقُوده إلى حيث أراد الله ﷻ، فصار القرآن أمام الإنسان، والقرآن يقود الإنسان.

«جعله خلف ظهره» أي قرأ القرآن ليجد فيه آيات يلوي معناها حتى تتبع هواه، فصار القرآن بعد الإنسان، والإنسان يقود القرآن، والنتيجة: «القرآن شافعٌ مُشَفَّع» بأن يشفِّعه الله فيك، وإمَّا «ماحِلٌ مُصَدَّق» أي خصم يصدِّق الله ﷻ دعواه عليك.

وصاغ ذلك الشيخ الطالب زيدان -وفَّقه الله تعالى-:

---

(١) ابن حبان (١٢٤)، من دون لفظ (شافع)، وبكسر همزة (إمامه)، وهو مورد الظمآن (١٧٩٣) باللفظ المذكور في المتن، لكن بكسر همزة (إمامه)، وجوَّد إسناده الأرناؤوط، والألباني في الصحيحة: (٢٠١٩)، و(الماحِل): الخصم الذي يَفْضَح ظلم الإنسان.

وأنْ يَرى رَجُوعَهُ افْتِقارَا ... إلَى كِتابِ اللهِ لاَ اسْتِظْهَارَا
مُجْتَنِبًا رذائِلَ التَّلاَعُبِ ... بالنَّصِّ. وَهْيَ لِثَلاثٍ تُنْسَبِ
هِيَ ادِّعا رُتْبَةِ الاجْتِهادِ ... مَعَ قُصورِهِ ونَزْرِ الزَّادِ
ثُمَّ اتِّباعُهُ الْهَوى الْمُراوِدِ ... تَصْمِيمُهُ على اقْتِفَا الْعَوائِدِ

الأدب السابع: معرفة أركان التفسير السبعة ليصل إلى التفسير الصحيح:

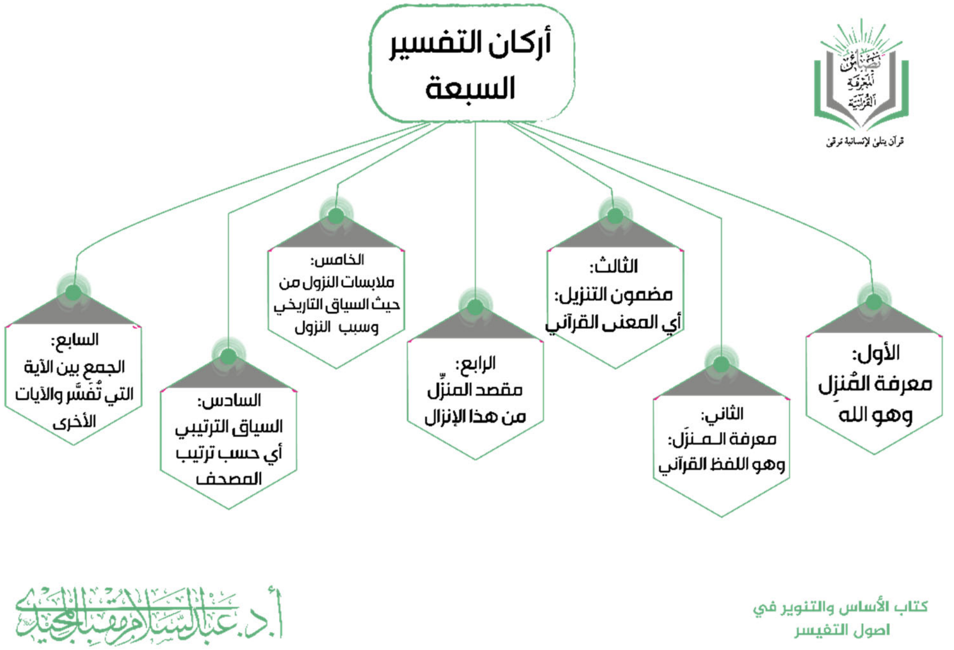

فالأول: معرفة المنزِل: (وهو الله ﷻ، فيجب حَمْلُ كلامِه على ما يليق بذاته).

والثاني: معرفة الـمُنزَل: وهو اللَّفظ القرآني، فتَعْرِفُ له قَدْرَه، وتمنعُ إدخالَ ما ليس منه فيه، وأشار إلى ذلك أبو حيَّان رحمه الله في أول التَّعريف الذي ارتضاه للتفسير بقوله: "معرفة كيفية النُّطق بألفاظ القرآن الكريم".

والثالث: مضمون التنزيل: أي المعنى القرآني من حيث الابتداء، لا من حيث النتيجة الكُلِّية، وهذا الذي هو الذي أشار إليه أبو حيَّان رحمه الله بقوله: "ودلالاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية".

والرابع: مقصد المُنَزِّل -جل مجده- من هذا الإنزال: فعندما تقرأ مثلاً ما يتعلَّق بالحدود الجنائية فإنه يَقِرُّ في نَفْسك أن المُنزِّل ما أراد تعذيب الجاني لذاته، بل أراد الرَّحمة به وبالمجتمع حَولَه، وكيف لا يكون ذلك وأنت تبدأ السُّورة بالبَسْمَلة، والبَسْمَلة تتضمَّن صِفَتين من صِفاته العلِّيَّة جل جلاله يرجعان إلى الرَّحمة.

وأبرز مثال يوضِّح لك هذه المسألة في القرآن الصفحة الأولى من سورة النُّور؛ فإن فيها وجوبَ إقامةِ العقوبة الجنائية لمن ارتكب جريمة الزِّنا، ووجوبَ إقامةِ العقوبة الجنائية أيضًا لمن ارتكب جريمة القَذْف، وفيها الإشارة إلى التفريق بين الزَّوجين بعد التَّلاعُن بينهما، فهذه العقوبات الثلاث يظهر منها بادئ الرأي أنَّها مُؤْلِمة، ولكنَّ الله جل جلاله خَتَمَ ذِكْرَ هذه العقوبات بأنْ قال: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠] فجَمَعَ بين الفَضْل الذي حبا به النَّاس، والرَّحمة، والتَّوبة والحكمة، فليس قَصْدُه من إنزال هذه العقوبات إيلامَ النَّاس، وإنما قَصْدُه الفضل، والرَّحمة، والتَّوبة، والحكمة.

والخامس: مُلابَسات النُّزُول من حيثُ السياقُ التاريخي، والمراد به سبب النُّزول أو ما حَفَّ النُّزول من مُلابَسات تاريخيَّة كما ترى في سورتي المزمِّل والمدثِّر الجامعتين بين قِيام اللَّيل وقِيام النَّهار (ففي المزمِّل إعداد لمهمَّة النَّهار، وفي المدثِّر تنفيذ لهذه المهمَّة، هي انقاذ النَّاس، وقد يقال: المدثِّر تنفيذٌ، والمزمِّل إعانةٌ).

والسادس: السِّياق الترتيبيُّ، أي: حَسَب ترتيب المصحف، وهذا يقتضي معرفة محدِّدات السِّياق، وهما: السِّباق، واللِّحاق.

والسابع: الجمع بين الآية التي تُفَسَّر والآيات الأخرى، بأن يظهر الجمع، ولانضرب بعضها ببعض.

وصاغ ذلك الشيخ الطالب زيدان –وفَّقه الله تعالى-:

أَرْكَــانُ تَــفْسيرِ الكِتَابِ	مَــعْــرِفَةُ المـنْزِلِ والمـنَزَّلِ
مَضْــمُــونِ تَــنْزيــلٍ، مُــلابَــسَــاتِ	نُــزولِه، والجَــمْعِ لِــلآياتِ
سادِسُها الأخيرُ: تَرْتِيبُ السِّياقْ	حافاتِهِ، مثل: السِّباقِ، واللِّحاقْ

وقد ذكر ابن تَيْمِيَّةَ بعض ما قرَّرنا في هذه الأركان، فقال ﵀: "فَمَنْ تَدَبَّرَ الْقُرْآنَ، وَتَدَبَّرَ مَا قَبْلَ الْآيَةِ، وَمَا بَعْدَهَا، وَعَرَفَ مَقْصُودَ الْقُرْآنِ: تَبَيَّنَ لَهُ الْمُرَادُ، وَعَرَفَ الْهُدَى وَالرِّسَالَةَ، وَعَرَفَ السَّدَادَ مِنْ الِانْحِرَافِ وَالِاعْوِجَاجِ. وَأَمَّا تَفْسِيرُهُ بِمُجَرَّدِ مَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ الْمُجَرَّدُ عَنْ سَائِرِ مَا يُبَيِّنُ مَعْنَاهُ، فَهَذَا مَنْشَأُ الْغَلَطِ مِنْ الغالطين؛ لَا سِيَّمَا كَثِيرٌ مِمَّنْ يَتَكَلَّمُ فِيهِ بِالِاحْتِمَالَاتِ اللُّغَوِيَّةِ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ أَكْثَرُ غَلَطًا مِنْ المفسِّرين الْمَشْهُورِينَ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَقْصِدُونَ مَعْرِفَةَ مَعْنَاهُ كَمَا يَقْصِدُ ذَلِكَ المفسِّرون. وَأَعْظَمُ غَلَطًا مِنْ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مَنْ لَا يَكُونُ قَصْدُهُ مَعْرِفَةَ مُرَادِ اللهِ؛ بَلْ قَصْدُهُ تَأْوِيلُ الْآيَةِ بِمَا يَدْفَعُ خَصْمَهُ عَنْ الِاحْتِجَاجِ بِهَا، وَهَؤُلَاءِ يَقَعُونَ فِي أَنْوَاعٍ مِنْ التَّحْرِيفِ"(1).

هنا يتبادر لك سؤال: ما مقام تفسير المستشرقين الَّذِينَ يفسرون القرآن دون أن يعترفوا بأن منزله هو الله، فلا يعترفون بالرُّكن الأول من أركان التفسير؟

إليك بعض التفصيل في ذلك:

إنْ قَصَدَ معرفة المعنى بصورة موضوعية فيوشك أن يقوده القرآن إلى الإقرار الحَتْميِّ بأن مُنَزِّله هو الله ﷻ، وقد رأينا ذلك في كثير من النَّاس، ورأينا أن بعض هؤلاء تركوا العناد فأسلموا عندما شعروا بأن القرآن لا يمكن أن يقوله بشر، مثل: (جيفري لانج) فإنه قرأ القرآن

---

(1) مجموع الفتاوى (15/ 95).

على اعتقاد أنَّ الذي ألَّفه بشر، ولم يَنْتَهِ حتى أيقن بأنَّ القرآن كلام الله ﷻ، ورأينا في المُقابِل بعض هؤلاء يصرُّ على العِناد، فيرى معاني لا يمكن أن يؤلِّفها بشر، لكنه يبحث عن تأويل بعيد حتى لا يُسَلِّمَ بالنتيجة الحتميَّة.

وبعضهم يأتي بالتفسير الصحيح لكنه يفرُّ من أن يُذعِن للإسلام ظاهرًا.

وبالنسبة لنا فإنَّ القرآن هو الكنز الذي يُفيض بالمعاني المتجدِّدة، وقد يظهر معنى من المعاني عند غير المسلمين، فيُعرَض عند ذلك على مقرراتنا وثوابتنا فإمَّا أن نقرَّه وإمَّا أن نُنْكِرَه، حالُه في ذلك حالُ الكتب السابقة فإنَّنا على يقين من اختلاط كلام البشر فيها بكلام الله ﷻ، فلا بد أن نَعْرِض ما فيها على ما عندنا للحُكْم عليها.

الأدب الثامن: معرفة الفرق بين التفسيروالتدبُّر:

ذهب بعضهم إلى أنهما شيء واحد، ولعل هناك فرقًا بينهما، بيانه في الآتي:

الأول: التفسير: بيان اللَّفظة القُرْآنيَّة بشرحها، وكشف متعلقاتها من الناحية اللُّغَويَّة، والسِّياقيَّة، والشَّرعِيَّة، والتدبُّر: بيان لما وراء اللفظة من المعاني الدَّقيقة، واستخراجٌ لدُرَر هداياته؛ ولذا أُخِذَ من دُبُرِ الشيء.

الثاني: التفسير: كلام علميٌّ نظريٌّ عن معاني الآيات.

والتدبُّر: اتعاظٌ بالمعنى، واعتبارٌ به.

الثالث: التدبُّر مرحلة تالية لتفسير الوسيلة في الغالب، إلا أن الله -جل مَجدُه- قد يُكْرِم بعضهم بمعنى يَنْقَدح في ذهنه بادئ الرأي، والمقصود بمرحلة ما بعد التفسير، أي: ما بعد التَّأكُّد من المعنى المباشر للآية، مما يعرفه العربي عادة بلغته، غير محتاج لمُطالعة أقوال المفسِّرين وتدقيقاتهم.

ولكنَّني أؤكِّد على أنَّ العامِّي ينبغي أن يعرض ما انقدح في ذهنه من تدبُّر على المختصِّين العارفين لإقراره أو لتصحيحه، وهذا في غير التدبُّر المباشر الواضح، مثل القارئ الذي قرأ قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ [الفرقان: ٦] ثم ظلَّ يردِّدها متأثِّرًا.

وهنا أذكر بأنني ألَّفتُ كتابي: (يوسف عليه السلام في بيت العزيز) للردِّ على تدبُّرٍ شاع حول قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِۖ وَإِلَّا تَصۡرِفۡ عَنِّي كَيۡدَهُنَّ أَصۡبُ إِلَيۡهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [يوسف: ٣٣]، فقد زعم بعض المتدبِّرين أن يوسف عليه السلام سأل الله عز وجل السِّجن هربًا من المعصية، ولو سأل الله عز وجل العافية لعافاه الله عز وجل.. هكذا قال هذا المتدبِّر، فأخطأ في هذا الفَهْم، وقد شاع هذا المعنى منذ القرن الرابع الهجري.

الرابع: التفسير طلب للمعنى من الآيات، أما التدبُّر فمرحلة أُولى للتذكُّر، فيظهر به التأثُّر بعد النظر والتفكُّر، وهنا نعلم قيمة كلام سيدنا عَلِيٍّ رضي الله عنه في قوله: "الْفَقِيهُ حَقُّ الْفَقِيهِ الَّذِي لَا يُقَنِّطُ النَّاس مِنْ رَحْمَةِ الله، وَلَا يُؤَمِّنُهُمْ مِنْ عَذَابِ الله عز وجل، وَلَا يُرَخِّصُ لَهُمْ فِي مَعَاصِي الله عز وجل، إِنَّهُ لَا خَيْرَ فِي عِبَادَةٍ لَا عِلْمَ فِيهَا، وَلَا خَيْرَ فِي عِلْمٍ لَا فَهْمَ فِيهِ، وَلَا خَيْرَ فِي قِرَاءَةٍ لَا تَدَبُّرَ فِيهَا"(١). ولذا يُخاطَب به النَّاس أجمعون على عكس التفسير، فالمكلَّف به الرَّاسِخون. أولم يَقُلِ الله -جلَّ مَجْدُه-: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩]، ولاحِظْ الآية: فقد عمَّم التدبُّر، والآية في سورة ص، وهي مكِّية، والخطاب فيها لعموم المسلمين وغيرِهم، لكن التذكُّر يَخْتَصُّ به أولو الألباب.

---

(١) الدَّارمي، ت الغمري (ص: ١٥٨)، قال د. مرزوق:" سنده حسن". القطوف الدانية فيما انفرد به الدَّارمي عن الثمانية (ص: ٨٠).

فإن قلتَ: هلَّا ذكرت لنا نماذج من تدبُّر سلفنا الصالح؟

فخذ أنموذجًا رواه ابْن أَبِي مُلَيْكَة رحمه الله في التدبُّر، قَالَ: صَحِبْتُ ابن عَبَّاس رضي الله عنهما، مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَمَنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، وَكَانَ يصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، فَإِذَا نَزَلَ قَامَ شطْرَ اللَّيْلِ، وَيُرَتِّلُ الْقُرْآنَ يَقْرَأُ حَرْفًا حَرْفًا، وَيُكْثِرُ فِي ذَلِكَ مِنَ النَّشِيجِ، وَالنَّحِيبِ"، وَيَقْرَأُ: ﴿وَجَآءَتۡ سَكۡرَةُ ٱلۡمَوۡتِ بِٱلۡحَقِّۖ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنۡهُ تَحِيدُ﴾ [ق: ١٩][1]، وقَالَ مُطَرِّفٌ: "إِنِّي لَأَسْتَلْقِي مِنَ اللَّيْلِ عَلَى فِرَاشِي، فَأَتَدَبَّرُ الْقُرْآنَ وَأَعْرِضُ عَمَلِي عَلَى عَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا أَعْمَالُهُمْ شَدِيدَةٌ ﴿كَانُواْ قَلِيلٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مَا يَهۡجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧]، ﴿يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمۡ سُجَّدٗا وَقِيَٰمٗا﴾ [الفرقان: ٦٤]، ﴿أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ سَاجِدٗا وَقَآئِمٗا﴾ [الزمر: ٩]، فَلَا أُرَانِي فِيهِمْ، فَأَعْرِضُ نَفْسِي عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿مَا سَلَكَكُمۡ فِي سَقَرَ﴾ [المدثر: ٤٢]، فَأَرَى الْقَوْمَ مُكَذِّبِينَ، وَأَمُرُّ بِهَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعۡتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمۡ خَلَطُواْ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢]، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا وَأَنْتُمْ يَا إِخْوَتَاهُ مِنْهُمْ"[2]، وعَنْ وُهَيْبِ بْنِ الْوَرْدِ رحمه الله قَالَ: «نَظَرْنَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَلَمْ نَجِدْ شَيْئًا أَرَقَّ لِهَذِهِ الْقُلُوبِ، وَلَا أَشَدَّ اسْتِجْلَابًا لِلْحَقِّ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ»[3]، وَقَالَ رَجُلٌ لِلْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رحمه الله: يَا أَبَا سَعِيدٍ، إِنِّي إِذَا قَرَأْتُ كِتَابَ اللهِ وَتَدَبَّرْتُهُ، كِدْتُ أَنْ أَيْأَسَ وَيَنْقَطِعَ رَجَائِي، فَقَالَ الْحَسَنُ رحمه الله: «إِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ، وَأَعْمَالُ ابْنِ آدَمَ إِلَى الضَّعْفِ وَالتَّقْصِيرِ، فَاعْمَلْ وَأَبْشِرْ»[4].

من قواعد التدبُّر: قد يحصل التدبُّر، ويحصل التأثُّر، وينعدم التذكُّر:

---

(١) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل (١٨٤٠)، وقال المحقِّق (د. وصي الله محمد عباس): "إسناده حسن"، شعب الإيمان (١٨٩٩).

(٢) شعب الإيمان (٦٧٦٦).

(٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٨/ ١٤٢).

(٤) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٩/ ٢١٧).

وترى أن هذا ليس خاصًّا بالمسلمين بل تراه في غيرهم، أَوَ ما تَذْكُر -أيَّدك الله- قِصَّة الوليد بن المُغيرة عندما سمع القرآن فتدبَّر، وتأثَّر، وقال لأبي جهل عن القرآن: "وَمَاذَا أَقُولُ؟ فَوَاللهِ مَا فِيكُمْ رَجُلٌ أَعْلَمَ بِالأَشْعَارِ مِنِّي، وَلاَ أَعْلَمَ بِرَجَزٍ وَلاَ بِقَصِيدَةٍ مِنِّي، وَلاَ بِأَشْعَارِ الْجِنِّ. وَاللهِ مَا يُشْبِهُ الَّذِي يَقُولُ شَيْئًا مِنْ هَذَا. وَوَاللهِ: إِنَّ لِقَوْلِهِ الَّذِي يَقُولُ حَلاَوَةً، وَإِنَّ عَلَيْهِ لَطَلاَوَةً، وَإِنَّهُ لَمُثْمِرٌ أَعْلاَهُ مُغْدِقٌ أَسْفَلُهُ، وَإِنَّهُ لَيَعْلُو وَمَا يُعْلَى، وَإِنَّهُ لَيَحْطِمُ مَا تَحْتَهُ" فقَالَ له أبو جهل: لاَ يَرْضَى عَنْكَ قَوْمُكَ حَتَّى تَقُولَ فِيهِ. قَالَ: فَدَعْنِي حَتَّى أُفَكِّرَ، فَلَمَّا فَكَّرَ قَالَ: هَذَا سِحْرٌ يُؤْثَرُ يَأْثُرُهُ مِنْ غَيْرِهِ. فَنَزَلَتْ ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾[1].

الأدب التاسع: معرفة الألفاظ التي يستخدمها المفسِّر في التعبير عن التفسير:

درج المفسِّرون -كغيرهم من المُحَدِّثين والفقهاء- على استخدام بعض الألفاظ الدالَّة على وَصْف خطاب الله -تعالى ذِكْرُه- لعباده في كتابه، قَصْدًا إلى إيجاز العبارة، كقولهم: خاطب الله ﷻ بهذه الآية المؤمنين، وشَرَّف الله بالذِّكْر الرجلَ المؤمنَ من آل فرعون، وحكى الله تعالى عن أمِّ موسى، ونحو هذا من إسناد أفعالٍ إلى الله تعالى لم يأت إسنادها بتوقيف من الشرع[2]، فهل يجوز ذلك؟

قرَّر المحقِّقون -كابن تَيْمِيَّة، وابن القَيِّم- عددًا من الضوابط لهذه القضية، منها:

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك (٣٨٧٢)، وقال: "صَحِيحُ الإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ". وقال العراقي: "ورواه البيهقي في الشعب من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما بسند جيد". المغني عن حمل الأسفار (١/ ٢٢٣)، شعب الإيمان (١٣٣).

(٢) تفسير ابن عطية (١/ ٥٤).

أولاً: يجوز ذلك؛ لأن ما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في باب الإنشاء في باب أسمائه الحسنى وصفاته العليا، فالصحيح أن يُفَرَّقَ بَيْنَ أَنْ يُدْعَى الله ﷻ بِالْأَسْمَاءِ، أَوْ يُخْبَرَ بِهَا عَنْهُ.

فَعند الدعاء لا يدعو الدَّاعي إِلَّا بِالْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى التي وردت في الشرع، كَمَا قَالَ - تَعَالَى جَدُّه-: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ﴾ [الأعراف: ١٨١].

وَأَمَّا عند الْإِخْبَار عَنْهُ ﷻ فيُقبَل التوسُّع بما لم يرد توقيفًا بِحَسَبِ الْحَاجَةِ؛ كالترجمة إلى غير العربية، ومن ذلك قول النبيِّ ﷺ: يُعَلِّمُ حُصَينًا الخُزَاعيَّ: «قُلِ اللهُمَّ قِنِي شَرَّ نَفْسِي، وَاعْزِمْ لِي عَلَى أَرْشَدِ أَمْرِي»[١]، وقالت أم سلمة رضي الله عنها: «ثم عزم الله لي..» في الحديث في موت أبي سلمة رضي الله عنه، وإبدال الله ﷻ لها منه رسول الله ﷺ[2].

ثانيًا: تُشتَقُّ الصفات من الأسماء، ولا تُشتَقُّ الأسماء من الصفات الفعليَّة؛ فنشتقُّ من أسماء الله: الرحيم والقادر والعظيم صفاتِ الرَّحمة والقُدرة والعَظمة، لكن لا نَشْتَقُّ من صفاتِ الإرادة والمجيء والمكر اسم المريد والجائي والماكر، فأسماؤه سبحانه وتعالى أوصاف؛ كما قال ابن القيِّم رحمه الله في (النونية)[٣]:

أسـماؤُهُ أوْصـافُ مَـدحٍ كُـلُّهـا ... مُشْـتَـقَّـةٌ قَـدْ حُـمِّـلَـتْ لِـمَـعـان

ثالثًا: الاسم لا يُشْتَقُّ من أفعال الله ﷻ؛ لكنَّ الصِّفاتِ تُشْتَقُّ من الأفعال بِقَدَرِها، ومثاله: لا نَشْتَقُّ من كونه سبحانه يُحِبُّ ويكره ويَغْضب اسم المُحَبِّ والكاره والغاضب، أما صفاته؛

---

(1) أحمد (١٩٩٩٢)، وقال الأرناؤوط: «إسناده صحيح على شرط الشيخين».

(2) مسلم (٣/ ٣٨) ٢١٦٧.

(٣) نونية ابن القيِّم (ص: ٢١٦).

فتُشْتَقُّ من أفعاله، فنُثْبِت له صفة المحبَّة والكُره والغضب ونحوها من تلك الأفعال، فباب الصِّفات أوسع من باب الأسماء.

وفي باب استعمالات المفسِّرين: هل يجوز للمفسِّر أن يقول أثناء تفسيره: كأنَّ الله ﷻ يقول: كذا وكذا؟

الجواب: ينبغي أن نعرف أنَّ لكلمة "كأن" معانيَ حصرها ابن هشام في (مغني اللبيب) في أربعة[1]، فمنها:

١) التَّشْبِيه إذا كان خبرها جامدًا: مثل قولهم: كأنَّ محمَّدًا أسدٌ.

٢) والظَّنُّ إذا كان خبرها مُشتقًّا أو جملة: مثل قولهم: كأنَّ القوم باتوا غافلين.

٣) والتقريب: مثل قولهم: كأنك بالفرج آتٍ.

والمعاني الثلاثة لهذه الكلمة توضِّح أمرًا محدَّدًا، إلا أن التشبيه يصوِّر شيئًا بصُورة شيء آخر، أو مسألة بمسألة، فإن استعملها المفسِّر في قوله: كأنَّ الله يقول، فهو يريد أن يقرِّب معنىً ظهر له ضِمن الآية، ولا يريد أن يَنْسِب إلى الله تعالى ذلك القول.. من أجل هذا الشَبَه والتقريب يذكر المفسِّر كلمة: "كأنَّ" في البداية، بل ورد في السُّنَّة ما هو أوسع من ذلك:

فقد قال شاعر الرَّسُول ﷺ حسان بن ثابت رضي الله عنه بحضرة النبيِّ ﷺ[2]:

وَقَالَ اللهُ: قَدْ أَرْسَلْتُ عَبْدًا ... يَقُولُ الْحَقَّ لَيْسَ بِهِ خَفَاءُ
وَقَالَ اللهُ: قَدْ يَسَّرْتُ جُنْدًا ... هُمُ الْأَنْصَارُ عُرْضَتُهَا اللِّقَاءُ

---

(١) ينظر: المغني لابن هشام (ص: ٢٥٣، ٢٥٤)، والمعنى الرابع: التحقيق.

(٢) مسلم (٦٤٧٨).

فأنت ترى أنه لم يستخدم (كأنَّ) احترازًا، وإنما أتى بمعانٍ وردت أصولها في القرآن الكريم، وبذا ترى جواز مثل هذا الاستعمال عندما يأمن القائل من عدم نِسبة ما يوضِّحه إلى الله ﷻ حرفيًّا.

وقد مدح رسول الله ﷺ هذا الصحابيَّ فقال: «إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ لَا يَزَالُ يُؤَيِّدُكَ مَا نَافَحْتَ عَنْ اللهِ وَرَسُولِهِ». وقال أيضًا: «هَجَاهُمْ حَسَّانُ [يعني: قريشًا] فَشَفَى وَاشْتَفَى»[1].

وقد درج علماؤنا على استعمال هذا الأسلوب في استلهام المعاني من الآيات، وذلك أكثر من أن يُحصى، فلنضربْ لذلك بعض أمثلة من استعمالاتهم:

فَأخرج عبد الرَّزَّاق عَن قَتَادَة رحمه الله ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ [القصص: ٨٢] يَقُول: أَو لَا يعلم ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ﴾، وَفِي قَوْله ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ يَقُول: أَو لَا يعلم ﴿أَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[2]، فها هو قتادة رحمه الله يُدْخِل شرحَه للمعنى ضمن الآية.

وفي تفسير الثَّعْلَبِي: "فكأنَّ الله تعالى يقول لرسوله ﷺ: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥] أي: كن صادقًا فيما ابْتُلِيتَ بِهِ مِثْلُ صِدْقِ إِبْرَاهِيمَ "[3].

وفي كتاب: (تقويم الأدلة في أصول الفقه) لأبي زيد عبد الله بن عمر الدَّبُّوسيِّ الحنفيِّ (ت ٤٣٠هـ):

"كأنَّ الله تعالى يقول: جعلت ما يتصوَّر من الصوم غدًا فرضًا لي بحقِّ الوقت عليكم"[4].

---

(١) مسلم (٦٤٧٨).

(٢) تفسير الطَّبَرِي (١٩/ ٦٣٤).

(٣) تفسير الثعلبي (٩/ ٢٦).

(٤) تقويم الأدلة في أصول الفقه (ص: ٧٢).

وفي تفسير الرَّازِي: "كَأَنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: يَا عَبْدِي قَلْبُكَ بُسْتَانِي وَجَنَّتِي بُسْتَانُكَ، فَلَمَّا لَمْ تَبْخَلْ عَلَيَّ بِبُسْتَانِكَ، بَلْ أَنْزَلْتَ مَعْرِفَتِي فِيهِ، فَكَيْفَ أَبْخَلُ بِبُسْتَانِي عَلَيْكَ وَكَيْفَ أَمْنَعُكَ مِنْهُ؟"(١).

وفي تفسير القُرْطُبِي: "فَكَأَنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ لِرَسُولِهِ ﷺ: اصْبِرْ، أَيْ: كُنْ صَادِقًا فِيمَا ابْتُلِيتَ بِهِ مِثْلُ صِدْقِ إِبْرَاهِيمَ"(٢).

وفي (معترك الأقران في إعجاز القرآن) للسُّيوطيِّ: "كأنَّ الله يقول مَكَر قَوْم نوح وأرادوا قَتْله وإخراج نوح من بينهم، ومَكَرْنا نحن بخروجهم مِنْ وجه الأرض"(٣).

وفي حاشية الصاوي على تفسير الجلالين: "فكأنَّ الله يقول لهم ما أشركتموه لا يخرج عن السموات والأرض، وشأن الشَّريك أن يكون مستقلًّا خارجًا عن مملكة الشريك الآخر"(٤)، وهو كثير عنده.

وفي تفسير القاسمي: "فكأنَّ الله يقول: كن قارئًا بقدرتي وبإرادتي"(٥).

وفي التحرير والتنوير: "فَكَأَنَّ اللهَ يَقُولُ قَدْ عَرَفْنَا دَخَائِلَكُمْ"(٦).

وتجد هذا التعبير فاشيًا على ألسنة المعاصرين، فالشيخ محمد الأمين الشنقيطيُّ رحمه الله يقول: "فكأنَّ الله يقول: يا عبدي لا يخطر في عقلك أن سمعي وبصري يشابهان أسماع المخلوقين

(١) تفسير الرَّازِي (١/ ٩٣).

(٢) تفسير القُرْطُبِي (١٦/ ٢٢١).

(٣) معترك الأقران (٢/ ٥٠٥).

(٤) حاشية الصاوي على تفسير الجلالين (١/ ١١٢).

(٥) تفسير القاسمي (٩/ ٥٠٧).

(٦) التحرير والتنوير (١/ ١١١).

وأبصارهم"[1]، وفي (أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن): "فَكَأَنَّ اللهَ يَقُولُ لِلَّذِينِ حَرَّمُوا بَعْضَ الْإِنَاثِ كَالْبَحَائِرِ وَالسَّوَائِبِ دُونَ بَعْضِهَا، وَحَرَّمُوا بَعْضَ الذُّكُورِ كَالْحَامِي دُونَ بَعْضِهَا: لَا يَخْلُو تَحْرِيمُكُمْ لِبَعْضٍ مَا ذُكِرَ دُونَ بَعْضِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُعَلَّلاً بِعِلَّةٍ مَعْقُولَةٍ أَوْ تَعَبُّدِيًّا"[2].

وفي (العذب النمير من مجالس الشنقيطيِّ في التفسير): "فكأنَّ اللهَ يقولُ له: إن عَظُمَ وَشَقَّ عليكَ وأحزنكَ صدودُهم وتوليهم، وقد نهيتُكَ مرارًا عن هذا الحزنِ، فإن كانت لكَ طاقةٌ أو قدرةٌ فَأْتِ بها، وإن عجزتَ عن ذلك فَاعْلَمْ أن ذلك بِيَدِ اللهِ، فَكِلِ الأَمْرَ إليه، وَهَوِّنْ عليكَ"[3].

وترى هذا التعبير: "كأنَّ الله يقول" كثيرًا عند الشعراوي والعثيمين رحمهما الله.

أسئلة تَقويمِيَّة:

س١: ما الشروط والآداب التي يتوجَّب توفُّرها في المفسِّر؟

س٢: اذكر أهمَّ العلوم التي ينبغي للمفسِّر أن يلمَّ بها.

س٣: بيِّن أهمِّيَّة علم التاريخ والآثار في فَهْم القرآن الكريم واكتشاف كنوزه.

س٤: ما المراد بقولنا: أن يكون الرجوع إلى كتاب الله عز وجل رجوعَ افتقار لا رجوعَ استظهار؟

س٥: اذكر أركان التفسير السبعة؟

س٦: ما الفرق بين التفسير والتدبُّر؟

س٧: هل يجوز للمفسِّر أن يقول أثناء تفسيره: كأنَّ الله جل جلاله يقول: كذا وكذا؟

س٨: ما فائدة معرفة البيان والمعاني والبديع بالنسبة لعلم التفسير؟

---

(١) آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص: ٣٦٧).

(٢) أضواء البيان (٣/ ٤٩٣).

(٣) العذب النمير (١/ ١٨٧).

القسم الثاني

أُمَّهات مآخذ التفسير (أهمُّ مصادر التفسير)

مدخل

ماذا نعني بقولنا: "مصادر التفسير"؟

المراد بمصادر التفسير: المَراجعُ الأصلية الأوَّليَّة التي يعتمد المفسِّرون عليها في محاولة التَّعَرُّف على مراد الله ﷻ، وتعريف النَّاس به(١)، فهي الينابيع الأولى التي تمدك بالمعنى الذي تريد فهمه في كلمة قُرْآنيَّة.

لماذا قلنا: (المراجع الأصلية الأوَّليَّة)؟

لئلا تدخل كتب التفسير؛ لأنها تُعَدُّ مصادر باعتبارها تَضُمُّ كلام المفسِّرين المُسْتَنبطين للمعاني التَّفسيريَّة من المراجع الأوَّليَّة، فالكلام ليس عنها؛ فإن كنت تقول: من مصادر التفسير: كتاب الطَّبَرِي ؒ، نقول لك: ليس كلامنا عن ذلك، وإنما كلامنا عن المصادر التي رجع إليها الطَّبَرِي ؒ.

وهذه المصادر سمَّاها ابن تَيْمِيَّةَ (ت٧٢٨هـ): طُرُقَ التفسير، وأحسنُها عنده: القرآنُ، والسنةُ، وأقوالُ الصَّحابَة ﷺ، وأقوالُ التَّابِعين، وعمومُ لغةِ العرب(٢).

لماذا سمَّاها الزَّرْكَشِي (ت٧٩٤هـ) (أُمَّهات مآخذ التفسير)؟

---

(١) انظر: مصادر التفسير للدكتور/ مساعد الطيَّار، بحث منشور في شبكة التفسير والدراسات القرآنية.

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦٣).

لأنَّ (الأمَّ) أصلُ كلِّ شيء ومرجعُه، وهي عنده أربعة: النَّقل عن الرَّسُول ﷺ، والنَّقل عن الصحابي، والنَّقل عن اللغة، والتفسير بالـمُقتَضى مِنْ مَعْنَى الْكَلَامِ، وَالْمُقْتَضَبِ مِنْ قُوَّةِ الشَّرْعِ، ويعني بهذا الأخير: الاجتهاد والتفسير بالرأي الصحيح.

وهذا القِسم يمكننا أن نُجَزِّئه إلى فصلين كبيرين:

الفصل الأول: المصادر الأصليَّة للتفسير (أُمَّهات مآخذ التفسير).

الفصل الثاني: مصادر التفسير الثانويَّة (ما استُعمل على أنه من مصادر التفسير).

الفصل الأول: المصادر الأصلية للتفسير (أُمَّهات مآخذ التفسير)

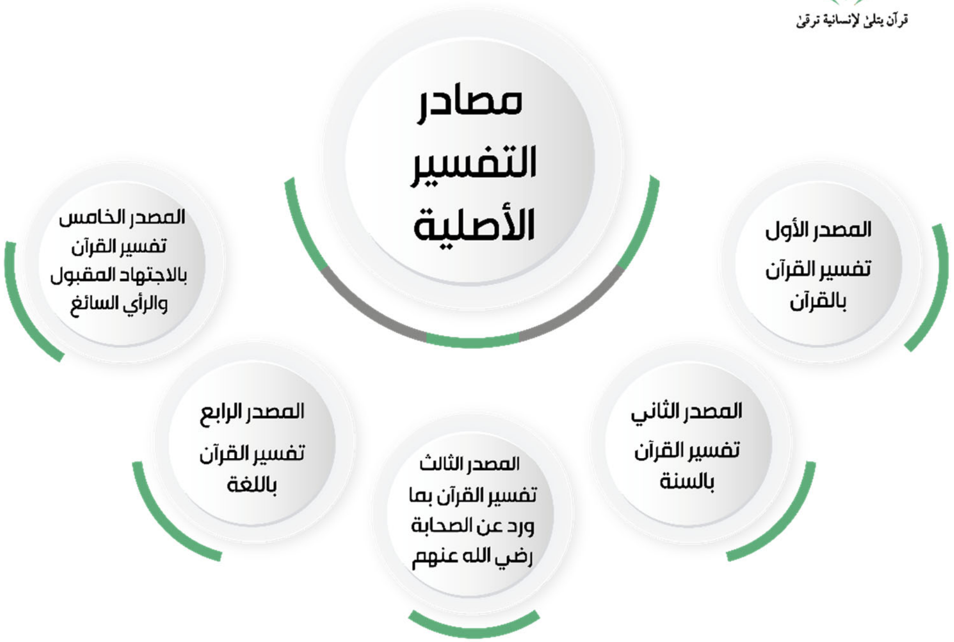

أ.د. عبد السلام مقبل المجيدي

كتاب الأساس والتنوير في
اصول التفيسر

وضعَ ابن تَيْمِيَّةَ رحمه الله قاعدةً لكون مرجعٍ ما مصدرًا للتفسير:

قاعدة: «العلم إما نقلٌ مُصَدَّقٌ عن معصوم، وإما قولٌ عليه دليلٌ معلوم، وما سوى ذلك فإما مُزَيَّفٌ مردود، وإما موقوفٌ لا يُعلَم أنه بَهْرَجٌ، ولا منقود»[1]:

والقول عنى به البحث والنظر أي: الرأي، كما قال في موضع آخر: "والعلم يحتاج إلى نقل مُصدَّق، ونَظَرٌ مُحقَّقٌ"[2]...

وأنت ترى أن هذه العبارة المحكمة يمكن تعميها لتشمل العلوم الماديَّة فضلاً عن سائر العلوم الشَّرعِيَّة، وصاغ ذلك الشيخ الطالب زيدان –وفَّقه الله تعالى–:

والعِلْمُ نَقْلٌ صــادِقٌ عن مَنْ عُصِــمْ ... أَوْ مَا مِنَ القــــوْلِ دَليلُه عُــــــلِمْ

وهل يعني ذلك أن الاجتهاد لا يدخل في النَّقل المُصدَّق؟

الجواب: لا! بل الصحيح أن الاجتهاد جُمْلَةً يدخل في مصادر التفسير عمومًا، مثل دخوله في بعض الجزئيات كرَبْط آية بآية، فإن الرَّبط اجتهاد على ما هو معلوم، إلا أن يأتي الرابط بين الآيتين بنصٍّ معصوم، وقد يصيب وقد يخطئ.

ويمكن دَمْج ما ذَكَره ابن تَيْمِيَّةَ والزَّرْكَشِي مع ما قرَّره علماء التفسير في هذه المصادر لنَصِلَ إلى تقرير أنَّ مصادر التفسير خمسةٌ تُفَصَّلُ في الآتي:

المَصْدر الأول: تفسير القرآن بالقرآن.

المَصْدر الثاني: تفسير القرآن بالسنة.

المَصْدر الثالث: تفسير القرآن بما ورد عن الصَّحابَة رضي الله عنهم.

المَصْدر الرابع: تفسير القرآن باللغة العربية.

---

(١) مقدمة ابن تيمية (ص: ٤)، وهي في مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٢٩)، والبَهْرَج: الزيف والزائف.

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٢٤٦).

المَصْدر الخامس: تفسير القرآن بالاجتهاد المقبول والرأي السائغ.

هذه المصادر الخمسة هي المصادر المستعملة في مناهج المفسِّرين، سواء أكانت في التفسير النَّقْليِّ (المأثور)، أم في التفسير بالرأي (العقليِّ)...مع اختلاف يسير يُعلَم في مناهج المفسِّرين.

وهنا قد تتساءل: فأين الإجماع؟

والجواب يظهر من القاعدة الآتية:

قاعدة: تُقَيَّدُ الأقوالُ التَّفسيريَّة جميعُها بقيد عدمِ مناقضةِ الإجماعِ، لا بقيد عدم إحداث قولٍ أفاده الكلام الإلهي:

وصاغ ذلك الشيخ الطالب زيدان –وفَّقه الله تعالى–

وقَيِّدِ القولَ بأن لا يَقَعا ... على خلافِ ما عليْهِ أُجْمِعا

فآية الكَلَالة الأخيرة هي قوله تعالى: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ﴾ [النساء: ١٧٦]

ذَكَر الله ﷻ الإخوة هنا، وأجمع المفسِّرون على أن المرادَ بالإخوة فيها: (الأعيان) أي الأشقاء، والإخوة (لعَلَّات) أي لأبٍ، فلا يمكن أن يجتهد مجتهد فيُدْخِل فيهم (الأَخْيَاف)، وهم الإخوة لأم هاهنا؛ لنَقْضِ هذا الإجماع.

ما الفرق بين الإجماع في أصول الفقه وفي علم التفسير؟

الجواب: الإجماع في التفسير ليس مصدرًا كما في أصول الفقه، ولكنه شرطٌ (ضابط) في التفسير، ولذا ترى الطَّبَرِي رحمه الله يعبِّر عن ذلك بقوله في مواضع متعدِّدة: "وليس هذا قولاً نستجيز التَّشاغُلَ بالدلالة على فساده، لخروجه عن قول جميع علماء أهل التأويل"[1].

---

(١) تفسير الطَّبَرِي (١/ ٣٩٤).

وربما تتساءل: قول الطَّبَرِيِّ رحمه الله يناقِض القاعدة التي أَقْرَرتَها، فظاهرُه أنه يمنع إحداثَ قولٍ جديد، فكيف الجواب؟

الجواب: بالسبر لتفسيره والمراجعة لتطبيقاته في بيان الآيات ترى أنَّ قولَه هذا لا يعني ألا يجتهد المرء وَفْقَ الأصول المَرْعِيَّة؛ لإظهار صورةٍ داخلة ضمن الآية لم يُنَبِّهْ عليها الأقدمون، كما سيأتي في المصدر الخامس إن شاء الله، إنما عَنَى ذِكْرَ قولٍ يناقِض الأقوالَ السابقة المعتبرة في معنى الآية.

فإن قلت: هلَّا ذكرت مثالًا يوضِّح ما ذكره الطَّبَرِيُّ رحمه الله؟

فلنضرب لذلك مثالاً هو محل تأمُّل، فقد روى -رحمه الله تعالى- عن مجاهد بن جبرٍ رحمه الله في قوله جل ذكره: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥] قال: لم يُمسَخوا، إنما هو مَثَلٌ ضرَبَه الله عز وجل لهم مِثْلَ ما ضَرَب مَثَلَ الحمار يحمل أسفارًا.

ثم عقَّب عليه فقال: "وهذا القول الذي قاله مجاهد رحمه الله، قولٌ لظاهرِ ما دلَّ عليه كتابُ اللهِ مُخالِفٌ" فانتقد كلام مجاهد، واعتضد بدليل قويٍّ في وجوب حَمْل الكلام على ظاهره، فقال: "وذلك أنَّ الله عز وجل أخبر في كتابه أنه جعل منهم القِرَدة والخنازير وعَبْدَ الطَّاغوت، كما أخبر عنهم أنهم قالوا لنبيِّهم: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، وأن الله -تعالى ذِكْرُه- أَصْعقهم عند مسألتِهم ذلك ربَّهم، وأنهم عبدوا العِجل، فجعل توبتَهم قتلَ أنفسِهم، وأنهم أُمِروا بدخول الأرض المقدَّسة، فقالوا لنبيِّهم: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ إِنَّا هَـٰهُنَا قَـٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤] فابتلاهم بالتِّيْهِ".

بعد أن ضرب الإمام الهمام الطَّبَرِيُّ رحمه الله هذه الأمثلةَ من القرآن المجيد، يتساءل باستنكار، فيقول: "فَسَواء قائلٌ قالَ: هُمْ لم يَمْسَخْهم قِردةً، وقد أخبر -جلَّ ذِكْرُه- أنه جعل منهم قِردةً وخنازيرَ، وآخَرُ قال: لم يكن شيءٌ مما أخبر الله عز وجل عن بني إسرائيل أنه كان منهم من الخلاف على أنبيائهم، والنَّكال والعقوبات التي أحلَّها الله عز وجل بهم، ومَنْ أنكر شيئًا من ذلك وأقرَّ بآخر

منه، سُئِل البرهان على قوله، وعُورِضَ -فيما أنكر من ذلك- بما أقرَّ به، ثم يُسألُ الفرقَ من خبر مستفيضٍ أو أثر صحيح"(١)، فالطَّبَرِي رحمه الله لا يمانع من إحداث قولٍ في الآية ولو لم يُسْبَق إليه، بشرط أن يكون مُحتمَلًا، وله وجه من برهان أو حجة.

فحاصل الطَّبَرِي رحمه الله يشير إلى أنَّ المرء يجب عليه أنْ يَحمِلَ القرآنَ على ظاهره إلا أن يدلَّ دليل واضح على تأويل قريب، فكأنه يقول لمجاهد رحمه الله: الله عز وجل يخبر أنه مسخ هؤلاء قردة، وأنت تقول: هذا مجرد مَثَلٍ كما ضرب لهم المَثَل بالحمار أسفارًا، ومعنى كلامِك أن كلَّ كلمةٍ قالها الله عز وجل عن بني إسرائيل يمكن أن نقولَ هي مجرد مَثَلٍ، وأنهم لا وجود لهم، ولم يَحْدُث لهم شيء مما ذَكَرَ الله عز وجل.. هذا الذي انتهجه مجاهد رحمه الله هنا -إن صحت الرواية عنه- مآلٌ خطيرٌ في التأويل، وليس مجردَ تأويلٍ فاسد، بل أسوأ من ذلك، ولكن مجاهدًا رحمه الله -إن صحَّ ذلك عنه- ربما لم ينظر إلى مآلات قوله.

ثم هناك فرق بين قوله: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥]، وبين قوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥].

ولم يكتف الطَّبَرِي رحمه الله بردِّ كلام مجاهد رحمه الله بذلك، بل اعتضد بدليل آخر هو الإجماع على منع هذا القول؛ إذ قال الآخرون بما يناقضه ولا يجتمع عنه في الصورة العامَّة، فقال: "هذا مع خِلاف قولِ مجاهد رحمه الله قولَ جميعِ الحُجَّة التي لا يجوز عليها الخطأ والكذب فيما نقلته مُجْمِعةً عليه، وكفى دليلاً على فساد قولٍ إجماعُها على تخطئته "(٢).

فردَّ الطَّبَرِيُّ رحمه الله تفسيرَ مجاهد رحمه الله بأمورٍ أهمُّها: التأويل بلا دليل مُقْنِعٍ، فآل إلى أن يكونَ تأويلاً فاسدًا، ويوشِك هذا التأويل إلى أن يُلزمَ بتأويل كلِّ ما يناظره بلا دليل، وساق على ذلك

(١) تفسير الطَّبَرِي (٢/ ١٧٣).

(٢) تفسير الطَّبَرِي (٢/ ١٧٣).

أمثلة، وكأنَّه سأل مجاهدًا ﵀: فِلَمَ أَوَّلَ هذا الموضعَ ولم يَقُمْ بتأويل بقيَّة المواضع؟ ثم ردَّ هذا التأويل بأنه يناقِض الإجماع، ويظهر أنه عنى إجماعَ الصَّحابَة ﵃؛ إذ هم الجيل المتقدِّم على مجاهد ﵀، وقد يُسأل الطَّبَري ﵀: فأين الإجماع؟ وله أن يجيب: بأن النُّصوصَ التي ساقها دليلٌ على قول بعضهم بظاهر القرآن دون مخالف فصار إجماعًا سُكُوتيًّا على الأقلِّ، ويَعْضُدُه بصورةٍ ظاهرة القاعدةُ العظيمةُ التي سيأتي الكلام عنها لاحقًا، وهي: يجب أن يُحْمَل اللفظ على ظاهِره إلا بقرينة.

وعندما تنظر في تصرُّفات الطَّبَري ﵀ في تفسيره ترى أنه اختار أحيانًا أقوالاً لم يَقُلْ بها مَنْ قَبْلَهُ، ومن أشهر ما وجدتُّ له من ذلك قوله: بأن الأحرف السبعة لم يبق منها إلا حرف واحد، وأن القراءات لا علاقة لها بالأحرف السبعة.

تقرير حبر القرآن لأمَّهات مآخذ التفسير:

هل ما قرَّره المتأخرون حول (أمَّهات مآخذ التفسير أو المصادر الأوَّليَّة للتفسير) انفردوا به أم قاله مَنْ قبلهم؟

الجواب: لم يكن تقرير المتأخرين كابن تَيْمِيَّةَ والزَّرْكَشِي ﵏ لأمَّهات مآخذ التفسير بِدْعًا من القول، بل سبقهم إلى ذلك السلف ﵏، وأنموذجهم الأعلى حَبر القرآن ابن عَبَّاس ﵄، فكان إِذَا سُئِلَ عَنِ الْأَمْرِ -أي في معنى الآيات أو في واقع الحياة- فَكَانَ فِي الْقُرْآنِ أَخبَرَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْقُرْآنِ، وَكَانَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَخْبَرَ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، فَعَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ﵄، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَالَ فِيهِ بِرَأْيِه[1].

ففي هذا التطبيق لابن عَبَّاس ﵄ رأينا أنه يرجع إلى مصادر التفسير التي ذكرناها.

---

(١) الدَّارمي (١ / ٢٦٥) برقم (١٦٨)، وصحَّح سليمُ حسين أسد إسنادَه.

المصدر الأول

(القرآن العظيم) تفسير القرآن بالقرآن

ويندرج تحته أربعة مباحث:

المبحث الأول: سبب جعل تفسير القرآن بالقرآن من أمَّهات مصادر التفسير.

المبحث الثاني: من صُوَر تفسير القرآن بالقرآن.

المبحث الثالث: مدى حجيةِ تفسير القرآن بالقرآن.

المبحث الرابع: أهمُّ الكتب التي تعرَّضت لهذا النوع من التفسير.

المبحث الأول: أسباب جعل القرآن مصدرًا من مصادر التفسير.

لعلك تتساءل عند النظر في هذا المصدر عن سبب جعله مصدرًا، فلماذا يفسر القرآن بالقرآن؟

الجواب: لنفهم سببَ جعلنا هذا المصدر مصدرًا للتفسير نضع هذه القاعدة:

قاعدةٌ: القرآن يُصَدِّقُ بعضُه بعضًا، فلا تناقضَ ولا اختلافَ تعارض:

فلا يمكن أن يوجد فيه التناقُض في الصورة الكلِّيَّة، ولا يمكن أن تجد فيه تعارضًا في مجموعه، وبما أنه يصدق بعضه بعضًا، فبعضه شاهدٌ لبعضه، فنلتمس تفسير بعضه في بعضه الآخر.

ما الدليل على هذه القاعدة؟

ويدلُّ على ذلك:

أولاً: قوله تعالى جدُّه: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، فوجود التناقُض ينفي الصدق، ويبيِّن ذلك مجاهدٌ ﵀ في قوله تعالى ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، فيقول عن المحكمات: "ما فيه من الحلال والحرام، وما سوى ذلك فهو متشابهٌ يصدِّق بعضُه بعضًا"[1]، فجعل المتشابه ما لم يتَّضح معناه تَمامَ الاتضاح في موضع من القرآن، لكنك تجد معناه في موضع آخر، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]، فإذا تساءل أحدهم: ما ذنبهم حتى يختم على قلوبهم؟

---

(١) الطَّبَرِي (٣/ ١٧٣).

يجيبك على ذلك الآيات الأخرى مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة:٢٦]، ومثل قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، ومثل قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ [محمد:١٧].

ثانيًا: قوله تعالى ذِكْرُه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وقعَّد الأستاذ محمد عبده ﷺ لبيان ذلك آخِذًا أصل الفكرة عن السابقين كابن تَيْمِيَّةَ وابن كثير ﷺ فقال: "والأحسن أن يُفهَم اللَّفظ من القرآن نَفْسِه بأن يَجْمع ما تكرَّر في مواضع منه وينظر فيه، فربما استُعمل بمعان مختلفة، كلفظ الهداية وغيره، ويحقِّق كيف يتفق معناه مع جُمْلَتِه من الآية، فيَعرِف المعنى المطلوب من بين معانيه"[1].

ثالثًا: أن القرآن مثاني يصدق بعضها بعضًا، ومما يدلُّك على ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ [هود: ١٧]:

إذ من معانيها المعتبرة: محمَّد ﷺ كان على بيِّنة من ربِّه، وأعظم بيِّنة القرآن، ويتلو محمدٌ ﷺ شاهدٌ من القرآن، فالقرآن شاهد على نَفْسِه بالإعجاز، وروى الطَّبَرِي ﷺ عن محمد بن الحنفية ﷺ قال: قلت لأبي: يا أبت، أنت التالي في: ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾؟ قال: لا والله يا بنيَّ! وددت أني كنت أنا هو، ولكنه لسانُه، وروى الطَّبَرِي ﷺ عن ابن زيد ﷺ، قال: رسول الله ﷺ، كان على بينة من ربِّه، والقرآن يتلوه شاهدٌ أيضًا من الله ﷻ بأنه رسول الله ﷺ[2]، ونحو هذا الذي قررته ذَكَرَه الرَّازيُّ ﷺ، فقال: "الَّذِي وصَفَهُ اللهُ تَعالى بِأنَّهُ عَلى بَيِّنَةٍ هُمُ المُؤْمِنُونَ، وهم أصْحابُ النَّبِيِّ ﷺ، والمُرادُ بِالبَيِّنَةِ: القُرْآنُ، ﴿وَيَتْلُوهُ﴾ أيْ: ويَتْلُو الكِتابَ الَّذِي هو

(١) مناهل العرفان (٢/ ٣٩).

(٢) تفسير الطبري (١٥/ ٢٧٠-٢٧٢).

الحُجَّةُ، يَعْنِي ويَعْقُبُهُ شاهِدٌ مِنَ اللهِ تَعالى، وعَلى هَذا القَوْلِ اخْتَلَفُوا في ذَلِكَ الشّاهِدِ، فَقالَ بَعْضُهم: إنَّهُ مُحَمَّدٌ ﷺ، وقالَ آخَرُونَ: بَلْ ذَلِكَ الشّاهِدُ هو كَوْنُ القُرْآنِ واقِعًا عَلى وجْهٍ يَعْرِفُ كُلُّ مَن نَظَرَ فِيهِ أنَّهُ مُعْجِزَةٌ، وذَلِكَ الوَجْهُ هو اشْتِمالُهُ عَلى الفَصاحَةِ التّامَّةِ والبَلاغَةِ الكامِلَةِ، وكَوْنُهُ بِحَيْثُ لا يَقْدِرُ البَشَرُ عَلى الإتْيانِ بِمِثْلِهِ. وقَوْلُهُ: ﴿شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ أيْ: مِن تِلْكَ البَيِّنَةِ؛ لِأنَّ أحْوالَ القُرْآنِ وصِفاتِهِ مِنَ القِراءاتِ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ"(١).

رابعًا: صاحب الكلام أدرى بمعاني كلامه، وأعرفُ به من غيره، وصاحب الكلام هنا هو الله اللطيف الحكيم الخبير، الذي أحاط بكل شيء علمًا، لا يَعْزُب عنه شيء علمًا وخِبْرة وقُدْرَة، "لهذا كان لا بدَّ لمن يتعرَّض لتفسير كتاب الله تعالى أن ينظر في القرآن أولاً، فيَجْمَع ما تكرَّر منه في موضع واحد، ويُقابِل الآياتِ بعضَها ببعض، ليستعينَ بما جاء مُسْهَبًا على معرفة ما جاء مُوْجَزًا، وبما جاء مُبَيَّنًا على فَهْم ما جاء مُجْملاً، وليَحْمِل المُطلق على المُقيَّد، والعامَّ على الخاصِّ، وبهذا يكون قد فسَّر القرآن بالقرآن، وفَهِمَ مراد الله ﷻ بما جاء عن الله ﷻ"(٢).

خامسًا: وترى أن النبيَّ ﷺ قرَّر تفسير القرآن بالقرآن عند التدبُّر، وجعل ذلك قانونًا كليًّا يَحْكُم فَهْمنا للقرآن، وهنا نذكر إحدى أنفع القواعد التي قعَّدها النبيُّ ﷺ لفَهْم القرآن، فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جَدِّه رضي الله عنهما قال: لقد جلستُ أنا وأخي مجلسًا ما أحبُّ أن لي به حُمُر النَّعَم، أقبلت أنا وأخي وإذا مشيخةٌ من أصحاب رسول الله ﷺ على بابٍ من أبوابه، فكرهنا أن نُفرِّق بينهم، فجلسنا حَجْرَةً -أي: منعزلين في ناحية- إذ ذَكَروا آيةً من القرآن، فتماروا فيها [وهم يختصمون في القَدَر]، حتى ارتفعت أصواتهم، فخرج رسول الله ﷺ

(١) تفسير الرَّازِي (١٧/ ٣٣٠).
(٢) التفسير والمفسِّرون (١/ ٤٢).

مُغْضَبًا حتى احمرَّ وجهُه، [فكأنما تَفقَّأ في وجهه حَبُّ الرُّمان من الغضب] يرميهم بالتراب، ويقول: «مهلاً يا قوم. بهذا أُهلِكت الأمم من قبلكم: باختلافهم على أنبيائهم، وضَرْبِهم الكُتُبَ بعضَها ببعضٍ. إن القرآن لم يَنْزِل يُكّذِّبُ بعضُه بعضًا، إنما نزل يُصَدِّق بعضُه بعضًا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فَرُدُّوه إلى عالمِه»، فقال عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: "ما غَبَطتُّ نَفْسي بمجلسٍ تَخَلَّفْتُ فيه عن رسول الله ﷺ ما غَبَطتُّ نَفْسي بذلك المجلس وتَخَلُّفي عنه"(1).

فهذا الحديث ينبئنا بأعظم قانونٍ في عِصمة الإنسان من الضَّلال في فَهْم القرآن.. هنا تعلم لماذا رمى الرَّسُول ﷺ -وهو رؤوف رحيم- أصحابَه بالتراب هاهنا.. إنها الرَّحمة بهم لينتبهوا لخطأ فعلهم، وليلتفتوا إلى القانون الذي سيذكره، والذي اغتبط به راوي الحديث رضي الله عنه، وفي هذه القاعدة يقول فضيلة الشيخ الطالب زيدان -وفَّقه الله:

ونَـزِّه الـقـــرآنَ عـــن تـــعــارُضِ	آيـاتِـه الـحسـنـى وعـن تَـنـاقُـضِ
بـلْ بـعـضُـــه يُصَـــدِّقُ الـبـعـضَ عـلـى	معـنـىً لـغـيـرِ الرَّاســخـين أَشْـكَـلاَ

---

(1) أحمد (٦٧٠٢)، ابن ماجه (٨٥)، وصحَّحه الأرناؤوط، وما بين القوسين المربعين زيادة من رواية أخرى، وغبط كضرب وسمع.

المبحث الثاني: من صُوَر تفسير القرآن بالقرآن

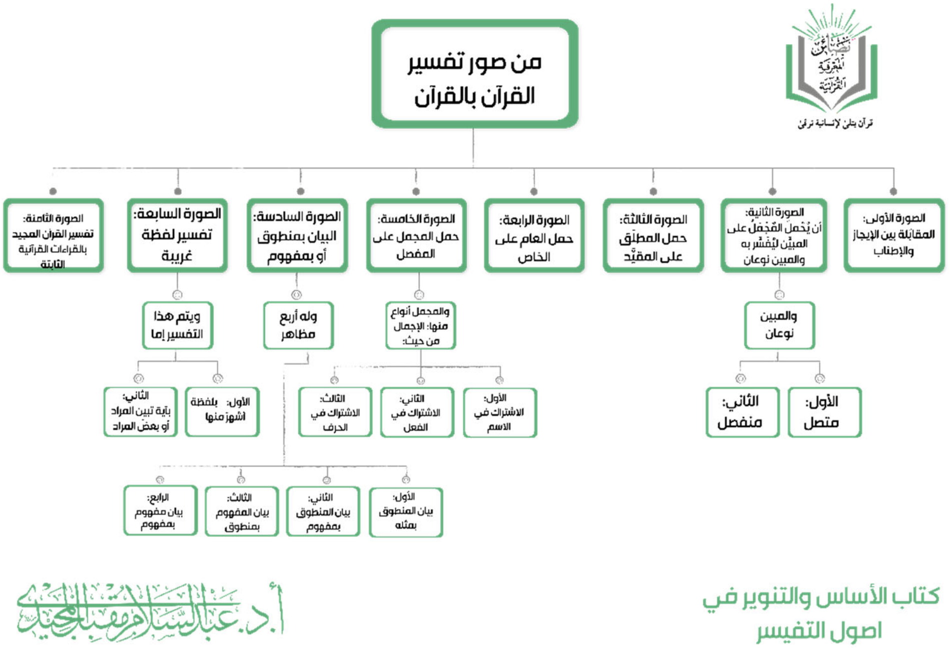

اذكر الصُّوَر التي تندرج في تفسير القرآن بالقرآن، مع ذكر أمثلة لكل صورة.

الصورة الأولى: المقابَلة بين الإيجاز والإطناب:

المثال الأول: قصَّة آدم عليه السلام وإبليس، فقد جاءت مختصرةً في بعض المواضع؛ كما في سورة الكهف، وجاءت مُسْهبةً مطولةً في مواضع أخرى؛ كما في سور البقرة، والأعراف، والحجر، وطه، وص مع فروق ظاهرة بين هذه السُّوَر، فإذا جمعتها وجدتها تُكَمِّل المَشْهدَ الكُلِّيَّ.

المثال الثاني: أن يُذْكَرَ شيءٌ في موضعٍ، ثم يَقَعَ عنه سؤالٌ وجواب في موضع آخر، ممَّا يزيده وُضوحًا وتفصيلاً، كما في قوله تعالى مجده: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، فقد وقع

عنه سؤال وجواب في موضع آخَرَ، وذلك قوله تعالى ذِكْرُه: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣، ٢٤] **وما بعدها.**

الصورة الثانية: أن يُحْملَ المُجْمَلُ على المبيَّن ليُفَسَّر به:

والمبيَّنُ نوعان(١):

الأول: مُتَّصِل:

أي: يقع البيان في المكان ذاتِه، كما في قوله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، **فلم نفهم معنى الخيطين بصُورة واضحة، فبيَّن الله** جَلَّ جَلَالُهُ **المقصود بالخيطين بقوله:** ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾، **ففَهِمنا أنه يعني اللَّيل والنَّهار، وكما في قوله تعالى:** ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾ **بيَّن وَجْه المُشابهة بقوله:** ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩].

الثاني: منفصل:

ومنه بيان العهد المأخوذ على بني إسرائيل المذكور في سورة البقرة في قوله تعالى جَدُّه: ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِيٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] **حيث بيَّنه في سورة المائدة في قوله تعالى ذِكْرُه:** ﴿۞ وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًاۖ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْۖ لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُۚ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ١٢].

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن (٢/ ٢١٥)، التفسير والمفسِّرون (١/ ٢٧)، مناهل العرفان (٢/ ١١)، قواعد التفسير (١/ ١١٠).

الصورة الثالثة: حمل المطلَق على المقيَّد:

١) كما في قوله تعالى ذِكْرُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرٗا لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٠]، فإنه قَيَّدَ إطلاق قبول التوبة بقوله تعالى مَجْدُه: ﴿وَلَيۡسَتِ ٱلتَّوۡبَةُ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ قَالَ إِنِّي تُبۡتُ ٱلۡـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمۡ كُفَّارٌۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡتَدۡنَا لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا﴾ [النساء: ١٨].

٢) قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾ [المائدة: ٥] مُقيَّد بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة:٢١٧].

٣) ومن أمثلته أيضًا عند بعض العلماء: آية الظِّهارَ مع آية القتل، ففي كَفَّارة الظِّهار يقول الله تعالى في سورة المجادلة آية ٣: ﴿فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ﴾...وفي كفارة القتل، يقول في سورة النساء آية ٩٢: ﴿فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ﴾..فيُحْمَل المُطْلَق في الآية الأولى على المُقيَّد في الآية الثانية، بمجرد ورود اللَّفظ المُقيَّد من غير حاجة إلى جامع عند هذا البعض من العلماء، وإن كان التحقيق يقتضي عدم الحَمْل -في نظري- لعدم اتِّحاد الحُكْمَين، ولأن في ذلك حثًّا على تحرير الرِّقاب ولو لم تكن مُسْلِمة، وهو مَقْصِد شرعي.

الصورة الرابعة: حمل العام على الخاص:

١) مثل نفي الخُلَّة والشفاعة على جهة العموم في قوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، وقد استثنى الله ﷻ المتقين من نفي الخُلَّة في قوله عزَّ جاره: ﴿ٱلۡأَخِلَّآءُ يَوۡمَئِذِۢ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧]، واستَثْنَى ما أُذِن فيه من الشَّفاعة بقوله تعالى جَدُّه: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦].

٢) وكما في قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا﴾ [الإسراء:٢٤] فهذا عموم يَشْمَل كلَّ والد؛ مسلمًا كان أم كافرًا؛ في الحياة وبعد الممات، وقد خصَّص الله ﷻ ذلك بقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ﴾ [التوبة:١١٣]. فخرج بهذا الاستغفار للأبوين الكافِرَين بعد مماتهما، وظهر أن المراد بها الأبوان المؤمنان، وأما في حياتهما فيجوز الاستغفار، والدُّعاء بالرَّحمة لهما.

الصورة الخامسة: بيان ما ورد مجملاً في موضعٍ بما ورد مفصَّلاً في موضعٍ آخر:

١) ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [البقرة: ٥١]. لم يبيِّن في هذا الموضع هل كانت هذه الليالي مجتمعة أو متفرقة؟ لكنه تعالى مَجْدُه بيَّنها في موضع آخر بقوله: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

٢) وفي قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢] فصَّل الله ﷻ تمنيَّهم، فأخبر أنهم يتكلَّمون به في قوله: ﴿وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ تُرَٰبًا﴾ [النبأ: ٤٠].

ما أنواع المُجْمَل؟

والمُجْمَل أنواع منها:

الأول: الإجمال من حيث الاشتراك في الاسم: كقوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]، فإن ﴿ٱلْعَتِيقِ﴾: كلمة مشتركة بين ثلاثة معانٍ: القديم، أو المُعْتَق من رِقِّ الآخرين، أو العتيق بمعنى الكريم، وبيَّن قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾ [آل عمران: ٩٦] أنَّ المراد الأول مع أن المعنيين الآخرين كلاهما حقٌّ.

والثاني: الإجمال من حيث الاشتراك في الفعل: كما في قوله: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ﴾ [التكوير:١٧] مشترك بين إقبال الليل وإدباره، وبيَّن الله ﷻ أن المعنيين مُرادان في قوله: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذۡ أَدۡبَرَ﴾ [المدثر:٣٣]، وكما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ [الليل:١]، ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى:٢].

والثالث: الإجمال من حيث الاشتراك في الحرف: كما في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [البقرة:٧] فإنَّ "الواو في قوله: ﴿وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ مُحْتَمَلة في الحرفين؛ أن تكون عاطفة على ما قبلها، وأن تكون استئنافية. وبيَّن في قوله: ﴿وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ﴾ أنه معطوف على قوله: ﴿عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾، وأن قوله: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ استئناف، والجارُّ والمجرور خبر المبتدأ الذي هو ﴿غِشَٰوَةٞۖ﴾، وسَوَّغ الابتداء بالنَّكِرة أنها أفادت، كما قال ابن مالك رحمه الله[1]:

ولا يجوز الابتدا بالنَّكِره ... ما لم تُفِدْ كعِنْدَ زيدٌ نَمِرَه

وسَوَّغ تَقَدُّمَ الخبر على المبتدأ هنا اعتمادُه على الجارِّ والمجرور قبله، كما قال ابن مالك رحمه الله[2]:

ونَحْوَ عِنْدِي دِرْهَمٌ ولِيْ وَطَرْ ... مُلْتَزِمٌ فيه تَقَدُّمُ الخَبَرْ

فما الذي دلَّنا على أن القلب والسمع متعاطفان، وأن الواو المرتبطة بالبصر استئنافية؟

دلَّنا على ذلك قوله تعالىٰ: ﴿أَفَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلۡمٖ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمۡعِهِۦ وَقَلۡبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةٗ﴾ [الجاثية:٢٣].

---

(١) ألفية ابن مالك (ص: ١٧).

(٢) ألفية ابن مالك (ص: ١٨).

الصورة السادسة: البيان بمنطوق أو بمفهوم: وله أربعة مظاهر:

١) **بيان المَنْطُوق بِمِثْله**: كما في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١]، ففسَّرت آية أخرى "الذي يتلى علينا"، وهي قوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ...﴾ الآية ٣ من السُّورة نَفْسِها.

٢) **بيان المَنْطُوق بمَفْهُوم**: كما في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ...﴾ [المائدة:٣] في المائدة، فمَنْطُوقُها يَشْمل جميعَ أنواع الدِّماء، وبيَّن الله ﷻ هذا المنطوق العامَّ بمفهوم قولَه في سورة الأنعام: ﴿أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا﴾ [الأنعام:١٤٥] أن غير المسفوح ليس بمُحَرَّم، كما قال الطَّبَرِي ﵀: "وأما الدَّم فإنه: الدَّم المَسْفُوح دون ما كان منه غير مسفوح؛ لأنَّ الله جلَّ ثناؤه قال: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ﴾ [الأنعام:١٤٥]، فأما ما كان قد صار في معنى اللَّحْم كالكَبِد والطِّحَال، وما كان في اللَّحم غير مُنْسَفِح فإن ذلك غيرُ حرام؛ لإجماع الجميع على ذلك"[1].

٣) **بيان المَفْهُوم بمَنْطُوق**: كما في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢] مَفْهُومُه أنه ليس بهُدًى لغيرهم، لكنَّ الله ﷻ أخبرنا في مواضع أخرى أنه: هدى لغير المتَّقين من المؤمنين، وليس بهُدًى لغير المؤمنين في قوله: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدًى وَشِفَآءٌۚ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًىۚ﴾ [فصلت: ٤٤].

٤) **بيان مَفْهُوم بمَفْهُوم**: فقوله: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [المائدة: ٥]، المقصود بالمُحْصَنات الحرائر العفيفات، ودلَّ هذا المنطوق على مفهوم هو: تحريم الأَمَة

---

(١) تفسير الطَّبَرِي (٤/ ٤٠٦).

الكتابيَّة في النِّكاح، ويؤكِّد ذلك مَفْهُوم قولِه: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النساء: ٢٥].

الصورة السابعة: تفسير لفظة غريبة: ويتم هذا التفسير إمَّا:

١) بلفظة أشهرَ منها: كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾ [الحجر: ٧٤]، فسَّر كلمة (سجيل) بالطين في قوله تعالى: ﴿لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن طِينٍ﴾ [الذاريات:٣٣]، هذا ما ذَكَره بعض المفسِّرين[1]، ويظهر لي أن (السجيل) يختلف شيئًا ما عن الطِّين، فالأصل تقارب المعنيين لا ترادفهما بالضرورة.

٢) وإمَّا بآية تبيِّن المراد أو بعضَ المراد: فقوله: ﴿فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ [الأنبياء:٣٠] فالفَتْقُ: فَصْلٌ، والكلام هنا عن السموات والأرض، وذَكَر بعض المفسِّرين أن هذا الفَتْقَ جاء بيانه في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلرَّجْعِ ۝ وَٱلْأَرْضِ ذَاتِ ٱلصَّدْعِ﴾ [الطارق ١١-١٢][2]، فرجوع المطر إلى الأرض من السماء كأنه تَشَقُّقٌ حَدَث في سُحُبِها، ترتَّب عليه نزول الماء، وتصدُّع الأرض للنَّبات كأنه فَصْل، فهذا الفَصْل المذكور في سورة الأنبياء بيَّنته هاتان الآيتان في سورة الطارق، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾ [عبس ٢٦].

هكذا ذكر بعض المفسِّرين، والظاهر عندي أن بين الآياتِ فرقًا في المعنى؛ فالأصل عدم الترادف، ويجد المتدبِّر تميُّزًا لاستخدام كلمة مكان كلمة حيث تُظهِر لنا الفروقُ البيانيَّةُ الصحيحة صُورًا متعدِّدة لمعاني الآيات...فالمراد من البيان هنا البيان العامُّ، وليس البيانَ الدَّقيق.

---

(١) ينظر: تفسير الطَّبَري (١٧/ ١١٩).

(٢) ينظر: تفسير الثعلبي (٦/ ٢٧٤).

والأنواع والصُّوَر الدَّاخلة في هذا الباب كثيرة، وقد ساقها الشِّنقيطيُّ -رحمه الله- تعالى- في مقدِّمة (أضواء البيان) بإسهابٍ.

الصورة الثامنة: تفسير القرآن المجيد بالقراءات القُرْآنيَّة الثابتة:

قاعدة: القراءات الثابتة المتغايرة توضح إحداها الأخرى في المعنى، أو تؤسس معنى جديدًا، فهي تقوم مقام الكلمات أو الآيات المتعددة:

وذلك من إعجاز القرآن، فمن واجبات المفسر كما يقرر الطاهر بن عاشور رحمه الله: "أن يبين اختلاف القراءات المتواترة؛ لأن في اختلافها توفيرًا لمعاني الآية غالبًا، فيقوم تعدد القراءات مقام تعدد كلمات القرآن"[1]، وقرر الشنقيطي رحمه الله ذلك فقال: "اعلم أولاً أن القراءتين إذا ظهر تعارضهما في آية واحدة لهما حكم الآيتين، كما هو معروف عند العلماء"[2]، فذلك ضربٌ من ضروب البلاغة، يبتدئ من جمال هذا الإيجاز، وينتهي إلى كمال الإعجاز[3]، والآيات المتعددة في الموضوع الواحد تُوَضِّحُ إحداها الأخرى في المعنى، أو تؤسس معنى جديدًا، وكذلك القراءات غيرُ اللهجية.

اذكر مثالًا يوضح هذه القاعدة؟

من أمثلة ذلك:

---

(١) التحرير والتنوير (١/ ٣٠).

(٢) أضواء البيان (٢/ ٨٠).

(٣) النشر (١/ ٥٢)، محاسن التأويل (١/ ١٩٥)، مناهل العرفان (١/ ١٠٧).

المثال الأول: قوله تعالى ذكره: ﴿إِذۡ قَالَ ٱلۡحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ هَلۡ يَسۡتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِۖ﴾ [المائدة: ١١٢]، ففي الآية قرءاتان مشهورتان(١) توضحان اللبس الحاصل بادئ الرأي من هذا السؤال؛ إذ قد يسأل سائل فيقول:

هل يمكن أن يَشُكَّ الحواريون في قدرة الله حيث أومأ إلى ذلك تعبيرهم: هل يستطيع ربك؟

القراءة الأولى: قراءة الجمهور، كما هو مكتوب: ﴿هَلۡ يَسۡتَطِيعُ رَبُّكَ﴾.

القراءة الثانية: قراءة الكسائي رحمه الله: ﴿هل تستطيعُ ربَّك﴾ بالتاء في: (تستطيع) مع إدغام اللام قبلها فيها، ونصب كلمة: (ربك)، وتؤسس القراءتان لمشهدين في محاورة الحواريين لعيسى -عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام-:

المشهد الأول: بينت قراءة الكسائي رحمه الله أن المرادَ من سؤالهم: ﴿هل تستطيعُ ربَّك﴾: هل تستطيع أن تسأل ربك؟ فـ(أن) والفعل المضارع محذوفان، ويؤولان بمصدر، ويكون التقدير: هل تستطيعُ سؤالَ ربِك؟ فحذف المضاف الذي هو المفعول به، وأقام المضافَ إليه مقامه، فماذا يكون معنى الاستطاعة؟

الاستطاعة هنا يراد بها الإمكان، والمعنى العام: هل يمكنك فعلُ ذلك دون حرجٍ؛ إذ قد يتحرج النبي من أن يسأل ربه شيئًا كما تحرج نبينا محمد ﷺ من تكرار سؤال ربه أن يخفف الصلاة بعد أن وصل إلى خمس صلوات، وقد يتحرج لأن المسألة دنيوية، ولذا لم يكن الأنبياء صلى الله عليهم وسلم يسألون الله ما يتعلق بأمور الدُّنيَا إلا عند الحاجة الماسة أو عند إظهار التضرع الموحد المستعين بالله كما في قصة يعقوب وأيوب وقصص النبي ﷺ عندما

---

(١) النشر (٢/٢٥٦).

طلب أصحابه الطعام أو الماء، أو النصر، فيصبح المعنى الكلي لقراءة الكسائي رحمه الله: هل تستطيع أن تسأل ربك أن ينزل علينا مائدة دون أن تتحرج من الناحية الشَّرعِيَّة؟

المشهد الثاني: تُظهِره قراءةُ الجُمهور، وتُظْهِرُ فيه مشهدًا لاحقًا للمشهد الذي صورته قراءة الكسائي، فالتقدير: وإذا أمكنك أن تسأل ربك دون حرجٍ فهل يأذنُ الله تعالى ذكره في ذلك؟ فليس المرادُ من كلامهم الشكَّ في قدرة الله عز وجل، بل طلبُ الإذن من الله عز وجل أن يصنع لهم ذلك، فيكون المعنى من القراءتين جميعًا: هل تستطيع أن تسأل ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء؟ وإذا سألت ربك، فهل يأذن ربُّك بفعل ذلك؟، وقد رأيت أن معنى كلمة (تستطيع) اختلف في القراءاتين اختلافًا عائدًا للازم الاستطاعة، وليس لأصل الاستطاعة، فهم لا يشكون في قدرة الله، بل إن السياق يوضح: هل السؤال للتحدي والإعجاز، أم للأدب والتذلل، وقد وضح أنه للأدب والتذلل، وإن كان فحوى الطلب طلب معجزة.

وهنا يلوح لك: لماذا جاء التعبير بالاستطاعة دون التعبير بالقدرة أو الإذن؟ فإن الاستطاعة في العرف اللغوي تشمل المعنيين السابقين في القراءتين.

المثال الثاني: (مَلِكِ، ومَالكِ) قراءتان ثابتتان في قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤][(١)]، وهما تتآزران على توضيح الصورة العامَّة المعظِّمة لله -تعالى مَجْدُه- في كونه مَلِكًا ومالكًا ليوم الدين، ويراجع كتابي في تفسير سورة الفاتحة (الإسلام في سبع آيات) حيث فصَّلت العلاقة بين القراءتين.

---

(١) قرأ عاصم، والكسائي، ويعقوب، وخلف بالألف مدًّا، وقرأ الباقون بغير ألف قصرًا. النشر (١/ ٢٧١).

المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥] برفع (المجيد): قراءة الجمهور وَصْفًا لله تعالى، وبخَفْضِه: قراءة حمزة والكسائي وخلف العاشر(١) وَصْفًا للعَرْش، وكما في قراءتي ﴿يَكۡذِبُونَ﴾ [البقرة:١٠] في أول البقرة، و﴿كُذِبُواْ﴾ [يوسف:١١٠] في أواخر سورة يوسف عليه السلام، وكما في قراءتي: ﴿يَطۡهُرۡنَ﴾ [البقرة:٢٢٢]، بالتخفيف والتثقيل، وفي قراءتي ﴿حامية، حَمِئَةٍ﴾ [الكهف:٨٦]. وكلُّ ذلك من القراءات المتواترة.

وفي بيان هذه القاعدة يقول الشيخ الطالب زيدان –وفَّقه الله-:

تَعَــــدُّدُ القـــراءةِ المـــعْتَبَره ... يَكُـونُ للتوْضيـح والمـغـــايَـرَه
فـهْـوَ إذًا مُـؤَسِّـسٌ لِـمَـعْـنَـى ... آخَـرَ أوْ مـوضِـحُ نَـفْـسِ الـمـعْـنَـى

القراءات غير المتواترة:

ما الفائدة التي يمكن أن نجتنيها من القراءات غير المتواترة؟

يذكر بعض علمائنا رحمهم الله هنا عددًا آخر من القراءات غير المتواترة، مثل قراءة ابن مسعود رضي الله عنه : (أو يكون لك بيت من ذَهَب)، فذكروا أنها تفسِّر لفظ الزُّخْرُف في القراءة المشهورة: ﴿أَوۡ يَكُونَ لَكَ بَيۡتٞ مِّن زُخۡرُفٍ﴾ [الإسراء:٩٣]، ومثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة:٩]، يقولون فيها: فسَّرتها القراءة الأخرى: (فامضوا إلى ذكر الله)، لأن المراد بالسعي مُجَرَّدُ الذَّهاب(٢)، ولكنني لا أرى ذلك، بل أرى الآتي:

أولاً: القراءة غير المتواترة لا تفسِّر المتواترة، بل تُنْبِئ عن تفسير ورد عمَّن رُوِيت عنه إن ثبت ذلك عنه، وحُكْم هذا التفسير هو حُكْمه عندما نُرْجِعه إلى المصادر الخمسة.

---

(١) ينظر: النشر (٢/ ٣٩٩).

(٢) انظر مثلاً: التفسير والمفسِّرون (١/ ٤٥).

ثانيًا: ليس ما ذكروه من التفسير صحيحًا، فيمكن أن يُوْجَّه التعبير عن الذَّهاب إلى الجُمُعة بالسَّعي في القراءات المتواترة توجيهًا سديدًا، ويكون المعنى: أسرعوا أيها النَّاس في الإقلاع عن تجارتكم وأشغالكم، كأنَّكم تَسْعَون إلى الجمعة سعيًا.

فالتمثيل بما ذكروه من قراءات شاذة إنما يكون من باب التفسير ما دام غيرَ متواتر، ومن ذلك القراءة المنسوبة لابن عَبَّاس رضي الله عنهما ﴿لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡۚ﴾ [البقرة: ١٩٨] زاد ابن عَبَّاس رضي الله عنهما: (في مواسم الحج)، فالزيادة هنا تفسير لا قراءة، وقد يتوهَّم السامع أن الزيادة قراءةٌ، وعند التأمُّل ترى الزيادة تفسيرًا أدرجه المفسِّر، فتوهَّمه بعض السامعين أنه قراءة.

قاعدة: القراءة الشاذة حال صحة سندها تنزل منزلة خبر الآحاد، وتعد مفسِّرة للقرآن:

كما في الأمثلة السابقة، وكما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣] ففي قراءة عُزيت لأبي الدرداء وابن مسعود رضي الله عنهما: (والذَّكرِ والأنثى)[1]، وهذا المثال أَوْلى في نظري من التمثيل بـ(أيام متتابعات) ونحوه؛ لثُبُوت سنده فهو في صحيح البخاري، وفي هذا النوع يقول أبو عبيد رحمه الله في كتاب (فضائل القرآن): "فأمَّا ما جاء من هذه الحروف التي لم يُؤْخَذ علمُها إلا بالإسناد والروايات التي يعرفها الخاصَّة من العلماء دون عوام النَّاس، فإنما أراد أهل العلم منها أن يستشهدوا بها على تأويل ما بين اللَّوْحين، وتكون دلائل على معرفة معانِيه وعلم وُجوهِه، وذلك كقراءة حفصة وعائشة رضي الله عنهما: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾ (صلاة العصر) [البقرة: ٢٣٨]–وعدد من هذه الأمثلة إلى أن قال– فهذه الحروف وأشباهٌ لها كثيرة قد صارت مفسِّرة للقرآن... وأدنى ما يُسْتَنبط من عِلْم هذه الحروف معرفةُ صحَّة التأويل على

(١) البخاري (٤٩٤٤).

أنها من العلم الذي لا تعرف العامَّة فَضْلَه"[1]، فالقراءة الشاذَّة تُعامَل مُعاملة التفسير، ولا تُعامَل مُعاملة القراءات، ولا مُعاملة الحديث إلا أن تكون القراءة التَّفسيريَّة ثابتةً عن النبيِّ ﷺ فتُعَامل مُعاملة الحديث، أي: هي تفسير نبويٌّ[2]، وهذا ما ذهب إليه الشَّافِعي رحمه الله فهو "لا يرى الاستدلال بالقراءة الشاذَّة لا من حيث إنها كتاب، ولا من حيث إنها خَبَر"[3]، وقرَّر الرَّازِي رحمه الله أن القراءة الشاذة لا يمكن اعتبارها في القرآن؛ لأن تصحيحها يَقْدَح في كون القرآن متواترًا[4].

قاعدة الاستشهاد بالقراءة الشاذَّة: لا يستشهد بالقراءة الشاذَّة على أنها قرآن، وإنما هي تفسير لها حكم التفسير؛ فإن صحَّت عن النبي ﷺ فهي تفسير نبويٌّ، وإن صحَّت عن غيره نسبت إلى غيره.

قرَّر الشنقيطي رحمه الله عدم صحَّة بيان القرآن بقراءة شاذَّة، ولكن قد تذكر القراءة الشاذَّة استئناسًا لتأييد معنى قراءة عشرية متواترة، كقوله: ﴿وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣]، ففي قراءة شاذَّة بزيادة لفظة: (لهن) بعد كلمة: (غفور)، فالموعود بالمغفرة والرَّحمة، هو المعذور بالإكراه دون الـمُكرِه؛ لأنه غير معذور في فعله القبيح، وبيَّن الله عز وجل ذلك بقوله: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦][5].

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد (ص: ١٤٩).
(٢) وانظر: فضائل القرآن لأبي عبيد (ص: ١٤٩).
(٣) تفسير الآلُوسي (٥/ ١٣٩).
(٤) تفسير الرَّازِي (٢/ ٤٥٩).
(٥) تفسير الرَّازِي (٢/ ٤٥٩).

المبحث الثالث: مدى حجية تفسير القرآن بالقرآن

هل تفسير القرآن بالقرآن حُجَّة مطلقًا؟

الجواب: تفسير القرآن بالقرآن لا يخلو من أربع حالات:

الحالة الأولى: أن يكون طريقةُ النَّقْل عن النبي ﷺ، فهو حجَّةٌ مطلقًا في فَهْم الآية ما دامت الرواية مقبولةً وَفْق قوانين علم الحديث[1]، مثل تفسير الظُّلم الوارد في سورة الأنعام.

الحالة الثانية: أن يكون الاستدلال صريحًا واضحًا لا يحتمل اللَّبس في أنه تفسير لكلمة قُرْآنيَّة ببيان قرآني آخر، فهو حجَّةٌ بيِّنة بِغَضِّ النَّظر عن قائله، كتفسير كلمة: (العالمين) الواردة في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] بـ﴿قَالَ فِرۡعَوۡنُ وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢٣ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ...﴾ [الشعراء ٢٣-٢٨]، فحال الاستدلال هنا كحال المُبيِّن المُتَّصل في مِثْل أولِّ سورة الطارق.

الحالة الثالثة: أن يكون طريقه النَّقْل عن غير النبيِّ ﷺ من الصَّحابَة ﷺ، كتفسير عمر بن الخطاب رضي الله عنه لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتۡ﴾ [التكوير: ٧]، حيث قال: "يُزَوَّجُ نَظِيرَهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ" -عنى بذلك: يُقْرَن به- ثُمَّ قَرَأَ: ﴿ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ﴾ [الصافات:٢٢][2]، فالكلام في قوله: ﴿زُوِّجَتۡ﴾ عن قَرْن النَّظير بنظيره، وليس عن الزَّواج بمعنى النِّكاح.

---

(١) وهل يمنع إدخال فَهْمٍ آخر في التفسير: مسألة يأتي تفصيلها في التفسير بالسُّنَّة.

(٢) البخاري (٦ / ٢٠٧) معلقًا، ووصله ابن حجر في تغليق التعليق (٤/ ٣٦١)، وفي رواية لابن جرير(٣٠/ ٦٩)، والحاكم (٢ / ٥٦٠)، وصحَّحه ووافقه الذهبي: "هما الرجلان يعملان العمل يَدْخلان به الجنة والنار: الفاجر مع الفاجر، والصالح مع الصالح".

ما حكم التفسير في هذه الحالة؟

الجواب: في هذه الحالة تُطبَّق على الرِّواية الموقوفة المعاييرُ الحديثيَّة للتأكُّد من ثبوت الرِّواية حتى لا نتحرج في نسبتها إلى الصَّحابيِّ، ثم تُطبَّق القواعد المُتعَلِّقة بحجيَّة أقوالهم من حيثُ المَتْن، فمنها ما له حكم الرَّفع، ومنها ما هو رأيٌ واجتهادٌ، فليس بحجَّةٍ قاطعة، بل تُرَجَّحُ حجيَّتُه إذا كان صادرًا عن مفسِّرٍ امتلك مُؤهلاتٍ لم يمتلِكْها غيرُه، كابن عَبَّاس، أو كعمر بن الخطاب، أو كعليٍّ بن أبي طالب ﷺ، وأن يَظْهَر من استدلاله بالقرآن وضوحُ التوجيه لما ذهب إليه، وفيه تفصيل يأتي في مصدره -إن شاء الله تعالى-، فتفسير القرآن بالقرآن في هذه الحالة ليس بحجَّة قاطعة بالضرورة.

الحالة الرابعة: أن يكون طريقه النَّقْل عن غير الصَّحابَة ﷺ من التَّابِعين فَمَنْ بعدَهم، فيقول أحدهم مثلاً: بيَّن الله ﷻ -تعالى ذِكْرُه- هذه الآيَةَ في قوله...، ويذكر الموضعين: المستدَلَّ له، والمستدَلَّ به، وفي هذه الحالة:

يكون محلَّ نظر، فهو لا يزيد على أن يكون اجتهادًا من صاحبه، فتُنَزَّل عليه ضوابط الاجتهاد، كتفسير كلمة: ﴿ٱلسُّفَهَآءَ﴾ الواردة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤۡتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ﴾ [النساء: ٥] بما ورد في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ﴾ [البقرة: ١٤٢]؛ إذ قد يقول قائل: آيةُ البقرة تفسِّر آيةَ النساء، وقد يعارضه آخر بأن آية البقرة كلامٌ في السَّفَه العقليِّ عند الاعتراض على الحكم الشرعيِّ، أما آية النساء فكلام عن السَّفَه العقليِّ عند التصرُّف الماليِّ، فكلمة: ﴿ٱلسُّفَهَآءَ﴾ مشتركة في الموضعين، ولكن المدلول لكلِّ موضع يختلف عن الآخر، فلا يُعَدُّ تفسيرًا للقرآن بالقرآن، ولا ينبغي أن يفرح عندما يقال: تفسير هذا الموضع وجدناه في الموضع الآخر لمجرد الاشتراك في ورود الكلمة.

لماذا لم يعدَّ الزَّرْكَشِيُّ رحمه الله (تفسير القرآن بالقرآن) من أمَّهات مآخذ التفسير؟

الجواب: لم يُدْرِج الإمام الزَّرْكَشِيُّ رحمه الله هذا المصدرَ ضمن أمَّهات مآخذ التفسير؛ وربما يعود ذلك لهذا الاحتمال الذي قرَّرته قبل قليل، فحقيقة تفسير القرآن بالقرآن يعود إلى أحد المصادر التالية له، وذهب د/ الطَّيَّار إلى أن المفسِّرين تسامحوا في إدراج كثير من الأمثلة السابقة تحت هذا البَنْد: تفسير القرآن بالقرآن، مع أن الحقيقة أن أكثر ذلك هو من اجتهاد العقل الذي هو جَمْعٌ بين الآيتين أو الآيات، وليس هو تطبيقًا دقيقًا لمصطلح تفسير القرآن بالقرآن؛ إذ ذلك يقتضي وجودَ الكلمة ذاتِها وبيانَها في الآية المبيَّنة، كما في مثال تفسير الظلم[1].

وعند التأمُّل فإننا إذا أخذنا بهذا الاعتبار سنلغي حتى المثال المذكور؛ لأننا نحتاج معه إلى النصِّ بأن الظلم المقصود في سورة الأنعام هو الذي ذُكِرَ في سورة لقمان، وأين هذا النصُّ في القرآن؟ لولا أن النبيَّ ﷺ هو الذي نصَّ على ذلك، وكلامه وحي يوحى، وإلا لقلنا حتى هذا المثال استنباط أيضًا؛ لأن للظلم معانيَ كثيرةً وردت في القرآن الكريم، فإن حددنا أحدها ليفسِّر موضعًا نكون قد أعملنا العقل والاستنباط إلا أن يكون الذي نصَّ على التحديد هو الحبيب المصطفى ﷺ ...وعلى هذا فالاستدراك المذكور محلُّ نظر.

(١) انظر: مساعد الطَّيَّار: مصادر التفسير، مقال منشور في شبكة التفسير والدراسات القرآنية.

المبحث الرابع: أهم الكتب التي تعرضت لهذا النوع من التفسير

كُتُب التفسير التي اعتنت بهذا المصدر كثيرة، منها:

١) ابن جرير الطَّبَرِي (ت٣١٠هـ) رحمه الله في كتابه: (جامع البيان عن تأويل آي القرآن):

فمن البداية يقول في تفسير: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤] " لله المُلْك يوم الدِّين خالصًا دون جميع خلقه الَّذِينَ كانوا قبل ذلك في الدُّنيَا مُلُوكًا جبابرة، ينازعونه المُلْك، ويدافعونه الانفراد بالكبرياء والعظمة والسلطان والجَبْرية، فأيقنوا بلقاء الله يوم الدِّين أنهم الصَغَرة الأذلَّة وأن له من دونهم ودون غيرهم الملكَ والكبرياءَ والعزَّةَ والبهاءَ، كما قال جلَّ ذِكْرُه وتقدَّست أسماؤه في تنزيله: ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ لَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنۡهُمۡ شَيۡءٞۚ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾ [غافر:١٦]"(١).

٢) الحافظ ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ) رحمه الله في كتابه: (تفسير القرآن العظيم)، وهو من أوسع كتب التفسير احتفاء بهذا المصدر.

٣) احتفى به محمد بن إبراهيم الوزير (ت٨٤٠هـ) رحمه الله، لكنه لم يؤلِّف فيه كتابًا مستقلًّا، فقد قال: (تفسير القرآن بالقرآن)، وذلك حيث يتكرَّر في كتاب الله تعالى ذِكْرُ الشيء، ويكون بعضُ الآيات أكثرَ بيانًا وتفصيلًا"(٢)، وقد أشار إليه في كُتُبه المختلفة كالعواصم، وإيثار الحق.

(١) انظر: تفسير الطَّبَرِي (١/ ٩٤).

(٢) انظر: إيثار الحق على الخلق (ص:١٥٠).

٤) إبراهيم بن محمد بن إسماعيل الأمير (ت ١٢١٣هـ) رحمه الله: (مفاتيح الرضوان في تفسير القرآن بالقرآن)(١)، ولعلَّ الدكتور المحقِّق مساعد الطيَّار وَهِمَ فعزاه إلى أبيه الأمير الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ) رحمه الله بتسمية مُقارِبة.

٥) الشيخ محمد الأمين الشِّنقيطيُّ (ت١٣٩٣هـ) رحمه الله في كتابه: (أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن).

٦) تفسير (نِظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان): للإمام عبد الحميد الفَرَاهي (ت١٣٤٩ هـ) رحمه الله، ولكنه لم يكتمل.

وعند التأمُّل فإننا قد نستطيع تعميم معظم التفاسير تحت هذا البند؛ إذ لا يخلو منها مَنْ يستشهد على معنى للفظة بآية أخرى.

(١) انظر: هِجَر العلم ومعاقله في اليمن (٤/ ١٨٥٨)، هداية العارفين (ص: ٢١).

أسئلة تَقوِيمِيَّة:

س١: ماذا يُقْصد بـ "مصادر التفسير"؟

س٢: لماذا سمِّيت هذه المصادر بالأَوَّليَّة؟ وماذا أطلق عليها ابن تَيْمِيَّةَ رحمه الله؟

س٣: لماذا سمَّاها الزَّرْكَشِيُّ رحمه الله (أمَّهات مآخذ التفسير)؟

س٤: ما أهمُّ مصادر التفسير؟

س٥: هل ما قرَّره المتأخرون حول (أمَّهات مآخذ التفسير) شيء انفردوا به أم قاله من قبلهم؟

س٦: ما الدليل على أن القرآن يصدِّق بعضه بعضًا؟

س٧: ما سبب جَعْل القرآن مصدرًا من مصادر التفسير؟

س٨: اذكر الصور التي تندرج في تفسير القرآن بالقرآن، مع ذكر مثال لكلِّ صورة.

س٩: اذكر مظاهر البيان بمنطوق أو بمفهوم، واذكر مثالًا لكلِّ مظهر.

س١٠: بم تفسَّر اللَّفظة الغريبة؟

س١١: وضِّح بالمثال كيف تقوم القراءات الثابتة مقام الكلمات أو الآيات المتعدِّدة.

س١٢: كيف يمكن الاستفادة من القراءات غير المتواترة في مجال التفسير؟

س١٣: هل تفسير القرآن بالقرآن حجَّة مطلقًا؟ وضِّح ذلك؟

س١٤: لماذا لم يَعُدَّ الزَّرْكَشِيُّ رحمه الله (تفسير القرآن بالقرآن) من أمَّهات مآخذ التفسير؟

س١٥: اذكر أهمَّ الكتب التي اعتنت بتفسير القرآن بالقرآن.

المصدر الثاني

(السنة النَّبَويَّة) تفسير القرآن بالسنة

ويندرج تحته عدَّة مباحث:

المبحث الأول: أسباب جَعْل السُّنَّة مصدرًا من مصادر التفسير.

المبحث الثاني: مكانة هذا المصدر وحجِّيته وأهمِّيَّته.

المبحث الثالث: الردُّ على شبهة يتطاول بها الطاعنون في السُّنَّة النَّبَويَّة.

المبحث: الرابع: الكُتُب التي اهتمَّت بهذا المصدر، والمؤلِّفون في التفسير النَّبَوي.

المبحث الخامس: التفسير النَّبَوي وكُتُب السُّنة النَّبَويَّة.

المبحث السادس: نوع التفسير الوارد في كتب التفسير التي في كتب الحديث.

المبحث: السابع المراسيل في التفسير.

المبحث الثامن: وجوه تفسير السنة النَّبَويَّة للقرآن الكريم.

المبحث التاسع: مقدار التفسير النَّبَوي للقرآن الكريم.

المبحث العاشر: حكم أن يفسِّر أحد آية قد فسَّرها النبيُّ ﷺ

المبحث الحادي عشر: مكانة التفسير النَّبَوي فيما جاز فيه الاستنباط بعد تفسير النبيِّ ﷺ.

المبحث الأول: أسباب جَعْل السنة مصدرًا من مصادر التفسير

لم جُعلتِ السنة أحد مصادر التفسير؟

١
لأنه ﷺ أُمر بالبلاغ المبين

٢
لأن من وظيفة النبي ﷺ تعليم الكتاب (ويعلمهم الكتاب والحكمة)

٣
لأن السنة هي البيان القولي والفعلي للقرآن المجيد

٤
لأن من القرآن ما لا يمكن أن يُحدد معناه بدقة إلا رسول الله ﷺ

٥
لمكانة هذا المصدر، فهو حجة شرعية عظيمة في الإسلام

الأساس والتنوير في أصول التفسير

أ.د. عبد السلام مقبل المجيدي

لماذا جعلنا تفسير القرآن بالسُّنة مصدرًا من مصادر التفسير؟ لماذا لا نكتفي بالقرآن؟

الجواب:

أولاً: لأنه ﷺ أُمِرَ بالبلاغِ المبينِ، والإبانة تَشْمَل اللفظ والمعنى، كما قال تعالى: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الشورى: ٤٨]، **وقال:** ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ١٦ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦-١٩]، **وقال:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة:٦٧]، **وقال تعالى جَدُّه:** ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢]، **واشترط الله ﷻ ليُتِمَّ نبيُّه ﷺ بلاغَه للناس أن يكون البلاغ مبينًا، وهذه الإبانة في البلاغ "صفةٌ ضروريةٌ ملازمةٌ لوظيفة البلاغ، وهي نوعان:**

إبانةٌ لفظية: أي يجب على الرَّسُول ﷺ أن يكون لفظه بالبلاغ مبينًا: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٥].

وإبانةٌ معنوية: أي يجب على الرَّسُول ﷺ أن يُبيِّن تأويل الكلام الذي أُمِر بتبليغه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، **لذا قرَّر المحقِّقون من أهل العلم " أن النبيَّ ﷺ بيَّن لأصحابه ﷺ معانيَ القرآن، كما بيَّن لهم ألفاظَه، فقوله تعالى:** ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ **يتناول هذا وهذا"**(١)**، ومما يدلُّ على الإبانة المعنوية قوله تعالى:** ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ **فـ"قوله:** ﴿بَيَانَهُۥ﴾ **جنسُ مضاف، فيعمُّ جميع أصنافه من إظهاره، وتبيين أحكامه، وما يتعلَّق بها من تخصيص، وتقييد، ونسخ، وغير ذلك"**(٢).

---

(١) مقدمة في أصول التفسير (ص: ٢٠٨)، وانظر: المنهج النَّبوي في التعليم القرآني للكاتب (ص: ٢٤).

(٢) تلقي النبي ﷺ ألفاظ القرآن الكريم (ص: ١١٦).

ثانيًا: لأن الله تعالى بيَّن أن النبيَّ ﷺ من وظيفته النَّبويَّة: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة:٢]:

ما العلاقة بين البلاغ المبين والوظائف الثلاث؟

الجواب: فصَّل الله ﷻ البلاغ المبين في الوظائف النَّبويَّة الثلاث (تلاوة الكتاب، وتعليم الكتاب والحكمة، والتزكية):

فأُمِرَ ﷺ بتلاوة الكتاب، وهذا يعني أن يقوم النبيُّ ﷺ بتلاوة اللفظِ القرآني لنفسه، أو أن يقوم بتلاوته قصدًا ليبلِّغه أمام النَّاس.

وأُمِرَ ﷺ بتعليم الكتاب والحكمة، وتعليم الكتاب تعليمٌ لمعانيه، وبيانٌ لتفسيره، وتعليم الحكمة تعليمٌ قوليٌّ وعمليٌّ، يبيِّن معنى اللَّفظ القرآني، ويضعه في مواضعه من حيث الأعمال الظَّاهريَّة، فيدخل في الحكمة (السنة والسيرة)، واقترب ابن عَطِيَّة ﵀ من تقرير هذا، فقال: "وأما الحِكْمَة، فهي السُّنة التي يتكلَّم بها الأنبياء ﵈، في الشَّرعيات، والمواعظ، ونحو ذلك، مما لم يُوْحَ إليهم في كتاب ولا بمَلَكٍ، لكنهم يُلهَمون إليه وتَقْوَى غَرائزُهم عليه»[1].

وأُمِرَ ﷺ بالتزكية، والتزكية تطبيق قوليٌّ وعمليٌّ لمعاني القرآن، فهي عملية لتصفية الأعمال الباطنة المُتَعَلِّقة بالقلب، وهي أساس الأعمال الظاهرة، وتنميتها بالأعمال الصالحة.

ثالثًا: لأن الحكمة هي البيان القولي والفعلي للقرآن المجيد، ولذا اقترنت به، فقال تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾ [البقرة:٢٣١]، وقال: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ

(١) المحرر الوجيز (١/ ٤٣٠).

ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمٗا﴾ [النساء:١١٣]، وقال: ﴿وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ [الأحزاب:٣٤].

بم فسّر الإمام الشَّافِعيُّ رحمه الله الحكمة؟ ولماذا اقترن ذِكْرُها بالكتاب؟

الجواب: قال الشَّافِعيُّ رحمه الله: "فذَكَر الله عز وجل الكتاب وهو القُرآن، وذَكَر الحِكْمَة، فسمعتُ مَنْ أرْضى من أهل العلم بالقُرَآن يقول: الحكمةُ سنَّة رسول الله"(١)، فـ "السُّنَّة مفسِّرة للقرآن وكاشفة لما يَغْمُضُ من معناه"(٢)، ونذكر بأن غموض المعنى عائدٌ لنقص الإنسان وكمال القرآن كما سبق.

ولقد فسَّر الزَّمَخْشَرِي رحمه الله -رائد علم البيان القرآني- الحكمة بالسُّنة، فقال: "﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ [البقرة: ١٢٩]: القرآن والسُّنة بعد ما كانوا أجهل النَّاس، وأبعدهم من دراسة العلوم"(٣).

رابعًا: لأن من القرآن الكريم ما لا يمكن أن يحدِّد معناه بدقَّة إلا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، وقد قال الله -جلَّ ذِكْرُه، وتقدَّست أسماؤه- لنبيِّه محمَّد صلى الله عليه وسلم: ﴿وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ [النحل:٦٤]، وقرَّر الطَّبَرِيُّ رحمه الله هذا المعنى، فقال: "فقد تبيَّنَ ببيان الله -جلَّ ذِكْرُه-: أن مما أنزل الله عز وجل من القرآن على نبيِّه صلى الله عليه وسلم ما لا يُوْصَل إلى علم تأويله إلا ببيان الرَّسُول صلى الله عليه وسلم، وذلك تأويل جميع ما فيه: من وجوه أمره: واجبِه، ونَدْبِه، وإرْشاده... وما أشبه ذلك من أحكام آيه التي لم يُدْرَك علمُها إلا ببيان رسول

(١) الرسالة (ص: ٧٣).

(٢) نواسخ القرآن (ص: ٢٦)، وانظر: المسودة في أصول الفقه (ص:١١٠)، مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢٤٩).

(٣) الكشاف (١/ ٤٣٦).

الله ﷺ لأمَّته"[1]، ومما يؤكِّد أهمِّيَّة الرجوع إلى النبيِّ ﷺ في فَهْم القرآن عند التنازُع في معناه قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

خامسًا: لمكان هذا المصدر؛ ولأنه حجَّة شرعية عظيمة في الإسلام، ونفصِّل ذلك بعد أن نسأل هذا السؤال:

ما مكانة هذا المصدر وما مدى حجِّيَّته؟

(١) تفسير الطَّبَرِي (١/ ٥٦).

المبحث الثاني: مكانة هذا المصدر وحجِّيَّته وأهمِّيَّته:

مكانة تفسير القرآن بالسنة

أولًا
يعد أعظم المصادر التفسيرية للقرآن

ثانيًا
التفسير النبوي قد يكون توقيفيًا، أو توفيقيًا، والنبي في تبليغه صادق مأمون، وفي اجتهاده فَطِنٌ موفق

ثالثًا
أمر الله تعالى بقبول ما صدر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

رابعًا
حذر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الذين يدعون إلى ترك سنته

بصائر المعرفة القرآنية — الأساس والتنوير في أصول التفسير — أ.د. عبد السلام مقبل المجيدي

أولاً: يمثِّل هذا المصدرُ أعظمَ المصادر التَّفسيريَّة للقرآن الكريم.

قد يقول قائل: هناك تفسير القرآن بالقرآن(١)، فكيف نجعل هذا المصدر أعظم المصادر؟

الجواب: لأننا نتكلَّم عن تفسير القرآن، أما تفسير القرآن بالقرآن فله أربع حالات فصَّلناها سابقًا، فمِمَّا يقال فيه: هذا تفسير للقرآن بالقرآن بعض الآراء التي تقال في ذلك.

فبالسُّنة يُحفَظ فَهْم القرآن الكريم قولاً وتطبيقًا، كما أراد الله ﷻ، لا كما تريد الأهواء، ولا كما تستجدُّ الرغبات؛ ويُقيَّد بهذا المصدر تفسير القرآن بالقرآن كما يُقيَّدبه تفسير القرآن باللغة.

ولأهمِّيَّة هذا المصدر في حفظ فَهْمنا للقرآن الكريم ظلَّت موجات التشكيك في السُّنة تحاول أن تدمِّر بمعاولها المعرفةَ بسُّنة النبيِّ ﷺ، ويتولَّى كِبْرَ هذه الطعناتِ الموجهة إلى السُّنة الفئاتُ الآتية:

١) المعتدون من الَّذِينَ كفروا.

٢) ويساعدهم -استقلالاً أو تبعًا- كبار المبتدعة والضالِّين القدماء والمعاصرين.

٣) كذلك كبار المُسارعين فيهم؛ طلبًا لتمويلهم، أو طمعًا في نَيْل جوائزهم، أو رغبة في الظهور الإعلاميِّ في الوسائل العالَميَّة، وقد قال الله ﷻ عن المُسارعين فيهم: ﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمۡ﴾ [المائدة: ٥٢].

---

(١) يفرِّق البعض بين إطلاقين: (تفسير القرآن للقرآن)، و(تفسير القرآن بالقرآن)، ويُقْصَد بالأول (تفسير القرآن للقرآن) ما كان من قبيل بيان المُجْمَل المتَّصِل الذي سبق ذكره، مثل: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ ۝ ٱلنَّجۡمُ ٱلثَّاقِبُ﴾ [الطارق: ٢، ٣]، ويجعلون الثاني (تفسير القرآن بالقرآن) صنيع المفسِّر حينما يَحْمِل آية على أخرى، وهذا اجتهاد منه، وعند التأمُّل فإن التفريق بين النوعين بحرفي الباء واللام وَهْميٌّ لا حقيقي، إلا أن يُجْعَل اصطلاحًا خاصًّا.

٤) والفئة الرابعة تقع فريسة لهم دون شعور، وهم السمَّاعون لهم دون تمييز أو تمحيص، كما قال تعالى عنهم: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [التوبة: ٤٧].

ثانيًا: التفسير النَّبَوي إمَّا أن يكون توقيفيًّا، وإمَّا أن يكون توفيقيًّا.

فالنَّقْل التوقيفيُّ يعني أنَّ الله ﷻ أوقف نبيَّه ﷺ على المعنى المقصود، في تفسير القرآن الكريم، فهو وحي يوحى. والتفسير التوفيقيُّ يعني أن الله -جلَّ ذِكْرُه- وفَّق نبيَّه ﷺ لاستنباطه وشرحه، فظهر فيه فَهْم النبيِّ ﷺ للقرآن الكريم، كما قال الشَّافِعيُّ رحمه الله: "جميع ما حَكَم به النبيُّ ﷺ فهو ممَّا فَهِمَه من القرآن"(١)، ويَصِف الله تعالى النوعين في قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء:١٠٥]، فيكون المعنى: إمَّا بما أراك الله ﷻ مما أَوْقَفك على معناه، وإمَّا بما أراك الله ﷻ مما وفَّقك لفَهْم معناه.

ما الفرق في تعاملنا بين التوقيفيِّ والتوفيقيِّ مما صَدَر عن النبيِّ ﷺ؟

الجواب: تقسيم ما صَدَر عن النبيِّ ﷺ إلى هذين القِسمين يدلُّ على تعدُّد أنواع الوحي التي أُمِرَ النبيُّ ﷺ بتبليغها وبيانها، ولكن الأمر مُتَّحد في تعامُلنا مع القِسمين، كما يقول د: محمَّد عبد الله دِراز رحمه الله: "سواء علينا عند العمل بالحديث أن يكون من هذا القِسم أو من ذاك، إذ النبيُّ ﷺ في تبليغه صادق مأمون، وفي اجتهاده فَطِنٌ موفَّق، ورَوْحُ القدس يؤيِّده فلا يُقرُّه على خطأ"(٢).

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦٣)، ونقله ابن كثير في التفسير (١/ ٤)، والسُّيُوطِي في الإتقان (٢/ ٣٣٠).

(٢) النبأ العظيم (ص: ١٢).

ثالثًا: أمر الله -تعالى ذِكْرُه- بقبول ما صدر عن النبيِّ ﷺ؛ إذ «مردُّ الأمر في الحقيقة إلى الوحي في كلتا الحالتين؛ إمَّا بالتعليم ابتداء، وإمَّا بالإقرار أو النَّسْخ انتهاء، ولذا وجب أن نتلقَّى سُنَّته بالقبول: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧]، ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]»[1].

رابعًا: حذَّر النبيُّ ﷺ من الَّذِينَ يَدْعُون إلى ترك سُنَّته أو يشكِّكون في وجوب قبول الثابت منها، فقال ضِمْن خبرٍ غيبيٍّ معجزٍ: «**أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ يَنْثَنِي شَبْعَانًا عَلَى أَرِيكَتِهِ[2] يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدتُّمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدتُّمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ**»[3].

هذا الحديث عاصمة الدين الإسلامي من التحريف والتزييف.

---

(١) النبأ العظيم (ص: ١٢).

(٢) قوله: «على أريكته» تعبير نبويٌّ معجز ضمن السياق الإعجازي في الحديث الشريف، فهو يشير إلى أن هذا الطاعن في السُّنَّة لم يجتهد في طلب الحديث، فما عَرَف التَّعب، ولا عانى الضَّنى في سبيل الوصول إلى إدراك السُّنة النَّبَوية على وجهها، وقد ترى معنى ثانيًا هو أن هذا الرجل -ربما عرف شيئًا من علم الحديث- لكنه ليس من الدُّعاة العاملين، ولا من العلماء الرَّاسخين.. ألا تراه جالسًا على أريكته، والنبيُّ ﷺ قد قام عندما قيل له: ﴿قم فأنذر﴾، فلم يجلس، حتى أجلس في آخر حياته بعدما حَطَمَه الناس.. أين هذا الجالس على أريكته وحياةَ النبي ﷺ حتى يَحْكم عليها؟ وقد ترى معنىً ثالثًا في هذه اللفظة؛ إذ ترى الجالسين على آرائكهم من المسؤولين الذي يَؤُزُّون خَدَمَهم من الإعلاميين لإثارة قضايا السُّنة حتى يتمَّ شَغْل الرأي العامِّ بمِثْل ذلك نقاشًا بينهم لصَرْف الأمَّة عن الأخطاء والأخطار الجسيمة التي تتعرَّض لها في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

(٣) أحمد (١٧٢١٣)، أبو داود (٤٦٠٤)، وقال الأرناؤوط: "إسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الصحيح غير عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي، فمن رجال أبي داود والنَّسائي، وهو ثقة".

المبحث الثالث: الردُّ على شبهة يتطاول بها الطاعنون في السُّنَّة النَّبويّة:

يستدلُّ الطاعنون على السُّنَّة النَّبَويّة بقول النبيِّ ﷺ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ»(١) على ردِّ الحديث النَّبَويِّ، وعلى صحَّة (العلمانية) التي تفرِّق بين الدين والحياة، فكيف نجيب على ذلك؟

لنضع هذه الأُسس في الإجابة على هذه الشُّبهة:

أولاً: من العجيب أنهم يستدلون على ترك السُّنَّة النَّبَويَّة بالسنة النَّبَويَّة كما يفعل بعض متلاعبي أهل الكتاب فيستدلُّون على تَرْك القرآن بالقرآن، ويكفيك ذلك تلاعبًا، فإن كانوا استدلُّوا بهذا الحديث، فهذا يعني أنَّهم يقبلونه، فيلزمهم أن يقبلوا سائر أحاديث النبيِّ ﷺ، وفيها إلزامهم بالتشريعات النَّبَويَّة في أمور الحياة، وإلا فيكون القبول تحكُّمًا بالهوى؛ إذ يقبلون ما أرادوا ويتركون ما أرادوا دون منهجٍ علميٍّ.

ثانيًا: أشرت في تفسيري لسورة النِّساء في سلسلة (بصائر المعرفة القُرْآنيَّة) أن قوله تعالى ذِكْرُه: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠] تحبونا بأهمِّ أسس الأمن القوميِّ بعد كتاب الله -تعالى ذِكْرُه-، وهذا الأساس هو طاعة الرَّسُول ﷺ، ولا يمكن معرفة ما قاله الرَّسُول ﷺ إلا بعلوم السُّنة، وذلك يعني أن تجعل الأمة للسُّنة النَّبَويَّة المكانةَ الأسمى، وتَحْذَرَ أشدَّ الحذر ممَّن يطعن فيها، أو في حَمَلَتِها ونَقَلَتِها، وهم الصَّحابَة الكرام ﷺ.

قد يقول قائل: هل الصَّحابَة معصومون من الخطأ؟

---

(١) مسلم (٦٢٠٣).

نقول: لا، ولكنَّ الله ﷻ قال في القرآن عنهم: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فالله سبحانه وتعالى لم يبيِّن عصمة تتعلَّق بهم، ولكنَّه بيَّن رضاه عنهم من خلال غَلَبة حسناتهم الزاخرة الكثيرة على أخطائهم إن وقعوا فيها.

ثالثًا: آيات القرآن أمرت بطاعة الرَّسُول واتِّباعه، وذلك يعني أن السُّنة هي المفسِّرة للقرآن، وفي سورة النساء ترى الاتِّصال القرآنيَّ في أَوْجِ صُوَرِه، وترى تكامُل المفاهيم في الشَّرِيعَة الإسلامية في أبهى أشكالها، فقوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾ [النساء: ٨٠] "كَالتَّكْمِلَةِ لِقَوْلِهِ: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ﴾ [النِّسَاء: ٧٩] باعْتِبَارِ مَا تَضَمَّنَهُ مِنْ رَدِّ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الرَّسُول مَصْدَرُ السَّيِّئَاتِ الَّتِي تُصِيبُهُمْ، ثُمَّ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ﴾ [النِّسَاء: ٧٩] إلَخْ، الْمُؤْذِنُ بِأَنَّ بَيْنَ الْخَالِقِ وَبَيْنَ الْمَخْلُوقِ فَرْقًا فِي التَّأْثِيرِ، وَأَنَّ الرِّسَالَةَ مَعْنًى آخَرَ، فَاحْتَرَسَ بِقَوْلِهِ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ عَنْ تَوَهُّمِ السَّامِعِينَ التَّفْرِقَةَ بَيْنَ اللهِ وَرَسُولِهِ فِي أُمُورِ التَّشْرِيعِ، فَأَثْبَتَ أَنَّ الرَّسُول فِي تَبْلِيغِهِ إِنَّمَا يُبَلِّغُ عَنِ اللهِ، فَأَمْرُهُ أَمْرُ اللهِ، وَنَهْيُهُ نَهْيُ اللهِ، وَطَاعَتُهُ طَاعَةُ اللهِ"(١).

والمراد أنه لا بدَّ من اتِّباع سنة رسول الله ﷺ في جميع الأمور التَّعبُديَّة والعقديَّة والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

(١) التحرير والتنوير (٥/ ١٣٥).

فإن قيل: ما معنى السُّنة؟[(١)]

الجواب: السُّنة لخَّصها السُّيُوطِيُّ رحمه الله بقوله:

قَوْلُ النَّبِيِّ وَالْفِعْلُ وَالتَّقْرِيْرُ سُنَّتُهُ وَهَمُّهُ الْمَذْكُوْرُ

رابعًا: ومن فوائد مجيء هذه الآية بعد السابق: الرَّدُّ على من يكتفي في الاستدلال بالقرآن دون البحث في تفسير النبيِّ ﷺ القوليِّ والعمليِّ له، فقَوْلُهُ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ مِنْ أَقْوَى الدَّلَائِلِ عَلَى أَنَّهُ مَعْصُومٌ فِي جَمِيعِ الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي، وَفِي كُلِّ مَا يُبَلِّغُهُ عَنِ الله، لِأَنَّهُ لَوْ أَخْطَأَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا لَمْ تَكُنْ طَاعَتُهُ طَاعَةَ الله، وَأَيْضًا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا فِي جَمِيعِ أَفْعَالِهِ، لِأَنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ بِمُتَابَعَتِهِ فِي قوله: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وَالْمُتَابَعَةُ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِ فِعْلِ الْغَيْرِ لِأَجْلِ أَنَّهُ فِعْلُ ذَلِكَ الْغَيْرِ، ففعل النبيِّ ﷺ إمَّا أن يكون توقيفيًّا أو توفيقيًّا، فَكَانَ الْآتِي بِمِثْلِ ذَلِكَ الْفِعْلِ مُطِيعًا لله فِي قَوْلِهِ: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ﴾، فَثَبَتَ أَنَّ الِانْقِيَادَ لَهُ فِي جَمِيعِ أَقْوَالِهِ وَفِي جَمِيعِ أَفْعَالِهِ، إِلَّا مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ، طَاعَةٌ لله وَانْقِيَادٌ لِحُكْمِ الله"[(٢)].

خامسًا: ويجب طاعة الرَّسول ﷺ فيما يبلِّغه، فقد قال الله ﷻ عن ذلك: ﴿إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ (الأنعام: ٥٠)، بل عدَّ السَّرَخْسِيُّ الحنفي رحمه الله ذلك جزءًا من البيان القرآنيِّ فقال: "وَقد كَانَ رَسُول الله ﷺ مَأْمُورًا بِالْبَيَانِ للنَّاس قَالَ تَعَالَى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾، وَقد

---

(١) مرادنا من تعريف السُّنة هنا في اصطلاح الأصوليِّين، ذلك أنها في عُرْف الفقهاء بمعنى آخر هو: ما يُثاب فاعلُه، ولا يُعاقب تاركُه، وهي بمعنى المندوب والمستحب والتَّطوُّع عند جمهورهم، كما أن للسُّنة معنى آخر أعمَّ ممَّا هو عند الفقهاء، وهي ما قابل البدعة، كقولهم: فلان على سُنَّة، أو من أهل السُّنَّة. ينظر: قواعد الأصول ومعاقد الفصول (ص: ٦٧)، إرشاد الفحول (١/ ٩٥).

(٢) تفسير الرَّازي (١٠/ ١٤٩).

علمنَا أَنه بَيَّن للْكُلِّ، وَمن وَقع لَهُ الْعلم ببيانه أقرَّ، وَمن لم يَقع لَهُ الْعلم أصرَّ"[1]، ويبيِّن لنا عبد الله بن عمرو ﵄ ذلك فيقول: كنتُ أكتب كلَّ شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش فقالوا: إنك تكتب كلَّ شيء تسمعه من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بَشَر يتكلَّم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «اكتب فو الذي نفسي بيده ما خرج منِّي إلا حقٌّ»[2]، وعن أبي هريرة ﵁ قال: قالوا: يا رسول الله إنك تداعبنا. قال: «إني لا أقول إلا حقًّا»[3].

سادسًا: الآيات القُرْآنيَّة الناهية عن معصية الرَّسُول ﷺ:

ومن ذلك قوله ﷻ: ﴿وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدۡخِلۡهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء: ١٤]، وقوله: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، والمشاقَّة هي: المخالفة بأن يسلك المكلَّف غير طريق الشَّرِيعَة التي جاء بها الرَّسُول ﷺ، وهذه النصوص ناطقة بالنَّهيِّ عن معصية الرَّسُول ﷺ، مقرون بعضها بالوعيد الشديد على ذلك.

سابعًا: لا بد أن نميِّز بين الأنواع التي تَصْدُر عن النبيِّ ﷺ من الأقوال والأفعال، وتنحصر في الآتي:

النوع الأول: تصرُّفات تشريعيَّة: وهي ما صدر عن رسول الله ﷺ ممَّا هو للاتِّباع والاقتداء. وهي إمَّا أن تكون:

---

(١) أصول السرخسي (٢/ ٢٧).

(٢) أحمد (٦٥١٠)، وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح، رجاله، ثقات رجال الشيخين غير الوليد بن عبدالله.

(٣) الترمذي (١٩٩٠)، قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح، وصحَّحه الشيخ الألباني.

تصرُّفاتٍ للتشريع العامِّ: وهي تتوجَّه إلى جميع الأمَّة إلى يوم القيامة. وتكون بالتبليغ، أو بالفُتيا.

وإمَّا أن تكون تصرُّفاتٍ للتشريع الخاصِّ: وهي مرتبطة بزمان أو مكان أو أحوال أو أفراد معيَّنين، ولا تتوجَّه إلى الأمَّة كافَّة، وسمَّاها بعض العلماء التَّصرُّفاتِ الجزئيَّةَ أو الخطابَ الجزئيَّ، ويندرج تحتها التَّصرُّفات بالقضاء، والتَّصرُّفات بالإمامة، والتَّصرُّفات الخاصَّة.

النوع الثاني: تصرُّفات غير تشريعيَّة: وهي تصرُّفات لا يقصد بها الاقتداء والاتِّباع، لا من عموم الأمَّة، ولا من خصوصهم، مثل: التَّصرُّفات الجِبلِّيَّة، والتَّصرُّفات العاديَّة، والتَّصرُّفات الدُّنيَوِيَّة التي لا تَظْهَر قرينة على الاقتداء بها، والتَّصرُّفات الخاصَّة بالنبيِّ ﷺ، ويدخل في التَّصرُّفات غير التَّشريعيَّة: ما يقوله النبيُّ ﷺ من أمور الدُّنيَا التي تعتمد على التَّجربة والخِبرة، فقد بيَّن النبيُّ ﷺ المنهج التجريبيَّ في هذه الأمور.

ثامنًا: هذا معنى الحديث الذي أورده أصحاب هذه الشُّبهة، فعَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: مَرَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِقَوْمٍ عَلَى رُءُوسِ النَّخْلِ فَقَالَ: «مَا يَصْنَعُ هَؤُلاَءِ». فَقَالُوا يُلَقِّحُونَهُ يَجْعَلُونَ الذَّكَرَ فِي الأُنْثَى فَيَلْقَحُ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا أَظُنُّ يُغْنِى ذَلِكَ شَيْئًا». فَأُخْبِرُوا بِذَلِكَ فَتَرَكُوهُ، فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ فَلْيَصْنَعُوهُ، فإني إِنَّمَا ظَنَنْتُ ظَنًّا، فَلاَ تؤاخذوني بِالظَّنِّ، وَلَكِنْ إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنِ اللهِ شَيْئًا فَخُذُوا بِهِ فإني لَنْ أَكْذِبَ عَلَى اللهِ عز وجل»(١).

وعن رَافِع بْن خَدِيجٍ قَالَ: قَدِمَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يَأْبُرُونَ النَّخْلَ يَقُولُونَ يُلَقِّحُونَ النَّخْلَ، فَقَالَ: «مَا تَصْنَعُونَ؟» قَالُوا: كُنَّا نَصْنَعُهُ. قَالَ: «لَعَلَّكُمْ لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا كَانَ خَيْرًا». فَتَرَكُوهُ

(١) مسلم (٦٢٠١).

فَنَفَضَتْ أَوْ فَنَقَصَتْ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِكُمْ فَخُذُوا بِهِ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْيٍ؛ فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ»[1].. وتصريح هاتين الروايتين بأنَّ نهيه ﷺ قائم على الظنِّ يُظْهِر شذوذَ الجَزْم الوارد في رواية حَمَّاد بْن سَلَمَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها ، وَعَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِقَوْمٍ يُلَقِّحُونَ فَقَالَ: «لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا لَصَلُحَ». قَالَ: فَخَرَجَ شِيصًا. فَمَرَّ بِهِمْ فَقَالَ: «مَا لِنَخْلِكُمْ؟». قَالُوا: قُلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ»[2].

فالمراد بوضوح ما يرجع إلى اكتشاف السُّنَن وَفْق المنهج التجريبيِّ لا أن الدُّنيَا منفصلةٌ عن الدِّين، فهو كلام عن الدُّنيَا بالمعنى الخاصِّ الذي طُلِب فيه السير في الأرض والاكتشاف، وقريب من هذا الحديث حديث أبي قتادة في نومهم عن صلاة الفجر، وفيه: فقال بعضهم لبعض: فرَّطنا في صلاتنا، فقال رسول الله ﷺ: «ما تقولون؟ إن كان شيء من أمر دنياكم فشأنكم به، وإن كان شيء من أمر دِينكم فإلَيَّ»، قلنا: يا رسول الله، فرَّطنا في صلاتنا. فقال: «إنه لا تفريط في النَّوم، وإنما التَّفريط في اليَقَظة، وإذا سها أحدكم عن صلاته فليصلِّها حين يذكرها»[3].

ويلحق بذلك أيضًا أمور أخرى سبيلها التَّدبير الإنسانيُّ اعتمادًا على الظروف الخاصَّة، كتوزيع الجيوش في المواقع الحربيَّة، وتنظيمِ الصُّفوف في المَوْقعة، واختيار أماكن النُّزُول،

(١) مسلم (٦٢٠٢).

(٢) مسلم (٦٢٠٣).

(٣) أبو داود (٤٣٧)، قال الأرناؤوط: "إسناده صحيح"، وصحَّحه الألباني؛ ابن خزيمة برقم (٤١٠)، قال المحقق(د: محمد الأعظمي): "إسناده صحيح".

وطُرُقِ الكرِّ والفرِّ، فهذه كذلك ليست شرعًا يتعلَّق به طَلَبُ الفعل أو التَّرْك، ولكنها من الشُّؤون البشريَّة التي لا يكون مسلك الرَّسُول ﷺ فيها تشريعًا ولا مصدر تشريع(١).

ويمكننا التَّمثيل لذلك بأنَّ رسول الله ﷺ نزل في غزوة "بدر" على أدنى ماء من مياه "بدر" إلى المدينة، فأتاه الحبابُ بن المنذر بن عمرو بن الجموح رضي الله عنه فقال: يا رسول الله أرأيت هذا المنزل؟ أهو منزل أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدَّمه أو نتأخر عنه؟ أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ فقال ﷺ: «بل هو الرأي والمكيدة»، فقال: يا رسول الله فإنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَنْزِلٍ، فَامْضِ بِالنَّاس حَتَّى نَأْتِيَ أَدْنَى مَاءٍ مِنَ الْقَوْمِ، فَنَنْزِلَهُ، ثُمَّ نُغَوِّر ما وراءه من القلب، ثم نبني عليه حوضًا، فنملأه ماء، ثم نقاتل القوم، فنشرب ولا يشربون، فقال له: «لقد أشرت بالرَّأي»، وفعل كما قال(٢).

---

(١) تاريخ التشريع الإسلامي (ص: ١١٧).

(٢) ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٣/ ٥٦٧)، وفي إسناده الواقدي، وهو متروك الحديث، إلا أن روايته في المغازي والسير يستأنس بها، وخرجَّه البيهقي في "دلائل النبوة" (٣/ ٣١) بإسناد حسن مرسلًا إلى عروة بن الزبير".

المبحث: الرابع: الكتب التي اهتمَّت بهذا المصدر، والمؤلِّفون في التفسير النَّبَوي:

ما الكتب التي اهتمَّت بتفسير القرآن بالسُّنة؟ ومن العلماء الَّذِينَ لهم تآليف في التفسير النَّبَوي؟

الجواب: هناك بعض الكتب في هذا المجال، أهمُّها ما يأتي:

١) تفسير النبيِّ ﷺ: لمحمد بن أحمد بن القاسم، أبي الحسن الـمَحامليِّ الشَّافِعيِّ (ت٤٠٧ هـ)[١].

٢) تفسير النبيِّ ﷺ: لعلي بن أحمد، أبي الحسن الواحديِّ النَّيسابوريِّ (ت٤٦٨ هـ)[٢].

٣) وكذلك تفسير النبيِّ ﷺ: لأبي الحسن محمد بن القاسم الفقيه (ت ٤٢٢ هـ)[٣].

٤) وجمع السُّيُوطِي في آخر الإتقان جملةً صالحة من التفسير المرفوع إلى النبيِّ ﷺ، وألَّف كتابَه المشهور: (الدُّر المنثور في التفسير بالمأثور)، ومن أهمِّ كتب التفسير بكل ما يتعلَّق بالمأثور: تفسير الطَّبَرِي، وتفسير ابن أبي حاتم، والجُهْد المعاصر الذي قام عليه مركز الإمام الشَّاطبيِّ في جَدَّة.

(١) هداية العارفين (١/ ٤٧٧).

(٢) تاريخ الإسلام (٣١/ ٢٥٩).

(٣) تفسير الثعلبي (١/ ٨٣).

المبحث الخامس: التفسير النَّبَوي وكُتُب السنة النَّبَويَّة:

وضِّح كيف تكون كتب السنة النَّبَويَّة من مصادر التفسير النَّبَوي.

الجواب: من أهمِّ مصادر التفسير النَّبَوي كُتُب السُّنة النَّبَويَّة[1]، وهذه الكتب على ضربين:

الأول: المصنَّفات المستقلَّة، مثل: تفسير عبدِ بن حميد، وتفسير ابن مَرْدَويه، وتفسير ابن أبي حاتم، وتفسير الطَّبَرِي، ومِنْ بعدهم ابن كثير، وأكبر كتاب جمَعَ ذلك: (الدُّر المنثور) للسُّيُوطيِّ قبل الجهود المعاصرة.

الثاني: كُتُب السُّنَّة التي تُفْرِد بابًا خاصًّا للتفسير، وقد خصَّص ابن الأثير في (جامع الأصول) مجلدًا تقريبًا للمرويِّ عن النبيِّ ﷺ في تفسير القرآن في الكتب السِّتة، وهي: صحيحا البخاري، ومسلم، وسنن: أبي داود، والتِّرمذي، والنَّسَائي، وموطَّأ مالك.

وهنا ينبغي أن تكون على ذُكرٍ -أيَّدك الله- أن كلَّ كتابٍ في الحديث النَّبَوي فهو تفسير للقرآن الكريم بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة، وما ذكرناه آنفًا من أُضُرب التفسير النَّبَوي في كتب الحديث، إنما يراد به التفسير القولي المباشر.

---

(١) العبارة تدل على أن هناك مصادر أخرى للتفسير النَّبَوي، مثل: كتب السيرة، والتاريخ، والتفسير على ندرة.

المبحث السادس: نوع التفسير الوارد في كتب التفسير التي في كتب الحديث:

فإن قلت: ما نوع التفسير الوارد في كُتُب الحديث؟

الجواب: تَرِدُ الأحاديث في الضَّربين السابقين للكلام عن التفسير النَّبَوي المباشر، وقد أراد أئمَّة السُّنَّةِ النَّبَوِيَّة بالتفسير فيما أوردوه ضِمن دواوينهم كلَّ ما كان له تعلُّقٌ بالسُّورة أو الآية، لا مجرد شرح المعاني، كما قال ابن حَجَر رحمه الله: «قوله: (باب ما جاء في فاتحة الكتاب) أي: من الفضل، أو من التفسير، أو أعمَّ من ذلك»[(١)]. فيُوْرِدون الحديث أو الأثر الذي له نوع تعلُّقٍ بالقرآن الكريم أو بالآية منه، سواء أكان التعلُّق ظاهرًا أم خفيًّا، وقد يذكرون الأثر لمجرد ورود الآية فيه، على أن هذا التعلُّقَ ولو لم يكن شرحًا لغريب أو بيانًا لآية، إلا أنه ممَّا تواطأ على إدراجه في التفسير المتقدِّمون والمتأخرون في الكتب المبسوطة في التفسير، وإن كان تفسير كتب السُّنَّة لم يُذكَر فيه ما يذكره أئمَّة التفسير من بَسْط المسائل؛ إذ مرادهم إيراد الآثار التي لها أدنى تعلُّقٍ بالآية، ويلخِّص الإمام المحدِّث الحُجَّة محمَّد أنور شاه الكشميريُّ رحمه الله معالمَ التفسير في كتب الحديث في أوَّل شَرْحه لكتاب التفسير في صحيح البخاري، فيقول: «تفسيرُ الـمُصنِّفِ ليس على شاكلةِ تفسير المتأخِّرين في كَشْف المُغْلقات، وتقرير المسائل، بل قَصَد فيه إخراجَ حديثٍ مناسِبٍ متعلِّقٍ به، ولو بِوَجْه، والتفسير عِنْد مُسْلمٍ أقلُّ قليل، وأَكْثَرُ منه عند التِّرمذي، وليس عند غيرِهم من الصِّحاح السِّتِّ، ولذا خُصَّت باسم الجامع، وإنما كَثُرت أحاديثُ التفسير عند التِّرمذي؛ لِخِفَّة شَرْطه»[(٢)].

(١) فتح الباري (٨/ ١٥٦).

(٢) فيض الباري شرح صحيح البخاري (٥/ ٢٥٥).

من أمثلة التفسير النَّبويِّ للآية مما يورده أئمَّة الحديث:

أورد البخاري رحمه الله في تفسير قوله تعالى ذكره: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣] حديث أبي سعيد الخُدْرِي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يُدعَى نوح يوم القيامة، فيقول: لبَّيك وسعديك -يا رب- فيقول: هل بلَّغت؟ فيقول: نعم. فيقال لأمَّته: هل بلَّغكم؟ فيقولون: ما أتانا من نذير. فيقول: من يشهد لك؟ فيقول: محمَّد وأمَّتُه. فيشهدون أنه قد بلَّغ: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾، فذلك قوله جَلَّ ذِكْرُه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]»(١).

قاعدة: يُكثُر الضعيف في الآثار التي تفسِّر القرآن:

وهذه الآثار قد تكون تفسيرًا وقد يُسَمَّى تفسيرُها قراءة، ولذا يجب تمييز الضعيف من الموضوع هنا، إذ يَكْثُر في التفسير ما لا أصل له كما قَعَّد لذلك الإمام أحمد رحمه الله، فقال: "ثلاث كتب لا أصل لها: المغازي، والملاحم، والتفسير"(٢).

هل هذا الكلام من الإمام أحمد رحمه الله دقيق؟ وهل يعني ذلك أن ما ورد من تفسير أثري لا يصح منه شيء؟

قد يصطاد الَّذِينَ في قلوبهم زيغ، فيوردون شبهة مرتبطة بهذا التقعيد الذي أورده الإمام أحمد رحمه الله، وقد تَخْطُر هذه الشُّبهةُ بحُسْن نِيَّة عند بعض الصالحين، فيقول قائلهم: فالإمام أحمد ينفي أن يوجد تفسيرٌ في أحاديث النبيِّ صلى الله عليه وسلم؟!!

(١) البخاري (٤٤٨٧).

(٢) أسنده عنه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٦٢).

نجيبه: لا تتعجَّل بهذا الفَهْم؛ فإنَّ في كلام الإمام أحمد رحمه الله -إن صحَّ عنه- عمومًا ظاهرًا، وهو لا يريد هذا التعميم الشَّامل، ولذا يجب أن نعرف تأويلَ كلامِه، فإنَّ لهذا التعميم تأويلين:

التأويل الأوَّل: أراد الإمام التنبيه إلى أنَّ كثيرًا من الروايات الواردة في التفسير يَغْلِب عليها الضَّعفُ والوضْعُ، فيجب تمحيصُها لمعرفة المقبول من المردود: فقد علَّق الخطيب رحمه الله على ذلك ليبيِّن الفَهْم الصحيح لكلام الإمام أحمد رحمه الله حتى لا يؤخذ على عمومه، فقال: "وهذا الكلام محمول على وجه، وهو أنَّ المراد به كتبٌ مخصوصةٌ في هذه المعاني الثلاثة غيرُ مُعْتَمَدٍ عليها، ولا مَوْثُوق بصحَّتها لسوء أحوال مُصَنِّفيها، وعدم عدالة ناقِليها، وزيادات القُصَّاص فيها -ثم ذكر ما يتعلَّق بالكتب المُصَنَّفة في التفسير فقال-: وأما الكتب المُصَنَّفة في تفسير القرآن فمن أشهرها: كتابا الكلبي ومقاتل بن سليمان، -وذَكَر بإسناده- أن أحمد بن حنبل رحمه الله سئل عن تفسير الكلبي، فقال أحمد: من أوله إلى آخره كذب. فقيل له: فيحلُّ النظر فيه؟ قال: لا!-وأسند عن مالك رحمه الله أنه بلغه أن مقاتل بن سليمان رحمه الله جاءه إنسان فقال له: إن إنسانًا سألني ما لون كلب أصحاب الكهف فلم أدر ما أقول له؟ فقال له مقاتل: ألا قلت هو أبقع [أي: أسود في صدره بياض]؟ فلو قلت لم تجد أحدًا يرد عليك...-قال الخطيب: ولا أعلم في التفسير كتابًا مصنَّفًا سَلِمَ من عِلَّة فيه، أو عَرِيَ من مَطْعَن عليه"[1].

وقد نقل الشَّوْكانِيُّ رحمه الله بيانًا تفصيليًّا شافيًا في هذا الموضوع، حيث قال عن كلمة أحمد رحمه الله في مقاتل: "وقد حُمِل هذا على الأكثر لا على الكلِّ، ومن هذا: تفسير المبتدعة المشهورين بالدُّعاء إلى بدعتهم؛ فإنه لا يحلُّ النَّظر في تفاسيرهم؛ لأنَّهم يَدُّسون فيها بِدَعهم، فتَنْفَقُ على كثير من النَّاس. ذكر معنى ذلك السُّيُوطِي.. ومن جملة التفاسير التي لا يُوْثَق بها تفسير ابن عَبَّاس رضي الله عنهما"[2].

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٦٢).

(٢) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (ص: ٣١٦).

هل عَنَى الشَّوْكانِيُّ رحمه الله أن كلَّ ما ورد عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما فهو مردود؟

الجواب: لا! بل أراد الشَّوْكانِيُّ رحمه الله أن يجعلنا نهتمَّ بالبحث عمَّا ورد عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما، ونتحرَّى؛ فقد ورد عنه المقبول والمردود من حيث الإسناد، وأشار الشَّوْكانِيُّ رحمه الله إلى بعض المردود من حيث الإسناد، فقال: "فإنه مروي من طُرُق الكذَّابين كالكلبي، والسُّدِّيِّ، ومقاتل ذكر معنى ذلك السُّيُوطِي رحمه الله، وقد سبقه إلى معناه ابن تَيْمِيَّةَ رحمه الله. ومن كان من المفسِّرين تنفق عليه الأحاديث الموضوعة كالثَّعْلَبِي، والواحديِّ، والزَّمَخْشَرِيِّ فلا يحلُّ الوُثوق بما يروونه عن السَّلف من التفسير؛ لأنه إذا لم يَفْهَم الكذب على رسول الله ﷺ لم يَفْهَم الكذب على غيره، وهكذا ما يذكره الرَّافضة في تفاسيرهم من الأكاذيب كما يذكرونه في تفسير: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [المائدة: ٥٥]، وفي تفسير قوله: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، وقوله: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٢] أنها في عليٍّ رضي الله عنه، فإن ذلك موضوع بلا خلاف...وكذا ما ذكره بعض المفسِّرين أن المراد بالصابرين: رسول الله ﷺ، والصادقين: أبو بكر رضي الله عنه، والقانتين والمُنْفِقين: عثمان رضي الله عنه، والمستغفرين: عليٌّ رضي الله عنه، وأنَّ ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾: أبو بكر رضي الله عنه ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ﴾: عمر رضي الله عنه ﴿رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ﴾: عثمان رضي الله عنه ﴿تَرَىٰهُمۡ رُكَّعًا﴾ [الفتح: ٢٩]: عليٌّ رضي الله عنه، وأمثال هذه الأكاذيب"(١).

والمراد من المَنْع في الأمثلة الأخيرة مَنْع الحَصْر، أو اعتقاد أنها نزلت في هؤلاء خاصَّة، وإلا فإن النبيَّ ﷺ والأربعة من أوَّل مَنْ يدخل في تلك الأوصاف.

---

(١) الفوائد المجموعة (١/ ٣١٥)، ونحو هذا في تذكرة الموضوعات (ص: ٥٩٨).

التأويل الثاني: ليس لكثير منها أسانيد صِحاح مُتَّصلة، كما قال الزَّرْكَشِيُّ رحمه الله في توجيه كلامه: "قال المحقِّقون من أصحابه: ومراده أنَّ الغالبَ أنها ليس لها أسانيد صِحاح مُتَّصلة وإلا فقد صحَّ من ذلك كثير"[١]، فـ" الغالب عليها أنها مُرْسَلة ومُنْقَطِعة" كما قرَّر ابن تَيْمِيَّةَ رحمه الله[٢].

من أشهر الأحاديث المَوْضُوعة في التفسير:

أشهر هذه الأحاديث: "الحديث الذي يرويه الثَّعْلَبِيُّ، والواحديُّ، والزَّمَخْشَرِيُّ في فضائل سور القرآن سورة سورة، فإنه موضوع باتِّفاق أهل العلم"[٣]، وقال ابن الصَّلاح رحمه الله: "رُوِّينا عن أبي عِصمة - وهو نوح بن أبي مريم - أنه قيل له: من أين لك عن عِكْرِمَة عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما في فضائل القرآن سورة سورة؟! فقال: إني رأيت النَّاس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة، ومغازي محمد بن إسحاق، فَوَضَعْتُ هذه الأحاديث حِسبةً، وهكذا حال الحديث الطويل الذي يُروَى عن أُبيٍّ بن كعب رضي الله عنه عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم في فَضْل القرآن سورة فسورة"[٤]، و" وروى ابن حبان في مقدِّمة تاريخ الضعفاء عن ابن مَهْديٍّ قال: قلت لمِيْسَرة بن عبد ربه: من أين جئت بهذه الأحاديث: مَنْ قرأ كذا فله كذا؟ قال: وَضَعْتُها أُرَغِّبُ النَّاس فيها"[٥].

---

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٥٦).

(٢) الرد على البكري (١/ ٧٦)، ومقدِّمة في التفسير (ص:٢٢٠).

(٣) منهاج السنة النَّبوية (٧/ ٤٣٥)، ونقله عنه في نصب المجانيق (ص: ٤٤).

(٤) مقدِّمة ابن الصلاح (ص: ٥٨)، والباحث الذي أبهمه ابن الصلاح ذكر ابن حجر أنه المُؤَمَّل بن إسماعيل. انظر الخبر: في النكت على ابن الصلاح (٢/ ٢٩٦).

(٥) الإتقان (٢/ ٤١٥)، وانظر: تذكرة الموضوعات (١/ ٥٩٤)، لسان الميزان (٢/ ١١)، عمدة القاري (٢/ ١٥٠)، تدريب الراوي (١/ ٢٨٢)، توضيح الأفكار (٢/ ٨١).

المبحث: السابع المراسيل في التفسير:

قاعدة: يكثُر الحديث المرسل في كتب التفسير، ومنه المقبول، ومنه المردود:

المطلب الأول: تعريف الحديث المُرْسَل

فما الحديث المُرْسَل؟

الحديث المُرْسَل عند المتأخِّرين هو: مرفوع التَّابعيِّ، وهذا التعريف حكاه العِراقيُّ رحمه الله في أَلْفِيَّته، وأخذه عنه السُّيُوطِيُّ رحمه الله كأوَّل الأقوال في أَلْفِيَّته في قوله[1]:

١٣٨- الْمُرْسَلُ: الْمَرْفُوعُ بِالتَّابِعِ، أَوْ ذِي كِبَرٍ، أَوْ سَقْطُ رَاوٍ قَدْ حَكَوْا

١٣٩- أشهرُها الأوَّلُ... ... .

عنى السُّيُوطِي رحمه الله بقوله: "أشهرها الأوَّل" أن التعريف المُعْتَمَدَ عند المُحَدِّثين أن المُرْسل: ما رواه التابعيُّ عن النبيِّ ﷺ.

فتجد المفسِّرين يُكْثِرون النَّقْل مثلاً عن الحسن البصريِّ، أو عِكْرِمَة، أو مجاهد، أو عبد الرحمن بن زيد رحمهم الله عن النبي ﷺ.

واضرب لهم مثلاً بما رواه عِكْرِمَة، قال: اجتمعت يهود يومًا تُخاصِم النبيَّ ﷺ. فقالوا: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ﴾ [البقرة: ٨٠]، - وسَمُّوا أربعين يومًا - ثم يَخْلُفنا، أو يَلْحَقنا، فيها أناس. فأشاروا إلى النبيِّ ﷺ وأصحابه. فقال رسول الله ﷺ: «كذبتم، بل أنتم فيها خالدون مخلَّدون، لا نَلْحَقُكم ولا نَخْلُفُكم فيها إن شاء الله أبدًا»[2]، فهذا حديث مُرْسل.

---

(١) وفي جامع التحصيل (ص:٢٣) عرف المرسل بأنه الذي لم يُذكر في سنده اسم الصحابي الذي رواه عن رسول الله ﷺ، ولا يرتضي المتأخِّرون ذلك، فإن جهالة الصحابي رضي الله عنه لا تضرُّ عندهم.

(٢) الطَّبَرِي (٢/ ٢٧٦).

المطلب الثاني: حكم الحديث المرسل

هل يقبل العلماء الحديث المرسل، ويجعلونه مثل الحديث المرفوع؟

للمُحَدِّثين في حُكْمِه ثلاثة أقوال: القبول مطلقًا، والردُّ مطلقًا، والتفصيل(١)، فلنلخِّص تفصيل المحقِّقين في الآتي:

أولاً: مَنْ عُلِمَ مِنْ حاله أنه لا يُرْسِل إلا عن ثِقة كمراسيل سعيد بن المسيِّب رحمه الله، ففيه ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب جمهور المُحَدِّثين إلى التَّوقُّف؛ لبقاء الاحتمال، وهو أحد قولي أحمد رحمه الله.

والقول الثاني: يُقْبَل مطلقًا.

القول الثالث: فصَّل فيه الشَّافِعيُّ رحمه الله تفصيلاً لائقًا بالعقليَّة الأصوليَّة المحقِّقة، فذكر:

أنه يُقْبَل إن اعتَضَد بمجيئه من وجهٍ آخر يُبَاين الطريق الأولى، مُسْنَدًا كان هذا الطريق أو مُرْسلاً؛ ليترجَّح احتمالُ كونِ المحذوفِ ثِقةً في نفس الأمر(٢).

وذكر ابن تَيْمِيَّةَ رحمه الله ذلك بصورةٍ أوسع، فقال: «والمراسيل إذا تعدَّدت طرقُها، وخَلَتْ عن المواطأة قَصْدًا، أو الاتِّفاق بغير قَصْد: كانت صحيحةً قَطْعًا»(٣).

وقد لخَّص السُّيُوطِي رحمه الله(٤) حكم الحديث المرسل، فقال:

---

(١) جامع التحصيل (ص: ٢٣).

(٢) شرح نخبة الفكر (ص: ١٧)، وانظر: المستصفى (ص: ١٣٤).

(٣) مقدمة في أصول التفسير (ص:٢٢٠).

(٤) ألفية السُّيُوطِي في علم الحديث (ص: ١٥)، وقوله: أشهرها الأول يشير إلى التعريف المرضي، وهو المرفوع بالتابعي.

١٣٩- أَشْـــهَـرُهَـا الأَوَّلُ، ثُـمَّ الْـحُـجَّـةُ   بِـهِ رَأَى الأَئِـمَّــةُ الـثَّـلاثَـةُ
١٤٠- وَرَدُّهُ الأَقْـوَى، وَقَـوْلُ الأَكْـثَـرِ   كَالشَّـــافِـعـي، وَأَهْلِ عِـلْـمِ الْـخَـبَـرِ
١٤١- نَـعَـمْ بِـهِ يُـحْـتَـجُّ إِنْ يَـعْـتَـضِـدِ   بِـمُـرْسَـــلٍ آخَـرَ أَوْ بِـمُـسْـــنَـدِ
١٤٢- أَوْ قَوْلِ صَـــاحِـبٍ أَوْ الْجُمْهُورِ أَوْ   قَـيْـسٍ، وَمِـنْ شُــرُوطِـهِ كَـمَـا رَأَوْا
١٤٣- كَـوْنُ الَّـذِي أَرْسَـــلَ مِـنْ كِـبَـارِ   وَإِنْ مَشَـــى مَـعْ حَـافِـظٍ يُـجَـارِي
١٤٤- وَلَيْسَ مِنْ شُـيُوخِـهِ مَنْ ضُــعِّفَا   كَـنَـهْـيِّ بَـيْـعِ الـلَّـحْـمِ بِـالأَصْــلِ وَفَـا

ثانيًا: من عُرِفَ عنه بأنه يُرْسِل عن ثِقةٍ وغيرِه، فإرسالُهُ رِوايةٌ عمَّن لا يُعرَف حالُه، فحُكْمُه التَّوقُّف عن قبوله، ومن أشهر أمثلته مراسيل الحسن البصري رحمه الله، فقد قال ابن حَجَر رحمه الله عنها: "وأما عمرة القضاء فلا يصح الأثر فيها؛ لكونه من مرسل الحسن، ومراسيله ضعيفة؛ لأنه كان يأخذ عن كل أحد"[1].

ثالثًا: ما أرسله الراوي مخالفًا لما رواه من هو أوثق منه حالاً أو عددًا فهو مردود.

فإن قلت: هلَّا ضربت لنا مثالًا يوضح ماسبق؟

وحتى يظهر لك معنى وجود الاحتمال تعال فلنضرب مثلاً بهذه القصة الفريدة التي تتحدث عن التدليس؛ إذ إنها توضح لك معنى التوقف في الحديث المرسل:

فقد روى ابن حبان والخطيب عن نصر بن حماد أبي الحارث الوراق قال: كُنَّا قُعُودًا عَلَى بَابِ شُعْبَةَ نَتَذَاكَرُ، فَقُلْتُ: حدثنا إِسْرَائِيلُ [بن يونس بن أبي إسحاق] عن أبي إسحاق [السَّبِيعيِّ] عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَطَاءٍ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه، قَالَ: كُنَّا نَتَنَاوَبُ رَعِيَّةَ الْإِبِلِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَجِئْتُ ذَاتَ يَوْمٍ وَالنَّبِيُّ حَوْلَهُ أَصْحَابُهُ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ تَوَضَّأَ

(١) فتح الباري لابن حجر (٩/ ١٧٠).

فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ فَاسْتَغْفَرَ اللهَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ» فَقُلْتُ: بَخٍ بَخٍ، فَجَذَبَنِي رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي، فَالْتَفَتُّ فَإِذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه ، فَقَالَ: الَّذِي قَبْلُ أَحْسَنُ، فَقُلْتُ: وَمَا قَالَ؟ قَالَ: قَالَ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ قِيلَ لَهُ: ادْخُلْ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شِئْتَ»، قَالَ: فَخَرَجَ شُعْبَةُ، فَلَطَمَنِي ثُمَّ رَجَعَ، فَدَخَلَ فَتَنَحَّيْتُ مِنْ نَاحِيَةٍ، قَالَ: ثُمَّ خَرَجَ، فَقَالَ: مَالَهُ يَبْكِي بَعْدُ؟ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ إِدْرِيسَ: إِنَّكَ أَسَأْتَ إِلَيْهِ، فَقَالَ شُعْبَةُ: انْظُرْ مَا تُحَدِّثُ. إِنَّ أَبَا إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَطَاءٍ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: فَقُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ: مَنْ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَطَاءٍ؟ قَالَ: فَغَضِبَ، وَمِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ حَاضِرٌ، [فقلت لأبي إسحاق: من عبد الله بن عطاء هذا؟ فغضب، فقلت: سمعتَ عبد الله بن عطاء يحدِّث عن عقبة بن عامر رضي الله عنه ؟ قال: سمعت عبد الله بن عطاء]. فَقُلْتُ لَهُ: لَتُصَحِّحَنَّ لِي هَذَا أَوْ لَأُخَرِّقَنَّ مَا كَتَبْتُ عَنْكَ، [قلت: عبد الله سمع عقبةَ بنَ عامر؟ فقال: اسكت. فقلت: لا أسكت].

فَقَالَ لِي مِسْعَرٌ: يا شعبة! عَبْدُ اللهِ بْنُ عَطَاءٍ حيٌّ بِمَكَّةَ، قَالَ شُعْبَةُ، فَرَحَلْتُ إِلَى مَكَّةَ، لَمْ أُرِدِ الْحَجَّ أَرَدْتُ الْحَدِيثَ، فَلَقِيتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَطَاءٍ [فإذا فتى شاب]، فَسَأَلْتُهُ [فقلت: أي شئ حدثني عنك أبو إسحاق؟ فقال لي: نعم. قلت: لقيتَ عقبةَ بن عامر؟ وفي رواية: فقلتُ: يرحمك الله. سمعتَ منه؟ قال: لا، حدثنى سعد بن إبراهيم، فأتيت مالك بن أنس –وهو حاجٌّ– فسألته عن سعد بن إبراهيم، فقال لى: ما حجَّ العام.

فلما قضيت نُسُكي مضيت إلى المدينة، فأتيت سعد بن إبراهيم، فسألته عن الحديث، فقال لى: هذا الحديث من عندكم خرج]، زِيَادُ بْنُ مِخْرَاقٍ حَدَّثَنِي، قَالَ شُعْبَةُ: فَلَمَّا ذَكَرَ زِيَادًا، قُلْتُ: أَيُّ شَيْءٍ هَذَا الْحَدِيثِ بَيْنَمَا هُوَ كُوفِيٌّ إِذْ صَارَ مَدَنِيًّا إِذْ صَارَ بَصْرِيًّا، قال: فقدمت البصرة، فأتيت زياد بن مِخْرَاقٍ وأنا شَحِبُ اللون، وَسِخُ الثياب، كثير الشَّعَر، فقال: من أين؟ فحدثته الحديث. فقال: ليس هو من حاجتك. قلتُ: فما بد. قال: لا. حتى تذهب تدخل الحمَّام،

وتغسل ثيابك، ثم تجئ فأحدِّثك به. قال: فدخلت الحمَّام، وغسلت ثيابي ثم أتيته، فَقَالَ: لَيْسَ هُوَ مِنْ بَابَتِكَ، قُلْتُ: حَدِّثْنِي بِهِ، قَالَ: لَا تُرِدْهُ، قُلْتُ: حَدِّثْنِي بِهِ، قَالَ: قلتُ: هذا حديث صعد ثم نزل، دمِّروا عليه، ليس له أصل. قُلْتُ: دَمِّرْ عَلَيَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَوْ صَحَّ حَدَّثَنِي شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي رَيْحَانَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم قَالَ شُعْبَةُ: فَلَمَّا ذَكَرَ شَهْرَ بْنَ حَوْشَبٍ، قلت: شَهْر بن حَوْشَبٍ عمَّن؟ قال: عن أبي ريحانة. قال: لَوْ صَح لِي مِثْلُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَهْلِي وَمَالِي وَالنَّاس أَجْمَعِينَ[1].

فهؤلاء أربعة بين عبد الله بن عطاء وعقبة بن عامر رضي الله عنه، وهذا الذي يعطيك بُعْدًا في بقاء الاحتمال قائمًا أن يكون الثقة التَّابعيُّ قد رواه عن ضعيف بينه وبين الصَّحابيِّ.

---

(١) المجروحين (١/ ٢٩)، مع أن متن الحديث قد صحَّ، فرواه مسلم (٥٧٦) عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَتْ عَلَيْنَا رِعَايَةُ الإِبِلِ، فَجَاءَتْ نَوْبَتِى فَرَوَّحْتُهَا بِعَشِىٍّ، فَأَدْرَكْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم قَائِمًا يُحَدِّثُ النَّاسَ، فَأَدْرَكْتُ مِنْ قَوْلِهِ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ وُضُوءَهُ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّى رَكْعَتَيْنِ، مُقْبِلٌ عَلَيْهِمَا بِقَلْبِهِ وَوَجْهِهِ، إِلاَّ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ». قَالَ: فَقُلْتُ مَا أَجْوَدَ هَذِهِ! فَإِذَا قَائِلٌ بَيْنَ يَدَىَّ يَقُولُ: الَّتِى قَبْلَهَا أَجْوَدُ. فَنَظَرْتُ فَإِذَا عُمَرُ رضي الله عنه، قَالَ: إِنِّى قَدْ رَأَيْتُكَ جِئْتَ آنِفًا قَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُبْلِغُ - أَوْ فَيُسْبِغُ - الْوُضُوءَ، ثُمَّ يَقُولُ أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، إِلاَّ فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةُ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ».

المطلب الثالث: أشهر مراسيل الأمصار

قال الحاكم رحمه الله: "وأكثر ما تُرْوَى المراسيل من أهل المدينة عن سعيد بن المُسيِّب، ومن أهل مكة عن عطاء بن أبي رباح، ومن أهل مِصْر عن سعيد بن أبي هلال، ومن أهل الشام عن مَكْحُول الدِّمشقيِّ، ومن أهل البصرة عن الحسن بن أبي الحسن، ومن أهل الكوفة عن إبراهيم بن يزيد النَّخَعيِّ"[1].

من أمثلة المراسيل الواردة في التفسير:

النوع الأول: مثال للمردود من المراسيل: قِصَّة الغَرانيق:

فعن سعيد بن جبير رحمه الله قال: قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمكَّة النَّجْمَ، فلما بلغ هذا الموضع: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٩، ٢٠] قال: فألقى الشيطان على لسانه: (تلك الغرانيق العُلَى وإنَّ شفاعتَهن لتُرْتَجَى)، قالوا [أي: كفَّار قريش]: ما ذَكَر آلهتنا بخير قبل اليوم، فسجد، وسجدوا، فأنزل الله عز وجل هذه الآية: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِيٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِي ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ﴾ [الحج: ٥٢][2].

كيف تتعامل مع حديث الغرانيق؟

أولاً: هذا الحديث لم يثبت مرفوعًا بهذه القِصَّة؛ إذ حقَّق بعضهم أنَّ الرواياتِ الواردةَ في هذه القِصَّة كلَّها مُرْسلة عدا حديث ابن عَبَّاس رضي الله عنهما، ولكنَّ طُرُقَه كلَّها واهية، شديدة الضَّعْف،

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص: ٤٤).

(٢) تفسير ابن كثير (٣/ ٣٠٨)، والحديث رواه الطبراني في الكبير (٧/ ٤١٤).

لا تنجبر بها تلك المراسيل، فيبقى النَّظر في هذه المراسيل، وهي سبعةٌ، صحَّ إسناد أربعة منها[1].

ثانيًا: على صِحَّة المرسل منها فالرفع غير مقبول بناء على التقعيد السابق، ولذا قال ابن كثير رحمه الله: «قد ذكر كثيرٌ من المفسِّرين ها هنا قصَّة الغرانيق...ولكنها من طرقٍ كلِّها مُرْسَلة، ولم أرها مُسْنَدةً من وجهٍ صحيح»[2].

ثالثًا: القِصَّة منافية لعصمة الوحي، ولا شك أن القِصَّة غيرُ صحيحةٍ، وتَحْمِل التَّناقُض في نَفْسها، فإنَّ الله تعالى يَعْصِم النبيَّ ﷺ أثناء التَّبليغ فيما يبلِّغه ضرورةً.

رابعًا: كيف سمع المشركون كلام الشيطان، ولم يسمعه النبيُّ ﷺ ولا المسلمون؟!

خامسًا: الآيات التي جاءت بعد الآيتين المذكورتين تَرُدُّ على فرح المشركين المزعوم، حيث يقول الله ﷻ: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [النجم: ٢٣]، فهذه الآية وما بعدها هاجمت اللَّات والعُزَّى ومَنَاة الثالثة الأخرى، فكيف تقول هذه القِصَّة: إنَّ النبيَّ ﷺ أثنى على الأصنام بإلقاء الشيطان على لسانه؟!

سادسًا: القِصَّة مُنْكَرَة المَتْن، يتردَّد عالِم الحديث في قبول ما هو أصحُّ منها إن كان مرفوعًا فكيف يمكن قبول مِثْل هذه القِصَّة؟!

سابعًا: لو صحَّ ذلك لتمسَّك المشركون بهذه القِصَّة في مجادلة النبيِّ ﷺ، ولمَّا لم يَحْدُث مِثْل هذا كان فيه دلالة على عدم وجود القِصَّة من الأصل.

---

(١) نصب المجانيق (ص: ٤٥).

(٢) تفسير ابن كثير (٣/ ٣٠٨).

ثامنًا: أصل سجود المشركين بعد النبيِّ ﷺ عند قراءة هذه السُّورة ثابتٌ في الصِّحاح، وسجودهم في ذاتِه يدلُّ على إعجاز القرآن؛ إذ سجدوا طواعية تأثُّرًا بكلام الرَّحمن، ولم يُذْكَر في البخاري وغيره من الكتب التي ذَكَرت القِصَّة هذه الزيادة؛ فإن أعملنا مبدأ مخالفة الراوي ما رواه مَنْ هو أوثق منه صارت رواية الغرانيق شاذَّة.

النوع الثاني: مثال للمقبول من المراسيل:

ما ذكره ابن كثير رحمه الله في تفسير سورة الإخلاص: نقلاً عن الدَّارميِّ في مسنده عن سعيد بن المُسيِّب قال: إنَّ نبيَّ الله ﷺ قال: «من قرأ: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ عشر مرَّات بَنَى الله له قصرًا في الجَنَّة، ومن قرأها عشرين مرَّة بَنَى الله له قَصْرَين في الجَنَّة، ومن قرأها ثلاثين مرَّة بَنَى الله له ثلاثةَ قصور في الجَنَّة» فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إذًا نُكثِّر قُصُورَنا. فقال رسول الله ﷺ: «الله أوسع من ذلك»[1] قال ابن كثير: وهذا مرسل جيِّد[2].

وفي ذِكْر هذه القاعدة يقول الشيخ الطالب زيدان –وفَّقه الله–:

ويَكثُرُ المرسَلُ فِي كُتبِ الأُلَى قَد فَسَّرُوا، مِثْلَ الغرانيق العُلى

وهنا يمكن أن نضع سؤالاً لتطبيق ما سبق: لماذا قبلنا هذا الحديث المُرْسَل في ذِكْر فضل سورة الإخلاص؟

---

(١) الدرامي (٣٤٧٢)، والطبراني في الأوسط (٢٨١) بإسناد فيه ضعفُ شديد، وله شاهد من حديث معاذ بن أنس الجهني رضي الله عنه أخرجه أحمد (١٥٦٠٩)، ولكنَّ إسناده ضعيف، كما قال الأرناؤوط.

(٢) تفسير ابن كثير (٤/ ٧٣٣).

المبحث الثامن: وجوه تفسير السنة النَّبَويَّة للقرآن الكريم

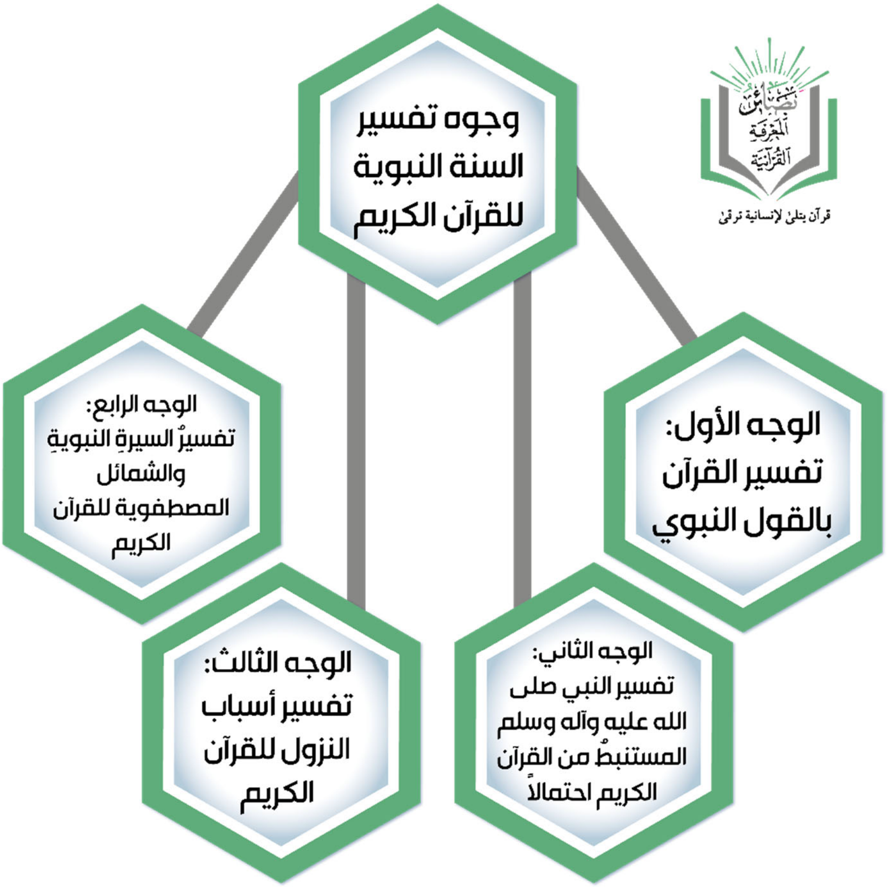

كتاب الأساس والتنوير في اصول التفيسر

أ.د. عبد السلام مقبل المجيدي

كلُّ ما ورد عن النبيِّ ﷺ قولاً وفعلاً وتقريرًا، فهو تفسير، سواء أكان بطريق مباشر، أم بطريق غير مباشر، وربَّما كان ذلك بطريق مُرَكَّب بأنْ يَجْمعَ المفسِّر عِدَّة نصوص قُرْآنيَّة ونَبَويَّة لفَهْم المعاني المختلفة التي تحتملها الآية؛ ولذلك تجد التفسير -بهذا الاعتبار- مبثوثًا في كتب السُّنَّة، والسِّيرة، والتَّاريخ، والتَّفسير، وتنحصر وجوه تفسير القرآن بالسُّنَّة في أربعة وجوه:

الوجه الأول: تفسير القرآن بالقول النَّبَوي، ومن صُوَره:

الصُّورة الأولى: أن يفسِّر النبيُّ ﷺ القرآن بالقرآن:

١) كتفسير آية الظُّلم السابق ذكرها.

٢) وعن أم مُبَشِّر رضي الله عنها أنها سمعتْ النبيَّ ﷺ يقول عند حفصة رضي الله عنها: «لا يدخل النَّارَ -إن شاء الله- مِنْ أصحاب الشَّجرة أَحَدٌ، الَّذِينَ بايعوا تحتها» قالت: بلى يا رسول الله! فانتهرها. فقالت حفصة: ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَاۚ﴾ [مريم:٧١] فقال النبيُّ ﷺ: «قد قال الله ﷻ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم:٧٢]»[١].

٣) وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: يُلَقَّى عيسى عليه السلام حُجَّته، ولَقَّاه الله في قوله: ﴿وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ﴾ [المائدة:١١٦]، قال أبو هريرة رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ: فلقَّاه الله ﷻ: ﴿سُبۡحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أَقُولَ مَا لَيۡسَ لِي بِحَقٍّۚ﴾ [المائدة:١١٦] الآية كلَّها[٢].

الصُّورة الثانية: بيان المُجمَل: بأن ينصَّ على تفسير آية أو لفظة[٣]:

١) ومن أمثلته ما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبيُّ ﷺ: «ليس المِسكين الذي تَرُدُّه التَّمرة والتَّمرتان، ولا اللُّقمة ولا اللُّقمتان، إنما المِسكين الذي يتعفَّف، واقرؤوا إن شئتم، يعني قوله: ﴿لَا يَسۡـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلۡحَافٗاۗ﴾ [البقرة: ٢٧٣][٤]»، وفي رواية: «لَيْسَ الْمِسْكِينُ بِهَذَا الطَّوَّافِ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاس، فَتَرُدُّهُ اللُّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ، وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ». قَالُوا:

---

(١) مسلم (٦٤٨٨).

(٢) الترمذي (٣٠٦٢)، قال أبو عيسى: "هذا حديث حسن صحيح"، وصحَّحه الألباني.

(٣) قواعد التفسير (١/ ١٣١).

(٤) البخاري (٤٥٣٩).

فَمَا الْمِسْكِينُ -يَا رَسُولَ اللهِ-؟ قَالَ: «الَّذِي لاَ يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ، وَلاَ يُفْطَنُ لَهُ، فَيُتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، وَلاَ يَسْأَلُ النَّاسَ شَيْئًا»(١).

٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ في قوله ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾ [البقرة:٥٨] قال: «دخلوا مُتَزَّحِفين على أَوْرَاكهم»، وفي قوله ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ﴾ [البقرة:٥٩] قال: «قالوا حَبَّة في شَعْرة»(٢).

٣) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [المُطَفِّفين:٦] حتى يغيب أحدهم في رَشْحِهِ إلى أنصاف أُذُنيه»(٣).

الصُّورة الثالثة: توضيح المُشْكِل: بأن يُشْكِل على الصَّحابَة رضي الله عنهم آية فيوضِّحها لهم ببيان أنَّ النصَّ عامٌّ خصَّصه نصٌّ آخر، أو مُطْلَق قَيَّده نصٌّ آخر، أو غير ذلك:

١) كما في آية الظُّلم: ويصلح هذا المثال لنجعله ضِمن صُورة تخصيص العامِّ.

٢) وآية الصَّوم التي بيَّنها النبيُّ ﷺ لعَدِيِّ بن حاتم رضي الله عنه .

٣) وعن نُعَيم بن عبد الله المُجْمِر أن محمَّد بن عبد الله بن زيد الأنصاريَّ (وعبد الله بن زيد هو الذي كان أُري النِّداء بالصَّلاة) أخبره عن أبي مسعود الأنصاريِّ رضي الله عنه قال: أتانا رسول الله ﷺ ونحن في مجلس سعد بن عُبادة رضي الله عنه ، فقال له بشير بن سعد رضي الله عنه : أَمَرنا الله تعالى أن نصلِّي عليك يا رسول الله فكيف نصلِّي عليك؟ فسكت رسول الله ﷺ حتى تمنَّينا أنه لم يسأله. ثم قال رسول الله ﷺ : «قولوا اللهمَّ صلِّ على محمَّد وعلى آل محمَّد

(١) البخاري (١٤٧٩)، مسلم (٢٣٥٧).

(٢) الترمذي (٢٩٥٦)، وصحَّحه الألباني، والحديث في البخاري (٣٤٠٣) بلفظ مُقارب.

(٣) البخاري (٤٩٣٨).

كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمَّد وعلى آل محمَّد كما باركت على آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد، والسلام كما قد عَلِمْتُم»[1].

٤) عن ابن أبي مُلَيْكَةَ أنَّ عائشة رضي الله عنها زوج النبيِّ ﷺ كانت لا تسمع شيئًا لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه، وأن النبيَّ ﷺ قال: «من حُوْسِبَ عُذِّب». قالت: قلت: يا رسول الله جعلني الله فداءك. أليس يقول الله عز وجل: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق:٧-٨]. قال: «ذاكِ العَرْضُ. يُعْرَضون، ولكن من نُوْقِشَ الحسابُ هَلَك»[2] كما تدخل هذه الصُّورة في تخصيص العامِّ.

٥) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يعودني عام حَجَّة الوداع من وَجَع اشتدَّ بي فقلت: إني قد بلغ بي من الوَجَع، وأنا ذو مال، ولا يَرِثُني إلا ابنة، أفأتصدَّق بثُلُثَي مالي؟ قال: «لا». قلت: بالشَّطْر؟ فقال: «لا». ثم قال: «الثُّلث، والثُّلث كبير، أو كثير»[3]، قال ابن حَجَر: "وفيه تقييد مُطْلَق القرآن بالسُّنة؛ لأنه قال سبحانه وتعالى ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء:١١] فأَطْلَق، وقَيَّدت السُّنَّة الوصيَّة بالثُّلُث"[4].

(١) مسلم (٨٣٧).

(٢) البخاري (١٠٣).

(٣) البخاري (١٢٩٥).

(٤) فتح الباري (٥/ ٣٦٨).

الصُّورة الرابعة: أن يَرِدَ من كلامه ﷺ ما يصلح أن تفسَّر به الآية مع أنَّ الآية لم يَرِد لها ذِكْر في حديثه ﷺ، ومن أمثلته:

قال أبو هريرة رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَا مِنْ بَنِي آدَمَ مَوْلُودٌ إلا يَمَسُّهُ الشَّيْطَانُ حِينَ يُولَدُ، فَيَسْتَهِلُّ صَارِخًا مِنْ مَسِّ الشَّيْطَانِ، غَيْرَ مَرْيَمَ وَابْنِهَا»، ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [آل عمران:٣٦](١).

الصُّورة الخامسة: يسأل النبيُّ ﷺ أصحابه عن الآية ثم يفسِّرها لهم، أو هو يُسأل:

عن أنس رضي الله عنه قال: بينا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا، إذ أغفى إغفاءة، ثم رفع رأسه متبسِّمًا، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟ قال: «أُنْزِلت عليَّ آنفًا سورة، فقرأ: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۞١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ۞٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ﴾»، ثم قال: «أتدرون ما الكَوْثر؟» فقلنا: الله ورسوله أعلم. قال: «فَإِنَّهُ نَهْرٌ وَعَدَنِيهِ رَبِّي -عَزَّ وَجَلَّ-، عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، هُوَ حَوْضٌ تَرِدُ عَلَيْهِ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، آنِيَتُهُ عَدَدُ النُّجُومِ، فَيُخْتَلَجُ الْعَبْدُ مِنْهُمْ، فَأَقُولُ: رَبِّ، إِنَّهُ مِنْ أُمَّتِي، فَيَقُولُ: مَا تَدْرِي مَا أَحْدَثَتْ بَعْدَكَ»، زَادَ ابْنُ حُجْرٍ فِي حَدِيثِهِ: بَيْنَ أَظْهُرِنَا فِي الْمَسْجِدِ. وَقَالَ: «مَا أَحْدَثَ بَعْدَكَ»(٢).

الصُّورة السادسة: يفصِّل ﷺ الخلاف الواقع بين أصحابه رضي الله عنهم في الآية، وذلك ببيان المُبْهَم في الآية، أو الإخبار عن المعنى:

مثاله ما جاء عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ رضي الله عنه قال: امْتَرى رجل من بني خُدْرة ورجل من بني عمرو بن عوف في المسجد الذي أُسِّس على التقوى، فقال الخُدْرِي: هو مسجد رسول الله

---

(١) البخاري (٣٤٣١).

(٢) مسلم (٨٢٤).

ﷺ، وقال الآخر: هو مسجد قُبَاء، فأتيا رسول الله ﷺ في ذلك، فقال: «هو هذا -يعني مسجده-، وفي ذلك خير كثير»[1].

الصُّورة السابعة: أحيانًا يكتفي ﷺ بمجرد قراءة الآية، وتبيِّن ملابسات الرواية معنى من معاني هذه الآية:

١) عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما قال: قال النبيُّ ﷺ وهو في قُبَّة -أي في خيمة في بَدَر-: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَنْشُدُكَ عَهْدَكَ وَوَعْدَكَ، اللَّهُمَّ إِنْ شِئْتَ لَمْ تُعْبَدْ بَعْدَ الْيَوْمِ»، فأخذ أبو بكر رضي الله عنه بيده فقال: حسبك يا رسول الله، فقد أَلْحَحْتَ على ربِّك. وهو في [يَثِبُ]الدِّرْع، فخرج وهو يقول: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥][2].

٢) عن عائشة رضي الله عنها قالت: لما نزلت آخر البقرة قرأهنَّ النبيُّ ﷺ عليهم في المسجد، ثم حَرَّمَ التِّجارة في الخَمْر[3].

الصُّورة الثامنة: أن يتأوَّل ﷺ القرآن فيعمل به، وعمله به ينبئنا عن المواضع المناسبة لهذا العمل:

فعن أسامة بن زيد رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ ركب على حِمار على قَطِيْفَة فَدَكِيَّة[4]، وأردف أسامة بن زيد رضي الله عنهما وراءه يعود سعدَ بنَ عبادة رضي الله عنه في بني الحارث بن الخزرج قبل وقعة بدر، قال: حتى مرَّ بمجلس فيه عبد الله بن أُبيٍّ بن سَلُول، وذلك قبل أن يُسْلِم عبد الله بن أُبيٍّ -أي قبل أن يُظهر إسلامه- فإذا في المجلس أخلاط من المسلمين والمشركين عَبَدَة الأوثان

---

(١) نسبة إلى فَدَك، قرية بالحجاز، بينها وبين المدينة يومان، أو ثلاثة أيام. معجم البلدان (٤/ ٢٣٨).

(٢) البخاري (٢٩١٥).

(٣) البخاري (٢٠٨٤).

(٤) البخاري (٢٠٨٤).

واليهود والمسلمين، وفي المجلس عبد الله بن رَوَاحة رضي الله عنه، فلما غشيت المجلسَ عَجَاجَةُ الدَّابَّة -أي الغُبار الذي تثيره الدَّابَّة عند حركتها- خَمَّر عبد الله بن أُبَي أنفَه بردائه، ثم قال: لا تُغَبِّروا علينا. فسلَّم رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم، ثم وقف، فنزل فدعاهم إلى الله عز وجل، وقرأ عليهم القرآن، فقال عبد الله بن أبي بن سلول: أيها المَرْء إنه لا أحسن ممَّا تقول. إن كان حقًّا فلا تؤذنا به في مجالسنا، ارجع إلى رَحْلِك فمن جاءك فاقْصُص عليه. فقال عبد الله بن رواحة رضي الله عنه: بلى يا رسول الله، فاغْشِنا به في مجالسنا، فإنا نحبُّ ذلك. فاستبَّ المسلمون والمشركون واليهود حتى كادوا يَتَثَاوَرُونَ، فلم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يُخَفِّضُهم حتى سَكَنُوا، ثم رَكِب النبيُّ صلى الله عليه وسلم دابَّته، فسار حتى دخل على سعد بن عبادة رضي الله عنه، فقال له النبيُّ صلى الله عليه وسلم: «يا سعد، ألم تَسْمَع ما قال أبو حُبَاب -يريد عبد الله بن أُبَي- قال: كذا وكذا». قال سعد بن عبادة رضي الله عنه: يَا رَسُولَ اللهِ، اعْفُ عَنْهُ وَاصْفَحْ عَنْهُ، فَوَالَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ لَقَدْ جَاءَ اللهُ عز وجل بِالحَقِّ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ، لَقَدِ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ البُحَيْرَةِ عَلَى أَنْ يُتَوِّجُوهُ فَيُعَصِّبُوهُ بِالعِصَابَةِ، فَلَمَّا أَبَى اللهُ عز وجل ذلك بالحق الذي أعطاك الله شَرِقَ بذلك، فذلك فَعَل به ما رأيتَ. فعفا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان النبيُّ صلى الله عليه وسلم وأصحابه يَعْفُون عن المشركين وأهل الكتاب، كما أمرهم الله عز وجل، ويصبرون على الأذى. قال الله عز وجل: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَذًى كَثِيرًا﴾ الآية [آل عمران:١٨٦]، وقال الله عز وجل: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقرة:١٠٩]. إلى آخر الآية، وكان النبيُّ صلى الله عليه وسلم يَتَأَوَّلُ العفوَ ما أَمَرَه الله عز وجل به، حتى أَذِنَ الله عز وجل فيهم، فلما غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم

بَدْرًا، فَقَتَلَ الله ﷻ به صَنادِيدَ كفَّار قريش، قال ابن أبي سَلُول ومن معه من المشركين وعبدة الأوثان: هذا أمر قد تَوَجَّه. فبايَعوا الرَّسُول ﷺ على الإسلام، فأسلموا»[١].

الصُّورة التاسعة: أن يذكر ﷺ ما يؤكِّد كلامه من القرآن الكريم:

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله تعالى: أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ». فاقرؤوا إن شئتم: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة:١٧][٢].

الصُّورة العاشرة: التفسير النَّبَوي بالمثال:

ومن ذلك ما جاء من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جَدِّه عن النبيِّ ﷺ قال: «يحضر الجمعةَ ثلاثة: فرجلٌ حضرها يَلْغو، فذاك حظُّه منها، ورجِل حضَرها بدُعاءٍ، فهو. رجل دَعَا الله ﷻ، فإن شاء أعطاه، وإن شاء مَنَعَه، ورجل حضَرها بإنصاتٍ وسُكوت، ولم يَتَخطَّ رقبةَ مسلمٍ، ولم يؤذِ أحدًا، فهي كفَّارةٌ إلى الجُمُعة التي تليها، وزيادة ثلاثة أيام، فإن الله ﷻ يقول:

---

(١) البخاري (٤٥٦٦).

(٢) البخاري (٣٢٤٤)، وقال شيخنا المحقِّق عبد الله يوسف الجديع: "ذُكِرت (الصورة التاسعة) في جملة التفسير النَّبَوي، وسِيق لها حديث أبي هريرة رضي الله عنه في صِفة الجَنَّة، وفي آخر الحديث: اقرؤوا إن شئتم...إلخ، وعُدَّ هذا الطَّرَف من جملة بيان النبيِّ ﷺ، وليس كذلك، بل هذه الجملة مُدْرَجة في الحديث من كلام أبي هريرة رضي الله عنه، جاء ذلك صريحًا في رواية البخاري (٤٥٠١) نصُّها، قال: حدثنا علي ابن عبدالله، حدثنا سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، قال: «قال الله تبارك وتعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر». قال أبو هريرة رضي الله عنه: "اقرؤوا إن شئتم: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة:١٧]".

﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ﴾ [الأنعام: ١٦٠]»[١]، فإنه بيَّن أنَّ النبيَّ ﷺ فسَّر الآية بصورة من الصُّوَر الدَّاخلة في معناها من باب التَّمثيل.

الوجه الثاني: تفسير النبي ﷺ المستنبط من القرآن الكريم (احتمالاً):

وذلك بأن يجد الباحث في السُّنَّة نصًّا يدلُّ على أنَّ النبيَّ ﷺ ربما استنبطه من القرآن، أو فصَّل به شيئًا فَهِمَه من القرآن، ولم يكن ذلك توقيفيًّا، أي: لم يُعَلِّمْه الله -جلَّ وعزَّ- مباشرة أو بواسطة المَلَك، وإنما فَهِمَه واجتهد في بيانه للنَّاس، "وهذا أسلوب لطيف عُنِي به الحافظ ابن كثير في تفسيره"[٢]، وهذا الوجه في حقيقته إنما هو صنيع المفسِّر، ونتيجة لإعْمَال فِكْره في تفسير القرآن بما عَلِمَه من سُنَّة النبيِّ ﷺ.

اذكر أمثلة تبيِّن هذا الوجه.

الجواب: من أمثلة هذا الوجه ما يأتي:

المثال الأول: ومن هذا النوع قولُه ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من ربِّه وهو ساجد»[٣]، فربما استنبطه من قوله تعالى: ﴿وَٱسۡجُدۡ وَٱقۡتَرِب﴾ [العلق: ١٩]، كذا قيل، ولا أظنُّ قول النبيِّ ﷺ هنا استنباطًا توفيقيًّا، بل يَغْلِب على الظنِّ أنه كان توقيفيًّا؛ لأن الآية تتحدَّث عن الاقتراب بالسُّجود، لا عن أعلى درجات الاقتراب، وهو نصُّ الحديث.

المثال الثاني قوله ﷺ يوم الأحزاب: «شغلونا عن الصَّلاة الوُسْطى، صلاةِ العَصْر، ملأ الله بيوتهم وقبورهم نارًا»[٤]، حيث جعله بعضهم تفسيرًا لما جاء في كتاب الله تعالى من ذكر

---

(١) مسند أحمد (٢ / ٢١٤) (٧٠٠٢)، قال شعيب الأرناؤوط: "إسناده حسن".

(٢) تفسير النبي ﷺ للشيخ سلمان العودة (ص: ٤٢) -الكتاب منزل في موقعه الإسلام اليوم-.

(٣) مسلم (١٠١٧).

(٤) البخاري (١٩٣١)، مسلم (١٣٦٩)، واللفظ له.

الصَّلاة الوسطى الواردة في قوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة:٢٣٨]، وفي القرآن الكريم آية تدلُّ على هذا، وهي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُواْ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍۚ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِۚ﴾ [النور:٥٨]، فيمكن أن يُستأنس بهذه الآية على أن الرَّسُول ﷺ فَهِمَ أنَّ الصَّلاة الوسطى هي صلاة العصر من القرآن الكريم، فهذه الآية تدلُّ على أن الأوقات تبتدئ بالفجر وتنتهي بالعشاء... إذًا يكون الوقت الأوسط هو العصر.

والاستنباط منه ﷺ هنا احتمال فقط على أن قوله: «صلاة العصر» يحتمل فيها الإدراج.

الوجه الثالث: تفسير أسباب النزول للقرآن الكريم:

وسيأتي الكلام عن أسباب النزول في القِسم الثالث من هذا الكتاب، ولنعجِّل بقضاء ما يُشبع فُضُولَنا لمعرفة تأثير أسباب النزول في فَهْم القرآن، وإنما أوردته مع أنه نَقْل صحابيٍّ إلا أن الحدث فيه وقع العهد النَّبوي، فنضرب على ذلك مثالاً:

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْۚ﴾ [البقرة: ١٩٨]، ما المقصود بالفضل؟ يحتمل أن يكون الفضل السِّيادةَ والرِّفعةَ، كما في قوله تعالى ذِكْرُه: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٢]، ويحتمل أن يكون الفضل الخصالَ الكريمة، كما في قوله تعالى جده: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ويحتمل أن يكون الفضل الأجرةَ، ومن معاني الفضل: التجارة، فعن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما قال: كانت عُكاظُ (بضم المهملة وتخفيف الكاف وفي آخره ظاء مشالة)، ومَجِنَّةُ (بفتح الميم وكسر الجيم وتشديد النون)، وذو المَجازِ (بفتح الميم وتخفيف الجيم وفي آخره زاي) أسواقًا في الجاهلية، فتأثَّموا أن يتَّجروا في المواسم -يعني مواسم الحج- فنزلت: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْۚ﴾ [البقرة: ١٩٨] في

مواسم الحج»[1]، أي ليس عليهم جناح أن يذهبوا للحج ويتاجروا فيه، فبيَّن سببُ النُّزُول معنى الآية، وقوله: (في مواسم الحج) تفسيرٌ من ابن عَبَّاس ﵄ ظنه بعضهم قراءة، وذكره كذلك بناء على هذا الوهم.

ومما يدل على أن الفضل في سياقه يراد به التجارة قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة ١٠]، ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [المزمل ٢٠].

الوجه الرابع: تفسيرُ القرآن بالسيرةِ النَّبَويَّة والشمائل المصطفوية للقرآن الكريم:

ومن ذلك أنه لما سئلت عائشة ﵂ عن خلقه ﷺ، قالت: «فإن خُلُق نبي الله ﷺ كان القرآن»[2] ويقول جابر ﵁ في حديثه الطويل في سياق حجة النبي ﷺ: "ورسولُ الله ﷺ بين أظهرنا، وعليه ينزل القرآن، وهو يعرف تأويله، وما عمل به من شيءٍ عملنا به"[3]، أي: في الحج، وغير الحج، فالاهتداء بالقرآن، والعمل به يعد تفسيرًا عمليًّا، وهنا نستطيع أن نقول: إن النبي ﷺ وسلم فَسَّر القرآن كاملاً؛ لأن حياته -أقوالاً، وأعمالاً، وتقريراتٍ- كانت تفسيرًا للقرآن الكريم؛ وبذا نفهم قول ابن تَيْمِيَّةَ ﵀: «كان النبي ﷺ يبين لأصحابه معانيَ القرآن الكريم، كما يبين لهم ألفاظَه، وقول الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، يتناول هذا وهذا»[4].

---

(١) البخاري (٤٥١٩).

(٢) مسلم (١٦٨٦).

(٣) مسلم (٢٩٢٢).

(٤) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣١).

ولذا قال أبو عبد الرحمن السُّلَمي رحمه الله: حدثنا من كان يقرئنا من أصحاب النبي ﷺ: «أنهم كانوا يقترئون من رسول الله ﷺ عشرَ آياتٍ، فلا يأخذون في العشر الأخرى، حتى يعلموا ما في هذه من العلم، والعمل، قالوا: فعلمنا العلم، والعمل»[1].

عدِّد الأعمال النَّبويَّة التي تعد تفسيرًا للقرآن.

الجواب: من أمثلة أعمال الرَّسُول ﷺ التي هي تفسير للقرآن:

١) صلاته عليه الصلاة والسلام، فقد صلَّى، وقال: «صلوا كما رأيتموني أصلي»[2]، فالصلاة كلها داخلة تحت قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة:٤٣]، وصلاته تفسير لهذه الآية.

٢) حجه عليه الصلاة والسلام، فقد حجَّ وأدى المناسك كلها؛ من الإحرام، والطواف، والسعي، والوقوف، والنحر، وغيرها... وقال: «لتأخذوا مناسككم»[3]، فكل أعمال الرَّسُول ﷺ في الحج داخلة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران:٩٧].

٣) ومن الأمثلة التفصيلية لذلك: قول الله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء:٧٨]، هذه الآية تحدد مواقيت الصلوات الخمس، وقد أتاه ﷺ سائل يسأله عن مواقيت الصلاة، فلم يرد عليه شيئًا: فأقام الفجر -أي صلاة الفجر- حين انشق الفجر -أي الضوء الساطع في الأفق- والنَّاس لا يكاد يعرف بعضهم بعضًا، ثم أمره فأقام بالظهر حين زالت الشمس، والقائل يقول: قد انتصف النهار، وهو كان أعلم منهم، ثم أمره فأقام بالعصر والشمس مرتفعة، ثم أمره فأقام بالمغرب

---

(١) أحمد (٢٣٥٢٩)، وقال الأرناؤوط: "إسناده حسن".

(٢) البخاري (٦٣١).

(٣) مسلم (٣١١٥).

حين وقعت الشمس، ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق، ثم أخَّر الفجر من الغد، حتى انصرف منها والقائل يقول: "قد طلعت الشمس أو كادت"، ثم أخَّر الظهر حتى كان قريبًا من وقت العصر بالأمس، ثم أخَّر العصر حتى انصرف منها والقائل يقول: "قد احمرَّت الشمس"، ثم أخَّر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق، ثم أخَّر العشاء حتى كان ثلث الليل الأول، ثم أصبح فدعا السائل، فقال: «الوقت بين هذين»[(١)].

فكل الوجوه الأربعة السابقة شرح للقرآن الكريم، ولذلك قال الشَّافِعي رحمه الله: "جميع ما تقوله الأمة شرح للسنة، وجميع السنة شرح للقرآن"، وقال أيضًا: "جميع ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم فهو مما فهمه من القرآن"[(٢)].

---

(١) مسلم (١٣٣٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦٣)، ونقله ابن كثير في التفسير (١/ ٤)، والسُّيُوطِي في الإتقان (٢/ ٣٣٠).

المبحث التاسع: مقدار التفسير النَّبَوي للقرآن الكريم[1]:

ما مقدار التفسير النَّبَوي للقرآن؟ أو كم نسبة هذا التفسير مقارنة بغيره من المصادر الأخرى؟

الجواب: في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: لم يفسر النبي ﷺ إلا شيئًا قليلاً، وممن ذهب إلى هذا القول السُّيُوطِي رحمه الله، حيث قال: «الذي صح من ذلك قليلٌ جدًا، بل أصلُ المرفوع منه في غاية القلة»[2]، واستدلوا على هذا بحديث عائشة رضي الله عنها قالت: ما كان رسول الله ﷺ يفسر شيئًا من القرآن إلا آيًا بعددٍ علّمَهُ إياهنّ جبريل عليه السلام[3] وممن ذهب إلى هذا الطاهر بن عاشور رحمه الله في ظاهر عبارته[4].

القول الثاني: فسّر النبيُّ ﷺ جميعَ القرآن، ويُنسَب هذا الرأي لابن تَيْمِيَّة رحمه الله، وهو ما فهمه السُّيُوطِي رحمه الله، حيث قال: «وقد صرَّحَ ابن تَيْمِيَّة رحمه الله... وغيرُه بأن النبي ﷺ بين لأصحابه رضي الله عنهم تفسيرَ جميعَ القرآن، أو غالبِه»[5]، ومن أدلةِ هذا القول:

---

(١) انظر: بسطًا لهذه المسألة في: التفسير والمفسِّرون (١/ ٥٣).

(٢) الإتقان (٢/ ٤٧٣).

(٣) أبو يعلى (٤٥٢٨)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٩): «رواه أبو يعلى، والبزار بنحوه، وفيه راو لم يتحرر اسمه عند واحد منهما، وبقية رجاله رجال الصحيح»، وقال محقق مسند أبي يعلى:" إسناده ضعيف، لجهالة فلان بن محمد بن خالد".

(٤) التحرير والتنوير (١/ ٩).

(٥) الإتقان (٢/ ٥٣٩).

أولاً: عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «كان آخِرُ ما نزل من القرآن آيةَ الربا، وإن نبي الله ﷺ قُبِضَ قبل أن يفسرها، فدعوا الربا، والريبة»(١)، ووجه الدلالة: «أنه كان يفسِّر لهم كلَّ ما نزل، وأنه إنما لم يفسِّر هذه الآية لسرعة موته بعد نزولها»(٢)، وترى أن هذا الوجه للدلالة ضعيف، فإن عدم تفسيره لها لا يدل على تفسيره لكل آية؛ إذ قد يترك تفسير آياتٍ لعدم الحاجة إلى تفسيرها.

ثانيًا: حديث أبي عبد الرحمن السلمي رحمه الله السابق في تَعَلُّم الصَّحابَة للقرآن الكريم.

ثالثًا: وردّوا على الاستدلال بحديث عائشة رضي الله عنها بالآتي:

١) بضعفه، وبأنه «حديث منكرٌ، كما قاله ابن كثير»(٣)، فهو معلول، ففي إسناده محمد بن جعفر الزبيري، ضعيفٌ، لا يُحتج بحديثه.

٢) بتأويله: على أن المراد أحد أقسام القرآن من حيث التفسير، وهي التي لا يعلمها إلا رسول الله ﷺ بتعليم جبريل عليه السلام إياه، بتأويله بأن المراد به الإشارة إلى آيات مشكلات أشكلن عليه ﷺ فسأل الله عز وجل علمهن، فأنزله إليه على لسان جبريل عليه السلام، حتى أغلظ الطَّبَرِي رحمه الله على من استدل بهذا الحديث على قلة ما فسره النبي ﷺ فقال: "ولو كان تأويل الخبر عن رسول الله ﷺ، أنه كان لا يفسر من القرآن شيئًا إلا آيًا بعدد هو ما يَسبق إليه أوهام أهل الغباء، من أنه لم يكن يفسر من القرآن إلا القليلَ من آيه، واليسيرَ من حروفه

---

(١) تفسير الطَّبَرِي (٣/ ١١٠)، ابن ماجه (٢٢٧٦)، وصححه الألباني، أحمد (٢٤٦)، وقال الأرناؤوط: «حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين»، قال ابن تيمية في الفتاوى الكبرى (٦/ ٤٤): «وهذا مشهور، محفوظ، صحيح عن عمر رضي الله عنه».

(٢) الإتقان (٢/ ٥٣٩).

(٣) الإتقان (٢/ ٥٣٩).

كان إنما أنزل إليه ﷺ الذكر ليترك للناس بيان ما أنزل إليهم، لا ليبين لهم ما أنزل إليهم"[1]، قال ابن عَطِيَّة رحمه الله: «ومعنى هذا الحديث في مُغَيَّباتِ القرآن، وتفسيرِ مجمله، ونحو هذا مما لا سبيل إليه إلا بتوفيق من الله تعالى»[2]، ونقد ابن عاشور رحمه الله هذا التأويل[3].

القول الثالث: الجمع بين القولين:

لا تنافي بين القولين، فقول السُّيُوطِي رحمه الله صحيحٌ، إن نظرنا إلى مجرد الأقوال المباشرة لبيان المعنى، أما لو نظرنا إلى ما سبق من الوجوه الأربعة لتفسيره ﷺ، وإلى أنَّ سيرةَ النبي ﷺ تُعَدُّ بيانًا للقرآن، فتوضحه، وتفسره، وأن حياتَه هي التطبيق العلمي العملي للقرآن الكريم، فإن تفسير النبي ﷺ بموجب ذلك يصبح واسعًا جدًّا، إن لم نجزم بأنه ﷺ قد فسر القرآن كله -بهذا الاعتبار- لأصحابه رضوان الله عليهم.

---

(١) تفسير الطَّبَرِي (١/ ٦٢).

(٢) المحرر الوجيز (١/ ٤١).

(٣) انظر: التحرير والتنوير (١/ ٢٣، ٢٤).

المبحث العاشر: حكم أن يفسر أحد آية قد فسرها النبي ﷺ:

ما حكم أن يفسر أحد آية قد فسرها النبي ﷺ؟

قاعدة (١): تفسير النبي ﷺ بالمثال، لا يمنع غيرَه من الأقوال:

قاعدة (٢): تفسير النبي ﷺ لا يمنع من اجتهادٍ في فهم الآية إذا كانت مما يسوغ الاجتهاد في تفسيرها:

فهاتان قاعدتان مرتبطتان توضحان تفصيل معاني الآيات واستنباط ما تحتمله من فهم متجدد، وتفريع ما يندرج تحت عموماتها، فقد ترك النبي ﷺ للأمة ذلك لتستنبطه يومًا بعد يوم، وعصرًا بعد عصر...وما زال القرآن يستنبط منه الجديد فهو (لا تنقضي عجائبه، ولا يَخْلَق على كثرة الرد)، ومعنى (لا يخلق) أي لا يتقادم، ولا يبلى حتى يضجر منه النَّاس، ويودون استبداله، بل القرآن تكتشف عجائبه المتجددة كلما تقادم الزمان.

ولذلك نرى تفاسير القرآن الجزئية والعامة ما زالت تترى وستظل؛ إذ القرآن معجزة الله ﷻ الباقية.

ما شروط قبول الاجتهاد في فهم آية ما فسرها النبي ﷺ؟

الجواب: حتى تتضح القاعدتان، فينبغي أن نقرر أن تفسير النبي ﷺ لا يمنع فهمًا آخَرَ للآية بثلاثة شروط: أن تحتملَ الآيةُ ذلك التفسير، وأن تكون مما للعقل والاجتهاد فيها مسرح، بألا تتضمن ذكر شيء من الغيبيات وما في حكمها، وألا يعود ذلك التفسير على التفسير النَّبوي بالنقض، وذلك أن التفسيرَ النَّبَوي له حالتان:

الحالة الأولى: لا يجوز الزيادة على التفسير النَّبَوي؛ لأنه إما أن يكون بيانًا لنصٍّ لا يحتمل التأويل، وإما أن يكون كلامًا عن أمرٍ غيبيٍّ، لا مجال للرأي فيه:

فمثال مالا يحتمل التأويل: قول الثعالبي (ت٨٧٥هـ): "والحق الذي تقتل به النفس قد فسره النبي ﷺ في قوله: «لا يحل دم المسلم إلا بإحدى ثلاث خصال: كفرٌ بعد إيمان، أو زنى بعد إحصان، أو قتل نفس»"(١)، ففسر قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾ [الفرقان: ٦٨]، فلا يمكن الزيادة عليه إلا بنصٍّ مثل آية الحرابة، ويدخل هنا: كل ما خصصه النبي ﷺ من عامٍّ بعد التأكد من أنه تخصيصٌ، وليس تنصيصًا، فالتخصيص يلغي العموم فيما تعارضا فيه، وأما التنصيص على بعض أفراد العام فلا يلغيه.

ومثال الأمر الغيبي الذي لا مجال للرأي فيه: ما جاء عن مسروق، قال: سألنا عبد الله (ابن مسعود) رضي الله عنه عن هذه الآية: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتَۢاۚ بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩] قال: أما إنا سألنا عن ذلك، فقال ﷺ: «أرواحهم في جوف طيرٍ خُضْرٍ، لها قناديلُ معلقةٌ بالعرش، تَسْرَحُ من الجنة حيث شاءت، ثم تأوي إلى تلك القناديل، فاطَّلَعَ إليهم ربهم اطِّلاعةً، فقال: هل تشتهون شيئًا؟ قالوا: أي شيء نشتهي؟ ونحن نسرح من الجنة حيث شئنا. ففعل ذلك بهم ثلاثَ مرات، فلما رأوا أنهم لن يُتركوا من أن يُسألوا، قالوا: يا ربِّ، نريد أن تَرُدَّ أرواحنا في أجسادنا حتى نُقتلَ في سبيلك مرةً أخرى. فلما رأى أنْ ليس لهم حاجةٌ تُرِكوا»(٢) فإن الحياة المذكورة في الآية قد فسرها الحديث، فلا مجال فيها للاستنباط.

---

(١) تفسير الثعالبي (٢/ ٣٤٠)، والحديث رواه أبو داود (٤٥٠٢) بلفظ:" لا يَحِلُّ دَمُ امرئٍ مسلمٍ إلا بإحدَى ثلاثٍ: رجل كَفَرَ بعدَ إسلامٍ، أو زنَى بعدَ إحصانٍ، أو قتَلَ نفسًا بغيرِ نفس"، قال الأرناؤوط: "إسناده صحيح"، أما اللفظ الذي ذكره الثعالبي، فقد رواه أبو دواد حكاية عن الإمام أحمد.

(٢) مسلم (٤٩١٩).

الحالة الثانية: تجوز الزيادة على التفسير النَّبَوي، بأن يَرِد هذا التفسير فينصَّ على صورٍ بعينها في معنى الآية، دون أن يمنع من استنباط معانٍ أخرى يفهمها المفسر بالاستنباط الاجتهادي الصحيح، وذلك لأن النبيَّ ﷺ ذاته علمنا الاستنباط من القرآن الكريم، ونفهم من الإطار العام أن تفسيره ﷺ ضربٌ لمثال، فلا يمنع أمثلةً أخرى إلا أن ما ضربه ﷺ من الأمثلة له أولوية الذكر، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: عن عقبة بن عامر رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقول: «﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ﴾ [الأنفال: ٦٠] ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي»(١).

والمراد الرمي بكل شيءٍ، سواء أكان بالسهام، كما في وقتهم، أم بالمدفعية، والطائرات، والصواريخ، كما في عصرنا، ففي نحو هذا يتسع الأمر لاستنباطٍ جديد، يضاف إلى ما قرره النبي ﷺ؛ إذ يتسع معنى القوة لما هو أكثر من الرمي، ولكن النبي ﷺ نبه على أعلى أنواع القوة.

المثال الثاني: ما جاء في تفسير: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنۡهُمۡ لَمَّا يَلۡحَقُواْ بِهِمۡۚ﴾ [الجمعة: ٣]:

فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْجُمُعَةِ ﴿وَءَاخَرِينَ مِنۡهُمۡ لَمَّا يَلۡحَقُواْ بِهِمۡۚ﴾، قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هُمْ -يَا رَسُولَ اللهِ-؟ فَلَمْ يُرَاجِعْهُ حَتَّى سَأَلَ ثَلاثًا، وَفِينَا سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ رضي الله عنه، وَضَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى سَلْمَانَ رضي الله عنه، ثُمَّ قَالَ: «لَوْ كَانَ الإِيمَانُ عِنْدَ الثُّرَيَّا لَنَالَهُ رِجَالٌ -أَوْ رَجُلٌ- مِنْ هَؤُلاَءِ»(٢)، ولا يمنع هذا التفسير ما نقله

---

(١) مسلم (٤٩٨٤).

(٢) البخاري (٤٨٩٧)، وينبغي التنبه لقول أبي هريرة رضي الله عنه: (فأنزلت عليه سورة الجمعة) فإن الظاهر أنه يعني قُرئت، فإن المظنون أنها نزلت من قبل، أو لعل هذه الآية من تلك السورة هي التي نزلت، وليس المراد جميع السورة، وهذا التأويل الثاني ذكره ابن حجر رحمه الله. فتح الباري (٨/ ٦٤٢).

الطَّبَرِي رحمه الله فيها من أنهم العجم، أو جميع من دخل في الإسلام من بعد النبيّ ﷺ كائنًا من كان إلى يوم القيامة[1].

المثال الثالث: حديث المغضوب عليهم والضالين، فكلها غير مانعةٍ من دخول غير الصور التي ذكرها النبي ﷺ في معاني الآيات.

وفي ذِكْر هذه القاعدة يقول الشيخ الطالب زيدان -وفَّقه الله-:

تَفْسِيرُه صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ ... لا يَمْنَع التَّفْسِيرَ مِنْ سِواهُ
مَا دَام مَبْنِيًّا عَلَى أَسَاسِ ... صَحِيح الاِجْتِهَادِ والقِيَاسِ

وقال سعيد بن دحباج في شروط قبول التفسير بعد تفسير النبيِّ ﷺ:

ولَمْ يكنْ بيانَ أمرٍ غيبي ... فذاك لا اجتهادَ دونَ ريبِ
ومثلُهُ في منعِهِ ما قيلا ... بأنه لا يَحْتملْ تأويلا
ولا يُؤَوَّل بعدَ ذا في العَرْضِ ... على البيان النَّبَوي بالنقضَ

---

(١) تفسير الطَّبَرِي (٢٣/ ٣٧٥).

المبحث الحادي عشر: مكانة التفسير النَّبوي فيما جاز فيه الاستنباط بعد تفسير النبي ﷺ:

ما مكانة التفسير النَّبوي فيما جاز فيه الاستنباط بعد تفسير النبي ﷺ؟ وما مكانة استنباط غيره ﷺ؟

الجواب: يكون تفسير النبيِّ ﷺ في المقدِّمة وهو ما صنعه علماؤنا من المفسِّرين كما في عبارة البيهقي رحمه الله السابقة، ومن الأمثلة التي لا يُفْهَم من التفسير النَّبَوي فيها الحَصْر غير أن للتفسير النَّبَوي الأَوْلَوِيَّةَ: تفسير المغضوب عليهم والضالِّين: فذكر القُرْطُبِي رحمه الله أربعة أقوال فيهما:

فالجمهور أن المغضوب عليهم اليهود، والضالِّين النَّصارى: وجاء ذلك مفسَّرًا عن النبيِّ ﷺ في حديث عَديِّ بن حاتم رضي الله عنه وقِصَّة إسلامه، وشهد لهذا التَّفسير أيضًا قوله سبحانه في اليهود: ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة:٦١]، وقال في النَّصارى: ﴿قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة:٧٧]، وقيل: المغضوب عليهم: المشركون، والضالين: المنافقون، وقيل: المغضوب عليهم: هو من أسقط فَرْض هذه السُّورة في الصَّلاة، والضالين عن بَرَكة قراءتها حكاه السُّلمي رحمه الله في حقائقه[١]، وليس بشيء، قال المَاوَرْدِيُّ رحمه الله: "وهذا وجه مردود؛ لأن ما تعارضت فيه الأخبار، وتقابلت فيه الآثار، وانتشر فيه الخلاف، لم يَجُزْ أن يُطْلَق عليه هذا الحُكْم، وقيل: المغضوب عليهم باتِّباع البِدَع، والضَّالين عن سُنَن الهدى، قلت: وهذا حَسَنٌ، وتفسير النبيِّ ﷺ أَوْلَى، وأعلى، وأحسن"[٢].

---

(١) انظر: تفسير السلمي (١/ ٤٥).

(٢) تفسير القُرْطُبِي (١/ ١٩٣).

والصحيح أن المقارنة هنا ليست صائبة، فتفسير النبيِّ ﷺ هو التفسير الذي حدَّد معنى الآية، وتفسير مَن بَعده اهتداء بتأويله لإظهار أن الآية تحتمل المعاني المختلفة التي شرع لنا النبيُّ ﷺ أن نستنبطَها.

أسئلة تَقويمِيَّة:

س١: لماذا جُعلِت السُّنَّة النَّبَويَّة مصدرًا من مصادر التفسير؟

س٢: بم فسَّر الإمام الشَّافِعيُّ رحمه الله الحِكمة؟ ولماذا اقترن ذِكْرها بالكتاب؟

س٣: وضِّح مكانة تفسير السُّنَّة للقرآن.

س٤: كيف نتعامل مع ما صدر عن النبيِّ ﷺ توقيفيًّا كان أو توفيقيًّا؟

س٥: كيف تَرُدُّ على الطاعنين على السُّنَّة المطهَّرة، مستدلِّين بحديث: «أنتم أعلم بأمر دنياكم»؟

س٦: هل كل ما صدر عن النبي ﷺ من الأقوال والأفعال يعد تشريعًا؟ وضح ذلك.

س٧: اذكر الكتب التي اهتمت بذكر تفسير القرآن بالسنة.

س٨: وضح كيف تكون كتب السُّنَّة النَّبَويَّة من مصادر التفسير النَّبَوي.

س٩: ما نوع التفسير الوارد في كتب الحديث؟

س١٠: ماذا يقصد الشَّوْكانِيُّ رحمه الله بقوله: "ومن جملة التفاسير التي لا يُوْثَق بها تفسير ابن عَبَّاس رضي الله عنهما"؟

س١١: ما أشهر الأحاديث الموضوعة في التفسير؟

س١٢: عرِّف الحديث المُرْسل، واذكر حُكْمَه.

س١٣: اذكر مثالًا للمراسيل الواردة في التفسير؟

س١٤: هل تصحُّ قصة الغرانيق؟ وما التَّخريج الصحيح لهذه القِصَّة؟

س١٥: عدِّد وجوه تفسير السُّنَّة النَّبويَّة للقرآن الكريم.

س١٦: اذكر صُوَر تفسير القرآن بالسُّنَّة، مع مثال لكلِّ صورة.

س١٧: عدِّد الأعمال النَّبويَّة التي تُعَدُّ تفسيرًا للقرآن.

س١٨: كم نسبة التفسير النَّبوي مقارنة بغيره من المصادر الأخرى؟

س١٩: ما شروط قبول الاجتهاد في فَهْم آية ما فسَّرها النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم؟

س٢٠: ما مكانة التفسير النَّبوي فيما جاز فيه الاستنباط بعد تفسير النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم؟

المصدر الثالث

(الصَّحابَة) تفسير القرآن بما ورد عن الصَّحابَة ﷺ

المبحث الأول: أسباب تفسير القرآن بما ورد عن الصَّحابَة ﷺ

لماذا نفسِّر القرآن بما ورد عن الصَّحابَة ﵃؟

الجواب: لأسباب منطقية:

فالسبب الأول: أنهم المختارون لصُحبة أشرف الخلق ﷺ: وهذا الاختيار لم يكن عبثًا، وخاصَّة أن النبيَّ ﷺ خاتم النبيِّين، فلا بدَّ أن يكون حَمَلَةُ الوحي عنه في مستوى حَمْلِ رسالته بعده، وهنا لا عجب أن نرى أنَّ الله ﷻ أثنى عليهم بهذا المُقْتَضى في آيات كثيرة، منها:

١) ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، **فأطلق ذِكْرَ السابقين، وجَعَلهم فريقين، وقيَّد التَّرضِّي عن الَّذِينَ بعدهم بأن يتبَّعوهم بإحسان، فذَكَرَ الله ﷻ أنَّه رَضي عن هؤلاء السابقين، وقد أخبرنا أنه لا يَرْضى إلا عن العُدُول المأمونين، بدليل أنه قال قبل ذلك في الفُسَّاق:** ﴿فَإِن تَرۡضَوۡاْ عَنۡهُمۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَرۡضَىٰ عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ [التوبة: ٩٦].

ما النتيجة التي نَصِلُ إليها عند الجمع بين الآية [٩٦] والآية [١٠٠] من سورة التوبة في عدالة الصَّحابَة؟

الجواب: نتيجة الجمع بين الآيتين: أنَّ الصَّحابَة ﵃ لا يمكن أن يكونوا فاسقين، وهذا يعني أنَّهم عُدُول، وأن المُجْرم حقًّا هو من لا يترضَّى عن السابقين من المهاجرين والأنصار مع أنَّ الله ﷻ رضي عنهم.

٢) ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ﴾ [الفتح: ٢٩].

٣) ﴿۞لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيۡهِمۡ وَأَثَٰبَهُمۡ فَتۡحٗا قَرِيبٗا﴾ [الفتح: ١٨].

٤) ويبيِّن الله ﷻ في آية سورة الحديد أنَّ شرفَ هذه الصُّحبةِ حازه مَنْ آمن قبل الفتح، ومن آمن بعده: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَـٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠].

واستنبط ابن مسعود رضي الله عنه من هذه الآيات هذه الأفضليّة، فقَالَ: «إِنَّ اللهَ ﷻ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ فَاخْتَارَ مُحَمَّدًا ﷺ، فَبَعَثَهُ إِلَى خَلْقِهِ، فَبَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ، وَانْتَخَبَهُ بِعِلْمِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ النَّاسِ بَعْدَهُ، فَاخْتَارَ اللهُ ﷻ لَهُ أَصْحَابَهُ، فَجَعَلَهُمْ أَنْصَارَ دِينِهِ، وَوُزَرَاءَ نَبِيِّهِ ﷺ...»[(١)].

ما معنى أن يُختَاروا ليكونوا أصحاب خاتم الأنبياء ﷺ؟

الجواب: ذلك يعني أنهم أَوْلى النَّاس بأن يُبَلِّغوا ما بَلَّغه رسول الله ﷺ، وهُمْ أَوْلى النَّاس بأن يقتدوا به، فيقتدي بهم غيرُهم حالاً، وفَهْمًا، وقالاً، وفي إرساء منهجيَّة الأخذ من الصَّحابَة رضي الله عنهم يقول ابن عمر، وابن مسعود رضي الله عنهم: «من كان منكم مُتَأَسِّيًا، فلْيتأسَّ بأصحاب رسول الله ﷺ؛ فإنَّهم كانوا أبرَّ هذه الأمَّة قلوبًا، وأَعْمَقَها عِلمًا، وأقلَّها تكلُّفًا، وأقومَها هَدْيًا، وأحسنَها حالاً. قومٌ اختارهم الله ﷻ لصُحبة نبيِّه ﷺ، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فَضْلَهم، واتَّبِعوهم في آثارهم، فإنَّهم كانوا على الهُدى المستقيم»[(٢)].

السبب الثاني: لأنهم الطريقُ الوحيدُ للفهم الصَّحيح للقرآن الكريم:

---

(١) أحمد (٣٦٠٠)، وصحَّحه أحمد شاكر، وحسَّنه الألباني، والأرناؤوط.

(٢) هما أثران حسنان، متقاربان في اللفظ: أما أثر ابن عمر فرواه أبو نعيم في الحلية (١/ ٣٠٥)، واللفظ له، وأما أثر ابن مسعود رضي الله عنه فرواه ابن عبد البرِّ في جامع بيان العلم وفضله، طبعة دار ابن الجوزي (٢/ ٩٤٧)، وذكر الألباني في مشكاة المصابيح (١٩٣) أنه منقطع؛ لأنَّ قتادة لم يثبت له سماع من ابن مسعود رضي الله عنه، وقال أبو الأشبال الزهيري (محقِّق جامع ابن عبد البرِّ) عن أثر ابن عمر: "والحسن البصري، وإن كان ثبت له سماع من ابن عمر، إلا أنه مدلس، ولم يصرح بالسماع هنا، وعمر بن نبهان ضعيف، ولكني أرجو أن يرتقي الأثر بهذه المتابعة".

وذلك أن القرآن الكريم فَهِمَه النبيُّ ﷺ، وطَبّقَه حقَّ التَّطبيق في الواقع، ونقل لنا ذلك الصَّحابَة ﵃.

كيف نقل لنا الصَّحابَة تطبيقَ النبيِّ ﷺ للقرآن، مع أنَّ كلًّا منهم إنما نقل شيئًا محدودًا؟

الجواب: لأنَّ أصحاب النبيِّ ﷺ ثلاثة أصناف، كلٌّ منهم نقل شيئًا من التطبيق النَّبوي للقرآن الكريم:

الصِّنْف الأوَّل: آله -وهم أزواجه، وذريته- إذ نقلوا لنا التطبيقَ النَّبويَّ للقرآن الكريم داخل بيته، وفي خاصَّة نفسه.

الصِّنْف الثاني: آله -بمعنى بقية أقاربه- نقلوا لنا التطبيقَ النَّبويَّ للقرآن الكريم في محيط بقية أسرته، وتعامُله مع عشيرته.

الصِّنْف الثالث: سائر أصحابه فقد نقلوا لنا التطبيقَ النَّبويَّ للقرآن الكريم خارج بيته.

والفئات الثلاث يطلق عليهم: (أصحاب النبيِّ ﷺ)، ولا سبيل إلى معرفة هذا التطبيقِ النَّبويِّ للقرآن الكريم داخل بيته ﷺ وخارجه إلا عن طريق الفئات الثلاث من أصحابه ﵃، والطاعن فيهم لهدف الطَّعن المجرد إنما يريد احتكارَ فَهْم القرآن لنفسه، وإبعادَنا عن الفَهْم النَّبويِّ له، فهو يريد تحريفَ القرآن الكريم على الحقيقة.

السبب الثالث: لأن علماء الصَّحابَة ﵃ قد اهتمُّوا بمعرفة ما يتعلَّق بكلِّ آية اهتمام التلاميذ النُّجباء بما يقوله ويصنعه الأستاذ المتمكِّن، بل أعلى من ذلك:

كيف ظهر لنا أن الصَّحابَة اهتمُّوا بمعرفة ما يتعلَّق بالآيات هذا الاهتمام الكبير؟

الجواب: يعبِّر عن ذلك قول عبد الله بن مسعود ﵁ مثلاً: «وَاللهِ الَّذِي لاَ إِلَهَ غَيْرُهُ، مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مِنْ كِتَابِ اللهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ أَيْنَ أُنْزِلَتْ، وَلاَ أُنْزِلَتْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ فِيمَ أُنْزِلَتْ،

وَلَوْ أَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنِّي بِكِتَابِ اللهِ، تُبَلِّغُهُ الإِبِلُ لَرَكِبْتُ إِلَيْهِ»[1]، وقد ذُكِرَ نحو ذلك عن سيدنا عليٍّ رضي الله عنه، ويعمُّ ذلك حديث أبي عبد الرحمن السُّلَميِّ في كيفية تعلُّم الصَّحابَة للقرآن الكريم. ويقرِّر شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّةَ رحمه الله ذلك المعنى وَفْق طريقته الفذَّة، حيث يقول: "ومن المعلوم أن كلَّ كلام فالمقصود منه فَهْمُ معانيه دون مجرد ألفاظه، فالقرآن أولى بذلك، وأيضًا فالعادة تمنع أن يقرأ قوم كتابًا في فنٍّ من العلم كالطِّب والحساب ولا يَسْتَشرحوه، فكيف بكلام الله الذي هو عصمتهم، وبه نجاتهم، وسعادتهم، وقِيام دينِهم ودنياهم؟"[2].

كيف ظهر لنا أن الصَّحابَة رضي الله عنهم اهتموا بكل ما يتعلق بالآية أعظم من اهتمام التلاميذ بما يقوله الأستاذ؟

الجواب: لأن الصَّحابَة رضي الله عنهم لم ينظروا إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم نظرة التلاميذ إلى الأستاذ فقط، وإنما نظروا إليه باعتباره الرَّسُول المبارك الذي اجتباه الله عز وجل، ولذلك كانوا لا يرون منه شيئًا إلا تعاملوا معه تعاملهم مع ما أمر الله عز وجل به من التعزير والتوقير: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ۝٨ لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُۚ وَتُسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا﴾ [الفتح ٨-٩].

ويروي لنا البخاري رحمه الله أن عروة بن مسعود لاحظ –وهو مُشْرك– شدَّة تعظيم الصَّحابَة رضي الله عنهم للنبيِّ صلى الله عليه وسلم، فقال: «أَيْ قَوْمِ! وَاللهِ لَقَدْ وَفَدْتُ عَلَى الْمُلُوكِ، وَوَفَدْتُ عَلَى قَيْصَرَ، وَكِسْرَى، وَالنَّجَاشِيِّ، وَاللهِ إِنْ رَأَيْتُ مَلِكًا قَطُّ يُعَظِّمُهُ أَصْحَابُهُ مَا يُعَظِّمُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم مُحَمَّدًا، وَاللهِ إِنْ تَنَخَّمَ نُخَامَةً إِلاَّ وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَدَلَكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ، وَإِذَا أَمَرَهُمُ

(١) البخاري (٥٠٠٢)، واللفظ له، مسلم (٦٤١٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣٢).

ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ، وَإِذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ، وَمَا يُحِدُّونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا لَه»(١).

فإذا كانوا كذلك معه ﷺ، فكيف بما يبلِّغه من الوحي؟!

السبب الرابع: التمكُّن في معرفة اللسان العربي قبل فُشُو اللَّحن معرفةً فِطريةً لم تشبها شوائب العُجْمة:

ما العلاقة بين فصاحة الصَّحابَة رضي الله عنهم، وبين فهمنا للقرآن؟

الجواب: يبيِّن لنا ذلك الشَّاطِبيُّ رحمه الله فيقول: "فإنهم عربٌ فصحاء لم تتغيَّر ألسنتهم، ولم تنزل عن رُتْبتها العليا فصاحتهم، فَهُمْ أعرف في فَهْمِ الكتاب والسُّنَّة من غيرهم، فإذا جاء عنهم قول أو عمل واقع موقع البيان صحَّ اعتمادُه من هذه الجهة"(٢).

السبب الخامس: لما ورد في فضل علمهم وتعدُّد مواهبهم:

فعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه، وَأَشَدُّهُمْ فِي دِينِ اللهِ عُمَرُ رضي الله عنه، وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءً عُثْمَانُ رضي الله عنه، وَأَقْضَاهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، وَأَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ رضي الله عنه، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْحَلالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ رضي الله عنه، وَأَفْرَضُهُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رضي الله عنه ...»(٣).

ما أثر تنوُّع مواهب الصَّحابَة رضي الله عنهم العلمية في فَهْمِ القرآن الكريم؟

---

(١) البخاري (٢٧٣١).

(٢) الموافقات (٣/ ٣٣٨).

(٣) ابن ماجه (١٥٤)، أحمد (١٤٠٢٢)، وصحَّحه الأرناؤوط، والألباني

الجواب: عندما عدَّد النبيُّ ﷺ مواهبهم علمنا أن كلًّا منهم له قوَّة تأثير انطلقت من فَهْمِهم للقرآن المجيد، ولا بد من الاقتداء بهم، لكنهم –لبشريتهم- يتفاضلون في ذلك، ونرى النبيَّ ﷺ يخبرنا أن نُقَدِّمهم حَسب قوّتهم العلميَّة والعمليَّة، فمثلاً جاء عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وحذيفة بن اليمان رضي الله عنهما قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي مِنْ أَصْحَابِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما، وَاهْتَدُوا بِهَدْيِ عَمَّارٍ رضي الله عنه، وَتَمَسَّكُوا بِعَهْدِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه»[1]، والأحاديث في فضل عِلْم الأربعة الخلفاء وغيرهم رضي الله عنهم كثيرة.

السبب السادس: **مُشاهدتُهم لما نزل فيه الوحي من الوقائع**، ومباشرتُهم لوَضْع النبيِّ ﷺ الخطابَ القرآنيَّ في مواضعه، ومعرفةُ عاداتِ العرب وأحوالِها التي نَزَل القرآن ليبيِّن علاجها: وهنا يَرِدُ حديثُ ابن عَبَّاس رضي الله عنهما في اختلاف الأمَّة وقِبْلتها واحدة، وقد تقدَّم[2].

كيف نربط بين متابعة الصَّحابَة رضي الله عنهم لنُزُول القرآن، وبين تفسيره؟

يظهر لنا الجواب فيما قَعَّده لنا الشَّاطِبيُّ رحمه الله في أهمِّيَّة تفسير الصَّحابَة رضي الله عنهم فيقول: "فَهُمْ أقعد في فَهْمِ القرائن الحاليَّة، وأعرف بأسباب التنزيل، ويدركون ما لا يُدْرِكه غيرُهم بسبب ذلك، والشَّاهد يرى ما لا يرى الغائب، فمتى جاء عنهم تقييدُ بعض المُطْلَقات، أو تخصيصُ بعض العُمُومات فالعمل عليه صواب، وهذا إن لم يُنْقَل عن أحد منهم خلافٌ في المسألة، فإن خالف بعضهم فالمسألة اجتهادية، مثاله قوله ﷺ: «لا يزال النَّاس بخير ما عجَّلوا الفطر»[3]، فهذا التعجيل يُحْتَمل أن يُقْصَد به إيقاعه قبل الصلاة، ويُحْتَمل أن لا، فكان عمرُ بن الخطاب وعثمانُ بن عفان رضي الله عنهما يُصَلِّيان المغرب قبل أن يُفطِرا، ثم يفطران بعد الصَّلاة"[4].

---

(١) الترمذي (٣٦٦٢)، وقال: "هذا حديث حسن غريب"، وصحَّحه الألباني بمجموع طُرُقه، وأخرجه الحاكم (٤٤٥١)، وصحَّحه.

(٢) انظر: (ص: ٦١).

(٣) البخاري (١٩٥٧).

(٤) الموافقات (٣/ ٣٣٨).

ومن الأمثلة التي تهدينا لاعتبار ما ورد عن الصَّحابَة ﷺ من نَقْلٍ وفَهْمٍ:

المثال الأول: قوله تعالى ذِكْرُه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣]، تُرى ما العلاقة بين الشرط والجزاء؟

تبيِّن لنا عائشةُ رضي الله عنها معنى من معاني هذه الآية من خلال مُلَابسات نزولها، فعن عروةَ بنِ الزبير أنه سأل عائشة رضي الله عنها عن هذه الآية، فقالت: «هي اليتيمة في حِجْرِ وَلِيِّها، فيرغب في جمالها ومالها، ويريد أن يتزوجها بأدنى من سُنَّةِ نسائها، فنُهُوا عن نكاحهن، إلا أن يُقسِطوا لهنَّ في إكمال الصداق، وأُمِروا بنكاحِ مَنْ سواهنَّ من النِّساء، قالت عائشة رضي الله عنها: ثم استفتى النَّاس رسولَ الله ﷺ بعدُ، فأنـزل الله ﷻ: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]. قالت: فبين الله ﷻ في هذه أن اليتيمةَ إذا كانت ذاتَ جمالٍ ومالٍ ورغبوا في نكاحها، ولم يُلحِقوها بسُنَّتِها بإكمال الصَّدَاق، فإذا كانت مرغوبًا عنها في قلَّة المال والجمال تركوها، والتمسوا غيرها من النِّساء. قالت: فكما يتركونها حين يرغبون عنها، فليس لهم أن يَنكحوها إذا رغبوا فيها، إلا أن يُقسِطوا لها الأَوْفى من الصَّدَاق، ويعطوها حقَّها»[1].

المثال الثاني: وهو من أحسن الأمثلة؛ إذ ينبئك عن عظيم فَهْم الصَّحابَة ﷺ، فقد جاء عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَتَاهُ رَجُلَانِ فِي فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه فَقَالاَ: إِنَّ النَّاس قَدْ ضُيِّعُوا، وَأَنْتَ ابْنُ عُمَرَ وَصَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ فَمَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَخْرُجَ؟ فَقَال: يَمْنَعُنِي أَنَّ اللهَ حَرَّمَ دَمَ أَخِي، فَقَالاَ: أَلَمْ يَقُلِ اللهُ ﷻ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٣]، فَقَالَ: «قَاتَلْنَا حَتَّى لَمْ تَكُنْ فِتْنَةٌ، وَكَانَ الدِّينُ لِلَّهِ، وَأَنْتُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تُقَاتِلُوا حَتَّى تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِغَيْرِ اللهِ»[2].

---

(١) البخاري (٢٧٦٤).

(٢) البخاري (٤٥١٣).

المبحث الثاني: مصادر تفسير الصَّحابَة ﷺ

الأساس والتنوير في أصول التفسير

أ.د. عبد السلام مقبل المجيدي

من أين يستنبط الصَّحابَة ﷺ تفسيرهم للقرآن المجيد؟ ما مصادر تفسير الصَّحابَة ﷺ؟

الجواب: لا بد من معرفة المَصْدر التفسيري الذي اعتمد عليه الصَّحابيُّ حتى نعلم المدى الذي نحتجُّ فيه بهذا التفسير، وقد وضعَ ابن تَيْمِيَّةَ رحمه الله قاعدة للعلم تختصر قاعدته التي

قدَّمناها في أوَّل مصادر التفسير، فقال: "العلم شيئان: إما نَقْلٌ مُصَدَّق، وإما بحثٌ مُحَقَّق"[1]، وصاغ ذلك الشيخ الطالب زيدان –وفَّقه الله-:

والـعِـلْـمُ إِمَّـا الـنَّـقْـلُ حَـيْـثُ صُـدِّقَـا نَصًّـا، وإمَّـا الـبَـحْـثُ حَـيْـثُ حُـقِّـقَـا

فتفسير الصَّحابَة لا يخرج عن هذين الأساسين، ويندرج في الأساسين المذكورين المصادرُ الأربعةُ الآتية:

المصدر الأول: تفسير الصَّحابِيِّ القرآن بالقرآن.

المصدر الثاني: تفسير الصَّحابِيِّ بالنَّقل عن النبيِّ ﷺ.

المصدر الثالث: تفسير الصَّحابِيِّ بالنَّقْل عن أهل الكتاب.

المصدر الرابع: تفسير الصَّحابِيِّ بالاجتهاد، ويدخل فيه تفسيرهم باللغة العربية، فإنَّهم يكونون مجتهدين في اختيار معنى من معاني الكلمة، أو بيان معناها الوحيد.

ثم هُمْ رضي الله عنهم بعد ذلك إمَّا أن يكونوا مجرد نَقَلَة للتفسير عن هذه المصادر، كما في نَقْلهم المجرَّد لتفسيرات نبيِّهم ﷺ، وإمَّا أن يكونوا مجتهدين مستنبطين من كتاب الله عز وجل ما يفتح الله جل جلاله به عليهم.

فلنفصِّل هذه المصادر في الآتي:

المصدر الأول من مصادر تفاسير الصَّحابَة رضي الله عنهم: تفسير الصحابي بالنقل عن القرآن الكريم:

ما المراد بأن الصَّحابَة رضي الله عنهم فسَّروا القرآن بالنَّقْل عن القرآن؟ أو كيف فسَّروا القرآن بالقرآن؟

للجواب عن ذلك نأخذ أوَّلًا مثالًا على تفسيرهم، ثم يمكننا أن نجيب عن هذا السؤال:

(١) الرد على البَكْري (٢/ ٧٢٩).

سأل رجلٌ الحسن بن عليٍّ رضي الله عنهما عن قوله تعالى: ﴿وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾ [البروج: ٣] فقال: سألتَ أحدًا قبلي؟ قال: نعم، سألتُ ابنَ عمر، وابنَ الزبير رضي الله عنهم، فقالا: يوم الذَّبح (يعني النَّحْر)، ويوم الجُمُعة؛ قال: لا! ولكن الشَّاهد: محمَّد صلى الله عليه وسلم، ثم قرأ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]، والمشهود: يوم القيامة، ثم قرأ: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ [هود: ١٠٣]"[1].

نعود للسؤال مجدَّدًا: فنرى اختلاف ثلاثة من الصَّحابَة رضي الله عنهم في تفسير آية واحدة، وهذا ينبئنا بأنَّهم إنما فسَّروا القرآن بما ظهر لهم، وقد يَسْتَدِلُّ أحدُهم على صِحَّة تفسيره بفَهْمه لآية أخرى، فيربطها بالآية محل النِّقاش.

كيف نتعامل مع هذا النوع من التفسير الصادر عن الصَّحابَة رضي الله عنهم؟

أولاً: في هذه الحالة نطبق على الرواية الموقوفة المعاييرَ الحديثية للتأكُّد من ثُبُوت الرِّواية.

ثانيًا: نطبِّق القواعد المُتَعَلِّقة بحُجِّيَّة أقوالهم من حيثُ المَتْنُ، فمنها ما له حُكْم الرَّفع، ومنها ما هو رأيٌ واجتهادٌ، فليس بحُجَّةٍ في ذاته، بل تُرَجَّحُ حُجِّيَّتُه إذا كان صادرًا عن مفسِّرٍ امتلك مؤهلاتٍ لم يمتلْكها غيره، كابن عبَّاس، أو كعمر بن الخطاب، أو كعليِّ بن أبي طالب رضي الله عنهم.

ثالثًا: يصبح تفسير الصَّحابِيِّ بفَهْمِه للقرآن الكريم مكان استئناس لا احتجاج، ولا بدَّ أن نَفْهَم استدلاله بالقرآن، وهل هو ظاهر أم لا فيما ذهب إليه؟

فتفسير الصَّحابِيِّ للقرآن بالقرآن في هذه الحالة ليس بحُجَّة بالضرورة؛ لأنه يعبِّر عن فَهْمِه إلا أن يكون استدلاله لفَهْمِه بآية، ووجه الاستدلال قطعيٌّ مطابق.

---

(١) تفسير الطَّبَرِي (٢٤/ ٣٣٥)، وقال إسلام منصور:" ضعيف، شيخ المصنف محمد بن حميد بن حيان التميمي، أبو عبد الله الرَّازِي، أقرب إلى التَّرك من إلى الضعف" تفسير الطَّبَرِي، طبعة دار الحديث (١١/ ٤٨٣).

المصدر الثاني: تفسير الصحابي الذي يعود للنقل عن النبي ﷺ

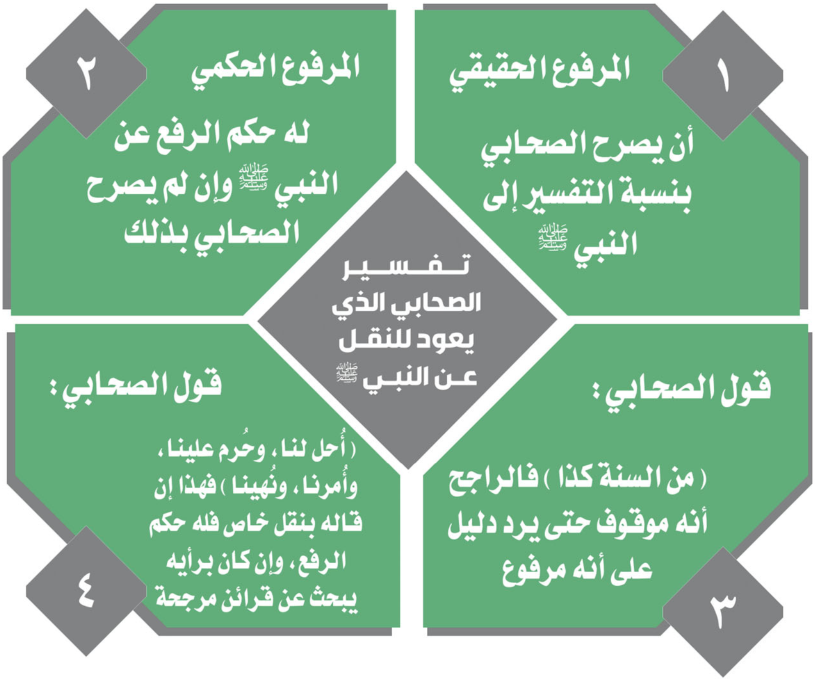

الأساس والتنوير في أصول التفسير — أ.د. عبد السلام مقبل المجيدي

ما أحوال تفسير الصحابي عندما ينقل عن النبيِّ ﷺ ؟

الجواب: له الأحوال الآتية:

أولاً: المرفوع الحقيقيُّ: وهو أن يُصرِّحَ الصَّحابيُّ بنسبة التفسير إلى النبيِّ ﷺ(١). ومثاله قول ابن عبَّاس رضي الله عنهما في تفسير: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]: حالاً بعد حال، قال هذا نبيُّكم ﷺ(٢)، وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا دخل بيتَه نَشَر المصحف، فقرأه، فدخل ذات يوم، فقرأ، فأتى على هذه الآية: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢] فاشتغل وأخذ رِداءه، ثم أتى أُبيَّ بن كعب رضي الله عنه فقال: يا أبا المُنْذِر! فتلا هذه الآية، وقد ترى أنَّا نَظْلِم ونفعل ونفعل، فقال: يا أمير المؤمنين! إن هذا ليس بذاك، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، إنما ذلك الشرك(٣)، والذي يظهر أن أُبيًّا أخذ هذا من حديث تفسير آية الظُّلم السابق ذِكْره(٤)، مع احتمال أن يكون من فَهْمِه، وكما في تفسير صاحب موسى عليه السلام الذي في سورة الكهف، فإنه ورد عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما

---

(١) انظر: قواعد التفسير (١/ ١٦٢).

(٢) البخاري (٤٩٤٠)، ثم رجعت إلى تفسير ابن كثير (٨/ ٣٥٩): فوجدته ذكر احتمالين في توجيه تفسير ابن عباس رضي الله عنهما: أن يكون من قبيل التفسير النبوي، أو يكون من قبيل التفسير الموقوف على الصحابي، واستظهر الأول وهو أن يكون من قبيل التفسير النبوي، وهذا نص كلامه: " «وَهُوَ مُحْتَمَلٌ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَسْنَدَ هَذَا التَّفْسِيرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، كَأَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ هَذَا مِنْ نَبِيِّكُمْ ﷺ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: "نَبِيُّكُمْ" مَرْفُوعًا عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ مِنْ "قَالَ: وهُوَ الْأَظْهَرُ، وَاللهُ أَعْلَمُ، كَمَا قَالَ أَنَسٌ رضي الله عنه: لَا يَأْتِي عَامٍ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ، سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّكُمْ ﷺ...وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]حَالًا بَعْدَ حَالٍ. قَالَ: هَذَا، يَعْنِي الْمُرَادُ بِهَذَا نَبِيُّكُمْ ﷺ، فَيَكُونُ مَرْفُوعًا عَلَى أَنَّ "هَذَا" وَ"نَبِيُّكُمْ" يُكَوِّنَانِ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا، وَاللهُ أَعْلَمُ. وَلَعَلَّ هَذَا قَدْ يَكُونُ هُوَ الْمُتَبَادَرُ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الرُّوَاةِ، كَمَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ وغُنْدَر: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] قَالَ: مُحَمَّدٌ ﷺ. وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْمَعْنَى قراءةُ عُمَرَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهم، وَعَامَّةِ أَهْلِ مَكَّةَ وَالْكُوفَةِ: "لَتَرْكَبَنّ" بِفَتْحِ التَّاءِ وَالْبَاءِ».

(٣) تفسير الطَّبَري (٧/ ٢٥٧)، وضعَّفه الألباني؛ لأن فيه ابن جُدْعان، وهو ضعيف. الإيمان لابن تيمية (ص: ٢٥٧).

(٤) صحيح البخاري (٣٣٦٠)، ومسلم (١٩٧).

فيه أنه تمارى هو والحُرُّ بن قيس بن حصن الفَزَاريُّ في صاحب موسى عليه السلام قال ابن عَبَّاس رضي الله عنهما: هو خَضِر، فمرَّ بهما أبيُّ بن كعب رضي الله عنه، فدعاه ابن عَبَّاس رضي الله عنهما، فقال: إني تماريت أنا وصاحبي هذا في صاحب موسى عليه السلام الذي سأل موسى عليه السلام السبيلَ إلى لُقِيِّه. هل سمعت النبيَّ صلى الله عليه وسلم يذكر شأنه؟ قال: نعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «بينما موسى عليه السلام في ملأ من بني إسرائيل جاءه رجل...» الحديث[1]، وذكر أنه الخَضِرُ، فهذا يُعَدُّ مرفوعًا حقيقيًّا بالنسبة لأبيٍّ رضي الله عنه، ومرفوعًا حُكْميًّا بالنسبة لابن عَبَّاس رضي الله عنهما.

(١) البخاري (٧٤).

ثانيًا: أن يُفَسِّرَ الصَّحابيُّ الآيةَ بالمرفوع الحُكْمِيِّ، أي له حُكْم الرفع عن النبيِّ ﷺ وإن لم يُصرِّح بذلك.

وهنا لا بد أن نسأل: ما المرفوع الحُكْمِيُّ؟

الجواب: هو ما تمَّ التأكُّد من أنه خالٍ من خمسة أوصاف:

١) لا يتعلَّق برأيٍ استنبطه الصحابي.

٢) ولا له تعلُّق ببيان لغةٍ، أو شرح غريب(١).

٣) ولا يتعلَّق بنقلٍ عن صحابيٍّ آخر؛ إذ يرجع مُحتمِلاً أنه عن النبيِّ ﷺ ويُحتَمل غير ذلك.

٤) ولا يتعلَّق بنقلٍ عن الإسرائيليات المصدَّقة أو المكذَّبة أو المُتَوقَّف فيها.

٥) ولا يتعلَّق بأسباب النُّزُول المحتمِلة للسَّببية.

فإذا اجتمعت هذه الأوصاف الخمسة فعند ذلك نستطيع أن نقول: تفسير الصَّحابيِّ هنا له حُكْم الرَّفع، وقد يكون هذا التفسير رأيًا في ظاهره، لكنَّنا نجده بعد السَّبْر والبحث مرفوعًا، أو أقرب إلى المرفوع الحُكْمِيِّ؛ "لأنه من باب الرِّواية، لا الرأي"(٢).

ومن أمثلته: ما جاء عن أبي هريرة، وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما قالا: «أَمَانان مَضَت إحداهما، وبقيت الأخرى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]»(٣)، فهذا التفسير له حُكْم الرَّفع بدليل أنه ورد عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال في حديث الكُسُوف: ثم نَفَخ -أي النبيُّ ﷺ من شدَّة تأثُّره- في آخر سجوده، فقال: «أُفْ أُفْ»،

(١) بلغة الأريب (ص: ١٩٧).

(٢) البرهان (٢/ ١٥٧).

(٣) المستدرك (١٩٨٨)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. وقال الأرناؤوط، لما ذكر هذا الحديث: إنما هو صحيح فحسب، وليس على شرط مسلم، فأبو جعفر الخَطْمي- وهو عمير بن يزيد الأنصاري- لم يرو له مسلم- إنما روى له أصحاب السنن، وهو ثقة. مسند أحمد، طبعة الرسالة (٣٢/ ٢٦٥).

ثم قال: « ألم تَعِدْني أن لا تُعذِّبَهُم وأنا فيهم؟ ألم تَعِدني ألا تُعذبَهُمْ وهم يستغفرون؟» ففرغ رسول الله ﷺ من صلاته وقد أَمْحصَتِ الشمس[1].

وكما في قول ابن مسعود رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ [النجم:١٨]. قال: "رَفْرَفًا خُضْرًا مِنَ الْجَنَّةِ قَدْ سَدَّ الْأُفُقَ"[2]، فلا يمكن أن يقول هذا ابن مسعود رضي الله عنه بِمَحْض رأيه؛ لأنه يتعلَّق بالغيب، ولذا قال الزُّرْقَانِيُّ رحمه الله: "لما هو مقرَّر من أن قول الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه، ولم يُعْرَف بالأخذ عن الإسرائيليات حُكْمُه حُكْمُ المَرْفوع"[3].

الإمام أبو عبد الله الحاكم رحمه الله صاحب المُسْتَدرك له آراء حديثية مُعتبَرة، فهل يَعُدُّ كلَّ تفسير للصحابي مرفوعًا؟

الجواب: لا! بل يَعُدُّ النوع الذي ذكرناه مرفوعًا، وهو الذي نَحْمِل عليه قوله: "على أن تفسير الصَّحابيِّ الذي شهد الوحي والتَّنزيل حديثٌ مُسْنَد"[4]، وقد صرَّح بذلك في: (علوم الحديث) فقال: "ومن الموقوف الذي يُسْتَدلُّ به على أحاديث كثيرة – ثم أسند عن أبي هريرة رضي الله عنه في قول الله ﷻ: ﴿لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ﴾ [المدثر:٢٩] قال: «تَلْقَاهُمْ جَهَنَّمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَتَلْفَحُهُمْ لَفْحَةً، فَلَا تَتْرُكْ لَحمًا عَلَى عَظْمٍ إِلَّا وَضَعَتْهُ عَلَى الْعَرَاقِيبِ» قال: وأشباه هذا من الموقوفات تُعَدُّ في تفسير الصَّحابَة رضي الله عنهم، فأما ما نقول في تفسير الصحابي مُسْنَد، فإنما نقوله في غير هذا

---

(١) أبو داود (١١٩٤)، وقال الأرناؤوط:" إسناده حسن"، وقال الألباني:" صحيح، لكن بذكر الركوع مرتين كما في الصحيحين".

(٢) البخاري (٤٨٥٨).

(٣) مناهل العرفان (١/ ٣٣).

(٤) المستدرك (٢/ ٢٨٣).

النَّوع، فإنه -وأسند عن جابر رضي الله عنه- قال: كانت اليهود تقول: من أتى امرأته من دُبُرِها في قُبُلِها جاء الولد أَحْوَل، فأنزل الله عز وجل: ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡۖ﴾ [البقرة:٢٢٣].

قال الحاكم رحمه الله: "هذا الحديث وأشباهه مُسْنَدة عن آخرها، وليست بموقوفة؛ فإنَّ الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا، فإنه حديث مُسْنَد"[1]، فعَدَّ الأوَّل موقوفًا؛ لأنَّ حقيقته تفسيرٌ لُغويٌّ لكلمة: (لوَّاحة)، أما الثاني فعَدَّه من قبيل المرفوع؛ لظهور ذلك.

ثالثًا: أن يقول صحابيٌّ: «من السُّنَّة كذا»:

إذا قال الصحابي: من السُّنَّة كذا أو نحوه من الألفاظ والعبارات، فهل يأخذ حُكْم الرَّفع؟

في اعتبار هذه اللفظة تدلُّ على الرفع خلاف، فقيل: هو من المرفوعِ الحُكْميِّ، كما قال ابن كثير رحمه الله: «ولا سيما قول ابن عَبَّاس رضي الله عنهما تفسيرًا للقرآن، وهو تَرْجُمانه»[2]، وهو مذهب البخاري ومسلم رحمهما الله، كما يقول ابن حَجَر رحمه الله (ت٨٥٢هـ)[3].

وذهب بعض أهل العلم إلى أن هذا التعبير لا يدلُّ على الرَّفع، وهو الظاهر عندي، فلا بدَّ من التأكُّد مِنْ أن الصحابي عندما قال تفسيرًا، وعبَّر عنه بمِثْل قوله: (من السُّنة كذا)، إنما يريد الرِّواية لا الرأي؛ إذ قد يَنْسِبُ الصَّحابيُّ إلى السُّنَّة ما يظُنُّ أنها كذلك في فَهْمِه لا في روايته،

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص: ٥٩)، وانظر: الإتقان (٢/ ٤٧٣).

(٢) تفسير ابن كثير (١/ ٣١٩).

(٣) صرَّح بذلك كثيرًا في فتح الباري، كما في (٣/ ٥٥٣)، وعندي تردُّدٌ في الجزم بذلك؛ إذ إيرادهما لأحاديث من هذا القبيل لا يدل على عموم القاعدة عندهما إلا بتصريح منهما، وذلك مفقود.. غاية ما في الأمر أن يكونا جعلا الأحاديث التي ورد فيها مِثْل ذلك من قبيل المرفوع، لا كل ما ورد فيه النسبة المذكورة.

فيكون تعبيره عن ذلك بكلمة (سُنَّة) أنها سُنَّة في نظر القائل، لا أن هناك روايةً قطعيَّةً تدلُّ عليه، وبهذا أخذ الشَّافِعيُّ رحمه الله، وصار هذا التَّوَقُّف عن الجَزْم بالرَّفع هو آخر ما وصل إليه فِكْرُه، فقد ورد عن رَبيعة الرَّأْي رحمه الله أنه سأل سعيد بن المسيِّب رحمه الله: كم في إصبع المرأة؟ قال: عَشر. قال: كم في اثنتين؟ قال: عِشرون. قال: كم في ثلاث؟ قال: ثلاثون. قال: كم في أربع؟ قال: عِشرون. قال ربيعة: حين عَظُم جُرْحُها، واشتدَّت مصيبتُها نَقَصَ عَقْلُها-أي دِيَتها- قال: أعراقيٌّ أنت؟ قال ربيعة: عالم مُتَثَبِّت أو جاهل مُتَعَلِّم. قال: يا ابن أخي إنها السُّنَّة[1]، وقد بيَّن الشَّافِعيُّ رحمه الله هذا التردُّد في قبول ما يقال: "إنها سُنَّة" على أن الصحابيَّ يقصد به الرَّفع جَزْمًا، فقال تعليقًا على هذه الرِّواية: "لما قال ابن المسيِّب رحمه الله هي السُّنَّة أشبه أن يكون عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، أو عن عامَّة من أصحابه...ولا يكون فيما قال سعيد رحمه الله: "السُّنَّة" إذا كان يخالِف القياسَ والعقلَ إلا عِلْم اتِّباع فيما نرى، والله أعلم، وقد كنَّا نقول به على هذا المعنى، ثم وَقَفْتُ عنه، وأسأل الله الخِيَرة من قِبَل إنَّا قد نجد منهم من يقول: "السُّنَّة"، ثم لا نجد لقوله: "السُّنَّة" نفاذًا بأنها عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، والقياس أَوْلَى بنا فيها"[2]، وقرَّر ذلك بعض المتأخِّرين ذلك فقال تعقيبًا على كلام ابن المسيِّب رحمه الله: "وقوله: "السُّنَّة" ليس في حكم المرفوع كما هو مقرَّر في (المصطلح)"[3]، يعني إذا كان من كلام التابعي، وإن كان قد رجَّح كما رجَّح الحافظ قبل الرفع إذا كان عن الصَّحابيِّ[4]، وما زلت متردِّدًا في قبول ذلك.

---

(١) سنن البيهقي الكبرى (٨/ ٩٦)، وقد رواه عبد الرزاق (٩/ ٢٢٢)، وابن أبي شيبة (٥/ ٤١٢).

(٢) سنن البيهقي الكبرى (٨/ ٩٦)، وراجع: نصب الراية (٤/ ٤٢٠)، حيث ضعَّف الأحاديث الواردة في نَقْص دِيَة المرأة، مع أن الأثر الوارد عن سعيد بن المسيِّب صحيح، كما في إرواء الغليل (٧/ ٣٠٩).

(٣) إرواء الغليل (٧/ ٣٠٩).

(٤) فتح الباري (١/ ٥٢٣)، وانظر: الثمر المستطاب (ص: ٦٠٣).

وأشار الَّذِينَ عارضوا الحُكْم الوارد هاهنا إلى أن المراد سُنَّة زيد رضي الله عنه لا سُنَّة النبيِّ صلى الله عليه وسلم، فأعادوها إلى فَهْم زيد رضي الله عنه[1].

وإذا كان الراجح عدمَ الجزم بأن هذا التعبير يدلُّ على الرَّفْع، فمتى يكون مرفوعًا، ومتى يكون موقوفًا؟

الجواب: الأصل فيه أنه موقوف حتى يأتي ما يدلُّ على رَفْعه كأنْ يصرِّح بالرفع، أو يكون كلامُه مما لا اجتهاد فيه، ولم يُعْلَم بالأخذ من الاسرائيليات، كما حقَّقه الزَّرْكَشِيُّ رحمه الله[2].

رابعًا: ومما يدخل في المرفوع قول الصَّحابيِّ: أُحِلَّ لنا، وحُرِّمَ علينا، وأُمِرْنا، ونُهِينا:

فقد قال ابن حَجَر رحمه الله: "قول الصَّحابيِّ: أُحِلَّ لنا، وحُرِّمَ علينا كذا، مثل قوله: أُمِرْنا بكذا ونُهِينا عن كذا، فيحصل الاستدلال بهذه الرِّواية؛ لأنها في معنى المرفوع"[3]، ونَسَبَه ابن الصلاح وابن كثير لأكثريَّة أهل العلم[4]، وجَعَلَه رضي الدين الحَنفيُّ رحمه الله من المرفوع الحُكْمِيِّ[5]، وعندي: في النَّفْس شيء من جَعْلِه ضمن المرفوع الحُكْمِيِّ؛ إذ ما زال الاحتمال قائمًا.

فالصحابيُّ عندما قال: (أُمِرْنا بكذا ونُهِينا عن كذا، أو أُحِلَّ لنا كذا) يحتمل أن يكون قرَّر ذلك بناء على نقل خاصٍّ في المسألة عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وفي هذا يصبح له حُكْم المرفوع.

---

(١) انظر: بدائع الصنائع (٦/ ٤٠٣)، أصول السرخسي (١/ ٣٨٠).

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ٤٣٤).

(٣) تلخيص الحبير (١/ ٢٦).

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٨)، الباعث الحثيث (ص: ٣٩).

(٥) قفو الأثر (١/ ٩٢).

ويحتمل أن يكون قد عبَّر عن رأيه وفهمِه، بناء على نصوص عامَّة، أي: بناء على قواعد الاجتهاد، شأنَ المفتي عندما يقول للعامِّي: هذا حلال وهذا حرام، فإنه يُعَبِّر عن رأيه الذي يُحْتَمل فيه أن يكون قائمًا على دليل صحيح، ويُحْتَمل أن يكون قائمًا على اجتهاد مرجوح، فلا بدَّ في هذا من البحث عن قرائن مرجِّحة، ولذا ذكر ابن حَجَر رحمه الله الخلافَ فيه في مواضع أخرى[1]، وكذلك وجدتُّ ابن الأمير الصنعاني رحمه الله في: (توضيح الأفكار) يقرِّر نحوَ هذا الرأي عن الصحابي الذي يَذْكُر عبارة تدلُّ على تحريم أو إيجاب، فليس ذِكْرُه ذلك دليلاً على نَقْلِه عن النبيِّ ﷺ؛ إذ يُحْتَمل أن يكون مستفادًا من النبيِّ ﷺ، أو عن القواعد (أي: قواعد الاجتهاد)، فلا نجزم برفعه، وما حرَّرناه هنا هو معتمد خلق كثير من كبار الأئمَّة كصاحِبَي الصحيح، والإمام الشَّافِعيِّ، وأبي جعفر الطَّبَرِيِّ، وأبي جعفر الطَّحَاويِّ، وابن مَرْدَويه في تفسيره المُسنَد، والبيهقيُّ، وابن عبد البرِّ في آخرين[2].

---

(١) انظر: فتح الباري (٤/ ٢٤٣)، حيث أورد فيها ثلاثة أقوال.

(٢) توضيح الأفكار (١/ ٢٨١).

وقَسَّم أهل العلم هذا النوع إلى ثلاثة أقسام:

الأول: القَوْليُّ الحُكْمِيُّ: أي هو في حُكْم المرفوع، وهو إخبار الصَّحابيِّ الذي لم يُخبِر عن الكتب المتقدِّمة ما لا مجال للاجتهاد فيه من الأحوال الماضية كأخبار الأنبياء، أو الآتية كالمَلاحم والفِتن وأهوال يوم القيامة، أو عن ترتُّب ثوابٍ مخصوص أو عقابٍ مخصوص على فعلٍ؛ فإنه لا سبيل إليه إلا بالسماع عن النبيِّ ﷺ.

الثاني: الفِعْليُّ الحُكْمِيُّ: بأن يفعل الصَّحابيُّ ما لا مجال للاجتهاد فيه.

الثالث: التَّقْريريُّ الحُكْمِيُّ: بأن يُخْبر الصحابيُّ بأنهم كانوا يفعلون كذا في زمان النبيِّ ﷺ(١).

وهذا في حُكْم المرفوع، ويظل النِّقاش فيه قائمًا.

المصدر الثالث: تفسير الصحابي الذي يعود إلى النقل عن أهل الكتاب:

ويأتي تحقيقه في مصدر النَّقْل عن أهل الكتاب إن شاء الله.

المصدر الرابع: تفسير الصحابي الذي يعود إلى البحث المحقق (الاجتهاد)، وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى: جواز اجتهاد الصَّحابَة ﭫ في التفسير:

هل يجوز لصحابي في عهد النبي ﷺ أن يجتهد في التفسير مع أن الله ﷻ يقول: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ﴾ [الحجرات: ٧]، ويقول: ﴿لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات: ١]؟

الجواب: نعم! يجوز الاجتهاد من الصَّحابَة ﭫ دون نكير؛ ولا يوجد دليل على النَّهي عنه، لأن النبيَّ ﷺ عَلَّمهم الاجتهاد، وقد أجاب القُرْطُبي ﵀ على ما ورد من نَهيٍ عن التفسير بتقعيدٍ جميل، فأخبر أن:

النَّهي "لا يخلو إمَّا أن:

يكون المرادُ به الاقتصارَ على النَّقْل والمسموع، وتركَ الاستنباط.

أو يكون المرادُ به أمرًا آخر.

(١) مقدمة في أصول الحديث (ص: ٣٨).

وباطلٌ أن يكون المراد به ألا يتكلَّم أحد في القرآن إلا بما سمعه؛ فإن الصَّحابَة ﷺ قد قرؤوا القرآن، واختلفوا في تفسيره على وجوه، وليس كلُّ ما قالوه سمعوه من النبيِّ ﷺ؛ فإن النبيَّ ﷺ قال: «اللهم فَقِّهْه في الدِّين، وعَلِّمْه التَّأويل»؛ فإن كان التَّأويل مسموعًا، كالتنزيل، فما فائدة تخصيصه بذلك؟"[1].

ويؤكِّد ابن عاشور رحمه الله أن الصَّحابَة رضي الله عنهم كغيرهم قد يجتهدون في فَهْمِ القرآن، يدلُّ على ذلك حديثُ أبي جُحَيفة قال: قلت لعليٍّ رضي الله عنه: هل عندكم شيءٌ من الوحي إلا ما في كتاب الله؟ قال: والذي فَلَقَ الحبَّة وبرأ النَّسَمَة، ما أعلمه إلا **فَهْمًا يعطيه الله عز وجل رجلاً في القرآن**، وما في هذه الصحيفة. قلت: وما في الصحيفة؟ فذَكَرَ عددًا من المسائل الفقهية المسموعة عن النبيِّ ﷺ[2].

والنصوص الواردة في النَّهي عن ذلك لا يُراد بها النَّهي عن الخَوْض في التفسير، بل يُراد بها النَّهي عن مضادَّة أمر الله عز وجل، وأمر رسوله ﷺ، كما هو واضحٌ من آيتَي (الحجرات)، وهذا يعني أن التفسير الاجتهاديَّ الصادر عن الصحابيِّ أو غيرِه مقبولٌ بشرط ألا يجاوز المَصْدرين الأوَّلين للتفسير، بل يَرجِع إليهما، ثم يستنبط من المعاني اللُّغَويَّة الجائزة في الكلمة والتركيب بما يفتح الله سبحانه وتعالى له.

فهل فسَّر أحد من الصَّحابَة رضي الله عنهم شيئًا من القرآن المجيد في عهد النبيِّ ﷺ؟

الجواب: نعم، وتفصيل ذلك في المسألة الثانية:

المسألة الثانية: حالتان لاجتهاد الصَّحابَة رضي الله عنهم في عصر الرَّسُول ﷺ:

الحالة الأولى: أن يُقِرَّ الرَّسُولُ ﷺ اجتهادَهم، ومن ذلك:

(١) تفسير القُرْطُبِي (١/ ٦٦).

(٢) البخاري (٣٠٤٧)، ينظر: التحرير والتنوير (١/ ٢٨، ٢٩).

١) ما جاء عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه قَالَ: احْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلاسِلِ، فَأَشْفَقْتُ إِن اغْتَسَلْتُ أَنْ أَهْلِكَ، فَتَيَمَّمْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِي الصُّبْحَ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «يَا عَمْرُو صَلَّيْتَ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ؟». فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي مَنَعَنِي مِنْ الِاغْتِسَالِ، وَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ اللهَ عز وجل يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا﴾ [النساء:٢٩] فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا[١].

٢) ما رواه الطَّبَرِي رحمه الله عن هشام بن عروة عن أبيه، قال: تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم يومًا ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]، فقال شاب من أهل اليمن: «بل عليها أقفالها، حتى يكون الله عز وجل يفتحها أو يَفْرُجُها»، فما زال الشابُّ في نَفْس عمر رضي الله عنه حتى وُلِّيَ فاستعان به[٢].

الحالة الثانية: أن يُصَحِّحَ الرَّسُول صلى الله عليه وسلم فَهْمَهم للآية، فهذا مرفوعٌ: كحديث عائشة رضي الله عنها في تفسير قوله تعالى: ﴿فَسَوۡفَ يُحَاسَبُ حِسَابٗا يَسِيرٗا﴾ [الانشقاق: ٨]، وحديث حفصة رضي الله عنها في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَاۚ﴾ [مريم: ٧١][٣] حيث صحَّح لكِلْتَيهما فَهْمَها في الآيتين.

فكيف نتعامل مع اجتهاد الصحابي في التفسير إذا لم يكن مرفوعًا ولا له حكم الرفع؟

(١) أبو داود (٣٣٤)، وصحَّحه الألباني وشعيب الأرناؤوط.

(٢) تفسير الطَّبَرِي (٢٢/ ١٨٠).

(٣) مسلم (٦٤٨٨).

المسألة الثالثة: حُجِّيَّة اجتهاد الصحابي في تفسير الآية إذا لم يقرَّه النبي ﷺ، أو لم يكن مرفوعًا:

أَمَّا إذا لم يُقِرَّه النبيُّ ﷺ بعد أن عَلِمَه، فهذا يعني أن التفسيرَ خطأٌ، ويلزم الرجوع إلى ما صحَّحه النبي ﷺ مثل حديث عديِّ بن حاتم رضي الله عنه في الخيط الأبيض والأسود، وأمَّا إذا لم يكن مرفوعًا فهو في حُجِّيَّته (رأي)، ويرجع اعتباره وعدم اعتباره إلى الحالات الآتية:

الحالة الأولى: إذا اتَّفق الصَّحابَة ﭫ في هذا الاجتهاد، فتفسيرهم حُجَّة، لأنه إجماعٌ، "كإجماعهم على أن المرادَ من الأخ والأخت في آية الكَلالة الأولى: مِنَ الأم، وأن المرادَ من الصلاة في سورة الجمعة صلاةُ الجمعة، وكذلك المعلومات بالضرورة كلُّها، ككون الصلاة مرادًا منها الهَيْئة المخصوصة دون الدُّعاء، والزَّكاة المال المخصوص المدفوع"[1].

الحالة الثانية: أن يُنْقَل عن أحدهم ويُشْتَهر، ولا يُعْلَم له مُخالِف[2]:

فهذا قال فيه ابن تَيْمِيَّة ﬖ: "وأما أقوال الصَّحابَة ﭫ فإن انتشرت، ولم تُنْكَر في زمانهم فهي حُجَّة عند جماهير العلماء"[3]، ويجب أن يلاحظ أنه قال: "عند جماهير العلماء" فالمسألة ليست قطعيةً، بل يتطرَّق لها الاحتمال.

الحالة الثالثة: أن يُنْقَل عن أحدِهم، لكن دون اشتهار، ولا يُعْلَم له مُخالِف:

فهذا قال فيه ابن تَيْمِيَّة ﬖ: "وإن قال بعضهم قولاً، ولم يَقُل بعضهم بخِلافه، ولم ينتشر، فهذا فيه نِزاع، وجمهور العلماء يحتجُّون به كأبي حنيفة، ومالك، وأحمد في المشهور عنه، والشَّافِعيِّ في أحد قوليه"[4]، وإذا كانت السابقة تظلُّ احتماليَّةً، فهذه أَوْلَى منها بالاحتمال، وبناء على ذلك فلا يُحْتَجُّ بها على الآراء التَّفسيريَّة المختلفة، ومن ذلك صنيع بعض من يتكلَّم في الإعجاز العلمي، حينما يجعل بعض ما يروى عن الصَّحابَة ﭫ حُجَّة يجب الرجوع إليها، واعتمادها لتَقْوِية وجهٍ إعجازيٍّ علميٍّ حادثٍ، كما أنَّ عندي تردُّدًا في قبول القاعدة التي ذكرها الدكتور المحقِّق: مساعد الطَّيَّار، في كتابه: (فصول في أصول التفسير)، ونَقَلها عنه الدكتور:

---

(١) التحرير والتنوير (١/ ١٠).

(٢) قواعد التفسير (١/ ١٨٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٠/ ١٤).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٠/ ١٤).

خالد السبت في كتابه القيم: "قواعد التفسير"، ونصُّها: قول الصحابيِّ مقدَّم على غيره في التفسير، وإن كان ظاهرُ السِّياق لا يدلُّ عليه[1]، إذ يظهر أن التقديمَ ينبغي أن يكون بقرينةٍ أخرى، ويكفي في مناقشة هذه القاعدة ردُّ بعض المفسِّرين لها كالشَّوْكانِيِّ رحمه الله ويذكر الشَّوْكانِيُّ رحمه الله التفصيل التالي في حُجِّية اجتهاد الصَّحابَة رضي الله عنهم في التفسير:

أ) إذا كان الاجتهاد من الألفاظ التي قد نقلها الشرع إلى معنى مُغايِر للمعنى اللُّغوي بوجه من الوجوه، فهو مقدَّم على غيره.

ب) وإن كان من الألفاظ التي لم ينقلها الشرع، فالصحابيُّ كواحد من أهل اللُّغة الموثوقِ بعَربيَّتِهم، فإذا خالفَ المشهورَ المستفيضَ لم تَقُم الحُجَّة علينا بتفسيره الذي قاله على مقتضى لغة العرب، فالأَوْلَى تفاسير مَنْ بعدهم من التَّابِعين وتابعيهم وسائر الأمَّة.

فما خلاصة ما سبق في اجتهاد الصحابي في فَهْمِ الآية؟

الجواب: إذا رأى الصحابيُّ رأيًا في معنى الآية دون إجماع، أو استنبط فَهْمَه من الآية، أو فسَّر القرآن بالقرآن باجتهاده، أو بنَقْلٍ عن صحابي آخر، أو عن الإسرائيليات...فيُستأنس بما جاء عنه استئناسًا، ولكنه لا يَلْزَم الأخذُ به على الذي رجَّحه المُحققِّون من أهل العلم، فقد قال البيهقيُّ رحمه الله: " فنحن إنما صِرْنا إلى تفسير الصحابي الذي حمل الحديث لفضل علمه بسماع المقال، ومشاهدة الحال على غيره "[2]، وقال النووي رحمه الله: "والمختار عند الأكثرين من الأصوليين وهو مذهب الشافعي وغيره رضي الله عنهم أن تفسير الصحابي إذا كان خلاف ظاهر اللفظ ليس بحُجَّة، ولا يلزم غيرُه من المجتهدين موافقتَه على تفسيره، وأما إذا لم يكن في ظاهر

---

(١) فصول في أصول التفسير (ص: ٨٨)، قواعد التفسير (١/ ١٨٦).

(٢) القراءة خَلْف الإمام للبيهقي (ص:٢١٤)، ونقله صاحب تحفة الأحوذي (٢/ ٢٠٤).

الحديث ما يُخالِفُه بأنْ كان مُجْمَلاً، فيُرجع إلى تأويله، ويجب الحَمْلُ عليه؛ لأنه إذا كان مُجْمَلاً لا يحلُّ له حَمْلُه على شيء إلا بتوقيف"[1] ولكن لا يقصر العموم عليه، كما بيَّن بعد ذلك، وكذلك قرَّر ابن جَمَاعة رحمه الله[2].

فإذا ورد تفسير عن الصحابيِّ ولم يكن مرفوعًا ولا له حُكْم الرفع، فهل يمنع من أن يقال قول آخر في معنى الآية؟

ج) عند الشَّوْكانِيِّ رحمه الله لا يمنع ورودُ وجه في تفسير الآية عن الصحابيِّ من وجوه أخرى يَسْتنبطُها غيره، فكثيرًا ما يَقْتَصر الصحابيُّ ومن بعده من السَّلَف على وجه واحد مما يقتضيه النَّظْم القرآني باعتبار المعنى اللُّغوي، ومعلوم أن ذلك لا يستلزم إهمالَ سائر المعاني التي تُفيدها اللُّغة العربية، ولا إهمالَ ما يستفاد من العلوم التي تتبيَّن بها دقائق العربية وأسرارها، كعلم المعاني، والبيان، وسائر العلوم الأخرى التي يرينا الله عز وجل بها آياته في الآفاق والأنفس؛ فإنَّ التفسيرَ بذلك تفسيرٌ باللُّغة، لا تفسير بمَحْضِ الرأي المنهيِّ عنه، وقد أخرج سعيد بن منصور في سُنَنَه، وابن المُنْذِر، والبيهقيُّ في كتاب الرؤية عن سفيان رحمه الله قال: «ليس في تفسير القرآن اختلاف، إنما هو كلامٌ جامعٌ يراد منه هذا وهذا»[3].

ومن الأمثلة التطبيقية لهذا عند المفسِّرين: ترجيح الثَّعَالبيِّ رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [الحجر:٧٢] أن الخطاب للنبيِّ صلى الله عليه وسلم بقوله: "وما ذكره الجمهور؛ أحسن؛ لأن الخطابَ خطابُ مُواجهةٍ، ولأنه تفسير صحابيٍّ، وهو مقدَّم على

(١) شرح النووي (١٣/ ١٨٣).

(٢) المنهل الروي (ص: ٤١)، وانظر: تدريب الراوي (١/ ١٩٢).

(٣) فتح القدير (١/ ١٧)، والأثر الذي ذكره عن سفيان، أخرجه سعيد بن منصور في سننه (التفسير) (١٠٦١)، قال المحقِّق (د. سعد بن عبد الله آل حميد): "سنده صحيح".

غيره"[1]، فلم يقتصر على مجرد كونه قولاً لصحابيّ حتى أضاف قَرِينَتين هما: رأي الجمهور، وكون الخطابِ خطابَ مُوَاجهة.

الحالة الرابعة: إذا اختلفوا في الاجتهاد، فلا يكون قولُ أحدِهم حُجَّةً على الآخر، كما قال ابن تَيْمِيَّة رحمه الله[2]؛ لأنَّ كلامَ الصحابيِّ رأيٌ إن لم يكن رواية، وقرَّر ذلك زيد بن ثابت رضي الله عنه، فعن عِكْرِمَة قال: أرسل ابن عبَّاس رضي الله عنهما إلى زيد بن ثابت رضي الله عنه: أتجد في كتاب الله: "للأمِّ ثُلُث ما بقي"؟ فقال زيد رضي الله عنه: "إنما أنت رجلٌ تقول برأيك، وأنا رجل أقول برأيي"[3].

فيُختار ما تنصره القرائن الـمُرَجِّحة، وربما اختيرت أقوالهم جميعًا؛ إمَّا على سبيل الجَمْع إذا لم تَتَناقَض، وإمَّا على سبيل الإعمال في حالةٍ دون حالةٍ حسب ما يقتضيه المَقام.

ومن الأمثلة التطبيقيَّة على اختلاف الصَّحابَة رضي الله عنهم في التفسير ورَدِّ بعضهم على بعض: ما رواه ابن أبي مُلَيْكَةَ قال: قرأ ابن عَبَّاس رضي الله عنهما: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ [يوسف: ١١٠] -أي بالتخفيف- فقال: كانوا بشرًا ضَعُفوا ويَئِسوا (أي: كادوا، فيكون معنى الآية: كادوا أن يَيْأَسوا من أن يُؤْمِنَ قومهُم بهم؛ لأنَّ (استيأس) معناه: طلبهم اليأس...). قال ابن أبي مُلَيْكَةَ: فذكرت ذلك لعُرْوة، فقال: قالت عائشة رضي الله عنها: معاذ الله! ما حَدَّثَ اللهُ ورسولُه شيئًا قطُّ إلا عَلِمَ أنه سيكون قبل أن يموت، ولكنْ لم يَزَلِ البلاءُ بالرُّسل حتى ظنَّ الأنبياء أن مَنْ تَبِعَهم قد كذَّبوهم، فكانت تقرؤها: قد ﴿كُذِّبُواْ﴾ تُثَقِّلها، وفي رواية لعُرْوة: أرأيت قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾. أو كذِّبوا؟ قالت: بل كَذَّبهم قومُهم. فقلتُ: والله، لقد استيقنوا أنَّ قومهم كذَّبوهم وما هو بالظنِّ. فقالت: يا عُرَيَّة! لقد استيقنوا بذلك.

(١) تفسير الثعالبي (٢/ ٢٩٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠/ ١٤).

(٣) الدارمي ٢/ ٤٤٤، قال حسين سليم أسد: "إسناده صحيح".

قلت: فلعلها: أو ﴿كُذِبُواْ﴾. قالت: معاذَ اللهِ لم تَكُن الرُّسل تَظُنُّ ذلك بربِّها. وأما هذه الآية قالت: هم أتباع الرُّسل الَّذِينَ آمنوا بربِّهم، وصدَّقوهم، وطال عليهم البلاء، واستأخر عنهم النَّصر، حتى إذا استيأست (الرُّسل) ممَّن كذَّبهم من قومهم، وظنُّوا أنَّ أتباعَهم كَذَبوهم، جاءهم نَصْرُ الله»[1]، وكلمة: (أتباعهم) في تفسير عائشة رضي الله عنها يُحْتَمل أن يكونوا أُمَّةَ الإجابة وهم المؤمنون، ويحتمل أن يكونوا أُمَّةَ الدَّعوة وهم الكُفَّار، ولكن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما هنا يفسِّرها على قراءة التخفيف، وعائشة رضي الله عنها تأبى، وتلزم قراءةَ التَّثقيل التي ورد عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما في تفسيرها ما ذكرته عائشة رضي الله عنها، فحَبْر القرآن يفسِّر القراءتين معًا، وعندي فإنَّ ما ذكره ابن عَبَّاس رضي الله عنهما له وجهٌ صحيحٌ قويٌّ؛ إذ المراد أن الرُّسل ظنُّوا أنهم قد كُذِبوا في وعد الله عز وجل لهم، بسبب خللٍ في دعوتهم، وتقصيرٍ في تبليغهم، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إن لم يكن بك عَلَيَّ غضبٌ، فلا أبالي»[2]، أو ظنوا أنهم قد كُذِبوا، أي: تطرَّق شيء من الوَسواس إليهم، وهو الذي يتحوَّل إلى هَمٍّ، يجول في النَّفْس يُلْقيه الشيطان: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِي ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢]، ولا يتعارض هذا مع مقام النُّبُوة، فإن هذا أشبه بقوله تعالى ذكره: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤] عن يوسف عليه السلام، وبقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ۝١٠ هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُواْ زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ١٠، ١١]، ولبحث المسألة مقامٌ آخر، ونلحظ هنا أن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما استنبط تفسيره من القرآن الكريم، ولكنه استنباطٌ شخصيٌّ، يمكن الردُّ عليه، كما فعلت عائشة رضي الله عنها.

---

(١) تفسير الطَّبَرِي (٧/ ٣١٦)، ورواية البخاري أوردها في عدَّة مواضع، منها حديث رقم: (٤٥٢٥).

(٢) انظر: مجمع الزوائد (٦/ ٣٧).

المسألة الرابعة: مصدر التفسير في اجتهاد الصحابي رضي الله عنه:

أولاً: ما وقع في عهد النبيِّ ﷺ، فله حُكْم المرفوع، سواء أقرَّه النبيُّ ﷺ أم صحَّحه، وحُكْم المرفوع إنما يكون بعد التصحيح.

ثانيًا: قد يكون اجتهادُ الصحابيِّ عائدًا إلى استنباطه من النصِّ القرآنيِّ أو النَّبويِّ، وهذا الاستنباط يعتمد فيه الصحابيُّ على النصوص الشَّرعِيَّة الأخرى، والقواعد الكُلِّيَّة للشَّريعة، والمعاني المعروفة في اللُّغة للكلمة أو التركيب، ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: ما رواه عبيد بن عمير قال: قال عمر ﵁ يومًا لأصحاب النبيِّ ﷺ: فيم ترون هذه الآية نزلت: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٦٦]؟ قالوا: الله أعلم. فغضب عمر ﵁، فقال: قولوا نعلم أو لا نعلم. فقال ابن عَبَّاس ﵄: في نفسي منها شيء - يا أمير المؤمنين-. قال عمر ﵁: يا ابن أخي! قُلْ، ولا تحقر نَفْسَك. قال ابن عَبَّاس ﵄: ضُرِبتْ مَثَلاً لعَمَل. قال عمر ﵁: أيُّ عمل؟ قال ابن عَبَّاس ﵄: لعمل. قال عمر ﵁: لرجلٍ غنيٍ يعمل بطاعة الله ﷻ، ثم بعث الله ﷻ له الشيطان، فعمل بالمعاصي، حتى أَغْرَق أعمالَه[1].

المثال الثاني: ما رواه مُصْعَبُ بْنُ سَعْد بن أبي وقَّاص قَالَ: كُنْتُ أَقْرَأُ عَلَى أَبِي حَتَّى إِذَا بَلَغْتُ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ [الكهف: ١٠٣] الآيَةُ، قُلْتُ: يَا أَبَتَاهُ أَهُمُ الْخَوَارِجُ؟ قَالَ: لَا يَا بُنَيَّ، اقْرَأِ الآيَةَ الَّتِي بَعْدَهَا: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥] قَالَ: «هُمُ الْمُجْتَهِدُونَ مِنَ النَّصَارَى كَانَ كُفْرُهُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَلِقَائِهِ، وَقَالُوا: لَيْسَ فِي الْجَنَّةِ طَعَامٌ وَلَا شَرَابٌ، وَلَكِنَّ الْخَوَارِجَ هُمُ الْفَاسِقُونَ الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ، وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ»[2].

(١) البخاري (٤٥٣٨).

(٢) المستدرك (٤٣٠١)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وأنت ترى أن سعدًا رضي الله عنه اجتهد في فَهْم الآية مع أنه يمكنك أن تراجعه بأنَّ الكفر يُحْتَمل أن يكون كفرًا أصغر، كما أنه يُحْتَمل أنْ يعني التَّغطية للآيات، فالخوارج والفُسَّاق المُنْهَمكون في أَكْل أموال النَّاس بالباطل، وعبادة فُرُوجهم وبُطُونهم سَتَروا الآياتِ العظيمةَ التي وردت في تحريم كلِّ ذلك، ولم يقيموا وزنًا للقاء الله، فالآية تنطبق عليهم على الحقيقة.

ثالثًا: قد يكون تفسير الصحابيِّ نَقْلاً عن صحابيٍّ آخر، والفَهْم العامُّ يدلُّ على أن له حُكْمَ المرفوع، ومثاله ما جاء عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: لم أزل حريصًا على أن أسأل عمر رضي الله عنه عن المرأتين من أزواج النبيِّ صلى الله عليه وسلم اللَّتَين قال الله عز وجل لهما: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾ [التحريم: ٤]. فحَجَجْتُ معه، فعَدَلَ وعَدَلت معه بالإداوة، فتبرَّز، حتى جاء فسكبتُ على يديه من الإداوة، فتوضأ، فقلت: يا أمير المؤمنين، مَنِ المرأتان مِنْ أزواج النبيِّ صلى الله عليه وسلم اللَّتان قال الله عز وجل لهما: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾ [التحريم: ٤]؟ فقال: واعجبي لك يا ابن عَبَّاس! عائشةُ وحفصةُ... الحديث[1].

رابعًا: قد يكون تفسير الصحابيِّ بيانًا للمعنى اللُّغوي، ودلالات الألفاظ:

وأبرز أمثلته سؤالات نافع بن الأزرق، وكذلك ما رواه ابن عَبَّاس رضي الله عنهما قال: ما كنت أدري ما قوله: ﴿رَبَّنَا ٱفۡتَحۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ قَوۡمِنَا بِٱلۡحَقِّ﴾ [الأعراف: ٨٩] حتى سمعت بنتَ ذي يَزَن تقول: تعال أُفاتِحْك[2] تعني: أُقَاضِيك، وتفسير ابن عَبَّاس رضي الله عنهما للفَتْح بالقَضاء تفسيرٌ بمعنى واحدٍ من معانٍ متعدِّدة.

---

(١) البخاري (٢٤٦٨).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٥/ ٢٨٠)، الطَّبَرِي (٦/ ٣)، وقال إسلام منصور: " ضعيف، قتادة عن ابن عَبَّاس مُرْسل، وابن وكيع ضعيف". ينظر: تفسير الطَّبَرِي، طبعة دار الحديث (٥/ ٤١٦).

خامسًا: قد يكون تفسير الصحابيِّ نقلاً عن أهل الكتاب، ويأتي الكلام عنه -إن شاء الله تعالى-.

هل كلُّ تفسير صدر عن الصحابي، وكان لا يَحْتَمل الاجتهاد له حُكْم المرفوع؟

الجواب: لا! فيجب التأكُّد من أن تفسير الصحابيِّ بكلام لا مجال للاجتهاد فيه لا يعني الحُكْم له بالرَّفع؛ إذ قد يكون منقولاً عن الإسرائيليات، وأَكَّدَتْ كتبُ المصطلح ذلك، فذكروا أنه يستثنى من حُكْم الرفع، ويُعَلِّل ذلك السَّخاويُّ ﵀ في: (فتح المغيث)، فيقول: "إذا كان المفسِّر له من الصَّحابَة ﵃ ممن عُرِف بالنَّظَر في الإسرائيليات كمُسْلِمَة أهلِ الكتاب؛ مثل عبد الله بن سلام، وكعبد الله بن عمرو بن العاص ﵄؛ فإنه كان حَصَل له في وَقْعة اليرموك كُتُبٌ كثيرة من كُتُبِ أهل الكتاب، فكان يُخْبِر بما فيها من الأمور المُغَيَّبَة، حتى كان ربُّما قال له بعض أصحابه: حدِّثْنا عن النبيِّ ﷺ، ولا تحدِّثنا عن الصحيفة، فمثل هذا لا يكون حُكْمُ ما يُخْبِرُ به من الأمور النَّقْلية الرفعَ؛ لقوة الاحتمال"(١).

وعنى بقوله: (لقوة الاحتمال) احتمال الرفع عن النبيِّ ﷺ، واحتمال أن يكون أخذه من الإسرائيليات.

وقد حاول السُّيُوطِيُّ ﵀ في أَلْفِيَّته في المُصْطلح أن يلخِّص أحكام ما روي عن الصَّحابَة ﵃، وقبل أن نسمع له أُذَكِّرك أنني خالفت بعضَ ما نقل ترجيحَه أو مال إليه، وسأذكر بعض قوله:

وَلْيُعطَ حُكْمَ الرَّفْعِ فِي الصَّوابِ ... نَحْوُ: مِنَ السُّنَّةِ، مِنْ صَحَابِي
كَذَا: أُمِرْنَا، وَكَذَا: كُنَّا نَرَى ... فِي عَهْدِهِ، أَوْ عَنْ إِضَافَةٍ عَرَى
ثَالِثُهَا: إِنْ كَانَ لا يَخْفَى، وَفِي ... تَصْرِيحِهِ بِعِلْمِهِ الْخُلْفُ نُفِي

(١) فتح المغيث (١/ ١٣٠).

وَنَـحْـوُ: كَـانُـوا يَـقْـرَعُـونَ بَـابَـهُ ... بِـالـظُّـفْـرِ، فِـيـمَـا قَـدْ رَأَوْا صَـوَابَـهُ
وَمـا أَتَـى وَمِـثْـلُـهُ بِـالـرَّأْيِ لا ... يُـقَـالُ إِذْ عَـنْ سَـالِـفٍ مَـا حُـمِـلا
وَهـكَـذَا تَـفْسِـيرُ مَـنْ قَـدْ صَـحِـبَـا ... فِـي سَـبَـبِ الـنُّـزُولِ أَوْ رَأْيًـا أَبَـى

هل ينبغي التأكُّد من صِحَّة الإسناد في الحديث الموقوف على الصحابيِّ في باب التفسير؟

الجواب: تَساهَل أهل العلم في الرِّوايات الواردة في التفسير إذا كانت من الأحاديث الموقوفة أو المقطوعة، ولكن الأمر لا يؤخذ على إطلاقه، بل يجب أن نَتَثَبَّت من هذه الروايات في الحالات الآتية:

الحالة الأولى: أن تكون الرواياتُ مرفوعةً أو لها حكم الرفع؛ لأن التفسير الذي تتضمَّنه يَؤُول إلى أن يكون صادرًا عن النبيِّ ﷺ، ولا ينبغي للمرء أن يعزو للنبيِّ ﷺ شيئًا تخرُّصًا حتى ما ذكر أهل العلم التساهُل فيه... لماذا؟

لأن النَّاقِل يريد إثبات معنى عن طريق هذه الرِّواية مُعتضِدًا بأقوى درجات الإثبات لهذا المعنى وهو التفسير النَّبويُّ، وهنا لا بد أن يُثْبِتَ لنا صحَّة تلك الرواية.

الحالة الثانية: أن يعزو المفسِّر هذا الرأيَ للصحابيِّ بصِيغة الجَزْم، وفي هذه الحالة لا بد أن يُثْبِتَ لنا صِحَّة أن ذلك الصحابيَّ قال ذلك.

الحالة الثالثة: أن يكون المعنى المذكور غريبًا يَفْتَقِر مثلُه للتأكُّد من قائله.

الحالة الرابعة: الترجيح بقول الصحابيِّ، فكيف يكون الترجيح دون التَّثَبُّت من صِحَّة نسبة ذلك القول.

فإن قلت: هلَّا ذكرت لنا مثالاً تطبيقيًّا لإسناد مشهور عند المفسِّرين؟

مثال تطبيقيٌّ:

دعنا نأخذ مثالاً على ذلك من تفسير الطَّبَرِي رحمه الله، فأشهر إسنادٍ للطَّبري رحمه الله هو الذي يقول فيه: «عن إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي، عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما -وعن مُرَّة الهَمْدَانيِّ عن ابن مسعود رضي الله عنه- وعن ناس من أصحاب النبيِّ صلى الله عليه وسلم»[1].

فقد قال الطَّبَرِيُّ رحمه الله نفسه عن هذا الحديث وعن إسناده: "ولست أعلمه صحيحًا، إذ كنتُ بإسناده مُرْتابًا"، وقال أحمد محمد شاكر -عفا الله عنه-: "وحُقَّ لأبي جعفر رحمه الله أن يرتاب في إسناده، فإن هذا الإسنادَ فيه تساهُلٌ كثير، من جهة جمع مُفرَّق التفاسير عن الصَّحابَة في سياق واحد، تَجْمَعُه هذه الأسانيد، كما بيَّنا آنفًا. فإذا كان الأمر في تفسير معنى آية، كان سهلًا ميسورًا قبولُه؛ إذ يكون رأيًا أو آراء لبعض الصَّحابَة رضي الله عنهم في معنى الآية، وما في ذلك بأس، أمَّا إذا ارتفع الخبر إلى درجة الحديث، بالإخبار عن واقعة معينة أو وقائع، كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، من أسباب لنزول بعض الآيات، أو نحو ذلك، مما يُلْحَق بالحديث المرفوع لفظًا أو حُكْمًا -كان قبولُ هذا الإسنادِ- إسناد تفسير السُّدِّي- محلَّ نظر وارتياب؛ إذ هو رواية غير معروف مَصْدرُها معرفة محدَّدة: أيُّ هؤلاء الذي قال هذا؟ وأيُّهم الذي عبَّر عنه باللفظ الذي جاء به؟"[2].

قاعدة: ينبغي التأكُّد من عدم الإدراج في الحديث المرفوع، حتى يُسَلَّمَ التفسير الذي تضمَّنه:

إذ قد يُدرِجُ الصحابيُّ أو غيرُه معنى في الحديث المرفوع، فيُظَنُّ أنه منه، مع أنه ظاهرٌ أنه ليس من قول النبيِّ صلى الله عليه وسلم، أو يكون مُحْتَمِلاً للرَّفع والوَقْف، وأكثر ما يظهر ذلك فيما يُظَنُّ أنه قراءة قُرْآنيَّة، فمنها مثلاً:

---

(١) تفسير الطَّبَرِي (١/ ١٥٦).

(٢) تفسير الطَّبَرِي (١/ ٣٤٦).

ما سبق في حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡۚ﴾ [البقرة: ١٩٨] فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ، قَرَأَهَا ابن عبَّاس رضي الله عنهما(١)، زاد أبو داود: قَالَ: فَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَؤهَا فِي الْمُصْحَفِ(٢).

ماذا سمعت –أيَّدك الله–؟

ألستَ ترى أن قول ابن عبَّاس رضي الله عنهما تفسيرٌ محضٌ لم يَفْصِله عن الآية على عادة التعليم أو الخطابة مما تسمعه في دروسنا إلى اليوم؟ وكونه رضي الله عنهما يقرؤها في المصحف كذلك لا يعني سوى ذلك؛ إذ كانوا يكتبون بعض تعليقاتهم في المصاحف، وهذا منتشرٌ عند الصَّحابة رضي الله عنهم ومثل ذلك قراءة ابْن الزُّبَيْرِ رضي الله عنهما: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ﴾ [آل عمران: ١٠٤] وَيَسْتَعِينُونَ بِاللهِ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ، قال الرَّاوي عنه: فَلاَ أَدْرِي أَكَانَتْ قِرَاءَتَهُ أَوْ فَسَّرَ؟(٣).

وهذا من وَرَع الراوي في النَّقْل، وإلا فيجب أن نَجْزِم بأنها تفسيرٌ –إن صحَّت الرواية– سُمِع إمَّا من النبيِّ صلى الله عليه وسلم وإمَّا من عثمان رضي الله عنه، وذلك لأنه ورد مِثْل ذلك عن عثمان رضي الله عنه(٤).

---

(١) البخاري(٢٠٥٠).

(٢) أبو داود (١٧٣٤)، وقال الأرناؤوط: حديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف، لأن ابن أبي ذئب يقول في آخر الحديث: "فحدثني عبيد بن عمير"، ولم يُدْرِك ابن أبي ذئب عبيدَ بن عمير الليثي الثقة. وعبيد بن عمير مولى ابن عَبَّاس مجهول، لكن روي الحديث من وجه آخر صحيح.

(٣) سنن سعيد بن منصور (التفسير) (٥٢١)، وقال المحقِّق (د. سعد بن عبد الله آل حميد): "سنده صحيح على شرط الشيخين".

(٤) المصاحف لابن أبي داود (١ / ١٣٠) برقم (١٠٦).

وعن سعيد بن جُبير عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقرأ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] سبحان ربي الأعلى ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ [الأعلى: ٢] قال: وهي في قراءة أُبيٍّ بن كعب رضي الله عنه كذلك(١).

ويؤكِّد لك هذه الحقيقةَ الواضحة ما رواه سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنِ ابن عَبَّاس رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِىَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا قَرَأَ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ قَالَ: «سُبْحَانَ رَبِّىَ الأَعْلَى»(٢).

والأمثلة على هذا النوع كثيرة، وقد كتبتُ مؤلفًا في القراءة التَّفسيريَّة مَنَّ الله عليه بأن يرى النُّور.

ومن أشهر ما زُعِمَ أنه مُدْرَج كلمتا: (صلاة العصر) بعد كلمة: ﴿الوُسطى﴾ في سورة البقرة: وهذا أحد أسباب الخلاف في تفسير الصلاة الوُسطى، فقد قيل: إنها الظُّهر؛ لأنها تُفْعَلُ في وسط النهار، وقيل: هي العصر؛ لأنها بين صلاتي النهار وصلاتي الليل، وقيل: هي المغرب؛ لأنها وسط في الطُّول والقِصَر، وقيل: هي صلاة العشاء؛ لأنها بين صلاتين لا تُقْصَران، وقيل: هي الفجر؛ لأنها بين صلاتي الليل والنهار، ولأنها صلاة لا تُجْمَع مع غيرها، فهي منفردة بين مجتمعين، وقيل: المراد بها صلاة الوِتر، والأكثرون صحَّحوا أنها صلاة العصر لما رواه عليٌّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب: «شغلونا عن الصلاة الوسطى-صلاة العصر- ملأ الله بيوتهم وقبورهم نارًا»(٣)، فيُحْتَمل أن يكون قوله: (صلاة العصر) في الحديث من الرأي الذي أدرجه الصحابيُّ في وِجْهة نظر مَنْ نفى أن تكون صلاة العصر، كما بيَّنَ الآلُوسِيُّ رحمه الله، وأطال في ذلك، فانتصر لمذهبه الذي يرى أن صلاة الظُّهر هي الصلاة الوسطى، مُعْتَمدًا على

---

(١) المستدرك (٣٩٢٣)، وصحَّحه، وقال ابن حجر في الفتح (٨/ ٧٠٠): "وأخرج سعيد بن منصور بإسناد صحيح".

(٢) أبو داود (٨٨٣)، وصحَّحه الألباني.

(٣) مسلم (١٣٧٠).

احتمال أن يكون ما ورد في هذا الحديث من الرأي الذي أدرجه الصحابيُّ؛ وفَنَّد الأقوال التي ذهبت إلى أنها صلاة العصر، ثم بيَّن أن الأحاديث الواردة قِسمان: مرفوعة وموقوفة، والموقوفة لا يُحتجُّ بها؛ لأنها أقوال صحابةٍ عارَضَها صحابةٌ آخرون، وأما المرفوعة فغالبها لا يخلو إسنادها عن مَقَال، والسَّالم من المَقَال قسمان: مُخْتَصر بلفظ الصلاة الوسطى صلاة العصر، ومُطَوَّل فيه قصَّة وقع في ضمنها هذه الجُمْلة، والمُخْتَصَر مأخوذ من المُطَوَّل اختصره بعض الرواة فوَهِمَ في اختصاره، والأحاديث المطوَّلة كلها لا تخلو من احتمالٍ، فلا يصحُّ الاستدلال بها.

فقوله من حديث مسلم: «شغلونا عن الصلاة الوُسطى صلاة العصر» فيه احتمالان:

أحدهما: أن يكون لفظ "صلاة العصر" ليس مرفوعًا، بل مدرجًا في الحديث أدرجه بعض الرواة تفسيرًا منه، ويؤيده ما أخرجه مسلم من وجه آخر عن عليٍّ رضي الله عنه بلفظ: «حبسونا عن الصلاة الوسطى حتى غربت الشمس يعني العصر»[1].

الثاني: على تقدير أنه ليس بمُدْرَج يُحتَمل أن يكون عَطْف نَسَق على حذف العاطف لا بيانًا ولا بدلاً، والتقدير: «شغلونا عن الصلاة الوسطى وصلاة العصر»، ويؤيِّد ذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يُشْغَل يوم الأحزاب عن صلاة العصر فقط، بل شُغِل عن الظهر والعصر معًا، كما ورد من طريق أخرى، فكأنه أراد بالصلاة الوسطى الظُّهر، وعَطَف عليها العصر، ومع هذين الاحتمالين لا يَتَأَتَّى الاستدلال بالحديث على أنها صلاة العصر، ويؤيد هذا أنه لو ثبت عن النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم تفسيرًا أنها العصر لوَقَفَ الصَّحابَة رضي الله عنهم عِنده، ولم يختلفوا، فعن سعيد بن المُسيِّب

(١) لم أجده كذلك عند مسلم، ولكن وجدت ما يدلُّ عليه عند البخاري (٤٥٣٣) عن عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق فقال: «ملأ الله قبورهم وبيوتهم نارًا، كما شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس». وهي صلاة العصر.

قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ مختلفين في الصلاة الوسطى هكذا وشَبَّك بين أصابعه[1]، ثم على تقدير عدم الاحتمالين فالحديث مُعارَض بالحديث المرفوع أنَّها الظهر، وهو ما رواه زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر بالهاجرة، ولم تكن صلاة أشد على الصَّحابَة رضي الله عنهم منها فنزلت ﴿حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾[2]، ومن وجه آخر عن زيد رضي الله عنه أيضًا أنَّ رسول الله ﷺ كان يصلِّي الظُّهر بالهَجير، فلا يكون وراءه إلا الصَّفُّ والصَّفَّان والنَّاس في قائِلَتِهم وتجارتهم، فأنزل الله تعالى الآية، فقال رسول الله ﷺ: «لَيَنْتَهِيَنَّ رِجَالٌ أَوْ لَأُحَرِّقَنَّ بُيُوتَهُمْ»[3]، ويؤكِّد كونَها غير العصر ما ورد من طُرُقٍ عن أبي يونس مولى عائشة رضي الله عنها قال: أمرتني عائشة رضي الله عنها أن أكتب لها مُصحفًا فأَمْلَتْ عليَّ: ﴿حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ وصلاة العصر، وقالت: سمعتها من رسول الله ﷺ[4]، ونحوه عن حفصة رضي الله عنها[5]... وهذا يدلُّ على أن الصَّحابَة رضي الله عنهم فَهِمُوا من هذه القراءة أنها الظُّهر[6].

مضى الآلُوْسِيُّ رحمه الله على هذه الشاكلة، وغاية كلامِه إن لم يدلَّ على إثبات مذهب الأحناف، فهو يدلُّ على الاحتمال القويِّ في تفسير الآية بالحديث المذكور إلا أن ابن حَجَر رحمه الله بعد أن ذكر أن في المسألة تسعة عشر قولاً، واستعرض أشهرها، وقال مرجِّحًا أنها العصر: "روى

(١) الطَّبَري (٢/ ٥٧٨).

(٢) أبو داود (٤١١)، وصحَّحه الألباني، أحمد (٢١٦٣٥)، وصحَّحه الأرناؤوط.

(٣) أحمد (٢١٨٤٠)، وقال الأرناؤوط: إسناده ضعيف؛ لانقطاعه، وقد ذكر في مجمع الزوائد (٢/ ٥٢) روايات مختلفة تبين أن الصحابة رضي الله عنهم مختلفون فيها بين الظهر والعصر.

(٤) مسلم (١٣٧٢).

(٥) الموطأ (٣/ ٥١١).

(٦) ينظر: روح المعاني (٢/ ١٥٦).

الترمذي والنسائي من طريق زِرِّ بن حُبَيش قال: قلنا لعُبَيدة: سل عليًّا رضي الله عنه عن الصلاة الوسطى، فسأله، فقال: كنا نرى أنها الصُّبح حتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم الأحزاب: «شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر» انتهى. وهذه الرواية تَدْفَع دعوى مَنْ زعم أن قوله: "صلاة العصر" مُدْرَج من تفسير بعض الرواة، وهي نصٌّ في أن كونها العصرَ من كلام النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، وأن شبهةَ من قال: إنها الصُّبح قويَّة، لكن كونها العصرَ هو المُعْتَمد، وبه قال ابن مسعود وأبو هريرة رضي الله عنهما، وهو الصحيح مِنْ مذهب أبي حنيفة، وقول أحمد، والذي صار إليه مُعْظَم الشَّافِعيَّة لصِحَّة الحديث فيه"[1]، ولكن ذلك لا ينفي أن تكون عبارة: صلاة العصر من مُدْرَج قول النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم يُفسَّر به الآية.

وصاغ ذلك الشيخ الطالب زيدان –وفَّقه الله–:

ويَنْبَغِي التأكيدُ في المـــرفـــوعِ	مِنْ عَـــدَمِ الإدْراج في المَسْمُـــوعِ
لِـيَسْـلَـمَ الـتَّـفْسـيرُ إذْ قـدْ يُـعْـطَى	حُكْمَ الحـديـثِ، كصـلاة الوُسْـطَى

(١) فتح الباري (٨/ ١٩٦).

المبحث الثالث: صور تفسير الصَّحابَة ﭫ للقرآن الكريم

هي الصور العامَّة التي يجري فيها التفسير من تخصيص العامِّ، وتَقْيِيد المُطْلَق، وإيضاح المُبْهَم، وبيان أسباب النُّزُول، ومن أمثلتها:

ما جاء عن عائشة ﭫ في قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، قالت: نزلت: (فعدة من أيام أخر متتابعات)، فسقطت: (متتابعات)[١]، أي: أنها لا تأخذ حُكْم المَتْلُوِّ بل هي: إمَّا من فَهْم عائشة ﭫ، وتَقْيِيدها للمُطْلَق في الآية، وإمَّا سمعتها من النبيِّ ﷺ تفسيرًا لا تلاوةً، أو غير ذلك، وعن أُبيِّ بن كعب ﭬ في قوله: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [السجدة: ٢١]، قال: مصائب الدُّنيَا، والرُّوم، والبَطْشَة، أو الدُّخَان[٢] فأوضح إبهام: (العذاب الأدنى) في الآية.

لاحظ أنه جعل "الرُّوم" وهم عدوُّ المسلمين حينئذ من العذاب الأدنى، وكأن المتحدَّث عنهم مسلمون لا كافرون، مع أن أصل الآية نزلت كلامًا عن كُفَّار قريش.. إن سيِّد القُرَّاء أبيًّا ﭬ يوسِّع فَهْمَك للآية لئلَّا تَظُنَّ أن خصوصية نزولها في الكافرين يعني خصوصية المعنى المُسْتَقى من لفظها.

قاعدة: ما نقل عن الصحابي على أنه قراءة فهو تفسير إلا أن يكون منقولاً بطريق النقل القِرائي:

وذلك لأن القرآن ثبت بالتَّواتر القَطْعي الذي استغنى عن العدد، والقراءة وجه من الوجوه التي نزل بها القرآن، فلا يثبت قرآن بخبر آحاد، فيكون المراد من قول الصحابي أو مما نُقِلَ

(١) مصنف عبد الرزاق (٧٧٩١)، الدارقطني (٢/ ١٩٢)، وقال: إسناد صحيح.

(٢) مسلم (٧١٧٢).

عنه هو التفسير لا القراءة، وتقدَّمت أمثلة ذلك.. وهذا التفسير يأخذ حُكْم النَّقْل عن الصحابيِّ، فما ورد على أنه مرفوع فهو مرفوع، وما ورد على أنه موقوف فهو كذلك.

قاعدة: قول الصحابي بنسخ نصٍّ أو حُكْم ليس كافيًا للقول بمقتضاه:

لذا قال الزُّرْقَانِيُّ رحمه الله: "أما قول الصحابيِّ هذا ناسخ وذاك منسوخ، فلا ينهض دليلًا على النَّسْخ لجواز أن يكون الصحابيُّ صادرًا في ذلك عن اجتهاد أخطأ فيه فلم يُصِبْ فيه عين السَّابق ولا عين اللَّاحق خلافًا لابن الحَصَّار"(١)، ولسبب آخر عندي هو أنه قد يعني بالنَّسْخ التخصيصَ، أو التقييدَ، أو العمل المَرْحَلِيَّ، أو نحو ذلك ممَّا سنقرره في مبحث النَّسْخ إن شاء الله.

(١) مناهل العرفان (٢/ ١٥٠).

خاتمة لمصادر التفسير بالمأثور

ما معنى التفسير بالمأثور؟ وهل يتطرّق الضعف إلى التفسير بالمأثور؟ وما أسبابه؟[1]

الجواب: التفسير بالمأثور يتناول ما كان تفسيرًا للقرآن بالقرآن، وما كان تفسيرًا للقرآن بالسُّنَّة، وما كان تفسيرًا للقرآن بالموقوف على الصَّحابَة أو التَّابِعين على رأي، وهذا هو التفسير النَّقْلي أو المنقول، ولنلخِّص بعض ما يتعلَّق به:

فأمَّا تفسير القرآن بالنصِّ غير المحتمل سواء كان متصلًا أم منفصلًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ ۝١ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ ۝٢ ٱلنَّجۡمُ ٱلثَّاقِبُ﴾ [الطارق: ١ - ٣] فهذا مما لا خلاف في التسليم به وقبوله.

وأمَّا تفسير القرآن بالسُّنَّة المقبولة المرفوعة إلى النبيِّ ﷺ فلا خلاف في وَجاهته وقبولِه، سواء أكان توقيفيًّا أم توفيقيًّا.

وأمَّا تفسير القرآن بالقرآن فإن كان ورد عن النبيِّ ﷺ فحُكْمُه حُكْمُ السابق، وإن كان ورد عن الصَّحابَة والتَّابِعين ومَنْ بَعْدَهم فهو اجتهاديٌّ في حقيقته، إلا أن يكون له حُكْمُ الرَّفع مما ورد عن الصَّحابَة خاصَّة.

---

(١) انظر: التفسير والمفسِّرون (١/ ١٥٥)، مناهل العرفان (٢/ ١٨).

أسباب تطرق الضعف إلى تفسير الصَّحابَة والتَّابِعين:

وأما تفسير القرآن بما يعزى إلى الصَّحابَة والتَّابِعين فإنه قد يتطرق إليه الضعف من وجوه يمكن تلخيصها في ثلاثة أمور -كما يرى الدكتور الذهبي رحمه الله-:

أولها: كثرة الوَضْع في التفسير: وذلك يرجع إلى:

١) ما دسَّه أعداء الإسلام مثل الزَّنادقة، فقد أرادوا هَدْم هذا الدينِ المتين عن طريق الدَّسِّ والوَضْع حينما أَعْيَتُهم الحِيَل في النَّيْل منه عن طريق الحَرْب والقوَّة، وعن طريق الدَّليل والحُجَّة.

٢) ما لفِقْه أصحاب المذاهب الغالية المتطرِّفة ترويجًا لتَطَرُّفهم كغُلاة الروافض المُتطرِّفين الَّذِينَ نسبوا إلى الإسلام ما هو منه بريء، وكالمُتَزلِّفين الَّذِينَ حَطَبُوا في حَبْل العبَّاسيِّين (طلبوا مَوَدَّة الدولة العباسية بالباطل) فنسبوا إلى ابن عَبَّاس رضي الله عنهما ما لم تَصِحَّ نِسبته إليه؛ تملُّقًا لهم واستدرارًا لدنياهم لتحقيق مآرب سياسيَّة، وكالمنتسبين إلى بعض الفِرَق المشهورة بالتَّديُّن، كغُلاة المُتَصوِّفة فإنهم وضعوا أحاديث، وزعموا أنها تفسير منها ما يَرْغَبون به في أهوائهم، وكالفِرَق التي تظهر التَّديُّن وهي تَخْدُم أنظمة سياسيَّة، فقد جعلوا تديُّنهم سِتارًا لقتل الأبرياء؛ خدمةً لأهوائهم، أو لبعض الأنظمة المتجبِّرة.

ثانيها: دخول الإسرائيليَّات فيه: ومنها كثير من الخُرَافات التي يُشمُّ رائحة البُطْلان فيها لأوَّل وَهْلَة، مع أن الإسرائيليَّات لا تُرَدُّ بإطلاق، بل فيها تفصيل يَرِدُ في موضعه.

ثالثها: حَذْفُ الأسانيد أو عدم بيان حالها: مما سبَّب اختلاطَ المقبول بغير المقبول، وترتَّب عليه أن يَنْقُل المفسِّر كثيرًا من الأقوال المَعْزُوَّة إلى الصَّحابَة أو التَّابِعين من غير إسناد ولا تحرٍّ..

هذا كلُّه أدَّى إلى التباس الحقِّ بالباطل، زد على ذلك أن بعض النَّاس يرى رأيًا يعتمده دون أن يذكر له سندًا، ثم يجيء مِن بعده مَن ينقله على اعتبار أنَّ له أصلاً، ولا يُكَلِّف نَفْسَه البحث عن أصل الرواية، ولا من يَرجع إليه هذا القول.

قاعدة: التراث التفسيري مَجْمَعٌ تنويري، فمنه المُلْزِم، ومنه المنيرُ المُلهم للباحث المستعلِم:

تراثنا الرائع ليس مُقَدَّسًا وليس مُدنَّسًا، وقد رأينا في زماننا من الطاعنين في الإسلام والسَّمَّاعين لهم من يرى التراث الإسلامي والتفسيري على وجه الخصوص عِبئًا ثقيلاً ينبغي التخلُّص منه، ولذا طرحنا هذا السؤال:

هل يجب الالتزام بما ورد في تراثنا التفسيري من أقوال الأئمة، ونُقُولٍ عن شيوخ الأمَّة في فَهْم القرآن المجيد؟ هذا هو السؤال الذي فرض صياغةَ هذه القاعدة.

الجواب: كما رأيت –أيَّدك الله– فيما مضى دراستُه فإن ما ورد في تراثنا التفسيري ينقسم إلى قِسمين:

القِسم الأول: يجب الالتزام به؛ لأنه يمثِّل مصادر التفسير التي لا يمكن فَهْمُ القرآن بدونها، ويكفي أن نستدل على ذلك بقوله –تعالى مَجْدُه–: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [النساء: ٨٣]؛ فإنَّ فَهْمَ الحياة يرجع إلى أمنٍ أو خوفٍ، وفَهْمَها وَفْق مراد الله ﷻ لا يتحقق إلا بمعرفة كلماتِه، وكلماتُه لفظٌ ومعنى، والمعنى نطلبه:

١) من كلمات الله القُرْآنيَّة ذاتِها.

٢) وَفْق اللُّغة التي نزل بها، وهي العربيَّة.

٣) أو من كلمات مبلِّغها، وهو الرَّسُول ﷺ، ومن سلوكه التطبيقيِّ، وتلك هي السُّنَّة النَّبويَّة المُشَرَّفة.

٤) أو من فَهْمِ تلاميذه، وهُمُ الصَّحابَة ﭫ، ويدخل فيهم آلُ بيتِه.

٥) ويجتهد أئمَّة التفسير من الصَّحابَة ﵃ فمَن بعدهم إلى زماننا في فَهْم كلمات الله القُرْآنيَّة لتُصبغ بها الحياة وَفْق تلك المصادر السابقة، فيَنْتُج من ذلك هذا التُّراث التفسيريُّ الضخم الذي بين أيدينا.

القسم الثاني: ما ينبغي رفضه؛ لوجود مانع يمنع قبوله والأخذ به.

فهذا الجواب عن سؤال: كيف نشأ هذا التُّراث التفسيريُّ الضخم؟

فالتُّراث منه ما يجب التزامُه دون ريب، ومنه ما يُهتَدى به، ويُستَنار بآراء أصحابه، ومنه ما ينبغي رفضُه؛ إمَّا لأنه ينتمي إلى المكذوب، وإمَّا لأنه يعبِّر عن خطأ في الآراء والتفكير

وهنا نفهم ما وراء الملحوظة القيِّمة التي ذكرها الإمام ابن العَرَبيِّ ﵀ في كتابه: (أحكام القرآن) حول صنيع المفسِّرين، فقال:

"وَأَكْثَرُ أَقْوَالِ المفسِّرين أَضْغَاثٌ، وَآثَارٌ ضِعَافٌ"(١).

فما رأيك في هذه القاعدة التي وضعها ابن العَرَبيِّ ﵀؟

الجواب: هذا القول –كما ترى- لا يخلو من مبالغة؛ فَفِيه تعميمٌ يجافي الحقيقةَ، فإنك تجد كثيرًا من الأقوال التَّفسيريَّة لأئمَّتنا تَصْدُر عن مورد القرآن، وتستنير بضيائه، وتُشْرِق بنُوره إلا أن ملحوظته ﵀ تنبئك عن ضرورة الحَذَر عند النظر في أقوال المفسِّرين من أهل التدبُّر والفِكَر؛ فإنها تعبر –غالبًا- عن آرائهم وأفهامهم، فلا تخلو من بشريتهم التي تَجْذِبُها أعراض النَّقْص، فإن وجدتَّ لهم رأيًا يُرَدُّ فلا يُنْئِيَنَّكَ ذلك عن حَمْدِهم وشُكْرِهم ﵏.

(١) أحكام القرآن لابن العربي، طبعة دار التراث (١/ ٣٥٠).

وهل قرَّر مِثْلَ هذا الجواب أئمَّتُنا رحمهم الله؟

الجواب: نعم! فمن الأقوال الحكيمة التي تبلغ مرتبة القوانين القويمة في هذا الفنِّ قول الطاهر بن عاشور رحمه الله في مقدِّمات تفسيره: "وَلَقَدْ رَأَيْت النَّاس حول كَلَام الأقدمين أحدَ رجلَيْنِ:

رجلٍ مُعْتكفٍ فِيمَا شَادَه الأقدمون –يعني أنه يقدِّس أقوال المتقدِّمين دون تمحيص–

وَآخرَ آخذٍ بـمِعْوَله –أي فَأْسِه– فِي هَدْم مَا مَضَت عَلَيْهِ الْقُرُون –يعني الحَدَاثيَّ الذي يرفض التُّراث جملة وتفصيلاً–

وَفِي كِلتا الْحَالَتيْنِ ضُرٌّ كثير.

وهنالك حَالَةٌ أُخْرَى يَنْجَبر بهَا الْجنَاح الكسير، وَهِي أَن نَعمِدَ إِلَى مَا أشاده الأقدمون، فنُهَذِّبَه ونَزِيدَه، وحاشا أَن نَنْقضَه أَو نُبيدَه"(١).

أسئلة تَقويـمِيَّة:

س١: لماذا نفسِّر القرآن بما ورد عن الصَّحابَة رضي الله عنهم؟

س٢: كيف نقل لنا الصَّحابَة رضي الله عنهم تطبيق النبيِّ صلى الله عليه وسلم للقرآن، مع أن كلًّا منهم إنما نَقَل شيئًا محدودًا؟

س٣: كيف تدلِّل على أن الصَّحابَة رضي الله عنهم اهتمُّوا اهتمامًا كبيرًا بمعرفة ما يتعلَّق بالآيات؟

س٤: ما أثر تنوُّع مواهب الصَّحابَة رضي الله عنهم العلمية في فَهْمِ القرآن الكريم؟

س٥: ما المصادر التي اعتمد عليها الصَّحابَة رضي الله عنهم في تفسير القرآن الكريم؟

---

(١) التحرير والتنوير (١/ ٧).

س٦: ما أحوال تفسير الصحابي رضي الله عنه عندما ينقل عن النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم؟

س٧: ما المرفوع الحُكْمِيُّ؟ واذكر مثالًا عليه.

س٨: إذا قال الصحابي رضي الله عنه: من السُّنَّة كذا، أو نحوه من الألفاظ والعبارات، فهل يأخذ حُكْمَ الرَّفع؟

س٩: لاجتهاد الصَّحابَة رضي الله عنهم في عَصْر الرَّسُول صلى الله عليه وآله وسلم حالتان، اذكرهما مع مثال لكلِّ حالة.

س١٠: ما مدى حُجِّيَّة اجتهاد الصحابيِّ في التفسير إذا لم يكن مرفوعًا ولا له حُكْم الرَّفع؟

س١١: ما مصدر التفسير في اجتهاد الصحابيِّ رضي الله عنه؟

س١٢: هل ينبغي التأكُّد من صِحَّة الإسناد في الحديث الموقوف على الصحابيِّ في باب التفسير؟ مَثِّل لما تقول.

س١٣: هل تُعَدُّ القراءة المُدْرَجة مِثَل: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ صلاة العصر تفسيرًا؟ ناقش هذه المسألة مع ذِكْر الراجح فيها.

س١٤: عدِّد بعض صور تفسير الصَّحابَة رضي الله عنهم للقرآن الكريم. واذكر مثالًا على ذلك.

س١٥: ما معنى التفسير بالمأثور؟

س١٦: هل يتطرَّق الضَّعف إلى التفسير بالمأثور؟ وما أسبابه؟

س١٧: هل يجب الالتزامُ بما ورد في تراثنا التفسيريِّ من أقوال الأئمة، ونُقُولٍ عن شيوخ الأُمَّة في فَهْمِ القرآن المجيد؟

المصدر الرابع: (اللُّغة) تفسير القرآن باللُّغة العربية

ويتضمَّن هذا المَصْدر ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: سَبَبُ جَعْلِ العربية مَصْدرًا للتفسير.

المبحث الثاني: ما المراد من عِلْم العربية في أصول التفسير؟

المبحث الثالث: مِنَ القواعد التَّفسيريَّة في هذا المَصْدر.

المبحث الأول: سَبَبُ جَعْلِ العربية مَصْدرًا للتفسير

لماذا صارت اللغة العربية مصدرًا للتفسير؟

الجواب: لا أُظنُّني أكون مبالغًا حين أزعم أنَّ أهمَّ المصادر التَّفسيريَّة تفسيرُ القرآن بالعربية، إلا أنه لا ينبغي أن ننسى أنَّ المصدرَ العاصم من الضَّلال: تفسيرُ القرآن بالسُّنَّة، وأما لماذا يُعَدُّ التفسيرُ باللغة أهمَّ المصادر التَّفسيريَّة فَتُبيِّنُه لك الأسباب الآتية:

فأما أولاً: فلأنَّ القرآن المجيد نزل بلسانٍ عربيٍّ مبين؛ فقد قال تعالى ذكره: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وقال تعالى جَدُّه: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرۡنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلۡمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوۡمًا لُّدًّا﴾ [مريم: ٩٧]، وقال عزَّ جاره: ﴿وَلَقَدۡ ضَرَبۡنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ ٢٧ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا غَيۡرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٢٧، ٢٨]، وقال جل ذِكْرُه: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرۡنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الدخان: ٥٨]، وقال: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [الأحقاف: ١٢]، وقال ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ وَمَنۡ حَوۡلَهَا وَتُنذِرَ يَوۡمَ ٱلۡجَمۡعِ لَا رَيۡبَ فِيهِۚ فَرِيقٌ فِي ٱلۡجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧] "أي: وكما أوحينا إليك وإلى من قبلك هذه المعاني فكذلك أوحينا إليك قرآنًا عربيًّا، بيَّنَّاه بلُغة العرب"[1]، فأخبرنا الله أن القرآن عربي لنفهمه وَفْق قواعد هذا اللسان.

ولذا قال الطاهر بن عاشور رحمه الله في المراد من الحروف المُقَطَّعة في أوَّل السُّوَر: "لتُبكِّت المعاندين، وتسجيلاً لعجزهم عن المعارضة"[2] كأنه يقول لهم: القرآن الكريم من جِنْس الحروف التي تنطقون بها، فهو لسان عربيٌّ مبين، فأتوا بمِثْله إن كنتم صادقين أنه ليس من عند الله.

وأما ثانيًا: فلأنَّ مَعرفة اللِّسان العربي يُسهِم في استدرار المعاني الغزيرة التي تَثُجُّها الألفاظُ القُرْآنيَّة، وهنا يَبْرُز للمرء سببٌ من أسباب قِلَّة التفسير النَّبَويِّ اللَّفظيِّ المباشر للقرآن، فَهُم يعرفون العربية، فلماذا يفسِّر النبيُّ ﷺ لهم شيئًا واضحًا، وهو الأمر الذي دعا الآلُوسِيُّ رحمه الله ليقول:

(١) القُرْطبِي (١٦/ ٦).

(٢) التحرير والتنوير (١/ ٢٠٤).

"والعجب كلُّ العجب ممَّا يُزْعم أن عِلم التفسير مضطرٌ إلى النَّقْل في فَهْمِ معاني التراكيب، ولم ينظر إلى اختلاف التفاسير وتنوُّعها، ولم يعلم أن ما ورد عنه ﷺ في ذلك كالكبريت الأحمر، فالذي ينبغي أن يُعَوَّل عليه أن من كان متبحِّرًا في علم اللِّسان مُتَرقِّيًا منه إلى ذَوق العِرْفان، وله في رِياض العلوم الدينية أَوْفَى مَرْتَع، وفي حِياضِها أَصْفى مَكْرَع [أي: مَشْرَب] يدرك إعجاز القرآن بالوِجدان لا بالتَّقليد، وقد غَدَا ذِهْنُه لِمَا أُغلِقَ من دَقائق التَّحقيقات أحسنَ إقليد، فذاك يجوز له أن يرتقي من علم التفسير ذِرْوَتَه، ويَمْتَطِي منه صَهْوَته، وأمَّا من صَرَف عُمُرَه بوَساوس أرسطاطاليس، واختار شَوْكَ القَنَافِذ على رِيش الطَّوَاويس، فهو بمَعْزِل عن فَهْمِ غَوامضِ الكتاب، وإدراكِ ما تضمَّنه من العَجَب العُجَاب"[1].

والآلُوْسِيُّ رحمه الله يعني أنَّ من يعرف العربية إذا ثَوَّر القرآن –أي فكَّر فيه وتدبَّره بقوَّة– سيثور له من المعاني فتح عظيم.

وأما ثالثًا: فلأنَّ اللسان العربي يضبط الأحوال التي يحتملها الرَّسم المُصْحَفي، فهو الركن الثاني من أركان صِحَّة اعتبار قراءةٍ ما قرآنًا.

وأما رابعًا: فلأنَّ معرفة العربية تكشف المتلاعبين في معاني الألفاظ القُرْآنيَّة، فعن شعبة رحمه الله قال: مَثَل صاحب الحديث الذي لا يعرف العربية، مَثَل الحِمار عليه مِخلاة، لا عَلَف فيها. ونحوه قال حمَّاد بن سلمة رحمه الله...[2] قال ابن الأنباريِّ رحمه الله: وجاء عن أصحاب النبيِّ ﷺ وتابعيهم رضوان الله عليهم من الاحتجاج على غريب القرآن ومُشْكِله باللُّغة والشِّعر ما بَيَّن صِحَّةَ مذهب النحويين في ذلك، وأوضحَ فسادَ مَذْهب مَنْ أنكر ذلك عليهم، ومِن ذلك –ما

---

(١) روح المعاني (١/ ٧).

(٢) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٦، ٢٧)، المِخْلَاة: ما يُجعَل فيه الحَشِيش ونحوه. الصِّحاح (٦/ ٢٣٣٢).

أسنده عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما- قال: «إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشِّعْر؛ فإن الشِّعْرَ ديوانُ العرب...»[١].

وقد قالوا: التقصير في عِلم اللغة إخلالٌ بأوّل فروضِ الاجتهاد، فأصول الشَّرِيعَة القَطعيَّة، ومَصادرُها إنما هي الكِتاب والسُّنَّة والإجماع، واللُّغة مادَّةٌ لهذه الأصول؛ لأن الشَّرِيعَة عربيَّة، فلا بدَّ من القِيام بها ليُفهَم عن الله عَزَّ وَجَلَّ مُرَادُه، فاللُّغة أصلُ الأصول، ومادَّة المواد فكيف يَكْمُل فِقه من أَخلَّ بها؟![٢].

تأويل ما ورد عن أحمد رحمه الله في ذَمِّ الاستشهاد بالشِّعْر في معنى القرآن الكريم:

فكيف يمكن أن نفهم معنى ما ورد عن الإمام أحمد رحمه الله من ذَمِّ الاستشهاد بالشِّعْر؟

الجواب: "ما ورد عن أحمد رحمه الله أنه سئل عن القرآن يُـمِثِّلُ له الرجلُ ببيت من الشِّعْر، فقال: ما يعجبني، فيُحْمَل على التأويل الفاسد البعيد"، أي: "على صَرْف الآية عن ظاهرها إلى معانٍ خارجة مُحْتَمَلة يدلُّ عليها القليل من كلام العرب، ولا يوجد غالبًا إلا في الشِّعْر ونحوه، ويكون المتبادرُ خِلافَها"[٣].

وهذا التأويل يمكن قبوله حال صِحَّة ذلك عن أحمد؛ إذ هذه الرواية عنه تحتاج إلى إثبات، ولذا استنكر الطاهر بن عاشور رحمه الله الاستدلال بهذه الرواية فقال: "وإن صحَّ عنه فلعلَّه يريد كراهة أن يُذْكَر الشِّعْر لإثبات صِحَّة ألفاظ القرآن كما يقع من بعض الملاحدة. روى أن ابن الرَّاوَنْدِيِّ -وكان يُزَنُّ بالإلحاد- قال لابن الأعرابي: أتقول العرب لباسَ التقوى؟ فقال ابن

---

(١) تفسير القُرْطُبِي (١/ ٥٦).

(٢) اللمع في أصول الفقه (ص: ٧٠).

(٣) البرهان (٢/ ١٦٠)، وانظر: روح المعاني (١/ ٥).

الأعرابي: لا باس لا باس، وإذا أنجى الله النَّاس فلا نجى ذلك الرأس. هبك يا ابن الرَّاوَنْدِيِّ تنكر أن يكون محمَّد نبيًّا، أفتنكر أن يكون فصيحًا عربيًّا؟!(١).

اذكر أمثلة توضح أهمِّيَّة اللغة العربية في تفسير القرآن الكريم.

الجواب: هذه أمثلة تُنْبِئك عن أهمِّيَّة معرفة اللِّسان العربيِّ في علم الكتاب:

أولاً: مما يشير إلى أهمِّيَّة هذا المصدر ما جاء عن ابنِ أبي مُلَيْكَةَ رحمه الله، قال: قدم أعرابيٌّ في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: من يُقْرِئني مما أنزل على محمَّد صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال: فأقرأه رجل (براءة)، فقال: (أن الله بريء من المشركين ورسولِه) بالجر. فقال الأعرابي: أَوَ قَدْ بَرِئَ الله من رسوله؟ فإن يكن الله برئ من رسوله، فأنا أبرأ منه. فبلغ عمرَ رضي الله عنه مقالةُ الأعرابي، فدعاه، فقال: يا أعرابي، أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ فقال: يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن. فسألت من يقرئني، فأقرأني هذا سورةَ (براءة)، فقال: (أن الله بريء من المشركين ورسولِه)، فقلت: أو قد بريء الله من رسوله؟ إن يكن الله بريء من رسوله، فأنا أبرأ منه. فقال عمر رضي الله عنه: ليس هكذا -يا أعرابي- قال: فكيف هي يا أمير المؤمنين؟ قال: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣]، فقال الأعرابي: وأنا -والله- أبرأ مما بَرِئَ الله ورسوله منه. فأمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أَلَا لا يُقرئُ النَّاس إلا عالِمٌ باللُّغة(٢).

ووجه الاستشهاد بهذا المثال أن كلمة: ﴿ورسوله﴾ في المصحف تحتمل الجر وتحتمل الرفع باعتبار أن التشكيل لم يكن موجودًا في العصور الأولى، واللِّسان العربي يخبرك باستحالة قراءة الجر؛ لأنها تنافي أَصْل الإسلام.

---

(١) التحرير والتنوير (١/ ٩).

(٢) الأثر: أسنده في تاريخ دمشق (٢٥/ ١٩٢)، وذكره صاحب كنز العمال (٢/ ٤٤٧)، وعزاه إلى ابن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء (١/ ٣٩)، ونقله القُرْطُبِي في تفسيره (١/ ٥٦).

وقد قيل: أَمَرَ عمر رضي الله عنه أبا الأسود الدُّؤَلي رحمه الله فوَضَع النَّحو، وقيل: الآمِر عليٌّ رضي الله عنه، وقال مالك بن أنس رحمه الله: «لا أُوْتَى برجل يفسِّر كتاب الله عز وجل غير عالِمٍ بلُغة العرب، إلا جعلته نَكالًا»(١) وقال مجاهد رحمه الله: «لا يَحِلُّ لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلَّم في كتاب الله، إذا لم يكن عالمًا بلغات العرب»(٢).

ثانيًا: قال الأصمعي رحمه الله: جاء عمرو بن عُبَيد إلى أبي عمرو بن العَلاء، فقال: يا أبا عمرو يُخْلِف الله وَعْدَه؟ قال: لا! قال: أفرأيت إن وَعَد الله على عمل عقابًا يُخْلِف وَعْدَه؟

-هو من فِرْقة المُعْتَزلة الَّذِينَ يقولون: يجب على الله أن يُعاقِب المُسيء، ولا يجوز له العفو-

قال له أبو عمرو: من العُجْمة أُتيتَ يا أبا عثمان. إن الوَعْدَ غيرُ الوعيد. إن العرب لا تَعُدُّ خَلْفًا ولا عارًا أن تَعِدَ شرًّا ثم لا تفعله، بل ترى أن ذلك كرمٌ وفضلٌ، إنما الخَلْفُ أن تَعِدَ خيرًا ثم لا تفعله. قال: فأوجدني هذا في كلام العرب. قال: أما سمعت:

ولا يرهبُ ابنُ العمِّ ما عِشتُ صَولَتي ... ولا أَختَبي مِن خَشْيةِ المُتَهَدِّدِ
وإني إذا أَوْعَدتُه أو وَعَدتُّه ... لمُخْلِفُ إِيعادي ومُنْجِزُ مَوْعِدي(٣)

ومما يدلُّ على المعنى الذي أراده أبو عمرو قول كعب بن زهير(٤):

نُبِّئتُ أنَّ رسولَ اللهِ أَوْعَدَني ... والعَفْوُ عِندَ رسولِ الله مَأْمولُ

(١) شعب الإيمان (٥/ ٣٠١).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٩٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٨/ ٦٣)، التبصير في الدين (ص: ١٨٧).

(٤) ديوان كعب بن زهير (ص: ٦٥)، وفيه (أُنبئت) بدلًا من (نبئت).

ثالثًا: ولما رأى الشَّوْكانِيُّ ﵀ مفسِّرًا كالسُّدِّي حَمَل بعضَ كلماتِ الكتاب العزيز على غير ما تَحْتَمله اللغة عقب عليه بقاعدة كلية نافعة في هذا الباب، ففي تفسير الأمانة المذكورة في [سورة الأحزاب:٧٢] نقل الشَّوْكانِيُّ ﵀ رأي السُّدِّي بأن الأمانة هي: ائتمان آدم ﵇ابنَه قابيل على ولده هابيل وخيانته إياه في قَتْله، ثم نَقَده نَقْدًا لاذعًا بقوله: "وما أَبْعَد هذا القول! وليت شعري ما هو الذي سوَّغ للسُّدِّي تفسير هذه الآية بهذا، فإن كان ذلك لدليل دلَّه على ذلك فلا دليل... وإن كان تفسير هذا عملًا بما تقتضيه اللغة العربية، فليس في لغة العرب ما يقتضي هذا ويوجب حَمْل هذه الأمانةِ المُطْلَقَة على شيء كان في أوَّل هذا العالَم، وإن كان هذا تفسيرًا منه بمَحْضِ الرأي، فليس الكتاب العزيز عُرْضةً لتلاعُب آراء الرجال به، ولهذا ورد الوعيد على من فسَّر القرآن برأيه"، ثم وضع قاعدة كُلِّية لتفسير القرآن بما تقتضيه العربية، فقال: "فاحذر أيها الطالب للحقِّ عن قبول مِثْل هذه التفاسير، واشدُد يديك في تفسير كتاب الله ﷻ على ما تقتضيه اللغة العربية، فهو قرآن عربيٌّ كما وصفه الله ﷻ؛ فإن جاءك التفسير عن رسول الله ﷺ فلا تلتفت إلى غيره، وإذا جاء نهرُ الله بَطَل نهرُ مَعْقِل، وكذلك ما جاء عن الصَّحابَة ﵃ فإنَّهم من جُمْلَة العرب، ومن أهل اللُّغة، فعليك أن تَضُمَّ إلى ما ذكره الصحابيُّ ما تقتضيه لغة العرب وأسرارها فَخُذْ هذه كُلِّية تنتفع بها"[1]، وقبله ردَّ الزَّمَخْشَرِيُّ ﵀ على من يَغُضُّ من أهمِّيَّة معرفة العربية[2].

ما الأهداف العامَّة التي لأجلها نزل القرآن بلسان عربي مبين؟

الجواب: يمكن أن نقرِّر مُجْمَل أهداف النزول القرآني بلسان عربيٍّ مبين:

---

(١) فتح القدير (٤/ ٤٣٧).

(٢) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ١٨).

ليتعقَّل المخاطَبون المعنى، وليستبين المُنزَّل إليهم، ولعلهم يتذكَّرون، وجعله اللهُ مُيَسَّرًا للتبشير والإنذار، وصاغ ذلك الشيخ الطالب زيدان -وفَّقه الله-:

نَزَلَ سَـهْـلاً عَرَبِيَّ المبْـنَى ... لِيَفْهَم الْمُخاطَبونَ الْمَـعْـنَى
ويَسْـتَـبيـنَ لَـهُـمُ الـذي نَـزَلْ ... مُيَسَّـرًا للذِّكْـر بَعْدَمَا عُـقِـلْ
مُبَـشِّرًا للمُتَّقين مُنْـذِرَا ... لِـلْـغَـيْـرِ مـمَّـنْ قـدْ عَصَـى أوْ كَـفَـرَا

قاعدة: القرآن نزل بلسان عربي مبين، فلا يمكن إدراك معانيه ومراميه إلا عن طريق هذه اللغة، وتفسيرُه بغيرها تحريف للكَلِم عن مواضعه:

فقد ظهر لنا بعض المُتَشَدِّقين في وسائل التواصل يفتخر بأنه يفسِّر القرآن بغير العربية كالعِبرية والآرامية، وحسبك هنا أن الله ﷻ يَرُدُّ على من يزعم وجود عُجْمةٍ أو كلماتٍ تُفْهَمُ بلسان أعجمي، فيقول في تقرير واضح يَدْمَغ الَّذِينَ يدعون ذلك: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣].

ما علاقة نزول القرآن بلسان عربيٍّ بمقاصد الشَّريعَة؟

الجواب: تفسير القرآن بالعربية من أعظم الأُسس التي تحفظ الشَّريعَةَ، وعندما حاول شيخ المَقاصديين أبو إسحاق الشَّاطبيُّ (ت٧٩٠هـ) ﵀ أن يَحصُر المَقاصد التي يُنظَرُ فيها من جهة الشَّارع حصرها في أربعة أنواع:

قَصْد الشَّارِع فِي وَضْعِ الشَّرِيعَة ابْتِدَاءً، وقَصْده فِي وَضْعِهَا لِلْإِفْهَام، وقَصْده فِي وَضْعِهَا لِلتَّكْلِيفِ بِمُقْتَضَاهَا، وقَصْده فِي دُخُولِ الْمُكَلَّف تَحت حُكْمِهَا(١)، فلمَّا تكلَّم عن قَصْدِ الشَّارِعِ فِي وَضْعِ الشَّرِيعَة لِلْإِفْهَامِ قال: "إِنَّ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ الْمُبَارَكَةَ عَرَبِيَّةٌ، لَا مَدْخَلَ فِيهَا لِلْأَلْسُنِ الْعَجَمِيَّةِ"، ثم قرَّر أن الْقُرْآن نَزَلَ بِلِسَانِ الْعَرَبِ عَلَى الْجُمْلَةِ، فَطَلَبُ فَهْمِهِ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ هَذَا

(١) الموافقات (٢/ ٨).

الطَّرِيقِ خَاصَّةً، وقال: "فَمَنْ أَرَادَ تَفَهُّمَهُ، فَمِنْ جِهَةِ لِسَانِ الْعَرَبِ يُفْهَمُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَطَلُّبِ فَهْمِهِ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْجِهَةِ".

ويقول الشاطبي رحمه الله أيضًا مُقرِّرًا حقيقةَ استحضار عربيَّة القرآن عند تطلُّب تفسيره والاستنباط منه: "أنه في ألفاظه، ومعانيه، وأساليبه، عربيٌّ بحيث إذا حُقِّق هذا التحقيق، سُلِكَ به في الاستنباط منه، والاستدلال به مَسْلك كلام العرب في تقرير معانيها، ومنازِعها في أنواع مخاطباتها خاصَّة، فإنَّ كثيرًا من النَّاس يأخذون أدلَّة القرآن بحسب ما يعطيه العقل فيها، لا بحسب ما يُفْهَم مـن طريق الوَضْع، وفى ذلك فساد كبير، وخروج عن مقصود الشارع"(١).

فإذا جاء من يفسِّره بالعِبرية أو بالآرامية نقول له: فما فائدة نزوله بالعربية؟

قاعدة: عربية القرآن كلية جميعية وليست كلية مجموعية، والفرق بينهما: أن الكلية الجميعية تشمل كلَّ كلمة فيه، فليس فيه كلمة تنتمي إلى غير العربية، أما المجموعية فتعني أن كلمات القرآن عربية في الجملة، وفيها ما ليس كذلك:

فتَقرَّرَ بالأدلَّة السابقة أن عربية القرآن كُلِّية جَميعيَّة، وما ذكروا أنه ينتمي إلى غير العربية، فَهُمْ يعنون أنَّ أصله يحتمل أن يكون غير عربيٍّ، لكنه صار مُعَرَّبًا، فلم يخرج عن نطاق عربية القرآن في فَهْمِه، ولذا تصرَّفوا فيه وَفْق قواعدهم، وقد ذكروا أنه وقع في القرآن مائة كلمة من المُعَرَّب، وللسيوطي كتابان: المتوكلي، والمُهَذَّب فيما وقع في القرآن من المُعَرَّب.

وهذا المصدر -إن جعلناه نصبَ العين مع المصادر الثلاثة السابقة- من أعظم المصادر التي تحافظ على المعنى القرآني، كما أراده الله تعالى بعيدًا عن تلاعُب المُتَلاعبين.

---

(١) الموافقات (١/ ٤٤).

من أجل ذلك رأينا الحَمْلةَ المَسْعُورة للمطالبة بفَهْمِ القرآن وَفْق ما يُسمَّى باللُّغات السَّامِيَّة، أو وَفْق الفَهْمِ الآرامِيِّ أو السُّرْيانيِّ، فانظر كيف استبانت محاولات القوم لتطوير فِكرة المشركين القديمة: ﴿ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ أَوۡ بَدِّلۡهُۚ﴾ [يونس: ١٥][1].

بناء على هذا الأصل الكبير فلا يمكن أن يَعْمَى علينا معنى كلمةٍ في القرآن المجيد؛ بزعم أنها جاءت بلسان غير عربي، ولا يَحِقُّ لنا أن نطلب معناها بلسان غير اللِّسان العربيِّ، إلا أن يكون ذلك المعنى على سبيل الطَّرافة أو المَلَاحة لا على سبيل تطلُّب المعنى الأصلي، وهنا ربَّما تسأل عمَّا ورد عن السلف رحمهم الله في تطلُّب معنى بعض الألفاظ القُرْآنيَّة في لسان غير عربي، مثل ما رواه ابن جرير وغيره عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما فِي قَوْله: ﴿طه﴾ قَالَ: يَا رجل، ووردت عنه روايات متضاربة مختلفة في ذلك أن هذا التفسير بالنَّبَطِيَّة، وفي رواية بالسُّرْيانيَّة، وفي رواية عند الحاكم قَالَ: هُوَ كَقَوْلِك يَا مُحَمَّد بِلِسَان الْحَبَش[2].

---

(١) وقد اجتمع المَوْتُورُون ليُخرجوا ضغائنهم ضِمن قالب علميٍّ، فانظر رجيعَهم مثلاً في كتاب: (القرآن في محيطه التاريخي)، الذي يشيد بمحاولة النضر بن الحارث العصري الذي سمَّى نفسه كريستوف لكسنبرغ الألماني المشهور بكتابه: (قراءة آرامية سُريانية للقرآن)، افترض فيها كتابة أجزاء من القرآن باللغة السريانية، وقد صرَّحوا بأهدافهم في نزع المعنى القرآني لأنه -كما تذكر تحريفاتهم- قُنبلة مُوْقوتة.. للأسف ابتلع بعضنا الطُّعْم، فانبرى بعض المشدوهين أو الجاهلين من أبناء المسلمين لتستهويهم فكرة تفسير القرآن بلغةٍ سُريانية، أو عِبرية! وسمعت بعضَهم ممن جعل نفسه في مقدِّمة المبشِّرين بالثَّقافة الصهيونية يتباهى بمعرفته بالعِبرية، والسُّريانية، ويتعجَّب: لماذا لم يفطن العلماء المتقدِّمون لتفسير القرآن بغير لغته!!!.

(٢) انظر مثلاً: الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٥/ ٥٥٠)، والحديث عند الحاكم (٣٤٢٧)، وقال: "صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وصحَّحه الألباني في مختصر صحيح البخاري (٣/ ٢٢٥)، ورواه البخاري في صحيحه (٦/ ١١٩) مُعَلَّقًا عن ابن جبير والضَّحَّاك: بالنَّبَطية ﴿طه﴾: يا رجل.

والجواب: أنَّنا نحتاج أن نعرف مدى قبول الرِّواية أولاً، وثانيًا: لو كانت الرِّواية مقبولة، فهو تقريب للمعنى وليس تطلُّبًا لذلك المعنى من لغة أخرى، ولو كان يُطلَب المعنى من لغة أخرى لارتاب المُبْطلون من وَثَنِيي العرب وضجُّوا، وردُّوا على عربية القرآن، وقالوا: تأتينا بكلام أعجمي، وهنا تدرك ردَّ المفسِّرين على من يدَّعي ذلك، فخذ مثالاً واحدًا، فقد ذكر أبو الحسن علي بن أحمد الواحديُّ (ت٤٦٨هـ) رحمه الله في معنى الطُّور قولاً صحيحًا بأنه الجبل، ثم ذكر أن بعضهم ادَّعى أن اللفظة سُريانية، وعقَّب على ذلك فقال: "فإن صحَّ ذلك فهو وِفاق وقع بين لغتهم ولغة العرب؛ لأنه لا يجوز أن يوجد في القرآن إلا ما تكلَّمت به العرب، وهذا مما تكلَّم به العرب، قال العَجَّاج:

دَانَى جَنَاحَيْهِ من الطُّورِ فَمَرْ ....[1]

علوم اللغة في خدمة الحقيقة القطعية (حفظُ القرآن الكريم):

كلُّ علوم العربية الاثني عشر[2] إنما وُضِعت ونَمَتْ وتَرَعْرَعت لتكون مُعينةً على حفظ القرآن الكريم، وهذه حقيقةٌ طالما حاول أصحاب الغِشاوة المُعاصرة أن يبعدوها عن واقعها، ويجعلوا علوم العربية بمعزلٍ عما أُنشِئت له، وهو حِفظ القرآن الكريم لفظًا ومعنىً، ولنسمع

---

(١) التفسير البسيط (٢/ ٦٢٩)، والبيت للعجاج، يمدح عمر بن عبيد الله بن معمر. ديوان العَجَّاج (ص: ٨٣)، وعجز البيت:

... .   تَقَضِّي البَازِي إِذَا البَازِي كَسَر

(٢) التي جمعها الشيخ أحمد الهاشمي في قوله:

نَحوٌ وصَرفٌ عُروضٌ ثم قافيةٌ   وبعدها لغةٌ قَرضٌ وإنشاءُ
خَطٌّ بَيانُ معانٍ مع مُحاضرةٍ   والاشتقاقُ لها الآدابُ أسماءُ

إلى شيخ الصِّناعة العربية ابن هشام رحمه الله في مقدِّمة (مغني اللبيب) يبيِّن أنه لم يُنشئ أعظم كُتُبِه في العربية إلا لتلك الغاية؛ إذ يقول: "فَإِنَّ أَوْلَى مَا تقترحه القرائح، وَأَعْلَى مَا تَجْنَح إِلَى تَحْصِيله الجوانح مَا يَتَيَسَّرُ بِهِ فَهْم كتاب الله الْمُنزَل، ويتضح بِهِ معنى حَدِيث نبيِّه الْمُرْسَل ﷺ؛ فَإِنَّهُمَا الْوَسِيلَةُ إِلَى السَّعَادَة الأبديَّة، والذريعةُ إِلَى تَحْصِيل الْمَصَالح الدِّينِيَّة والدُّنيَوِيَّة، وأصل ذَلِك علم الْإِعْرَاب الْهَادِي إِلَى صَوب الصَّوَاب"(١).

ويمكن لنا أن نقرِّر بناء على كلِّ ما سبق؛ أن العربية أصلُ المصادر التَّفسيريَّة، إلا أن العُرْفَ العربيَّ يتقيَّد بالتَّخصيصات التي نجدها في العُرْف القرآنيِّ والنَّبويِّ.

ومن أجل ذلك نرى صنيع إمام المفسِّرين الطَّبَرِي رحمه الله مُدهشًا؛ إذ هو يبدأ بالمعنى اللُّغوي، ويبيِّن شواهده من العربية، ثم يقول: وبنحو الذي قلنا قال أئمَّة التأويل، وانظر صَنيعه مثلاً عند قوله تعالى ذِكْرُه: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ﴾ [المائدة: ٣](٢).

المبحث الثاني: ما المراد من علم العربية في أصول التفسير؟

يضع ابنُ قتيبةَ رحمه الله قاعدةً في كيفية فَهْم عربيَّة القرآن، فيقول: "القرآن نزل بألفاظ العرب ومعانيها، ومذاهبها في الإيجاز والاختصار، والإطالة والتَّوكيد، والإشارة إلى الشيء، وإغماض بعض المعاني حتى لا يظهر عليه إلا اللَّقِن، وإظهار بعضها، وضَرْب الأمثال لما خفي"(٣)، والمراد من علم العربية: "معرفةُ مقاصدِ العرب من كلامهم، وأدبِ لغتهم، سواء حصلت تلك المعرفة بالسَّجِيَّة والسَّلِيقة، كالمعرفة الحاصلة للعرب الَّذِينَ نزل القرآن بين

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ١٢).
(٢) تفسير الطَّبَرِي (٩/ ٥٣٢).
(٣) تأويل مشكل القرآن (ص: ٥٨).

ظهرانَيْهم، أم حصلت بالتَّلقِّي، (أو بـ) التعلُّم، كالمعرفة الحاصلة للمُولَّدين الَّذِينَ شافهوا بقية العرب، ومارسوهم، والمُولَّدين الَّذِينَ درسوا علوم اللِّسان، ودوَّنوها"(١)، وذلك لأن القرآن كلام عربي، فكانت قواعد العربية طريقًا لفَهْم معانيه، وبدون ذلك يقع الغلط، وسوء الفَهْم"(٢).

ومن لطائف التفسير جريًا على أساليب العرب أن بعضهم فكَّر في قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤]، فلقي سُمنون(٣)، فسأله عنها فتأوه، وأنشأ يقول:

ويَقبُحُ مِنْ سِواكَ الفِعْلُ عندي ... فتَفْعلُه فيَحسُنُ مِنكَ ذاكا

فقال السَّائل: يا سُمنون، سألتك عن آيةٍ في كتاب الله، فأجبتني ببيت من الشِّعْر! فقال له سُمنون: أنشدته لتعلم أن في أقلِّ قليلٍ أدلَّ دليل. ثم قال له: يا هذا، إمهاله لهم مع مَكْرِهم مَكْرٌ بهم. ولذا قال في موضع آخر: ﴿وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا وَمَكَرۡنَا مَكۡرٗا وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ۝٥٠ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكۡرِهِمۡ أَنَّا دَمَّرۡنَٰهُمۡ وَقَوۡمَهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [النمل: ٥٠، ٥١].

وفيما هدَّد الله ﷻ به الثَّقَلين في قوله تعالى: ﴿سَنَفۡرُغُ لَكُمۡ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن:٣١] سأل بعضهم عن مخرج هذا الكلام في حقِّ الله تعالى، وقال: هل الله تعالى في شُغْل حتى يفرغ منه؟ وهو يعني: أن الله ﷻ لا يعجزه شيء، ولا يعيه شيء، فلا يَؤوده حفظُ السموات والأرض، ولا يحتاج إلى أن يَفْرغ لأنه محيط بالعالم.

(١) التحرير والتنوير (١/ ٦).

(٢) التحرير والتنوير (١/ ٧).

(٣) لعله: سُمنون بن حمزة.

فقيل له: إنما هذا على معنى الإمهال لا على معنى الاشتغال، فإنه سبحانه كلَّ يوم هو في شأن، ولا يَشْغَلُه شأن عن شأن، ومخرج هذا الخطاب الوعيد والتَّهديد أي: سنَعْمِد إلى مُجَازاتكم بعد أن أَمْهلناكم وأَمْلَينا لكم»[1].

والبيت الذي قاله سُمنون من أبيات ذكرها الآلُوْسِيُّ عند الكلام على المكرين، فقال: وقد سُئل بعضهم كيف يمكر الله؟ فَصَاح وقال: لا عِلَّة لصُنعه وأنشأ يقول –فذكر البيت وقبله بيتين[2].

أهمِّيَّة معرفة الفروقِ اللُّغَويَّة الدقيقةِ:

قاعدة: معرفة الفروقِ اللُّغَويَّة الدقيقةِ تقي من المزالقِ العميقة:

قرَّر الطُّوفيُّ رحمه الله أن القرآن نزل بلسان العرب ولغتهم، وهي مشتملة على الواضح وغير الواضح، وكلاهما بليغ في موضعه، فلو خلا القرآن من أحدهما؛ لكان مُقَصِّرًا عن رُتبة اللُّغة، فلا يَصْلُح للإعجاز، ثم بيَّن أن الواضحَ يُتَعَبَّد المكلَّفون به على الفور، وغير الواضح يُتَعَبَّد العلماء في استخراج معناه؛ لأن العمل بالمفهوم منه، والإيمان بغير المفهوم منه تَعَبُّدان صحيحان، يحصل بهما تمييز الطاعة من العصيان، والكفر من الإيمان[3]، وهذا التقريرُ يدعو إلى الاجتهاد في معرفة اللُّغة؛ لئلا يقع المرء في المزالق نظرًا لسهوٍ، أو شرود، أو غفلة، أو جهلٍ، كما وقع لجماعةٍ من الكبار، فروى الخَطَّابيُّ رحمه الله عن أبي العَالِية أنه سُئل عن معنى قوله: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٥]، فقال: هو الذي ينصرف عن صلاته ولا

(١) حز الغلاصم (ص: ٣٩).

(٢) روح المعاني (٣/ ١٩٢)، والأبيات للمتنبي.

(٣) الإكسير في علم التفسير لسليمان بن عبد القوي الطوفي الصرصري (ص: ٣٣).

يدري عن شفعٍ أو وترٍ. قال الحسن رحمه الله: مه يا أبا العالية! ليس هكذا، بل الَّذِينَ سَهُوا عن ميقاتها حتى تَفُوتَهم. ألا ترى قوله: ﴿عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾، فلمَّا لم يتدبَّر أبو العالية رحمه الله الفَرْق بين حرفي: (في، وعن) تَنَبَّه له الحسنُ رحمهما الله، وقال ابن قُتَيبة رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الزخرف: ٣٦]، أنه من عَشوتُ أَعْشُو عَشْوًا إذا نظرت. وغلَّطوه في ذلك، وإنما معناه: يُعرِض. وإنما غلط؛ لأنه لم يفرِّق بين عَشَوتُ إلى الشيء، وعَشَوتُ عنه[1].

ويذكر ابن قُتَيبة رحمه الله مثالاً شهيرًا على محاولة (استكراه التأويل) –وهو اصطلاح دَرَج عليه رحمه الله– بذكر معانٍ ليست مرادة من اللَّفظ، ترجع إلى دِقَّةٍ في المرادات اللُّغَويَّة، فيقول: "يَسْتَوحش كثير من النَّاس من أن يُلْحِقوا بالأنبياء ذُنُوبًا، ويحملهم التنزيه لهم، صلوات الله عليهم، على مخالفة كتاب الله جلّ ذكره، واستكراهِ التأويل، وعلى أن يلتمسوا لألفاظه المخارج البعيدة بالحيل الضعيفة التي لا تخيل عليهم، أو على من علم منهم – أنّها ليست لتلك الألفاظ بشكل، ولا لتلك المعاني بلِفْقٍ.

كتأوُّلِهم في قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١]، أي: بَشِمَ من أَكْل الشجرة. وذهبوا إلى قول العرب: غَوَى الفَصِيل: إذا أكثر من اللبن حتى يَبْشَم. وذلك غَوَى –بفتح الواو– يَغْوِي غيًّا. وهو من البَشَم: غَوِيَ –بكسر الواو– يَغْوِى غَوًى. قال الشَّاعر يذكر قوسًا:

مُعَطَّفَةُ الأَثْنَاءِ لَيْسَ فَصِيلُهَا ... بِرَازِئِهَا دَرًّا وَلَا مَيِّتٌ غَوَى

وأراد بالفَصِيل: السَّهم. يقول: ليس يَرْزَؤها دَرًّا، ولا يموت بَشَمًا، ولو وجدوا أيضًا في (عصى) مثل هذا السَّنن لرَكِبوه، وليس في (غوى) شيءٌ إلا ما في (عصى) من معنى الذَّنب؛

(١) البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٩٤).

لأن العاصي لله التَّارك لأمره غاوٍ في حاله تلك، والغاوي عاصٍ. والغَيُّ ضِدُّ الرُّشْد، كما أنَّ المعصية ضِدُّ الطاعة"[1].

وفي هذه القاعدة يقول الشيخ الطالب زيدان –وفَّقه الله-:

عِلْمُ فُرُوقِ اللُّغةِ الدَّقيقةْ يَقِي مِنَ المَزالِقِ العَمِيقَةْ

أهمُّ المصادر اللُّغويَّة التي يُرجع إليها لمعرفة الدلالات والجذور اللُّغويَّة:

١) (كتاب العين): لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفَرَاهِيديِّ البصري (ت١٧٠هـ).

٢) (معجم مقاييس اللغة): لأبي الحسين أحمد بن فارس الرَّازِي (ت٣٩٥هـ).

٣) (لسان العرب): لأبي الفضل محمَّد بن مُكَرَّم بن منظور الأنصاري (ت٧١١هـ)،

٤) (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب): لأبي محمَّد عبد الله بن يوسف بن هشام (ت٧٦١هـ).

٥) (القاموس المحيط): لأبي طاهر مجد الدين محمَّد بن يعقوب الفِيْرُوْزَآبَادِي (ت٨١٧هـ).

٦) (تاج العروس من جواهر القاموس): لأبي الفيض محمَّد بن محمَّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقَّب بمُرتضى الزَّبيديِّ (ت ١٢٠٥هـ).

٧) وأسهلها (مختار الصحاح): لزين الدين أبي عبد الله محمَّد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرَّازِي (ت ٦٦٦هـ).

---

(١) تأويل مشكل القرآن (ص: ٢٣٠)، والبيت لعامر المجنون، كما في تاج العروس (٣٩/ ٢٠٠).

ومعنى كلمة "القاموس": البحر العظيم، والقَمْس: الغَوْص، و"القُمُوس"هي:"بئر تَغِيبُ فيها الدِّلاء من كثرة مائها، أما القاموس فهو معظم ماء البحر. فأطلق كثير من علماء اللغة العربية الَّذِينَ حاولوا جَمْعَ اللغة على أعمالهم أسماء من أسماء البحر، نحو: المُحْكَم والمُحِيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سِيْدَه المُرْسِي (ت ٤٥٨هـ)، وابن عَبَّاد (ت٣٨٥هـ) الذي سمَّى مُعْجَمه باسم: "المحيط"، وأوَّل من سمَّى مُعْجَمه بالقاموس هو الفِيْرُوْزَآبَادِي (ت ٨١٧هـ) صاحب "القاموس المحيط".

المبحث الثالث: من القواعد التَّفسيريَّة في هذا المصدر:

بصائر المعرفة القرآنية — أ.د. عبد السلام مقبل المجيدي

القواعد التفسيرية اللغوية:

1. حمل الكلام على مقتضى الظاهر معنىً ونظمًا، ولا يُحمل على غير الظاهر إلا لقرينة
2. ترد صيغة (فعال) إما للمبالغة، وإما للنسبة على حسب السياق
3. قد يوجد في القرآن الكريم ما يُفَسَّرُ على المعنى القليل من لغة العرب
4. لا بد من اتباع معهود الأميين وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم
5. يجب وصل معاني الكلام بعضه ببعض ما وجد إلى ذلك سبيل
6. صيغة المضارع إما أن تدل على كثرة التكرار ومداومة ذلك الفعل، وإما على حكاية المشهد كأنه واقع، وإما عليهما معًا، إلا أن يدل السياق على غير ذلك
7. يتفق المعنى الشرعي والمعنى اللغوي غالبًا في القرآن الكريم كالسماء والأرض والصدق والكذب والحجر والإنسان.
8. إن اختلف المعنى الشرعي عن اللغوي، أخذ بما يقتضيه الشرعي؛ لأن القرآن نزل لبيان الشرع، إلا أن يكون هناك دليل يترجح به المعنى اللغوي فيؤخذ به
9. القرآن حمال وجوه، فما احتمله جاز به التفسير، لا ما حُمِّله أو استكره عليه
10. الأصل الجمع بين المعاني التي تحتملها الآية

قاعدة: الأصل حمل الكلام على مقتضى الظاهر معنىً ونظمًا، ولا يُحمَل على غير الظاهر إلا لقرينة:

وهذا القانون من أعظم قوانين فَهْم القرآن المجيد، ولذا ردَّ الإمام الطَّبَرِيُّ ﵀ بعض التأويلات؛ لأنها جاءت على خلاف مقتضى الظاهر إما معنى وإما نظمًا، وقَعَّد لذلك، فقال رافضًا أحد المعاني: "وتأويلُ القرآن على المفهوم الظاهرِ الخِطاب دون الخَفيِّ الباطن منه، حتى تأتي دلالة -من الوجه الذي يجب التَّسليم له- بمعنىً خِلافَ دليلِه الظاهر المتعارف في أهل اللِّسان الَّذِينَ بلسانهم نزل القرآن، أَوْلى"[1].

فإن قلتَ: هلَّا ضربت لنا بعض الأمثلة على هذه القاعدة؟

الجواب: من الأمثلة التي توضِّح ذلك:

المثال الأول: قوله تعالى جَدُّه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ﴾ [البقرة: ٢]:

لا هنا للنفي، فهو خبر، ولكن معناه النهي عند بعض المفسِّرين، أي لا ترتابوا فيه[2]، فخرج عن مقتضى ظاهر النفي إلى النهي، ولكن الأصل هو النفي، ويكون المعنى: إنه الكتاب الوحيد الذي لا ينبغي أن يُوَجد فيه ريب.

وتفسير القرآن على غير ظاهره خلاف الأصل، ولا ينبغي أن يُلجأ إليه إلا لقرينة تدلُّ على ذلك، ومن أعظم منافع هذا القانون: نفي التفسير الباطني.

المثال الثاني: ﴿وَنَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [سورة الأنعام: ١١٠]، نَحْمِله على ظاهره، وترسُم لنا البصائر القُرْآنيَّة المصادر العامَّة التي تَمُدُّ (الطغيان العَامِه)، فما هذه المصادر؟

---

(١) تفسير الطَّبَرِي (٢/ ٤٥٧).

(٢) ينظر: تفسير الثعلبي (١/ ١٤٢).

المصدر الأول: تَرْكُ أصحاب الطغيان العَامِه دون عقوبة رادِعة كاملة، فيزدادون عُتُوًّا وغرورًا واستكبارًا، وقد ذكر الله -جلَّ ذِكْرُه- هذه المرتبة، فقال: ﴿وَنَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠]، يعني نَذَرُهم ونتركهم فيه، ونُملي لهم ليزدادوا إثمًا إلى إثمهم.

المصدر الثاني أن يـمُدَّهم الله ﷻ أي يَزيدهم مِن جنس مصادر القوَّة والثَّرْوة التي معهم، كما قال تعالى ذِكْرُه: ﴿وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥][1].

المصدر الثالث: أن يُحْدِث لهم الإمداد بمصادر قوَّة وثروة من غير جنس القوى والثَّروات التي معهم، ومن المَدَد أن يصبح بإمكانهم تكوين الأتباع، فيصرُّون على اتِّخاذ أَتْباع الغَي، كما قال -جلَّ ذِكْرُه-: ﴿وَإِخۡوَٰنُهُمۡ يَمُدُّونَهُمۡ فِي ٱلۡغَيِّ ثُمَّ لَا يُقۡصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٢][2]، على

---

(١) وهكذا تراني أخالف الطَّبَري ﵀ عندما جعل المَدَد والإمداد بمعنى الترك والإمهال، فرأيه لا يمكن أن يبيِّن قوَّة كلِّ كلمة قرآنية في موضعها، وكذلك ذهب الزمخشريُّ ﵀، وغرَّد بعيدًا عن الطَّبَري في التفاصيل، لكنه اتفق معه على ترك الظاهر ها هنا، فقال: "فإن قلت: فما حملهم على تفسير المدِّ في الطغيان بالإمهال وموضوع اللغة كما ذكرت لا يطاوع عليه؟ قلت: استجرَّهم إلى ذلك خوف الإقدام على أن يسندوا إلى الله ما أسندوا إلى الشياطين، ولكن المعنى الصحيح ما طابقه اللفظ وشهد لصِحَّته، وإلا كان منه بمنزلة الأَرْوَى من النَّعام -لأن الأَرْوَى تسكن شَغَفَ الجبال، وهي شاء الوَحش، والنَّعام تسكن الفَيَافي، فلا يجتمعان-، ثم قال: "ومن حقِّ مفسِّر كتاب الله الباهر وكلامه المعجز، أن يتعاهد في مذاهبه بقاء النَّظْم على حُسنه والبلاغة على كمالها، وما وقع به التحدِّي سليمًا من القادح، فإذا لم يتعاهد أوضاع اللغة فهو من تعاهد النَّظْم والبلاغة على مراحل". ينظر: تفسير الطَّبَرِي (١/ ٣٠٧)، الكشاف (١/ ٦٨).

(٢) وهذه الآية في سورة الأعراف تُبْطل الضابط الذي حُكِي عن يونس الجَرْمِيِّ أنه كان يقول: ما كان من الشَّر فهو "مدَدْت"، وما كان من الخير فهو "أمْدَدت". ثم قال: وهو كما فسَّرتُ لك، إذا أردت أنك تركته فهو "مَدَدت له"، وإذا أردت أنك أعطيته قلت: "أمْددت". فهذا الذي يقوله ليس مُطَّردًا؛ لأن هذه الآية في سورة الأعراف وردت بالقراءتين: بفتح الياء وضمِّها.

قراءة ضَمِّ الياء وكسر الميم[1]، فالإمداد هنا جاء بقوى وثروات يُزَوِّدهم بها إخوان لهم في الغَيِّ يصير شغلهم الشَّاغل أن يَزِيدُوهم انحرافًا بأفكار شيطانيةجديدة في الإجرام والإفساد في الأرض.

وقد مال الطَّبَرِي رحمه الله إلى ترجيح أن يكون المعنى في قوله: ﴿يَمُدُّونَهُمْ﴾: أن يكون بمعنى: يزيدهم على وجه الإملاء والتَّرك لهم في عُتوِّهم وتَمَرُّدهم، كما وصف ربُّنا أنه فعل بنظرائهم في قوله: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠] يعني: نذرُهم ونترُكهم فيه، ونملي لهم ليزدادوا إثمًا إلى إثمهم.

والذي يظهر لي أن ما قرَّره الطَّبَرِي رحمه الله معنى أثبته القرآن، ولكن الذي يثبت هنا معنى زائد يتحقَّق في هؤلاء العابثين بمعاني الإيمان، وهو أن يَمُدُّهم على الحقيقة بخيرات الدُّنيَا كما قال -جل مَجْدُه-: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ﴾ [المؤمنون: ٥٥].

اضرب لنفسك مثالاً بفرعون وقومه: فالله عز وجل يُسَلِّط عليهم العقوبات: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ﴾ فهل اعتبروا؟ لا، بل وصف الله عز وجل حالَهم فقال: ﴿فَٱسْتَكْبَرُواْ وَكَانُواْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾ [الأعراف ١٣٣] فأمدَّهم الله عز وجل في طغيانهم بأن زاد تَمَكُّنهم وقُوَّتهم، ولذا أتبعوا بني إسرائيل مُشْرِقين بكل قُوَّة وتَمَكُّن، وهناك كانت نهايتهم.

المثال الثالث، وهو قاعدة: الأصل أن الآيات والكلمات مرتبة ترتيبًا محكمًا؛ لأن ذلك مقتضى الظاهر، فإن زُعِمَ أن منها ما هو مقدَّم وحقُّه التأخير، أو مؤخَّر وحقُّه التقديم، فكل ذلك لا بد له من قرينة قوية:

---

(١) قرأ المدنيان، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر بالنون، وقرأ الباقون بالياء، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بجزم الراء، وقرأ الباقون برفعها. النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٧٣).

وخذ من كلام الطَّبَرِي ﵀ ما يوضح ذلك:

فقد قال في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤، ٥]: "وكان بعض أهل العلم بكلام العرب يرى أن ذلك من المؤخَّر الذي معناه التقديم، وأن معنى الكلام: والذي أخرج المرعى أحوى: أي أخضر إلى السواد، فجعله غثاء بعد ذلك، ويعتلُّ لقوله ذلك بقول ذي الرُّمَّة[1]:

حَوَّاءُ قَرْحَاءُ أَشْرَاطِيَّةٌ وَكَفَتْ ... فِيهَا الذِّهَابُ وَحَفَّتْهَا الْبَرَاعِيمُ

وهذا القول وإن كان غير مدفوعٍ أن يكون ما اشتدَّت خُضْرَتُه من النَّبات، قد تسمِّيه العرب أسود، غير صواب عندي، بخلافه تأويل أهل التَّأويل في أن الحرف إنما يَحْتَالُ لمعناه المَخْرَج بالتَّقديم والتأخير إذا لم يكن له وجه مفهوم إلا بتقديمه عن موضعه، أو تأخيره، فأمَّا وله في موضعه وجه صحيح فلا وجه لطلب الاحتيال لمعناه بالتقديم والتأخير"[2]، وقد تَوَاردت على تقرير هذه القاعدة أقاويلُ أهل العلم، يقول أبو عمرو الدَّانيُّ: "التقديم والتأخير لا يصحُّ إلابتوقيف، أو بدليل قاطع"[3]، ويقول شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّةَ ﵀: "والتقديم والتأخير على خلاف الأصل؛ فالأصل إقرار الكلام على نَظْمِه وترتيبِه، لا تغيير ترتيبِه. ثم إنما يجوز فيه التقديم والتأخير مع القرينة، أمَّا مع اللَّبس فلا يجوز؛ لأنه يَلْتَبس على المُخَاطب"[4].

---

(١) ديوان ذي الرمة (ص: ٣٩٩).

(٢) تفسير الطَّبَرِي (٢٤/ ٣٧٠).

(٣) المكتفى في الوقف والابتداء، للداني، (ص ١٥٧).

(٤) مجموع الفتاوى (١٦/ ٢١٨).

المثال الرابع: قوله تعالى ذِكْرُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فإن ظاهرَه اللُّغويَ وجوبُ القِصاص حَتْمًا، مع إجماع المسلمين أن القِصاص ليس بواجبٍ، فلِلوليِّ العفو في كثيرٍ من الحالات.

والجواب: يحتمل معنى الآية عدةَ احتمالات تخرجها عن الظاهر اللُّغوي المباشر:

منها: أن المراد من الآية أنَّ الله ﷻ فرض علينا عدم تجاوُز القَتيل إلى غيره في القِصاص، فليس المراد بالفرض الجُمْلَةَ الأُولى منها، بل الأُولى مع الثانية، فالحُرُّ إذا قتل الحُرَّ، فَدَمُ القاتل كُفءٌ لدَمِ القَتَيل، والقِصاص منه دون غيره من النَّاس، فلا تتجاوزوا بالقتل إلى غيره ممن لم يَقتل، فإنه حرامٌ عليكم أن تَقْتلوا بقَتيلكم غيرَ قاتِله، والفَرْض الذي فرض الله ﷻ علينا في القِصاص هو تركُ المجاوزة بالقِصاص: قتل القاتلِ بقتيله إلى غيره، لا أنه أوجب علينا القِصاص فرضًا وجوبَ فَرْض الصَّلاة والصِّيام، حتى لا يكون لنا تركُه، والدليل الذي أخرج الظاهر اللُّغويَّ إلى التأويل قولُه تعالى ذِكْرُه: ﴿فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ﴾ [البقرة: ١٧٨](١).

المثال الخامس: قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ٱلَّتِي وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ إِنَّهُۥ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَأۡتِيّٗا﴾ [مريم ٦١]، ففي قوله ﴿مَأۡتِيّٗا﴾ قال النَّسفيُّ رحمه الله صاحب التيسير: "أي: يأتيه الموعود له ويبلغه"، ثم قال: "ومن جَعَلَه بمعنى: الآتي فهو خِلاف الوَضْع -يعني خِلاف التَّرتيب الموضوع الظَّاهر-، وما قلناه أحسن؛ لأنه مراعاة الوضع-أي على مقتضى الظاهر في الترتيب- وما أتاك فقد أَتَيْتَه"(٢)، بل إنك عندما تزعم أن ﴿مأتيًا﴾ بمعنى آتيًا تنزع عنه تصويرًا بليغًا عظيمًا في إثبات القدر.

(١) تفسير الطَّبَرِي (٢/ ١٠٧).

(٢) التيسير في التفسير للنسفي (١٠/ ٢٢٠).

ويمكنُ أن نَخْتَتِمَ الأمثلةَ هنا بأن نُفِيد من إمامٍ لغويٍّ من مَهَرة أئمَّة الدُّنيَا في العربية، ونتعجَّب منه؛ إذ يذهب إلى غير ذلك في بعض تطبيقاته، فقد ذَهَبَ الزَّمَخْشَرِي رحمه الله إِلَى" أَنَّ: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْۚ فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَۚ﴾ [النساء: ١٠٣] بِمَعْنَى آيَةِ الْبَقَرَةِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ، فَجَعَلَ قَضَاءَ الصَّلَاةِ فِيهَا عِبَارَةً عَنْ أَدَائِهَا، وَالذِّكْرُ بِمَعْنَى الصَّلَاةِ، وَالْمَعْنَى: فَإِذَا صَلَّيْتُمْ فِي حَالِ الْخَوْفِ وَالْقِتَالِ فَصَلُّوا قِيَامًا مُسَايِفِينَ وَمُقَارِعِينَ، وَقُعُودًا جَاثِينَ عَلَى الرُّكَبِ مُرَامِينَ، وَعَلَى جُنُوبِكُمْ مُثْخَنِينَ بِالْجِرَاحِ، وَفَسَّرَ الِاطْمِئْنَانَ بِالْأَمْنِ، وَإِقَامَةَ الصَّلَاةِ بَعْدَهُ بِقَضَاءِ مَا صُلِّي بِهَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ، أَيِ: الْقَضَاءِ الْمُصْطَلَحِ عَلَيْهِ فِي الْفِقْهِ، وَهُوَ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ بَعْدَ فَوَاتِ وَقْتِهَا، وَجَعَلَ الْآيَةَ بِهَذَا حُجَّةً لِلشَّافِعِيِّ رحمه الله فِي إِيجَابِهِ الصَّلَاةَ عَلَى الْمُسَافِرِ فِي حَالِ الْقِتَالِ فِي الْمَعْرَكَةِ كَيْفَمَا اتَّفَقَ، ثُمَّ قَضَائِهَا فِي وَقْتِ الْأَمْنِ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ رحمه الله الَّذِي يُجِيزُ تَرْكَ الصَّلَاةِ فِي حَالِ الْقِتَالِ وَتَأْخِيرَهَا إِلَى أَنْ يَطْمَئِنَّ، وَقَدْ خَرَجَ الزَّمَخْشَرِي رحمه الله بِهَذَا عَنِ الظَّاهِرِ الْمُتَبَادِرِ مِنَ اسْتِعْمَالِ لَفْظَيِ الْقَضَاءِ وَإِقَامَةِ الصَّلَاةِ فِي الْقُرْآنِ، وَهُوَ الدَّقِيقُ فِي فَهْمِ اللُّغَةِ، وَتَفْسِيرُ أَكْثَرِ الْآيَاتِ بِمَا يُفْصِحُ عَنْهُ صَمِيمُهَا الْمَحْضُ أُسْلُوبُهَا الْغَضُّ، فَسُبْحَانَ الْمُنَزَّهِ عَنِ الذُّهُولِ وَالسَّهْوِ"[1].

وصاغ ذلك الشيخ الطالب زيدان –وفَّقه الله–:

والأصل في الكَلامِ حَمْلُهُ على ... ظَاهِرِه بِدون أن يُؤَوَّلاَ
وخارجٌ عن مقتضى الظَّاهِرِ لاَ ... بُدَّ له مِنْ سَببٍ قدْ حَصَلا

وزاد سعيد بن دحباج، فقال:

وحملُهُ لغيرِ ظاهرٍ فلا ... بُدَّ من القرينةِ ليُقْبَلَا

(١) تفسير المنار (٥/ ٣١٣).

قاعدة: الأصل أن الاستعمال القرآني على مقتضى الظاهر إلا في النادر، فيجب أن يُعدَّ ما ورد من الأساليب القُرْآنيَّة مما ورد على النادر في العربية قاعدة لغوية مستقلة:

ومثال ذلك:

وردت كلمة: ﴿ظلَّام﴾ في معرض النَّفي في خمسة مواضع من القرآن المجيد، مثل قوله ﷻ: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّامٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [آل عمران: ١٨٢]، وقد خَرَجت في هذه المواضع عن مقتضى الظاهر؛ فقد قرَّر ابن هشام (ت٧٦١هـ) ﵀ في (مغني اللبيب) أن صفات الذَّمِّ إذا نفيت على سبيل المبالغة لم يَنْتَفِ أصلُها؛ واختار تبعًا لابن مالك ﵄ أن فعَّالاً هنا ليس للمبالغة بل للنَّسَب؛ أي: لا يُنْسَبُ إليه ظُلْمٌ أصلاً، فيكونُ من باب: بَزَّاز وعَطَّار، كأنَّه قيل: لا يُنسب إليه ظلم البتّةَ، كقوله امرئ القيس[(١)]:

وَلَيسَ بِذِي رُمحٍ فَيَطعُنُني بِهِ ... وَلَيسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيسَ بِنَبّالِ

والمعنى: ما ربُّك بذي ظُلم؛ لأنَّ الله تعالى لا يظلم النَّاس شيئًا[(٢)].

وقد اتَّضح لك أن "فَعَّالاً" قد لا يُراد به التكثيرُ، كقوله الشاعر طَرَفَة[(٣)]:

وَلَسْتُ بِحَلاَّلِ التِّلاعِ مَخافَةً ... ولكنْ متى يَسْتَرْفِدِ القومُ أَرْفِدِ

و(التِّلاع): ما ارتفع من الأرض، و(يسترفد القوم): يطلبون الرِّفد، وهو العطاء، فطَرَفة بن العبد هنا يريد أنني لا أَسْكُن الأماكن المرتفعة بعيدًا عن طُرُق الأضياف، فهو يريد أنه لا يَحُلُّ أي: لا يسكن التِّلاعَ قليلاً ولا كثيرًا؛ لأنه يَمْدَح نَفْسَه بالإكرام.

---

(١) ديوان امرئ القيس (ص: ١٣٧).

(٢) مغني اللبيب (ص: ١٥٠).

(٣) ديوان طرفة (ص: ٢٤).

أمَّا والاستعمال القرآني قد تكرَّر، ورأيت شواهد ذلك في العربية واضحة، فلنجعل ما سبق قاعدة كاملة، وليس استثناء، فنقول:

قاعدة: ترد صيغة (فعَّال) إما للمبالغة، وإما للنسبة على حسب السياق:

وناسب ذلك جدًّا أن يُمدح الله ﷻ به؛ لأن نفي الظُّلم بصيغة (فعَّال) يراد به معنى الكثرة لا المُبالغَة، ولكنه لَمَّا كان مُقابَلاً بالعباد وهم كثيرون ناسب أن يُقابَلُ الكثيرُ بالكثير، ويقابل ذلك أنَّه تعالى قالَ: «عَلَّامُ الغُيوب» فقابَلَ صيغةَ فَعَّال بالجَمع، وقالَ في آية أخرى «عالِم الغيبِ»؛ فقابَلَ صيغةَ (فاعِل) الدَّالَّة على أصل الفعل بالواحد، وأشار إلى ذلك السُّيُوطِي رحمه الله في الإتقان[1].

قاعدة: توجيه تأويل القرآن إلى الأشهرِ من اللغات أولى من توجيهه إلى الأنكر (الأغرب، أو الأبعد) ما وُجد إلى ذلك سبيل[2]:

ومن أمثلة ذلك تفسير الرَّجاء بمعنى الخوف؛ فإن ذلك مما لا يُعلَم لغة، وقد اعترض على هذا التفسير الطَّبَرِي رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ [النساء: ١٠٤]، فزعم بعضهم أن معناه: وتخافون من الله ما لا يخافون، أخذًا له من قول الله جلّ ذِكْرُه: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية: ١٤]، بمعنى: لا يخافون أيام الله.. قال الطَّبَرِيُّ رحمه الله: "وغير معروف صَرْف (الرجاء) إلى معنى (الخوف) في كلام العرب، إلا مع جَحْدٍ سابق له، كما قال جل ثناؤه: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣]، بمعنى: لا تخافون لله عَظَمة، وكما قال الشاعر[3]:

(١) الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٢٦٥).

(٢) تفسير الطَّبَرِي (٢/ ٦٢٠).

(٣) البيت بلا نسبة. انظر: تهذيب اللغة (١١/ ١٢٥).

لا تَـرْتَـجِـي حِـيـنَ تُـلاقِـي الـذَّائِـدَا   أَسَــبْـعَـةً لاقَـتْ مَـعًـا أَمْ وَاحِـدَا

وكما قال أبو ذؤيب الهُذَليُّ(١):

إِذَا لَسَــعَـتْـهُ الـنَّـحْـلُ لَـمْ يَرْجُ لَسْـعَـهَـا   وَخَـالَـفَـهَـا فِـي بَـيْـتِ نُـوبٍ عَـوَامِـلِ(٢)

ويؤكِّد الطَّبَرِيُّ رحمه الله على هذه القاعدة، وهو يَرُدُّ على من يَظُنُّ أنَّ (ثُمَّ) ربَّما جاءت بمعنى الواو في قوله تعالى جَدُّه: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ [الأعراف: ١١].

فقال: "فإن ظنَّ ظانٌّ أن العربَ إذ كانت ربَّما نطقت بـ(ثُمَّ) في موضع(الواو) في ضرورة شِعْر، كما قال بعضهم(٣):

سَــأَلْـتُ رَبِـيـعَـةَ: مَـنْ خَـيْـرُهَـا   أَبًـا ثُـمَّ أُمًّـا؟ فَـقَـالَـتْ: لِـمَـهْ؟

بمعنى: أبًا وأمًّا... فإن ذلك بخلاف ما ظنَّ، وذلك أن كتاب الله -جلَّ ثناؤه- نزل بأفصح لغات العرب، وغير جائز توجيه شيءٍ منه إلى الشاذِّ من لغاتِها، وله في الأفصح الأَشْهَر معنى مفهومٌ ووجهٌ معروفٌ"(٤).

واسمح لي أن أخبرك أن ما قرَّره الطَّبَرِي رحمه الله من أن معنى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣] لا تخافون لله عظمة" تفسير بالنتيجة، لا بالمعنى الحَرْفي، فإن الآية تعني: لماذا لا تعملون على ما يظهر أنكم ترجون عظمة الله عز وجل، وذلك يعني أنكم لا تخافون حِسابَه، فالأصل تفسير الكلمة بمعناها الظَّاهر.

قاعدة مقابلة: قد يوجد في القرآن الكريم ما يُفَسَّرُ على المعنى القليل من لغة العرب:

---

(١) جمهرة أشعار العرب (ص: ٢٧).

(٢) تفسير الطَّبَرِي (٩/ ١٧٤).

(٣) نسبه بعضهم للأقيشر الأسدي. ينظر: الشاهدي النحوي في تفسير القرآن الكريم (ص: ٨٤٩).

(٤) تفسير الطَّبَرِي (١٢/ ٣٢٢).

مثال ذلك: قولُه تعالى ذِكْرُه: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا﴾ [الأحزاب: ٧٢]، **فكلمة السموات تُحمَل على الأَشْهَر في اللُّغة، لا على الأقلِّ، وهو السَّقْف.**

ولكن قوله: ﴿عَرَضْنَا... فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا﴾ **مُسْتَشكَلٌ؛ إذ كيف تأبى السموات والأرض شيئًا طَلَبه الله ﷻ؟ وهما قد قالتا:** ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، **ثم إذا كانت الأمانة تتضمَّن التوحيد، فمن المعلوم أن تسبيح السموات والأرض أعظمُ من تسبيح بني آدم من حيث العدد والخُضوع، حتى قال الطاهر بن عاشور رحمه الله في بيان الإشكال الذي تثيره الآية: «وقد عُدَّتْ هذه الآية من مُشكِلات القرآن، وتَردَدَّ المفسِّرون في تأويلها تردُّدًا دلَّ على الحَيرة في تقويم معناها»[١]، وفي جواب حلِّ هذا الإشكال قيل:**

القول الأول: العَرْض هو الإظهار، والمعنى: إنا أظهرنا الأمانة وتضييعَها على أهل السموات وأهل الأرض من الملائكة، والإنس، والجن، ﴿فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا﴾ **أي: أن يحملن وِزرها، كما قال ﷻ:** ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣]، ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾، **قال الحسن رحمه الله: المراد: الكافر، والمنافق** ﴿إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا﴾ **لنفسه** ﴿جَهُولًا﴾ **بربه، فخلاصة معنى القول الأول: أظهر الله ﷻ الأمانة وتضييعَها على المخلوقات، فأبت السموات والأرض والجبال أن يحملن وِزرها، وحَمَلها الإنسان الكافر.**

القول الثاني: الأمر حقيقةٌ، فقد عرض على السموات والأرض والجبال الأمانةَ وتضييعَها، وهي الثواب والعقاب، أي: أظهر لهن ذلك، فلم يحملن وِزرها، وأشفقت، وقالت: لا أبتغي

(١) التحرير والتنوير (٢٢/ ١٢٦).

ثوابًا ولا عقابًا، وكلٌّ يقول: هذا أمرٌ لا نُطِيقُه، ونحن لك سامعون ومطيعون فيما أُمرنا به، وسُخِّرنا له...وهذا العَرْض عَرْض تخييرٍ، لا إلزام، والعَرْض على الإنسان إلزام.

القول الثالث: قال القَفَّال رحمه الله، وغيره: العَرض في هذه الآية ضربُ مَثَلٍ، أي: أن السموات والأرض على كِبَر أجرامها، لو كانت بحيث يجوز تكليفها، لثَقُل عليها تَقَلُّد الشرائع، كقوله: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ﴾ [الحشر: ٢١]، ثم قال: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾ [الحشر: ٢١].

القول الرابع: من الأقوال الوجيهة في تأويلها أن معنى (حَمَلها): خانها، كما قال الزَّمَخْشَرِي رحمه الله: «من قولك: فلان حامل للأمانة، ومُحْتَمِل لها، تريد أنه لا يؤدِّيها إلى صاحبها؛ حتى تزول عن ذِمَّته، ويخرج عن عُهْدتها؛ لأن الأمانة كأنها راكبة للمُؤْتَمَن عليها، وهو حاملها، ألا تراهم يقولون: رَكِبَته الدُّيون، ولي عليه حقٌّ؟! فإذا أدَّاها لم تبق راكبةً له، ولا هو حاملاً لها، فمعنى ﴿فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾: فَأَبَيْنَ إلا أن يؤدِّينها (فَأَبَيْنَ أن يَخنَّها)، وأبى الإنسان إلا أن يكون مُحْتَمِلًا لها لا يؤدِّيها»[1].

وفي هاتين القاعدتين يقول الشيخ الطالب زيدان –وفَّقه الله-:

تَوْجِيهُنَا القُرْآنَ نَحْوَ الأشْهَر ... أَوْلَى مِنَ التَّوْجِيهِ نَحْو الأنْكَرِ
مِنَ اللُّغاتِ، فَاجْتِنَابُ الأغْرَبِ ... وشِبْهِهِ أحْرَى بِذِكْرٍ عَرَبِي
وقَدْ يُرى فِي الذِّكر مَا قَدْ فُسِّرا ... مِنْ لُغَةِ العُرْب عَلَى ما نَدَرَا

وهنا قد يرد التساؤُل الآتي: ما سبب احتياجنا لتأويل بعض الألفاظ القُرْآنيَّة بالمعنى النَّادر مع أن القرآن نزل بلسان عربيٍّ مبين بيانًا للنَّاس جميعهم؟

---

(١) الكشاف (٣/ ٥٦٤)، ونقله النسفي (٣/ ٣١٧) مختصرًا.

والجواب:

١) **لبيان مزية المستنبطين على غيرهم** ﴿وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ [النساء:٨٣].

٢) **لبيان تصرُّفات العرب في كلامها، ومجاراة فصحائها وبلغائها، ولِيَسْتَوعب القرآنُ** الثابتَ من لغتها ولو قَلَّ، فيكون القرآن الكريم وعاءً حافظًا للغة العرب؛ (مشهورِها، وشيء لا بأس به من نادرِها).

٣) **ومن الأسباب الجواب العام في احتياج القرآن للتفسير: "القرآن إنما أُنزِل بلسان عربيٍّ مبين في زمن أفصح العرب، وكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه، أما دقائق باطنه فإنما كان يظهر لهم بعد البحث والنَّظَر"**(١).

من مُؤَيِّدات وجود الإعراب أو المعنى في النَّظْم القرآني جاريًا على القِلَّة من تصرُّفات العرب:

ما أورده الزَّرْكَشِي رحمه الله من ضرورة تجنُّب الشَّاذِّ من الأعاريب -جمع إعراب-(٢) **فيه تفصيل لا بد منه:**

فإن كان المرادُ بالشَّاذِّ اللغاتِ المُنْكَرَةَ أو المُسْتَقبحة فنعم، وإن كان المرادُ الشائعةَ عند بعض العرب دون جُمهورهم فلا...إذ قد توجد في القرآن الكريم، ومن أبرز الأدلَّة المُؤَيِّدة لذلك:

---

(١) البرهان في علوم القرآن (١/ ١٤).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٠٤).

١) وجود الغريب في القرآن: فقد وُجِدَتْ بعض الألفاظ التي صُنِّفَت ضِمن ما اصطُلِح على تسميته بالغريب أو الوَحْشِيِّ في القرآن الكريم إجماعًا كلكمة: ﴿جُدَدٌ﴾، ﴿غَرَابِيبُ﴾ [فاطر:٢٧]، وإذ أقرَّ العلماء إجماعًا بوجود الغريب فما المانع من أن يكون المعنى أو الإعراب في بعض الكلمات القُرْآنيَّة جاريًا على سُنَنه، وبناء على هذه القاعدة النافعة نستطيع أن نستوعب نفسيًّا وعلميًّا تخريجَ بعض الإعراب القرآنيِّ على ما كان قليلاً غير فاشٍ مثل: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ [المائدة:٦] بالجر إن أعربناها على المجاورة، وكإعراب قراءة حمزة: ﴿وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] بالخفض في الآية الأولى من سورة النساء.

٢) وجود الأصوات النادرة في قراءة القرآن من لُغَات (لهجات) العرب مما لا يوجد عند عامَّة قبائل العرب؛ كالإمالة (الميل نحو الكسر)، وتخفيفات الهمز وهي لغة (لهجة) أهل الحجاز، وإِشْمَامُ الحرفِ صَوْتَ غيرِه، كما في قراءة حمزة والكسائي وخَلَف في الصَّاد السَّاكنة التي بعدها دال، أو في كلمة: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾...

٣) وجود غرائب الإعراب المَرْضِيَّة ولو عند قبائل دون غيرها، ومن ثَمَّ عند بعض النحاة دون سواهم: وذلك كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْۚ﴾ [المائدة:٧١] "أي: عَمِيَ كثير منهم وصُمَّ بعد تبين الحقُّ لهم بمحمَّد ﷺ فارتفع ﴿كَثِيرٌ﴾ على البَدَل من الواو، وقال الأخفش سعيد: كما تقول رأيت قومك ثُلُثَيْهم، وإن شئت كان على إضمار مبتدأ، أي: العُمْيُ والصُّمُّ كُثُر منهم، وإن شئت كان التقدير: العُمْيُ والصُّمُّ منهم كثيرٌ، وجواب رابع أن يكون على لغة من قال: أكلوني البراغيث...ومن هذا المعنى قوله : ﴿وَأَسَرُّواْ

ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣] "[١]، وعلى اللغة الأخيرة فهي قليلة كما قال سيبويه ﵀، فأقرَّ سيبويه ﵀ بوجود لغة قليلة الإعراب في القرآن الكريم.

مثال للتأويل على اللغة القليلة من لغة العرب، وهو مثال يَطْعَن به بعضُ الشانئين في عربية القرآن الكريم:

هذا مثال من أبرز الأمثلة على أن الغريب من الإعراب قد يَرِدُ في القرآن لتحقيق الغايات المذكورة آنفًا: تأويل البصريين وفي مُقدِّمتهم سيبويه ﵀ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩].

فمن النَّاس من يُنْكر أو يَسْمع من يُنْكر على القرآن الكريم إعراب كلمة: ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾، والجواب على ذلك:

ذكروا في إعراب كلمة ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ أوجهًا متعدِّدة كلَّها غريبة على من لم يتعمَّق في العربية، من أهمِّها هذه الوجوه:

الوجه الأول: رُفِعَت كلمة: ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ على الابتداء، وخبرها محذوف، والنِّيَّة بها التأخير عما في حيز ﴿إن﴾، والتقدير: إن الَّذِينَ آمنوا والَّذِينَ هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون، كذلك كقوله[٢]:

وإلَّا فاعلموا أنَّا وأنتم ... بغاةٌ ما بَقِينا في شِقاق

أي: فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك.

---

(١) تفسير القُرْطُبِي (٦/ ٢٣٣).

(٢) البيت لبشر بن أبي خازم الأسدي في ديوانه (ص: ١٦٥).

وقد تسأل: لماذا جعل كلمة: ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ بين كلمات الجملة الأولى، ولم يؤخرها مع أن حقَّها التأخير بناء على هذا الإعراب؟

الجواب: لِلَفْتِ النَّظر، فجعلها كالمعترضة ليدلَّ بذلك على أنه لما كان الصابئون مع ظهور ضلالهم ومَيْلهم عن الأديان كلِّها يُتاب عليهم إن صحَّ منهم الإيمان والعمل الصالح كان غيرُهم أَوْلى بذلك.

الوجه الثاني: يجوز أن يكون: ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ مبتدأ جديد، والجملة قبله انتهت، وكلمة ﴿وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ عطفها على ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾، وقوله ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ خبرهما، وخبر ﴿إن﴾ مقدَّرٌ دلَّ عليه خبر الجملة الثانية، كقوله[1]:

نحن بما عندنا، وأنت بما   عندك راضٍ والرأي مُخْتَلف

وتقدير البيت: نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راضٍ، فدلَّ خبر الثانية على خبر الأولى، وهذا أسلوب عربيٌّ، فمن اعترض عليه، فإنما يبدي جَهْله، ويفخر به.

وتقدير الآية على هذا الإعراب: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾، ثم سكت ولم يذكر الخبر، وابتدأ جملة جديدة، فقال: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ...﴾، وخبر الجملة الأولى دلَّ عليه خبر الجملة الثانية.

الوجه الثالث: قيل: ﴿إِنَّ﴾ بمعنى (نعم) وما بعدها في موضع الرفع بالابتداء[2]، وهذا أسلوب عربيٌّ معروف.

---

(١) البيت لعمرو بن امرئ القيس. ينظر: خزانة الأدب للبغدادي (٤/ ٢٧٥).

(٢) تفسير البيضاوي (١/ ٣٤٩).

فهذه الوجوه الإعرابية في إعراب كلمة: ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ غريبة بالنسبة لما هو أشهر منها، ولكنها معروفة عربيًّا.

وفي رأيي: أن وجه الغرابة هنا هو ما قدَّمنا من أن من مقاصد القرآن المجيد أن يحافظ على أصول لغة العرب في أَوْجُهِها الإعرابية وتصرُّفاتها الأسلوبية، كما أن لذلك نُكْتَةً من حيث المعنى فالصابئون ليسوا كالفئات الثلاث لا كَمًّا ولا كَيْفًا، فاستحقُّوا الإفراد، كما قال الكِرْمَانيُّ رحمه الله: "قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ [البقرة:٦٢]، وقال في الحج: ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [الحج: ١٧]، وقال في المائدة: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [المائدة:٦٩]؛ لأن النصارى مُقَدَّمون على الصابئين في الرُّتبة؛ لأَنَّهم أهل كتاب فَقَدَّمهم في البقرة، و(الصابئون) مُقَدَّمون على النَّصارى في الزَّمان لأَنَّهم كانوا قبلهم، فَقَدَّمهم في الحجِّ، وراعى في المائدة بين المعنيين وقَدَّمَهم في اللفظ، وأَخَّرَهم في التقدير؛ لأن تقديره والصابئون كذلك"[1].

قاعدة: لا بد من " اتباع معهود الأميين وهم العرب الَّذِينَ نزل القرآن بلسانهم "

---

(١) أسرار التكرار في القرآن (ص:٣١)، وانظر: الصفدية (٢/ ٣٠٤)، وذكر رائد علم البيان القرآني في عصرنا الدكتور السامرائي أن التقديم والتأخير مرتبط بالسياق، ففي آية سورة المائدة جاءت الآيات بعدها تتناول عقيدة النصارى في المسيح وفي التثليث، وكأن النصارى لم يؤمنوا بالتوحيد، فلما كان الكلام في ذمِّ معتقدات النصارى اقتضى تأخيرهم عن الصابئين، ولم يذكر هذا الأمر في سورة البقرة. انظر: أسرار البيان في التعبير القرآني (ص: ٣٦). وأنت ماذا ترى؟ ألا ترى ضعف هذا التوجيه؟ ألا ترى أن سورة الحج ليس فيها ذِكرٌ للتثليث؟ ألا تجد سورة البقرة يذكر فيها الله من اتخذ ولدا؟!

وهذه القاعدة وضعها أبو إسحاق الشَّاطبيُّ رحمه الله، فإن كان للعرب في لسانهم عُرْفٌ مستمرٌّ فلا يصحُّ العُدول عنه في فَهْمِ الشَّرِيعَة، وإن لم يكن ثم عرف فلا يصح أن يجرى في فَهْمِها على ما لا تعرفه"[1]:

ومما يوضِّح ذلك القواعد الآتية:

قاعدة: يجب وصل معاني الكلام بعضه ببعض ما وجد إلى ذلك سبيل:

ومن الأمثلة التطبيقية لهذه القاعدة:

قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ فِى يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلْوِلْدَٰنِ وَأَن تَقُومُوا۟ لِلْيَتَٰمَىٰ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٢٧] **فقد اختلف أهل التأويل في معنى قوله تعالى:** ﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ فِى يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ﴾ **على أربعة أقوال:**

القول الأول: ﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ **أي: قل الله يفتيكم فيهن، وفيما يتلى عليكم؛ فقد كان أهل الجاهلية لا يُوَرِّثون المولود حتى يَكْبُر، ولا يُوَرِّثون المرأة، فلما كان الإسلام قال:** ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ **في أوَّل السورة في الفرائض اللاتي لا تؤتونهن ما كَتَب الله لهن، فعن سعيد بن جبير رحمه الله قال: كان لا يَرِث إلا الرجل الذي قد بَلَغ، لا يَرِث الرجل الصغير ولا المرأة، فلما نزلت آية المواريث في سورة النساء شقَّ ذلك على النَّاس، وقالوا: يَرِث الصَّغير الذي لا يَعْمل في المال ولا يقوم فيه، والمرأة التي هي كذلك، فيرثان كما يَرِث الرجل الذي يعمل في المال! فرجوا أن يأتي في ذلك**

(١) الموافقات (٢/ ٨٢).

حَدَثٌ من السَّماء، فانتظروا، فلما رأوا أنه لا يأتي حدث، قالوا: لئن تمَّ هذا إنه لواجب ما منه بدٌّ! ثم قالوا: سلوا! فسألوا النبيَّ ﷺ، فأنزل الله: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ﴾ في أوَّل السورة: ﴿فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾.

القول الثاني: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ وفيما يتلى عليكم في الكتاب في آخر سورة النساء، وذلك قوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِۚ﴾ [النساء: ١٧٦].

القول الثالث: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ وفيما يتلى عليكم في الكتاب يعني: في أوَّل هذه السورة، وذلك قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِي ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣]، فعن عروة بن الزبير أنه سأل عائشة زوج النبيِّ ﷺ عن قول الله ﷻ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِي ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣] قالت: يا ابن أختي هي اليتيمة تكون في حِجْر الرَّجُل وَلِيِّها تشاركه في ماله، فيُعْجِبه مالُها وجمالُها فيريد وَلِيُّها أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها.. فنُهُوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهنَّ، ويبلغوا بهنَّ أعلى سُنَّتهن من الصَّدَاق، وأُمِرُوا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهنَّ. قال عروة: قالت عائشة رضي الله عنها: ثُمَّ إنَّ النَّاس استفتوا رسول الله ﷺ بعد هذه الآية فيهنَّ فأنزل الله ﷻ: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ قالت: والذي ذكر الله ﷻ أنه يُتلى في الكتاب: الآية الأولى التي قال فيها: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِي ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣].

وبيَّن الطَّبَري رحمه الله أنه على هذه الأقوال الثلاثة تكون ﴿ما﴾ التي في قوله: ﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ في موضع خفض بمعنى العطف على الهاء والنون التي في قوله: ﴿يُفْتِيكُمْ

فِيهِنَّ﴾، فكأنهم وَجَّهوا تأويل الآية: قل الله يفتيكم أيها النَّاس في النِّساء وفيما يُتَلى عليكم في الكتاب.

القول الرابع: نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ في قوم من أصحابه سألوه عن أشياء من أمر النِّساء، وتركوا المسألة عن أشياء أُخَر كانوا يفعلونها، فأفتاهم الله ﷻ فيما سألوا عنه، وفيما تركوا المسألة عنه، فعن محمَّد بن أبي موسى في هذه الآية قال: استَفْتوا نبيَّ الله ﷺ في النِّساء وسكتوا عن شيء كانوا يفعلونه، فأنزل الله ﷻ: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ﴾ ويفتيكم فيما لم تسألوا عنه قال: كانوا لا يتزوجون اليتيمة إذا كان بها دَمَامَة ولا يدفعون إليها مالَها فَتُنْفِق، فنزلت: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ قال: ﴿وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلْوِلْدَٰنِ﴾ قال: كانوا يُوَرِّثون الأكابر ولا يُوَرِّثون الأصاغر، ثم أفتاهم فيما سكتوا عنه فقال: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًاۚ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌۗ﴾ [النساء: ١٢٨].

وعلى هذا القول: الذي يتلى علينا في الكتاب هو قوله: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ الآية، والذي سأل القومُ، فأجيبوا عنه في يتامى النساء اللّاتي كانوا لا يُؤْتُونهنَّ ما كَتَب الله لهن من الميراث عمَّن وَرِثْنه عنه.

ورجَّح الطَّبَرِي ﵀ قولَ من قال: معنى قوله: ﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ﴾ وما يتلى عليكم من آيات الفرائض في أول هذه السورة وآخرها، واستبعد أن يكون الكلام عن صَدُقات يتامى النساء؛ لأن الصَّدَاق ليس مما كُتِبَ للنَّساء إلا بالنِّكاح فما لم تُنْكح فلا صَدَاق لها قِبَل أحد، وإذا لم يكن ذلك لها قِبَلَ أَحَدٍ لم يكن مما كُتِبَ لها، واستبعد ما ذكره محمَّد بن أبي موسى؛ لخروجه من قول أهل التأويل، ولبُعْدِه مما يدلُّ عليه ظاهر التَّنزيل، وذلك لأن المعنى

على كلامه: قل الله يفتيكم فيهن في يتامى النِّساء اللَّاتي لا تُؤْتُونهنَّ دون دليل على هذا المعنى... وإذا كان ذلك كذلك كان وَصْلُ معاني الكلام بعضِه ببعض أَوْلَى ما وُجِدَ إليه سبيل.

وإذ كان ذلك كذلك فتأويل الآية: ويستفتونك في النِّساء قل الله يفتيكم فيهن وفيما يتلى عليكم في كتاب الله الذي أنزله على نبيِّه ﷺ في أمر يتامى النِّساء اللَّاتي لا تُعطُونهنَّ ما كُتِب لهن يعني: ما فرض الله ﷻ لهن من الميراث عمن ورثه[1].

وعندي أن المعاني تصحُّ، وأن القول الرابع متَّصل بما بعده كما ترى.

قاعدة: صيغة المضارع إما أن تدل على كثرة التكرار ومداومة ذلك الفعل، وإما على حكاية المشهد كأنه واقع، وإما عليهما معًا، إلا أن يدل السياق على غير ذلك:

أمثلة: ﴿وَكَانَ يَأۡمُرُ أَهۡلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ﴾ [مريم: ٥٥]، ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلۡإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلۡجِنِّ﴾ [الجن: ٦]، ﴿وَكَانُواْ يَقُولُونَ أَئِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ﴾ [الواقعة: ٤٧]، ومن أبرز الأمثلة التي تدلُّ على ذلك ما قرَّره الطاهر بن عاشور ؒ عن الفعل المضارع ﴿يسأل﴾ في تفسير قوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَنفَالِۖ﴾ [الأنفال: ٦] فقال: "ومجيء الفعل بصيغة المضارع دالٌّ على تكرُّر السؤال إمَّا بإعادته المَرَّة بعد الأخرى من سائلين متعدِّدين، وإمَّا بكثرة السائلين عن ذلك حين المحاورة في موقف واحد"[2]، وقد أكَّد على هذه القاعدة في غير ما موضع[3].

قاعدة: يتَّفق المعنى الشرعي والمعنى اللغوي غالبًا في القرآن الكريم كالسماء والأرض والصدق والكذب والحَجر والإنسان.

---

(١) تفسير الطَّبَرِي (٤/ ٢٩٧).

(٢) انظر: التحرير والتنوير (٩/ ٢٤٨).

(٣) انظر: التحرير والتنوير (٥/ ١٩٩)، (٦/ ٦٤)، (٩/ ٤٩).

قاعدة: إن اختلف المعنى الشرعي عن اللغوي، أخذ بما يقتضيه الشرعي؛ لأن القرآن نزل لبيان الشرع، إلا أن يكون هناك دليل يترجَّح به المعنى اللغوي فيؤخذ به.

مثال ما اختلف فيه المعنيان، وقُدِمَ الشرعي: قوله تعالى في المنافقين: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾ [التوبة:٨٤] فالصلاة في اللغة الدُّعاء، وفي الشرع الوقوف على الميت للدُّعاء له بصفة مخصوصة، فيُقَدَّم المعنى الشرعي، فهذه الآية تبيِّن أن صلاة الجنازة لا تجوز على من عُلِمَ نِفاقُه "وذلك غالبًا أمرٌ غيبيٌّ أطلع الله ﷻ نبيَّه ﷺ عليه"، وهل يجوز له الدُّعاء؟

إن قلنا بأن هذه الآية تدلُّ على الحقيقة الشَّرعِيَّة من الصلاة، فالدُّعاء يُحْتَمل جوازه، ولكن الذي منع منه بعد موت المنافق قولُه تعالى قبل ذلك: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]، والنِّفاق الذي مُنِعْنا من الصلاة على أهله إنما هو النِّفاق العَقَديُّ، ولا يَطَّلع عليه مَنْ بعد النبيِّ ﷺ؛ لأنه يُعرف بالوحي، ولكن قد تُترك الصلاة على من كَثُرت خبائثُه تعزيرًا وتحذيرًا على تفصيل معلوم في الفقه.

ومثال ما اختلف فيه المعنيان، وقُدِّمَ فيه اللُّغوي بالدَّليل: قولُه تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة:١٠٣]، فالمراد بالصَّلاة هنا الدُّعاء كما هو المعنى اللُّغوي بدليل ما جاء عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال: كان النبيُّ ﷺ إذا أُتيَ بصَدَقة قوم، صَلَى عليهم، فأتاه أبي بصَدَقته، فقال: «اللهم صَلِّ على آل أبي أَوْفَي»[1].

قاعدة: القرآن حَمَّال وجوه، فما احتمله جاز به التفسير، لا ما حُمِّله أو استكره عليه:

فإذا كانت الآية محتملةً لأقوالٍ متعدِّدةٍ وجيهةٍ حُمِلت عليها، واحتمالها لذلك: إمَّا بتعابيرها وكلماتها، وإمَّا لورود عِدَّة قراءاتٍ ثابتةٍ في الآية تتضمَّن تعابيرَ لُغويَّة معنويَّةً[2].

---

(١) أصول التفسير للعثيمين (ص: ٢٧)، والحديث رواه البخاري (١٤٩٧).

(٢) انظر: التحرير والتنوير (١/ ٥١).

ومن أسباب تقرير هذه القاعدة:

أن القرآن يحوي معانيَ أكثر من المعاني المُعْتادة التي يُودِعها البُلَغاء في كلامهم، فما وقع إلينا من تفسيراتٍ مرويَّة عن النبيِّ ﷺ لآياتٍ نرى منها ما نُوْقِن بأنه ليس هو المعنى الأسبق من التركيب فإنَّا نقبله ونُسَلِّم له؛ إذ إنَّا بالتأمُّل نعلم أن الرَّسُول ﷺ ما أراد بتفسيره إلا إيقاظَ الأذهان إلى أَخْذ أقصى المعاني من ألفاظ القرآن[1].

ولذا قال سفيانُ بنُ عيينةَ رحمه الله: ليس في تفسير القرآن اختلافٌ إذا صحَّ القول في ذلك، وقال: أيكون شيء أظهر خلافًا في الظاهر من ﴿الْخُنَّس﴾؟ قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: هي بَقَرُ الوَحْش، وقال عليٌّ رضي الله عنه: هي النُّجوم. قال سفيان رحمه الله: وكلاهما واحد؛ لأنَّ النُّجُوم تَخْنُس بالنَّهار، وتَظْهَر باللَّيل، والوَحشِيَّة إذا رأت إِنسيًّا خَنَسَت في الغِيطان وغيرِها، وإذا لم تر إِنسيًّا ظَهَرت، قال سفيان رحمه الله: فكلٌّ خُنَّسٌ[2].

وفي هذه القاعدة يقول الشيخ الطالب زيدان -وَفَّقه الله-:

والـوَجْـهُ في الـنـصِّ إذا مـا احْـتَـمَـلَـهْ ... جـازَ بـه الـتَّـفـسـيـرُ لاَ مَـا حُـمِّـلَـهْ

قاعدة: الأصل الجمع بين المعاني التي تحتملها الآية[3]:

---

(١) التحرير والتنوير (١/ ٥٦).

(٢) السنة لمحمد بن نصر المروزي (ص: ٢).

(٣) التحرير والتنوير (١/ ٥٦).

اللُّغة العالية للقرآن تجمع معاني متعدِّدة متجدِّدة؛ فالقرآن كلام ربِّنا الأعلى ﷻ، وعلى هذا بَنَيْتُ مشروعي في التفسير، وهو الذي أسميته: (بصائر المعرفة القُرْآنيَّة)، حيث أجمع بين المعاني المختلفة التي يذكرها المفسِّرون ما دامت غير متناقضة(١).

وأشار الطَّبَري ﵀ إلى ذلك فقال: «والكلمة إذا احتملت وجوهًا لم يكن لأحدٍ صَرْفَ معناها إلى بعض وجوهها دون بعضٍ إلا بحُجَّةٍ يجب التَّسليمُ لها»(٢)، وفي التطبيقات الطَّبَرية خيرٌ طيِّبٌ كثيرٌ من ذلك، فمنها: قوله تعالى مَجْدُه: ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ﴾ [الغاشية: ١]، فقد ذكر فيها الطَّبَرِيُّ ﵀ قولين ثم قال جامعًا بينهما: "والصَّواب من القول في ذلك أن يقال: إن الله ﷿ قال لنبيِّه ﷺ: ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ﴾ لم يخبرنا أنه عَنَى غاشية القيامة، ولا أنه عَنَى غاشية النَّار. وكِلتاهما غاشية، هذه تغشى النَّاس بالبلاء والأهوال والكروب، وهذه تغشي الكُفَّار باللَّفح في الوجوه، والشُّواظ والنُّحَاس، فلا قول في ذلك أصحُّ من أن يقال كما قال جلَّ ثناؤه، ويَعُمُّ الخبرُ بذلك كما عَمَّه"(٣).

وكنت أجد أحيانًا تطبيق هذه القاعدة يتخلَّف عند الطَّبَري ﵀ دون مبررٍ واضح، فمن أمثلة ذلك قولُه تعالى ذِكْرُه: ﴿أَوَلَمۡ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ كَانَتَا رَتۡقٗا فَفَتَقۡنَٰهُمَاۖ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، فقد اختلف «أهل التأويل في معنى وَصْفِ الله السموات والأرض بالرَّتْق، وكيف كان الرَّتق؟ وبأي معنى فُتِقَ»(٤) وذكروا فيها أربعة تآويل:

---

(١) وقد طبع من هذا المشروع بعض الإصدارات، كتفسير سورة النساء بمستوياته الثلاثة (المفصَّل، والوسيط، والوجيز)، يسَّر الله إنجازه.

(٢) تفسير الطَّبَري (١/ ١٧١).

(٣) تفسير الطَّبَرِي (٢٤/ ٣٨١).

(٤) تفسير الطَّبَري (٩/ ١٩).

التأويل الأول: ﴿كَانَتَا رَتْقًا﴾ ليس فيهما ثُقبٌ، بل كانتا ملتصقتين، وقوله: ﴿فَفَتَقْنَاهُمَا﴾: فَصَدَعْنَاهُمَا، وَفَرَجْنَاهُمَا[1] عَنى بذلك أنهما كانتا مُلْتَصِقَتين، فَفَصَل الله ﷻ بينهما بالهواء، فرفع السماء ووضع الأرض... وَرَدَ هذا المعنى عن ابن عَبَّاس، والحسن، وقتادة ﭬ.

التأويل الثاني: المعنى: مُرْتَتِقَة طبقة، ففَتَقْها الله ﷻ، فجعلها سبع سموات، وكذلك الأرض كانت كذلك طبقة، فَفَتَقْها، فجعلها سبع أرضين، وَرَدَ هذا المعنى عن مجاهد ؒ، وقال: ولم تكن الأرض والسماء متماسَّتين... فقد نفى مع أنه لا يوجد في الآية ما ينفي ما ذِكْرُه.

التأويل الثالث: بل عَنَى بذلك أن السموات كانت رَتْقًا لا تُمْطِر، والأرض كذلك رَتْقًا لا تُنْبِت، ففتق السماء بالمطر، والأرض بالنَّبات، وقد وَرَدَ هذا المعنى عن عِكْرِمَة ؒ، قال: وهو قوله: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلرَّجۡعِ ۝١١ وَٱلۡأَرۡضِ ذَاتِ ٱلصَّدۡعِ﴾ [الطارق: ١١، ١٢].

التأويل الرابع: ﴿فَفَتَقْنَاهُمَا﴾ لأنَّ اللَّيل كان قبل النَّهار، فَفَتَق النَّهار[2].

وبعد أن ذكر الطَّبَرِيُّ ؒ هذه المعاني الأربعة رجَّح الثالث، مع أن المعاني الأربعة كلَّها داخلة مُحْتَمَلة، وسَعِدَ بهذا التوفيق بين المعاني جميعًا الطاهر بن عاشور ؒ حيث قال: "وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْآيَةَ تَشْمَلُ جَمِيعَ مَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ مَعَانِي الرَّتْقِ وَالْفَتْقِ؛ إِذْ لَا مَانِعَ مِنِ اعْتِبَارِ مَعْنًى عَامٍّ يَجْمَعُهَا جَمِيعًا، فَتَكُونُ الْآيَةُ قَدِ اشْتَمَلَتْ عَلَى عِبْرَةٍ تَعُمُّ كلَّ النَّاس، وعلى عِبْرَةٍ خَاصَّةٍ بِأَهْلِ النَّظَرِ وَالْعِلْمِ، فَتَكُونُ مِنْ مُعْجِزَاتِ الْقُرْآنِ الْعِلْمِيَّةِ"[3].

ولكنَّ الطاهرَ ؒ ذكر أنَّ المفسِّرين كانوا غافلين عن تأصيل هذا الأصل، وفيما ذكره نظرٌ؛ فقد رأيتَ حضور ذلك في التَّنظير والتَّطبيق الطَّبَرِيِّ.

(١) تفسير الطَّبَرِي (٩/ ١٩).
(٢) تفسير الطَّبَرِي (٩/ ١٩).
(٣) التحرير والتنوير (١٧/ ٥٦).

وقد شعر المفسِّرون بالجمال القرآني المبين عندما يكون للكلمة أو للآية أكثر من احتمال في معناها، فقال سيِّد من سادات المُؤَوِّلين، وهو الطاهر بن عاشور ﷺ مشيرًا إلى معانٍ متعدِّدة في قوله جلَّ ذِكْرُه: ﴿كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ [الأعراف: ٢]:

"ويَجُوزُ أنْ يُجْعَلَ الخَبَرُ هو قَوْلُهُ: ﴿أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ مَعَ ما انْضَمَّ إلَيْهِ مِنَ التَّفْرِيعِ والتَّعْلِيلِ، أيْ: هو كِتابٌ أُنْزِلَ إلَيْكَ فَكُنْ مُنْشَرِحَ الصَّدْرِ بِه، فَإنَّهُ أُنْزِلَ إلَيْكَ لِتُنْذِرَ بِهِ الكافِرِينَ وتُذَكِّرَ المُؤْمِنِينَ، والمَقْصُودُ: تَسْكِينُ نَفْسِ النَّبِيءِ ﷺ، وإغاظَةُ الكافِرِينَ، وتَأْنِيسُ المُؤْمِنِينَ، أيْ: هو كِتابٌ أُنْزِلَ لِفائِدَةٍ، وقَدْ حَصَلَتِ الفائِدَةُ، فَلا يَكُنْ في صَدْرِكَ حَرَجٌ إنْ كَذَّبُوا. وبِهَذِهِ الِاعْتِباراتِ وبِعَدَمِ مُنافاةِ بَعْضِها لِبَعْضٍ يُحْمَلُ الكَلامُ عَلى إرادَةِ جَمِيعِها، وذَلِكَ مِن مَطالِعِ السُّوَرِ العَجِيبَةِ البَيانِ"[1].

ومن أبرز ما يحمل على عدة معانٍ لأنه يحتملها: المُشترك:

وقد قرر ذلك الطاهر بن عاشور ﷺ تقريرًا ضافيًا، فبيَّن أنه يُحمل المشترك في القرآن على ما يَحْتَمله من المعاني سواء في ذلك اللفظ المفرد المشترك والتركيب المشترك بين مختلف الاستعمالات وسواء أكانت المعاني حقيقيَّة أم مجازيَّة مَحْضة أم مختلفة.

مثال استعمال اللفظ المفرد في حقيقته ومجازه: قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج:١٨] فالسُّجود له معنى حقيقيٌّ وهو وضع الجبهة على الأرض، ومعنى مجازيٌّ وهو التَّعظيم، وقد استعمل فعل (يسجد) هنا في مَعْنَيه المذكورين لا محالة[2].

(١) التحرير والتنوير (٨/ ١٢).

(٢) ينظر: التحرير والتنوير (١/ ٩٩).

ومثال استعمال المركب المشترك في مَعْنَيه: قوله تعالى ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين:١] فمُركَّب (ويل له) يُسْتَعمل خبرًا، ويُسْتَعمل دعاء وقد حَمَله المفسِّرون هنا على كلا المعنيين(١).

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة:١٩٥] قال فيها الطَّبَرِيُّ رحمه الله:

"والصواب من القول في ذلك عندي أن يقال: إن الله جلَّ ثناؤه أمر بالإنفاق في سبيله بقوله: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، وسبيله: طريقه الذي شَرَعه لعباده وأوضحه لهم ومعنى ذلك: وأنفقوا في إعزاز ديني الذي شرعته لكم بجهاد عدوِّكم النَّاصبين لكم الحَرْب على الكُفْر بي، ونهاهم أن يلقوا بأيديهم إلى التَّهلُكة فقال: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ وذلك مَثَل، والعرب تقول للمستسلم للأمر: أعطى فلان بيديه... فمعنى قوله: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾: ولا تستسلموا للهَلَكة فتعطوها أَزِمَّتكم فتهلكوا، والتارك النفقة في سبيل الله عند وجوب ذلك عليه مُسْتسلم للهَلَكة بترْكه أداءَ فرضِ الله عز وجل عليه في ماله، وكذلك الآيس من رحمة الله لذنب سَلَفَ منه مُلْقٍ بيديه إلى التَّهلُكة؛ لأن الله عز وجل قد نهى عن ذلك فقال: ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف:٨٧]، وكذلك التَّارك غزوَ المشركين وجِهادَهم في حال وجوب ذلك عليه في حال حاجة المسلمين إليه مَضَيِّعٌ فَرْضًا ملق بيده إلى التهلكة... ثم قرَّر الطَّبَرِي رحمه الله أن هذه المعاني كلّها يحتملها قوله: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ ولم يكن الله عز وجل خصَّ منها شيئًا دون شيء فالصَّواب حَمْلُها عليها"(٢).

وفي هذه القاعدة يقول الشيخ الطالب زيدان –وَفَّقه الله–:

والأصلُ جَمْعُ ما مِنَ المعاني   تَحْتَمِلُ الآيُ بلا بُرْهانِ

(١) ينظر: تفسير الثعالبي (١/ ١٨٨).

(٢) تفسير الطَّبَرِي (٢/ ٢٠٦).

أسئلة تَقوِيمِيَّة:

س١: لماذا صارت اللغة العربية مصدرًا للتفسير؟

س٢: اذكر أمثلة توضح أهمِّيَّة اللغة العربية في تفسير القرآن الكريم.

س٣: ما الأهداف العامة التي لأجلها نزل القرآن بلسان عربي مبين؟

س٤: ما المراد من علم العربية في أصول التفسير؟

س٥: ما أهمِّيَّة معرفة الفروقِ اللُّغويَّة الدقيقة؟

س٦: اذكر أهمَّ المصادر اللُّغَويَّة التي يُرجع إليها لمعرفة الدلالات والجذور اللُّغَويَّة.

س٧: اذكر بعض القواعد التَّفسيريَّة اللُّغَويَّة.

س٨: اذكر بعض الأمثلة على قاعدة: "الأصل حَمْل الكلام على مقتضى الظاهر معنىً ونظمًا".

س٩: ما سبب تأويل بعض الألفاظ القُرْآنيَّة بالمعنى النَّادر مع أن القرآن نزل بلسان عربي مبين؟

س١٠: اذكر مثالًا للتأويل على اللغة القليلة من لغة العرب؟

س١١: اذكر مثالًا على قاعدة: "يجب وصل معاني الكلام بعضِه ببعض ما وجد إلى ذلك سبيل".

س١٢: إذا كانت الآية مُحْتَمِلةً لأقوالٍ متعدِّدةٍ، هل تُحْمَل عليها؟

س١٤: ما المُشْتَرك؟ وهل يُحْمَل على ما يَحْتَمِله من المعاني؟

المصدر الخامس: (الرأي) تفسير القرآن بالاجتهاد المقبول والرأي السائغ

ويندرج ضِمن هذا المصدر المباحث الآتية:

المبحث الأول: أدلَّة القائلين بعدم جواز التفسير بالرأي.

المبحث الثاني: أدلة المُجيزين للتفسير بالرأي بضوابطه.

المبحث الثالث: أمثلة على اختلاف الصَّحابَة رضي الله عنهم في التفسير.

المبحث الرابع: نماذج للتفسير بالاجتهاد المردود (تحريف الكَلِم عن مواضعه).

المبحث الخامس: منهج المفسِّرين بالرأي المقبول.

المبحث السادس: قانون الترجيح عند الاحتمال.

مدخل

وصف الزَّرْكَشِي -رحمه الله- تعالى- هذا المصدر بأنه: "التفسير بالمقتضى من معنى الكلام والمقتضب من قوَّة الشرع"[1] فماذا يعني بذلك؟

يعنى بقوله: "المقتضى من معنى الكلام" ما أوجبته الدلالات اللفظية من الناحية اللُّغَوِيَّة فاقتضى معناه، وهذا الاقتضاء إمَّا أن يظهر لنا بدلالة المطابقة، أو بدلالة التَّضَمُّن، أو بدلالة اللُّزوم، وإن لم تدلَّ عليه ألفاظ النَّصِّ بصورةٍ مباشرة، ولكن النَّصَّ لا يصحُّ معناه إلا به.

وهل كلُّ دلالة لغويةٍ يجوز إعمالها؟ الجواب: لا، وهل كلُّ دلالة لغوية يجوز إهمالها؟ الجواب: لا!

هنا ستسأل متعجبًا: فكيف ذلك؟ يجيبك الزَّرْكَشِيُّ رحمه الله من خلال هذا الكلام الموجز بضرورة أن تقيَّد مقتضيات الدلالات اللُّغَوِيَّة بالمُقْتَضب من معنى الشرع، وجَمْعُ الأمرين يعني الاجتهاد.

وربما تساءلتَ متلهِّفًا: لماذا أطال الزَّرْكَشِيُّ رحمه الله الطريق، فقال هذه العبارة، ولم يكتف بأن يقول: الاجتهاد؟

إن أردت الجواب! فاعلم -أيَّدك الله- أن الزَّرْكَشِيَّ رحمه الله لم يُرِدْ أن يطلق الأمر على عَواهِنه، بل أراد أن يبيِّن أن الاجتهاد أو الرأي مقيدٌ بالمقتضى من معنى الكلام، أي بما تقتضيه اللغة، وتصاريف فُنُون كلامها، ومُقيَّدٌ كذلك بـ"المُقْتَضب من قوَّة الشرع" فالمُقْتَضب هو المُوْجَز، وقوَّة الشرع عَنَى به مقاصدَ التنزيل، وأغراض النصوص الجزئية الأخرى.

---

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٦١).

قاعدة: يصحُّ الاجتهاد في التفسير وَفقَ ثلاثة أركان: التزامُ اللغةِ العربية، والاستقامة على مقاصد الشرعِ الكُلِّية، وعدم مضادّة النصوص الجزئية الأخرى:

وصاغ ذلك الشيخ الطالب زيدان –وفَّقه الله-:

يصِـــحُّ الاِجْـــتِهادُ فِي الـــبَيَـــانِ ... وَفْقَ ثَلاثةٍ مــــــــــــــنَ الأَرْكانِ
نَـفْـيِ اضْـــطِـرابِ الـنَّـصِّ والـتِـزَام ... لُغَتِهِ ومَقْصَـــــــــــــــدِ الإِسلامِ

ولعلك تسأل: ما حُكْم التفسير بالرأي؟

الجواب: هذا يعني مشروعيةَ التفسير بالرأي اجتهادًا؛ فهو ضرورة لكون هذا الكتاب هو الكتاب الخاتم:

قبل أن نقرِّر هذه القاعدة البيِّنة نذكر أن أهل العلم اختلفوا في جواز التفسير بالرأي بين مانعٍ ومجوِّزٍ، فلننظر باختصارٍ في أدلَّة الفريق المانع؛ إذ تراني قد قرَّرت الراجح الواضح سلفًا

المبحث الأول: أدلة القائلين بعدم جواز التفسير بالرأي

أما المانعون فاحتجوا بأدلَّة أبرزها:

الدليل الأول: النهي عن القول على الله بلا علم، واتِّباع للظنِّ:

فقالوا: التفسير بالرأي قولٌ على الله بغير علم؛ لأنه مبنيٌ على الظنِّ، والظنُّ منهيٌ عنه، فالتفسير بالرأي منهيٌ عنه، كما قال تعالى ذكره: ﴿قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا

بَطَنَ وَٱلۡإِثۡمَ وَٱلۡبَغۡيَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَأَن تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وربما قالوا: قد نُهِينا عن الظنِّ صراحة، والاجتهاد ظنٌّ، والله ﷻ يقول: ﴿اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ [الحجرات: ١٢]، وبقول النبيِّ ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «إياكم والظنَّ، فإنَّ الظنَّ أكذبُ الحديث»[(١)].

وأجيب عن هذا: بأن الظنَّ أنواع:

النوع الأول: الظنُّ الخُلُقيُّ المنهي عنه: ويكون بإطلاق العِنان للظنون في إلقاء التُّهَم على النَّاس، فقد قال القُرْطُبي رحمه الله: "المراد بالظنِّ هنا التُّهْمة التي لا سبب لها كمن يتَّهِم رجلاً بالفاحشة من غير أن يظهر عليه ما يقتضيها، ولذلك عطف عليه: ﴿وَلَا تَجَسَّسُواْ﴾، وذلك أن الشخص يقع له خاطر التُّهْمة، فيريد أن يتحقَّق فيتجسَّس، ويبحث ويتسمَّع، فنهى عن ذلك، وقال الخَطَّابيُّ رحمه الله وغيرُه: ليس المراد ترك العمل بالظنِّ الذي تُناط به الأحكام غالبًا، بل المراد تَرْك تحقيق الظنِّ الذي يضرُّ بالمظنون به"[(٢)]، وبيَّن ابن الأمير الصَّنعانيُّ رحمه الله أن المراد بالتحذير: الظنُّ بالمسلم شرًّا نحو قوله: ﴿ٱجۡتَنِبُواْ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلظَّنِّ﴾، والظنُّ هو: ما يَخْطُر بالنَّفْس من التجويز المحتمل للصِّحَّة والبُطلان فيَحْكُم به ويعتمد عليه، ونقل عن النَّوَوِيُّ رحمه الله أن المعنى: ما يعرض للإنسان من خواطر السُّوء عن الآخرين، فيُصِرُّ عليها، ويتَّهِم الآخرين

(١) البخاري (٥١٤٣).

(٢) عمدة القاري (٢٢/ ١٣٦).

بها، وليس المراد ما يُعْرَض فتَدْفَعُه من فوره، وتستعيذ من شرِّه، فلا إشكال في ذلك، كما في الحديث «تَجَاوَزَ الله ﷻ عما حدَّثت به الأَمَّةُ أنفسَها، ما لم تتكلَّم، أو تعمل»(١).

النوع الثاني: الظنُّ الخُلُقيُّ الصحيح: بأن يظنَّ الإنسان بإخوانه خيرًا، وفي ذلك يقول الله: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ١٢] أي ظنُّوا بإخوانهم، وهذا يؤيِّده حديث عَبْد اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ، وَيَقُولُ: «مَا أَطْيَبَكِ، وَأَطْيَبَ رِيحَكِ، مَا أَعْظَمَكِ، وَأَعْظَمَ حُرْمَتَكِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَحُرْمَةُ الْمُؤْمِنِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللهِ حُرْمَةً مِنْكِ، مَالِهِ، وَدَمِهِ، وَأَنْ نَظُنَّ بِهِ إِلاَّ خَيْرًا»(٢).

النوع الثالث: الظنُّ العلميُّ الصحيح: وذلك بأن يجتهد المجتهد في مسألة، فيظنَّ الصحيحَ في موضع لا يراه آخرون، ويُعَبِّر أهلُ العلم عن هذا بغَلَبَة الظنِّ(٣)، ومن ذلك ما ظهر فيه للعالِم الدليل العلمي، كمثل قول عمران بن حصين رضي الله عنه في ردِّه لنهي عمر رضي الله عنه عن مُتْعَة الحج قال: أُنزِلَت آية المُتْعَة في كتاب الله ففعلناها مع رسول الله ﷺ، ولم يَنزِل قرآن يُحَرِّمُه، ولم

---

(١) سبل السلام (١/ ٢٣٦)، والحديث الذي ذكره رواه مسلم (٢٤٧) بلفظ: «إِنَّ اللهَ ﷻ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ، أَوْ تَكَلَّمْ بِهِ».

(٢) ابن ماجه (٣٩٣٢)، وقال الأرناؤوط:" إسناده ضعيف؛ لضعف نصر بن محمَّد شيخ المُصَنِّف"، وحسَّنه الألباني، قال:" وقد كنتُ ضعَّفت حديث ابن ماجه هذا في بعض تخريجاتي وتعليقاتي، قبل أن يُطبَع "شعب الإيمان"، فلما وقفت على إسناده فيه، وتبينت حُسْنَه؛ بادرت إلى تخريجه هنا تبرئة للذِّمة، ونصحًا للأمَّة " سلسلة الأحاديث الصحيحة (٧/ ١٢٥٠).

(3) يعبِّر عن ذلك كثير من أهل العلم، ومن ذلك ما جاء في المسودة في أصول الفقه لآل تيمية (ص: ٤٧٣): "تثبت مسائل الأصول بخبر الواحد والقياس والأمارة المؤدية إلى غلبة الظنِّ"، وقال ابن رجب في القواعد (ص: ٣٣٨): "إِذَا تَعَارَضَ الْأَصْلُ وَالظَّاهِرُ، فَإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ حُجَّةً يَجِبُ قَبُولُهَا شَرْعًا كَالشَّهَادَةِ وَالرِّوَايَةِ وَالْإِخْبَارِ فَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَصْلِ بِغَيْرِ خِلَافٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَلْ كَانَ مُسْتَنَدُهُ الْعُرْفُ، أَوْ الْعَادَةُ الْغَالِبَةُ، أَوْ الْقَرَائِنُ، أَوْ غَلَبَةُ الظَّنِّ".

يَنْهَ عنها، حتى مات قال رجلٌ برأيه ما شاء»[1]، وهنا الرأي العلميُّ مخالِفٌ لدليل راجِح عند عِمران لا عند عمر ﵄، فعمر ﵁ اعتبر أدلَّة ومصالح شرعيَّة مُعتَبرة في مَنْع التَّمَتُّعِ في الحجِّ تتلخَّص في الخوف من خلوِّ البيت الحرام من الطائفين.

والقائل بالظنِّ هنا قد بذل طاقته ووُسْعَه في العلم، ما دام ظنُّه قام على أُسُس الاجتهاد الصحيحة، فلا حرج عليه، كما قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وكما قال ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرٌ»[2]، وكما ترى فالحديث واضحٌ ينأى عن تلاعُب المتلاعبين، فلا بدَّ من أن توجد آلة الاجتهاد حتى يتم الاجتهاد، فلا يَسبحُ المُتَجَرِّئ بخياله فيجتهد وهو ليس في محلِّ الاجتهاد، فما أكثر من يصحُّ أن يُقال فيه: ومن أنتمو حتى يكون لكم عندُ.

وبيَّن ابن الأمير الصَّنعانيُّ ﵀ أن الزَّمَخْشَرِيَّ ﵀ قَسَّمَ الظنَّ إلى: واجب ومندوب وحرام ومباح، فالواجب: حُسْنُ الظنِّ بالله.

والحرام: سُوء الظنِّ به تعالى وبكلِّ مَنْ ظاهرُه العدالةُ مِنَ المسلمين، وهو المراد من الحديث.

والمندوب: حُسْنُ الظنِّ بمَنْ ظاهرُه العدالةُ مِنَ المسلمين.

والجائز: مِثْل قول أبي بكر ﵁ لعائشة ﵂: إنما هو أخواك أو أختاك لما وقع في قلبه أن الذي في بطن امرأته اثنان، ومن ذلك: سُوء الظنِّ بمَنِ اشتُهر بين النَّاس بمخالطة أهل الرِّيَب

---

(١) البخاري (٤٥١٨).

(٢) البخاري (٧٣٥٢)، مسلم (٤٥٠٧).

والمُجَاهرة بالخبائث، فلا يَحْرم سُوء الظنِّ به؛ لأنه قد دلَّ على نَفْسه، ومن ستر على نفسه لم يُظَنَّ به إلا خيرًا، ومن دخل في مداخل السوء اتُهِمَ، ومن هَتَك نَفْسه ظنَّنا به السُّوء[1].

وكثيرًا ما يَفْغَرُ [أي: يَفْتَحُ] المُتَجرِّئ فَاه، فيقول: سأجتهد كما كان الصَّحابَة ﷺ يجتهدون، وأظنُّ كما ظنُّوا مع أنه لا يَعْرِف إلا الآية أو الآيتين، فيُرَدُّ عليه: بأن الصَّحابيَّ يَعْرِف العربية سليقةً، فماذا تَعْرِف أنت؟

الدليل الثاني: أحاديث ذمِّ الرأي في تفسير القرآن، ومنها حديثان:

حديث ابن عَبَّاس رضي الله عنهما عن النبيِّ ﷺ قال: «اتَّقوا الحديث عنِّي إلا ما عُلِّمتم، فمن كذب عليَّ متعمِّدًا فلْيَتَبَوَّأ مقعده من النَّار، ومن قال في القرآن برأيه، فلْيَتَبَوَّأ مقعده من النَّار»[2]، وفي رواية: «من قال في القرآن بغير علم، فلْيَتَبَوَّأ مقعده من النَّار»[3]، وحديث جُنْدُب بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في كتاب الله عز وجل برأيه فأصاب، فقد أخطأ»[4].

وقد أجيب عن هذين الحديثين في حال صِحَّتهما بخمسة أجوبة:

الأول: معناه أن يقول برأيه في نحو مُشْكِل القرآن ومُتَشابِهِه مما لا يُعلَم إلا من طريق النَّقْل عن النبيِّ ﷺ وأصحابِه[5]، فهو نهي عن الكلام في المُشْكِل أو المُتَشَابه مما يُحتَاج فيه إلى

---

(١) سبل السلام (١/ ٢٣٦).

(٢) الترمذي (٢٩٥١)، وفي عون المعبود (١٠/ ٦٢): «قال المنذري: والحديث أخرجه الترمذي، والنسائي، وقال الترمذي: هذا حديث غريب، وقد تكلَّم بعض أهل العلم في سهيل بن أبي حزم»، والحديث مُتكَلَّم فيه، وله مَحَامل حال صحَّته، وضعَّفه الألباني.

(٣) الترمذي (٢٩٥٠) قال أبو عيسى: "هذا حديث حسن صحيح"، وضعَّفه الأرناؤوط، والألباني.

(٤) أبو داود (٣٦٥٢)، واللفظ له، الترمذي (٢٩٥٢)، وضعَّفه الأرناؤوط، والألباني.

(٥) انظر: مناهل العرفان (٢/ ٤١).

نقلٍ، أو يُحتَاج فيه إلى استنباطٍ من القادرين من أهل العلم، أما غير هذين الموضعين فيجوز التفسير بالرأي بضوابطه.

الثاني: المنهيُّ عنه في الحديثين أن يُسارِع إلى تفسير القرآن بظاهر العربية من غير استظهار بالسَّماع والنَّقْل فيما يتعلَّق بغريب القرآن وما فيه من الألفاظ المُبْهَمة والحذفِ والإضمارِ.. فالنَّقْل لا بدَّ منه في ظاهر التفسير أوَّلاً لِيَتَّقيَ به مواضع الغَلَط، ثم بعد ذلك يَتَّسعُ للفَهْم والاستنباط.

والغرائب التي لا تُفْهَم إلا بالسَّماع كثيرة، ومن أمثلتها: من يفسِّر قوله تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ﴾ [النساء:٧٩] الآية على ظاهر معناها فيقول: إنَّ الخير من الله ﷻ والشَّرَّ من فِعْل الإنسان بقَطْع النظر عن الأدلَّة الشَّرعِيَّة التي تقتضي أن لا يقعَ إلا ما أراد الله ﷻ، ويكون المفسِّر بهذا التفسير غافلاً أو مُهْمِلاً لما سبق هذه الآية من قوله تعالى: ﴿قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ﴾ [النساء:٧٨]، وكقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيۡنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبۡصِرَةٗ فَظَلَمُواْ بِهَاۚ﴾ [الإسراء:٥٩]، فالنَّاظر إلى ظاهر العربية يظنُّ أنَّ المراد بقوله: ﴿مُبۡصِرَةٗ﴾ أنَّ النَّاقة كانت مُبْصِرة ولم تكن عمياء[1].

الثالث: أن يكون المعنى: ذَمَّ من قال في القرآن لفظِه أو معناه دون الرجوع إلى الضَّوابط العِلميَّة، ولو لم يَحْتَج الأمر إلى نقلٍ؛ فإن الرأي أو الاجتهاد لا بدَّ لهما من ضوابط يُرجَع إليها،

(١) انظر: تفسير القُرْطُبي (١/ ٦٦)، ونقله في تحفة الأحوذي (٨/ ٢٢٦)، ومناهل العرفان (٢/ ٤٢)، وأصل الكلام بزيادات أكثر إفادة للغزالي في إحياء علوم الدين (١/ ٢٩٠)، وانظر أيضًا التحرير والتنوير (١/ ١٣).

فالمراد بالرأي هنا كما يقول الطاهر بن عاشور ﵀: "هو القول عن مُجَرَّد خاطر"[1]، فيكون صاحب الرأي المذموم هنا قد قال: "بعقله المُجَرَّد من غير تتبُّع أقوال الأئمة"[2].

"وقال الماوَرْدِيُّ ﵀: قد حَمَل بعض المُتَورِّعة هذا الحديث على ظاهره، وامتنع من أن يستنبط معاني القرآن باجتهاده ولو صحبها الشواهد، ولم يُعارِض شَواهِدَها نصٌّ صريحٌ، وهذا عُدُول عما تُعُبِّدنا بمعرفته من النَّظر في القرآن واستنباط الأحكام منه، كما قال تعالى: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ [النساء:٨٣]، ولو صحَّ ما ذهب إليه لم يُعلَم بالاستنباط، ولما فَهِمَ الأكثرُ من كتابه تعالى شيئًا..."[3]. فخلاصة رأي الماوَرْدِيِّ ﵀ أنَّ مَنْع التفسير بالرأي بضوابطه يعني مَنْع أن يكون في القرآن حلولٌ لمشاكل العالَم المُسْتَجَدَّة.

ولـمَّا روى البَيْهقيُّ ﵀ هذا الحديث قال: "وهذا إن صحَّ فإنَّما أراد -والله أعلم- الرأي الذي يَغْلِب على القلب من غير دليل قام عليه فمِثْل هذا الرأيِ لا يجوز الحُكْمُ به في النَّوازل، فكذلك لا يجوز تفسير القرآن به.

(١) بعضه مأخوذ من التحرير والتنوير (١/ ٢٠) بتصرُّف واختلاف.

(٢) عون المعبود (١٠/ ٦١).

(٣) البرهان (٢/ ١٦٢)، ونقله في الإتقان (٢/ ٤٧٥)، عون المعبود (١٠/ ٦١).

وأما الرأي الذي يُسْنِدُه برهانٌ فالحكم به في النوازل جائز، وكذلك تفسير القرآن به جائز"- وبيَّن أن هذا هو المعنى المراد فيما روي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه في ذلك أنه قال: «أيُّ سماء تُظِلُّني، وأيُّ أرض تُقِلُّني إذا قلتُ في كتاب الله برأيي»(١).

الرابع: أن يكون القَصْد من التحذير أخذَ الحيطة في التدبُّر والتأويل ونَبْذَ التَّسرُّع إلى ذلك، وهذا مقامٌ تفاوَت العلماء فيه، واشتدَّ الغلو في الوَرْع ببعضهم حتى كان لا يذكر تفسير شيء، وزعموا أن الأصمعي رحمه الله كان لا يفسِّر كلمةً من العربية إذا كانت واقعة في القرآن، فأبى أن يتكلَّم في أن سرى وأسرى بمعنى واحد، لأن أسرى ذكرت في القرآن(٢).

الخامس: النَّهي يرجع إلى أن يكون للشخص في الشيء رأيٌ وإليه مَيْلٌ من طَبْعه وهواه، فيتأوَّل القرآنَ على وَفْق هواه ليحتجَّ على تصحيح غَرَضِه، ولو لم يكن له ذلك الرأي والهوى لا يلوح له من القرآن ذلك المعنى، فالنَّهي في الحديثين إنما هو لمن له أهواء شخصية، فَطَوَّع آيات القرآن لها، وهذا له ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: قد يكون مع العلم بأنَّ المراد من الآية ليس ذلك، ولكنه يُلَبِّس على خَصْمه:

---

(١) شعب الإيمان (٣/ ٥٤٠)، وقال المحقِّق (عبد العلي عبد الحميد):" إسناده ضعيف، وهو مرسل"، وأخرجه ابن عبد البر (٢/ ٨٣٣، ٨٣٤) من طريق آخر، قال أبو الأشبال الزهيري محقِّق الكتاب:" إسناده حسن" ولكنه مرسل أيضًا، وقد صحَّح الألباني هذا الأثر الذي رواه البزار (٢٥٧)، لكنه في سياق حادثة الإفك، قال الألباني في الصحيحة (٦/ ٢٨):" قد أخرج البزَّار بسند صحيحٍ عن عائشة رضي الله عنها أنه لما نزل عُذْرها قَبَّل أبو بكر رضي الله عنه رأسها، فقالت: ألا عذرتني؟ فقال: أيُّ سماء تظلني، وأيُّ أرض تقلني إن قلت ما لا أعلم؟!".

(٢) التحرير والتنوير (١/ ١٤).

فهذه الأحاديث محمولة على من قال في القرآن قولاً وهو يعلم أن الحقَّ خلافُه كأصحاب المذاهب الفاسدة الذي يتأوَّلون القرآن على وَفْق هواهم ليحتجُّوا به على صِحَّة آرائهم[1]، وقال الغزالي ﵀: ومن الطامَّات صَرْف ألفاظ الشارع عن ظاهرها إلى أمور لم تُسْبَق إلى الأفهام كدأب الباطنيَّة، فإن الصَّرْف عن مقتضى ظواهرها من غير اعتصام فيه بالنَّقْل عن الشارع، وبغير ضرورة تدعو إليه من دليل عقليٍّ حرامٌ[2].

فمن أمثلة ذلك: من زعم أن تفسير المسجد الأقصى الوارد في أول آية من سورة الإسراء هو مسجد في الطائف، وليس المسجد الأقصى الذي يعرفه المسلمون وغير المسلمين.

الحالة الثانية: قد يفسِّر الآية على هواه مع الجَهْل، وذلك إذا كانت الآية مُحْتَمِلةً، فيميل فَهْمُه إلى الوجه الذي يوافق غَرَضَه، ويترجَّح ذلك الجانب برأيه وهواه، ولولا رأيه لما كان يترجَّح عنده ذلك الوجه.

الحالة الثالثة: قد يكون له غرض صحيح فيطلب له دليلًا من القرآن ويستدلُّ عليه بما يعلم أنه ما أريد به، كمن يدعو إلى مجاهدة القلب القاسي، فيقول: المراد بفرعون في قوله تعالى: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾ [طه:٢٤] هو النَّفْس، ويشير إلى قلبه، ويُوْمِىء إلى أنه المراد بفرعون، وهذا الجِنْس قد يستعمله بعضُ الوعاظ في المقاصد الصحيحة تحسينًا للكلام وترغيبًا للمستمع، وقد تستعمله الباطنية في المقاصد الفاسدة لتغرير النَّاس، ودعوتهم إلى

(١) انظر: مناهل العرفان (٢/ ٤١)، وقبل ذلك قال المناوي نحوه في فيض القدير (٦/ ١٩٠).

(٢) فيض القدير (١/ ١٣٢).

مذاهبهم الباطلة، فيُنْزِلُون القرآن على وَفْق رأيهم ومذهبهم على أمور يعلمون قطعًا أنها غير مرادة[1].

ومن أمثلة التفاسير التي يريد بها أصحابها إثباتَ مذهبٍ فاسدٍ لأنهم أُشْرِبوه: قول "البيانية"[2] في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١٣٨]: إنه بَيَان بن سَمْعَان كبير مذهبهم، وكانت المنصورية[3] أصحاب أبي منصور الكِسْف يزعمون أن المراد من قوله تعالى: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ كِسْفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ سَاقِطًا يَقُولُوا۟ سَحَابٌ مَّرْكُومٌ﴾ [الطور:٤٤] أن الكِسْف إمامهم نازل من السماء، وهذا إن صحَّ عنهم ولم يكن من ملصقات أضدادهم فهو تبديل للقرآن ومُرُوق عن الدِّين[4].

وما عدا ذلك: "فلا يتطرَّق النهي إليه ما دام على قوانين العلوم العربية والقواعد الأصلية"[5].

ولعلك تسأل: ما معنى قوله في الحديث (فقد أخطأ)؟

---

(١) تفسير القُرْطُبِي (١/ ٦٦)، ونقله في تحفة الأحوذي (٨/ ٢٢٦)، ومناهل العرفان (٢/ ٤٢)، وأصل الكلام بزيادات أكثر إفادة لحجة الإسلام الغزالي في كتابه إحياء علوم الدين (١/ ٢٩٠).

(٢) هم: أصحاب بيان بن سمعان التميمي النهدي اليمني، زعموا أن الإمامة صارت من أبي هاشم إلى بيان بوصيته إليه، وقد ظهر بيان بن سمعان بالعراق، وادَّعى النبوة، ثم ادَّعى الألوهية؛ فقتله خالد القسري والي العراق سنة ١١٩ وقيل سنة ١٢٠ هـ. انظر: مقالات الإسلاميين (ص: ٥، ٦)، والملل والنحل (١/ ١٥٢).

(٣) هم: أتباع أبي منصور العِجْلي، زعم أنه إمام حين تبرَّأ منه الباقر وطرده، ثم زعم بعد وفاة الباقر أن روحه انتقلت إليه، وله كثير من المزاعم. منها أنه عرج به إلى السماء. ومنها أن الكِسْف الساقط من السماء هو الله أو عليٌّ. ومنها أن الرسالة لا تنقطع، ولما علم بذلك يوسف بن عمر الثقفي والي العراق في أيام هشام بن عبد الملك قتله. انظر: مقالات الإسلاميين (ص: ٩، ١٠)، والملل والنحل (١/ ١٧٨).

(٤) انظر: التحرير والتنوير (١/ ١٤).

(٥) تحفة الأحوذي (٨/ ٢٢٦).

الجواب: قال ابن حَجَر رحمه الله: "أي أخطأ طريق الاستقامة بخوضه في كتاب الله بالتخمين والحَدْس لتعَدِّيه بهذا الخوض مع عدم استجماعه لشروطه، فكان آثمًا به مطلقًا، ولم يُعْتَدَّ بموافقته للصَّواب؛ لأنها ليست عن قصدٍ ولا تحرٍّ بخلاف من كَمُلت فيه آلات التفسير وهي خمسة عشر عِلمًا... وبعض هذه العلوم كان موجودًا عند السَّلَف بالفعل، وبعضها بالطَّبع من غير تعلُّمٍ؛ فإنه مأجور بخوضه فيه، وإن أخطأ لأنه لا تَعَدِّي منه فكان مأجورًا أجرين"[١].

لماذا لجأنا إلى التأويل لتلك الأحاديث في حال ثبوتها؟

يجيب عن هذا الإمام الغزالي رحمه الله في كلام رصينٍ حافلٍ له، فيبيِّن أن النَّهيَ الوارد في تلك الروايات: "لا يخلو إما أن يكون المراد به الاقتصارَ على النقل والمسموع، وتركَ الاستنباط والاستقلال بالفَهْم، أو المرادُ به أمرًا آخر.

وباطلٌ قطعًا أن يكون المراد به ألا يتكلَّم أحدٌ في القرآن إلا بما يسمعه لوجوه:

أحدها: أنه يشترط أن يكون ذلك مسموعًا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومُسْنَدًا إليه، وذلك ممَّا لا يصادَف إلا في بعض القرآن، فأما ما يقوله ابن عَبَّاس وابن مسعود رضي الله عنهم من أنفسهم، فينبغي ألا يُقْبَلَ، ويقال هو تفسير بالرأي؛ لأنَّهم لم يسمعوه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكذا غيرهم من الصَّحابَة رضي الله عنهم.

والثاني: أن الصَّحابَة رضي الله عنهم والمفسِّرين اختلفوا في تفسير بعض الآيات، فقالوا فيها أقاويل مختلفة لا يُمْكِن الجمعُ بينها، وسماع جميعها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم محالٌ، ولو كان الواحد مسموعًا لردَّ الباقي، فتبيَّن على القطع أن كلَّ مفسِّر قال في المعنى بما ظهر له باستنباطه، حتى

(١) تحفة الأحوذي (٨/ ٢٢٥).

قالوا في الحروف التي في أوائل السُّوَر سبعة أقاويل مختلفة لا يمكن الجمع بينها...فكيف يكون الكلُّ مسموعًا؟!

والثالث: أنه ﷺ دعا لابن عَبَّاس رضي الله عنهما، وقال: «اللهم فَقِّهْهُ في الدِّين، وعَلِّمْه التأويل»، فإن كان التأويل مسموعًا كالتنزيل ومحفوظًا مثله فما معنى تخصيصه بذلك؟

والرابع: أنه قال عز وجل: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ [النساء:٨٣] فأثبت لأهل العلم استنباطًا ومعلوم أنه وراء السَّماع.

فبطل أن يُشترط السَّماع في التأويل، وجاز لكلِّ واحد أن يَسْتَنبِط من القرآن بقدر فَهْمِه وحَدِّ عَقْله"[١]، ويضاف هنا حديث أبي جُحيفة المتقدم.

الدليل الثالث: الأحاديث والآثار في ذمِّ الرأي مطلقًا، وهي كثيرة، ومنها:

١) حديث عروة بن الزبير عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: سمعت النبيَّ ﷺ يقول: «إِنَّ اللهَ لاَ يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاس رُؤُوسًا جُهَّالاً، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»[٢]، قال عروة: فحدَّثتُ به عائشةَ زوجَ النبيِّ ﷺ، ثم إن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما حجَّ بعدُ فقالت: يا ابن أختي انطلق إلى عبد الله، فاستَثْبِت لي منه الذي حدثتني عنه. فجئته فسألته، فحدثني به كنحو ما حدثني، فأتيت عائشة رضي الله عنها فأخبرتها، فعَجِبَت فقالت: "والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو"[٣].

---

(١) إحياء علوم الدين (١/ ٢٩٠)، ونقله بتقصير في تفسير القُرْطُبِي (١/ ٦٦)، تحفة الأحوذي (٨/ ٢٢٦)، مناهل العرفان (٢/ ٤١).

(٢) البخاري (١٠٠).

(٣) البخاري (٧٣٠٧).

٢) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أيضًا مرفوعًا قال: « لَمْ يَزَلْ أَمْرُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُعْتَدِلًا حَتَّى نَشَأَ فِيهِمْ الْمُوَلَّدُونَ(١)، وَأَبْنَاءُ سَبَايَا الْأُمَمِ، أبناءُ النِّساء التي سَبَتْ بنو إسرائيل من غيرهم، فقالوا فيهم بالرأي، فأضلُّوهم»، وفي رواية: «فأفتوا بالرأي، فضلُّوا وأضلُّوا»(٢).

وقد أوضح الشَّاطبيُّ رحمه الله أنَّ أحاديث ذَمِّ الرأي يراد منها الرأي المذموم لا الممدوح، فقال: "ما جاء منه في ذَمِّ الرأي المذموم، وهو المبني على غير أسس، والمُسْتَنِدِ إلى غير أصل من كتاب ولا سنة، فصار نوعًا من الابتداع، بل هو الجنس فيها؛ فإن جميع البِدَع إنما هي رأي على غير أصل، ولذلك وُصِفَ بوَصْف الضَّلال"(٣) فالحديث يتكلَّم على الرأي المذموم...وقد فصَّل الشَّاطبيُّ رحمه الله هنا أنواعًا من الرأي المذموم.

٣) عن أبي سعيد الخُدْرِي رضي الله عنه عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم قال: «يَقْبِض الله العلماء، ويَقْبِض العلم معهم، فتنشأ أحداث -أي فتيان صغار- يَنْزو بعضُهم على بعض نَزْوَ العِيْر على العِيْر، ويكون الشيخ فيهم مُسْتَضعفًا»(٤)، والمعنى: يَكْثُر المُتكلِّمون بجهل، ويبغون على صاحب

---

(١) الْمُوَلَّدُونَ: جمع مُوَلَّد، وهو: أي الأولاد الذين ولدوهم من بنات غيرهم، والسبايا جمع سبية كالهدايا جمع هدية؛ وهي المرأة المنهوبة من الأعداء. مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه (١/ ٢١٠).

(٢) رواه ابن ماجه (٥٦) مرفوعًا، وضعَّفه البوصيري في مصباح الزجاجة (١/ ١١)، والأرناؤوط والألباني، ورواه الدارمي (١/ ٦٢) مرسلاً، وجوَّد المحقِّق (حسين سليم أسد) إسناده، والرواية الأخيرة عند البزار في مسنده (٢٤٢٤)، قال الهيثمي:" رواه البزار، وفيه قيس بن الربيع، وثَّقه شعبة والثوري، وضَّعفه جماعة، وقال ابن القطان: هذا إسناد حسن". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ١٨٠)، قال ابن حجر:" أَخْطَأَ قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ فِي وَصْلِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، كَذَلِكَ أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ". إتحاف المهرة (٩/ ٥٨٨).

(٣) الاعتصام (١/ ٧٦)، وانظر في هذا الموضع كثرة غامرة من الروايات التي تذمُّ الرأي المذموم.

(٤) الطبراني في الأوسط (٢/ ٢٥٠)، وضعَّف ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٢٨٦) إسناده.

العلم، وترى هذا بارزًا جدًّا في وسائل التَّواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية، ومن الغرور والعبث والخداع أن ينسبوا النَّشاط الاجتماعي إلى الشَّباب ليُجَرِّئُوهم على غيرهم.

٤) عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: « لاَ يَأْتِي عَلَيْكُمْ عَامٌ إِلاَّ وَهُوَ شَرٌّ مِنَ الَّذِى كَانَ قَبْلَهُ، أَمَا إِنِّي لَسْتُ أَعْنِي عَامًا أَخْصَبَ مِنْ عَامٍ، وَلاَ أَمِيرًا خَيْرًا مِنْ أَمِيرٍ، وَلَكِنْ عُلَمَاؤُكُمْ وَخِيَارُكُمْ وَفُقَهَاؤُكُمْ يَذْهَبُونَ، ثُمَّ لاَ تَجِدُونَ مِنْهُمْ خَلَفًا، وَيَجِيءُ قَوْمٌ يَقِيسُونَ الأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ »(١).

٥) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «إيَّاكم وأصحابَ الرأي؛ فإنهم أعداء السُّنَن: أَعْيَتْهم الأحاديثُ أن يحفظوها، فقالوا بالرأي، فضَلُّوا وأَضَلُّوا»(٢).

الدليل الرابع: الآثار الواردة عن الصَّحابَة والتَّابِعين رضي الله عنهم الدالَّة على تحرجهم في أن يخوضوا في التفسير عمومًا، وأن يفسِّروا بالرأي خصوصًا:

أما ذمُّ الخوض في التفسير عمومًا: فقد جاء طلق بن حبيب إلى جندب بن عبد الله رضي الله عنه، فسأله عن آية من القرآن فقال: «أُحرِّجُ عليك إن كنت مسلمًا إلا ما قُمتَ عنِّي»، وعن سعيد بن المُسيِّب رحمه الله أنه كان إذا سئل عن تفسير آية من القرآن قال: «إنا لا نقول في القرآن شيئًا، وكان لا يتكلَّم إلا في المعلوم من القرآن»، وسأله رجل عن آية، فقال: «لا تَسْأَلني عن القرآن، وسل من يزعم أنه لا يخفى عليه منه شيء -يعني عِكْرِمَة-»(٣).

وأما ذمُّ التفسير بالرأي خصوصًا: فكقول الصديق رضي الله عنه المتقدِّم، وعن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما قال: « مَنْ أَحْدَثَ رَأْيًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ، وَلَمْ تَمْضِ بِهِ سُنَّةٌ من رسول الله صلى الله عليه وسلم، لم يَدْرِ على ما هو

---

(١) الدارمي (١/ ٧٦)، قال المحقِّق (حسين سليم أسد): "إسناده ضعيف؛ لضعف مجالد بن سعيد".

(٢) الدارقطني (٤٢٨٠)، وقال الأرناؤوط:" في إسناده مجالد، وهو ضعيف، ضعَّفه ابن معين، ووثَّقه النسائى في موضع".

(٣) انظر هذه الآثار وغيرها وتخريجها في: مقدمة في أصول التفسير (ص: ١٠٢)، تفسير ابن كثير (١/ ٦).

منه إذا لقيَ الله ﷻ»[١]، وسُئل عطاء رحمه الله عن شيء قال: «لا أدري». قيل له: ألا تقول فيها برأيك؟ قال: «إني أستحيي من الله ﷻ أن يُدَان في الأرض برأيي»[٢]...

والجواب عن ذلك كلِّه: هو ذاته ما سبق من الأجوبة، فالمراد ذمُّ من تكلَّم برأي مجرد، دون أن يستند إلى أصول التفسير وقواعده، وذمُّ من أفتى مع الجهل، ولذلك وُصِفُوا بالضَّلال والإضلال، وإلا فقد رأينا أنَّ الله ﷻ مدح من استنبط من الأصل.

ثم إنَّ تلك الأحاديث والآثار تُحَرِّم الإفتاء بغير علم؟ أفرأيت إن كان الإفتاء عن علمٍ بإلحاق ما ليس مذكورًا بما هو مذكور نصًّا؛ إمَّا للقياس، وإمَّا لدخوله في العموم، ولم يُتَنبه له من قبل، أو لغير ذلك.. أفلا يُعَدُّ هذا إفتاء بعلم؟ فهو غير مذموم، بل ممدوح، فإذا كان الرأي مستندًا إلى أصل من الكتاب أو السُّنَّة أو الإجماع، أو الاجتهاد المبني على أصوله الصحيحة فهو المحمود، وإذا كان لا يستند إلى شيء منها فهو المذموم.

ولذا كتب عمر رضي الله عنه إلى شُرَيح رحمه الله: «انظر ما تبيَّن لك من كتاب الله فلا تسأل عنه أحدًا، فان لم يَتبيَّن لك من كتاب الله، فاتَّبع فيه سُنة رسول الله ﷺ، وما لم يَتبيَّن لك من السُّنَّة فاجتهد فيه رأيك»، وفي رواية: «اقْضِ بما في كتاب الله، فإن لم يكن فبما في سُنَّة رسول الله ﷺ، فإن لم يكن فبما قضى به الصَّالحون، فإن لم يكن فإن شئت فتقدَّم...»[٣]، فقوله: «ما تبيَّن لك» أي من المعاني، وليس من الألفاظ كما هو معلوم.

---

(١) الدارمي (١/ ٦٩)، انظر في الاعتصام (١/ ٧٦) كثرة غامرة من الروايات التي تذم الرأي المذموم.

(٢) الدارمي (١/ ٦٠)، وصحَّح المحقِّق (حسين سليم أسد) إسنادَه.

(٣) فتح الباري (١٣/ ٢٨٧).

وقد ورد عنهم القول بالرأي وصرَّحوا به في قضايا أخرى: فأبو بكر رضي الله عنه يقول في مسألة الكَلالة: «أقول فيها برأيي فإن كان صوابًا...»[1]، ومِثْله ابن مسعود رضي الله عنه يقول عن اجتهاده في قضية: «سأقول فيها بجُهْد رأيي، فإن كان صوابًا فمن الله وحده لا شريك له، وإن كان خطأ فمني، والله ورسوله منه بريء»[2]، فجعل قوله اجتهادًا، وجعله رأيًا، ولمَّا قال ابن عَبَّاس رضي الله عنهما للصحابة رضي الله عنهم في مجلس عمر رضي الله عنه عن مسألة: «أُحدِّثكم برأيي»، قال له عمر رضي الله عنه : عن ذلك نسألك[3]، ولعلَّه تَعَلَّم هذا الرُّقِيَّ في العبارة من زيد بن ثابت رضي الله عنه فقد عاتبه ابن عَبَّاس رضي الله عنهما في اجتهاد ظنَّه مُخطِئًا فيه، فقال له زيد رضي الله عنه : «إنما أقول برأيي، وتقول برأيك»[4].

---

(١) الدارمي (٢/ ٤٦٢)، قال المحقِّق (حسين سليم أسد): "رجاله ثقات، غير أنه مُنْقَطع".

(٢) الموطأ (٢/ ٤٦٠)، النسائي (٦/ ١٢٢)، ورواه الحاكم (٢/ ١٩٦)، وصحَّحه ووافقه الذهبي.

(٣) ابن خزيمة (٣/ ٣٢٢)، ورواه الحاكم (١/ ٦٠٤)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه".

(٤) الدارمي (٢/ ٤٤٤)، وصحَّح المحقِّق (حسين سليم أسد) إسنادَه، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/ ٨٥١).

المبحث الثاني: أدلَّة المجيزين للتفسير بالرأي بضوابطه

لعلَّك ستقول الآن: لا داعي لسماع أدلَّة المُجِيْزين فقد اتَّضح السبيل، وانْجَلَت الغشاوة عن الأقاويل، فقد أجبنا عن جميع أدلة المانعين، وهذا يدل على جواز التفسير بالرأي.

نعم! ولكن لنسمع بعض أدلَّة المُجِيْزين للتفسير بالرأي بضوابطه:

أما الدليل الأول: فآيات التدبُّر الواردة في القرآن الكريم، وهي كثيرة، ومنها: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]، ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ

أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩]، والتدبُّر يوصل إلى التفهُّم، "والتفهُّم أن يستوضح من كل آيةٍ ما يليق بها؛ لينكشف له من الأسرار معانٍ مكنونةٌ، لا تتكشَّف إلا للمُوَفَّقين"[١] كما يقول الغزالي رحمه الله، وذكر من موانع الفَهْم: "أن يكون قد قرأ تفسيرًا ظاهرًا، واعتقد أنه لا معنى لكلمات القرآن إلا ما تناوله النَّقْل عن ابن عَبَّاس ومجاهد وغيرهما، وأن ما وراء ذلك تفسير بالرأي، وأن من فسَّر القرآن برأيه فقد تبوَّأ مقعدَه من النار، فهذا –أيضًا– من الحُجُب العظيمة"[٢].

فالتفسير بالرأي جائز، بل قد يكون واجبًا إذا كان من أهله في محله.

إنَّ أبرز خصائص القرآن المجيد: الخاصية العقلية في تَفَهُّمه والتفكُّر في آياته حتى ليكاد القرآن أن يحكم على مَنْ لم يستخدم عَقْله بالكفر أو بعدم التكليف أو بالغفلة، ولو تسمع القرآن المجيد لوجدتَّه يَعْذِل المُقَلِّدين، ويُثَرِّب على الآبائيين الَّذِينَ يحتجون بآبائهم في إثبات الأحكام والتعامُل مع الحياة.

وأما الدليل الثاني: فالآيات والأحاديث التي مَيَّزت أهل الفَهْم والمُسْتَنبطين عن غيرهم: مثل قوله جلَّ ذِكْرُه: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، ودعا به النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم لابن عَبَّاس رضي الله عنهما حيث قال: «ضَمَّنِي رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم إلى صدره –أي ضمَّة الوالد لولده– وَقَالَ: اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الْكِتَابَ»[٣] أي لفظًا ومعنى، وقد ينقدح في فؤادك الذكيِّ أن المراد بتعليم الكتاب حفظُ اللفظ، فاسمع لابن حَجَر رحمه الله وهو أمير المؤمنين في

(١) إحياء علوم الدين (١/ ٢٨٣).

(٢) إحياء علوم الدين (١/ ٢٨٥).

(٣) البخاري (٧٥)، وفي رواية للبخاري: «اللهم عَلِّمه الحكمة».

الحديث في زمنه يُمِيط عنك قصورَ هذا الفَهْم، فيقول: "والمراد بالتعليم ما هو أعمُّ من حفظه والتفهُّم فيه"(١).

والاجتهاد في فَهْم الكتاب هو الذي عناه عليٌّ رضي الله عنه بقوله: «إِلاَّ فَهْمًا يُعْطِيهِ اللهُ رَجُلاً فِي الْقُرْآنِ»(٢)، "ومن هنا اختلف الصَّحابَة رضي الله عنهم في معنى الآية، فأخذ كلٌّ برأيه على منتهى نظره"(٣).

الدليل الثالث: القرآن معجزة الله عز وجل، وحُجَّته على البشرية مهما تجدَّدت قضاياها:

وهذا يقتضي ضرورة التفسير بالرأي عندما يصدر من أهله في مَحَله، كما يعني حتمية ظهور معانٍ جديدةٍ تنبعث من الآيات، ولا تُنَاقِضُ المعانيَ الصحيحة القديمة.

والقرآن كلام الله، فهو صِفته التي لا تتناهى، وهو رحمته التي تتَّسع لكلِّ قضيةٍ مهما تقدَّمت البشرية في حياتها، ولذا ترى لفَهْم القرآن المجيد مستوياتٍ متعددةً، بل رأيت القراءاتِ القُرْآنيَّة تُنْبِئُك بعضُها عن إعجازٍ تصويريٍّ مدهش يظهر مع المحافظة التامَّة على عدد الكلمات.

وبالاستنباط لبصائر القرآن المتجدِّدة يظهر إعجازه في استيعاب مستجدات الحياة، وتظل ترى نهر القرآن متدفِّقًا بالمعاني المتجدِّدة.

ما الجوانب التي يظهر من خلالها إعجاز القرآن المُتمثِّل في شموله لجميع قضايا الحياة؟

الجواب: تأمَّل معي في جانبين يعالجهما القرآن المجيد:

(١) فتح الباري لابن ابن حجر (١ / ١٧٠).
(٢) البخاري (٣٠٤٧).
(٣) البرهان (١/ ١٦١).

الجانب الأول: تبقى الحياة تبعث أحداثها المتطورة بقضايا متجدِّدة، فتستوعبها ألفاظ القرآن المجيد؛ لأنه البيان الإلهي الأخير الذي يُصلِح كلَّ زمان ومكان، ويضبط كلَّ زمان ومكان.

الجانب الثاني: ترى آيات الله ﷻ المنظورة في الآفاق وفي الأنفس تظهر لتقابلها آيات الله ﷻ المسطورة في القرآن المجيد، فتسمع الله ﷻ يقول لك:

﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣] لاحظ أنه تعالى قال: ﴿سَنُرِيهِمْ﴾ فأخبر بالسين والمضارع عن المستقبل قرب أم بعد، وقد يتكرر مشهد رؤيتك للأسرار التي تحويها الآفاق والأنفس لتقابلها بعض الآيات القُرْآنيَّة التي تستوعب حقائقها؟

ومثل ذلك قول ربنا جلَّ ذِكْرُه: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ فَتَعْرِفُونَهَا ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٣].

وتظلُّ أنوار القرآن المجيد تَظْهر لك في الحياة حتى يأتي يوم التأويل الخاتم.. إنه يوم القيامة حيثُ يصف الله ﷻ لك ذلك، فيقول: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ قَدْ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾ [الأعراف: ٥٣].

والقضايا الحادثة على مرِّ الأزمان متجدِّدة متغيِّرة، والتفسير بالاجتهاد في الرأي يضمن استمرارية الاستنباط.

الدليل الرابع: أقوال السلف وعملهم بالرأي مِنَ الصَّحابَة ﷺ فمَنْ بَعْدَهم[1]، ولو كان التفسير مقصورًا على بيان معاني مفردات القرآن من جهة العربية لكان التفسير نَزْرًا، ونحن نشاهد كثرةَ أقوال السلف من الصَّحابَة، فمَنْ يليهم في تفسير آيات القرآن، وأكثر ذلك الاستنباط برأيهم وعلمهم[2].

الدليل الخامس: لا يصحُّ أن يكون كلُّ ما قاله الصَّحابَة ﷺ في التفسير مسموعًا من النبيِّ ﷺ لوجهين:

١) أنَّ النبيَّ ﷺ لم يَثْبُت عنه من التفسير المباشر إلا تفسير آياتٍ قليلة، وإن كانت حياته وسيرته تُعَدُّ تفسيرًا عمليًّا للقرآن الكريم.

٢) أنهم اختلفوا في التفسير على وجوه مختلفة لا يُمْكِن الجمع بينها، وسماع جميعِها من رسول الله ﷺ محال، ولو كان بعضها مسموعًا لترك الآخر، أي لو كان بعضها مسموعًا لقال قائله: إنه سمعه من رسول الله ﷺ فرجع إليه من خالفه، فتبيَّن على القطع أن كلَّ مفسِّر قال في معنى الآية بما ظهر له باستنباطه...بل إنهم فسَّروا بعض الآيات برأيهم على غير ما ثبت في السُّنَّة التي لم يعلموها، أو علموها، واجتهدوا في تأويلها، وقال أبو سفيان الحِمْيريُّ رحمه الله: سألت هُشَيمًا عن تفسير القرآن كيف صار فيه اختلاف؟ قال: "قالوا برأيهم فاختلفوا"[3].

وبعد استعراضك السابق لا بدَّ أن تصل إلى نتيجةٍ بيِّنة: أن تَجْمَع بين كلام المجيزين والمانعين:

---

(١) وانظر غير المصادر المتقدمة: روح المعاني (١/ ٦)، التحرير والتنوير (١/ ١٢).

(٢) بعضه مأخوذ من التحرير والتنوير (١/ ٢٠) بتصرُّف واختلاف.

(٣) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (١/ ٧٧٧)، قال المحقِّق (أبو الأشبال الزهيري):" إسناده صحيح".

فالخلاف بينهم أشبه أن يكون لفظيًّا: «بأن يحمل كلام المُجِيزين للتفسير بالرأي على التفسير بالرأي المستوفي لشروطه، فإنه يكون حينئذ موافقًا لكتاب الله وسُنَّة رسوله وكلام العرب، وهذا جائز ليس بمذموم ولا منهي عنه، ثم يُحْمَل كلام المانعين للتَّفسير بالرأي على ما فُقِدتْ شروطه السَّابقة، فإنه يكون حينئذٍ مخالفًا للأدلَّة الشَّرعِيَّة واللُّغة العربية، وهذا غير جائزٍ، بل هو مَحَطُّ النهي، ومَصَبُّ الذَّمِّ، وعليه يُحْمَل كلام ابن مسعودٍ رضي الله عنه في قوله: «سَتَجِدُونَ أَقْوَامًا يَدْعُونَكُمْ إِلَى كِتَابِ اللهِ، وَقَدْ نَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ فَعَلَيْكُمْ بِالْعِلْمِ وَإِيَّاكُمْ وَالتَّبَدُّعَ وَإِيَّاكُمْ وَالتَّنَطُّعَ»[1]، وقول عمر رضي الله عنه أيضًا: «إنما أخاف عليكم رجلين: رجلٌ يتأوَّل القرآن على غير تأويله، ورجلٌ ينافِس المُلْكَ على أخيه»[2]، وقول عمر رضي الله عنه أيضًا: «ما أخاف على هذه الأمَّة من مؤمنٍ ينهاه إيمانه، ولا من فاسقٍ بَيِّنٍ فِسْقُه، ولكني أخاف عليها رجلاً قد قرأ القرآن حتى أَذْلَقَه بِلسانه، ثمَّ تأوَّله على غير تأويله»[3].

هنا ترى ابن عَطِيَّة رحمه الله يحرِّر لك معنى المنع من الاجتهاد بالرأي، فيقول: "ومعنى هذا أن يُسأَلَ الرجل عن معنى في كتاب الله، فيتسوَّر عليه برأيه، دون نظر فيما قال العلماء، أو اقتضته قوانين العلوم، كالنَّحو، والأصول، وليس يدخل في هذا الحديث أن يفسِّر اللُّغويون لغتَه،

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/ ١٢٠٢)، قال المحقِّق (أبو الأشبال الزهيري):" إسناده ضعيف"، فيه علتان؛ الأولى: عباد بن كثير ضعيف، والثانية: الانقطاع بين أبي قلابة وابن مسعود رضي الله عنه .

(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/ ١٢٠٢)، قال المحقِّق (أبو الأشبال الزهيري):" رجال إسناده ثقات، غير أنه منقطع بين عمرو بن دينار وعمر بن الخطاب رضي الله عنه ".

(٣) مناهل العرفان (٢/ ٤٣). والأثر أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٢٠٤)، قال المحقِّق (أبو الأشبال الزهيري):" إسناده ضعيف" وذكر ثلاث علل تضعفه.

والنُّحاةُ نحوَه، والفقهاءُ معانيَه، ويقولَ كلُّ واحدٍ باجتهاده المبنيِّ على قوانينِ علمٍ ونظر، فإن القائل على هذه الصِّفة، ليس قائلاً بمجرد رأيه"[1].

اذكر أحوال المُكَلَّفين بالنسبة لتفسير القرآن.

الجواب: قَسَّم الزَّرْكَشِيُّ ﷺ أحوالَ المُكَلَّفين إلى ثلاثة أقسام عند الجمع بين هذه الأدلة المانعة، والأدلة المجيزة:

الحال الأول: ما نُـهِيَ المُكَلَّف فيه عن تفسيره وهو المتشابه منه، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾ [آل عمران: ٧].

الحال الثاني: ما جاز تفسيره؛ لأنَّ القرآن إنما نزل حُجَّة على الخلق، فلو لم يَجُزْ التفسير لم تكن الحُجَّة بالغة، فإذا كان كذلك جاز لمن عرف لغاتِ العرب وشأنَ النُّزُول أن يفسِّره.

الحال الثالث: من كان من المُكَلَّفين ولم يَعْرِف وجوه اللغة، فلا يجوز أن يفسِّره إلا بمقدار ما سمع، فيكون الذي ينقله إنما ينقله على وجه الحكاية لا على سبيل التَّفسير، ولو أنه يعلم التَّفسير فأراد أن يستخرج من الآية حكمة أو دليلاً لـحُكْم فلا بأس به[2].

وقال الطاهر بن عاشور ﷺ: "إن قلتَ: أَتَرَاك بما عَدَدتَ من علوم التفسير تُثْبِتُ أنَّ تفسيرًا كثيرًا للقرآن لم يَسْتَنِد إلى مأثور عن النبيِّ ﷺ ولا عن أصحابه ﷺ، وتبيح لمن استجمع من تلك العلوم حظًّا كافيًا وذوقًا ينفتح له بهما من معاني القرآن ما ينفتح عليه، أن يفسِّر من آي القرآن بما لم يُؤْثَر عن هؤلاء؟

---

(١) تفسير ابن عطية (١/ ٤١).

(٢) البرهان (٢/ ١٦٣).

قلتُ: أراني كما حسبت أُثْبِتُ ذلك وأُبِيْحُه، وهل اتَّسعتِ التَّفاسير وتَفَنَّنت مُسْتَنبطات معاني القرآن إلا بما رزقه الَّذِينَ أوتوا العلم من فَهْمٍ في كتاب الله؟ وهل يتحقَّق قول علمائنا: (إن القرآن لا تنقضي عجائبه) إلا بازدياد المعاني باتِّساع التفسير؟ ولولا ذلك لكان تفسير القرآن مُخْتَصرًا في ورقات قليلة، وهل استنباط الأحكام التشريعية من القرآن في خلال القرون الثلاثة الأولى من قرون الإسلام إلا من قبيل التفسير لآيات القرآن بما لم يُسْبَق تفسيرها به قبل ذلك؟ وهذا الإمام الشَّافِعيُّ رحمه الله يقول: «تَطَلَّبت دليلًا على حُجِّية الإجماع فظَفَرْت به في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥]»[١].

---

(١) التحرير والتنوير (١/ ٢٨).

المبحث الثالث: أمثلة على اختلاف الصَّحابة ﷺ في التفسير

وفي ذلك دليل على أنهم صدروا عن الرأي، وذكر ابن القيِّم رحمه الله أمثلة وافرة في كتابه (إعلام المُوَقِّعين)(١)، ومنها:

المثال الأول: قوله ﴿يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ﴾ [الدخان: ١٠]:

قال الطَّبَرِي رحمه الله: "اختلف أهل التأويل في هذا الذي أمر الله ﷻ نبيَّه ﷺ أن يَرْتَقبه، وأخبره أنَّ السماء تأتي فيه بدخان مبين: أي يوم هو؟ ومتى هو؟ وفي معنى الدُّخان الذي ذُكر في هذا الموضع"(٢).

ثم ذكر الأقوال في ذلك، وإليك قِصَّة تُلَخِّص أشهر قولين:

فعن مسروق رحمه الله، قال: دخلنا المسجد، فإذا رجل يَقُصُّ على أصحابه. ويقول: ﴿يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ﴾ [الدخان: ١٠] تدرون ما ذلك الدُّخان؟ ذلك دخان يأتي يوم القيامة، فيأخذ أسماع المنافقين وأبصارهم، ويأخذ المؤمنين منه شِبْه الزُّكام؟

هذا خرَّجه الطَّبَرِيُّ رحمه الله، وخرَّج البُخاريُّ رحمه الله بقية القِصَّة عَنْ مَسْرُوقٍ رحمه الله، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُود رضي الله عنه ، قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاس مَنْ عَلِمَ شَيْئًا فَلْيَقُلْ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلْيَقُلِ اللهُ أَعْلَمُ، فَإِنَّ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولَ لِمَا لاَ يَعْلَمُ اللهُ أَعْلَمُ، قَالَ اللهُ ﷻ لِنَبِيِّهِ ﷺ : ﴿قُلۡ مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦]، وَسَأُحَدِّثُكُمْ، عَنِ الدُّخَانِ إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَعَا قُرَيْشًا إِلَى الإِسْلاَمِ فَأَبْطَؤُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَيْهِمْ بِسَبْعٍ كَسَبْعِ يُوسُفَ، فَأَخَذَتْهُمْ سَنَةٌ، فَحَصَّتْ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى أَكَلُوا الْمَيْتَةَ وَالْجُلُودَ، حَتَّى جَعَلَ الرَّجُلُ يَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّمَاءِ

---

(١) إعلام الموقعين (٤/ ١٥٤).

(٢) تفسير الطَّبَرِي (٢٢/ ١٣).

دُخَانًا مِنَ الْجُوعِ»، قَالَ اللهُ ﷻ: ﴿فَٱرۡتَقِبۡ يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ ۝١٠ يَغۡشَى ٱلنَّاسَۖ هَٰذَا عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ [الدخان: ١٠- ١١]، **[وعند الطَّبَرِيِّ** رحمه الله: **فأتاه أبو سفيان بن حرب فقال: "يا محمَّد إنك جئت تأمر بالطَّاعة وبصِلَة الرَّحِم، وإنَّ قومك قد هلكوا، فادع الله لهم"] قَالَ: فَدَعَوْا** ﴿رَّبَّنَا ٱكۡشِفۡ عَنَّا ٱلۡعَذَابَ إِنَّا مُؤۡمِنُونَ ۝١٢ أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكۡرَىٰ وَقَدۡ جَآءَهُمۡ رَسُولٞ مُّبِينٞ ۝١٣ ثُمَّ تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ وَقَالُواْ مُعَلَّمٞ مَّجۡنُونٌ ۝١٤ إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلۡعَذَابِ قَلِيلًاۚ إِنَّكُمۡ عَآئِدُونَ﴾ [الدخان: ١٢-١٥] **أَفَيُكْشَفُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: فَكُشِفَ، ثُمَّ عَادُوا فِي كُفْرِهِمْ، فَأَخَذَهُمُ اللهُ يَوْمَ بَدْرٍ، قَالَ اللهُ تَعَالَى:** ﴿يَوۡمَ نَبۡطِشُ ٱلۡبَطۡشَةَ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ [الدخان: ١٦]. **[عند الطَّبَرِيِّ** رحمه الله: **قال: فعادوا يوم بدر، فانتقم الله** ﷻ **منهم، فهي البَطْشَة الكبرى]**(١).

وفي رواية قال عبد الله رضي الله عنه: **«خَمسٌ قَدْ مَضَيْنَ الدُّخَانُ، وَاللِّزَامُ، وَالرُّومُ، وَالْبَطْشَةُ»**(٢)، **وروى الطَّبَرِيُّ** رحمه الله **أن ممَّن مال إلى أن الدُّخانَ عند قيام الساعة حذيفة بن اليمان** رضي الله عنه، **حيث قال: قال رسول الله** ﷺ: **«أَوَّلُ الآيات الدَّجالُ، وَنزول عِيسى بن مَرْيَمَ، وَنَارٌ تَخْرُجُ مِنْ قَعْرِ عَدْنِ أَبْيَنَ تَسُوقُ النَّاس إلى المَحْشَر تَقِيلُ مَعَهُمْ إذَا قَالوا، والدُّخان"، قال حُذيفة** رضي الله عنه: **يا رسول الله وما الدُّخان؟ فتلا رسول الله** ﷺ **الآية** ﴿يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ ۝١٠ يَغۡشَى ٱلنَّاسَۖ هَٰذَا عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ **يَمْلأ ما بَينَ المَشْرقِ والمَغْرِب يَمْكُثُ أَرْبَعِينَ يَوْما وَلَيْلَةً؛ أَمَّا المُؤْمِنُ**

---

(١) البخاري (٤٨٠٩) تفسير الطبري (٢١/ ١٣، ١٤).

(٢) مسلم (٧١٧٠)، واللِّزَام: "الْمُرَادُ بِهِ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَسَوۡفَ يَكُونُ لِزَامَۢا﴾ [الفرقان: ٧٧]، أَيْ: يَكُونُ عَذَابُهُمْ لازِمًا، قَالُوا وَهُوَ مَا جَرَى عَلَيْهِمْ يَوْمَ بَدْرٍ مِنَ الْقَتْلِ وَالْأَسْرِ، وَهِيَ الْبَطْشَةُ الْكُبْرَى. شرح النووي على مسلم (١٧/ ١٤٣).

فَيُصِيبُهُ مِنْهُ كَهَيْئَةِ الزُّكامِ، وأمَّا الكَافِرُ فَيَكُونُ بِمَنزلَةِ السَّكْرانِ، يَخْرُجُ مِنْ مَنْخِرِيْهِ وأُذُنَيْهِ ودُبُرِهِ»[1].

ورجَّح الطَّبَرِي رحمه الله الأوَّل فقال: "وأولى القولين بالصواب في ذلك ما رُوي عن ابن مسعود رضي الله عنه من أن الدُّخان الذي أمر الله نبيَّه صلى الله عليه وسلم أن يرتقبه، هو ما أصاب قومه من الجَهْد بدعائه عليهم، على ما وصفه ابن مسعود رضي الله عنه من ذلك إن لم يكن خبر حُذيفة رضي الله عنه الذي ذكرناه عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صحيحًا، وإن كان صحيحا، فرسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بما أنزل الله عز وجل عليه، وليس لأحد مع قوله الذي يصحُّ عنه قول.

وإنما قلت: القول الذي قاله عبد الله بن مسعود رضي الله عنه هو أولى بتأويل الآية، لأن الله جلَّ ثناؤه توعَّد بالدُّخان مشركي قريش، وأن قوله لنبيِّه صلى الله عليه وسلم ﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠]: في سياق خطاب الله عز وجل كفار قريش وتقريعه إيَّاهم بشِرْكِهم بقوله:﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝٨ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ يَلْعَبُونَ﴾ [الدخان: ٨-٩]، ثم أتبع ذلك قوله لنبيِّه عليه الصلاة والسلام: ﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ أمرًا

---

(١) تفسير الطَّبَري (٢٢/ ١٧، ١٨)، ثم تردَّد في صِحَّة الحديث، وقال بعد ذلك: " وإنما لم أشهد له بالصِّحَّة، لأنَّ محمد بن خلف العَسْقَلانيَّ حدثني أنه سأل روَّادًا عن هذا الحديث، هل سمعه من سفيان؟ فقال له: لا، فقلت له: فقرأته عليه؟ فقال: لا، فقلت له: فقُرِئَ عليه وأنت حاضر فأقرَّ به؟ فقال: لا، فقلت: فمن أين جئت به؟ قال: جاءني به قوم فعرضوه عليَّ، وقالوا لي: اسمعه منَّا فقرؤوه عليَّ، ثم ذهبوا، فحدَّثوا به عنّي، أو كما قال؛ فلما ذكرت من ذلك لم أشهد له بالصِّحَّة". وقال ابن كثير: " وَقَدْ أَجَادَ ابْنُ جَرِيرٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ هَاهُنَا، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ بِهَذَا السَّنَدِ، وَقَدْ أَكْثَرَ ابْنُ جَرِيرٍ مِنْ سِيَاقِهِ فِي أَمَاكِنَ مِنْ هَذَا التَّفْسِيرِ، وَفِيهِ مُنْكَرَاتٌ كَثِيرَةٌ جِدًّا، وَلَا سِيَّمَا فِي أَوَّلِ سُورَةِ "بَنِي إِسْرَائِيلَ" فِي ذِكْرِ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى، وَاللهُ أَعْلَمُ". تفسير ابن كثير (٧/ ٢٤٨).

منه له بالصبر إلى أن يأتيهم بَأْسَه، وتهديدًا للمشركين، فهو بأن يكون إذ كان وعيدًا لهم قد أحلَّه بهم أَشْبهُ من أن يكون أخَّره عنهم لغيرهم"[1].

وأظنَّ ابن القيِّم رحمه الله تعجَّل في تصحيح القول المقابل لقول ابن مسعود رضي الله عنه.

المثال الثاني: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]:

يعني: أسكنوا المُطَلَّقات من سعتكم، ولكنهم اختلفوا في تفسير المراد بالمُطَلَّقات هنا، هل ترجع إلى المُطَلَّقات جميعًا؟ أو إلى المُطَلَّقات طلاقًا رَجْعيًّا؟ وتَرَتَّب عليه الاختلاف في الذي تستحقُّه المرأة المُطَلَّقة طلاقًا بائنًا أي: ثلاثًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

الأول: مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ: أَنَّ لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةَ لعموم هذه الآية: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾، وَلِأَنَّ السُّكْنَى تَابِعَةٌ لِلنَّفَقَةِ وَجَارِيَةٌ مَجْرَاهَا، ولقَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَا تُضَآرُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُواْ عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦] وَتَرْكُ النَّفَقَةِ مِنْ أَكْبَرِ الْأَضْرَارِ.

الثاني: مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ: أَنَّ لَهَا السُّكْنَى وَلَا نَفَقَةَ لَهَا؛ لأنَّ الآية خصَّصت السُّكنى، حتى قَالَ أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ: يَخْرُجُ عَنْهَا إِذَا طَلَّقَهَا وَيَتْرُكُهَا فِي الْمَنْزِلِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ﴾، فَلَوْ كَانَ مَعَهَا مَا قَالَ: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ﴾.

ولأن الله عز وجل ذكر السُّكنى فقط لم تلزم النَّفَقة إلا للحامل كما صرَّح بعد ذلك، فقال: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦] فإِنْ كَانَتْ حَامِلاً فَلَهَا النَّفَقَةُ وَالْكِسْوَةُ وَالْمَسْكَنُ حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا.

الثالث: مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي ثَوْرٍ: أَنْ لَا نَفَقَةَ لَهَا وَلَا سُكْنَى، فجعلوا الآية خاصَّة، والمُخَصِّص لها حَدِيث فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رضي الله عنها: أَنَّهُ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَكَانَ

(١) تفسير الطَّبَرِي (٢٢/ ١٨، ١٩).

أَنْفَقَ عَلَيْهَا نَفَقَةَ دُونٍ، فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ قَالَتْ: وَاللهِ! لَأُعْلِمَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَإِنْ كَانَ لِي نَفَقَةٌ أَخَذْتُ الَّذِي يُصْلِحُنِي وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِي نَفَقَةٌ لَمْ آخُذْ شَيْئًا. قَالَتْ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا نَفَقَةَ لَكِ وَلَا سُكْنَى»(١)؛ وَلِأَنَّ السُّكْنَى تَابِعَةٌ لِلنَّفَقَةِ وَجَارِيَةٌ مَجْرَاهَا، فَلَمَّا لَمْ تَجِبْ لِلْمَبْتُوتَةِ نَفَقَةٌ لَمْ يَجِبْ لَهَا سُكْنَى، وَقَدِ احْتَجَّتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ رضي الله عنها صَاحِبَةُ الْقِصَّةِ عَلَى مَرْوَانَ حِينَ بَلَغَهَا إِنْكَارُهُ بِقَوْلِهَا: بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ قَالَتْ: هَذَا لِمَنْ كَانَتْ لَهُ مُرَاجَعَةٌ، فَأَيُّ أَمْرٍ يَحْدُثُ بَعْدَ الثَّلَاثِ؟ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا نَفَقَةٌ وَلَيْسَتْ حَامِلاً فَعَلَامَ يَحْبِسُونَهَا؟(٢).

واشتهر المذهب الأول بأنه مذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي استدلَّ بعموم الآية الأولى من سورة الطلاق، وعموم هذه الآية، وعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ الأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ جَالِسًا فِى الْمَسْجِدِ الأَعْظَمِ، وَمَعَنَا الشَّعْبِىُّ، فَحَدَّثَ الشَّعْبِىُّ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سُكْنَى وَلاَ نَفَقَةً، ثُمَّ أَخَذَ الأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ حَصًى فَحَصَبَهُ بِهِ. فَقَالَ: وَيْلَكَ! تُحَدِّثُ بِمِثْلِ هَذَا، قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: «لاَ نَتْرُكُ كِتَابَ اللهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا ﷺ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ، لاَ نَدْرِى لَعَلَّهَا حَفِظَتْ أَوْ نَسِيَتْ، لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ، قَالَ اللهُ عز وجل ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ [الطلاق: ١]»(٣)، ولفظ: «وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا ﷺ» فيه نزاع كثير بين أهل العلم في ثبوته ومعناه، وذكر البخاريُّ رحمه الله أن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة بنت قيس رضي الله عن أم المؤمنين وعنها(٤).

---

(١) مسلم (٣٦٩١).

(٢) مسلم (٣٦٩٧).

(٣) مسلم (٣٧٠٣).

(٤) البخاري (٥٣٢٣، ٥٣٢٤).

وبذلك يمكننا أن نقرِّر القاعدة الآتية:

قاعدة: المنوع من التفسير بالرأي المذموم هو الذي لا يعتمد على المصادر التَّفسيريَّة المعتمدة (القرآن، السنة، أقوال الصَّحابَة، اللغة) أمَّا عداه فمشروع بضوابطه.

خاتمة: كلام لبعض أهل العلم في تقرير النتيجة السابقة:

١) يقول ابن تَيْمِيَّة رحمه الله: "ومعلوم أن هذه الآثار الذامَّة للرأي لم يُقصد بها اجتهاد الرأي على الأصول من الكتاب والسُّنَّة والإجماع، في حادثة لم توجد في كتاب ولا سُنَّة ولا إجماع، ممن يَعرف الأشباه والنظائر، وفِقْهَ معاني الأحكام، فيقيس قياس تشبيه وتمثيل، أو قياس تعليل وتأصيل قياسًا لم يعارضه ما هو أَوْلَى منه، فإنَّ أدلَّةَ جواز هذا المُفْتِي لغيره، والعاملِ لنفسه، ووجوبَه على الحاكم والإمام أَشْهَرُ من أن تذكر هنا...وإنما القياس والرأي الذي يهدم الإسلام، ويحلِّل الحرام، ويحرِّم الحلال، ما عَارَضَ الكتابَ والسُّنَّة"[(١)].

٢) وقال القاضي شمس الدين الخُوَيِّيُّ الشَّافِعيُّ (ت٦٣٧هـ) رحمه الله: "علم التفسير عسير يسير: أما عُسْرُه فظاهر من وجوه أظهرها: أنه كلام متكلِّم لم يصل النَّاس إلى مراده بالسَّماع منه، ولا إمكان للوصول إليه... أما القرآن فتفسيره على وجه القطع لا يعلم إلا بأن يُسْمَعَ من الرَّسُول صلى الله عليه وسلم، وذلك متعذِّر إلا في آيات قلائل، فالعلم بالمراد يُستنبط بأمارات ودلائل، والحكمة فيه أن اللهَّ تعالى أراد أن يتفكَّر عبادُه في كتابه فلم يأمر نبيَّه صلى الله عليه وسلم بالتنصيص على المراد"[(٢)].

(١) الفتاوى الكبرى (٦/ ١٤٣).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/ ١٦).

٣) والشَّوْكانِيُّ رحمه الله يقول: "أشرف العلوم على الإطلاق، وأولاها بالتفضيل على الاستحقاق، وأرفَعُها قدرًا بالاتفاق هو علم التفسير لكلام القوي القدير، إذا كان على الوجه المعتبر في الورود والصَّدْر، غير مَشُوب بشيء من التفسير بالرأي الذي هو من أعظم الخَطَر، وهذه الأشرفية لهذا العلم يعرفها من يعرف الفرق بين كلام الخلق والحقِّ، ويدري بها من يميِّز بين كلام البشر وكلام خالق القوى والقُدَر"(١)...فقد حذَّر من الرأي، مع أنه بعد ذكر هذا الكلام عاب على من اقتصر على الرِّواية، وبين شرف الجمع بينها وبين الدِّراية، ولذا سمى كتابه: (فتح القدير الجامع بين الرِّواية والدِّراية في التفسير).

سؤال تدريبي: لماذا لم يفسِّر لنا النبي ﷺ آي القرآن آية آية؟

حال الكتب المدونة في التفسير:

لخَّصته القاعدة التي وضعها ابن تَيْمِيَّةَ رحمه الله بقوله: "فإن الكتب المصنَّفة في التفسير مشحونة بالغثِّ والسمين، والباطل الواضح والحقِّ المبين"(٢).

لماذا؟ لأنَّ هذه التفاسيرَ تحتوي على كثيرٍ من الرِّواية المقبولة، وكثير من الرِّواية المردودة، كما تحتوي على رأي باطل أو خطأ، وتحتوي في الوقت ذاته على رأيٍ؛ حقٍّ أو صواب.

وذكر أبو الطيب صديق بن حسن القَنُّوجيُّ (ت١٣٠٧هـ) رحمه الله في كتابه: (مقاصد البيان في تفسير القرآن)، وفي كتابه (أبجد العلوم)(٣) تفصيلاً في التفاسير المقبولة والمبتدعة التي أُلِّفَت، وهو هنا نقله عن السُّيُوطِيِّ رحمه الله في (الإتقان)، ولكن هذا التفصيل الذي ذكره فيه غَمْطٌ عظيم لحال هذه الكتب، فلنذكر كلامه، ثم نعقِّب على ذلك، فقد أشار إلى أنه صنَّف في التفسير قومٌ

(١) فتح القدير (١/ ١٧).

(٢) مقدمة في أصول التفسير (ص٢٤٣).

(٣) انظر: الإتقان (٤/ ٢٤٣)، ونقله عنه: كشف الظنون (١/ ٤٢٧)، وفتح البيان (١/ ٧)، وأبجد العلوم (٢/ ١٨١).

برعوا في شيء من العلوم، ومنهم من اقتصر فيه على ما كان ماهرًا فيه، وكأن القرآن أنزل لأجل هذا العلم لا غير مع أنَّ فيه تبيانَ كلِّ شيء:

فالنَّحوي تراه ليس له إلا الإعراب، وتكثير الأوجه المحتمَلة فيه وإن كانت بعيدة كـ: الزَّجَّاج، والواحديِّ في البسيط، وأبي حيَّان في البحر، والنهر.

والإخباري يشتغل بالقصص سواء كانت صحيحة أم باطلة، ومنهم الثَّعْلَبي رحمه الله.

والفقيه يكاد يَسْرُد فيه الفقه جميعًا، وربَّما ذكر ما لا تعلُّق له بالآية أصلاً، كالقُرْطُبِيِّ رحمه الله.

وصاحب العلوم العقلية كالرَّازِيِّ رحمه الله ملأ تفسيرَه بأقوال الحكماء والفلاسفة، وخرج من شيء إلى شيء، حتى قال بعض العلماء: فيه كلُّ شيء إلا التفسير.

والمُبْتدِع ليس له قصدٌ إلا تحريف الآيات، وتسويتها على مذهبه الفاسد، حتى إنه لو لاح له شاردةٌ من بعيد اقتنصها، كما نقل عن البُلْقِينِيِّ رحمه الله أنه قال: استخرجت من الكَشَّاف اعتزالًا بالمناقيش، منها أنه قال في قوله - سبحانه وتعالى-: ﴿فَمَن زُحۡزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدۡخِلَ ٱلۡجَنَّةَ فَقَدۡ فَازَۗ﴾ [آل عمران:١٨٥] "أي فوز أعظم من دخول الجنة" أشار به إلى عدم الرؤية.

والمُلْحد لا تسأل عن كفره وإلحاده في آيات الله تعالى وافترائه على الله تعالى ما لم يَقُلْه كقول بعضهم: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا فِتۡنَتُكَ﴾ [الأعراف:١٥٥]: "وما على العباد أضر من ربِّهم".

ومن تكلَّم في القرآن بلا سند، ولا نقل عن السَّلف، ولا رعاية للأصول الشَّرعِيَّة، والقواعد العربية كتفسير الكِرماني (العجائب والغرائب) ضمَّنه عجائب عند العوام، وغرائب عما عهد عن السلف، بل هي أقوال مُنْكَرة لا يحلُّ الاعتقاد عليها، ولا ذِكْرُها إلا للتحذير، كقولهم: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ﴾ [البقرة:٢٨٦] هو الحبُّ والعِشق.

وينبغي أن نضع عند سماع هذا الكلام الملحوظات الآتية:

١) كثير من كتب التفسير المعتبرة لا تخلو من الخطأ والصواب على منهج البشر دون ارتياب، فلا ينبغي أن نصادِر بالكلام السابق كثيرًا من كتب التفسير كالرَّازِيِّ، والزَّمَخْشَرِيِّ، والبيضاويِّ، والثَّعْلَبي، والكِرْمانيِّ، والمنهج القِسْط أن يأخذ منها الباحث ما أفاد، ويبيِّن ما يظنُّه في وِجهة نَظَره خطأً وقع فيه صاحبه مع إحسان الظَّن بتديُّن المفسِّر، ولذا قبل المحقِّقون الكَشَّاف مثلاً، وأبانوا ما وقع فيه الرجل من خطأ، أو خَطَل مع الإجلال له والتوقير لكتابه، بل إن المثال الذي أورده دلالة على نصرته للاعتزال تَخَرُّصٌ، وضَرْبٌ من القول بالنِّيَّة قد لا يَقْصِد إليه صاحب الكشاف، وكذا قال السُّبْكِيُّ ﵀ في كتاب الرَّازِي ﵀ لمَّا قيل: "فيه كلُّ شيء إلا التفسير"، فقال: ما الأمر كذا، إنما فيه مع التَّفسير كلُّ شيء...[1].

٢) اقتصار اللُّغويين على التفسير اللُّغوي، والإخباريين على القصص، والفلاسفة على الفلسفة، وهكذا.. أمر قد يكون فيه غُلُوٌّ، وقد أمر الله ﷻ بالقِسْط؛ إذ كلُّ تلك التفاسير تحتوي على تفسير كلِّ كلمة في الآيات غالبًا، كما تحتوي على فوائدَ قد لا توجد في غيرها، ولو قيل: يَغْلِب على التَّفسير فيها اللون اللُّغوي، أو الفروعي...لكانت العبارة أكثرَ دِقَّة، وعندما تراجع كتاب: (البحر المحيط) تجد فيه أقوالاً تفسيرية متعدِّدة إلى جوار المباحث اللُّغَوِيَّة، وهكذا بقية التفاسير قد يغلب عليها لون علمي، وذلك ليس بعيب في ذاته.

٣) التَّخصُّص في كلِّ تلك التفاسير مع اشتمالها على المعنى التفصيلي لكلِّ كلمة أمرٌ محمودٌ لا مذموم، بناء على قاعدة: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، ولذلك قيل: بأنَّ الله ﷻ حفظ القرآن من حيثُ اللفظُ بالتجويد وعلوم القراءات، ومن حيثُ الرسمُ بعلوم الرسم، ومن حيث العدد بعلم الفواصل، ومن حيث المعنى الفقهي بعلوم الفروع، ومن حيثُ

(١) الوافي في الوفيات (١/ ٥٤١).

التركيبُ اللغويُّ بعلوم النحو والصرف، وعلوم البيان والبديع، ومن حيثُ المعنى التاريخي بعلوم أسباب النُّزُول، وتواريخ الأمم...وهكذا، والظاهر أن هذا القولَ فيه تسامُحٌ؛ فإنَّ القرآن حَفِظَ تلك العلومَ، وتلك العلومُ أسهمت في بيان القرآن.

وما ذكر عن تفسير الكِرْمانيِّ ﵀ يقال فيه ما يقال في كتاب "الإتقان" –مثلاً– إذ فوائده جمَّة، وإنْ جَمَعَ بعضَ الأقوال التي لا يحلُّ الاعتقاد بها، وكان قصدُ المؤلف أن يَجْمَع الغرائبَ التي فيها فوائدُ، فينبغي الحَذَر منها، كما فعل السُّيُوطِيُّ ﵀ في الإتقان، فقد ذكر مثلاً في عدد سُوَر القرآن بعضَ الغرائب المُسْتَنكرة، لكنني أَحْمِل أَمْرَه على أنه ذَكَره للمعرفة والتَّحذير، وإن لم يُصَرِّح بذلك.

قاعدة: «لا يستقيم الحديث إلا بالرأي، ولا يستقيم الرأي إلا بالحديث»[1]:

فالمراد بالحديث هنا النَّقْل الشَّامل للكتاب والسُّنَّة؛ فإنَّ صلاح أحوال العالم الإنساني في المعاش والمعاد يقوم على نور الوحي، وإعمالِ العقل في تدبُّره وَفْق ضوابطه؛ لذا ذَكَرَ الله ﷻ قوانين الوحيَ المنير، ثم بيَّن أنها بوَّابة العقليَّةِ المُسْتَنيرة، فقال: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١]، فجعل النَّقْل مرتبطًا بالعقل، والعقلَ مرتبطًا بالنَّقْل، ويوضِّح ابن مسعود ﵁ ذلك بأبلغ عبارة، فعن عبد الرحمن بن يزيد قال: أَكْثَرُوا على عبد الله –أي ابن مسعود ﵁– ذات يوم، فقال: « إنه قَدْ أَتَى عَلَيْنَا زَمَانٌ لَسْنَا نَقْضِي وَلَسْنَا هُنَالِكَ، فَإِنَّ اللهَ ﷻ قَدْ بَلَّغَنَا مَا تَرَوْنَ، فَمَنْ عَرَضَ لَهُ مِنْكُمْ قَضَاءٌ بَعْدَ الْيَوْمِ، فَلْيَقْضِ فِيهِ بِمَا فِي كِتَابِ اللهِ ﷻ، فَإِنْ أَتَاهُ أَمْرٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ ﷻ، فَلْيَقْضِ فِيهِ بِمَا قَضَى بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَإِنْ أَتَاهُ أَمْرٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ ﷻ، وَلَمْ يَقْضِ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَلْيَقْضِ بِمَا قَضَى بِهِ الصَّالِحُونَ، فَإِنْ أَتَاهُ أَمْرٌ لَيْسَ فِى كِتَابِ اللهِ، وَلَمْ يَقْضِ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَلَمْ

(١) أصول البزدوي (ص:٥)، وقد نقل هذه القاعدة عن الإمام محمد بن الحسن الشيباني في كتابه: (أدب القاضي).

يَقْضِ بِهِ الصَّالِحُونَ، فَلْيَجْتَهِدْ رَأْيَهُ، وَلاَ يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: إِنِّي أَخَافُ، وَإِنِّي أَرَى، فَإِنَّ الْحَلاَلَ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَ ذَلِكَ أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ، فَدَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لاَ يَرِيبُكَ»[1]، وابن مسعود رضي الله عنه -وإن كان يتكلَّم عن القضاء- إلا أنَّك تراه يعدِّد مصادر القضاء التي تُمَاثِل مصادرَ التفسير، ومنها الرأي المقبول.

وفي ذِكْر هذه القاعدة يقول الشيخ الطالب زيدان -وفَّقه الله-:

لا يستقيمُ الرأيُ دون الخَبَرِ وعَكْسُهُ عِندَ الهُدَاةِ الغُرَرِ

(١) النسائي (٥٣٩٧)، والزيادة في المعجم الكبير للطبراني (٨٩٢٠)، وقال النَّسائي: "هذا الحديث جيد جيد"، وصحَّح الألبانيُّ إسنادَه.

المبحث الرابع: نماذج للتفسير بالاجتهاد المردود (تحريف الكلم عن مواضعه)

أقسام محرفي الكلم عن مواضعه:

- **الأول**: مَن سَلَبَ لفظ القرآن ما دل عليه وأُرِيد به
- **الثاني**: من أدرج بدعته وهواه في أثناء تفسيره تدليسًا وتلبيسًا
- **الثالث**: من حمَّل ألفاظ الآيات معاني صحيحة مع أنها لا تحتملها
- **الرابع**: تأويل المحرفين المعاصرين(فساد وتلاعب)
- **الخامس**: من حمَّل الدليل ما لم يحتمل من المعاني الفاسدة لموافقة الهوى، وهم طوائف:
  - الباطنية
  - الخوارج
  - الفرق السياسية المتلاعبة بالمعاني القرآنية

الأساس والتنوير في أصول التفسير

بصائر المعرفة القرآنية
أ.د. عبد السلام مقبل المجيدي

يمكن تقسيم الَّذِينَ يحرِّفون القرآن بآرائهم إلى الفئات الآتية:

الفئة الأولى: مَن سَلَبَ لفظَ القرآن ما دلَّ عليه وأُريد به:

مثل ما فعله المعتزلة في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، حيث سلبوا لفظ ﴿نَاظِرَةٌ﴾ معناها؛ تَوَصُّلًا إلى نُصْرة مَذْهبهم في القول بنفي إمكان رؤية الله ﷻ.

ومِنْ سَلْبِ القرآنِ معانيَه البيِّنة قولُ بعضهم: لا تتعلَّق الشَّرِيعَة بالسِّياسة والحُكْم، وطلبوا في استكبارٍ الدليلَ عليه، كأنهم في صَمَمٍ عن الأدلَّة المُتكاثرة الآمرة بالحُكْم بما أنزل الله ﷻ نحو قوله: ﴿فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ﴾ [المائدة: ٤٨].

الفئة الثانية: من حمَّل الدليل ما لم يحتمل من المعاني الفاسدة لموافقة الهوى:

وأبرز من يفسِّر القرآن برأيه المذموم من الطوائف المتلاعبة طائفةٌ التزمت تفسير القرآن بما يُوافِقُ هواها، وصرفوا ألفاظ القرآن عن ظواهرها بما سمَّوه الباطِنَ الذي يُوافِقُ هواهم، وزعموا أنَّ القرآن إنما نزل مُتَضَمِّنًا لكناياتٍ ورموز، ومن أبرزهم:

أولًا: الباطنية:

١) أصل هؤلاء طائفة من غُلاة الرَّوافض عُرِفُوا عند أهل العلم بالباطنية، فلقَّبُوهم بالوَصْف الذي عَرَفُوهم به، وهم يُعْرَفون عند المُؤَرِّخين بالإسماعيلية؛ لأنهم يَنْسِبون مذهبَهم إلى إسماعيل بن جعفر الصَّادق، ويعتقدون عِصْمتَه وإمامتَه بعد أبيه بالوِّصاية، ويرون أن لا بُدَّ للمسلمين من إمام هدى من آل البيت هو الذي يُقِيم الدِّين، ويبيِّن مرادَ الله ﷻ.

٢) ولما توقَّعوا أن يحاجهم العلماء بأدلَّة القرآن والسنة رأوا أن لا محيص لهم من تأويل تلك الحُجَج التي تقوم في وَجْهِ بِدَعتهم، وأنهم إن خصُّوها بالتأويل وصَرْف اللفظ إلى الباطن اتَّهمهم النَّاس بالتَّعصُّب والتَّحكُّم، فرأوا صَرْف جميعِ القرآن عن ظاهره، وبَنَوا مذهبهم على

أن القرآن رموزٌ لمعانٍ خفيَّة في صورة ألفاظٍ تفيد معانيَ ظاهرةً ليشتغل بها عامَّة المسلمين، وزعموا أن ذلك شأن الحُكَماء، فمذهبهم خليطٌ من قواعد الحِكمة الإشراقِيَّة، ومذهبِ التَّناسُخ والحُلُولِيَّة، ومن طُقُوسِ الدِّيانات اليهوديَّة والنَّصرانيَّة، وبعضِ طرائق الفلسفة، ودين زُرَادُشت(١).

ولهم في التفسير تكلفات ثقيلة منها قولهم أن قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٌ﴾ [الأعراف:٤٦] أن جبلًا يقال له الأعراف هو مقر أهل المعارف الَّذِينَ يعرفون كلًا بسيماهم. وأن قوله تعالى ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَاۚ﴾ [مريم:٧١] أي لا يصل أحد إلى الله إلا بعد جوازه على الآراء الفاسدة إما في صباه، أو بعد ذلك، ثم ينجي الله من يشاء.

وقد تصدَّى للردِّ عليهم الغزالي رحمه الله في كتابه الملقَّب بـ (المستظهري)، ومن تفسير الباطنية تفسير القَاشَاني، وكثير من أقوالهم مبثوث في رسائل إخوان الصفاء(٢).

---

(١) يزعم الفرس أنه نبي، ولد حوالي سنة ٦٦٠ قبل الميلاد، وقد وضع دينًا ليس بجديد، بل أرسى أصوله على أسس من الديانة الفارسية القديمة، ومات حوالي سنة ٥٨٣ ق م. وكتابه الذي يزعم أنه أوحي إليه به يسمى: (أفستا)، أو (أبستاق)، ويرى بعض الباحثين أن زرادشت كان مُوَحِّدًا يؤمن بأن ما في العالم من خير وشر أثران للإله الواحد. ينظر: مصرع التصوف (١/ ١٨٤، ١٨٥).

(٢) انظر في ذلك كله: التحرير والتنوير (١/ ١٥)، عون المعبود (١١/ ٣١٢).

ثانيًا: الخوارج، والقوى الحاقدة المشوِّهة لطبيعة الإسلام:

إليك ما يوضِّح عبث الخوارج بعقول الشباب من خلال التفسير الخاطئ:

فقوله تعالى: ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ﴾ [التوبة: ٥]**، يستدلُّ بها الخوارج على أنها عامَّةٌ في كلِّ مشرك، وهذا استدلال خاطئ آثم، وقد حدث حوارٌ بيني وبين أحدهم حول هذا الموضوع، فقلتُ له:**

لقد أخرجْتَ هذه الآية من سياقها الذِّكْري المَوْضِعي، ونزعتها من سِياقها التاريخي.. فأنَّى لك أن تصل إلى تفسيرها الصحيح؟ فسألني عن معنى ذلك؟ فقلت له:

هذه الآية الخامسة من سورة التوبة، فاقرأ ما قبلها: ﴿بَرَآءَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ١ فَسِيحُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ﴾ [التوبة: ١، ٢]**، فهذه براءة من عهد قومٍ ظهرت بوادر تلاعبهم بالعهد، ولأهداف استراتيجيةٍ أخرى، وأمهلهم الله ﷻ أربعة أشهر، ولكنه أَمَرَ في الوقت ذاته بالوفاء بعهد قومٍ آخرين لم يَبْدُر منهم السوء، فقال عنهم:** ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ثُمَّ لَمۡ يَنقُصُوكُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَمۡ يُظَٰهِرُواْ عَلَيۡكُمۡ أَحَدٗا فَأَتِمُّوٓاْ إِلَيۡهِمۡ عَهۡدَهُمۡ إِلَىٰ مُدَّتِهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٤]**، وبعد انتهاء الأشهر التي حُرِّم فيها القتال أَمَرَ المسلمين بمقاتلة هؤلاء الَّذِينَ انتهى عهدهم، والجيوب الوثنية التي شكَّلت مصدرَ خطورةٍ على جزيرة الإسلام، فقال:** ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلۡأَشۡهُرُ ٱلۡحُرُمُ فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ﴾ [التوبة: ٥].

قلتُ: هذا نبأ السِّياق الذِّكْري قَبْلَها (السِّباق) فاقرأ "اللِّحاق" بعدها، واسمع الآية السادسة: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ [التوبة: ٦] **فترى أن ربَّنا جلَّ مَجْدُه يضع قواعدَ اللجوءِ الديبلوماسيِّ والتجاري والإنساني في هذه الآية للمشركين. أفلا تجمعها مع قبلها لِتَفْهَم كلتا الآيتين؟ فهل أَمَرَ الله ﷻ بقَتْل المشرك هنا أم أَمَرَ بمَنْحِه حقَّ الأمان بل الحِماية، وإيصالَه إلى المأمن؟**

أفما آن الأوان لتتوقَّف عن تحريف الكَلِم عن مواضعه؟

ثم قلت: اقرأ الآية السابعة: ﴿كَيۡفَ يَكُونُ لِلۡمُشۡرِكِينَ عَهۡدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمۡ عِندَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۖ فَمَا ٱسۡتَقَٰمُواْ لَكُمۡ فَٱسۡتَقِيمُواْ لَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٧] ألا ترى ربَّك جلَّ في علاه يُعِيد مُجَدَّدًا موضوع المعاهدات.. فما للمغرضين والجاهلين لا يفقهون حديث أرحم الراحمين؟!

وهذا غير الآيات التي تنصُّ على عدم الإكراه على الدِّين؛ وبذا يُعلَم أن الآية الخامسة خاصَّة لأمر خاصٍّ.

ثالثًا: الفِرَق السياسية التي تحاول التلاعُب بالمعاني القُرآنيَّة لتحقيق مكاسبها:

يجب الحذر من الدَّس السياسي المُقَزِّز عندما يحاول أصحابه استكراه بعض الآيات لتعبِّر عن أهدافهم المريضة، ومن أمثلته ما أورده الطَّبَرِيُّ رحمه الله في تفسير سورة القدر عن عيسى بن مازن، قال: قلت للحسن بن عليٍّ رضي الله عنهما: يا مُسَوِّد وجوهِ المؤمنين، عَمَدتَ إلى هذا الرجل، فبايعت له، يعني معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أُري في منامه بني أميَّة يَعْلون مِنْبَره خليفة خليفة، فشقَّ ذلك عليه، فأنزل الله عز وجل: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، و﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ۝١ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ ۝٢ لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ خَيۡرٞ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٖ﴾ [القدر: ١-٣] يعني مُلْك بني أمية؛ قال القاسم: فَحَسَبْنا مُلْكَ بني أمية، فإذا هو ألف شهر(١).

---

(١) قال ابن كثير رحمه الله بعد ذكر هذا الحديث: ثُمَّ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضْلِ، وَهُوَ ثِقَةٌ، وَثَّقَهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ. قَالَ: وَشَيْخُهُ يُوسُفُ بْنُ سَعْدٍ -وَيُقَالُ: يُوسُفُ بْنُ مَازِنٍ- رَجُلٌ مَجْهُولٌ، وَلَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ، عَلَى هَذَا اللَّفْظِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، مِنْ طَرِيقِ القاسم بن الفضل، عن يوسف بن مَازِنَ، بِهِ وَقَوْلُ التِّرْمِذِيِّ: إِنَّ يُوسُفَ هَذَا مَجْهُولٌ -فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ: حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَقَالَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: هُوَ مَشْهُورٌ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهِ: هُوَ ثِقَةٌ. وَرَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ مِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ عِيسَى بْنِ مَازِنَ، كَذَا قَالَ، وَهَذَا يَقْتَضِي اضْطِرَابًا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَاللهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ مُنْكَرٌ جِدًّا، قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْحُجَّةُ أَبُو الْحَجَّاجِ الْمِزِّيُّ: هُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ"، وتحديد ملك بني أمية بألف شهر كَذِب؛ إذ زمنهم امتد إلى نحو اثنتين وتسعين سنة، وانظر لهذا التلاعُب السِّياسي المُقَزِّز بآيات تبيِّن منحة إلهية من الله للأمَّة. قال ابن كثير: "وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ضعف هَذَا الْحَدِيثِ أنَّه سِيقَ لِذَمِّ دَوْلَةِ بَنِي أُمَيَّةَ، وَلَوْ أُرِيدَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بِهَذَا السِّيَاقِ؛ فَإِنَّ تفضِيلَ لَيْلَةِ الْقَدْرِ عَلَى أَيَّامِهِمْ لَا يَدُلُّ عَلَى ذَمِّ أَيَّامِهِمْ، فَإِنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ شَرِيفَةٌ جِدًّا، وَالسُّورَةُ الْكَرِيمَةُ إِنَّمَا جَاءَتْ لِمَدْحِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَكَيْفَ تُمدح بِتَفْضِيلِهَا عَلَى أَيَّامِ بَنِي أُمَيَّةَ الَّتِي هِيَ مَذْمُومَةٌ، بِمُقْتَضَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَهَلْ هَذَا إِلَّا كَمَا قَالَ الْقَائِلُ:

أَلَم تَرَ أَنَّ السَّيفَ ينقُصُ قَدْرُه ... إذَا قِيل إنَّ السَّيفَ أمضَى مِن العَصَا

قال الطَّبَرِيُّ بعد ذلك: "وأشبه الأقوال في ذلك بظاهر التَّنزيل قول من قال: عَمَلٌ في ليلة القدر خيرٌ من عَمَلِ ألف شهر ليس فيها ليلة القدر، وأما الأقوال الأُخَر، فدعاوى معانٍ باطلةٍ، لا دلالة عليها من خبر ولا عقل، ولا هي موجودة في التنزيل"(١).

الفئة الثالثة: من أدرج بدعته وهواه في أثناء تفسيره تدليسًا وتلبيسًا:

«ومن هؤلاء من يَدُسُّ البِدَع والتفاسير الباطلة في كلامهم الجَذِل»(٢) كما يقول ابن حَجَر الهيتمي رحمه الله، ولكنني أنبِّه على أنه يجب الحذر من وَصْف تفسيرٍ ما بأنه مبتدع، أو فيه بدعة لمجرد اشتماله على خطأ ما، فإن الحكم بالقِسْط من أعظم مقاصد القرآن، كما يجب الحذر من المبالغة في إساءة الظن، وقد أشرنا إلى ذلك في تعقيبنا قبل.

ثُمَّ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْ وِلَايَةِ الْأَلْفِ شَهْرٍ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ هِيَ أَيَّامُ بَنِي أُمَيَّةَ، وَالسُّورَةُ مَكِّيَّةٌ، فَكَيْفَ يُحَالُ عَلَى أَلْفِ شَهْرٍ هِيَ دَوْلَةُ بَنِي أُمَيَّةَ، وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهَا لَفْظُ الْآيَةِ وَلَا مَعْنَاهَا؟! وَالْمِنْبَرُ إِنَّمَا صُنِعَ بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ مُدَّةٍ مِنَ الْهِجْرَةِ، فَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ هَذَا الْحَدِيثِ وَنَكَارَتِهِ". تفسير ابن كثير (٨/ ٤٤١، ٤٤٢).

وقال الطاهر بن عاشور رحمه الله: "هو مُخْتَلُّ المَعْنى، وسِماتُ الوَضْعِ لائِحَةٌ عَلَيْهِ، وهو مِن وضْعِ أهْلِ النِّحَلِ المُخالِفَةِ لِلْجَماعَةِ؛ فالِاحْتِجاجُ بِهِ لا يَلِيقُ أنْ يَصْدُرَ مِثْلُهُ عَنِ الحَسَنِ مَعَ فَرْطِ عِلْمِهِ وفِطْنَتِهِ، وأيَّةُ مُلازَمَةٍ بَيْنَ ما زَعَمُوهُ مِن رُؤْيا رَسُولِ اللهِ ﷺ وبَيْنَ دَفْعِ الحَسَنِ التَّأْنِيبَ عَنْ نَفْسِهِ. ولا شَكَّ أنَّ هَذا الخَبَرَ مِن وضْعِ دُعاةِ العَبّاسِيِّينَ عَلى أنَّهُ مُخالِفٌ لِلْواقِعِ؛ لِأنَّ المُدَّةَ الَّتِي بَيْنَ تَسْلِيمِ الحَسَنِ الخِلافَةَ إلى مُعاوِيَةَ وبَيْنَ بَيْعَةِ السَّفّاحِ وهو أوَّلُ خُلَفاءِ العَبّاسِيَّةِ ألْفُ شَهْرٍ واثْنانِ وتِسْعُونَ شَهْرًا، أوْ أكْثَرُ بِشَهْرٍ أوْ بِشَهْرَيْنِ". التحرير والتنوير (٣٠/ ٤٦٠).

وتعجَّب كيف صغَّر هؤلاء الكذَّابون من عمل هو أعظم أعمال الحَسَن في توحيد الأمَّة المسلمة، وجَمْعِ كلمتها، والتَّنازُل عن السُّلْطة لمن هو كفء وإن كان أقلَّ فضلاً.

(١) تفسير الطَّبَري (٢٤/ ٥٣٤).

(٢) وهذا القول نُسِب إلى ابن حجر من غير تمييز أهو العسقلاني أم الهيتمي؟ ينظر: مرقاة المفاتيح (١/ ٣٠٩)، تحفة الأحوذي (٨/ ٢٢٤)، وذكر الدكتور مساعد الطيار ي ملتقى أهل التفسير أنه الهيتمي.

الفئة الرابعة: من حمَّل ألفاظ الآيات معاني صحيحة مع أنها لا تحتملها:

ويدخل في ذلك بعض ما يورده أصحاب التفسير الإشاري، فلنُشْرِف على خِيام أهل التفسير الإشاري:

التفسير الإشاري تعريفه وحكمه وأقسامه:

لمحة عن التفسير الإشاري، وهل هو من الرأي المذموم؟

"هو تأويل القرآن بغير ظاهره لإشارة خَفِيَّة تَظْهَر لأرباب السُّلوك والتَّصَوُّف، ويمكن الجمع بينها وبين الظاهر والمراد أيضا"[1]، وهُمْ " ما كانوا يَدَّعون أنَّ كلامهم في ذلك تفسيرٌ للقرآن، بل يَعْنُون أن الآية تصلح للتمثُل بها في الغَرَض المُتكَلَّم فيه"؛ ولذا سمَّوها إشاراتٍ؛ ليفارِق قولُهم قولَ الباطنيَّة[2]، فكلامهم هنا "ليس تفسيرًا، وإنما هي معانٍ ومواجيدُ يَجِدُونها عند التِّلاوة"[3].

(١) مناهل العرفان (٢/ ٥٦).

(٢) التحرير والتنوير (١/ ١٦).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٧٠).

أقسام التفسير الإشاري:

كم أقسام التفسير الإشاري؟

الجواب: يمكن تقسيم ما يُعَبَر عنه بالتفسير الإشاريِّ إلى ثلاثة أقسام:

الأول: "ما كان يجري فيه معنى الآية مجرى التمثيل لحال شبيه بذلك المعنى"[(١)]:

---

(١) التحرير والتنوير (١/ ١٦).

كقولهم في قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ [البقرة:١١٤] إشارةٌ للقلوب لأنها مواضع الخضوع لله تعالى؛ إذ بها يُعْرَف فتسجد له القلوب بفَناء النُّفُوس، ومَنْعُها من ذِكْرِه: هو الحيلولة بينها وبين المعارف اللَّدُنِّيَّة، و(سعى في خرابها): بتكدِيرها بالتَّعصُّبات وغَلَبَة الهوى، فهذا يُشْبِه ضَرْب المَثَل لحال من لا يزكِّي نَفْسَه بالمعرفة ويمنع قلبَه أن تدخُلَه صفاتُ الكمال الناشئة عنها بحال مانع المساجد أن يُذْكَر فيها اسم الله، وذِكْرُ الآية عند تلك الحالة كالنُّطق بلفظ المَثَل، أو كما قال القشيري رحمه الله في هذه الآية: «الإشارة فيه أن الظالمَ مَنْ خَرَّبَ أوطانَ العبادة بالشهوات، وأوطانُ العبادة نفوسُ العابدين، وخَرَّبَ أوطانَ المعرفة بالـمُنى والعلاقات، وأوطانُ المعرفة قلوبُ العارفين، وخَرَّبَ أوطانَ المحبة بالحُظُوظ والـمُسَاكنات، وهي أرواح الواجدين، وخرَّبَ أوطانَ المشاهدات بالالتفات إلى القُرُبات، وهي أسرار المُوَحِّدين»[1]، والمعاني التي يشير إليها صحيحة، ولكنها ليست مرادة في الآية على أنه غلا في وَصْف هذه المعاني الصحيحة أيضًا، وابتعد عن التوازن العظيم الذي يُمَيِّز الإسلام في النظر إلى الرُّوح والمادة، والعقل والنَّقْل، والدُّنيا والآخرة.

وقال الغزالي رحمه الله في حديث: «لا تدخل الملائكةُ بيتًا فيه كَلْب ولا صُوْرة»[2]: "والقلب بيتٌ هو منزل الملائكة، والصِّفات الرديئة مثل الغضب والشَّهوة والحِقد والحَسد والكِبْر والعُجْب وأخواتها كِلاب نابحة، فأنَّى تَدْخله الملائكة وهو مَشْحون بالكلاب، ونور العلم لا يقذفه الله تعالى في القلب إلا بواسطة الملائكة: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ [الشورى:٥١]..." وبَيَّنَ الغزاليُّ رحمه الله أنَّ هذا

(١) تفسير القشيري (١/ ١١٠).

(٢) البخاري (٣٣٢٢)، مسلم (٥٥٦٥).

تمثيلٌ لا تفسير، فقال: "ولست أقول المراد بلفظ البيت هو القلب، وبالكلب هو الغضب والصِّفات المذمومة، ولكني أقول هو تنبيهٌ عليه وفَرْقٌ بين تعبير الظَّواهر إلى البواطن، وبين التَّنبيه للبواطن من ذِكْرِ الظَّواهر مع تقرير الظَّواهر، ففارَق الباطنية بهذه الدَّقيقة؛ فإن هذه طريقُ الاعتبار، وهو مَسْلَكُ العلماء والأبرار"(١).

الثاني: "عِبَرٌ ومَوَاعظ، وشأن أهل النفوس اليَقْظَى أن ينتفعوا من كلِّ شيء، ويأخذوا الحكمة حيث وجدوها، فما ظنُّك بهم إذا قرأوا القرآن وتدبَّروه فاتَّعظوا بمواعظه، فإذا أخذوا في قوله تعالى: ﴿فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذۡنَٰهُ أَخۡذٗا وَبِيلٗا﴾ [المزمل:١٦] اقتبسوا أن القلبَ الذي لم يَمْتَثِل رسولَ المعارف العليا تكون عاقبته وَبالًا، ومن حكاياتهم في غير باب التفسير أنَّ بعضَهم مرَّ برجل يقول لآخر: هذا العُودُ لا ثمرةَ فيه فلم يَعُدْ صالحًا إلا للنَّار، فجعل يبكي، ويقول: إذن فالقلب غير المُثْمِر لا يَصْلُح إلا للنَّار"(٢)، وهذا مِثْل الأَوَّل.

الثالث: "ما كان من نحو التَّفاؤُل، فقد يكون للكلمة معنى يَسْبِقُ من صورتها إلى السَّمع هو غير معناها المراد، وذلك من باب انصراف ذِهن السَّامع إلى ما هو المهم عنده، والذي يجول في خاطره، وهذا كمن قال في قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ﴾ [البقرة:٢٥٥]: معناه: مَنْ ذَلَّ ذِيْ إشارة للنَّفْس"(٣)، وعندي أن هذا لا يمكن قبولُه؛ لأنه لَعِبٌ واضحٌ بالنَّظم الأصلي للآية.

حكم التفسير الإشاري:

ما حكم التفسير الإشاري؟

الجواب: تَفاوَت أهل العلم في قبول ذلك:

---

(١) إحياء علوم الدين (١/ ٤٩).

(٢) التحرير والتنوير (١/ ١٦).

(٣) التحرير والتنوير (١/ ١٦).

أولاً: الطاهر ابن عاشور رحمه الله: يُقْبَل ذلك لا على أنه تفسير، ويقول: "فنِسْبَةُ الإشارة إلى لفظ القرآن مَجَازيَّة؛ لأنها إنما تشير لمن استعدَّت عقولُهم...فلما كانت آياتُ القرآن قد أنارت تدبُّرَهم، وأثارت اعتبارَهم نسبوا تلك الإشارة للآية. فليست تلك الإشارة هي حقُّ الدلالة اللفظية والاستعمالية حتى تكون من لوازم اللفظ وتوابِعِه كما قد تبيَّن. وكلُّ إشارة خرجت عن حدِّ هذه الثلاثة الأحوال إلى ما عداها فهي تَقْتَرب إلى قول الباطنية رويدًا رويدًا إلى أن تَبْلُغَ عينَ مقالاتهم، وقد بَصَّرْناكم بالحد الفارق بينهما، فإذا رأيتم اختلاطَه فحقِّقوا مَناطَه، وفي أيديكم فيصلُ الحقِّ فدونكم اخترَاطَه"[(١)].

وقد يُقْبَل هذا الرأي في النَّوْعَين الأول والثاني، ولكن لا يظهر صِحَّته في النوع الثالث "وسِئل البُلْقِينيُّ رحمه الله عمن فسَّر بهذا؟ فأفتى بأنه مُلْحِد"، حتى قرَّر بعض العلماء أن: "كلام الصوفية في القرآن ليس بتفسير... قال النَّسَفِيُّ رحمه الله في(عقائده): "النَّصوصُ تُحْمَل على ظواهرها، والعدول عنها إلى معانٍ يدعيها أهل الباطن إلحاد"[(٢)].

ثانيًا: الشَّاطبيُّ رحمه الله يُقَسِّم هذه التفاسير إلى قسمين بحسب الاعتبار:

الأول: الاعتبار القرآني: بأن تكون الخواطر الواردة على القلوب الظاهرة للبصائر على وَفْق ما نزل به القرآن، فهذا الاعتبار صحيح... والشاهد على ذلك ما نُقِلَ من فَهْمِ السَّلْف الصَّالح فيه، فإنه كلَّه جارٍ على ما تَقْضِي به العربيَّة، وما تدلُّ عليه الأدلة الشَّرعِيَّة.

مثاله: نُقِلَ عن سهل بن عبد الله في فَهْمِ القرآن أشياء ممَّا يُعَدُّ من باطنه، قال في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٢٢]؛ أي: أضدادًا مماثلين له، قال: وأكبر الأنداد

(١) التحرير والتنوير (١/ ١٦).

(٢) كشف الظنون (١/ ٤٢٧)، أبجد العلوم (٢/ ١٨٢).

النَّفْس الأَمَّارة بالسُّوء الطَّوَّاعة إلى حُظُوظها ومُنَاها بغير هدى من الله، وهذا يشير إلى أن النَّفْسَ الأَمَّارة داخلة تحت عُمُوم الأنداد حتى لو فَصَّل لكان المعنى: فلا تجعلوا لله أندادًا لا صنمًا، ولا شيطانًا، ولا النَّفْس، ولا كذا، وهذا مُشْكِلُ الظَّاهِرِ جِدًّا؛ إذ كان مَسَاقُ الآية ومحصولُ القرائن فيها يدلُّ على أنَّ الأندادَ الأصنامُ أو غيرُها ممَّا كانوا يعبدون، ولم يكونوا يعبدون أنفسهم ولا يتخذونها أربابًا، ولكن له وجه جارٍ على الصِّحَّة وذلك أنه لم يقل: إن هذا هو تفسير الآية، ولكن أتى بما هو نِدٌّ في الاعتبار الشرعي الذي شَهِد له القرآن... وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لبعض من تَوَّسع في الدُّنيَا من أهل الإيمان: أين تذهب بكم هذه الآية: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأحقاف:٢٥]؟ وكان هو يعتبر نَفْسَه بها، وإنما أُنْزِلت في الكفَّار؛ لقوله: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ أَذْهَبْتُمْ﴾ الآية.

والثاني: الاعتبار الوُجودي: بأن يكون أصلُ انفجارِه من الموجودات جُزْئِيِّهَا أَوْ كُلِّيِّهَا، ويُنَزَّل القرآن وَفْقه، وهذا ينبغي التوقُّف عن اعتباره في فَهْمِ باطن القرآن»[1].

مثاله: تفسير قوله تعالى: ﴿صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ﴾ [النمل:٤٤]؛ الصَّرْح: نفس الطَّبع والمُمَرَّد: الهوى، وكتفسير قوله تعالى ﴿فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ [طه:١٢]: أن باطن النَّعْلَين هو الكونان الدُّنيَا والآخرة، فذُكِرَ عن الشِّبْلِيِّ أن معنى اخلع نَعْلَيك: اخلع الكلَّ منك تَصِلُ إلينا بالكُلِّيَّة... وهذا لا يرجع إلى معنى لا يوجد في النَّقْل عن السَّلف، وهذا إن صحَّ نقلُه خارجٌ عما تفهمُه العرب، ودعوى ما لا دليلَ عليه في مُراد الله بكِلامه»[2].

---

(١) الموافقات (٣/ ٤٠٤).

(٢) انظر: الموافقات (٣/ ٣٩٨).

ثالثًا: ابن العربي رحمه الله في كتاب (العواصم): يرى إبطال هذه الإشاراتِ كلِّها؛ لأنها تَقْضي على المعنى الأصليِّ، فقد قال: "والذي تحرَّر لي بعد تحرير الافتكار في سبيل النَّظَر والاعتبار أن الصَّريحَ هامٌّ في الدِّين، به جاء البرهانُ، وعليه دارُ البيان، فلا يجوز أن يُعْدَل بلفظٍ صريحٍ معناه إلى سواه، فإن ذلك تعطيلٌ للبيان"(١)...لكن يظهر أنه قَبِلَ الإشارةَ ما دام الصَّريح (المعنى الظاهر) قد وُضِع في نِصابه؛ إذ يقول: "فإذا تقرَّر الصريحُ في نِصابه، فالإشارة بعد ذلك إلى الأمثال والأشباه، والتنبيه لوجه التشبيه أصلٌ عظيمٌ في العقل، وباب مُتَّسِع في الدِّين، فإن كانت في الأحكام فهو من باب القياس، وإن كانت في التذكير والوعظ فالعِبْرة مباحة"(٢).

الفارق الدقيق بين التفسير الإشاري المقبول وبين التفسير الباطني:

قال التَّفْتَازَانِيُّ رحمه الله: سُمِّيت الملاحدةُ باطنيةً؛ لادِّعائهم أن النصوص ليست على ظاهرها، بل لها معانٍ لا يعرفها إلا المُعَلِّم، وقَصْدُهم بذلك نفي الشَّرِيعَة بالكُلِّيَة –قال-: وأما ما يذهب إليه بعض المُحَقِّقين من أن النصوص على ظواهرها، ومع ذلك ففيها إشاراتٌ خفيةٌ إلى دَقائق تَنْكَشف لأرباب السلوك يمكن التوفيق بينها وبين الظواهر المرادة، فهو من كمال الإيمان، ومَحْضِ العِرفان: فالصُّوفيَّة لا يمنعون إرادة الظَّاهر، بل يَحُضُّون عليه، ويقولون لا بُدَّ منه أولاً؛ إذ من ادَّعى فَهْمَ أسرار القرآن ولم يُحكِمْ الظَّاهر كمن ادَّعى بلوغَ سطح البيت قبل أن يجاوز الباب، وأما الباطنية فإنهم يقولون إنَّ الظاهر غير مرادٍ أصلًا، وإنما المراد الباطن(٣).

---

(١) العواصم من القواصم (ص: ٢٣٠).

(٢) العواصم من القواصم (ص: ٢٣٠)، وعند الكاتب شك في أن ابن العربي يرفض التفسير الإشاري "جملة وتفصيلاً" كما يقول محقِّق قانون التأويل (محمد السُّليماني) بدليل كلامه السابق. انظر: قانون التأويل (ص: ٣٣٥).

(٣) الاتقان في علوم القرآن (٤/ ٢٢٤).

ونقل السُّيُوطِي رحمه الله عن ابن عطاء الله رحمه الله في: (لطائف المِنَن) التزامَ من فسَّر تفسيرًا إشاريًّا بتقديم الظاهر، مع بيان أن الإشارة إنما هي تَبَعِيَّة[1].

وكذلك قرَّر ابن تَيْمِيَّةَ رحمه الله فقال: "فتلك الإشارات هي من باب الاعتبار والقياس وإلحاق ما ليس بمنصوص بالمنصوص، مثل الاعتبار والقياس الذي يستعمله الفقهاء في الأحكام، لكن هذا يستعمل في التَّرغيب والتَّرهيب وفضائل الأعمال ودرجات الرجال ونحو ذلك، فإن كانت الإشارة اعتبارية من جِنس القياس الصَّحيح كانت حسنةً مقبولة، وإن كانت كالقياس الضعيف كان لها حكمه، وإن كان تحريفًا للكلام على غير تأويله كانت من جنس كلام القرامطة والباطنية والجهمية"[2].

لعلك تسأل: فما ضوابط التفسير الإشاري؟ وما شروط قبوله؟

الجواب: شروط قبول التفسير الإشاري تتلخَّص فيما يأتي:

١) ألَّا يتنافى وما يظهر من معنى النَّظْم الكريم، فيكون تأويلاً بعيدًا سَخيفًا كتفسير بعضهم قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩] بجعل كلمة: ﴿لَمَعَ﴾ فعلاً ماضيًا، وكلمة: ﴿ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ مفعولَه.

٢) ألا يُدَّعى أنه المراد وَحْدَه دون الظاهر.

٣) أن يكون له شاهد شرعيٌّ، يؤيِّده فضلاً عن ألا يعارضه مُعارِضٌ شرعيٌّ أو عقليٌّ[3].

(١) الاتقان في علوم القرآن (٤/ ٢٢٧).

(٢) دقائق التفسير (٢/ ٤٧١).

(٣) مناهل العرفان (٢/ ٥٨).

٤) ألا يُعَدَّ التفسير الإشاري هو الأصل، بل هو شيء تَبَعيٌّ: فيقرِّر المفسِّر ظاهر المعنى أولاً، ثم لا مانع من رَبْطِه بالتأويل الآخر؛ لأن التفسير الظَّاهر نَبَّه على التَّبَعِيِّ، لا لأن الأصل هو التفسير التَّبَعِيُّ؛ إذ مَبْنَى الشَّرِيعَة على الظَّاهر.

ومن أهمِّ كتب التفسير الإشاري: تفسير القُشَيريِّ، وابن عَجِيبة، وتفسير النَّيسَابُوريِّ، وتفسير التُّسْتَريِّ، ويكثر منه الآلُوسِيُّ، ويجعله بعد التفسير الظَّاهري للآية، وللغزَاليِّ في (مِشكاة الأنوار)، وفي كتاب الشُّكر من الإحياء، وفي كتاب: (جواهر القرآن) أمثلة كثيرة من هذا النوع[1].

ومن كتب التفسير الإشاريِّ: تفسير محيي الدِّين بن عَرَبيِّ (ت ٦٣٨هـ)، ومن أهمِّ الملحوظات عليه أنه لا يشير إلى المعنى الأصلي، ولذا "قال ابن الصَّلاح رحمه الله في فتاويه: وقد وجدت عن الإمام أبي الحسن الوَاحِديِّ المفسِّر أنه قال: "صنَّف أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ [ت ٤١٢هـ] (حقائق في التفسير) فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر، قال ابن الصَّلاح رحمه الله: وأنا أقول: الظنُّ بمن يُوْثَق به منهم -أي بمن فسَّروا تفسيرًا إشاريًّا- إذا قال شيئًا من ذلك أنه لم يذكره تفسيرًا، ولا ذَهَب به مَذْهب الشَّرْح للكلمة، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مَسْلَك الباطنية، وإنما ذلك منهم تنظيرٌ لما ورد به القرآن؛ فإن النَّظِير يُذَكِّرُ بالنَّظِير...ومع ذلك فيالَيْتَهم لم يتساهلوا في مثل ذلك لما فيه من الإبهام والالتباس"[2]، وهكذا قال الدِّهْلَويُّ رحمه الله

(١) الموافقات (٣/ ٤٠٤).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٧٠)، وذكر ابن تيمية تفسير السُّلَمي، ثم ذكر قاعدة في التفسير الإشاري فقال: "فإن الشيخ أبا عبد الرحمن ذكر في تحقيق التفسير من الإشارات التي بعضُها كلام حَسَنٌ مستفاد، وبعضُها مَكْذُوب على قائله مُفْتَرَى، كالمنقول عن جعفر وغيره، وبعضُها من المنقول الباطل المردود " انظر: دقائق التفسير (٢/ ٤٧١).

في أنَّ ما يذكرونه ليس تفسيرًا[1]، ومثله قرَّر الزَّرْكَشِيُّ رحمه الله من قبل[2]، وتفصيل ذلك في مناهج المفسِّرين.

تنبيه: ليس من التفسير الإشاري ما يأتي:

١) ما يُعْرَف في الأصول بدلالة الإشارة، وفَحْوى الخِطاب كأقلِّ مدَّة الحَمْل مأخوذة من الجمع بين آيتي الأحقاف ولقمان.

٢) فَهْمُ الاستغراق من لام التعريف في المَقام الخِطابي، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر:٢].

٣) دلالة التَّضمُّن والالتزام، كما أخذ العلماء من تنبيهات القرآن استدلالاً لمشروعية أشياء، كاستدلالهم على مشروعية الوَكالة من قوله تعالى: ﴿فَٱبْعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِۦٓ﴾ [الكهف: ١٩]، ومشروعية الضَّمان من قوله: ﴿وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢]، ومشروعية القياس من قوله: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥].

٤) المعنى المجازي، نحو: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧].

كلُّ هذا ليس من التفسير الإشاري؛ لأنَّ جميع هذا ممَّا قامت فيه الدلالة العُرْفيَّة مقام الوَضعيَّة اللُّغَويَّة، واتَّحدَت في إدراكه أفهام أهل العربية فكان من المدلولات التَّبَعِيَّة[3].

---

(١) العون الكبير شرح الفوز الكبير في أصول التفسير (ص: ٣٠٣).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٧٠).

(٣) التحرير والتنوير (١/ ١٧).

الفئة الخامسة: تأويل المُحرِّفين المعاصرين، أو ما يسمى التأويل الحَدَاثي (فساد وتلاعُب):

جاء الاحتلال الفرنسيُّ فسَيْطَر على مِصْر، ثم خرج عسكريًّا، فظنَّ النَّاس أنه لم يحقِّق أهدافَه، لعل ذلك كان فيه بعض الصِّحَّة من الجِهة العَسْكَرية، ولكنك ترى أنه حقَّق أهدافَه الثَّقافيَّة بصورةٍ مدهشة، كما حقَّقها الاحتلال الإنجليزي لاحقًا من خلال أمرين:

الأول: أنه أغرى المصريين بإرسال أبنائهم ليتعلَّموا من الحضارة الجديدة في الغرب أسوأ ما فيها، وغَرَضُه في ذلك أن يمرَّ المبعوثون إلى حضارته بمرحلتي الانْبِهار، ثم الانْصِهار، ولعل القارئ يراجع كتاب: (في الطريق إلى ثقافتنا) لمحمود شاكر رحمه الله؛ فإنه يَصِفُ بأسلوب فَذٍّ، وحقائق ثابتة كيف بدأت مسيرة التَّغريب، وسَلْخ الأمَّة عن هُوِيَّتها الأصليَّة، ولكن من خلال القوة النَّاعمة، ويراجع كتاب: (حصوننا مهدَّدة من الداخل) لمحمد محمد حسين، وكتاب: (سلطة الثقافة الغالبة)، وكتاب: (مآلات الخطاب المدني) لإبراهيم السَّكْران.

الثاني: أنه أوجد أتباعًا له في بلادنا من أبناء جِلْدَتنا، يتكلَّمون بألسنتنا، وهم دُعاةٌ على أبواب جهنم، من أجابهم قَذَفوه فيها، ومن أسوأ أساليبهم أنهم يحاربون الدِّين بالتلاعُب بنُصُوصه عبر التأويل المُعاصر؛ فالغَزْوُ الثقافيُّ بأنواعه لم يستطيع تغيير اللَّفظ القرآني، لكنه لجأ عبر جَحافل أتباعه المُتَحمِّسين إلى محاولة التلاعُب بالمعنى القرآني.. لقد كان تلاميذ الغُزَاة مَلَكِيين أكثر من المَلِك، تَؤُزُّهم شياطين الجن والإنس إلى ذلك أزًّا عبر المناصب العلمية والإدارية، وتُغْرِيهم الجوائز التشجيعيَّة المَحلِّيَّة والعالَميَّة، ويقودهم الظهورُ الإعلاميُّ الحافل في وسائل الإعلام المختلفة، فبرزت هذه الوجوه غير الأمينة ليتكلَّموا عن القرآن بأفكارهم المَشْبُوهة، وتَجِدُ أفكارَهم لا تخرج عن أن تكون بين التأويل الفاسد واللَّعب، وتنتمي إلى أحد نوعي التَّحريف:

تحريف الكَلِم عن مواضعه (تحريف التبديل)، ومن بعد مواضعه (تحريف التأويل).

وغايتهم في ذلك "تفريغ القرآن من مضمونه الاعتقاديِّ، والتَّشريعيِّ، والأخلاقيِّ، وتحويلُه إلى وعاء فارغ مُهَيَأٍ لكل ما يمكن أن يُلْصقَ به من المعاني والأفكار"[1]، وهُمْ في ذلك يجدِّدون فِعْل الفرق الغالية في البدعة كالباطنية.

وهنا سؤال: هل ما يدخل ذلك كله تحت مسمى (القراءة المُعاصرة) للقرآن الكريم؟

الجواب: القراءة المُعاصرة للقرآن الكريم قد يراد بها معنى ممدوحًا صحيحًا؛ إذا كان المراد منها مُجَرد النِّسبة الزمانية مع صِحَّة المعنى المُسْتَنبط؛ أي هذا التدبُّر الذي تسمعونه إنما هو تدبُّر معاصر، وليس تدبُّرًا متقدِّمًا في الزمان، فعلى هذا يمكننا أن نَعُدَّ تفسير المنار، وتفسير الظِّلال، وتفسير التَّحرير والتنوير من القراءات المُعاصرة للقرآن الكريم التي تُحْمَد ويُسْتَقى منها.

وقد يراد بها معنى مذمومًا قبيحًا، إذا كان المقصود بها نَبْذَ تأويل المتقدِّمين، والإتيان بمعنى معاصر يخالف مقتضيات المعاني الظاهرة للقرآن الكريم.

(١) د. محمد سعيد رمضان البوطي: جنون القراءة المعاصرة من أين وإلى أين؟

أسس أصحاب القراءة المُعَاصرة:

من أهمِّ أُسُسهم التي يعتمدون عليها لإرباك القارئ المسلم:

أولًا: أنهم يخضعون القطعيّات والثوابت الشَّرعِيَّة لأهوائهم التي يسمُّونها (علمًا) كما قال محمد أركون منوهًا بمنهج المستشرقين: "فَهُمْ يُقَارِعون المُسَلَّمات والفرضيَّات

الإسلامية باليقين العِلْموي"scientist"[1]؛ ولذا نجد في قراءات هذا الصِّنف العابد لثقافة الاحتلال كثيرًا من التَّعالي على ما يسمونه "القِراءات المُؤْمِنة"[2]، ومن أفحش أفعالهم الكذب الدَّائم، فيجعلون خُرَافاتِهم علمًا، ويجعلون العلمَ المُرْتبطَ بالإيمان جهلاً، ويضحكون بذلك على بعض الشباب الطَّامح غير المُتَأصِّل علميًّا.

ثانيًا: أنهم يعبثون باسم اللغة العربية، فيُلْبِسُون لَعِبَهم بمعاني النُّصوص لباسَ الأدب اللُّغوي، وهم يزعمون أن قراءتهم للقرآن ترجع إلى بِنْيَة الكلمة، فمن أهمِّ خصائص أطروحاتهم: "الثُّورة الهائجة على القديم، وخاصَّة الدِّين، وما يَتَّصل به... ومحاولة تغطية ذلك كلِّه بفكرٍ، أو أدب"[3]، وحسبك أن بعضهم يسمِّى أنوارَ العلم الحقيقي ظلامًا، ويسمِّي شهوتَه وعبثَه علمًا أو تَقَدُّمًا، ومن أفضل من كَتَبَ في بيان تلاعُبهم باللُّغة العربية يوسفُ الصِّيدَاويُّ في كتابه: (بيضة الدِّيك)، وقد قال الدكتور حسَّان الطَّيَّان في مقاله عن الصَّيدَاويِّ: "ومن أشهر كُتُب الصَّيدَاويِّ كتابُ: (بيضة الدِّيك) الذي أَلَّفَه ردًّا على كتاب يزعم صاحبه أنه يقرأ القرآن قراءة معاصرة يَعْتَمِد فيها على نظريات لِسانية حديثة، فيُحَرِّف النَّصَّ، ويَلْوِي عُنُقَ اللُّغة كما يحلو لـه، أو كما يوحي إليه أولياؤه، ويظنُّ أنه إذا قال: ولا الضَّالُّون، ردَّد الخلق جميعًا: آمون.. ولكن خاب فَأْلُه وضلَّ سَعيُهُ، وأُسْقِط في يده حين تصدَّى له الصَّيدَاوي مُفنِّدًا مزاعمه في اللغة، ومبينًا أنه لا يفقه فيها شيئًا.

وكان من سوالف الأقضية أن أشار عليه صديق له بأن يقدِّم نسخة من الكتاب إلى وزير الإعلام آنذاك، ففعل، واستدعاه الوزير إلى مَكْتبه، وكان على ما يبدو يرى رأي صاحب

---

(١) محمد أركون: تاريخية الفكر العربي الإسلامي (ص ٢٥٣).

(٢) محمد أركون: الفكر الإسلامي قراءة علمية (ص: ٣٣).

(٣) د. عدنان علي رضا النحوي: الحداثة من منظور إيماني (ص: ٦٦).

القراءة المُعاصرة، فعَتَبَ على الصَّيدَاويِّ قائلاً: لقد حصرت نَقْدَك للكتاب في اللُّغة، أَوَلَمْ تجد في الكتاب شيئًا سوى اللُّغة؟! فأجاب الأستاذ الصَّيدَاويُّ: بلى يا سيدي، ولكني رأيت رجلاً مهندسًا بنى صَرْحًا شامخًا على بساط من اللُّغة فسَحَبْت البِساط من تحته! فضحك الوزير وانفضَّ المجلس".

ثالثًا: يستخدمون أصولَ التفسير وقواعدَه الأساسيَّة في غير مواضعها، ويتلاعبون بإيرادها قَصْدًا؛ لتفريغها من مضمونها، وإحداثِ الإرباك الشَّديد في نَفْس القارئ، كقاعدة سِياق النص (السِّياق الموضعي)، وقواعدِ أسباب النزول (السِّياق التاريخي)، ويُزَيِّنُون آراءهم الباطلة بوضع قَوَاعدَ جديدةٍ يخترعونها من عند أنفسهم دون دليل إلا الهوى، وتُمَكِّنُهم القواعد من تفريغ القرآن من محتواه الحقيقي إلى محتوى يضعونه من عند أنفسهم، ودعني أضرب لك مثالاً بكبيرٍ لهم عَلَّمَهم الكَذِب، واحْتَفَتْ به قنوات الزُّور الإعلاميَّة: المهندس محمد شَحْرُور:

فهو يرى أن آيات القرآن تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القِسم الأول: الآيات المُحْكَمات: أطلق عليها مصطلح: "أمَّ الكتاب"، وهي قابلة للاجتهاد حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ما عدا العبادات والأخلاق والحدود، ولاحظ بأن التَّسْمِية تنطبق على ما جاء في سورة آل عمران، لكنه تلاعب بمعناها.

القِسم الثاني: الآيات المتشابهات: أطلق عليها مصطلح: "القرآنَ والسَّبعَ المثاني"، وهي القابلة للتأويل، وتخضع للمعرفة النِّسْبِيَّة، وهي آيات العقيدة.

لاحظ هنا كيف أخذ هذا القسم من آية آل عمران لكنه تلاعب بمعناه، بل اختار أن يُضَلِّل النَّاس بإعطاء هذا القِسم مصطلحًا قرآنيًّا لا يَمُتُّ بصِلَة إلى ما اختاره هو، فالسَّبع المثاني عرَّفها النبيُّ ﷺ، وأخبر أنها الفاتحة، والقرآن اسم لجميع آيات القرآن، وقد جعل آيات

العقيدة قابلة للتأويل، وتلاعَبَ بكلمة مُتَشَابِهات؛ لأن وَصْفَ آيات العقيدة بذلك فيه جانب صحيح في بعضها، وجانب باطل ظاهر البُطْلان؛ إذ يجب أن تكون آيات العقيدة واضحة مُتَفَقًا عليها بين جميع الأنبياء، وغير قابلة للاجتهاد في تأويلها.

القِسم الثالث: آيات لا مُحْكَمات ولا مُتَشَابِهات: أطلق عليها الكاتب مصطلح: "تَفْصِيلَ الكتاب"، وتَعَجَّبْ من هذا القِسم الذي لم تذكره آيةُ سورةِ آل عمران، حيث قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

ثم يبتدعُ قولاً غريبًا يُنَاقِضُ حقيقةَ القرآن، فيرى أنَّ التَّحدي للنَّاس بالإعجاز إنما وقع في القِسم الثاني، والثالث، أما القِسم الأول فلا إعجاز فيه.

ثم يُفصِحُ عن هَدَفِه من هذا التَّقسيم، فيقول: "لقد تبيَّن لنا أن هناك فَرْقًا جَوْهريًّا بين الكتاب والقرآن والفرقان والذِّكر؛ فالقرآن والسَّبع المثاني هما الآيات المُتَشَابِهات، ويَخْضَعان للتأويل على مرِّ العُصُور والدُّهور؛ لأن التَّشَابُه هو ثبات النَّصِّ وحركةُ المُحْتَوى، وقد تمَّ إنزال القرآن بشكل مُتَشَابِهٍ عن قَصْدٍ، وقد كان النبيُّ ﷺ مُمْتَنِعًا عن التأويل عن قَصْدٍ، أي: أن القرآن يُؤَوَّل ولا يُفَسَّر، وأن كلَّ تفاسير القرآن تراث يَحْمِلُ طابعَ الفَهْمِ المَرْحَلِيِّ النِّسْبِيِّ"(١).

وليس كتابنا هذا لمناقشته، بل لضَرْب الأمثلة على تلاعُب هذا الفِرْقة التي تبتغي الفتنةَ باقتحام تأويل القرآن بأهوائها المَحْضَة، ولكننا نختم بهذا النَّقْلِ عنه؛ إذ يقول: "فإذا سأل سائل: هل آية الإِرْث من القرآن؟ فالجواب: لا، هي ليست من القرآن (النُّبُوَّة)، ولكنها من أمِّ الكتاب (الرَّسالة)، وهي من أهمِّ أجزاء الرسالة وهو الحدود".

---

(١) محمد شحرور: الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة (ص: ٣٧).

فما رأيك: الرجل يقول: آية الإرث ليست من القرآن بل من أم الكتاب؟ وطبعًا لا تنس أن هذا الرجل يزعم أن آية الإِرْث لا يُتَحَدى بها، فليست من دلائل الإعجاز.

ألا تَسْأَله مَنْ أُوْحِيَ له بذلك؟ ليس جبريل عليه السلام قطعًا، ولكن كما قال الله عز وجل: ﴿شَيَـٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢].

رابعًا: يَتَهَرَّبُون من المَعْرفة التي تُقَدِّمُها السُّنَّة النَّبَويَّة المقبولة حتى لا يتقيدوا بفَهْمِ النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم للقرآن من خلال سُنَّته القَوْلية والعَمَلِية، واسمع لشَحْرُور يحاول التلاعُب بذلك بزُخْرُف من القول، فيقول: "ولهذا قلتُ: إنَّ النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم لا يَعْلَم التأويلَ الكامِلَ للقرآن بكلِّ تفاصيله؛ لأنه يصبح شريكًا لله في مُطْلَق المعرفة، أما معرفة التأويل المُتَدَرِج المَرْحَليِّ فهو من قبل الرَّاسخين في العلم كلِّهم مجتمعين لا فُرَادى. وهنا يجب أن نفهم أنَّ الرَّاسخين في العلم هم: مجموعةُ كبارِ الفلاسفة، وعُلَماء الطَّبيعة، وأصل الإنسان، وأصل الكون، وعلماء الفضاء، وكبار علماء التاريخ مجتمعين"، وبعد أن يستبعد الفقهاء من الراسخين يمثل على الراسخين الَّذِينَ يعلمون تأويل القرآن، فيقول: "فالرَّاسِخُون في العلم هُمْ من النَّاس الَّذِينَ يحتلون مكان الصَّدَارة بين العلماء والفلاسفة، وهؤلاء من أمثال: البَيْرُونِي، الحسن بن الهيثم، ابن رُشْد، إسحاق نيوتن، أينشتاين، تشارلز داروين، كَانْت، هيجل"[1] أجل! صدِّق أو لا تُصَدِّق! داروين الذي يعتمد الملحدون على آرائه في إنكار الله عز وجل من الرَّاسخين عند شَحْرُور!

وعنده مشكلة لا تزال تَكْبُر مع البخاري ومسلم، فهو يقول: "أن نزعم أن كلمة الله العليا هي في تطبيق الفقهِ المُوْرُوث وفتاوى الفقهاء وأوامرِهم ونواهيهم تحت شِعار: "هكذا أجمع

---

(١) محمد شحرور: الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة (ص: ١٩٣).

الجمهور"، وتحت شعار: "بخاري ومسلم"، فهو استخفافُ بكلمة الله، وهو العبوديَّةُ بعينِها"[1].

ما أبرز الكُتُب التي تَرُدُّ على محمد شَحْرُور وأمثاله؟

الجواب: من أبرز الكُتُب التي فيها ردٌّ على المهندس شَحْرُور كتاب: (بيضة الدِّيك) ليوسف صيداوي، وكتاب: (قراءة علميَّة للقراءات المُعَاصرة) للدكتور: شوقي أبو خليل، وكتاب: (القراءة المعاصرة للدكتور محمد شحرورمُجَرد تَنْجِيم) لسليم الجابي.

خامسًا: يَتَعَمَّقون تعمُّقًا "سطحيًّا مُخَادِعًا"، أي أنَّهم يدقِّقون في المسائل ليقفوا على رأس كلمة يمكنهم من خلالها التَّشكيك ابتغاء الفتنة، ثم ما يلبثون أن يُعرِضوا عن التفاصيل المُرَافِقة للنصِّ الذي استقوا منه أفكارَهم، ولعبيد الله بن محمد العُكْبَرِيِّ المشهور بابن بطَّة (ت٣٨٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ تحليلٌ قديمٌ لطرائقهم الحديثة؛ فقد عقد في كتابه (الإبانة) بابًا أسماه: "بابُ تَرْكِ السُّؤَالِ عَمَّا لَا يُغْنِي وَالْبَحْثِ وَالتَّنْقِيرِ عَمَّا لَا يَضُرُّ جَهْلُهُ، وَالتَّحْذِيرِ مِنْ قَوْمٍ يَتَعَمَّقُونَ فِي الْمَسَائِلِ، وَيَتَعَمَّدُونَ إِدْخَالَ الشُّكُوكِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ"، وكان من جميل ما أشار إليه أنَّ كَثرةَ التَّشويش الإعلامي عبر مُجَالَسة (مَنْ لَا تُؤْمَنُ فِتْنَتُهُ، وَتُفْسِدُ الْقُلُوبَ صُحْبَتُهُ) يَدْفع المرء نحو تحريف الدِّين والتلاعُب به، مما سمَّاه علماؤنا (الْبِدْعَة وَالشَّنَاعَة)، وهذا التشويش الإعلامي المَوَجَّه لعامَّة المسلمين في عصرنا فتح بَابَ "الْبَلِيَّةِ عَلَى أَفْئِدَتِهِمْ، وَحَجَبَ نُورَ الْحَقِّ عَنْ بَصِيرَتِهِمْ"[2]، وهم في ذلك كله يعتمدون على السلطات الفاسدة المجرمة التي تمكن لهم في

---

(١) الإسلام والإيمان (ص: ١٥٩).

(٢) الإبانة الكبرى لابن بطة (١/ ٣٩٠)، وابن بَطَّة على ضعفٍ في إتقانه وضبطه، فهذا من فِقْهِهِ لا من روايته، وهو مَثْنِيٌّ عليه في هذا الجانب.

وسائل الإعلام، وقد انتشرت تأويلاتهم حتى سخَّروا القنواتِ الإعلاميَّةَ، والمُسَلْسلاتِ التلفزيونيَّةَ في أفضل الأوقات مثل رمضان لترويج فِسْقِهم الفكريِّ.

اذكر بعض الأمثلة التي تدلُّ على تأويلات المحرفين المعاصرين الفاسدة؟

الجواب: من أمثلة هذا اللعب باسم التأويل:

المثال الأول: ما ذكره نصر حامد أبو زيد مثالاً على نظريته في تجاوز المعنى الذي دلَّ عليه اللفظ القرآني في عصر التنزيل، والبحث عن المغزى، فيرى أن المعنى القرآني قد أعطى الأنثى نصيبًا محدَّدًا من الميراث بعد المَنْع المُطْلَق، فزعم أنه يجب ألا نقف عند هذا المعنى الذي حدَّده القرآن، بل علينا أن نتجاوزه إلى المَغْزَى، وهو الإنصاف بعد الظُّلم لنسير على درب الإنصاف إلى نهايته(١).

فقد جاء هذا وأصحابه ظلمًا وزورًا؛ فَرُدَّ على أفكارهم، وأَخْبِرْهم أنهم يقدِّسون فَهْمَهُم الشخصي.. ألا ترى أنهم يعبِّرون عن فَهْمٍ أَعْوَج أَهْوَج، يُلبِسُون فيه الحقَّ بالباطل، فيذكر مَقْصِدًا أصليًّا من مقاصد الشَّرِيعَة، وهو بناء الحقوق الإنسانية بالقِسط، ثم لا يذكرون أن الشَّرِيعَة بكلِّ تفاصيلها هي العدلُ المَحْضُ، والحقُّ الذي لا ريب فيه، والقِسْطُ الذي لم يترك صغيرة ولا كبيرة إلا قَسَمَ لها ما يناسبها، فما قرَّره الله تعالى ذِكْرُه في كتابه من أحكامٍ سياسيَّة، أو اقتصاديَّة، أو اجتماعيَّة، أو عمليَّة، فهو العدل: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ۝٧ أَلَّا تَطْغَوْا۟ فِى ٱلْمِيزَانِ ۝٨ وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٧ - ٩]، ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].. ألا ترى أصحاب التَّكَبُّر الجاهل من الَّذِينَ جعلوا القرآن عِضِين، لا يعلمون أنَّ المرأة

---

(١) د. نصر حامد أبو زيد: نقد الخطاب الديني (ص: ١٩٣).

إنما ترث نِصفَ الرجلِ في أربع حالات فقط، بينما تَرِثُ مِثْلَه أو أكثرَ منه في حالاتٍ أكثر منها؟ وكلُّ ذلك عائد إلى القيام بالقِسط في تَقْسِيم الحقوق والمسؤوليات في الواقع الإنساني.. يا حسرة على العباد ما تأتيهم من آية من آيات ربِّهم البيِّنَة إلا حَكَّمُوا شهواتِهم، وكانوا عن آيات ربِّهم مُعْرِضين.. لا يذكر هؤلاء المتلاعبون أنَّ الشَّرِيعَةَ بنصوصها القطعية الثُّبُوت والدِّلالة قد أُكْمِلت، ولا يمكن الزيادةُ عليها، فما أثبته الله عَجَلَّ فيها، فهو كَمَالُ الإنصاف، وأعظمُ العدل، وأجملُ الإحسان، ومن ذلك مقادير الإِرْث للأنثى.

المثال الثاني: رَبْطُ المَدَى الزَّمنيِّ للنُّظُم والتَّشريعات الإسلامية بالظُّرُوف التي أُنزِلت فيها فقط؛ ولذا قالوا: "لا يجوز أن تُحْمَلَ الأحكامُ القُرْآنيَّةُ بصِفَةٍ آليةٍ على الإطلاق وعلى التَّعميم، كما كان يفعله الفقهاء القُدَامى، فالارتباط الوثيقُ بَيْنَ الحُكْمِ وسَببِهِ يُحْمَل بالعكس على نِسْبيَّةِ ذلك الحُكْم"[1]، وقالوا: "لا جدال في أن قطع يد السَّارق هو من الممارسات التي كانت معروفةً قبل الإسلام، ومن الطَّبيعي أن تكون عقوبة السرقة شديدةً في ظروف المجتمع البَدَوِي، وفي إطار اقتصاد الكفاف عمومًا؛ إذ إنها قد تؤدي إلى هلاك من يُسْرَقُ منه مالُه، وربما كانت هذه العُقُوبةُ الشَّديدةُ الوَسِيلةَ الوحيدةَ للمحافظة على قدر أدنى من النظام، في غياب سُلطةٍ سِياسيَّة يَمْتدُّ نُفُوذُها إلى سائر أفراد المجتمع... فكان ما نصَّ عليه القرآن مُنْسَجمًا تمام الانْسِجام مع مقتضيات الظَّرْف، ولكنه لا يعني غَلْق الباب في وَجِهِ أشكالٍ أخرى من العِقاب متى تَطَوَّرت المجتمعات"[2]،

(١) الصادق بلعيد: القرآن والتشريع قراءة جديدة في آيات الأحكام (ص: ٢٩٤).

(٢) د.عبد المجيد الشَّرَفي: الإسلام بين الرسالة والتاريخ (ص: ٦٩)، ولفضيلة أ.د:حمد زين العابدين رستم –أستاذ التعليم العالي في جامعة المولى سليمان، كلية الآداب، بني ملال المغرب – كتابٌ جمع فيه أبحاثه في هذا الميدان سمَّاه: دراسات في علم الانتصار للقرآن الكريم.

وهذا الكلام منهم يَعْكِس الجَهْل والكِبْر، فعقوبةُ السَّرِقة قَطْعِية الدِّلالة والثُّبوت، مستمرَّة على مدى الزمان والمكان بالإجماع، على أنَّنا في زمن تَضَخُّمِ الثَّروات إلى تِرِيليونات نحتاج إلى العقوبة المناسبة لِرَدْع المجرمين أكثر مما كان عليه الحال في تلك الأزمنة.

وأقوال أصحاب "القراءات التَّحْريفية" ليست إلا تأويلاتٍ فاسدةً أو لَعِبًا، إلا أنها أَخذت ثَوْبًا جديدًا للحِيَل والألاعيب القديمة التي اقْتَرَفَها أَسَاتِذَتُهم من أهل الكتاب ورؤوس المُبْتَدِعة، وقد فَضَحَها الله تعالى ذِكْرُه في قوله تعالى:

﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧١]،

وقال في وَصْفٍ دَقيقٍ بليغٍ ينطبقُ على أَسَاتِذَةِ الشر الأَوَّلِين، وتلاميذِهم المتأخرين:

﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ لَعَنَّٰهُمۡ وَجَعَلۡنَا قُلُوبَهُمۡ قَٰسِيَةٗۖ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٖ مِّنۡهُمۡ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۖ﴾ [المائدة: ١٣]، وفي موضوع القراءة المعاصرة يقول فضيلة الشيخ الطالب زيدان -وَفَّقه الرحمن-:

ولْتَحْذرنْ من شُبُهاتٍ قاصِرَةْ	تُوجَدُ في القِراءَةِ المُعاصِرَةْ
تُحرِّفُ التأويلَ بعْدَ العَجْزِ عَنْ	تَغْييرِ ما أُنزلَ مِن ذِكْرٍ حَسَنْ

ملحوظة: تراني نَفَرْتُ من تسمية ألعاب هؤلاء المحرِّفين بالاسم الَّذِينَ يُحبُّونه ويريدونه: (القراءات المعاصرة)، كما لم أُسَمِّ جرائمَهم في حقِّ القرآن والبشرية باسم التَّأْوِيلات المعاصرة؛ لأنهم أرادوا ترويجَ تَزْوِيرَاتِهم بهذا الاسم البَرَّاق الجَمِيل: (القراءات المعاصرة)، وهُمْ بهذه التَّسْمِيَّة المُزَخرفة المُتَلَأْلِئة يريدون أن يسحبوا عقول الشَّباب والفتيات في زماننا إلى ميدانهم، فيقولون لهم: نحن نقرأ القرآن قراءة معاصرة تُنَاسِب زماننا، وينبغي أن نُسَمِّيَ أفعالَهم: تحريفًا،كما سمَّاه القرآن، فإن التَّحريفَ وَصْفٌ للمُتَلاعِبين بكلام الله ﷻ من

المُتَقدِّمين والمعاصرين، ولذا سَمَّيتُ أفعالَهم: التحريفاتِ المعاصرة.. هذه هي التَّسمية القُرْآنيَّة التي وَصَفَ الله ﷻ بها العابثين بكلامه.

وأما القراءات والتأويلات المعاصرة فالمصطلح من حيث هو صحيح، ونقول فيه: نحن بحاجة إلى فَهْمِ هداياتِ القرآن، ومعرفة بصائرِه لتُوَجِّهَ واقعنا المعاصر، لا لنجعل وَاقِعَنا يَوَجِّهُها.

حديث الظهر والبطن للقرآن:

يستدل بعضُ الباطنيين والمتلاعبين بالنصوص القُرْآنيَّة بما ورد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، لكلِّ حَرْفٍ منها ظَهْرٌ وبَطْنٌ، ولكلِّ حَرْفٍ حَدٌّ، ولكل حَدٍّ مَطْلَع»[1].

المعنى في حال الثبوت: ذكرت عدة أقوال في معنى هذه الألفاظ الأربعة:

ما معنى الظهر والبطن الذي ورد في الحديث السابق؟

الجواب: معنى الظهر والبطن:

١) الظَّهْر: التِّلاوة والرِّواية مما يتعلَّق باللفظ، والبَطْن: الفَهْمُ والدِّراية مما يتعلَّق بالمعنى.

٢) وقيل: ظَهْرُه ما ظَهَرَ تأويلُه وعُرِفَ معناه، وبَطْنُه: ما خَفِي تفسيره وأَشْكَل فحواه، أي: مما يُحْتَاج فيه إلى المُسْتَنبطين الَّذِينَ يجب أن يكونوا أهلاً للاستنباط.

---

(١) أخرجه الطَّبَرِي (١/ ٣٥)، وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٥١٤٩)، وصحَّح إسنادَه محقِّقُه حسين سليم أسد، وفي صحيح ابن حبان (٧٥) ورد بدون الجملة الأخيرة، وحسَّن إسناده الشيخ شعيب الأرناؤوط، وصحَّح إسنادَه في التعليق على مسند أحمد بن حنبل (١/ ٤٤٥)، ولكن أورده الألباني في الضعيفة (٢٩٨٩).

٣) وقيل: ظَهْرُه ما استوى المكلَّفون فيه من الإيمان والعمل بمقتضاه، وبَطْنُه: ما وقع التفاوُت في فَهْمِه بين العباد على حسب مراتبهم في الأفهام والعقول، وتبايُن منازلهم في المعارف والعلوم.

٤) وقيل: ظَهْرُه يُحاجُّ الأمَّة، وبَطْنُه يُحاجُّ الخاصَّة؛ فإنَّ أهل المِلَّة صِنفان(١).

٥) وقيل: ظاهرُها ما ظَهَر من معانيها لأهل العلم بالظَّاهر، وباطنُها: ما تضمَّنته من الأسرار التي أَطْلَع الله تعالى عليها المُسْتَنبطين وأرباب الحقائق...وهذا مثل القول الأوَّل(٢).

والمراد من الأقوال كلها أنَّ الظاهر: هو التفسير المباشر، والباطن: هو التأويل الذي يحتمله لَفْظُه وتدلُّ عليه الأدلَّة، فقد تُسْتَخرج من الآية الواحدة أو العبارة القصيرة الكثيرُ من المعاني، أو القضايا المُسْتَجَدَّة، ويدلُّ لهذه السَّعَة المُنْضَبِطة في احتمال المعنى آثار كثيرة منها:

١) عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما قال: «إِنَّ الْقُرْآنَ ذُو شُجُون وفُنُون، وَظُهُور وبطون، لَا تَنْقَضِي عجائبُه، وَلَا تُبْلَغُ غَايَتُه، فَمن أَوْغَل فِيهِ بِرِفْقٍ نَجا، وَمن أَوْغَل فِيهِ بعُنْفٍ غَوَى، أَخْبَارٌ وأمثالٌ، وَحرَامٌ وحلالٌ، وناسخٌ ومنسوخٌ، ومُحْكَمٌ ومُتَشَابه، وَظَهْرٌ وبَطْنٌ، فظَهْرُه التِّلَاوَة، وبَطْنُه التَّأْوِيل، فجَالِسوا بِهِ الْعلمَاء، وجَانِبوا بِهِ السُّفَهَاء، وَإِيَّاكُم وزَلَّةَ الْعَالِم»(٣).

٢) وقال أبو الدَّرداء رضي الله عنه: «لا تَفْقَه كلَّ الفِقْه حتى ترى للقرآن وُجُوهًا كثيرة»(٤).

(١) فيض القدير (٣/ ٣١٦).

(٢) روح المعاني (١/ ٧).

(٣) الدر المنثور (٢/ ١٥٠)، وعزاه لابن أبي حاتم.

(٤) مصنف عبد الرزاق (١١/ ٢٥٥)، وقد ورد مرفوعًا ولا يصحُّ. انظر: المغني عن حمل الأسفار (١/ ٢٤)، وعمدة القاري (٢/ ٥٥).

٣) وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «من أراد عِلْمَ الأوَّلين والآخرين فلْيُثَوِّرِ القرآن»(١).

وهذا الذي قاله أبو الدَّرداء وابن مسعود رضي الله عنهما لا يَحْصُل بمجرد تفسير الظاهر، وقيل: لكل آية ستون ألف فهم، وما بقي من فهمها أكثر(٢)، وقال ابن العربيِّ رحمه الله: القرآن يحوي سبعةً وسبعين ألف عِلْمٍ ومائتي عِلْمٍ على عدد حُرُوفه، ولذا قيل: "اغْطُس في بحر القرآن إن كنتَ واسع النَفَس، وإلا فاقتصر على مُطَالَعة كُتُب التَّفسير لظاهره، ولا تَغْطُس فتَهْلَك؛ فإن بَحْرَه عميقٌ، فالأنبياء والوَرَثة هم الَّذِينَ يَقْصُدُون هذه المواضع رحمةً بالعالَم"(٣).

وسئل الحسن رحمه الله عَن ذَلِك، فَقَالَ: إن الْعَرَب تقُول: "قد قَلَبْت أَمْرِي ظَهْرًا لبطن" ويعني بذلك أنَّ من القرآن ما تَعْرِف معناه بمُجَرد سَماع اللفظ، فهذا الظَّاهر، ومنها ما يُحْتَاج إلى التَّرَوِّي والتأمُّل ومعرفة النُّصوص واللُّغة، فهذا الباطن.

ورجح أبو عبيد القاسم بن سَلَّام (ت٢٢٤هـ) رحمه الله أن يكون الظَّهْر ما قَصَّ الله عز وجل عَلَيْك من نبإ عَاد وَثَمُود وَغيرهمَا من الْقُرُون الظالمة لأنفسها، فَأخْبر بِذُنُوبِهِمْ وَمَا عاقبهم بهَا، فَإِنَّمَا هُوَ حَدِيث حَدَّثَك بِهِ عَن قوم، فَهُوَ فِي الظَّاهِر خبر، وَأما الْبَاطِن مِنْهُ فَكَأَنَّهُ صَيَّر ذَلِك الْخَبَر عِظَةَ لَك، وتَنبيهًا وتَحذيرًا أَن تفعل فِعْلَهم، فَيَحِلُّ بك مَا حلَّ بهم من عُقُوبَته، أَلا ترى أَنه لما أخْبرك

---

(١) المعجم الكبير (٨٦٦٤)، (٨٦٦٥)، (٨٦٦٦) بألفاظ متقاربة، قال الهيثمي:" رواه الطبراني بأسانيد، ورجال أحدها رجال الصحيح. مجمع الزوائد (٧/ ١٦٥)، وذكره آل زهوي في سلسلة الآثار الصحيحة أو الصحيح المسند من أقوال الصحابة والتابعين (١/ ١٥١)، وقال:" وهذا إسنادٌ صحيحٌ، فيه أبو إسحاق السَّبِيعيُّ، وهو مُدَلِس، لكن رواية سفيان عنه مأمونة". ومعنى: «فَلْيُثَوِّرِ الْقُرْآنَ» أي: ليُنَقِّر عنه ويُفكر فِي مَعَانِيهِ وَتَفْسِيرِهِ وَقِرَاءَتِهِ. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٢٩).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٥٤).

(٣) فيض القدير (٣/ ٥٤).

عَن قوم لوط وفِعْلِهم وَمَا أَنزل بهم، أَنَّ ذَلِك مِمَّا يبيِّن ذَلِك.. أَنَّ من صَنَعَ ذَلِك عُوقِبَ بِمِثْل عقوبتِهم[1].

ما معنى الحدِّ والمَطْلَع؟

الجواب: قيل في معنى الحَدِّ والمَطْلَع عدة أقوال، أهمُّها ما يأتي:

١) الحَدُّ: أحكام الحلال والحرام، والمَطْلَع بشدة الطاء وفتح اللام مَوْضَع الاطلاع أي مَصْعَد وموضع يُطْلَعُ عليه بالتَّرَقِّي إليه، فقيل: هو الإشراق من الوَعْد والوعيد[2].

٢) وقيل: الحدُّ أي: منتهى ما أراد الله ﷻ من معناه.

٣) وقيل: (ولكلِّ حدٍّ) من الظَّهْرِ والبَطْنِ (مطلع)، فمَطْلَع الظَّاهر: التَّمَرُّن في فنون العربية وتتبُّع أسباب النُّزُول والنَّاسخ والمنسوخ وغير ذلك، ومَطْلَع الباطن: تصفية النَّفْس والرِّياضة والعمل بمقتضاه.

٤) وقيل: المَنع، ومعناه أن لكلِّ حدٍّ من حدود الله، وهي ما منع عبادَه من تَعَدِّيه موضع إطلاع من القرآن، فمن وُفِّقَ لارتقاء ذلك المُرْتَقى اطلع على الحدِّ الذي يتعلَّق بذلك المُطْلَع[3].

٥) وقيل: ولكلِّ حدٍّ مَطْلَع: أنَّ لكلِّ غامضٍ من المعاني والأحكام مَطْلَعًا يُتَوصل به إلى معرفته ويُوقِفُ عن ما بعده، فيكون القَدْرُ من ذلك كافيًا في معرفة المقصود.

---

(١) غريب الحديث للقاسم بن سلام (٢/ ١٣).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٥٤).

(٣) فيض القدير (٣/ ٥٤)، روح المعاني (١/ ٧).

٦) وقيل: الحدُّ ما تتناهى إليه الفُهُوم من معنى الكلام، والمَطْلَع: ما يَصْعَد إليه منه فيَطَّلِعَ على آيات الله التي تَشْهَد بالإيمان بالمَلِكِ العَلَّام(١).

هل هذه المصطلحات شائعة الاستعمال في كتب التفسير؟

ملحوظة: عندما تطَّلع على تفسير المفسِّرين من لدن النبيِّ ﷺ إلى يومنا لا تجد لهذه المصطلحات: الحَدِّ، والمَطْلَع وجودًا تطبيقيًّا، ولا نظريًّا، وذلك ينبئك بأن هذا الاصطلاح غير ثابت، أمَّا مصطلح التَّفسير والتَّأويل فكما سبق تفصيلهما في أوِّل الكتاب، ولذا تجد استعمالهما فاشيًا، ولكنني فصَّلت ما يتعلَّق بالحديث حتى لا يأتي المتلاعبون فيظهرون للعالم أنهم اكتشفوا أثرًا لم يُشِرْ إليه العلماء.

هل هذا يعني القول بالتفسير الباطني؟

الجواب: لا! إن أريد بالتفسير الباطني ما شاع من التلاعُب بالنُّصوص، ولكن المراد بالتفسير الباطني المقبول هنا هو:

١) المُنْضَبط بضوابط التأويل بحَسَب مصادر التفسير العامَّة.

٢) ما وَسِعَته دلالة الآية والألفاظ القُرْآنيَّة دون تَقْيِيد بالمَنْقول المَسْموع؛ فإنَّ في "فَهْمِ معاني القرآن مجالاً رَحْبًا ومُتَّسَعًا بالغًا، وأن المنقول من ظاهر التَّفسير ليس ينتهي الإدراك فيه بالنَّقْل والسَّماع، فلا بُدَّ منه في ظاهر التفسير ليتَّقي به مواضع الغلط، ثم بعد ذلك يَتَّسِع الفَهْم"(٢).

---

(١) روح المعاني (١/ ٧).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٥٥).

٣) بوابة التفسير الباطن هو التفسير الظَّاهر لا أنهما مُسْتَقلَّان أو منفصلان: وعليه "لا يجوز التهاوُن بحفظ التفسير الظَّاهر أولاً، ولا مطمع في الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظَّاهر، ومن ادَّعى فَهْمَ أسرار القرآن ولم يُحْكِم التَّفسير الظَّاهر، فهو كمن ادَّعى البلوغ إلى صَدْر البيت قبل تجاوُز الباب"(١).

من الأحاديث المماثلة لهذا الحديث:

ما ورد أن النبيَّ ﷺ قال: «القرآن ذَلُولٌ، ذو وُجُوهٍ مُحْتَملة، فاحمِلُوه على أحسن وُجُوهِه»(٢).

فقوله: (ذَلُولٌ) يَحْتَمل وجهين: أحدهما: أنه مُطيع لحامِلِيه يَنْطِق بألسنتهم، الثاني: أنه مُوَضِّحٌ لمعانيه حتى لا تَقْصُرُ عنه أفهام المجتهدين.

وقوله: (ذو وُجُوهٍ) يَحْتَمل معنيين: أحدهما: أنَّ من ألفاظه ما يَحْتَمل وُجُوهًا من التأويل، والثاني: أنه قد جَمَع وُجُوهًا من الأوامر والنَّواهي، والتَّرغيب والتَّرهيب، والتَّحليل والتَّحريم.

وقوله «فاحملوه على أحسن وُجُوهِه» يَحْتَمل أيضًا وجهين:

أحدهما: الحَمْل على أحسن معانيه، والثاني: أحسن ما فيه من العَزَائم دون الرُّخَص، والعَفو دون الانتقام، وفيه دلالة ظاهرة على جواز الاستنباط والاجتهاد في كتاب الله"(٣).

كلمة جامعة من ابن حَزْم رحمه الله:

---

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٥٥).

(٢) الدارقطني (٤/ ١٤٤)، وقد ضُعِّف الحديث جدًّا. انظر: السلسلة الضعيفة (٣/ ١٢٧)، وانظر تعليق ابن حزم في المتن.

(٣) البرهان (٢/ ١٦٣).

لكن ذلك كله حال التسليم بثبوت هذا الحديث وما قبله، ونستمع هنا إلى كلمة جامعة لابن حَزْم ﵀ في هذين الحديثين: "هذه كلُّها مُرْسَلات لا تقوم بها حُجَّة أصلاً، ولو صَحَّت لما كان لهم في شيء منها حُجَّة بوجه من الوجوه؛ لأنَّه لو كان كما ذكروا لكلِّ آية ظَهْر وبَطْن لكنَّا لا سبيل لنا إلى علم البَطْن منها بَظَنٍّ، ولا بقول قائل، لكن ببيان النبيِّ ﷺ الذي أمره الله تعالى بأن يبيِّن للناس ما نُزِل إليهم، فإن أوجدونا بَيَانًا عن النبيِّ ﷺ بنقل الآية عن ظاهرها إلى باطنٍ ما صِرْنا إليه طائعين، وإن لم يوجدونا بَيَانًا عن النبيِّ ﷺ فليس أحدٌ أَوْلَى بالتَّأويل في باطنٍ ما تَحْتَمِلُه تلك الآية من آخر تَأَوَّل أيضًا، ومن الباطل المُحال أن يكون للآية باطنٌ لا يبيِّنه النبيُّ ﷺ؛ لأنه كان يكون حينئذ لم يُبَلِّغ كما أُمِر، وهذا لا يقوله مسلم، فبَطَلَ ما ظنَّوه، وقد أتت الأحاديث الصِّحاح بحَمْل كلِّ كلام على ظاهره"(١).

قاعدة: يمكن الاستدلال بالقرآن لطَرَفِي الاختلاف ما دام الاختلاف سائغًا:

ولذا أَلَّفَ أحمد بن محمد بن أحمد المُظَفَّر الرَّازِي الحنفي (المتوفى: بعد ٦٣٠هـ) ﵀ كتابَه: (حُجَجَ القرآن) لبيان ما استدلَّت به كلُّ طائفة على الأخرى...وفي حال كون الاختلاف مقبولاً فإنَّ الأدلَّة متكافئة، ويمكن الجمع بينها، وكم حَدَثَتْ من معارك لم يكن لها داعٍ مع أنَّ كلَّ فرقة تَنْزِع بدليل في القرآن لا تَنَاقُضَ بينه وبين غيره من أدلَّة القرآن الكريم...وهذا البحث يمكن إدخاله في مُوْهِم التَّناقُض...على أن ذلك لا يعني أن الأمر-كما يقول الزُّرْقَاني ﵀- "فوضى لكلِّ متأوِّلٍ في القرآن، متلاعبٍ بالنصوص، عابثٍ بتعاليم الدِّين، بل الذي أريده وأرجوه أن نفرِّق بين متأوِّلٍ ومتأوِّلٍ، ثم ننظر أهذا التأويل سائغٌ أم غير سائغٍ، أي: تساعد عليه قوانينُ اللغة العربية، ومقرراتُ الإسلام المقطوع بها المعلومةُ من الدين بالضرورة، وبراهينُ

---

(١) الإحكام لابن حزم (٣/ ٢٨١).

العقل والمَنْطِق أم لا، فالسَّائغ نقبله ونرحِّبُ به وإن خالف رأينا، وغير السَّائغ نَرُدُّه في غير تردُّد، ونحاربه في غير هَوَادة؛ لأن تاريخ الإسلام لم يشهد أعداءً كانوا أخطرَ عليه من أولئك العابثين الَّذِينَ تلاعبوا بنُصُوصه، وعَبِثُوا بمقرراته، سواء منهم من ذهب به الماضي كالباطنية، ومن بَرِمَ به الحاضر كالبهائية..."[1].

قاعدة: يجب الحذر من المسارعة إلى التفسير بغير علم، وزعم القراءات المعاصرة التي تحرف التأويل بعد أن عجزت عن تغيير ألفاظ التنزيل:

يجب التنبيه في آخر المطاف على أمر خطير في موضوع التأهُل للكلام في التفسير، أطلق له الطاهر بن عاشور صيحة رحمه الله نذير، فقال: "هذا، وإن واجب النُّصح في الدِّين، والتنبيهِ إلى ما يَغْفَل عنه المسلمون، مما يحسبونه هينًا وهو عند الله عظيم، قضى عليَّ أن أنبِّه إلى خَطَر أمرِ تفسير الكتاب، والقول فيه دون مُسْتَنَدٍ من نقل صحيح عن أساطين المفسِّرين...

فقد رأينا تهافُت كثيرٍ من النَّاس على الخوض في تفسير آيات من القرآن... وقد دلَّت شواهد الحال على ضَعْفِ كفاية البعض لهذا العمل العلمي الجليل، فيجب على العاقل أن يعرف قَدْرَه، وأن لا يتعدَّى طَوْرَه، وأن يَرُدَّ الأشياء إلى أربابها، كي لا يَخْتلطَ الخاثِر بالزُّبَّاد[2]، ولا يكون في حالِكِ سواد، وإنَّ سكوت العلماء على ذلك زيادة في الوَرْطَة، وإفحاش لأهل هذه الغلطة، فمن يركب مَتْنَ عَمياء، ويَخْبِط خَبْطَ عَشْوَاء، فحقٌّ على أساطين العلم تقويمُ اعوِجَاجِه، وتمييزُ حُلْوِه مِنْ أُجَاجِه"[3].

---

(١) مناهل العرفان (٢/ ٣٢).

(٢) يضرب مثلًا في اختلاط الحقِّ بالباطل، لأن (الخاثر) من اللبن: أجودُه وأطيبُه. و(الزُّبَّاد): زَبَدُه وما لا خير فيه. كتاب الألفاظ لابن السِّكِّيت (ص: ٦٥).

(٣) التحرير والتنوير (١/ ١٧).

والكلام هنا عن المفصِّلين لقضايا التفسير، لا عن الفَهم العامِّ لكتاب الله المُتيسِّر لأغلب النَّاس عادة، كما ذُكِرَ في مراتب المفسِّرين.

ومن أخطر ما يوضِّح ذلك حديثُ ابن عَبَّاس رضي الله عنهما قَالَ: كُنْتُ أُقْرِئُ رِجَالاً مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، مِنْهُم عَبْدُ الرَّحمَنِ بْنُ عَوْفٍ رضي الله عنه، فَبَيْنَمَا أَنَا فِي مَنْزِلِهِ بِمِنًى، وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فِي آخِرِ حَجَّةٍ حَجَّهَا، إِذْ رَجعَ إِلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ رضي الله عنه، فَقَالَ: لَوْ رَأَيْتَ رَجُلاً أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ الْيَوْمَ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَلْ لَكَ فِي فُلاَنٍ، يَقُولُ: لَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ لَقَدْ بَايَعْتُ فُلاَنًا، فَوَاللهِ مَا كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ إِلاَّ فَلْتَةً، فَتَمَّتْ؟ فَغَضِبَ عُمَرُ رضي الله عنه، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي -إِنْ شَاءَ اللهُ- لَقَائِمٌ الْعَشِيَّةَ فِي النَّاس، فَمُحَذِّرُهُمْ هَؤُلاَءِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَغْصِبُوهُمْ أُمُورَهُمْ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ رضي الله عنه: فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لاَ تَفْعَلْ، فَإِنَّ الْمَوْسِمَ يَجْمَعُ رَعَاعَ النَّاس وَغَوْغَاءَهُمْ، فَإِنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَغْلِبُونَ عَلَى قُرْبِكَ حِينَ تَقُومُ فِي النَّاس، وَأَنَا أَخْشَى أَنْ تَقُومَ فَتَقُولَ مَقَالَةً يُطَيِّرُهَا عَنْكَ كُلُّ مُطَيِّرٍ، وَأَنْ لاَ يَعُوهَا، وَأَنْ لاَ يَضَعُوهَا عَلَى مَوَاضِعِهَا، فَأَمْهِلْ حَتَّى تَقْدَمَ الْمَدِينَةَ، فَإِنَّهَا دَارُ الْهِجْرَةِ وَالسُّنَّةِ، فَتَخْلُصَ بِأَهْلِ الْفِقْهِ وَأَشْرَافِ النَّاس، فَتَقُولَ مَا قُلْتَ مُتَمَكِّنًا، فَيَعِي أَهْلُ الْعِلْمِ مَقَالَتَكَ، وَيَضَعُونَهَا عَلَى مَوَاضِعِهَا، فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: أَمَا وَاللهِ -إِنْ شَاءَ اللهُ- لأَقُومَنَّ بِذَلِكَ أَوَّلَ مَقَامٍ أَقُومُهُ بِالْمَدِينَةِ، قَالَ ابن عَبَّاس رضي الله عنهما: فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فِي عَقِبِ ذِي الْحَجَّةِ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ عَجَّلْنَا الرَّوَاحَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ، حَتَّى أَجِدَ سَعِيدَ بْنَ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ رضي الله عنه جَالِسًا إِلَى رُكْنِ الْمِنْبَرِ، فَجَلَسْتُ حَوْلَهُ، تَمَسُّ رُكْبَتِي رُكْبَتَهُ فَلَمْ أَنْشَبْ أَنْ خَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ مُقْبِلاً قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ: لَيَقُولَنَّ الْعَشِيَّةَ مَقَالَةً، لَمْ يَقُلْهَا مُنْذُ اسْتُخْلِفَ، فَأَنْكَرَ عَلَيَّ، وَقَالَ: مَا عَسَيْتَ أَنْ يَقُولَ مَا لَمْ يَقُلْ قَبْلَهُ، فَجَلَسَ عُمَرُ رضي الله عنه عَلَى الْمِنْبَرِ، فَلَمَّا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُونَ، قَامَ فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي قَائِلٌ لَكُمْ مَقَالَةً، قَدْ قُدِّرَ لِي أَنْ أَقُولَهَا، لاَ أَدْرِي لَعَلَّهَا بَيْنَ يَدَيْ

أَجَلِي، فَمَنْ عَقَلَهَا وَوَعَاهَا، فَلْيُحَدِّثْ بِهَا حَيْثُ انْتَهَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، وَمَنْ خَشِيَ أَنْ لاَ يَعْقِلَهَا، فَلاَ أُحِلُّ لأَحَدٍ أَنْ يَكْذِبَ عَلَيَّ، إِنَّ اللهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ...[1] الحديث، وفيه نسب عمر رضي الله عنه أشياء إلى كتاب الله مما ثبت في السُّنَّة، وكلامه واضحٌ في أنَّ ما نسبه إلى كتاب الله جلَّ وعز عنى به إمَّا أنه نُسِخت تلاوته وبَقِي حُكْمُه، وإمَّا أن له حُكْمَ كتاب الله، وعمر رضي الله عنه في ذلك كله يُحَذِّرُ من سوء الفَهْم في كتاب الله عز وجل؛ إذ يؤدِّي ذلك إلى اختلال الأمن الفكري، ويؤثِّر بطبيعته على الأمن الاجتماعيِّ والسياسيِّ.

---

(١) البخاري (٦٨٣٠).

المبحث الخامس: منهج المفسِّرين بالرأي المقبول[1]

(١) وضع الزُّرْقانيُّ ﵀ في مناهل العرفان (٢/ ٤٤) هذا العنوان، وقد أثبته كما هو في الطبعة الأولى، وها أنت ذا ترى في هذه الطبعة الحقيقية كيف حاولت أن أثير الأرض وأسقي الحرث، فانقلب الكلام عاليه سافله بعد تحرير القول أثناء مدارسة هذا الكتاب، فأرجو أن يخرج لك الآن مُسَلَّمًا لا شِيَةَ فيه.

حتى يَصِل المفسِّر باجتهاده إلى السداد -إن شاء الله تعالى- بعد تسلُّحه بالعلوم المذكورة في آداب المفسِّر عليه اتِّباع المنهج الآتي:

أولاً: أن ينظر في المعنى لغة؛ إذ نَزَل الكتاب المجيد بلسان العرب كما سبق في المصدر الرابع:

وحَسْبك أن ترى أنَّ الله جلَّ مَجْدُه ذَكَر عددًا من المقاصد الإحيائية النَّهْضوية التي تترتَّب على عربيَّة القرآن المجيد:

فمنها: تَعقُّل المعنى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢].

ومنها: الوصول إلى التقوى، أو التَّذكُّر، والذِّكْرى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا وَصَرَّفۡنَا فِيهِ مِنَ ٱلۡوَعِيدِ لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ أَوۡ يُحۡدِثُ لَهُمۡ ذِكۡرٗا﴾ [طه: ١١٣]، ﴿قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا غَيۡرَ ذِي عِوَجٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٢٨]، ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرۡنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الدخان: ٥٨].

ومنها: نَيلُ مرتبة العلم، وسَمَاعُ الإنذار والبُشْرَى: ﴿كِتَٰبٞ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ۝٣ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا فَأَعۡرَضَ أَكۡثَرُهُمۡ فَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ﴾ [فصلت: ٣، ٤]، ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٞ مُّصَدِّقٞ لِّسَانًا عَرَبِيّٗا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [الأحقاف: ١٢]، ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرۡنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلۡمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوۡمٗا لُّدّٗا﴾ [مريم: ٩٧].

ثانيًا: وبعد تعقُّله لغة لا بد أن يجمع إلى ذلك أن يَطْلُبه في غير ذلك الموضع من الآيات في القرآن المجيد، ولا يكتفي بالمعنى اللُّغوي لاحتمال اللفظة العربية معانيَ متعدِّدة، وأحيانًا قد تكون من ألفاظ التَّضاد.

ولذا لا نُسَلِّم قول بعض المتلاعبين المعاصرين[1]: "إنَّ العبادة تحتمل معنيين متضادِّين"، ثم أجرى على رأيه قوله تعالى ذكره: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وزعم أن من اختار الإيمان عَبَدَ الله، ومن اختار العصيان عَبَدَ الله!

فلا يفهم أحدٌ هذا الفَهْم إلا أن يكون قد ضَلَّ وما كان من المهتدين، فهل قوله تعالى ذِكْرُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] يحتمل معنيين متضادَّين، فمن أطاع ربَّه فلعلَّه يتقي، ومن عصى ربَّه فلعلَّه يتقي؟ وماذا يعني له قوله تعالى جَدُّه: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]؟ هل يعني أطيعوا الله أو اعصوه واجتنبوا الطاغوت؟ هذا تلاعبٌ مدهشٌ باللغة باسم اللغة، وتحريفٌ للقول بعد مواضعه.

وكيف يحتمل المعنى الذي يذكره في سورة الذَّاريات مع سِباق الآيات ولِحاقها؟ وكيف يستقيم مع المعنى المتكرِّر للعبادة في القرآن المجيد؟ إذ لم تَرِدْ هذه اللَّفظةُ في القرآن ولا في السُّنَّة إلا بمعنى الطَّاعة والانقياد والذُّل والإذعان.

ويلخِّص السُّيُوطِيُّ رحمه الله الواجبَ على المفسِّر، فيقول: "ويجب عليه البَدَاءة بالعلوم اللَّفظية، وأوَّل ما يجب البَدَاءة به منها تحقيق الألفاظ المفردة يَتكلَّم عليها من جهة اللُّغة، ثمَّ التَّصريف، ثمَّ الاشتقاق، ثم يتكلَّم عليها بحسب التَّركيب؛ فيبدأ بالإعراب، ثم بما يتعلَّق بالمعاني، ثمَّ بالبيان، ثمَّ بالبديع، ثمَّ يُبيِّن المعنى المراد"[2].

---

(١) قائل ذلك أحد القادة الذين يشترون الضلالة، ويريدون من العالم أن يَضِلوا السبيل، وهو محمَّد شَحْرُور في كتابه: (تجفيف منابع الإرهاب)! وحسبك من شرٍّ عنوانه.

(٢) الاتقان في علوم القرآن (٤/ ٢٢٧)..

ثالثًا: ثم يطلب المعنى من السُّنَّة؛ لأنها شارحةٌ للقرآن، ولا يغني وجود المعنى في القرآن عن النَّظر في السُّنَّة قولاً أو تطبيقًا أو تقريرًا؛ فالنبيُّ ﷺ هو الشارح المعصوم للقرآن بسُنَّته الجامعة لأقواله، وأفعاله، وشمائله، وتقريراته؛ ولا عصمة لأحد سواه، والاكتفاءُ بالقرآن في بيان المعنى دون النَّظر في قول مَنْ بلَّغه وفَهِمَه وطَبَّقَه ﷺ اكتفاءٌ ببعض الوحي، وذلك قد يُوْرِث ضَلالاً في المعنى[1]، كما سبق ذِكْر ذلك في قول النبيِّ ﷺ: «يتعلمون القرآن، فيتأولونه على غير ما أنزل الله ﷻ، ويحبون اللَّبن، فيَدَعُون الجماعات والجُمَعَ ويَبْدُون»[2]، ولا بُدَّ له أن يستأنس بقول الصَّحابَة ﭫ، وينظر كيف تعاملوا مع النصِّ القرآني المبارك، لا لأن قولهم حُجَّة، بل لأنَّهم شاهدوا مواطن التَّنزيل، ثم يتعامل مع أقوالهم أو مروياتهم حسب ما تقدَّم، وهنا أيضًا نكرِّر ذكر ما قاله عبقريُّ العلماء تَرْجُمان القرآن ابن عَبَّاس ﭭ عن أهمِّيَّة الرجوع إلى فَهْمِ الصَّحابَة ﭫ للقرآن المجيد: «إنا أُنزل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا فيم أُنْزِلَ، وإنه سيكونُ بَعْدَنا أقوام يقرؤون القرآن، ولا يعرفون فيم نَزَل، فيكون لكلِّ قوم فيه رأيٌ، فإذا كان لكلِّ قوم فيه رأي اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا»[3].

رابعًا: بَعْد نظر المعنى في اللغة والكتاب والسُّنَّة ومأثورات الصَّحابَة، يجب عليه أن يجتهد وُسْعَه بإعمال تلك المصادر الأربعة معًا للوصول إلى المعنى المحدَّد دون غيره، بأن ينظر في

---

(١) فتعبير الزُّرْقَانيِّ ﵀ تعالى عن هذه المسألة في (مناهل العرفان) فيه نظر؛ إذ أوهمت عبارتُه أنَّ وجودَ المعنى في القرآن مُغْنٍ عن طَلَبِه في السُّنَّة.

(٢) أحمد بن حنبل (١٧٤٥١)، وحسَّنه الأرناؤوط، وأورده الألباني في الصَّحيحة برقم: (٢٧٧٨).

(٣) سنن سعيد بن منصور (التفسير) (٤٢)، قال المحقِّق (د. سعد بن عبد الله آل حميد): الحديث صحيح لغيره، وأما هذا الإسناد فرجاله ثقات، إلا أنه ضعيف؛ للانقطاع بين التَّيْمِي وعمر بْن الخَطَّابِ ﭬ.

الألفاظ المفردة من اللُّغة، والصَّرْف، والاشتقاق، مُلَاحِظًا المعاني التي كانت مستعمَلةً زمن نزول القرآن الكريم.

خامسًا: أن يُرْدِفَ ذلك بالكلام على التراكيب من جهة الإعراب والبلاغة، على أن يتذوق ذلك بحاسَّته البَيانيَّة، ولا يغلو، أو يوغل في ذلك؛ وذلك لأنَّ التعمُّق اللُّغوي أحيانًا قد يكون حاجبًا للإنسان عن الفَهْمِ العمليِّ الصحيح، وكم جَرَّ تطلُّب الوجوه الإعرابية المُتكَلَّفة لكتاب الله إلى ما يقرب من السَّفْسَطَة، والمُجادَلات الكلاميَّة.

سادسًا: يقدِّم المعنى الحقيقيِّ على المَجَازيِّ، بحيث لا يُصار إلى المَجَاز، إلا إذا تعذَّرت الحقيقة، فيقدِّم الظَّاهر على غيره؛ فكيف يمكن معرفة المَجاز دون تعقُّل الحقيقة أولاً؟

سابعًا: أن يُلاحِظ السِّياق التَّاريخي لنزول الآيات، ويدخل في ذلك معرفة المكِّيِّ والمدنيِّ، ومعرفة سبب النُّزُول، فإن لسبب النُّزُول مَدْخلاً كبيرًا في بيان المعنى المراد.

ثامنًا: أن يُرَاعي السِّياق المَوْضعي لتلك الآية (السِّباق، واللِّحاق).

تاسعًا: مطابقة التفسير للمفسَّر قدر الإمكان، من غير نقصٍ ولا زيادة؛ وما يُذْكَر من الاستنباطات البيانية والعلمية ينبغي التدقيقُ فيها، وتحريرُ القولِ في مدى ارتباط الآيات بها حتى لا تُحَمَّل ما لا تَحْتَمِل.

واضرب لهم مثلاً على ذلك بالتفريق الذي ذكره بعضهم بين الضِّياء والنُّور؛ إذ ادعى بعضهم أنَّ النُّور ضوء مُنْعَكِسٌ من الضِّياء، وحملوا على ذلك قوله تعالى ذِكْرُه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥]، وهذا التفريق بينهما مُجَرَّدُ فَرَضِيَّةٍ لا دليل عليها، ولو جمعتَ الآياتِ المُتَعَلِّقة بذلك لفُوجِئتَ بنتائج خاطئة لهذه الفَرَضِيَّة؛ إذ وَصَفَ الله ﷻ نَفْسَه بقوله: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]، ووَصَفَ -جلَّ في عُلاه- الشمس

بأنها سِراج، فقال: ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦]، ووَصَفَ اللهُ النبيَّ ﷺ بذلك أيضًا، فقال: ﴿وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٦]، فاستنبط بعض المُعَارضين للمسلمين عند الجمع بين هذه الآيات بأن نور الله مُنْعَكِسٌ من نور النبيِّ ﷺ، وهذه نتيجة خاطئة ساقتها مقدِّماتٌ خاطئة، وليس التَّذَوُّقُ المَحْضُ الآنِيُّ كافيًا في إثبات العلاقة بين الكلمتين.

عاشرًا: الإفادة ممَّا هو معروف من علوم الكون، وسُنَنِ الاجتماع، وتاريخ البَشَر العامِّ، وتاريخ العرب الخاصِّ أيام نزول القرآن، على أن يكون القرآن هو الأصل، فتنطلق منه لا لتستكرهه على تأويلك.

أحد عشر: عدم التَّعَسُّفِ والتَّمَحُّلِ في حَمْلِ ألفاظ القرآن الكريم على معانٍ غريبة.

ثاني عشر: حَمْلُ القرآن على المعاني المتعدِّدة، التي تدلُّ عليها الكلمات أو الآيات ما دامت سائغةً، فالأصل الجمع بينها، ورعاية قانون الترجيح عند عدم الاحتمال إذا لم يمكن الجمع.

مثال على الوصول إلى المعنى فيما يتمُّ التَّلاعُبُ بمعناه في القرآن بسبب الدَّوافع السياسية:

قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]: في كلمة ﴿رِسَالَتَهُۥ﴾ قراءتان: قراءة بالجمع، وقراءة بالإفراد[1]:

فقراءة الجمع تعني أن رسالة الرَّسُول ﷺ احتوت على أنواع متعدِّدة تَضْبِطُ الحياةَ في المجالات الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والعاطفية والعقلية، وكلُّ جُزئيَّةٍ منها رسالة مستقلة بذاتها، وكُلُّ آيَةٍ أنْزَلَها اللهُ تعالى عَلى رَسُولِهِ ﷺ فهي رِسالَةٌ، فَحَسُنَ لَفْظُ

---

(١) قرأ المدنيان، وابن عامر، ويعقوب، وشُعبة ﴿رسالاته﴾ بالألف على الجمع وكسر التاء، وقرأ الباقون بغير ألف، ونصب التاء على التوحيد. النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٥٥).

الجَمْعِ، وأمّا مَن أفْرَدَ فقالَ: القُرْآنُ كُلُّهُ رِسالَةٌ واحِدَةٌ، وأيْضًا فَإنَّ لَفْظَ الواحِدِ قَدْ يَدُلُّ عَلى الكَثْرَةِ، وإنْ لَمْ يُجْمَعْ كَقَوْلِهِ: ﴿وَٱدۡعُواْ ثُبُورٗا كَثِيرٗا﴾ [الفُرْقان: ١٤] فَوَقَعَ الِاسْمُ الواحِدُ عَلى الجَمْعِ، وكَذا هَهُنا لَفْظُ الرِّسالَةِ، وإنْ كانَ واحِدًا إلّا أنَّ المُرادَ هو الجَمْعُ[1].

فقراءة الجمع تنبئك بحقيقة قراءة الإفراد.. إنها تخبرك أن المراد أن يبلغ النبيُّ ﷺ كلَّ ما نزل إليه من صغير أو كبير دون أن يُغفِلَ شيئًا، وقراءة الإفراد تنبئك أن كلَّ تلك الأنواعِ بمنزلة الشيء الواحد.

هل تعلم كيف تضيء لك هاتان القراءتان المباركتان الوَعْيَ؟

إنهما تَرُدَّان على من اتخذ القرآن عِضين، فزعم أن النبيَّ ﷺ أُمِرَ هنا بتبليغ شيء خاصٍّ والتركيز عليه دون سواه، وقد ذكر الرَّازِيُّ رحمه الله هنا عشرة أنواع أشار بعض المفسِّرين أن الآية نزلت فيها مع أن لفظ الآية عامٌّ، مِثْلُ: أَنَّها نَزَلَتْ في حدِّ الزِّنا، والقصاص في التوراة، ومِثْلُ أنها نزلت في آيتي التخيير لزوجات النبيِّ ﷺ المطهَّرات ورضي الله عنهن، ومِثْلُ أَنَّها نَزَلَتْ في أمْرِ زَيْدٍ وزَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ رضي الله عنهما، ومِثْلُ أنها نزلت في أنه كانَ يَهابُ قُرَيْشًا واليَهُودَ والنَّصارى، فَأزالَ اللهُ عز وجل عَنْ قَلْبِهِ تِلْكَ الهَيْبَةَ بِهَذِهِ الآيَة.

ووصل السَّفَهُ والتَّلاعُبُ السياسيُّ بالقرآن لمن جعلوا القرآن سِتارًا لهم لاستحلال المال والعرض أن يزعموا أن الآية نزلت في فَضْلِ عَلِيِّ بْنِ أبِي طالِبٍ رضي الله عنه، ونسب الرَّازِيُّ رحمه الله هذا القولَ دون تحقيق إلى ابن عَبَّاس، والبَراءِ بْنِ عازِبٍ، ومُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ.

ثم أحسن الرَّازي رحمه الله في التعقيب على هذه الأقوال، فقال: "واعْلَمْ أنَّ هَذِهِ الرِّواياتِ وإنْ كَثُرَتْ إلّا أنَّ الأوْلى حَمْلُهُ عَلى أنَّهُ تَعالى آمَنَهُ مِن مَكْرِ اليَهُودِ والنَّصارى، وأمَرَهُ بِإظْهارِ التَّبْلِيغ

(١) تفسير الرَّازي (١٢/ ٤٠٠).

مِن غَيْرِ مُبالاةٍ مِنهُ بِهِمْ؛ وذَلِكَ لِأنَّ ما قَبْلَ هَذِهِ الآيَةِ بِكَثِيرٍ وما بَعْدَها بِكَثِيرٍ لَمّا كانَ كَلامًا مَعَ اليَهُودِ والنَّصارى امْتَنَعَ إلْقاءُ هَذِهِ الآيَةِ الواحِدَةِ في البَيْنِ عَلى وجْهٍ تَكُونُ أجْنَبِيَّةً عَمّا قَبْلَها وما بَعْدَها"(١).

وقد تقرَّر في أصول التفسير أنَّ أفضلَ إدراكٍ لمعنى الآية أن نَجْمَعَ بين ثلاثة أمور: سِياقها التَّاريخي إن عُرِفَ سبب النزول، أو السِّياق التَّاريخي العامُّ، وسِياقها المَوْضِعي، ودلالة لفظها العامِّ

والآية هنا:

عامَّة اللفظ فوجب حَمْلُ التبليغ على كلِّ ما أنزل على النبيِّ ﷺ في المجالات الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلاقات الدولية.

وسِياقها الموضعي يَدُلُّ على التَّركيز على تبليغ اليهود والنصارى والمسلمين وبَقِيَّة الأمم بما أمرهم الله ﷻ به، وبما اقترفه المفسدون منهم من جرائم في حقِّ أنفسهم، وحقِّ دينهم، وحقِّ العالمين.. انظر إلى السِّباق واللِّحاق يُظهِرُ لك ذلك جليًّا.

وأما سِياقها التاريخيُّ: فلم يرد بشأن سبب النزول شيء يُوْثَقُ به هنا، لكنَّنا نعرف أنَّ سورة المائدة نزلت تثبت التَّشريعاتِ المتعدِّدةَ التي تُظْهِرُ الحضارةَ الإسلامية المتميِّزة، وتُلْزِمُهُم بميثاقهم، وتُبَيِّنُ واقع اليهود والنصارى مع مواثيقهم، وتُظْهِرُ حقيقة دعوة المسيح ابن مريم عليهما السلام، ولذا سُمِّيَت المائدة.

(١) تفسير الرَّازي (١٢/ ٤٠١).

المبحث السادس: قانون الترجيح عند الاحتمال[1]

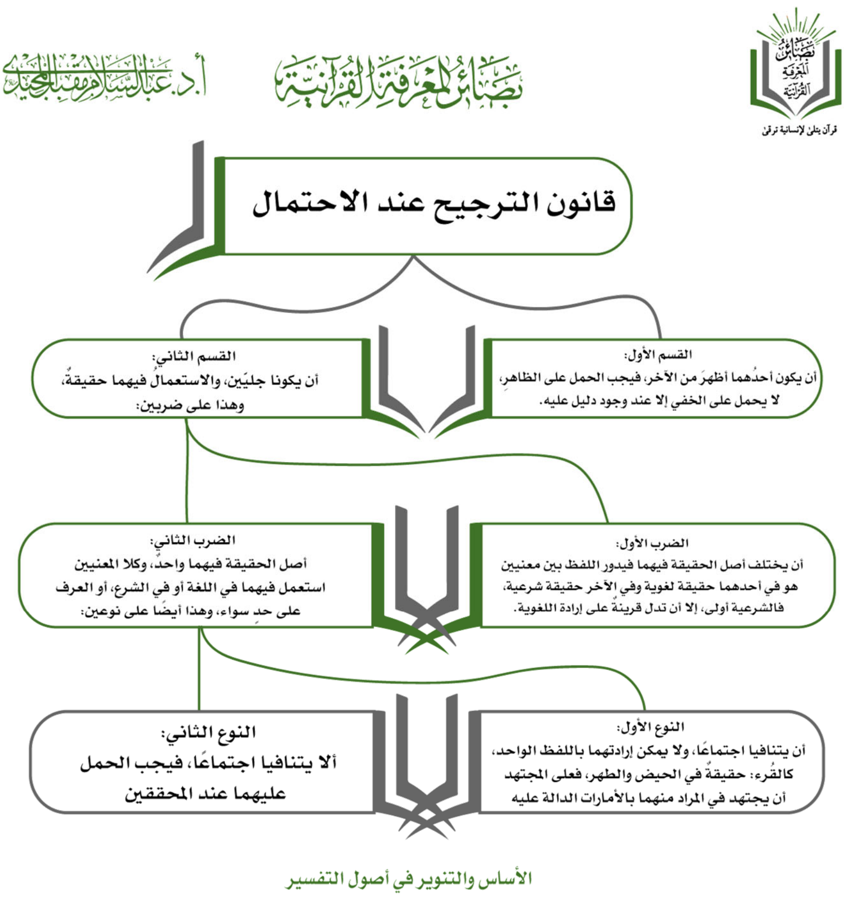

كلُّ لفظٍ أو تركيبٍ احتمل معنيين فصاعدًا هو الذي لا يجوز الاجتهادُ في ترجيح المراد به لغير العلماء، ويجب عليهم أولاً الجمع بين المعاني ما دام ذلك ممكنًا وسائغًا شرعًا، ثم يجب

---

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٦٨)، ونقله عنه في الإتقان (٢/ ٤٨١)، ونقله عن الإتقان في مناهل العرفان (٢/ ٤٤) بتصرُّف فيه بعض الخلل.

عليهم اعتمادُ الشواهد والدلائل عند الترجيح، وليس لهم أن يعتمدوا مُجَرَّدَ رأيهم فيه، وتتلخَّص حالاته في قسمين:

القِسم الأول: أن يكون أحدُهما أظهرَ من الآخر، فيجب الحَمْلُ على الظَّاهرِ، إلا أن يدلَّ دليلٌ على أن المرادَ هو الخفيُّ دون الجليِّ، فيُحْمَل عليه، وهذا الذي سُمِّي التأويل.

القِسم الثاني: أن يكونا جَلِيَّين، والاستعمالُ فيهما حقيقةٌ، وهذا على ضربين:

الضرب الأول: أن يختلف أصل الحقيقة فيهما، فيدور اللفظُ بين معنيين هو في أحدهما حقيقةٌ لغوية، وفي الآخر حقيقةٌ شرعية، فالشَّرعِيَّة أولى، لأن القرآن إنما نزل لبيان الشَّرْعِ، إلا أن تدلَّ قرينةٌ على إرادة اللُّغَوِيَّةِ، ككلمة الصَّلاة.

الضرب الثاني: أصل الحقيقة فيهما واحدٌ، بل كلا المعنيين استعمل فيهما في اللُّغة، أو في الشَّرْع، أو العُرْف على حدٍ سواء، وهذا أيضا على نوعين:

النوع الأول: أن يتنافَيا اجتماعًا، ولا يمكن إرادتهما باللفظ الواحد، كالقُرْء: حقيقةٌ في الحيض والطُّهْر، فعلى المجتهد أن يجتهد في المراد منهما بالأَمَارَات الدالَّة عليه، فإذا وصل إليه كان هو مراد الله ﷻ في حقِّه، وإن اجتهد مجتهدٌ آخرُ، فأدَّى اجتهاده إلى المعنى الآخر، كان ذلك مرادَ الله تعالى في حقِّه؛ لأنه نتيجةُ ما كُلِّفَ به، فإن لم يترجَّح أحدُ الأمرين لتكافؤ الأَمَارَات، فقد اختلف أهل العلم، فمنهم من قال: يُخيَّر في الحَمْلِ على أيِّهما شاء، ومنهم من قال يأخذ بأعظمهما حُكْمًا، ولا يَبْعُد اطِّراد وجهٍ ثالثٍ، وهو أن يأخذ بالأخفِّ، كاختلاف جواب المُفْتِين، ويوجد مِثْل هذا في آيات الآحكام كاختلاف مُجْتَهِدَين في القِبلة.

النوع الثاني: ألا يتنافيا اجتماعًا، فيجب الحمل عليهما عند المحقِّقين، ويكون ذلك أبلغ في الإعجاز والفصاحة، وأحفظ في حق المكلف، إلا أن يدلَّ دليل على إرادة أحدهما، كالمعنيين الوارِدَين في كلمة: ﴿عَسْعَسَ﴾ [التكوير: ١٧].

مراتب المفسِّرين لكلام الله تعالى:

المرتبة الأولى: الذي يَفْهَم ظاهرَ الكلام ومعانيه الإجمالية: وهذا يَعُمُّ كلَّ السَّامعين أيًّا كانت مرتبتَهم العلمية، فإنَّ القرآن نَزَل ﴿لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان:١]، ومن ثَمَّ فالكلُّ مَعْنيٌّ بخطابه وفَهْمِه، وهو الذي قال الله ﷻ فيه: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر:١٧]، وقال: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الدخان:٥٨]، وفي هذه الحالة يُشْرَعُ لكلٍّ أن يُعبِّرَ عن فَهْمِه العامِّ للآية أو الجملة القُرْآنيَّة مادام يظنُّ أنه عَرَف الكلمة القُرْآنيَّة، ولكن النَّاس يتفاوَتون في فَهْمِهم، وقد يَفْهَمُ بعضُهم القرآنَ على غير ما قَصَدَهَ المَتكَلِّمُ به بسبب وجود غريب، أو نسخ، أو حذف بلاغيٍّ، ونحوها ممَّا سيأتي الكلام عليه في القِسم الثالث من أقسام الكتاب إن شاء الله تعالى، وفي هذه الحالة الخاصَّة يجب ردُّ الأمر إلى أهل الذِّكْرِ الوَارِدِ فيهم قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء:٨٣]، وهذه هي المرتبة الدُّنيَا من مراتب المفسِّرين والتي قال عن صاحبها الأستاذ محمد عبده رحمه الله: "أن يُبيِّنَ بالإجمال ما يُشرِبُ القلبَ عظمةَ الله وتنزيهَهَ، ويصرف النَّفْسَ عن الشَّرِّ ويجذبها إلى الخير، وهذه هي التي قلنا: إنها متيسِّرة لكلِّ أحد"(١).

المرتبة الثانية: المفسِّر المتبحِّر المدقِّق: وهو الذي يحتاج إلى معرفة الأدوات والعلوم المذكورة سلفًا، وذلك لتحقيق أعلى مراتب التفسير.

وفي هاتين المرتبتين قال ابن جرير رحمه الله: "وإنَّ منه ما يَعلم تأويلَه كلُّ ذي عِلم باللسان الذي نزل به القرآن، وذلك: إقامة إعرابه، ومعرفة المسمَّيات بأسمائها... وذلك كسامعٍ منهم لو

---

(١) مناهل العرفان (٢/ ٣٩).

سمع تاليًا يتلو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۝١١ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة:١١-١٢] لم يجهل أن معنى الإفساد هو ما ينبغي تركُه ممَّا هو مضرَّة، وأن الإصلاح هو ما ينبغي فِعْلُه ممَّا فِعْلُه منفعة، وإنْ جَهِلَ المعاني التي جعلها الله ﷻ إفسادًا، والمعاني التي جعلها الله ﷻ إصلاحًا"(١).

من أهمِّ الطرق في تدبُّر القرآن العظيم وتفسيره بالرأي المقبول:

ينبغي التزام المنهج السابق لمن فسَّر القرآن بالرأي، إلا أننا نقرِّرُ أنَّ ذلك لا يمنع من التَّدبُّرِ الذاتِيِّ للقرآن الكريم، فلا ينبغي أن يجعل المتأمِّل في كتاب الله ﷻ نَظَرَه في كلام المفسِّرين حاجبًا عن هذا التدبُّر للقرآن العظيم، بل يستعين بهم على التدبُّر، فإنَّ المرء قد يجد من ذاته معنى بديعًا بمجرد استماعه للقرآن ملتزمًا بتلك الأصول، كما وقع في رُوع الشَّاب اليمنيِّ الذي سمع رسول الله ﷺ يتلو يومًا: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد:٢٤]، فقال: بل عليها أقفالها، حتى يكون الله ﷻ يَفْتَحُها أو يُفرِجُها(٢)، فلم ينتظر النصَّ التوقيفيَّ، وقد نبَّه على هذه الدَّقيقةِ حُجَّةُ الإسلام الغزاليُّ رحمه الله، وذكر من موانع الفَهْم: "أن يكون قد قرأ تفسيرًا ظاهرًا واعتقد أنه لا معنى لكلمات القرآن إلا ما تناوله النَّقْل عن ابن عَبَّاس ومجاهد وغيرهما، وأن ما وراء ذلك تفسير بالرأي، وأن من فسَّر القرآن برأيه فقد تبوَّأ مقعدَه من النَّار، فهذا أيضًا من الحُجُب العظيمة"(٣).

---

(١) تفسير الطَّبَرِي (١/ ٥٦).

(٢) تفسير الطَّبَرِي (٢٢/ ١٨٠).

(٣) إحياء علوم الدين (١/ ٢٨٥).

أسئلة تَقوِيمِيَّة:

س١: لماذا صارت اللغة العربية مصدرًا للتفسير؟

س٢: ما حكم التفسير بالرأي؟

س٣: اذكر أدلَّة القائلين بعدم جواز التفسير بالرأي.

س٤: اذكر أنواع الظنِّ. وما حكم كل نوع؟

س٥: كيف أجاب العلماء عن الأحاديث التي تذمُّ الرأي في تفسير القرآن؟

س٦: ما أدلَّة المجيزين للتفسير بالرأي بضوابطه؟

س٧: ما الجوانب التي يظهر من خلالها إعجاز القرآن المتمثِّل في شموله لجميع قضايا الحياة؟

س٨: كيف يمكن الجمع بين كلام المجيزين للتفسير بالرأي والمانعين منه؟

س٩: اذكر أحوال المكلفين بالنسبة لتفسير القرآن.

س١٠: هل في اختلاف الصَّحابَة ﷺ في التفسير ما يدلُّ على أنهم صدروا عن الرأي؟ وضِّح بمثال.

س١١: عدِّد أقسام محرفي الكلم عن مواضعه.

س١٢: اذكر أقسام التفسير الإشاري. واذكر مثالًا لكل قسم.

س١٣: ما حكم التفسير الإشاري؟

س١٤: ما الفرق بين التفسير الإشاري المقبول وبين التفسير الباطني؟

س١٥: ما شروط قبول التفسير الإشاري؟

س١٦: ما أهمُّ أسس أصحاب القراءة المعاصرة التي يعتمدون عليها لإرباك القارئ المسلم؟

س١٧ : اذكر مثالًا يدلُّ على تأويلات المحرِّفين المعاصرين الفاسدة؟

س١٨ : كيف يمكن الردُّ على أصحاب القراءة المعاصرة؟

س١٩ : اختلف العلماء في المراد من (الظَّهْر) و(البطن) في إحدى روايات حديث الأحرف السبعة، اذكر تلك الأقوال، ثم بيِّن المعنى الجامع لها.

س٢٠ : ما معنى الحدِّ والمَطْلَع؟

س٢١ : ما المنهج السديد في التفسير بالرأي المقبول؟

س٢٢ : اذكر قانون الترجيح عند الاحتمال.

س٢٣ : ما مراتب المفسِّرين لكلام الله تعالى؟

الفصل الثاني: مصادر التفسير الثانوية

ونعني به "ما استُعمل على أنه من مصادر التفسير"، وفيه أصلان:

الأصل الأول: تفسير التَّابِعين.

الأصل الثاني: الإسرائيليات.

الأصل الأول: تفسير التَّابِعين

هل يعد تفسير التَّابِعين مصدرًا تفسيريًّا؟

الجواب: لتفسير التَّابِعين حالتان:

الحالة الأولى: إذا كان المقصود بالمصدر هنا استمدادَ الكمِّ المعرفي العلمي الذي ورد في تفسير الآية من حيثُ الواقعُ، فتفسير التَّابِعين كذلك، ويشبه نوعًا ما النَّقْل عن أهل الكتاب.

الحالة الثانية: إن كان المراد بالمصدر المَرجِعَ الذي يُحتكَمُ إليه، فتفسيرُ التابعيِّ ليس بأعلى من تفسير الصَّحابيِّ، وتقدَّم أن تفسيرَ الصحابي إذا لم يكن مرفوعًا، أو له حُكْمُ الرَّفع، أو مُجْمَعًا عليه، يكون كغيره من التفسير الاجتهاديِّ مع مزيَّةٍ ترجيحيةٍ نِسبيةٍ، فيُنظَرُ في مرجِّحاتٍ أخرى تُسْنِدُه من المصادر الأصلية للتفسير، وإلا فهو لا يعدو أن يكون رأيًا، وأولى منه بهذا التابعيُّ، إلا أن التفسير عن التَّابِعين له مكانته المتميِّزة، حيث كانوا الجيل الذي تلقَّى عن الصَّحابَة رضي الله عنهم، وتميَّزوا بَعْدَهم بجودة فَهْمِهم، وصفاء آرائهم، وهم من أهل القرون المشهود لها بالخير.. فهذه تُؤْنس أن لتفسيرهم مكانةً ما، ولذا عدَّ ابن تَيْمِيَّة رحمه الله -مثلاً- تفسير التَّابِعين أحدَ مصادر التفسير في مقدِّمته[1].

ولكن ذلك لا يعني أن تفسير التابعيِّ يكون حُجةً في ذاتِه في غير إجماع؛ ولذا ينبغي ذِكْرُ أقوالهم لظنِّ غلبة الصَّواب عليها؛ فمن التَّابِعين من تلقَّى جميعَ التفسير عن الصَّحابَة، كما قال مجاهد رحمه الله: «عرضت المصحف على ابن عَبَّاس رضي الله عنهما، أُوْقِفُه عند كلِّ آية منه، وأسأله

(١) ينظر: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: ٤٤).

عنها»[1]؛ ولهذا يَعتمد الشَّافِعيُّ، والبخاريُّ، وغيرهُما من أهل العلم على تفسيره، وقال ابن تَيْمِيَّةَ رحمه الله: «فقد رجع كثير من الأئمَّة في ذلك إلى أقوال التَّابِعين»[2]، ولم يقل يجب أن يرجع، وإنما قال: "قد رجع".

وقوله: (رجع) أي: للاستشهاد وبيان الرأي، وليس للحُجِّيَّة، بدليل قوله بعد ذلك: «وقال شعبة بن الحَجَّاج رحمه الله، وغيره: أقوال التَّابِعين في الفروع ليست حجَّةً، فكيف تكون حجَّةً في التفسير؟ يعني أنها لا تكون حجَّةً على غيرهم ممَّن خالفهم، وهذا صحيح أمَّا إذا أجمعوا على الشيء فلا يُرتاب في كونه حجَّةً، فإن اختلفوا فلا يكون قولُ بعضِهم حجَّةً على بعض، ولا على مَنْ بَعْدهم، ويُرجَعُ في ذلك إلى لغة القرآن، أو السُّنَّة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصَّحابَة»[3]، وقال الشَّوْكانِيُّ رحمه الله: "ولا حجَّةَ في أقوال التَّابِعين"[4]، ومن هنا نفهم معنى قول سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ رحمه الله: "إِذَا جَاءَكَ التَّفْسِيرُ عَنْ مُجَاهِدٍ رحمه الله، فَحَسْبُكَ بِهِ"[5]، يعني للترجيح والاعتبارِ، لا للحُجِّيَّة، ومن أجل ذلك قال الزَّرْكَشِيُّ رحمه الله: "وَفِي الرُّجُوعِ إِلَى قَوْلِ التَّابِعِيِّ رِوَايَتَانِ عَنْ أَحْمَدَ رحمه الله، وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ رحمه الله: الْمَنْعَ، وَحَكَوْهُ عَنْ شُعْبَةَ رحمه الله، لَكِنَّ عَمَلَ

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١١٠٩٧)، والضياء المقدسي في المختارة (١٣/ ٧٦) رقم (١١٩)، وقال المحقِّق (د: عبد الملك دهيش):" إسناده حسن".

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦٨).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٧٠).

(٤) نيل الأوطار (٦/ ٢٢٢).

(٥) أسنده الطَّبَرِي في تفسيره (١/ ٨٥)، وصحَّحه إسلام منصور. تفسير الطَّبَرِي، طبعة دار الحديث (١/ ١٠٠).

المفسِّرين عَلَى خِلَافِهِ، وَقَدْ حكوا في كتبهم أقوالَهم، كالضَّحاَّكِ بن مُزَاحِمٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَقَتَادَةَ، وَأَبِي الْعَالِيَةِ الرِّيَاحَيِّ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ..."(١).

فما الرأي إذن في قول البعض: "وإن لم يوجد قول من الصحابي، فيعتمد على أقوال التَّابِعين، وإلا فيجتهد"(٢)؟

الجواب: فيه تسامُح أو غُلُوٌّ لجعله قولَ التابعيِّ ممَّا يعتمد عليه...إنما يُذْكَرُ كقولٍ من جملة الأقوال، ويستأنس به.

ويمكن الاكتفاء بذكر ما نقله الزُّرْقَانِيُّ ﵀ من ملحوظات حول المنقول عن التَّابِعين فقد ذكر الملحوظات الآتية:

١) أنهم لم يشاهدوا عهد النُّبوَّة، ولم يتشرَّفوا بأنوار الرَّسُول ﷺ، فيغلب على الظنِّ أن ما يُروى عنهم من تفسير القرآن إنما هو من قبيل الرأيِ لهم، فليس له قوَّةُ المرفوع إلى النبيِّ ﷺ.

٢) ينبغي الْتِماس الإسناد الصحيح فيه عند المُغالَبة والتَّرجيح أو عند الاحتياج.

قد يشتمل المروي عنهم على إسرائيليات، وخرافات انسابت إليه تارة من زنادقة الفرس، وأخرى من بعض مُسْلِمَةِ أهل الكتاب إما بحسن نيَّة، وإما بسوء نيَّة(٣).

---

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٥٨).

(٢) أبجد العلوم (٢/ ٤٩٨).

(٣) مناهل العرفان (٢/ ١٨).

من أساليب التَّابِعين في التفسير:

كثيرًا ما تجد التابعيَّ يفسِّر الكلمة لا بمعناها وإنما بأمرٍ يتصل بها كأنْ يفسِّر الكلمة بوسيلتها، مثل تفسير مجاهد رحمه الله لقول تعالى ذكره: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] قال: "لعلكم تطيعون"، وعقَّب الطَّبَرِيُّ رحمه الله عليه فقال: "والذي أظنَّ أنَّ مجاهدًا رحمه الله أراد بقوله هذا: لعلكم أنْ تَتقوا رَبَّكم بطاعتكم إيَّاه، وإقلاعِكم عن ضَلالتِكم"[١].

وربَّما فسَّر التابعيُّ الآية بجزء من مضمون اللفظ أو أفراده ممَّا يدخل فيه، كما فسَّر بعضهم: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤] أنَّ الحسناتِ هي الصلوات، ونقله الطَّبَرِيُّ رحمه الله عن سعيد بن جبير ومجاهد رحمهما الله وغيرهما، في حين أنه نقل عن مجاهد رحمه الله أيضًا رواية أخرى أنها قولُ: "سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر"[٢].

(١) تفسير الطَّبَرِي (١/ ٣٦٤).

(٢) جامع البيان (١٥/ ٥١٥).

الأصل الثاني: (الإسرائيليات) ما نُقِل عن أهل الكتاب باعتباره مصدرًا تفسيريًّا

مدخل

أفردته بالذِّكْرِ والعَنْوَنة؛ لما ورد حوله من لغطٍ، وللغلوِّ في التعامُل معه إثباتًا، ونفيًا، فوجب أن نحرِّرَ مَنَاط النِّزاع فيه، وأن نحقِّقَ ما يتعلَّقُ به؛ لئلا يحدث الالتباس في الأفهام، ويطغى الغلوُّ على أحلام المُحقِّقين في جهة القبول المُطلَق أو في جانب النفي المُحقَّق، أو ما بينهما من القول المعلَّق.

قد يقال: ألا يكفي ما تمدُّنا به المصادر الخمسة السابقة؟

قد ترى –أيَّدك الله– أن بيان المصادر التَّفسيريَّة الخمسة السابقة للكلم القرآني كافٍ، إلا أنَّك ترى أنَّ الله ﷻ ذَكَرَ أهل الكتاب، وفصَّلَ كثيرًا من أخبار حياتِهم وأحوالِهم، وبعضًا مما تضمَّنته كتبُهم، وكلُّ ذلك تجده منبثًّا منثورًا في القرآن ممَّا يدلُّك أحيانًا على تفاصيل دقيقة من علومهم، أو من طاعتهم لربِّهم، أو من مُشَاكَسَاتِهم وعِنادهم وكفرهم وإجرامهم وعُتُوِّهم.. لقد كان ذلك دافعًا وحافزًا للبحث عن تلك الأخبار من كتبهم، ولاستيفاء ما لم يتعرض له القرآن من بَقِيَّتها.

وحاول ابن خلدون ؒ أن يستبينَ سببَ إقبالِ بعض المسلمين على النقل عن أهل الكتاب، وتَسَرُّبِ ذلك إلى كتب التفسير فيقول: "وقد جمع المتقدِّمون في ذلك وأوعوا، إلّا أنَّ كتبَهم ومنقولاتِهم تشتمل على الغثِّ والسَّمين والمقبول والمردود. والسَّبب في ذلك أنَّ العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم، وإنَّما غلبت عليهم البداوة والأمِّيَّة، وإذا تشوَّقوا إلى معرفة شيء ممّا تتشوَّق إليه النُّفوس البشريَّةُ في أسباب المكوِّنات، وبدء الخليقة، وأسرار الوجود، فإنَّما يسألون عنه أهلَ الكتاب قبلهم، ويستفيدونه منهم، وهم أهل التَّوراة من اليهود ومن تَبِعَ دينَهم

من النَّصارى. وأهل التَّوراة الَّذِينَ بين العرب يومئذ بادية مثلهم، ولا يعرفون من ذلك إلَّا ما تعرفه العامَّة من أهل الكتاب، ومعظمهم من حِمْيَر الَّذِينَ أخذوا بدِين اليهوديَّة، فلمَّا أسلموا بَقُوا على ما كان عندهم، ممَّا لا تعلُّق له بالأحكام الشَّرعِيَّة الّتي يحتاطون لها، مثل: أخبار بدء الخليقة، وما يرجع إلى الحَدثان والملاحم، وأمثال ذلك. وهؤلاء مِثْلُ: كعب الأحبار، ووهب بن منبِّه، وعبد الله بن سلَام وأمثالهم. فامتلأت التَّفاسير من المنقولات عندهم في أمثال هذه الأغراض أخبار موقوفة عليهم، وليست ممَّا يرجع إلى الأحكام فيُتَحرَّى في الصِّحَّة الّتي يجب بها العملُ، وتساهُل المفسِّرون في مثل ذلك، وملؤوا كتب التَّفسير بهذه المنقولات"(١).

فماذا ترى في تحليل رائد علم الاجتماع العمراني؟

لقد أحسن ابن خلدون في بعض الجوانب، لكن غلا كثيرًا في جعل سبب الإقبال على أهل الكتاب البَدَاوة والأمية، فهُمْ لم يقبلوا على النقل من أهل الكتاب إلا بعد أن امتدَّ الإسلام، وانتشرت الكتابة والعلم على نطاق واسع، وقد رفع الله شأنَهم بكتابٍ أوَّلُ سورة نزلت فيه: "اقرأ"، وأشاد ما بعدها من السورة بالكتاب والقلم وما يسطرون، وربَّاهم القرآن والنبيُّ ﷺ على المنهجية الحَذِرَة في الأخذ من أهل الكتاب، أما تساهُل المفسِّرين وعدم تمحيصهم فذلك بيِّنٌ واضح.

لقد أكثر بعضُ أهل العلم الثِّقات، وبعضُ المطعون في علمهم وثقتِهم من النقل عن بني إسرائيل، فأحسنوا تارة، وأخطأوا أخرى، ويمكن إجمال الكلام عن هذا المصدر في المطالب الآتية:

---

(١) مقدمة ابن خلدون (ص: ٥٥٤).

المطلب الأول: التعريف بمصطلح الإسرائيليات

هل مصطلح (الإسرائيليات) يختص بما نُقِل فقط عن بني إسرائيل؟

الجواب: (الإسرائيليات) مصطلحٌ يشمل النَّقْلَ عن التوارة والإنجيل وعلوم أهل الكتاب الدينية مثل: التِّلمود، ونقل علمائهم، فليس خاصًّا ببني إسرائيل، بل يشمل غيرَهم كالنَّصارى، وإنما أتى هذا اللقب تغليبًا كالعُمَرِين والقمرين، وغُلِّب هذا المصطلح؛ لأن النَّصارى يجعلون نصوص العهد القديم جزءًا من كتابهم المقدس بخلاف الإسرائيليين، ولأن اليهود هم الَّذِينَ كانوا جيران المسلمين ابتداء في المدينة، فلا يأتين معاتِب، فيقول: ولماذا لم تتكلَّموا عن النَّصرانيَّات؛ لأنها لها حكمها؟ فضلًا عن أن أكثر المنقول عن أهل الكتاب إنما هو عن بني إسرائيل (اليهود)، لا عن النصارى[1].

وبناء على ذلك فقد أضاف بعض العلماء إلى مصادر التفسير: (أهل الكتاب من اليهود والنصارى) فهل هذه الإضافة صحيحة؟

الجواب على وجهين:

الوجه الأول: إن كان يقصد بهذه الإضافة أنها إضافة من حيث الواقع فنَعَم؛ إذ عمد بعض المفسِّرين إلى الاستعانة بما لدى أهل الكتاب (اليهود والنصارى)؛ لزيادة الإيضاح أو البيان للآية في ظنِّهم، بل حُشِيَتْ بعض التفاسير بأخبار كثيرة من هذا النوع؛ باعتبار أن القصص القرآني تطرَّق لأنبياء بني إسرائيل وتفاصيل قضاياهم.

الوجه الثاني: وأمَّا إن كان يقصد بهذه الإضافة لمصادر التفسير: أنها لازمة للتفسير، فلا بُدَّ منها لفَهْمِ القرآن، فنقول له: لا! ليست لازمة، وليست الإسرائيليات من مصادر التفسير

(1) ذكر ذلك محمد أبو شُهبة في كتابه: (الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير) (ص: ١٢).

الصحيحة؛ إذ إن بيان مصادر التفسير الخمسة كافٍ، ويؤخذ ما نُقل عن أهل الكتاب على سبيل التاريخ، أو التحليل للواقع، أو التفنيد أو التأييد لما عندهم، مما يوافق ما عندنا إجمالاً أو تفصيلاً، فتدخل الإسرائيليات ضمن الأخبار التاريخية، وتُنَقَّحُ وتُحَرَّرُ، ولا تؤخذ على إطلاقها، وكذلك ينظر فيما نقل من العقائد والعبادات للموازنة بينها وبين ما عندنا، ويُستَعان بالوحي النازل على خاتم الأنبياء ﷺ على كشف الصحيح والزائف من هذه المنقولات؛ لأنَّ القرآن نزل مهيمنًا على الكتب السابقة.

هل وجود الإسرائيليات في كتاب من كتب التفسير مدعاة لذمِّه أو تَنَقُّصِه؟

ليس صحيحًا على إطلاقه، بل فيه ما أشرنا إليه من التفصيل، ومن الخلل في التفسير أن ترى كلمة: (الإسرائيليات) سلاحًا يُشْهِره من شاء ذمًّا للتراث التفسيري الذي أنتجه المسلمون؛ فإن قولهم: (من الإسرائيليات) لا يعني المدحَ المطلقَ ولا الذمَّ المطلق، كما لا يعني القبولَ المطلق ولا الردَّ المطلق، ويستبين ذلك بالنظر في الأدلة:

المطلب الثاني: أدلة المانعين من النقل عن الإسرائيليات

ذهب بعض أهل العلم إلى المنع من النقل عن أهل الكتاب، وبعضهم يرد المعلومة بمجرد وصفها بأنها (من الإسرائيليات)، ومن أدلَّتهم التي استدلوا بها على هذا الردِّ:

الدليل الأول: وجود الكفاية بالقرآن المجيد؛ فقد قال الله تعالى ذكره: ﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [العنكبوت: ٥١]، فالقرآن كافٍ عما سواه، فكيف يُحتاج إلى غيره من الكتب؟!

وكان الحَبر عبد الله بن عبّاس رضي الله عنهما يُنْكِرُ على من يسأل أهل الكتاب عن شيء، فيقول: "يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابُكم الَّذي أنزل الله عز وجل على نبيِّكم صلى الله عليه وآله وسلم أحدثُ الأخبار بالله، مَحْضًا لَمْ يُشَبْ، وقد حدَّثكم الله عز وجل أنَّ أهل الكتاب بدَّلوا من كتب الله عز وجل وغيَّروا، فكتبوا بأيديهم، وقالوا: هو من عند الله؛ ليشتروا بذلك ثمنًا قليلًا؟ أولا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مَسْأَلَتِهِمْ؟ فلا والله، ما رأينا رجلًا منهم يسألكم عن الَّذي أُنْزِلَ إليكم"(١).

الدليل الثاني: هيمنة القرآن على ما قبله من الكتب، فقد قال الله جل ذكره: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ﴾ [المائدة: ٤٨].

والمهيمن: المُراقب، الـمُسَيْطِر على كلِّ شيء، الأمين الشاهد الحافظ، فما الحاجة لغيره؟

ولو فكَّرت مَليًّا لوجدت أن هذه الآية في سورة المائدة تشهد لقول من أجاز النقل عنهم لا لقول من منع، فهي تُنْبِئُك أنَّ القرآن مهيمنٌ على ما قبله من الكتب؛ وكيف تحدث الهَيْمَنةُ على ما لم يُعرَف؟

على أنَّ سِياق الآية الموضعيَّ يبيِّنُ مدحَ التوراة، وبقاءَ بعضِ شرائعها التي نقلها القرآن المجيد، وهذا يعني أنه لا مانع من أن تعرفوا الكتب السابقة وَفْق هذا الشرط: هَيْمَنةُ القرآن عليها.

---

(١) البخاري (٧٣٦٣).

الدليل الثالث: **قول الله جلَّ شأنه**: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [يوسف: ٣]، **قال ابن كثير** رحمه الله: «**هذه الآية الكريمة المشتملة على مدح القرآن، وأنه كاف عن كل ما سواه من الكتب**»[(١)].

الدليل الرابع: **الحذرُ من الخطة المجرمة التي اتبعها العاصون المعتدون من أهل الكتاب، والتي تتلخَّص وسائلها الأثيمة في (التلبيس والتحريف)**:

فأما التلبيس فقد قال الله عز وجل **عنه**: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧١].

وأما التحريف فقد كشفه الله عز وجل **وأبداه فقال في موضعين من القرآن الكريم**: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦، المائدة:١٣]، **فهذا تحريف التبديل**.

وقال: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]، **فهذا تحريف التأويل، فيخشى من النّقْل عن أهل الكتاب أن يسري مسلك التحريف والتأويل إلى أمَّة الإسلام؛ فتضلَّ بعد هداية الله** عز وجل **إيَّاها إلى صراطِه المستقيم بكتابه المستبين، وهذا ما تنبَّه له مبكِّرًا عبد الله بن مسعود** رضي الله عنه **، ونبَّه له أصحابه، فعن مرَّة الهمدانِيُّ** رحمه الله**، قال: جاء أبو قُرَّة الكِنْديُّ** رحمه الله **بكتاب من الشَّام، فحمله فدفعه إلى عبد الله بن مسعود** رضي الله عنه **، فنظر فيه، فدعا بطَسْتٍ، ثمّ دعا بماء فَمَرَسَهُ**[(٢)] **فيه، وقال: "إنّما هلك من كان قبلكم باتِّباعهم الكُتُب، وتَرْكِهم كتابَهم"**[(٣)].

وهذا لا ينفي أن يكون قد بقي حقٌّ في كتبهم يُحتجُّ به عليهم.

---

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ٦١٣).

(٢) مَرَسَ التَّمْر يَمرُسُه أَو مَرَثَه يَمْرُثه: إِذا دَلَكه فِي المَاء حَتَّى يَنْماثَ فِيهِ. تهذيب اللغة (١٢/ ٢٩٤).

(٣) الدارمي (٤٩٤)، وقال المحقِّق (حسين سليم أسد):" إسناده صحيح".

الدليل الخامس: عن خالد بن عُرْفُطَةَ رحمه الله، قال: كنت جالسًا عند عمر رضي الله عنه ؛ إذ أُتي برجلٍ من عبد القيس مسكنه بالسُّوس[1]، فقال له عمر رضي الله عنه : أنت فلان بن فلان العَبْديُّ؟ قال: نعم! قال: وأنت النازل بالسُّوس؟ قال: نعم فضربه بقَنَاةٍ معه، فقال الرجل: ما لي يا أمير المؤمنين؟ فقال له عمر رضي الله عنه : اجلس، فجلس، فقرأ عليه: ﴿الٓرۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝١ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [يوسف: ١ - ٣]، فَقَرَأَ عَلَيْهِ ثَلاثًا، وَضَرَبَهُ ثَلاثًا، فَقَالَ لَهُ الرجل مَالِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَ أَنْتَ الَّذِي نَسَخْتَ كِتَابَ دَانِيَالَ؟ قَالَ: مُرْنِي بِأَمْرِكَ أَتَّبِعْهُ. قَالَ انْطَلِقْ فَامْحُهُ بِالْحَمِيمِ وَالصُّوفِ الأَبْيَضِ، ثُمَّ لَا تَقْرَأْهُ وَلا تُقْرِئْهُ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ، فَلَئِنْ بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ قَرَأْتَهُ، أَوْ أَقْرَأْتَهُ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ لأُنْهِكَنَّكَ عُقُوبَةً، ثُمَّ قَالَ لَهُ: اجْلِسْ فَجَلَسَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: انْطَلَقْتُ أَنَا فَانْتَسَخْتُ كِتَابًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، ثُمَّ جِئْتُ بِهِ فِي أَدِيمٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم : «مَا هَذَا فِي يَدِكَ يَا عُمَرُ؟» قَالَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ كِتَابٌ نَسَخْتُهُ لِنَزْدَادَ بِهِ عِلْمًا إِلَى عِلْمِنَا، فَغَضِبَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم حَتَّى احْمَرَّتْ وَجْنَتَاهُ، ثُمَّ نُودِيَ بِالصَّلاةِ جَامِعَةً، فَقَالَتِ الأَنْصَارُ: أُغْضِبَ نَبِيُّكُمْ صلى الله عليه وآله وسلم ، السِّلاحُ السِّلاحُ؛ فَجَاءُوا حَتَّى أَحْدَقُوا بِمِنْبَرِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم فَقَالَ: «يَا أَيها النَّاسُ، إِنِّي أُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ وَخَوَاتِيمَهُ، وَاخْتُصِرَ لِي اخْتِصَارًا، وَلَقَدْ أَتَيْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ

---

(١) السُّوس: بلدة بخُوزِستان من بلاد فارس، فيها قبر دانيال النبيِّ عليه السلام. معجم البلدان (٣/ ٢٨٠).

نَقِيَّةً، فَلا تَتَهَوَّكُوا، وَلا يَغُرَّنَّكُمُ الْمُتَهَوِّكُونَ» قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه : فَقُمْت فَقلت: «رَضِيتُ بِاللهِ رَبًّا، وَبِالإِسْلامِ دِينًا، وَبِكَ رَسُولًا»، ثُمَّ نَزَلَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم[١].

وفي رواية: «أمُتَهَوِّكُون فيها يا ابن الخطاب؟ والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحقٍّ فتكذبونه أو بباطل فتصدقونه، والذي نفسي بيده لو أنَّ موسى عليه السلام كان حيًّا ما وَسِعَه إلا أن يتبعني»[٢].

وقد أنكر ابن تَيْمِيَّةَ رحمه الله الاعتماد على نقل أهل الكتاب باعتباره مصدرًا أساسيًّا، وعَدَّ الإنكار على من أخذ من الإسرائيليات مسألة متفقًا عليها، فقال: "فأما الاعتماد على نَقْلِ أهل الكتاب، أو نَقْلِ من نَقَلَ عنهم فهذا لا يجوز باتِّفاق المسلمين"[٣].

استطراد قبل تمام المسألة لأنبِّه به إلى شُبهةٍ قديمةٍ حديثة جلبها وَهْمٌ ثار من الرواية السابقة:

ربما تَشَبَّث بعضهم بمثل هذه الرواية ليقرِّر أن المسلمين كانوا ينقلون من كتب أهل الكتاب بكثرة، والجواب بَيِّنٌ؛ فهذه الرواية بهذا اللفظ ضعيفة، وحال صِحَّتها فإنك ترى فيها التشديد على عدم النظر في كتب أهل الكتاب حتى لا تقع مِثلُ هذه الشبهة، وإن كان مبدأ الرواية عن أهل الكتاب سائغًا كما سترى بضوابطه.

---

(١) الحديث بهذا اللفظ أخرجه الضياء في المختارة (١/ ٧٣)، وأصله عند أحمد (١٥١٩٥)، وحسَّنه الألباني في" الإرواء" (١٥٨٩)، والأرناؤوط في تعليقه على "شرح السُّنَّة" (١/ ٢٧٠)، وأبو الأشبال الزهيري في "جامع بيان العلم وفضله" (٢ / ١٩)، وتحسينهم له بمجموع طرقه، ولم يرتض ذلك بعض المحقِّقين، وانظر: مجمع الزوائد (١/ ٤١٩)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٦١٣)، لمزيد من الآثار، والتَّهَوُّك: السقوط في هُوَّة التَّردي، كما في العين (٤/ ٦٥)، وفي شعب الإيمان (١ / ٣٤٨): قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: فَقُلْتُ لِلْحَسَنِ: ما مُتَهَوِّكُونَ؟ قَالَ: " مُتَحَيِّرُونَ "، وحال صِحَّة هذا الحديث فمعلومٌ أن ضرب عمر رضي الله عنه لبعض رعيته ضرب تنبيهٍ وتأديب، لا ضرب عقابٍ وتعذيب.

(٢) أحمد (١٥١٩٥)، وقال الأرناؤوط : "إسناده ضعيف؛ لضعف مجالد: وهو ابن سعيد".

(٣) الرد على البكري (١/ ١٥٩).

المطلب الثالث: أدلة جواز النقل المنضبط عن الإسرائيليات

أدلة جواز النقل المنضبط عن الإسرائيليات

01 تصديق القرآن لما سبق من الكتب

﴿نَزَّلَ عَلَيكَ ٱلكِتَابَ بِالحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَينَ يَدَيهِ وَأَنزَلَ التَّورَاةَ والإِنجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣]

02 أُمرنا أن نسأل الصادقين من أهل الكتاب ضمن المباحثات الجدلية

﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنزَلنَا إِلَيكَ فَسلِ الَّذِينَ يَقرَءُونَ الكِتَابَ مِن قَبلِكَ﴾ [يونس: ٩٤]

03 ﴿قُل كَفَى بِاللَّه شَهِيدًا بَينِي وَبَينَكُم وَمَن عِندَهُ عِلمُ الكِتَبِ﴾ [الرعد: ٤٣]

04 أن الله تعالى حاججهم بها

﴿قُل فَأتُواْ بِالتَّورَاةِ فَاتلُوهَا إِن كُنتُم صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣]

05 ورود الروايات التي تبين استماع النبي لأهل الكتاب، وتصديقهم أحيانًا، والردَّ عليهم أحيانًا أخرى

06 أن النبي سأل أهل الكتاب بعض الأسئلة عن كتابهم لإقامة الحجة عليهم

07 من الأدلة الحاسمة للنقل المنضبط عنهم

ما رواه البخاري عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»

الأساس والتنوير في أصول التفسير

أ.د. عبد السلام مقبل المجيدي

وإذ قد استمعت إلى أدلَّة المنع فهلمَّ بنا إلى خلاصة القول في النقل عن الإسرائيليات:

قاعدة: يجوز النقل المنضبط عن الإسرائيليات بشروطه على ألا يُعَدَّ مصدرًا تفسيريًّا أصليًّا:

فإنك عند النظر في أدلَّة المانعين ترى أنها تعني توفُّرَ الكِفاية بالمصادر الشَّرعِيَّة للشريعة الإسلامية من القرآن الكريم والسُّنَّة المقبولة، كما يستبين لك منها أن القرآن هو المصدر

المهيمن على الكتب السابقة، ولكنها لا تعني المَنْعَ المُطْلَقَ من الرواية عن أهل الكتاب، أو دِراسة ما عندهم تاليًا لدِراسة المصادر الشَّرعِيَّة من القرآن الكريم، والسُّنَّة الشريفة، فيجوز النقل المنضبط عن أهل الكتاب في التفسير؛ للاستئناس، أو لزيادة البيان، أو للاستشهاد، بل قد يكون ذلك مما يزيد الإيمان، ويدلُّ على هذه القاعدة الضابطة أدلَّةٌ متعدِّدة:

الدليل الأول: تصديق القرآن لما سبق من الكُتُبِ، فقد قال تعالى ذِكْرُه: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣]، وقال جَلَّ ذِكْرُه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]، ولا شك أنه يظهر (ما صدق) هذا التصديق عندما تقرن الآخر بالأوَّل، واللَّاحق بالسابق.

الدليل الثاني: أُمرنا أن نسأل الصادقين من أهل الكتاب ضمن المباحثات الجدليَّةِ، فقال تعالى جَدُّه: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [يونس: ٩٤]، ومعنى الآية بيَّنَه الطَّبَرِيُّ رحمه الله تعالى: "﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ﴾من أهل التوراة والإنجيل، كعبد الله بن سَلَام رضي الله عنه ونحوه، من أهل الصِّدق والإيمان بك منهم، دون أهل الكذب والكفر بك منهم"(١).

ذاك كلام إمام المفسِّرين الطَّبَرِيِّ رحمه الله، بيد أنَّك تعلم أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم لم يَشُكَّ قطعًا، ووجود الشَّرط لا يدلُّ على الوقوع، لكنَّه صلى الله عليه وسلم على الرغم من ذلك سأل بعضَ أهل الكتاب عن أمورٍ بعينها على جهة إقامة الحُجَّة عليهم، لا على جهة التعلُّمِ منهم، أو الشكِّ فيما عنده، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «فأنشدكم بالله الذي أنزل التوراة على موسى عليه السلام هل تعلمون أن إسرائيل يعقوب

(١) تفسير الطَّبَرِي (١٥/ ٢٠١).

عليه السلام مرض مرضًا شديدًا، فطال سَقَمُه فَنَذَرَ لله نَذْرًا لئن شفاه الله من سَقَمِهَ ليُحَرِّمَنَّ أَحَبَّ الشَّراب إليه، وأَحَبَّ الطَّعام إليه، فكان أحبَّ الطعام إليه لُحْمَانُ الإبل، وأحبَّ الشراب إليه أَلْبانُها»، فقالوا: اللهم نعم[1].

وكيف تراك تقيم الحُجَّةَ عليهم من داخل كُتُبهم إن لم تعرفها؟

وذكر سعيد بن جبير رحمه الله أن النبيَّ ﷺ ما شكَّ وما سأل[2]، أي لم يسأل تعلُّمًا، بل سأل إقامةً للحُجَّة على المسؤول أو على طرفٍ ثالثٍ.

وأما الشكُّ الوارد في الآية فقد صِيغت هذه الآية وَفْق أسلوب العرب في قول الرجل لابنه: إن كنت ابني فبُرَّنِي، وهو لا يشكُّ في أنَّه ابنُه، وأشار الطاهر بن عاشور رحمه الله إلى أنها تحتمل معنى ثانيًا، وهو أن يَكُون الشَّكُّ قَدْ أُطْلِقَ، وَأُرِيدَ بِهِ من معه، أَيْ: فَإِنْ كُنْتَ فِي قَوْمٍ أَهْلِ شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ، أَيْ: يَشُكُّونَ فِي وُقُوعِ هَذِهِ الْقَصَصِ، كَمَا يُقَالُ: دَخَلَ فِي الْفِتْنَةِ، أَيْ: فِي أَهْلِهَا. وَيكون معنى: ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾: فَاسْأَلْ أَهْلَ الْكِتَابِ سُؤَالَ تَقْرِيرٍ وَإِشْهَادٍ عَنْ صِفَةِ تِلْكَ الْأَخْبَارِ يُخْبِرُوا بِمِثْلِ مَا أَخْبَرْتَهُمْ بِهِ، فَيَزُولُ الشَّكُّ مِنْ نُفُوسِ أَهْلِ الشَّكِّ؛ إِذْ لَا يُحْتَمَلُ تَوَاطُؤَكَ مَعَ أَهْلِ الْكِتَابِ عَلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ لِتِلْكَ الْأَخْبَارِ. فَالْمَقْصُودُ مِنَ الْآيَةِ: إِقَامَةُ الْحُجَّةِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ بِشَهَادَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ قَطْعًا لِمَعْذِرَتِهِمْ[3].

---

(١) أحمد (٢٤٧١)، وحسَّن الأرناؤوط الحديث، وضعَّف الإسناد ربما بسبب شَهْر بن حوشب، وقد ردَّ الشَّيخُ الدُّكتُور سامي بنُ أحمدَ بنِ عبدِ العَزيز خَيَّاط في كتابه: (شَهْر بن حوشب، ومروياته في ميزان النقد) على من ضَعَّف حديث شَهْرٍ، وانتصر له.

(٢) تفسير الطَّبَرِي (١٥/ ٢٠٢).

(٣) التحرير والتنوير (١١/ ٢٨٤).

وليس المراد فقط إقامةَ الحُجَّة على المشركين بل يمتدُّ ذلك إلى تثبيت المؤمنين على إيمانهم.

والأمر واضح عندي في أنَّ النبيَّ ﷺ في غِنى تامٍّ عن أن يَسأَلَ الَّذِينَ يقرؤون الكتاب من قبله؛ فهو لا يحتاج إليهم ليطمئنَّ إلى نُبُوَّة نَفْسِه، وكيف يحتاج لمثل ذلك، وهو يرى من آيات ربه الكبرى؟ كيف يحتاج وهو قد رأى جبريل عليه السلام في صورته مرتين على الأقلِّ؟ إلا ما كان منه في أَوَّلِ رسالته حيث أتى ورقةَ بنَ نوفل رحمه الله مع خديجة رضي الله عنها، لكنه ما سأله، بل بادر وَرَقَةُ بعد سماع لقائه بجبريل عليه الصلاة والسلام إلى أن يقول له: «هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي نَزَّلَ اللهُ عز وجل عَلَى مُوسَى عليه السلام»(١).

والمراد من الآية تثبيتُ من معه من المؤمنين، وإقامةُ الحُجَّة على الكافرين بأنَّ ما جاء به موافقٌ لأهل الكتاب مِنْ قبله فيما لم يحرِّفوه أو يُغَيِّرُوه، والشاهد في الآية: أنه أشار إليهم، فدلَّ ذلك على جواز محادثتهم، ومباحثتهم.

الدليل الثالث: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]، فمن معاني هذه الآية المباركة: مَنْ كَانَ عَالِمًا بالتوراة والإنجيل يعلم اشْتِمَالَهُمَا عَلَى الْبِشَارَةِ بِمَقْدَمِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَإِذَا أَنْصَفَ ذَلِكَ الْعَالِمُ، وَلَمْ يَكْذِبْ، كَانَ شَاهِدًا عَلَى أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رَسُولُ حَقٍّ مِنْ عِنْدِ اللهِ تَعَالَى(٢)، ويُحْتَمل أن يكون المرادُ به ورقةَ بنَ نوفل، وهذا ضعيف عندي؛ لأنَّ ورقةَ مات مبكِّرًا قبل نزول هذه الآية، ويُحْتَمل أن يكون (مَن) اسم جنسٍ يَشْمَلُ عُلَمَاءَ أَهْلِ الْكِتَابِ، الَّذِينَ يَجِدُونَ صِفَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ وَنَعْتَهُ فِي كُتُبِهِمُ الْمُتَقَدِّمَةِ، كَمَا قَالَ

---

(١) البخاري (٣)، والنَّاموس مثل الجاسوس إلا أن الأول في الخير والثاني في الخير والشر، وهذا يعني أن جبريل عليه السلام هو الأمين الذي ائتمنه الله عز وجل على تبليغ الرسالة لأنبيائه.

(٢) تفسير الرَّازي (١٩/ ٥٥)، تفسير ابن كثير (٤/ ٤٧٤).

تَعالَى: ﴿وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖۚ فَسَأَكۡتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤۡمِنُونَ ١٥٦ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٦، ١٥٧]، وقَالَ تَعالَى: ﴿أَوَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ ءَايَةً أَن يَعۡلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [الشُّعَراء: ١٩٧].

وكيف يمكن لنا أن نعرف أن علماء بني إسرائيل يعرفون النبي ﷺ دون أن نعرف كتبهم؟ وها أنت ذا ترى أن معرفة كتبهم انطلاقًا من الثقة بالحق في كتابنا أوجد أرضية عظيمة لإسلام من لعبت الغشاوة بعينيه، وعبث بعقله القيادات السياسية والدينية عند أهل الكتاب، وحسبك بمدرسة ديدات رحمه الله التي تقوم بدور عظيم في هذا المجال.

الدليل الرابع: أن الله عز وجل حاججهم بها فقال: ﴿قُلۡ فَأۡتُواْ بِٱلتَّوۡرَىٰةِ فَٱتۡلُوهَآ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣].

ووجه الاستدلال: أنَّ النبيَّ ﷺ عَرَفَ ما في التوراة بوحيٍ من الله عز وجل لا بدراسةٍ لها، ولذا حاجج بني إسرائيل بالإخبار الغيبي، وهذا يعني أن الاحتجاج بها يقتضي أن يقوم بدراستها من تقوم بهم الكفاية، وأن يكونوا في درجةٍ من الحِذْق ليميِّزوا المحرَّف من غيره؛ فإن النبيَّ ﷺ عَلِم المضمون التوراتيَّ المشار إليه في حديثه معهم بإخبار الوحي، ولا يتأتى ذلك لمن بعده، فلم يبق إلا أن ينهض من تقوم بهم الكفاية لدراسة التوراة والكتبِ السابقة.

الدليل الخامس: ورود الروايات التي تبيِّن استماعَ النبيِّ ﷺ لأهل الكتاب، وتصديقَهم أحيانًا، والردَّ عليهم أحيانًا أخرى، ومن ذلك ما جاء عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ يَهُودِيَّةً دَخَلَتْ عَلَيْهَا، فَذَكَرَتْ عَذَابَ الْقَبْرِ، فَقَالَتْ لَهَا: أَعَاذَكِ اللهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. فَسَأَلَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها رَسُولَ اللهِ

ﷺ عَنْ عَذَابِ الْقَبْرِ... قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ -بَعْدُ- صَلَّى صَلاةً إِلاَّ تَعَوَّذَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وفي لفظ: «عَذَابُ الْقَبْرِ حَقٌّ»[1].

تنبيه سابق لاحق: هل هذا يعني أنَّ النبيَّ ﷺ أخذ مبدأ عذاب القبر من اليهود؟

الجواب واضحٌ، ولم يكن لي لأشير إليه لولا الإشفاق على المحاولات اليائسة التي يقوم بها بعض المستشرقين والسمَّاعين لهم ضدَّ الإسلام، فيزعمون أن مبدأ عذاب القبر مثلاً مأخوذ من الشَّرِيعَة اليهوديَّةِ، فإنْ عَنَوا بالشَّرِيعَة اليهودية الإسلامَ الذي ارتضاه الله ﷻ دينًا لجميع الأنبياء، وجاء به موسى وعيسى ومحمد والأنبياء صلى الله عليهم وسلم، فهذا صحيح؛ إذ كلُّها -كما قال النجاشيُّ-: «من مشكاة واحدة»[2]، وليس في الحديث ما يدلُّ على عدم ذكر النبيِّ ﷺ لعذاب القبر من قبل، بل فيه أن عائشة رضي الله عنها لم تكن تسمعه يتكلَّم عنه، وسورة (غافر)، وسورة (المؤمنون) مكِّيتان، وبهما يَستدلُّ المسلمون على حياة البَرْزَخ نعيمًا وعذابًا، على أنه ينبغي لَفْتُ النظر إلى أن الفكرة اليهودية المعاصرة حول الحياة بعد الموت أقرب إلى التفكير اليوناني الذي يتكلَّمُ عن العالم السُّفْلي وإلهِه الوَثني الخُرافي (هيدز)، ولعل هذه المرأة اليهودية من القلَّةِ اليهودية التي حافظت على بعض دينها وسط ركام التحريفِ الإسرائيليِّ العارم للدِّين الذي جاء به سيدنا موسى، وجدَّده سيدنا محمد عليهما الصلاة والسلام.

الدليل السادس: أنت ترى أنَّ النبيَّ ﷺ سأل أهل الكتاب بعض الأسئلة عن كتابهم لإقامة الحُجَّة عليهم، فعن عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ الْيَهُودَ جَاؤُوا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ

---

(١) البخاري (١٣٧٢) واللفظ له، ومسلم (٢٠٥٣).

(٢) أحمد (١٧٤٠)، وحسَّن أحمد شاكر إسناده.

رَجُلاً مِنْهُمْ وَامْرَأَةً زَنَيَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَاةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ؟» فَقَالُوا: نَفْضَحُهُمْ وَيُجْلَدُونَ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلاَمٍ: كَذَبْتُمْ، إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ. فَأَتَوْا بِالتَّوْرَاةِ فَنَشَرُوهَا، فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلاَمٍ: ارْفَعْ يَدَكَ، فَرَفَعَ يَدَهُ، فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَقَالُوا: صَدَقَ -يَا مُحَمَّدُ- فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَرُجِمَا، قَالَ عَبْدُ اللهِ: فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَجْنَأُ عَلَى الْمَرْأَةِ يَقِيهَا الْحِجَارَةَ[1]. فدلَّ ذلك على جواز النقل المنضبط عنهم.

الدليل السابع: من الأدلَّة الحاسمة للنقل المنضبط عنهم ما رواه عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[2]، ولعل من أهمِّ أسرار الجمع بين جواز التَّحديث عن بني إسرائيل والوعيد الشديد لمن كَذَب عليه ﷺ أن يَتَحرَّى النَّاقل عن بني إسرائيل في نَقْله، فلا ينقل ما ورد في شريعتنا المُهَيْمنة خلافه، وإلا نخشى أن يكون في ذلك نوع كَذِبٍ وتكذيب للنبيِّ ﷺ عندما ينقل المرء الكذب دون تحذير منه.

---

(١) البخاري (٣٦٣٥).

(٢) البخاري (٣٤٦١).

المطلب الرابع: أقسام الرواية عن أهل الكتاب

اذكر أقسام الرواية عن أهل الكتاب، وحكم كل قسم.

الجواب: هذه الأدلَّة المتناصرة المتعاضدة تبيِّن لك النَّقْلَ عن أهل الكتاب يمكن أن يكون مصدرًا لإثراء التفسير، إلا أنَّ الروايةَ عنهم تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القِسم الأول: ما جاء في مصادرنا الأصلية تصديقهُ على سبيل الإجمال أو التفصيل، فلا مانع من نقله، بل إنَّ نقلَه قد يزيد المؤمن إيمانًا.

القسم الثاني: ما جاء في مصادرنا الأصليَّةِ تكذيبُه: فهذا لا يُفَسَّر به القرآن، إنما يُذكر تحذيرًا، والمعتدون من أهل الكتاب، والسمَّاعون لهم من المؤمنين يحاولون دسَّه في التفسير؛ بما نتج عنه تشويهُ الرؤية القُرْآنيّة، وقد كشف الله ﷻ تخليطهم، فقال: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجۡهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكۡفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ [آل عمران: ٧٢].

فمن أمثلة الأكاذيب الظاهرة ما قاله السُّديُّ رحمه الله: أمر الله رحمه الله بني إسرائيل بالسَّير إلى أريحا، وهي أرض بيت المقدس، فساروا حتى إذا كانوا قريبًا منهم، بعث موسى عليه السلام اثني عشر نقيبًا من جميع أسباط بني إسرائيل، فساروا يريدون أن يأتوه بخبر الجَبابرة، فلقيهم رجلٌ من الجبَّارين يقال له "عاج"، فأخذ الاثني عشر، فجعلهم في حُجْزَته، وعلى رأسه حَمْلَةُ حطب، فانطلق بهم إلى امرأته، فقال: انظري إلى هؤلاء القوم الَّذِينَ يزعمون أنهم يريدون أن يقاتلونا!! فطرَحَهم بين يديها، فقال: ألا أطْحَنُهم برجلي؟! فقالت امرأته: بل خلِّ عنهم؛ حتى يخبروا قومَهم بما رأوا، ففعل ذلك، فلما خرج القومُ، قال بعضهم لبعض: يا قوم، إنكم إن أخبرتم بني إسرائيل خبرَ القوم، ارتدُّوا عن نبيِّ الله عليه السلام، ولكن اكتموه، وأخبروا نَبِيَّ الله، فيكونان هما يَرَيان رأيهما! فأخذ بعضهم على بعض الميثاق بذلك ليكتموه، ثم رجعوا فانطلق عشرة منهم، فنكثوا العهدَ، فجعل الرجلُ يخبر أخاه وأباه بما رأى من أمر "عاج"،

وكتم رجلان منهم، فأتوا موسى وهارون عليهما السلام، فأخبروهما الخبرَ، فذلك حين يقول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَبَعَثۡنَا مِنۡهُمُ ٱثۡنَيۡ عَشَرَ نَقِيبٗاۖ﴾ [المائدة: ١٢](١).

فهذا من الكذب البين، وما أكثر القصص من هذا النوع، وإيرادها نوعٌ من السخف، وعندما تراجع الكتاب المقدس لا تجد فيه هذا التفصيل لعملقة العماليق، ولكنك تجد فيه تشويش بعض النقباء خوفًا ورعبًا، وأظن النقل جاء بسبب استماع بعض المسلمين لخرافات الانكسار الإسرائيلي أمام أولئك الجبارين، وتبرير عصيانهم لموسى عليه الصلاة والسلام.

ومن هذا القسم أرذل الاتهامات التي كالها كاتبو الكتاب المقدس في التجديف في صفات الله جل جلاله، واتهام بعض الأنبياء بالسكر والزنا، مما صار مشهورًا عندهم.

القسم الثالث: مالم يرد عندنا تصديقٌ أو تكذيبٌ له: فهذا يُنقل، مع بيان أنه لا يُصَدَّق ولا يُكذَّب، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان أهلُ الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية، فيفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٦]»(٢)، والآية التي تلاها النبيُّ صلى الله عليه وسلم تعني كما يقول ابنُ كثير رحمه الله: "إذا أخبروا بما لا نعلم صِدْقَه ولا كَذِبَه، فهذا لا نُقْدِمُ على تكذيبه لأنه قد يكون حقًّا، ولا تصديقه فلعلَّه أن يكون

---

(١) تفسير الطَّبَرِي (١٠/ ١١١)، فيحتمل أن يكون من أغاليط إسماعيل بن عبد الرحمن السُّديِّ الكبير الذي يروي عنه أسباط، أو من نقله عن الإسرائيليات، وضعَّف إسلام منصور إسنادَه؛ من أجل أسباط بن نصر. تفسير الطَّبَرِي، طبعة دار الحديث (٤/ ٤٢٣).

(٢) البخاري (٤/ ١٦٣٠)، تفسير الطَّبَرِي (١٠/ ١٤٩).

باطلاً، ولكن نؤمن به إيمانًا مجملاً معلَّقًا على شرط وهو أن يكون مُنَزَّلاً، لا مُبَدَّلاً ولا مُؤَوَّلاً"(١).

وهذا الحديث يدلُّ على أن اليهود عندما كانوا يقرؤون التوراة، وكان المسلمون يحضرون بعضَ جلساتهم، فهو أقوى من حديث عمر رضي الله عنه في النَّهي عن ذلك كما ترى.

وسبب عدم التصديق وعدم التكذيب ظهر فيما رواه أبو نَمْلَة الأنصاريُّ رضي الله عنه أنه بينما هو جالسٌ عند رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه رجلٌ من اليهود، فقال: يا محمد، هل تتكلَّم هذه الجنازة؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الله أعلم»، قال اليهودي: «أنا أشهد أنها تتكلَّم» فلم يقل النبيُّ صلى الله عليه وسلم هذا من الإسرائيليات، فلا تصدِّقوه، بل قال صلى الله عليه وسلم: «إذا حَدَّثكم أهل الكتاب فلا تُصدِّقوهم ولا تُكذِّبوهم، وقولوا: آمنا بالله وكتبه ورسله، فإن كان حقًّا لم تُكذِّبوهم، وإن كان باطلاً لم تُصدِّقوهم»(٢).

والتصديق والتكذيب مقيَّدٌ بما إذا لم نجد نصًّا يدلُّ على إحدى الجهتين؛ فإن وجدناه عملنا به، والتطبيق النَّبَوي يبيِّن ذلك؛ فإنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم أخبر في أحاديث أخرى أن الجنازة تتكلَّم وتسمع على هيئةٍ اللهُ يعلمها؛ فمَّما يدلُّ على كلامها حديث أبي سَعِيدٍ الخُدْرِي رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا وُضِعَتِ الْجِنَازَةُ وَاحْتَمَلَهَا الرِّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ: قَدِّمُونِي، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ، قَالَتْ: يَا وَيْلَهَا! أَيْنَ يَذْهَبُونَ بِهَا! يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلاَّ الإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهُ صَعِقَ»(٣).

---

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ٥٥١).

(٢) أحمد (١٧٢٤٦)، وقال الأرناؤوط: "إسناده حسن".

(٣) البخاري (١٣١٤).

وأما السماع فمَّما يدلُّ عليه أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: اطَّلَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْقَلِيبِ -يعني قيادات قريش التي لقيت مصرعها في بدر- فَقَالَ: «وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا؟» فَقِيلَ لَهُ: تَدْعُو أَمْوَاتًا؟ فَقَالَ: «مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ، وَلَكِنْ لاَ يُجِيبُونَ»(١)، ومعلومٌ أنَّ ما يعارض ذلك مثل قوله تعالى ذِكْرُه: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢] يُراد به سماعًا يمكنهم من الإجابة معه لا مُجَرَّدَ السماع.

وقد نظم سعيد بن دِحباج أقسام الإسرائيليات الثلاثة فقال:

وما روى أهلُ الكِتابِ الأوَّلِ ... إليكَ قولَ العالِمِ المُفَصِّلِ
فكلُّ ما يُنقَلُ أو يُخَرَّجُ ... فعَنْ ثلاثِ صُوَرٍ لا يَخْرُجُ
ما وَافقَ الشَّرعَ للاسْتِشْهادِ ... ليس للاعْتِمَادِ واعتقادِ
وما أَبَاهُ شرعُنا مردودُ ... والإثمُ قدْ باءَتْ به يَهُودُ
وكلُّ ما لا خبرٌ في صِدْقِهِ ... أو كِذْبِهِ على السواءِ نُبْقِهِ
فلا نصدقْهُ ولا نكذِّبُ ... فذاكَ أولى مَسْلكًا وأقربُ

(١) البخاري (١٣٧٠).

المطلب الخامس: الضوابط التي يجب مراعاتها عند النقل عن أهل الكتاب

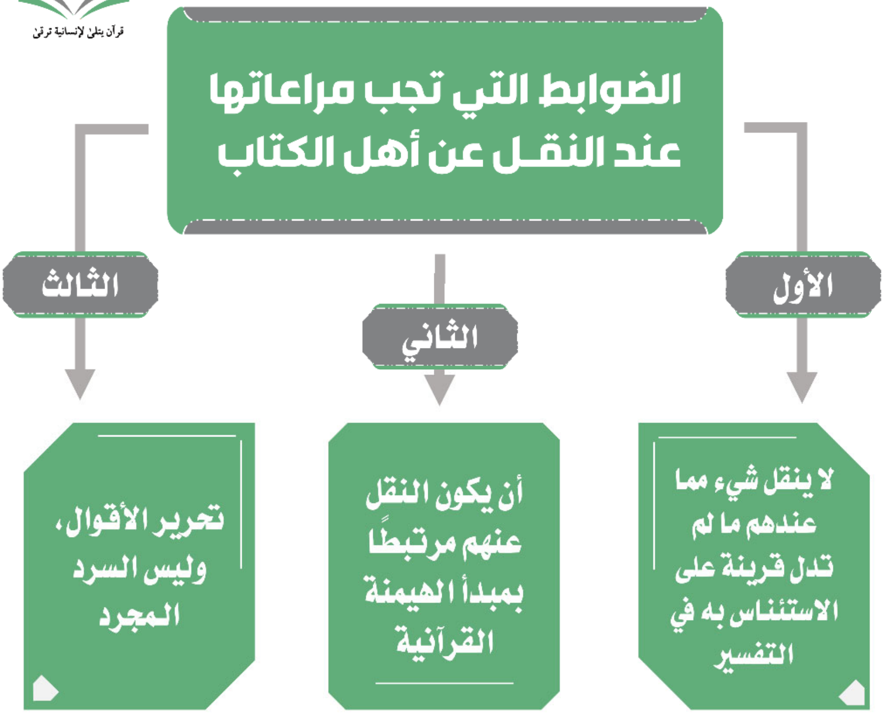

الأساس والتنوير في أصول التفسير — أ.د. عبد السلام مقبل المجيدي

ما الضوابط التي يجب مراعاتُها عند النّقْلِ عن أهل الكتاب؟

يجب أن نراعيَ عددًا من الضوابط عند النَّقْل عنهم:

الضابط الأول: لا يُنْقَلُ شيء ممَّا عندهم ما لم تدلَّ قرينة على الاستئناس به في التفسير:

كما قال الشيخ أحمد شاكر ﵀: "إنَّ إباحةَ التَّحَدُّثِ عنهم فيما ليس عندنا دليلٌ على صدقه ولا كذبه شيءٌ، وذِكْرَ ذلك في تفسير القرآن وجَعْلَهُ قولاً أو رواية في معنى الآيات، أو في تعيينِ

ما لم يُعَيَّن فيها، أو في تفصيلِ ما أُجْمِل فيها شيءٌ آخر؛ لأنَّ في إثبات مثل ذلك بجوار كلام الله ما يُوْهِم أنَّ هذا الذي لا نعرف صِدْقَه ولا كَذِبَه مبيِّنٌ لمعنى قول الله سبحانه، ومُفَصِّلٌ لما أُجمِل فيه، وحاشا لله ولكتابه من ذلك، وإنَّ رسول الله إذ أذن بالتحدُّث عنهم أَمَرَنا ألا نصدِّقَهم، ولا نُكذِّبَهم، فأيُّ تصديقٍ لرواياتهم وأقاويلهم أقوى من أنْ نُقْرِنَها بكتاب الله، ونَضَعَها منه موضع التفسير أو البيان؟ اللهم غفرًا..."[1]، وذلك لأنه قد كَثُرَ التحريف والتبديل عندهم مع إرادة العدوان، كما قال ابن كثير رحمه الله: "لِيُعلَمَ أنَّ أكثرَ ما يتحدَّثون به غالبُه كَذِبٌ وبُهْتان؛ لأنه قد دخله تحريف وتبديل، وتغيير وتأويل، وما أقلَّ الصدقَ فيه، ثم ما أقلَّ فائدةَ كثيرٍ منه لو كان صحيحًا"[2].

ومن أعظم البلاء أن بعضَ كتب التفسير تَذْكُرُ ما ورد عنهم فيما تيقنَّا كذبه دون اعتراض[3] كقصة: (أوريا) قائد جيش داود عليه السلام، وهي قِصَّة أوردتها كثير من كتب التفسير نقلاً عن أهل الكتاب[4]، وكذبها واضح.

ومن التطبيق العملي المبيِّن لنقل بعضِ المحقِّقين من علماء التفسير عن أهل الكتاب مع أنهم يتشدَّدون فيه ابتداء قول ابن كثير رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ۖ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا﴾ [الكهف:٨٣]: "وقد أورد ابن جرير ههنا، والأُمَوِيُّ في مغازيه حديثًا أسنده وهو ضعيف عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أنَّ نفرًا من اليهود جاؤوا يسألون النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم عن ذي القرنين فأخبرهم بما جاؤوا له ابتداء، فكان فيما أخبرهم به أنه كان شابًا من الرُّوم،

(١) عمدة التفاسير (١/ ١٤).

(٢) تفسير ابن كثير (٣/ ٥٥١).

(٣) انظر: النقد الشديد للقرطبي في التذكرة (ص:٦٩٣) لمثل ذلك.

(٤) انظر: تفسير الطَّبَري (١٠/ ٥٦٩).

وأنه بَنى الإسكندرية، وأنه عَلا به ملَك إلى السماء، وذهب به إلى السَّد، ورأى أقوامًا وجوههم مثل وجه الكلاب. وفيه -أي الحديث- طُولٌ ونكارة، ورَفْعُه لا يَصِحُّ، وأكثر ما فيه أنه من أخبار بني إسرائيل، والعجب أن أبا زُرْعة الرَّازِي رحمه الله مع جلالة قَدْرِه ساقه بتمامه في كتابه: (دلائل النبوة)، وذلك غريب منه"[1].

الضابط الثاني: أن يكون النقل عنهم مرتبطًا بمبدأ الهيمنة القُرْآنيَّة، فهي المصدر الأول لبيان الصدق والكذب فيما وُجِدَ عندهم؛ فلا ينبغي أن يكون البحثُ عما عندهم بحثَ احتياج وافتقار، بل لإقامة الحُجَّة، وزيادةِ الاستظهار بأن القرآن حقٌّ مهيمنٌ.

وذلك لأنه زيادةُ عِلمٍ إذا علمناه وَفْقَ هذه الضوابط، أما السؤال الدائم لهم، وكثرة الرجوع إلى ما عندهم فلا ينبغي أن يكون؛ إذ يُوْهِم المسلمين كما يُوْهِمُ غيرَهم بأن هناك حاجةً لمثل هذا السؤال.. وأين الحاجة مع الكفاية القُرْآنيَّة؟ وهنا تعلم لماذا نهى أحبار الصَّحابَة رضي الله عنهم عن سؤال أهل الكتاب، فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء، فإنَّهم لن يَهْدُوكم وقد ضلوا، إمَّا أن تُكذِّبوا بحقٍّ، أو تُصدِّقوا بباطل، فإنه ليس أحدٌ من أهل الكتاب إلا وفي قلبه تاليةٌ [أي: بَقِيَّة] تدعوه إلى دينه كتالية المال»، زاد عبد الرَّزاق: «إن كنتم سائليهم لا محالة، فانظروا ما واطأ كتاب الله، فخذوه، وما خالف كتاب الله، فدعوه»[2].

---

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ١٣٦).

(٢) تفسير الطَّبَرِي (١٠/ ١٤٩)، مصنف عبد الرزاق (١٠١٦٢)، قال ابن حجر:" وسنده حَسَن". فتح الباري (١٣/ ٣٣٤).

قَالَ ابن بَطَّالٍ عَنِ الْمُهَلَّبِ: «هَذَا النَّهْيُ إِنَّمَا هُوَ فِي سُؤَالِهِمْ عَمَّا لَا نَصَّ فِيهِ؛ لِأَنَّ شَرْعَنَا مُكْتَفٍ بِنَفْسِهِ، فَإِذَا لَمْ يُوجَدْ فِيهِ نَصٌّ فَفِي النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ غِنًى عَنْ سُؤَالِهِمْ، وَلَا يَدْخُلُ فِي النَّهْيِ سُؤَالُهُمْ عَنِ الْأَخْبَارِ الْمُصَدِّقَةِ لِشَرْعِنَا، وَالْأَخْبَارِ عَنِ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ»[١].

ولا يفتقر القرآن إلى تفسيرهم -بحمد الله تعالى- وتَعْجَب لِفِقْهِ ابن مسعود رضي الله عنه وعقله عندما حلَّل نَفْسيَّةَ المتعصِّب الكِتابيِّ؛ فإنه قد يكون ملحدًا، ويفتخر بإلحاده، فإذا ما وصل النقاش إلى إظهار بينات الإسلام عاد إلى تعصُّبِه لدينه الذي تركه، وهي ظاهرة ذكرها عدد من المعاصرين منهم اليهودي الذي أسلم محمد أسد (ليبولد فايس) رحمه الله.

ولظهور التحريف في كتبهم أنكر ابن عَبَّاس رضي الله عنهما سؤالَهم إنكارًا شديدًا في الأثر الذي تقدَّم وأوَّلُه: «كيف تسألون أهلَ الكتاب عن شيءٍ...»[٢]، والظاهر أنه عنى بذلك أن ينهى من لا علم عنده من المسلمين، أو من يُخاف عليه حدوثُ الشُّكوك، أو من لا يستطيع التمييز بين الحقِّ والباطل، والصِّدْق والكَذِب، وإلا فقد كان هو يباحِثُ بعضَ أهلِ الكتاب.

منزلة النقل عن أهل الكتاب حال ورود ما يدلُّ على صدقه:

في حال ورود ما يدلُّ على الصدق فإنَّ الحديثَ عن أهل الكتاب حينئذ تُطبَّقُ عليه القاعدة الآتية[٣]:

قاعدة: الرِّوايات الإسرائيلية تُذْكَر إما لإقامة الحُجَّة عليهم، وإما لتحليل المسائل، وبيان هيمنة القرآن، وإما للاستئناس والاستشهاد، لا للاعتماد وإثبات الاعتقاد.

ومن أمثلة ذلك:

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٣٣٤).

(٢) البخاري (٧٣٦٣).

(٣) وقد مهَّد لهذه القاعدة تقعيد أولي وضعه ابن تيمية رحمه الله في مقدِّمته في أصول التفسير، وصغتها أنا بطريقتي بعد محاولتي جمع أطراف المسائل.

المثال الأول: جاء ابن عَبَّاس رضي الله عنهما إلى كعب الأحبار فسأله، فقال: حدثْنِي عن قول الله عز وجل: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ الآية، فقال كعب: إن الروح المؤمنة إذا قُبِضت، صُعِد بها، فَفُتِحت لها أبواب السماء، وتَلَقَّتها الملائكة بالبُشْرَى، ثم عَرَجُوا معها حتى ينتهوا إلى العرش، فيُخْرَجُ لها من عند العرش رَقٌّ فيُرقَم، ثم يُخْتَم بمعرفتِها النَّجاة بحِساب يوم القيامة، وتَشْهَدُ الملائكة المقرَّبون[1]، وهذا الذي ذكره كعب الأحبار تجد تصديقه في كتب السُّنَّة.

---

(١) رواه الطَّبَري رحمه الله بإسناد من أكثر الأسانيد دورانًا في تفسير الطَّبَري، إن لم يكن أكثرها، وقال عنه الطَّبَرِي رحمه الله: "فإن كان ذلك صحيحًا، ولست أعلمه صحيحًا، إذ كنت بإسناده مرتابًا..."، ووضعه الشيخ أحمد شاكر تحت مجهر الصِّناعة الحديثية، فقال: "ولم يبيِّن علة ارتيابه في إسناده، وهو مع ارتيابه قد أكثر من الرواية به. ولكنه لم يجعلها حجة قط، بيد أني أراه إسنادًا يحتاج إلى بحث دقيق، ولأئمة الحديث كلام فيه وفي بعض رجاله. وقد تتبَّعت ما قالوا وما يدعو إليه بحثه، ما استطعت، وبدا لي فيه رأي، أرجو أن يكون صوابًا، إن شاء الله. وما توفيقي إلا بالله" وقام بجهد كبير في تتبُّع رجال الإسناد، والوصول إلى حكم عليهم، ومنهم إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدِّيُّ الكبير الذي يروي هذه التفاسير لآيات من القرآن عن اثنين من التابعين عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما، وعن تابعي واحد عن ابن مسعود رضي الله عنه، ومن رواية نفسه عن ناس من الصحابة رضي الله عنهم قال: "وللعلماء الأئمة الأقدمين كلام في هذا التفسير، بهذه الأسانيد، قد يوهم أنه من تأليف من دون السُّدِّي من الرواة عنه، إلا أني استيقنت بعدُ، أنه كتاب ألَّفه السُّدِّيُّ... جمع فيه التفسير، بهذه الطرق الثلاث" ثم نقل عن السُّيُوطِي في الإتقان: "وتفسير السُّدِّي، [الذي] أشار إليه، يورد منه ابن جرير كثيرًا، من طريق السُّدِّي عن أبي مالك وعن أبي صالح عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما، وعن مُرَّة عن ابن مسعود رضي الله عنه، و [عن] ناس من الصحابة. هكذا. ولم يورد منه ابن أبي حاتم شيئًا، لأنه التزم أن يخرج أصحَّ ما ورد. والحاكم يخرج منه في مستدركه أشياء، ويصحِّحه، لكن من طريق مُرَّة عن ابن مسعود رضي الله عنه وناس، فقط، دون الطريق الأول، وقد قال ابن كثير رحمه الله: إن هذا الإسناد يروي به السُّدِّي أشياء فيها غرابة". قال شاكر رحمه الله: "ثم قد صدق السُّيُوطِي فيما نقل عن الحاكم. فإنه يروي بعض هذا التفسير في المُستدرك...ثم يصحِّحه على شرط مسلم، ويوافقه الذهبي في تلخيصه...والحاكم في ذلك على صواب، فإن مسلمًا أخرج لجميع رجال هذا الإسناد. من عمرو بن حماد بن طلحة القناد إلى مُرَّة الهمداني. ولم يخرج لأبي صالح باذام ولا لأبي مالك الغفاري، في القسم الأول من الإسناد الذي روى به السُّدِّي تفاسيره. أما كلمة الإمام أحمد بن حنبل في السُّدِّيِّ "إلا أن هذا التفسير الذي

المثال الثاني: كان ابن تَيْمِيَّةَ رحمه الله ربما أدخل بعض الكلام المنسوب إلى المتقدِّمين، ويشير إليه بقوله: (وفي بعض الآثار)، وذلك أثناء بيانه لآية من الآيات أو مسألة من المسائل، ومن ذلك قوله متكلِّمًا عن التوبة في غير ما موضع: "وَفِي بَعْضِ الْآثَارِ يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: "أَهْلُ ذِكْرِي أَهْلُ مُجَالَسَتِي، وَأَهْلُ شُكْرِي أَهْلُ زِيَارَتِي، وَأَهْلُ طَاعَتِي أَهْلُ كَرَامَتِي، وَأَهْلُ مَعْصِيَتِي لَا أُؤَيِّسُهُمْ مِنْ رَحْمَتِي، وَإِنْ تَابُوا فَأَنَا حَبِيبُهُمْ" - لِأَنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ - وَإِنْ لَمْ يَتُوبُوا فَأَنَا طَبِيبُهُمْ، أَبْتَلِيهِمْ بِالْمَصَائِبِ حَتَّى أُطَهِّرَهُمْ مِنْ المعائب"(1)، والكلام الوارد لم يثبت حديثًا، ولكنه يصلح للاستئناس به في النَّقْل عن الكتب الأخرى.

وممَّا يشبهه ما في (سفر إرميا ٣١: ١٨) "سَمْعًا سَمِعْتُ أَفْرَايِمَ يَنْتَحِبُ: أَدَّبْتَنِي فَتَأَدَّبْتُ كَعِجْلٍ غَيْرِ مَرَوَّضٍ. تَوِّبْنِي فَأَتُوبَ، لأَنَّكَ أَنْتَ الرَّبُّ إِلهِي".

يجيء به، قد جعل له إسنادًا واستكلفه"، فإنه لا يريد ما قد يفهم من ظاهرها: أنه اصطنع إسنادًا لا أصل له؛ إذ لو كان ذلك، لكان -عنده- كذابًا وضاعًا للرواية. ولكنه يريد -فيما أرى، والله أعلم- أنه جمع هذه التفاسير، من روايته عن هؤلاء الناس: عن أبي مالك وأبي صالح عن ابن عَبَّاس، وعن مُرَّة عن ابن مسعود، وعن ناس من الصحابة، ثم ساقها كلها مفصلة، على الآيات التي ورد فيها شيء من التفسير، عن هذا أو ذاك أو أولئك، وجعل لها كلها هذا الإسناد، وتكلف أن يسوقها به مساقًا واحدًا. أعني: أنه جمع مفرق هذه التفاسير في كتاب واحد، جعل له في أوله هذه الأسانيد... فهو كتاب مؤلف في التفسير، مرجع فيه إلى الرواية عن هؤلاء، في الجملة، لا في التفصيل...ولم يكن السدي ببدع في ذلك، ولا يكون هذا جرحًا فيه ولا قدحًا...وقد أفادنا هذا البحث أن تفسير السدي من أوائل الكتب التي أُلِّفت في رواية الأحاديث والآثار" وقد ذكر هذا الحبر الصالح الناظر أحمد شاكر فوائد حديثية عظيمة في هذا الموضع اكتفيت بنقل أهم ما يُحتاج له في التفسير. تفسير الطَّبَري (١/ ١٥٦).

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٨٦).

المثال الثالث: تكرَّر ما ينقله الطاهر بن عاشور رحمه الله في تفسيره عنهم، وأحيانًا دون تمحيص لما يحتاج باديء الرأي إلى ذلك، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُواْ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [يونس:٨٧] ذهب الطاهر رحمه الله إلى أن معنى: ﴿تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا﴾ اجعلا قومكما مُتبوِّئين بيوتًا... ومعنى تَبوُّء البيوت لقومهما أن يأمرا قومهما باتخاذ البيوت على الوصف الذي يأمرانهم به. وإذ قد كان لبني إسرائيل ديار في مِصر من قبل، إذ لا يكونون قاطنين مِصر بدون مساكن، وقد كانوا ساكنين أرض (جاسان) قرب مدينة (مَنْفِيْس) قاعدة المملكة يومئذ في جنوب البلاد المِصرية، واضطرب المفسِّرون في المراد من هذه البيوت، وذكروا رواياتٍ غير ملائمة لحالة القوم يومئذ. فقيل: أريد بالبيوت بيوتَ العبادة أي مساجد يصلُّون فيها... وهذا بعيد؛ لأن الله عز وجل عَلِمَ أن بني إسرائيل مفارقون مِصر قريبًا بإذنه. وقيل: البيوت بيوت السُّكْنَى... فالذي يظهر بناء عليه أن هذه البيوتَ خِيام أو أخصاص أمرهم الله عز وجل باتخاذها تهيئة للارتحال، وهي غير ديارهم التي كانوا يسكنونها في(جاسان) قرب مدينة فرعون، وقد جاء في التوراة ما يشهد لهذا التأويل في الفصل الرابع من سفر الخروج: "إنَّ الله أمر موسى أنْ يخرج ببني إسرائيل إلى البادية ليعملوا عيد الفُصْح ثلاثة أيام، وأنَّ ذلك أولُ ما سأله موسى عليه السلام من فرعون، وأنَّ فرعون منعهم من ذلك"(١).

فهذا الكلام الذي ذكره الطاهر رحمه الله محل نظر، وأما النقل فلم يُطِلْ فيه النَّفَس لينظر مدى صدقه، أو قُرْبه من الصدق.

الضابط الثالث: ينبغي أن يُنتبه إلى المصالح المختلطة بالمفاسد في النَّقْلِ الكِتابيِّ؛ فإن ذلك يوجب تحريرَ الأقوال، وليس السَّرْدَ المُجَرَّد:

(١) التحرير والتنوير (١١/ ١٦١).

وإذا جمعتَ هذا العرض إلى ما تَعْلَمُه من شَحْنِ كتب التفسير بالنَّقل عن أهل الكتاب، أوجب ذلك أن يصحب الحذرَ الشديدَ النقلُ عنهم، وحسبك أن ترى شيخ مفسري الدُّنيَا الطَّبَرِيَّ رحمه الله ينقل عن بعض الصَّحابَة والتَّابِعين وتابعيهم من هذا شيئًا كثيرًا دون أن ينصَّ على أنه نقلٌ من أهل الكتاب، وأحيانًا توهم عبارتُه رحمه الله أن النقلَ الروائيَّ عن السلف يستند إلى علمٍ نبويٍّ، لا إلى نقلٍ كتابيٍّ، ويبني على ذلك، فانظر مقالته في موضوع الحَيَّة التي لا ذكر لها في القرآن المجيد في قِصَّة آدم عليه الصلاة والسلام عند قوله تعالى مَجْدُه: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا فَأَخۡرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِۖ﴾[1] [البقرة: ٣٦]، وقد يصل إيرادُ الأقوال عمن رُوِيَت عنهم دون تحريرٍ حدًّا وددت معه أن لو طُوِيتْ وما رُوِيتْ، واضرب لذلك مثلاً بما أسنده رحمه الله عن يعقوب بن عُتْبَةَ حول الشجرة التي أكل منها آدم عليه السلام أنه حُدِّث أنها الشجرةُ التي تَحْتَكُّ بها الملائكة للخُلد[2]، ألا ترى أن هذه الرواية جعلت إبليس الكذوب صادقًا حينما قال لآدم وزوجه عليهما السلام: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنۡ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيۡنِ أَوۡ تَكُونَا مِنَ ٱلۡخَٰلِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠]؟ وحَسَب الرواية التَّوراتية في سفر التَّكوين (٣: ١٣) فإن الحَيَّة هي التي قامت بنصح حَوَّاء بذلك، ولا شكَّ أنَّ هذه الرواياتِ على كثرتها إفكٌ مبين، وإن كنتُ أميلُ إلى التوقُّف حول سبب عداوة البَشَر للحَيَّة فيما ورد عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، ويظهر أن هذه العداوةَ جِبلِّيَّةٌ كعداوة البَشَر للسِّباع، فلا ضرورة لربطها بإغواء آدم وحواء عليهما السلام من غير دليل بيِّن.

ومما يدلُّك على جواز النقل المنضبط عنه أن بعض أئمة المفسِّرين حاول تقليدَ لغةِ أهل الكتاب عند الرِّواية عنهم، والنَّقْلُ هنا يتوقَّفُ على إتقان تلك اللُّغة في ذلك العصر، فعن ابن

---

(١) تفسير الطَّبَرِي (١/ ٥٢٦).

(٢) تفسير الطَّبَرِي (١/ ٥١٨).

مسعود رضي الله عنه أنه قال: إنَّهم -أي بنو إسرائيل عندما أرادوا دخول القرية- قالوا: "هطى سمقا يا ازبة هزبا"، وهو بالعربية: حَبَّة حِنْطَة حمراء مثقوبة فيها شُعَيرة سوداء. فذلك قوله: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٩](١)، ونقل الزَّمَخْشَرِي رحمه الله أنهم قالوا بالنَّبَطِية: «حِطًّا سُمَقَاثا» أي حِنْطَة حمراء، استهزاء منهم بما قيل لهم، وعدولاً عن طلب ما عند الله إلى طلب ما يشتهون من أغراض الدُّنيَا(٢).

وهذا يفتح لنا الباب واسعًا لنؤكِّد على ضرورة معرفة لغة أهل الكتاب لإثراء المعرفة في مجال التفسير، ومقارنة الكتاب بما نَزَل مصدقًا له، ولإظهار البينات القُرْآنيَّة بصورةٍ أجلى وأعظم، وهو ما حاوله الطَّبَرِي رحمه الله فمَنْ بَعْدَه من المفسِّرين رحمهم الله جميعًا، ولذا وجب أن نحرِّر المَنْزَعَ في اعتبار النقل عن أهل الكتاب من مصادر التفسير بين النفي والإثبات، وألا يكون مُجَرَّدُ النسبة إلى الإسرائيليات مانعًا من التحقيق والنظر فيه، أو الاستفادة منه.

ومن المفسِّرين الأجلاء الَّذِينَ ينقلون عن أهل الكتاب مصرِّحين الإمامُ برهانُ الدين إبراهيم بن عمر البِقاعيُّ (ت٨٨٥هـ) رحمه الله في كتابه الماتع: (نظم الدرر في تناسب الآيات والسور)، وإنما أفردناه بالذِّكْر لأنه أوسع المفسِّرين نقلاً عن (الكتاب المقدَّس) الذي يعنون به التوراة والإنجيل في صورتهما التي وصلت إلينا تقريبًا، وقد حرَّر في قِصَّة آدم عليه السلام من سورة البقرة المواضع التي يحسن منها النقل، ثم بيَّن أنه صنَّف في ذلك تصنيفًا حسنًا سمَّاه: (الأقوال القويمة في حكم النقل من الكتب القديمة)، والكتاب مطبوع، ومِنْ قبله الإمام فخر الدين

---

(١) الكشاف (١/ ١٤٣).

(٢) الكشاف (١/ ١٤٣).

الرَّازِيُّ (٦٠٦هـ) رحمه الله، ومن بعدهما محمد رشيد رضا (ت١٣٥٤هـ)، والطاهر بن عاشور(١٣٩٣هـ) رحمهما الله.

ومن أشهر المتأخِّرين نقلاً عن الكتب القديمة: الإمام عبد الماجد الدّريابادي الهِنديُّ (ت ١٣٩٧هـ) رحمه الله في تفسيره المكتوب باللغة الإنجليزية، والنقل عن أهل الكتاب يأخذ بأيدينا إمَّا إلى إظهار تحريفهم، وإمَّا إلى بيان عظمة الشَّرِيعَة الخاتمة، وإمَّا لإثراء المادة التَّفسيريَّة بما يزيدها بيانًا، ومثال ذلك ما تراه من كلام ابن كثير رحمه الله في ذِكْرِ آيات الله الكونية في أول سورة الرعد، أو ما تسمعه من الحشد حول بيان التشريح الجنيني الذي تشير إليه سورة المؤمنون في أول آياتها، فلا يُعترض على هذا، ويقال: لماذا أوردتم ما ليس من التفسير؟

أبرز من نقل عنهم التفسير من أهل الكتاب:

عبد الله بن سَلَام رضي الله عنه وهو صحابي جليل، ووهب بن منبه، وكعب بن ماتع الحِمْيريُّ المسمَّى كعب الأحبار، وهما تابعيان مخضرمان، وقد طعن بعض المحقِّقين فيهما، وفيما قيل عنهما نظر؛ إذ يمكن تأويل ما نقله من طَعْنٍ فيهما، ومن أمثلة الطَّعْن المُؤَوَّل ما جاء عن حميد بن عبد الرحمن سمع معاوية رضي الله عنه يحدِّث رهطًا من قريش بالمدينة، وذكر كعب الأحبار فقال: «إن كان من أصدق هؤلاء المحدِّثين الَّذِينَ يحدِّثون عن أهل الكتاب، وإن كنا مع ذلك لَنَبْلُو عليه الكَذِبَ»[1]، ومعنى الكذب هنا: الخطأ على لغة أهل الحجاز، كما قال ابن حِبَّان رحمه الله في كتاب (الثِّقات): "أراد معاوية رضي الله عنه أنه يُخْطِئ أحيانًا فيما يخبر به، ولم يرد أنه كان كَذَّابًا، وقال غيره: الضمير في قوله: (لَنَبْلُو عليه الكَذِبَ) للكتاب لا لكَعْب، وإنما يقع في

(١) البخاري (٧٣٦١).

كتابِهم الكَذِب لكونهم بدَّلوه وحرَّفوه، وقال ابن الجوزيِّ رحمه الله: "المعنى الذي يُخْبِرُ به كعبٌ عن أهل الكتاب يكون كَذِبًا، لا أنه يتعمَّد الكَذِبَ"[1].

قاعدة: ما ورد عن الصَّحابَة رضي الله عنهم في التفسير الخبري يحتمل الرفع، ويحتمل النقل عن أهل الكتاب:

كمثل ما ورد عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما قال: لما دعا موسى عليه السلام: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْۛ أَرْبَعِينَ سَنَةًۛ يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِۚ﴾ [المائدة:٢١]: فدخلوا التِّيْهَ، فكلُّ من دخل التِّيْهَ ممن جاوز العشرين سنةً مات في التِّيْهِ، قال: فمات موسى عليه السلام في التِّيْهِ، ومات هارون عليه السلام قبله. قال: فلبثوا في تِيْهِهم أربعين سنة، فناهض يُوْشَعُ عليه السلام بمن بقي معه مدينةَ الجبَّارين، فافتتح يوشع المدينة[2]. فهذا النقل من ابن عَبَّاس رضي الله عنهما احتوى عدة أخبار غيبية منها: موت من فوق العشرين من أصحاب موسى عليه السلام، ومنها قيادة يُوْشَعَ بن نون عليه السلام للإسرائيليين، ومنها افتتاحه المدينة.. فهذه كلُّها تحتمل أن يكون ابن عَبَّاس رضي الله عنهما رفعهاإلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وتحتمل أن يكون نَقَلَها عن أهل الكتاب، وقد ثبت لنا في أحاديث مرفوعة أنَّ الذي افتتح المدينة هو يُوْشَعُ عليه السلام، فيكون هذا الخبر مرفوعًا، أما بَقِيَّة الأخبار فتبقى محتملة للرفع أو النَّقْل عن أهل الكتاب، ويُرَجِّحُ الرفع أن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما فيما صحَّ عنه كان يتحرَّى عند النَّقْل عن أهل الكتاب، بل ينهى عن النَّقْل المحض كما سبق، والشأن في تحقيق ما رُوِيَ عنه هل هو صحيح أم لا؟

---

(١) عمدة القاري (٢٥/ ٧٤).

(٢) تفسير الطَّبَرِي (٤/ ٥٢٢).

أسئلة تَقوِيمِيَّة:

س١: اذكر مصادر التفسير الثانوية.

س٢: هل يُعَدُّ تفسير التَّابِعين مصدرًا تفسيريًّا؟

س٣: ما رأيك بهذا القول: "إن لم يوجد قول من الصحابي، فيعتمد على أقوال التَّابِعين، وإلا فيجتهد"؟

س٤: اذكر بعض أساليب التَّابِعين في التفسير.

س٥: ما سبب إقبال بعض المسلمين على النقل عن أهل الكتاب؟

س٦: هل مصطلح (الإسرائيليات) يختص بما نُقِل فقط عن بني إسرائيل؟

س٧: هل وجود الإسرائيليات في كتاب من كتب التفسير مدعاة لذَمِّه أو تَنَقُّصِه؟

س٨: ما أدلَّة المانعين من النقل عن الإسرائيليات؟

س٩: ما أدلَّة جواز النقل المنضبط عن الإسرائيليات؟

س١٠: اذكر أقسام الرواية عن أهل الكتاب، وحكم كل قسم.

س١١: ما الضوابط التي يجب مراعاتها عند النقل عن أهل الكتاب؟

س١٢: اذكر أمثلة تدل على نقل المفسِّرين عن أهل الكتاب.

س١٣: مَنْ أبرز من نُقِل عنهم التفسير من أهل الكتاب؟

القسم الثالث: علوم القرآن التي تؤدي إلى فهم الخطاب القرآني

القسم الثالث

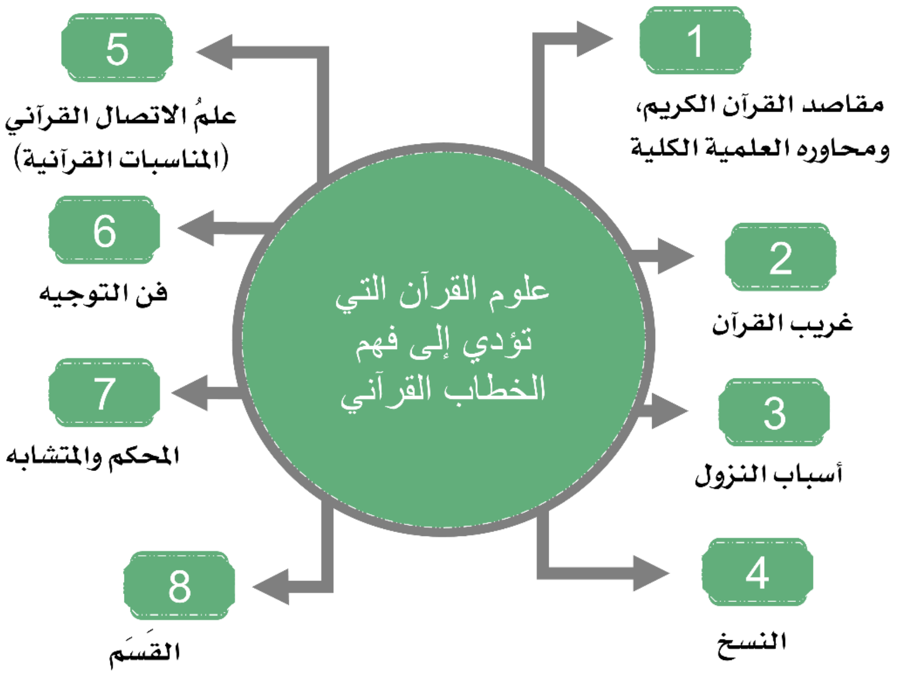

الأساس والتنوير في أصول التفسير

أ.د. عبد السلام مقبل المجيدي

الأصل في كلام الله جلَّ في علاه البيانُ والوضوح؛ فالله -تعالى ذكره- وصفَ كلامَه بالإبانة في عشرات الآيات القُرْآنيَّة كقوله تعالى مَجْدُه: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ١ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [يوسف: ١، ٢]، لكنك تلمس صعوبة عند بعض النَّاس في فَهْمِ القرآن المجيد على الرغم من هذه الإبانة، فلماذا؟

أجبنا على ذلك عند ذكر حقيقة: "احتياج القرآن للتفسير سببه كمال القرآن ونقص الإنسان".

ولكنك قد تسأل: ما القضايا التي تجعل فَهْمَ المراد من (الكلام الإلهي القرآني) صعبًا على الإنسان؟

يمكن أن نحصر أسباب صعوبة فَهْمِ المراد من الكلام في الآتي:

السبب الأول: عدم معرفة المحاور الكلية التي يدور حولها الكلام، أو المقاصد الغائية منه، فمثال ذلك: كالطبيب الذي ينظر في القيام بعملية لعضو محدد إلى ذلك العضو دون أن يجري تقويمًا كليًّا لحالة الإنسان الذي ستُجرى له العملية، ولا إلى الهدف من العملية، ولا إلى ارتباط ذلك العضو ببقية الأعضاء.. هل يمكنه ذلك من الحُكْمِ الدقيق أو الأداء القويم؟

السبب الثاني: استعمال لفظةٍ غريبةٍ نسبيًا؛ وتزداد غرابتها كلما بَعُدَتِ الأجيال عن العربية، لذا وضع العلماء عِلمَ غريب القرآن.

السبب الثالث: القصور في معرفة حقيقة النَّاسخ والمنسوخ، والمصطلحات المستعملة في هذا الباب، فلا بد من معرفة علم النَّسْخ في القرآن الكريم.

السبب الرابع: الغفلة عن أسباب النُّزُول (السِّياق التاريخي للآيات)، ومثله الغفلة عن (السِّياق الموضعي للآيات).

السبب الخامس: استشكال أمرٍ في الآية؛ إمَّا لعدم الإلمام بوجوه الخِطاب البلاغية التي يستعملها العرب، كوجود حذف، أو إبدال، أو التفات من أسلوب إلى أسلوب، أو تقديم ما حقُّه التأخير، والعكس، أو استشكال التراكيب الكلامية لسببٍ من الأسباب، كانتشار الضمائر، أو تَعَدُّدِ المراد من اللفظة الواحدة، أو لوجود الإيجاز، أو التَّكْرَار والإطناب، وعدم إدراك الحكمة منه، أو استعمال الكِناية والتَّعْرِيض، والمُتَشابه والمَجَاز العقلي، فلا بُدَّ من معرفة فنِّ التوجيه، ومعرفة القواعد التَّفسيريَّة الخاصَّة بدلالات الألفاظ اللُّغَويَّة.

السبب السادس: قد تكون الصعوبة راجعةً إلى عدم التمييز بين ما يحتمل معنى، أو ما يحتمل معانيَ متعدِّدةً، أي إلى عدم التمييز بين المُحْكَم والمُتَشَابه، ويدخل في هذا الجمع بين النصوص المتعددة.

هذه أهمُّ الأسباب التي تُصَعِّبُ على القارئ أو المستمع فَهْمَ المراد من الكلام عمومًا، ومن الكلام الإلهي خصوصًا، وقد آن لنا هنا نتكَّلم عن علوم القرآن التي تذلِّل الكلام، وتهيئ العقل الإنساني ليكون أقربَ إلى فَهْمِ المراد من الخطاب القرآني الـمُوَجَّه إلى البشرية[1].

وقد حصر الراغبُ الأصفهانيُّ رحمه الله الآفات التي تمنع المخاطَب من فَهْمِ مراد المخاطِب في ثلاث آفات:

الأولى: راجعة إلى الخِطاب إمَّا من جهة اللفظ أو من جهة المعنى.

والثانية: راجعة إلى المُخَاطَب وذلك لضعف تَصَوُّره لما قصد الإنباء عنه، أو قصور عبارته عن تصوير ما قصد الإنباء عنه وخطاب الله عز وجل منزه عنها.

والثالثة: راجعة إلى المخاطب، وذلك إما لبلادة فَهْمِه عن تصوُّرِ أمثال ذلك من المخاطبة، وإما لشغل خاطره بغيره وذلك -وإن كان موجودًا في بعض المخاطبين بالقرآن- فغير جائز أن يَشْمَل كافَّةَ المخاطبين؛ إذ من المستبعد أن يكون النَّاس قاطبةً لا يفهمونه[2].

فلنفصل ما يتعلق بها في الأصول الآتية:

---

(١) انظر: الفوز الكبير مع شرحه (ص: ١٥٥) فقد أشار إلى بعضٍ مما ذكر هنا بأسلوب آخر.

(٢) انظر: مقدمة تفسير الراغب الأصفهاني (ص: ٣٩٨).

الأصل الأول: مقاصد القرآن الكريم، ومحاوره العلمية الكلية

ويندرج تحته المباحث الآتية:

المبحث الأول: مقاصد القرآن عند بعض العلماء.

المبحث الثاني: المقاصد الغائية لتنزيل القرآن الكريم.

المبحث الثالث: أهمُّ الكتب التي تكلَّمت عن المقاصد القُرْآنيَّة.

المبحث الرابع: بين تدبُّرِ القرآن المجيد، ومقاصده الكلية والجزئية، وأنواره الهادية في الحياة، وبين حُجُبِ النقل التاريخي.

المبحث الأول: مقاصد القرآن عند بعض العلماء

ممَّا يُسَهِّلُ فَهْمَ القرآن الكريم أن نعرف المقاصدَ والمحاورَ الكلية التي يدور حولها: فقد اجتهد علماؤنا في تحديد المحاور الكلية التي يدور حولها القرآن الكريم، ولأن ذلك يقوم على التدبُّر فقد فُتِح لكلٍّ منهم وِجهةٌ هو موليها ومولاها، ومن نماذج ذلك:

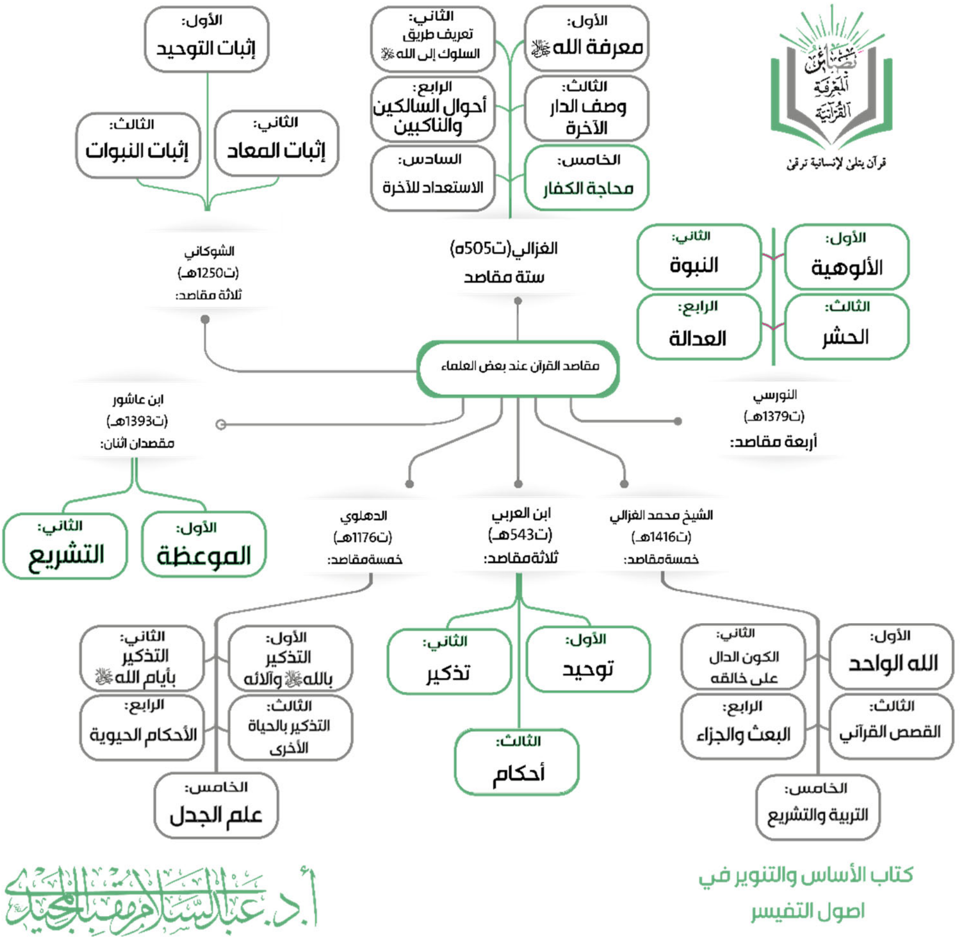

أولاً: ذهب الغزاليُّ (ت٥٠٥هـ) رحمه الله إلى أن القرآن يدور حول سِتَّةِ مقاصدَ(١):

المقصد الأول: في تعريف المدعوِّ إليه، وهو شرح معرفة الله تعالى(٢).

المقصد الثاني: في تعريف طريق السلوك إلى الله تعالى(٣).

المقصد الثالث: في تعريف الحال عند ميعاد الوِصال(٤)، وهو يعني وَصْفَ الدار الآخرة.

المقصد الرابع: في أحوال السالكين والناكبين(٥).

المقصد الخامس: في محاجَّة الكفار ومجادلتهم، وإيضاح مخازيهم بالبرهان الواضح، وكشف تخاييلهم وأباطيلهم(٦).

المقصد السادس: في تعريف عمارة منازل الطريق، وكيفية التأهُّب للزَّاد، والاستعداد بإعداد السلاح الذي يدفع سُرَّاقَ المنازل وقُطَّاعَها.

وبيانه أن الدُّنيَا منزل من منازل السائرين إلى الله تعالى والبَدَنَ مَرْكِبٌ، فمن ذَهِلَ عن تدبير المنزل والمَرْكِب لم يتمَّ سفرُه، ولا يتمُّ ذلك حتى يبقى بَدَنُه سالـمًا [الحفاظ على الجسد الإنساني]، ونسله دائمًا [الحفاظ على النسل الإنساني]، ويتمُّ كلاهما بأسباب الحفظ لوجودهما، وأسبابِ الدَّفْع لمفسداتهما ومهلكاتهما، وأمَّا أسباب الحفظ لوجودهما فالأكل والشرب، وذُكِر فيه قوانينُ البَدَن والمُنَاكحة، والحلال والحرام، والاختصاص بالأموال،

---

(١) عند التدريس المنهجي (الأكاديمي) يطلب من الطلاب ضرب أمثلة على كل فقرة من آيات القرآن الكريم.

(٢) جواهر القرآن (ص: ٢٥).

(٣) جواهر القرآن (ص: ٢٨).

(٤) جواهر القرآن (ص:٣٠).

(٥) جواهر القرآن (ص: ٣١).

(٦) جواهر القرآن (ص: ٣٢).

وأسبابِ الدَّفع لمفسدات ذلك، وعليه ذكرَ الغزالي رحمه الله القانون الجنائي والحدود حفاظًا على الحياة[1].

ولا يُشْكِلُ على هذا ما ذكره الغزاليُّ رحمه الله بعد في موضع آخر من جواهره حينما قال: "وارجع إلى الأقسام الثلاثة التي ذكرناها في مُهِمَّات القرآن، إذْ هي: معرفة الله تعالى، ومعرفةُ الآخرة، ومعرفةُ الصراط المستقيم، فهذه المعارف الثلاثة هي المُهمَّة والباقي تَوابع"[2] إذ الفرق بين المقاصد وما أطلق عليه معارف.

ثانيًا: وأما تلميذه ابن العربيِّ (ت٥٤٣هـ) رحمه الله، فقد سمَّى مقاصد العلوم التي يحويها القرآن (أُمَّ علوم القرآن)، وهي ثلاثة أقسام: «توحيد، وتذكير، وأحكام»[3]، وقد اختصر هذه الثلاثة الطاهرُ بن عاشور رحمه الله في أمرين: موعظة وتشريع.

فقِسْمُ التوحيد يدخل فيه: معرفة المخلوقات بحقائقها، ومعرفة الخالق بأسمائه وصفاته وأفعاله.

ويدخل في علم التذكير الوعدُ والوعيد، والجنة والنار، والحشر، وتصفية الباطن والظاهر عن أخلاط المعاصي.

ويدخل في الأحكام: التكليفُ كلُّه من العمل في قِسم النافع والضار، وحظِّ الأمر والنهى والندب[4]، ثم مثل له فالأوَّل: كقوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة:١٦٢]، والثاني: كقوله: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات:٥٥]، والثالث: كقوله: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم﴾

---

(١) انظر: جواهر القرآن (ص:٣٢).

(٢) انظر: جواهر القرآن (ص: ٧٨).

(٣) قانون التأويل (ص:٥٤٠).

(٤) قانون التأويل (ص: ٥٤٢)، البرهان في علوم القرآن (١/ ١٧).

[المائدة:٤٩]"، وبيَّنَ أن آيات القرآن قد ترجع إلى آيتين كقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّۖ يَتَنَزَّلُ ٱلۡأَمۡرُ بَيۡنَهُنَّ...﴾ [الطلاق:١٢]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦](١)، وذكر أنها تتفرَّع لتكون خمسين علمًا وأربعمائة وسبعة آلاف علم وسبعين ألف علم على عدد كَلِمِ القرآن مضروبة في أربعة؛ إذ لكلِّ كلمة ظاهر وباطن وحدٌّ ومَطْلَعٌ... وهذا مطلق دون اعتبار تركيبه وما بينها من روابط على الاستيفاء في ذلك كلِّه، وهذا ممَّا لا يُحصَى ولا يعلمه إلا الله ﷻ(٢).

وقد سبق أن ذكرنا معنى هذه المصطلحات: "ظاهر وباطن، وحد ومطلع" ونفينا تفسير الباطنية.

ثالثًا: وذهب الدِّهْلَويُّ (ت ١١٧٦هـ) ﷺ إلى أن العلوم التي اشتمل عليها القرآن خمسة:

الأول: علم التذكير بالله ﷻ وآلائه: وهنا تدخل كلمات الله، وعلى رأسها القرآن الكريم، وتدخل النُّبوَّات. وقلِّب الطَّرْفَ في القرآن الكريم تجده يُهَيِّجُ الإنسان، ويَستثيرُ معرفتَه لتعلم أنه يدور حول التذكير بالله ﷻ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾، ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة: ٢، ٣، ٦]، ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ١، ٢]...وهكذا.

الثاني: علم التذكير بأيام الله ﷻ.

الثالث: علم التذكير بالحياة الأخرى: ابتداء من مقدِّماتها، وأوَّلُ ذلك الموت.

الرابع: علم الأحكام الحيوية: وهي التي تَهُمُّ المرء في عباداته ومعاملاته وأخلاقه.

---

(١) انظر: قانون التأويل (ص: ٥٤٢).

(٢) قانون التأويل (ص:٥٤٠).

الخامس: علم الجدل وفَنِّ الحوار مع الفرق المخالفة: ليأتي مع التَّصفيةِ والتَّحليةِ التَّخليةُ والتَّنقيةُ(١) كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧] حيث بين الله ﷻ طريق المُنْعَم عليهم، وذكر الَّذِينَ أعرضوا عن الحقِّ استكبارً واتِّباعًا للأهواء عن علم وهم المغضوب عليهم، أو عن إعراض عن طلب العلم وهم الضَّالُّون، وكلٌّ من الفرقتين لا يصغون للحقِّ.

هذه العلوم هي التي تحوي الحياة، وبها كان القرآن منهاجَ حياة.

رابعًا: وذهب الشَّوْكانيُّ (ت ١٢٥٠ هـ) رحمه الله إلى أن القرآن الكريم اشتمل على الكثير الطَّيب من مصالح المعاش والمعاد، وأحاط بمنافع الدُّنيا والدِّين: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، ويقول ﷻ: ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَـٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢]، وأما مقاصد القرآن الكريم التي يكرِّرُها، فهي ثلاثة مقاصد:

المقصد الأول: إثبات التوحيد، والثاني: إثبات المعاد، والثالث: إثبات النُّبُوَّات(٢).

خامسًا: ذهب بديع الزمان سعيد النَّورسيُّ (ت١٣٧٩هـ) رحمه الله:

إلى أنها تدور حول (الأُلُوهِيَّة، والنُّبوَّة، والحشر، والعدالة) بينما هي عند الرَّازِيِّ رحمه الله كما ذكر النَّورسيُّ رحمه الله، ولكن الرَّازِيَّ رحمه الله استخدم (القَدَر) بَدَلَ العدالة.

سادسًا: وأما الطاهر بن عاشور (ت١٣٩٣هـ) رحمه الله فيرى أن مقاصدَ القرآن الكريم مقصدان اثنان: هما الموعظة، والتشريع(٣)، ولو أضاف التوحيد لكان جديرًا أن يُفرَدَ ويَسْتَقِلَّ، ولأن هذا

(١) الفوز الكبير (ص: ١٩) بتصرف في الترتيب.

(٢) إرشاد الثقات (ص: ٣).

(٣) التحرير والتنوير (١/ ٦٥).

إيجاز مخلٍّ، فقد وجدنا الطاهر رحمه الله تَوَسَّعَ في ذِكْرِ المقاصد في مقدِّمة تفسيره فأوصلها إلى ثمانية.

سابعًا: وذهب الشيخ محمد الغزاليُّ (ت١٤١٦هـ) رحمه الله إلى أنَّ القرآن الكريم يدور حول محاورَ خمسةٍ:

الله الواحد، والكون الدَّال على خالقه، والقصص القرآني، والبعث والجزاء، والتربية والتشريع، وهي الحقائق الكبرى التي بسطها القرآن الكريم، ليَسْتَمِدَّ منها المسلمون القِيَمَ القُرْآنيَّةَ التي وضعها الله عز وجل لتَقُودَ المسلمين بالقرآن إلى التي هي أَقْوَمُ[1].

وذكر عبد الرحمن السَّعْدِيُّ رحمه الله بعضَ مقاصد القرآن، ولكنه استرسل فيها حتى صار الأمر تَعْدَادًا لشُعَبِ الإيمان، مختلطًا ببعض الضوابط التَّفسيريَّة[2].

ويمكن القولُ بأنَّ سورة (الفاتحة) المباركة تحوي المقاصِدَ الأساسيَّةَ الكلِّيَّةَ التي يدور حولَها القرآن الكريم، ويراجع تفصيل ذلك في كتابي (الإسلام في سبع آيات).

(١) انظر: المحاور الخمسة للقرآن الكريم.

(٢) انظر: القواعد الحسان (ص: ٤).

المبحث الثاني: المقاصد الغائية لتنزيل القرآن الكريم

ينبغي أن يتنبه هنا إلى الفرق بين ما ذكر من المحاور الإجمالية التي يدور حولها القرآن المجيد والتي سمَّاها حُجَّةُ الإسلام الغزاليُّ ﵀ مقاصِدَ القرآن، وبيَّنَ مقاصِدَ القرآنِ الأساسيَّةَ أي: أهدافَه الغائيةَ التي نزل من أجلها، والتي يمكن تلخيصُها في الآتي:

الأول: الرحمة بالعالَمين، وللعالَمين: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

الثاني: هداية الأكوان، وتربيتُهم بالقرآن: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، وترى الآية مطلقة، فلم يحدِّدِ اللهُ ﷻ المجالَ الذي يهدي فيه القرآنُ للتي هي أقومُ، فقد يكون ذلك في: المجال النَّفْسيِّ، وقد يكون في المجال التَّرْبَويِّ، وقد يكون في المجال الاجتماعيِّ، وقد يكون في المجال الاقتصاديِّ، وقد يكون في المجال السِّياسيِّ، وقد يكون في مجال العلاقات العامة، وقد يكون في مجال التوازن بين مطالب الرُّوح والجسد، والتوازن بين مطالب الدُّنيَا والآخرة، وهكذا، وقال ربي جَلَّ مَجْدُه: ﴿قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ مُّبِينٞ ۝١٥ يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦].

ونستفيد تفصيل هذه الهداية من تسميات القرآن الكريم: كتسميته بالهدى: ﴿هُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [لقمان:٣]، والنُّور: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ نُورٗا مُّبِينٗا﴾ [النساء:١٧٤]، والشِّفاء ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٞ﴾ [الإسراء:٨٢]، والذِّكْر: ﴿وَهَٰذَا ذِكۡرٞ مُّبَارَكٌ أَنزَلۡنَٰهُۚ﴾ [الأنبياء:٥٠]، وسمَّاه الله ﷻ حَبْلاً: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا﴾ [آل عمران:١٠٣]، وسمَّاه الكتاب (الدستور المكتوب): ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾ [الزخرف:١-٢]، والرحمة: ﴿قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ وَبِرَحۡمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾ [يونس:٥٨]، والموعظة: ﴿قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [يونس:٥٧]، والبصائر: ﴿هَٰذَا بَصَٰٓئِرُ لِلنَّاسِ﴾ [الجاثية:٢٠].

وإنك لترى الرِّعاية الإلهية صاحبت مراحل تكون الجماعة المؤمنة مع النبيِّ ﷺ لحظة لحظة، وخطوة خطوة.

الثالث: إعجاز الإنسان والجان؛ وإقامة الحُجَّةِ عليهم ليُذْعِنُوا لداعي الإيمان؛ ولذا سَمَّى الله ﷻ هذا الكتابِ الفرقانَ، والدليل على ذلك قول ربِّنا الرحمن سبحانه وتعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا﴾ [الإسراء: ٨٨].

ويمكن أن نستدلَّ بقول الله ﷻ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [الفرقان: ١]، فالفرقان من معانيه: التفريق بين البينة المعجزة والخرافة، وقد وصف الله ﷻ كتابَه بأنه (فَصْلٌ): ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾ [الطارق: ١٣]، فيفصل بين الحقِّ والباطل، والصَّوابِ والخطأِ، والحقُّ لا يمكن أن يظهر على يد نبيٍّ دون أن توجد معجزةٌ تُثْبِت نُبوَّةَ هذا النبيِّ، ولذا روى أبو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ نَبِيٌّ إِلاَّ أُعْطِيَ -أي من البينات المعجزة- مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيتُ: وَحْيًا أَوْحَاهُ اللهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[1].

الرابع: التعبد، وإشباع حاجات النفس بتلاوة القرآن: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ [البقرة: ١٢١][2]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧]، والمواعظ: جمع موعظة، وهي ترقيقُ القلوبِ بما خَبِيءَ في الغُيُوب من المآلات المُخَوِّفَة التي يجب أن يحذر منها الإنسان.

فالقرآن يدلُّ على أجمل النُّظُمِ العباديةِ، وإنك -والله- لو تأمّلت في النِّظام التعبديِّ في القرآن والسُّنَّة المقبولة لرأيت إعجازًا حقيقيًّا في تنظيم الحياة الإنسانية، وتَعْجَبُ من تَعَدُّدِ مجالات النِّظامِ التَّعبُّديِّ في الإسلام من الصَّلاة إلى الزَّكاة إلى الصِّيام إلى آداب الكلام، وترتيب أنظمة الطعام، وتنسيق طريقة المنام، وإقامة الحياة على أجمل مقام.. فما النظام التعبدي في حقيقته؟

(١) البخاري (٤٩٨١).

(٢) انظر: أسماء القرآن في البرهان في علوم القرآن ١/ ٢٧٣.

إنه النِّظامُ الذي يوصل البَشَر إلى أقصى درجاتِ الاستمتاعِ بالحياةِ الإنسانيةِ، وليس تقييدًا لحُرِّيَةِ الإنسان، كما يقول الغافلون والعابثون والمدمِّرون لحياتهم وحياة الإنسانيةِ

الخامس: وضع القواعد التشريعية الدستورية والقانونية التي تصنع الحياة الحقيقية للبشرية بصورة دائمة؛ فهذا المقصد داخل في الهداية إلا أننا أفردناه لأهميته، ولذا قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ﴾ [النساء: ١٠٥]، وقال سبحانه: ﴿ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ﴾ [الأنفال: ٢٤]، وقد حدَّد ربُّنا سبحانه الغايةَ من التشريعات القُرْآنيَّة فأخبر أنها تصنع الحياة الحقَّة، كما في قوله ﷻ: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ [البقرة: ١٧٩].

السادس: تحقيق العدل (القسط) في الحياة، وهذا المقصد داخل في: الرحمة، والهداية إلا أنه ينبغي أن يُفردَ لأهمِّيَّته البالغة، ولأنه معيارٌ مُطْلَقٌ لا يمكن أن يُقيَّدَ بخلاف مقاييس كثيرة لا بُدَّ من تقييدها، مثل: مقياس الحُرِّيَّة؛ فإنه لا بُدَّ من تقييدها بالمسؤولية والمرجعية، فإنها تنتهي حيث تبدأ حرية الآخرين والحفاظ على المجتمع، أما العدل فلا يَقيَّدُ، ونجد الكلام عنه مبثوثًا في القرآن المجيد بصورة مدهشة، ومبدأ العدل من أكثر المبادئ انتشارًا في القرآن المجيد، ومن أجمع آياته: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ أَن تَعۡدِلُواْۚ وَإِن تَلۡوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا﴾ [النساء: ١٣٥]، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠].

مقترح مشاريع بحثية:

لعلَّ بعض الباحثين أن يجعل بحثه لمقارنة مبدأ العدل في الكتب الثلاثة: القرآن والتوراة والإنجيل؛ فإنك تشعر بأنَّ التوراة الحاليَّةَ تَنْفُخُ في شيء منها في روح العنصرية الإسرائيلية بصورة غريبة، ومثل ذلك في الإنجيل؛ إذ تجد أن بعض النصوص تَنْفُخُ في روح العنصرية الإسرائيلية أو المسيحية بخلاف مبدأ العدل.

وكلامنا هنا ليس عن ذكر مناقب كلِّ قوم، فهناك فرق بين العنصرية التمييزية المكروهة وبين العدل، فقد يقول لك قائل: المسلمون عنصريون؛ لأنهم يقرؤون في كتابهم: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، فأجبه وقل له: لم يَذْكرِ الله ﷻ أن المسلمين خيرُ أمَّةٍ تفضيلاً مطلقًا، بل مُقَيَّدًا بتطبيق ما يؤدي إلى العدل والإحسان في العالمين، فهنا قال: ﴿تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾، وقال بعدها قريبًا منها عن أهل الكتاب: ﴿لَيْسُواْ سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [آل عمران: ١١٣] فمَدَحَ الصالحين كما ذَمَّ الفاسدين.

ونظرًا للضَّخِّ الإعلاميِّ للإسلاموفوبيا لا تكاد تصدِّقُ أنَّ الله ﷻ يأمر المسلمين أن يطالِبوا أهلَ الكتاب بأن يطبِّقوا كُتبَهم، فيقول: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ۗ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۖ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٨].

وهذه المقاصد الغائية من نزول القرآن الكريم أَجْمَلَها الله ﷻ في قوله: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٥٢].

لماذا ينبغي أن نعرف محاور القرآن المجيد؟ ولماذا ينبغي أن نعرف المقاصد الغائية للقرآن العظيم؟

أعظم فائدتين لمعرفة مقاصد القرآن الكريم الكلية والغائية:

الفائدة الأولى: فَهْمُ النصوص الجزئية في القرآن في ضوء هذه المقاصد الكلية.

الفائدة الثانية: الرجوعُ إليها عند الاختلاف في فَهْمِ آية، فهي المُحْكَماتُ والكُلِّيَّاتُ التي تُحاكَم إليها الجزئيَّاتُ.

المبحث الثالث: أهمُّ الكتب التي تكلَّمت عن المقاصد القُرْآنيَّة

من أهمِّ الكتب التي تكلَّمت عن المقاصد القُرْآنيَّة:

كتب المقاصد الشَّرعِيَّة تصلح أن تكون مراجعَ في معرفة مقاصد التنزيل القرآني؛ إذ الشَّرِيعَةُ تنتمي في استنباطاتها إلى القرآن الكريم، ومن أهمِّ الكتب التي ظهر فيها محاولةُ حَصْرِ مقاصد التنزيل القرآني:

١) (جواهر القرآن): لأبي حامد محمد بن محمد الغزاليِّ الطُّوسيِّ (ت ٥٠٥هـ).

٢) الكتب التي تَرْصُدُ المعرفةَ القُرْآنيَّةَ والسُّلوكيةَ، مثل: (مدراج السالكين) لابن القيِّمِ (ت٧٥١هـ)، فحقيقته تلخيصٌ لمقاصد الفاتحة ومقاصد القرآن الكريم.

٣) (الموافقات): لأبي إسحاق الشَّاطبيِّ (٧٩٤هـ)، فهو في مقاصد الشَّرِيعَة، أي: في مقاصد القرآن، ومن تأمَّلَ كتابَ المقاصد فيه رأى ذلك بيِّنًا.

٤) بعض كتب التفسير أقامها أصحابها على أساس الدوران حول مقاصد القرآن مثل كتاب: (مفاتح الغيب أو التفسير الكبير) للرَّازيِّ، فما أكثر ما تجده يقول مثلاً: والأصل أن القرآن يهدي الإنسان لمعرفة الحقِّ لذاته، ومعرفة الخير لأجل العمل به[1]، وقد أفاد فضيلةُ العالمُ الرَّبَّانيُّ الهُمامُ: محمَّدُ عبد الله دراز رحمه الله من ذلك.

٥) وصدر مؤخَّرًا كتاب: (المدخل إلى مقاصد القرآن الكريم) للدكتور عبد الكريم حامدي.

---

(١) ينظر: تفسير الرازي (١/ ٣٩، ٢٢٤)، (٤/ ٥٩)، (٧/ ٥٨).

المبحث الرابع: بين تدبُّر القرآن المجيد، ومقاصده الكلية والجزئية، وأنواره الهادية في الحياة، وبين حُجُبِ النقل التاريخي

عندما تقرأ بعضَ كتب التفسير تَلْمَسُ غُلُوًّا وإيغالاً غير مقبولٍ في النَّقْل الأسطوري يمرُّ كثيرًا عبر الأقاصيص الإسرائيلية، وأحيانًا خارجها، وذلك مما يُشَوِّشُ جمالَ المعاني القُرْآنيَّة، وإنك لتعجب من كثرته في بعض كتب التفسير، وله دورُه في حَجْبِ الفِكْرِ عن التَّدَبُّرِ في موضع العبرة، والتَّفَكُّرِ في إحكام البناء القرآني، والبحث عن الحِكَمِ والأسرار في الآيات والكلمات

وما زلتُ والله أعجب من الشعور الجانبي الذي يعتري المرءَ عندما يقرأُ كلامَ الجُرْجانيِّ ﵀ عن نَظْمِ القرآن.. أتعرف ما الشعور الجانبي؟

يُقذَفُ في رُوعِ المرء -أي في نَفْسه- أن الجُرْجانيَّ هو الذي لَفَتَ الأذهانَ إلى إحكام القرآن مما سمَّاه (النَظْمَ)، وعلى الفضل العظيم الذي حباه اللهُ عَبْدَه عبدَ القاهر الجُرْجانيَّ إلا أنَّك تجد القرآن صريحًا منذ نزل يدلُّك على أنه حكيم مُحْكَمٌ، وذلك يعني إعجازَ نَظْمِهِ، كما في قول ربنا تعالى ذكره: ﴿ الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يونس: ١]، وفي قوله جلَّ ذِكْرُه: ﴿الٓمٓ ١ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [لقمان: ١، ٢]، وفي قوله جَلَّ مَجْدُه: ﴿يسٓ ١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يس: ١، ٢].

وأترك لك -أيَّدك الله- التَّلَذُّذَ باستخراج الفرق بين التعبيرات الدَّقيقة في السُّوَرِ الثلاث.. فهذا في وصف القرآن بالحكمة، فتعال لترى وَصْفَ القرآنِ بالإحكام الذي عَبَّرَ عنه الجُرْجانيُّ ﵀ بالنَظْمِ لتسمع ربَّك ﷻ يقول: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١].

إن اللَّهثَ وراءَ تفاصيلِ القَصَصِ التي لم تَرِدْ في الكتاب ولا في السُّنَّة المقبولة يُكَوِّنُ حُجُبًا غليظةً بينك وبين مقاصد القرآن، وأنوارِه الهادية في الحياة، وأسرارِه البانيةِ للنَّفْس والمجتمعات، وأزهارِه التي تعيدُ الاطمئنانَ والرضا للقلوب الذَّابِلات

والحال كما قال العلامَّةُ الحاذقُ محمد رشيد رضا رحمه الله: "وَإِذَا وَرَدَ فِي كُتُبِ أَهْلِ الْمِلَلِ أَوِ الْمُؤَرِّخِينَ مَا يُخَالِفُ بَعْضَ هَذِهِ الْقَصَصِ، فَعَلَيْنَا أَنْ نَجْزِمَ بِأَنَّ مَا أَوْحَاهُ اللهُ عز وجل إِلَى نَبِيِّهِ، وَنُقِلَ إِلَيْنَا بِالتَّوَاتُرِ الصَّحِيحِ هُوَ الْحَقُّ، وَخَبَرُهُ هُوَ الصَّادِقُ، وَمَا خَالَفَهُ هُوَ الْبَاطِلُ، وَنَاقِلُهُ مُخْطِئٌ أَوْ كَاذِبٌ، فَلَا نَعُدُّهُ شُبْهَةً عَلَى الْقُرْآنِ، وَلَا نُكَلِّفُ أَنْفُسَنَا الْجَوَابَ عَنْهُ، فَإِنَّ حَالَ التَّارِيخِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ كَانَتْ مُشْتَبِهَةَ الْأَعْلَامِ، حَالِكَةَ الظَّلَامِ، فَلَا رِوَايَةَ يُوثَقُ بِهَا لِلْمَعْرِفَةِ التَّامَّةِ بِسِيرَةِ رِجَالِ سَنَدِهَا، وَلَا تَوَاتُرَ يُعْتَدُّ بِهِ بِالْأَوْلَى، وَإِنَّمَا انْتَقَلَ الْعَالَمُ بَعْدَ نُزُولِ الْقُرْآنِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، فَكَانَ بِدَايَةَ تَارِيخٍ جَدِيدٍ لِلْبَشَرِ، كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِمْ - لَوْ أَنْصَفُوا - أَنْ يُؤَرِّخُوا بِهِ أَجْمَعِينَ"[1].

فممَّا تعجب منه أن يحاولَ بعضُهم أن يتكلَّفَ في التوفيق بين ما ورد في التوراة الموجودة من أنَّ التي رَبَّتْ موسى عليه السلام هي ابنتُ فرعون، وما ورد في القرآن من أنها امرأة فرعون، فإذا جاء نهرُ الله بطَل نهرُ مَعْقِل، فالقرآن هو المهيمن.

بل إنَّك عند التأمُّل تجدُ الوصفَ القرآني لإحكام القرآن أشملَ من التعريف الذي وضعه الجُرجانيُّ رحمه الله للنَظْم، فإنه قد قال مُعَرِّفًا مراده: " واعلم أنْ ليس النَّظْمُ إلا أنْ تضعَ كلامَك الوضعَ الذي يقتضيه عِلمُ النحو، وتعملَ على قوانينِه وأصوله، وتعرفَ مناهجَه التي نُهِجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظَ الرُّسُومَ التي رُسِمَتْ لك، فلا تُخِلَّ بشيءٍ منها. وذلك أنَّا لا نعلمُ شيئًا

(١) تفسير المنار (٢/ ٣٧٤).

يبتغيه النَّاظمُ بنظمِه غيرَ أن ينظرَ في وجوه كلِّ بابٍ وفروقِه"[1]، فقارن هذا مع التعريف الذي تراه في سورة هود عليه السلام للكتاب: فهو كتاب أُحْكِمَتْ آياتُه، فهي محكمةٌ مترابطة، ثم فُصِّلتْ بناء على هذا الإحكام، وذاك يعني ضرورةَ مراعاةِ المقاصِدِ العامَّة للآيات في جُمَلِها التي تكوَّنت منها، ثم مراعاة مقاصِدِ الآيات التي كوَّنت مِحْورًا محدَّدًا في السورة، ثم مراعاة مقاصِدِ الآيات التي كوَّنت المحاورَ المختلفةَ ضِمنَ السورة الواحدة، ثم مراعاة مقاصدِ السُّوَرِ التي كوَّنت قِسْمًا من القرآن المجيد، وذلك بحمد الله المنهج الذي أسير عليه في مشروع: (بصائر المعرفة القُرْآنيَّة)، وهو التفسير الذي صدر منه سورة الفاتحة بعنوان: (الإسلام في سبع آيات)، وسورة النساء بعنوان: (بث الحياة الإنسانية)، ووسيط سورة البقرة بعنوان: (إشراق الحضارة الإسلامية).

(١) دلائل الإعجاز (ص: ٨١).

أسئلة تَقوِيمِيَّة:

س١ : عدِّد علوم القرآن التي تؤدِّي إلى فهم الخطاب القرآني.

س٢ : ما أسباب صعوبة فَهْمِ المراد من الكلام؟

س٣: اذكر مقاصد القرآن الكريم، ومحاوره الكلية عند: الغزالي، وابن العربي، والدِّهْلَوي.

س٤ : اذكر مقاصد القرآن الكريم، ومحاوره الكلية عند: الشَّوْكانِيِّ، والنَّورسيِّ، وابن عاشور.

س٥ : ما المقاصد الغائية لتنزيل القرآن الكريم؟

س٦ : ما فائدة معرفة مقاصد القرآن الكريم الكلية والغائية؟

س٧: اذكر أهمَّ الكتب التي تكلَّمت عن المقاصد القُرْآنيَّة.

الأصل الثاني: غريب القرآن

ويندرج تحت هذا الأصل المباحث الآتية:

المبحث الأول: تعريفُ الغريبِ وأسبابُه.

المبحث الثاني: أقسامُ الغريبِ.

المبحث الثالث: منشأُ الغرابةِ.

المبحث الرابع: أفضل الشروح لغريب القرآن.

المبحث الأول: تعريفُ الغريبِ وأسبابُه

تعريفه لغةً: الغريب من غَرَب إذا بَعُد، وهو الغامض من الكلام.

واصطلاحًا: هو العلم المختصُّ بتفسير الألفاظ الغامِضَةِ عند بعض المخاطَبين في القرآن الكريم، وتوضيحِ معانيها بما جاء في لغة العرب.

ولكن: كيف يوجد الغريب في القرآن مع أنه نزل بلسان عربي مبين؟

إنَّ تَصوُّرَ ذلك يكون بالوقوف على أسباب الغرابة التي تنتابُ الألفاظَ، وهي كالآتي:

إمَّا أن يكون السببُ عدمَ معرفة بعض الأقوام الَّذِينَ يسكنون بعيدًا عن المنطقة العربية المركزية (الحجاز) معانيَ بعضِ الألفاظ.

وإمَّا أن يكون ضعفَ اللغةِ عند النَّاس مع تَقَدُّمِ الزمان والبُعْدِ عن زمن أنوار النبوَّةِ، "فكلما بعدت أنوار النبوة زادت ظلمات الجاهلية"، فالغرابة هنا ليست مطلقة ولا عامة بل هي نسبيَّةٌ، أي: قد يكون اللفظ غريبًا بالنسبة لبعض السامعين دون بعض، مع أن الكلماتِ التي اصطُلِحَ عليها بالغريبة ربَّما كانت من أفصحِ الكلمات وأجملَها في موضعها؛ ولذا قال ابن الهائم

المصري رحمه الله: «ولا شك أن الغريب يقابله المشهور، وهما أمران نسبيان، فرُبَّ لفظٍ يكون غريبًا عند شخصٍ مشهورًا عند آخر»(١).

ماذا نعني بكلمة (غريبة)؟ هل نعني أنها مستنكرة عند بعض النَّاس استنكارًا يخرجها من حيز اللغة؟

كلا! فليس شيء من الألفاظ القُرْآنيَّة بمُسْتَنْكر، ولم ينقل لنا المسلمون ولا أهل الكتاب ولا المشركون أن العربَ اعترضت في زمن فصاحتها على لفظةٍ قُرْآنيَّة واحدة من الناحية اللُّغَوِيَّة.

قد يقال: لربما اعترض بعض المعاصرين للنبيِّ صلى الله عليه وسلم على لغة القرآن، ولكن التاريخ يكتبه الغالبون، والَّذِينَ تغلَّبوا هم المسلمون، فربَّما تعصَّبَ المسلمون، فلم ينقلوا ذلك؟

والجواب عن ذلك من وجوه:

أولاً: لو أخفاه المسلمون لأظهره المُتَرَبِّصون، وقد نُفِيَ بنو النَّضِير إلى الشام، وبَقِي اليهود في اليمن، فلم ينقل عنهم شيء من ذلك، كما أنَّ بقايا الدُّول التي عاصرت المسلمين في الرُّوم وفارس ما زالت موجودة، ولم ينقلوا ذلك مع حرص الطاعنين منهم على نقل كلِّ ما يؤدِّي إلى الطَّعن في القرآن الكريم.

ثانيًا: اعترض المشركون واليهود على القرآن اعتراضاتٍ كثيرةً من الناحية المعنوية، ونقلها لنا القرآن تفصيلاً، فقالوا مثلاً: ﴿ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ أَوۡ بَدِّلۡهُۚ قُلۡ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلۡقَآيِٕ نَفۡسِيٓۖ﴾ [يونس: ١٥]، وفي أول سورة الفرقان نقل الله عز وجل لنا كثرةً مما قالوه وأشاعوه، وينقلها الله عز وجل بألفاظها بدِقَّةٍ متناهية، ولكن لم يُنْقَل الطعن في عربية القرآن، بل كان اعتراضهم

(١) التبيان تفسير غريب القرآن (ص: ٤٨٥).

في باب السَّمعيات على الإلهيات والنُّبوات وأمثالِها، مثل مبدأ التوحيد الذي يرفضونه، وعلى مبادئ العدلِ والإحسان، فقد أَبَوا –مثلاً– المساواةَ بين العربي والعجمي، والأبيض والأسود... أما من الناحية اللُّغويَّة فقد بلغ إعجابُهم بالقرآن الكريم حَدًّا وصل إلى أن سمَّوه سِحرًا.

ثالثًا: نقل لنا الصَّحابَة ﭬ أخبارًا بدِقَّةٍ متناهية تؤكِّد هذه الحقيقةَ المُسَلَّمَةَ، ومنه قول أَنَس ﭬ: كَانَ رَجُلٌ نَصْرَانِيًّا فَأَسْلَمَ، وَقَرَأَ الْبَقَرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ، فَكَانَ يَكْتُبُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَعَادَ نَصْرَانِيًّا، فَكَانَ يَقُولُ مَا يَدْرِي مُحَمَّدٌ إِلاَّ مَا كَتَبْتُ لَهُ، فَأَمَاتَهُ اللهُ ﻷ فَدَفَنُوهُ فَأَصْبَحَ وَقَدْ لَفَظَتْهُ الأَرْضُ، فَقَالُوا هَذَا فِعْلُ مُحَمَّدٍ وَأَصْحَابِهِ لَمَّا هَرَبَ مِنْهُمْ نَبَشُوا عَنْ صَاحِبِنَا فَأَلْقَوْهُ، فَحَفَرُوا لَهُ فَأَعْمَقُوا، فَأَصْبَحَ وَقَدْ لَفَظَتْهُ الأَرْضُ، فَقَالُوا هَذَا فِعْلُ مُحَمَّدٍ وَأَصْحَابِهِ نَبَشُوا عَنْ صَاحِبِنَا لَمَّا هَرَبَ مِنْهُمْ فَأَلْقَوْهُ، فَحَفَرُوا لَهُ وَأَعْمَقُوا لَهُ فِي الأَرْضِ مَا اسْتَطَاعُوا، فَأَصْبَحَ قَدْ لَفَظَتْهُ الأَرْضُ، فَعَلِمُوا أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ فَأَلْقَوْهُ[1].

فهذا كلُّه يدلُّ على دِقَّة نقل الصَّحابَة ﭫ، فلو طعن المشركون في عربية القرآن لتناقلوا هذا على أوسع نطاق.

الغرابة عند مصطفى صادق الرافعيِّ ~:

الغرابة سببها ما ذكرناه، فيعود إلى جهل المتأخِّرين بمعاني تلك الألفاظ الغريبة عنهم.. الغرابة هنا بسبب جهلِ سامعٍ لا بسبب اللفظة من حيث هي، ولذا رأى مصطفى صادق الرَّافعيُّ ~ أنَّ الألفاظ الغريبة هي الألفاظُ المستحسنةُ في التأويل، بحيث لا يستوي في العلم

---

(١) البخاري (٣٦١٧).

بها أهلُها وسائر النَّاس»[1]، فحاصل ما أراده ﵀ أن الغريب معناه: النادر الحسن نحو غريب اللؤلؤ، وقد ذكروا أن المفردات الغريبة نحو سبعمائة لفظة.

ومصطلح (الغريب) ليس ذمًّا له، وإنما بيانٌ لنسبته إلى من جَهِلَ كلمةً من الكلمات، ولحُسْنِهِ من حيثُ قِلَّةُ استعمالِه، ومثال ذلك: إن جاءك زائر يزور صاحبك الذي تجلس بجواره، فأَنِسَ به صاحبك، وأَنِسَ هو بصاحبك، ثم مضى، فقلت لصاحبك: من هذا الغريب؟

فهو غريب بالنسبة لك، وفوجئت بأن صاحبَك يقول لك: هذا الرجل العبقريُّ المتفوِّقُ في الدِّراسة، والتِّجارة فلان، ولكنك لا تعرفه، فهل كونه غريبًا عنك يعني التقليلَ من مكانته ومنزلته؟

الجواب: لا! والذي ينبغي أن تحاول أنت معرفةَ الألفاظ الغريبة عنك لتَزَوُلَ غرابتُها.

(١) إعجاز القرآن ص٥٧.

المبحث الثاني: أقسام الغريب

يمكن تصنيف الغريب إلى أربعة أقسام:

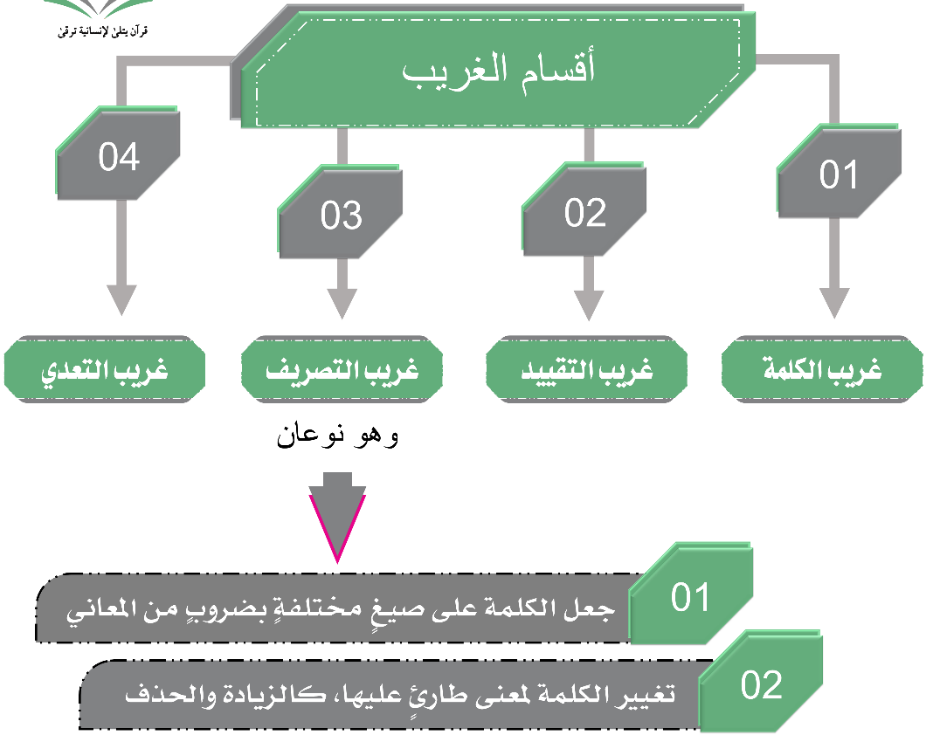

الأساس والتنوير في أصول التفسير

أ.د. عبد السلام مقبل المجيدي

القِسم الأول: غريب الكلمة:

وهو ما استُعْمِلَ بقِلَّةٍ في القرآن الكريم، وهو قليل الاستعمال في لغة العرب، أو قليل الاستعمال في قبيلةٍ دون قبيلة مع فصاحته وجزالته، نحو: ﴿كُبَّارًا﴾ [نوح: ٢٢]، ﴿سِجِّيلٍ﴾ [هود:

٨٢]، ﴿وَقَبَ﴾ [الفلق: ٣]، ﴿قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥١]، ﴿لَا يَلِتْكُم﴾ [الحجرات: ١٤]، ﴿وَسَقَ﴾ [الانشقاق: ١٧][(١)]، ونحو: أنا منك بريء، وبَراء فالأولى لغة تميم وسائر العرب، والثانية لغة الحجاز، وكلاهما في القرآن[(٢)].

ومن أمثلة هذا النوع من الغريب:

قول الله تعالى ذِكْرُه: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧]، قال ابن عَبَّاس رضي الله عنهما: العزون: الحِلَقُ الرِّقاق (أي عندما يتحلقون حِلَقًا صغيرة متفرقة)، واستدلَّ بقول عُبَيْدُ بن الأَبْرَص:

فجاؤوا يُهْرَعُون إليه حتى ... يكونوا حَوْلَ مِنْبَرِه عِزِينَا[(٣)]

وقال ابن عَبَّاس رضي الله عنهما: ما كنت أدري ما قوله تعالى جَدُّه: ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَـٰتِحِينَ﴾ [الأعراف: ٨٩]، حتى سمعت ابنة ذي يزن الحميري وهي تقول: تعال أُفاتِحْك، يعنى: أُقَاضِيك[(٤)]، وفي سورة السجدة: ﴿مَتَىٰ هَـٰذَا ٱلْفَتْحُ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [السجدة: ٢٨]، يعني: متى هذا القضاء؟ وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْفَتَّاحُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [سبأ: ٢٦]، وقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح: ١][(٥)]، وعند التأمُّل ستجد أن كلمة: (الفتح) هنا أعمق وأقوى وأقوم من كلمة القضاء، ولكن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما أراد تفسير الكلمة بما يقاربها معنى.

---

(١) التحرير والتنوير (٢٦/ ٢١٩).

(٢) إعجاز القرآن (ص: ٥٢).

(٣) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٦٨).

(٤) تفسير الطَّبَرِي (١٢/ ٥٦٤، ٥٦٥).

(٥) البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٩٣).

القِسم الثاني: غريب التقييد: وهو التقييدات التي لا يدرك بعض المتأخرين حقيقة معناها لعدم السعة في علوم العربية:

كقوله تعالى جَدُّه: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّۗ﴾ [الأنبياء: ١١٢]، فالمفردات الأربع لهذا التركيب ليست غريبة، بل الغريب الذي ربما استنكره سامعٌ ولم يَفْهَمِ المراد هو التركيب في ذاته، فيقول: وهل يَحكمُ ﷻ بالباطل حتى يُقيِّد السائلُ طلبَ حكمه بأن يكون بالحقِّ؟

هنا نقول للسائل:

لا بُدَّ أن تدركَ علوم العربية، وينبغي أن تفهمَ أصولَ التفسيرِ وقواعدَه لتدركَ ما خفي عنك وأَشكل عليك، فهذا الموضعُ ينتمي إلى الغريب باعتبار غرابة الاستعمال على المتأخرين، ونقول للسائل أيضًا: يساعدك هنا أن تتعرف إلى علم المعاني؛ إذ تجدُ فيه بابًا يَعْقِدُهُ أهلُ العلم، فيتكلَّمون فيه عن المساواة والإيجاز والإطناب، كما أنك ينبغي أن تتعرَّف في قواعد التفسير إلى الفرق بين الصِّفة الإيضاحيَّةِ والتأسيسيَّةِ، فعندما يطلب السائلُ الصالحُ من ربِّه أن يَحْكُمَ، فهو يسأله أن يَفْصِلَ بين الصالحين والمتآمرين المجرمين، حيث ذكر الله تعالى مَجْدُه الفريقين قبل هذه الآيةِ طويلاً، ومما قاله عن الصالحين: ﴿وَلَقَدۡ كَتَبۡنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعۡدِ ٱلذِّكۡرِ أَنَّ ٱلۡأَرۡضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، وقد ذكر الله ﷯ المجرمين قبل ذلك وبعد ذلك، وختم السورة بهذه الآية، وبدلاً من أن يُعَلِّمَ الله ﷯ الإنسانَ الصالحَ المظلومَ أن يقول: ربِّ احكُم، عَلَّمَه أن يُطنِبَ -أي يُفصِّل- في الكلام، فيقول: ربِّ احكُم بالحقِّ، والإطناب في الدُّعاء من أفعال أولي الألباب، والمشتاقين إلى أن يكونوا في كَنَفِ الوَّهاب، ويبيِّنُ الأخضري ؒ الفرق بين المساواة والإيجاز والإطناب، فيقول(١):

---

(١) الجوهر المكنون في صدف الثلاثة المتون، للأخضري (ص: ٣٣).

١٤٠ تـأديـةُ الـمـعـنـى بـلـفـظٍ قَـدْرِهِ	هِيَ المســاواةُ كَـــ "سِــرٌ بِذِكرِه"
١٤١ وبِـأقَـلَّ مِـنْـهُ إِيـجـازٌ عُـلِـمْ	وَهْوَ إلى قَصْــرٍ وَحَذفٍ ينْقَسِـمْ
١٤٣ وعـكـســه يُـعـرَفُ بـالإطـنـابِ	كَـــ "الزمْ رعـاكَ اللهُ قَـرْعَ البـابِ"
١٤٤ يجيءُ بـالإيضــاحِ بَعْدَ اللَّبسِ	لِشــوْقٍ اوْ تَـمَـكُّـنٍ في الـنَّـفسِ
١٤٥ وجـاءَ بـالإيـغـالِ والـتـذيـيـلِ	تـكـريـرٍ اعـتـراضٍ اوْ تـكـمـيـلِ

فكلمة ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ أفادت التَّلذذَ في الدعاء بزيادة ذِكْر صفةٍ للرحمن، وأفادت التشوُّقَ لوقوع الحقِّ بعد أن تحوَّل الحُكمُ في الأرض إلى ظُلْمٍ، وصارت التشريعاتُ تُمَرِّرُ الظلمات في الحياة الإنسانية، وأفادت الإيغال في شعور المؤمن بتلك الصفة العظيمة للرحمن.

وكذلك ينبغي أن نعلم أن التقييدَ هنا جاء للإيضاح والثناء لا للتأسيس، أي احكُم بالحقِّ، وأنت لا تحكم إلا به؛ وغيرُك لا يحكم به كما تفعل أنت، فمن ذا الذي يَطَّلِعُ على خفايا الصدور، أو يحكم فيما يتعلق بالذَّرة مهما بلغ عدلُه إلا الله ﷻ الذي يحكم بالحقِّ؟

وفي السورة ذاتِها التي ورد فيها هذا الأسلوب في الطلب بيَّنَ الله دِقَّةَ حكمِه بالحقِّ، فقال ﷻ: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَلَا تُظۡلَمُ نَفۡسٞ شَيۡـٔٗاۖ وَإِن كَانَ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٍ أَتَيۡنَا بِهَاۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

ملحوظة: ما الفرق بين الإطناب والنَّشْرِ؟

الجواب: الإطناب هو تفصيلٌ استلزمه ما سبقَه، والنَّشْرُ: تفصيلٌ لم يستلزمْه ما سَبَقَه.

وهذا القِسْم يتنازعه مجموعةٌ علومٍ قُرْآنيَّة هي: المُشْكِلُ، والمُتَشَابِهُ، والغَرِيبُ.

القِسم الثالث: غريب التصريف: وهو العائد إلى اختلاف تصريف بنيته الداخلية:

والتصريف: هو ما يُلحِقُ الكلمةَ ببِنيتِها، وهو نوعان:

النوع الأول من التصريف: جعل الكلمة على صيغٍ مختلفةٍ بضروبٍ من المعاني، وينحصر في التصغير والتكبير، والمصدر، واسمي الزمان والمكان، واسمِ الفاعل، واسمِ المفعول، والمقصور والممدود:

فمن أمثلته ما جاء على وزن فعيل، كـ(خليفة) فإنها تأتي بمعنى الفاعل (خالِف يَـخْلُف مَن قبله)، وبمعنى المفعول (مخلوف يَخْلُفُه مَن بعده)، ولهذه الكلمة معانٍ أخر.

ومن أمثلته ما جاء على وزن مفعل بفتح الميم وضمِها، مثل: مدخل في قوله تعالى شأنه: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء:٣١].

ما الفرق بين: مَدخل، ومُدخل هنا؟

وعد الله -جل مَجْدُه- مُجتَنِبَ الكبيرة بأمرين:

الأول: تكفير السيئات، والتكفير: التَّغطيةُ والسَّترُ، وذلك يعني سَتْرَها عن الخلق، وعدم إيقاع العقوبة، والثاني: الـمدخل الكريم، وله معنيان (صفتان):

المعنى الأول: تُبيِّنُهُ قراءةُ نافعٍ وأبي جعفر[1]: ﴿مَّدۡخَلٗا﴾ (بالفتح)، وهذه القراءة تبيِّنُ لنا أنَّ مكانَ دخولِهم سيكون كريمًا، ووصْفُه بالكريم يقتضي أن يكونَ نَفيسًا في نوعِه يَجْذب الأنظار في طيبه وحسنه، مكرَّمًا بنفي الآفات والعاهات عنه، وبارتفاع الهموم والأحزان ودخول الكدر في عيش من دَخله.

المعنى الثاني: تُبيِّنُهُ قراءة الجمهور ﴿مُّدۡخَلٗا﴾ (بالضم)، أي: سيكون إدخالهم كريمًا، فهذه القراءة تتكلم عن هيئة إدخالهم، أي سيكون لائقًا بهم في أعلى درجات التشريف، فوَصَفَ الْإِدْخَالَ بِالْكَرَمِ بِمَعْنَى أَنَّ ذَلِكَ الْإِدْخَالَ يَكُونُ مَقْرُونًا بِالْكَرَمِ، كما قال تعالى: ﴿يَوۡمَ نَحۡشُرُ ٱلۡمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ وَفۡدٗا﴾ [مريم: ٨٥] عَلَى خِلَافِ مَنْ قَالَ الله فِيهِمْ: ﴿ٱلَّذِينَ يُحۡشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ [الْفُرْقَان: ٣٤][2].

النوع الثاني من التصريف: تغيير الكلمة لمعنى طارئٍ عليها، كالزيادة والحذف، والإبدال، والقلب، والإدغام، فمن الغريب الذي يَرجع إلى هذا النوع قولُه تعالى ذِكْرُه: ﴿وَكَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّن قَرۡنٍ هُمۡ أَحۡسَنُ أَثَٰثٗا وَرِءۡيٗا﴾ [مريم: ٧٤].

فكلمة ﴿رِءۡيٗا﴾ **قرأها** الجمهور من العشرة بالهمز، فالهمز مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ، فِعْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَالطِّحْنِ وَالسِّقْيِ، وَقَالَ ابن عَبَّاس رضي الله عنهما: الرِّئْيُ: الْمَنْظَرُ، وَقَالَ الْحَسَنُ رحمه الله: مَعْنَاهُ صُوَرًا.

وقرأها بتشديد الياء من غير همز قالون، وابن ذكوان، وأبو جعفر: ﴿رِيًّا﴾[3].

---

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٤٩).

(٢) ينظر: تفسير الرَّازِي (١٠/ ٦٤).

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٣٩٤).

فماذا يكون أصلها؟

يحتمل أَنْ يَكُونَ أصل الياء المشدَّدة همزة مِنَ الرؤية بمعنى الْمَنْظَرِ، سُهِّلَتْ هَمْزَتُهُ بِإِبْدَالِهَا يَاءً، ثُمَّ أُدْغِمَتْ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ، وَيحْتَمَل أَنْ يَكُونَ مِنَ الرَّيِّ ضِدِّ الْعَطَشِ؛ لِأَنَّ الرَّيَّانَ مِنَ الْمَاءِ لَهُ مِنَ الْحُسْنِ وَالنَّضَارَةِ مَا يُسْتَحَبُّ ويُستَحْسَنُ.

وَقَرَأَ أَبُو بَكْرٍ فِي رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَاصِمٍ: (وَرِيئًا) بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ [وهي قراءة شاذَّة] وَهُوَ عَلَى الْقَلْبِ وَوَزْنُهُ فِلْعًا، وَكَأَنَّهُ مِنْ رَاءَ. قَالَ الشَّاعِرُ(١):

وَكُلُّ خَلِيلٍ رَآنِي فَهُوَ قَائِلٌ مِنْ أجل هَذَا هَامَةُ الْيَوْمِ أَوْ غد

فاختلف التصريف، ونتج عنه ثلاثة معانٍ: من النَّظَر، من الرِّي بكسر الراء، ومن المُرَاءاة.

وفائدة التصريف: حصول المعاني المختلفة المتشعِّبة عن معنى واحد، فالعلم به أهمُّ من معرفة النحو؛ لأن التصريفَ نَظرٌ في ذات الكلمة، والنحو نَظرٌ في عوارضها(٢).

ومما يبيِّنُ أهمِّيَّتَه في باب الغريب الأمثلةُ الآتية(٣):

المثال الأول: كلمة (وجد) كلمةٌ مبهمة، فإذا صرفناها اتضحت.

فنقول في المال: وَجَدَ وُجْدًا، أي: اسْتَغْنَى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]، ومن ذلك قولُهم: الحمدُ للهِ الغَنِيِّ الواجِدِ، أي المستغني عن غيره(٤)، ومنه قول

---

(١) البحر المحيط في التفسير (٧/ ٢٩١).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٩٧).

(٣) انظر: الصاحبي (ص:١٤٣)، المزهر في علوم اللغة (١/ ٢٦٠)، البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٩٧)، الإتقان (٢/ ٤٧٧).

(٤) وفي وَصْف الله ﷻ بهذه الصِّفة خلافٌ.

النبيِّ ﷺ: «لَيُّ الْوَاجِدِ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ»(١)، والمقصود بـ(ليِّ الواجد) أي: مُمَاطلة الغني الذي يُطلب ليقضي الدَّيْنَ الذي عليه للآخرين، فيَلْوِي الحديث متلاعبًا لئلا يعطيَ النَّاس حقوقَهم.

ونقول في الضَّالَّة: وَجَدت الشيء أجِده وِجْدانًا.

ونقول في الغَضَب: وَجِدتُ على فلان أُوجِد مَوجِدَة.

وفي الحُزْن: وَجَدَ به الحُزْنِ وَجْدًا.

ووَجَدَ ما طَلَب وُجُودًا.

المثال الثاني: (قَسَطَ) تختلف عن (أقسط) التي دخلت عليها همزة السَّلْب، إذ (قسط) بمعنى جار، فقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥]، أي: الجائرون الظالمون، ثم أدخلنا عليها الهمزة، فأزالت الجَوْرَ (أقسط) بمعنى: أزال الظلم أي: عدل، فقوله تعالى: ﴿وَأَقْسِطُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩] أي: العادلين.

المثال الثالث: قال الزَّمَخْشَرِي رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿سَوَّلَ لَهُمْ﴾ [محمد:٢٥]: "سهَّل لهم رُكوبَ المعاصي من (السَّوْل) وهو الاسترخاء، وقد اشتقَّه من السُّؤْل من لا عِلْمَ له بالتَّصريف والاشتقاق جميعًا"(٢)، وقال أيضًا: "قد زَلَّت فيها الأقدام قديمًا، وما أُوتي الزَّالَّون إلا من قِلَّةِ عنايتهم بالبحث والتَّنقير حتى يعلموا أن في عِداد العلوم الدَّقيقة عِلمًا لو قَدَرَه حقَّ قَدْرِه لما خفي عليهم أنَّ العلومَ كلَّها مفتقرةٌ إليه وعِيال عليه؛ إذ لا يحلُّ عُقَدَها المُوْرِبَةَ [أي:

---

(١) أبو داود (٣٦٢٨)، وحسنه الأرناؤوط والألباني، وأخرجه البخاري معلَّقًا (٣/ ١٥٥)، قال ابن حجر:" وَصله أَحْمد، وَأَبُو دَاوُد، وَالنَّسَائِيّ، وَغَيرهم وَأخرجه الْبَيْهَقِيّ من الْوَجْه الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُؤلف". فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٢).

(٢) الكشاف (٣/ ٤٥٨).

الموثقة]، ولا يَفُكُّ قيودَها الـمُكْرِبَةَ إلا هو، وكم آية من آيات التنـزيل، وحديث من أحاديث الرَّسُول ﷺ وقد ضِيم وسِيمَ الخَسْف بالتأويلات الغَثَّةِ، والوُجوه الرَّثَّةِ؛ لأنَّ مَن تأوَّلَ ليس من هذا العِلْم في عِيرٍ ولا نَفِيرٍ، ولا يَعرِفُ قَبِيلاً منه من دَبَيرٍ"[1] يريد به علم البيان، ومثله علم التصريف.

ويراجع ما قاله الراغب في قوله تعالى ﴿فَٱدَّٰرَأۡتُمۡ فِيهَاۖ﴾ [البقرة:٧٢][2].

القِسم الرابع: غريب التعدي: وهو العائد إلى اختلاف التعدي بالحروف:

مثل قوله تعالى: ﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفۡجِيرٗا﴾ [الإنسان: ٦]، فالمعتاد في عموم المخاطبة أن يقال: يشرب منها، وليس (بها)، وإنما عَدَّاه بالباء ليتضمَّنَ معنى: الامتلاء، فهذا أسلوبٌ بلاغيٌّ مستقلٌّ، ويكون المعنى: يشرب منها، فيَروى بها.

ألا تنفر النفوس من هذه التسميات: "غريب القرآن، ومشكل القرآن؟

الجواب: هذه تسميات اصطلاحيَّةٌ ترجع إلى النَّاس لا إلى القرآن في ذاته، ولذا أَطْلَق بعضُهم على (غريب القرآن) مصطلح: (وَحْشِيٍّ)، ويعنون بذلك: أن النَّاس قد ابتعدوا عن لغة القرآن خاصَّة، حتى استوحشوا منه، وحاشا أن يكون منه استيحاش، ولكنها طبيعةُ النَّاس مع هجوم التجهيل الذي سادَ الأمَّةَ الإسلامية في عصور الانحطاط، وغذَّاه عصرُ الاحتلالِ الذي كَرَّسَتْ فيه الجيوش الغازية جهودَها لإبعاد المسلمين عن لغتهم، بينما نجد أن معنى كلمة (وَحْشِيٍّ) أي: ما لم يألفه الإنسان، ولا شك أنَّ المرء إذا هجر القرآنَ ولغتَه استوحش،

---

(١) الكشاف (٣/ ١١٧)، (ولا يَعرِفُ قَبِيلاً منه من دَبَيرٍ) مثل يضرب للجاهل بالأمور، قال لأَصْمَعِي: "القَبِيل: مَا أَقبَلَ بِهِ الفاتل إِلَى حَقْوه، والدَّبير: مَا أَدبَرَ بِهِ الفاتل إِلَى رُكْبَتِه" تهذيب اللغة (٩/ ١٣٩).

(٢) مفردات القرآن (١/ ٤٦٩)، وانظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٩٨).

وممن أَطْلَقَ هذا المصطلحَ ابنُ الأثير رحمه الله، حيث قال: "وقد خفي الوَحْشِيُّ على جماعة من المنتمين إلى صِناعة النَّظْمِ والنَّثْرِ، وظنُّوه المُسْتَقبَحَ من الألفاظ، وليس كذلك، بل الوَحْشِيُّ ينقسم قسمين:

أحدهما: غريبٌ حسن، والآخر: غريب قبيح، وذلك أنه منسوب إلى اسم الوَحْشِ الذي يسكن القِفارَ، وليس بأنيس، وكذلك الألفاظ التي لم تكن مأنوسةَ الاستعمال، وليس من شرط الوَحْشِ أن يكون مستقبحًا، بل أن يكون نافرًا لا يألف الإنس..."(١)، ويقرِّبُ لك ذلك أن الغزال والمَهَاة [وهي البقرة الوحشية] وحشيان لكنهما من أجمل المخلوقات التي يود المرء لو رآها، وحتى تُزال الوَحشة فيجب معرفة لغة القرآن، وتعاهده، وعدم هجره.

---

(١) المثل السائر (١/ ١٦١).

المبحث الثالث: منشأ الغرابة

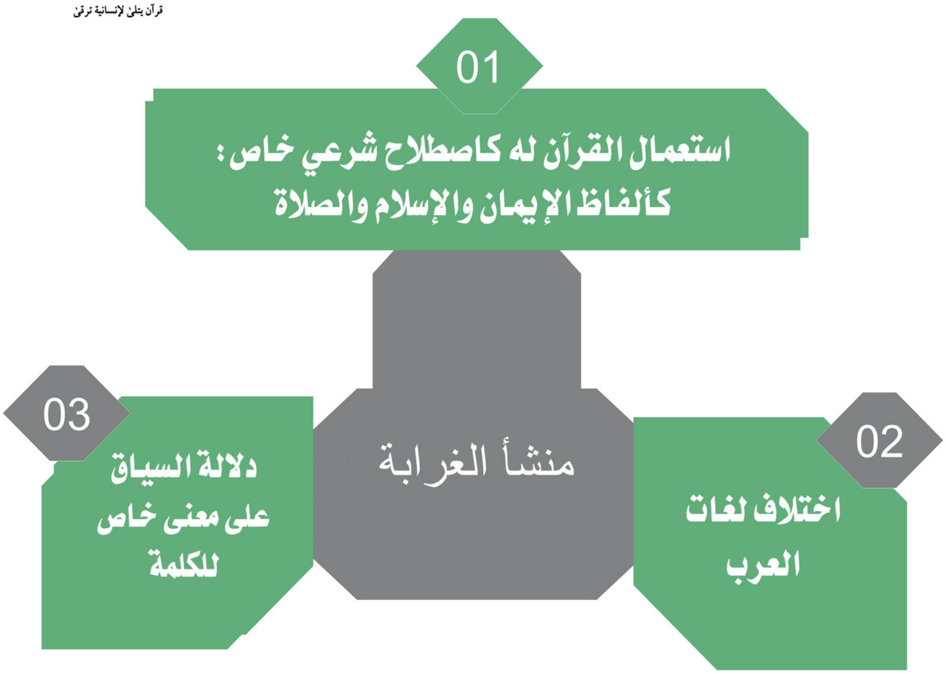

الأساس والتنوير في أصول التفسير
أ.د. عبد السلام مقبل المجيدي

من خلال السابق وضح أن منشأ الغرابة يعود إلى الآتي[1]:

١) اختلاف لغات العرب.

٢) استعمال القرآن له كاصطلاح شرعي خاص: كألفاظ الإيمان والإسلام والصلاة.

(١) إعجاز القرآن (ص:٥٧).

٣) دلالة السِّياق على معنى خاص للكلمة، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة:١٨] أي بينَّاه فاعمل به، وهذا أحد معاني الآية، ومن هذا النوع قوله تعالى: ﴿إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥١]، فإنَّ بعض المفسِّرين ذهب إلى أن المعنى: إذا تلا، والصحيح: إذا تمنى صلاح النَّاس، وعمل لذلك فإن الشيطان يُشَوِّشُ عليه، ويلقي في أمنيته.

المبحث الرابع: أفضل الشروح لغريب القرآن

من أفضل شروح الغريب ما يأتي:

أولها: ما أُثِرَ وصحَّ عن تَرْجُمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما من طريق علي بن أبي طلحة رحمه الله، ولكن عليًّا لم يرو عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما مباشرة؛ إذ بينهما مجاهد بن جبر رحمه الله، وأحيانًا يذكر أن الذي بينهما عِكْرِمَة رحمه الله، وأحيانًا يذكر أن الذي بينهما سعيد بن جبير رحمه الله فذهب الانقطاع في كل الأحوال، وقال أحمد بن حنبل رحمه الله: بمصر صحيفة في التفسير رواها عليُّ بن أبي طلحة لو رجلٌ رحل فيها إلى مصر قاصدًا ما كان كثيرًا[1]، وقد اعتمد عليها البخاريُّ رحمه الله في صحيحه، دون التصريح باسم ابن أبي طلحة.

ثانيها: أجوبة ابن عَبَّاس رضي الله عنهما عن أسئلة نافع بن الأزرق الخارجي:

وذكر معظم هذه المسائل الإمامُ السُّيُوطِيُّ في (الدُّر المنثور) في مواضع متفرقة بحسب الكلمات، وفي (الإتقان)، وذكر أنه رواها ابن الأنباريِّ في (الوقف والابتداء) بإسناده، وأسند الطَّبرانيُّ منها مجموعة في معجمه الكبير، وأفردت الدكتورة المحققة بنتُ الشاطئ عائشة بنت عبد الرحمن -رحمها الله- جميعًا- هذه الأسئلة بتأليف مستقلٍّ، وضعَّف إسنادَها المحقِّقون، وذلك لا يمنع من الإفادة منها كما هو معلومٌ في قواعد التحديث، ومن أمثلتها:

قال: أخبرني عن قوله: ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا﴾ [النبأ:٣٤] قال: الكأس: الخمر، والدِّهاق: الملآن، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم أما سمعت قول الشاعر:

أتانا عامرٌ يرجو قِرانا ... فأَتْرَعْنَا له كأسًا دِهاقًا[2]

---

(١) فتح الباري (٨/ ٤٣٨)، تفسير القُرْطُبي (١٢/ ٧٥).

(٢) المعجم الكبير (١٠/ ٢٤٨)، الإتقان (١/ ٣٤٧)، الدر المنثور (٨/ ٣٩٨)، وقال الهيثمي:" رواه الطبراني، وفيه جويبر، وهو متروك". مجمع الزوائد (٦/ ٣١٠).

ولا بد من أن نطرح هنا سؤالاً: هل هذا يجعل الشِّعْر أصلاً للقرآن؟

الجواب: لا! بل القرآن نزل بلسان عربي مبين، فيُرجع في معرفة لغته إلى مظانِّ اللغة، ومن أهمِّ مصادر اللغة الشِّعْر، كما قال ابن الأنباريِّ ﷺ في مسائل نافع بن الأزرق ﷺ: "فيه دلالة على بطلان قول من أنكر على النحويين احتجاجَهم على القرآن بالشِّعر، وأنَّهم جعلوا الشِّعْر أصلاً للقرآن، وليس كذلك، وإنما أراد النحويون أن يُثْبِتوا الحرفَ الغريب من القرآن بالشِّعْر؛ لأن الله تعالى قال: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف:٢]، وقال تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٥]"[1] فحقيقة الأمر بيانٌ للغة باللغة.

كيف يُعرف الغريب؟

بمعرفة اللغةِ نحوِها وصرفِها ونَظْمِها كما قَعَّد ذلك ابن عَبَّاس ﷺ فقال: «إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه من الشِّعْر؛ فإنه ديوان العَرْب»[2]، وقال: «إذا قرأ أحدُكم شيئًا من القرآن فلم يَدْرِ ما تفسيره، فلْيَلْتَمِسُه في الشِّعْر؛ فإنه ديوان العرب»[3].

---

(١) البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٩٤).

(٢) المستدرك (٣٨٤٥)، وقال: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي، ونقله في أقاويل الثقات (ص: ١٧٤)، ونقله أيضًا في إيضاح الدليل (ص:١٣٤)، وقال ابن حجر: "وَأَسْنَدَ الْبَيْهَقِيُّ الْأَثَرَ الْمَذْكُورَ عَن ابن عَبَّاس ﷺ بِسَنَدَيْنِ كُلٌّ مِنْهُمَا حَسَنٌ". فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٤٢٨).

(٣) شعب الإيمان (١٥٦٠)، وضعف المحقِّق (مختار أحمد الندوي) إسنادَه، ورواه في السنن الكبرى للبيهقي (٢١٦٥٤)، وقال: هذا هو الصحيح موقوف.

من كُتُبِ غريب القرآن:

أولاً: (غريب القرآن)، و(مجاز القرآن): لأبي عُبَيْدَة مُعَمَّر بن المُثْنَى (ت٢١٠هـ) على خلاف، وقال عنه القَلْقَشَنْدي(ت٨٢١هـ): "هو أوَّلُ من صنَّفَ في غريب القرآن"[١].

ثانيًا: كتاب (غريب القرآن): لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قُتَيبَةَ الدِّينَوَرِيِّ (ت ٢٧٦هـ)، وهو من أمتع كُتُب غريب القرآن، حقَّقه الشيخ: أحمد صقر -رحم الله الجميع، ولنأخذه أنموذجًا في معرفة محتويات كُتُب الغريب، فقد جعله مقصورًا على الغريب، غيرَ خالط إيَّاه بمسائل العربية، التي ضمَّن بعضَها كتابُه: (تأويل مُشْكِلِ القرآن)، ورتَّبه على ثلاثة أقسام:

١) في ذكر أسماء الله الحسنى وصفاته، وفسَّر فيه (٢٦) حرفًا.

٢) في ألفاظ كَثُر تَرْدَادُها في القرآن، فلم يُر بعضُ السور أولى بها من بعض، وفسَّر فيه (٤٠) حرفًا.

٣) سائر الكتاب، الذي رتَّبه على ترتيب السُّوَر في المصحف.

وقد ذكر ابن قتيبة رحمه الله أنَّ كتابَه "هذا مستنبط من كتب المفسِّرين، وكتب أصحاب اللغة العالمين"، واختار في كلِّ حرف "أولى الأقاويل في اللغة، وأشبهها بقِصَّة الآية"، نابذًا مُنْكَرَ التأويل، ومَنْحُولَ التفسير، وكان غَرَضُه في الكتاب الاختصارَ، والإكمالَ، فلم يَحْشُ كتابَه بالنحو، وبالحديث، والأسانيد: حتى لا يَطُولَ الكتابُ، فيقطع منه طمعَ المتحفِّظ، وبغيةَ المتأدِّب"[٢].

ثالثًا: كتاب: (تفسير المشكل من غريب القرآن): لمكي بن أبي طالب القَيسيِّ (ت٤٣٧هـ).

---

(١) صبح الأعشى (١/ ٤٧٨).

(٢) من مقدِّمة ماتعة لكتاب مفردات القرآن للفراهي (ص: ٤٧)، والمقدمة لمحقِّق الكتاب وشارحه محمد أجمل أيوب الإصلاحي، وفيها من التفاصيل الغرِّ الطِّوال ما تُشَدُّ لأجله الرِّحال.

رابعًا: غريب القرآن المُسمَّى: (نزهة القلوب): لأبي بكر محمد بن عُزير السِّجِسْتَانِيِّ (ت٣٣٠هـ).

خامسًا: كتاب: (مفردات القرآن): لأبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهانيِّ (ت في القرن الخامس الهجري) على خلاف، وهو أشهر كتب هذا الفنِّ.

سادسًا: كتاب: (عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ): لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف السَّمين الحَلبيِّ (ت٧٥٦هـ).

سابعًا: (التبيان في تفسير غريب القرآن): لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن الهائم (ت: ٨١٥هـ)، وهو كتابٌ ماتع، رتَّب فيه كتاب (غريب القرآن) لأبي بكر السِّجِسْتَانِيِّ، المتقدم آنفًا

ثامنًا: (مفردات القرآن): لعبد الحميد بن عبد الكريم الأنصاري الفَرَاهي (ت١٣٤٩هـ)، وهو أغزر كتب الغريب فوائد، وأعظمها تحقيقًا لولا أنه قَصُرَ به العمر عن إكماله، فقَصَّر من ذرعه، وقصر أَدْرُعه.

تاسعًا: (المعجم الاشتقاقي المؤصِّل لألفاظ القرآن الكريم) لفضيلة الدكتور محمد حسن حسن جبل (ت١٤٣٦هـ)، وهو يُرجِع المفردات لأصولها، وأصله رسالة (دكتوراه)، ويُعَدُّ من الكتب المعاصرة المهمَّة ذات التحقيق المُبْدع، ولذا اخترته على غيره، ولكنه لا يغني عن (معجم مقاييس اللغة) لابن فارس، على أنَّك تجد ابن فارس ينشط أحيانًا لتفصيل الكلمة كما في كلمة: (عفو)، وأحيانًا يَفْتُر فَيَمُرُّ على الكلمة مرًّا.

أسئلة تَقوِيمِيَّة:

س١: عرِّف الغريب لغة واصطلاحًا.

س٢: كيف يوجد الغريب في القرآن مع أنه نزل بلسان عربي مبين؟

س٣: ما مفهوم الغريب عند مصطفى الرافعي رحمه الله؟

س٤: اذكر أقسام الغريب. ومثِّل لكل قسم بمثال.

س٥: اذكر أنواع غريب التصريف، مع التمثيل لكل نوع.

س٦: وضح منشأ الغرابة.

س٧: اذكر أفضل شروح غريب القرآن.

س٨: كيف يُعرَف الغريب؟

الأصل الثالث: أسباب النُّزُول

ويتضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: الآيات من حيثُ النزول.

المبحث الثاني: طُرُق معرفة السبب الحقيقي للنـزول.

المبحث الثالث: قواعد عامة تتعلق بأسباب النزول.

المبحث الرابع: فوائدُ معرفةِ سبب النُّزُول.

المبحث الخامس: أشهر كتب أسباب النزول.

المبحث الأول: الآيات من حيث النزول

آيات القرآن على نوعين من حيثُ النزولُ: ابتدائي، وسببي، وصاغ ذلك الشيخ الطالب زيدان -وفقه الله-:

والنَّصُّ مِنْ حيثُ النزولُ يَنْقَسِمْ ... لِسَبَبِيٍّ وابْتِدَائيٍ عُلِمْ

النوع الأول: النزول الابتدائي:

ويشكِّلُ القِسمَ الأكبَرَ من القرآن الكريم، فليس ضروريًّا أن تَنْزِلَ آياتُ القرآن لأجل سببٍ مُعيَّنٍ؛ إذ القرآن المجيد دستورُ العالَم الأرضي، وبرنامجُ الحياة الإنسانية، يحتوي على هداها في قضاياها، فلا يتوقف على سببٍ في نزوله، وقد ربط عامَّة المفسِّرين كلَّ آية من آيات الأحكام وآيات المخاصمة بقِصَّة تروى في سبب نزولها، وظنوا أنها هي سبب النُّزُول، والحقُّ أن نزول القرآن الكريم إنما كان لتهذيب النفوس الإنسانية، وإزالة العقائد الباطلة، والأعمال الفاسدة[1].

ومن أمثلته: معظم سور القرآن المجيد كسورة الأنعام مثلاً، ومن أمثلته: «قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَـٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [التوبة: ٧٥] الآيات؛ فإنها نزلت ابتداءً في بيان حال بعض المنافقين، وأما ما اشتهر من أنها نزلت في ثعلبة بن حاطب في قصةٍ طويلة، ذكرها كثير من المفسِّرين، وروَّجها كثيرٌ من الوعاظ، فضعيف لا صحة له»[2].

النوع الثاني: النزول السَّببي:

وقد يكون السبب سؤالاً يجيب الله ﷻ عنه، مثل قوله جلَّ ذِكْرُه: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ...﴾ [البقرة: ١٨٩].

أو حادثةً وقعت تحتاج إلى بيان، مثل قوله تعالى جَدُّه: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥] الآيتين، نزلتا فيمن قال من المنافقين في غزوة تبوك في مجلس: ما رأينا

(١) انظر: الفوز الكبير (ص:١٩١) بتصرف.

(٢) أصول التفسير للعثيمين (ص: ١٥).

مثلَ قُرَّائنا هؤلاء أرغبَ بُطونًا، ولا أكذبَ أَلْسُنًا، ولا أجبنَ عند اللِّقاء، يعني رسولَ الله ﷺ وأصحابَه رضي الله عنهم..»[1]، ومن أمثلة النزول السَّببيِّ: آياتُ الإفك.

أو واقعةً تحتاج إلى حكم، كآيات اللعان، أو مثل: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا وَتَشۡتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسۡمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة:١].

سبب التوسُّع في إيراد أسباب النُّزُول:

أولاً: حبُّ الجمع والإكثار، فـ"كلُّ من يتصدَّى لتأليف كتابٍ في موضوعٍ غير مُشْبَعٍ، تمتلكه محبة التوسُّعِ فيه، فلا ينفكُّ يستزيد من ملتقطاته؛ ليُذْكيَ قَبَسَه"[2]، ويقول أبو الحسن علي بن أحمد الواحديُّ (ت٤٦٨هـ) في أوَّل كتابِه في أسباب النُّزُول: «أما اليوم فكلُّ أحدٍ يخترع للآية سببًا، ويختلق إفكًا وكَذِبًا، مُلْقيًا زمامَه إلى الجهالة، غير مُفَكِّرٍ في الوعيد»[3].

ثانيًا: عدم التمييز بين المقبول والمردود من الرِّوايات.

ثالثًا: عدم التمييز بين سبب النُّزُول الحقيقيِّ، وبين القِصَّة أو الحادثة التي تندرج في معنى الآية، فيأتي الراوي بلفظٍ يُظَنُّ معه أنه سبب النزول للآية، وليس كذلك.

قاعدة: قولهم: (نزلت آية أو آيات كذا في كذا) ليس نصًّا صريحًا في السببية، بل قد يكون معناه تَضَمُّنُ الآياتِ للقصة:

مما قد يسبِّبُ الخللَ في فَهْمِ الآيات أن يَظُنَّ القارئ أن قِصَّةً معينة هي سبب النُّزُول، وليست كذلك، وسبب ظنِّه أنه يرى الراوي يُعبِّرُ عن هذه القِصَّة بلفظ يَحْتَمِل السَّببيَّةَ ولا ينصُّ عليها،

---

(١) تفسير الطَّبَري (٦/ ٤٠٨).

(٢) التحرير والتنوير (١/ ٢٣).

(٣) أسباب النزول (ص: ٢).

فقولهم: (نزلت في كذا) ليس نصًّا في السَّببيَّةِ فقد يكون معناه أن القِصَّة المذكورةَ متضمَّنةٌ في الآية، وفي ذلك وضع ابن تَيْمِيَّةَ رحمه الله القاعدة الآتية:

"وقولهم: (نزلت هذه الآية في كذا) يراد به تارة أنه سببُ النُّزُول، ويراد به تارة أن هذا داخلٌ في الآية وإن لم يكن السبب، كما تقول: عُنِيَ بهذه الآية كذا"[1]، وقال الزَّرْكَشِيُّ رحمه الله: "قد عُرِفَ من عادة الصَّحابَة والتَّابِعين أنَّ أحدَهم إذا قال: (نزلت في كذا) فإنه يريد بذلك أنَّ هذه الآيةَ تتضمَّنُ هذا الحكمَ، لا أنَّ هذا كان السببَ في نزولها..."[2]، وأشار الطاهر ابن عاشور رحمه الله إلى أن القائل بنزول الآية قد يريد التَّمثيلَ، وليس السَّببيَّة[3].

وممَّا يوضِّح ذلك ما جاء عن أبي غالبٍ قال: جِيءَ بِرُءُوسِ الْخَوَارِجِ فَنُصِبَتْ عَلَى دَرَجِ دِمَشْقَ، فَجَعَلَ النَّاس يَنْظُرُونَ إِلَيْهَا، وَخَرَجْتُ أَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهَا، فَجَاءَ أَبُو أُمَامَةَ [صُدَيُّ بنُ عجلان صاحبُ النبيِّ ﷺ، وكان لي صديقًا] عَلَى حِمَارٍ، وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ سُنْبُلانِيٌّ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: "مَا صَنَعَ الشَّيْطَانُ بِهَذِهِ الأُمَّةِ؟ "يَقُولُهَا ثَلاثًا"، شَرُّ قَتْلَى تَحْتَ ظِلِّ السَّمَاءِ هَؤُلاءِ، خَيْرُ قَتْلَى تَحْتَ ظِلِّ السَّمَاءِ مَنْ قَتَلَهُ هَؤُلاءِ كِلابُ النَّارِ" يَقُولُهَا ثَلاثًا، ثُمَّ بَكَى، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ أَبُو غَالِبٍ: فَاتَّبَعْتُهُ، [ثم التفتَ إليَّ فرآني، وأخذ بساعدي، فقال: أنت ببلادٍ هؤلاء به كثيرٌ، يعني العراق، قلت: أجل، قال: أعاذك الله أن تكون منهم]، فَقُلْتُ: سَمِعْتُكَ تَقُولُ قَوْلًا قَبْلُ، أَفَأَنْتَ قُلْتَهُ؟ قَالَ: سُبْحَانَ اللهِ، إِنِّي إِذًا لَجَرِيءٌ، بَلْ سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِرَارًا، [بل سمعته من رسول الله ﷺ، لا مرةً، ولا مرتين، ولا ثلاثًا، ولا أربعًا، ولا خمسًا، ولا ستًّا، ولا سبعًا]، قُلْتُ لَهُ: رَأَيْتُكَ تَبْكِي، فَقَالَ: رَحْمَةً لَهُمْ، كَانُوا مِنْ أَهْلِ الإِسْلامِ مَرَّةً، [إنهم لـمَّا كانوا مؤمنين

(١) مقدمة في التفسير (ص: ٤٨)، وانظر: التحرير والتنوير (١/ ٢٥).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/ ٣١).

(٣) التحرير والتنوير (١/ ٢٤).

وكفروا بعد إيمانهم]، ثُمَّ قَالَ لِي: أَمَا تَقرَأُ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَاقْرَأْ مِنْ آلِ عِمْرَانَ، فَقَرَأْتُ، فَقَالَ: أَمَا تَسْمَعُ اللهَ ﷻ، يَقُولُ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧] كَانَ فِي قُلُوبِ هَؤُلاءِ زَيْغٌ فَزِيغَ بِهِمْ، [ثم قرأ: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥] فهي لهم مرتين]، اقْرَأْ عِنْدَ رَأْسِ الْمِئَةِ، فَقَرَأْتُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتُ: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] فَقُلْتُ: يَا أَبَا أُمَامَةَ، إِنَّهُمْ هَؤُلاءِ؟ قَالَ: نَعَمْ فَهُمْ هَؤُلاءِ[١].

وفي ذكر هذه القاعدة يقول الشيخ الطالب زيدان -وفَّقه الله-:

وقَـــوْلُ آيةٌ كـــذا قـــدْ نَـــزَلَـــتْ ... في حَـدَثٍ مَّـا لَـيْسَ نَصًّـا قـدْ ثَـبَتْ

بَـلْ قَـدْ يـكـونُ الـوَجْهُ فِـي الـقَضِـيَّةِ ... تَـضَمُّـنُ الآيِ لِتِـلْـكَ القِـصَّـةِ

بناء على ذلك ذهب بعض أهل العلم إلى أنه يجب أن تُعرَفَ اصطلاحاتُ سببِ النُّزُول المحتمَلة، والنَّصيَّة:

فالسببية المحتمَلة: كقولهم: فيه أو فيهم نزلت، ومن أمثلته:

المثال الأول: وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أن يهود كانت تقول: إذا أُتِيت المرأةُ من دُبُرِها في قُبُلِها ثم حَمَلَتْ، كان ولدُها أحول -قال- فأُنْزِلَت: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة:٢٢٣][٢]، فهذه القَصص تَحْتَمِلُ أنها سبب نزول حقيقيٍّ، ويُحْتَمَلُ أن المعنى

---

(١) المعجم الكبير للطبراني (٧/ ٣١٧) برقم (٧٩٨١)، المستدرك (٢٦٥٥)، وأصله عند أحمد (٢٢٢٣٧)، وحسَّن إسنادَه الأرناؤوط، وصحَّح الحديث بمجموع طرقه، وفي تهذيب التهذيب (١٢/ ١٩٧): أبو غالب اسمه حزور أو سعيد بن الحزور بصري، وقيل أصبهاني، وقال ابن عدي: قد روى عن أبي غالب حديث الخوارج بطوله وهو معروف به، ولم أر في أحاديثه حديثًا مُنْكَرًا، وأرجو أنه لا بأس به، وحسَّن الترمذي بعض أحاديثه، وصحَّح بعضها.

(٢) مسلم (٣٥٢٦).

المذكور فيها يدخل في الآية... ولذا فإن جماعةً من المُحَدِّثين يجعلون هذا من المرفوع المُسْنَد، وأما الإمام أحمد ﵀ فلم يُدْخِلْهُ في المُسْنَد، وكذلك مسلم ﵀، وغيره، وجعلوا هذا مما يقال بالاستدلال وبالتأويل، فهو من جنس الاستدلال على الحُكْمِ بالآية، لا من جنس النَّقْل لما وقع"[1].

المثال الثاني: عن الزبير بن العوام ﵁ أنه خاصم رجلاً من الأنصار قد شهد بدرًا مع رسول الله ﷺ في شَرِيجٍ من الحَرَّة، فقال النبي ﷺ: «اسْقِ يا زُبير، ثم أَرْسِلْ الماءَ إلى جارك»، فقال الأنصاريُّ: يا رسول الله، أَنْ كان ابنَ عَمَّتِك؟ فتلوَّن وجهُهُ ﷺ، ثم قال: «اسقِ يا زُبير، ثم احبسِ الماء حتى يرجع إلى الجَدْرِ، ثم أَرْسِلْ الماءَ إلى جارك»، واستوعى النبيُّ ﷺ حقَّه في صريح الحكم حين أَحْفَظَهُ الأنصاريُّ، وكان أشار عليهما بأمرٍ لهما فيه سَعَةٌ، قال الزُّبير: فما أحسِبُ هذه الآياتِ إلا نزلت في ذلك: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥] الآية[2].

فقول الزُّبير: (فما أحسِب هذه الآياتِ إلا نزلت في ذلك) عَنَى أن القِصَّةَ دخلت في معنى الآية، لا أن الآية نزلت بسبب ذلك، ولعلَّ الأنصاريَّ ﵁ ظنَّ أن قولَ النبيِّ ﷺ صلحٌ أو شفاعةٌ، وليس حُكْمًا شرعيًّا، أو لعلَّه تَسَرَّع فيما قال، ولم يُرَاعِ الأدبَ مع النبيِّ ﷺ فقال عبارته التي يُفْهَمُ منها عدمُ الحُكم بالحقِّ، وإنما الحُكم بالصُّلح، ولعلَّ النبيَّ ﷺ أراد من

---

(١) البرهان في علوم القرآن (١/ ٣١)، وانظر: التحرير والتنوير (١/ ٢٥).

(٢) البخاري (٤٥٨٥)، مسلم (٦١٨٣)، واللفظ له، (الشَّرِيج): مسيل ماء السماء. و(الجَدْر): الأصل، وهو بفتح الجيم، وقد تُكْسَر. و(اسْتَوْعَى): استوفى. و(أَحْفَظَهُ): أغضبه. و(شجر بينهم): اختلفوا فيه. اختصار صحيح البخاري وبيان غريبه (٣/ ٤٥٥).

الأنصاريِّ أن يكون أسمى من ذلك، فأظهر له غضبَه من ردِّه، وقد استحسن الطاهر بن عاشور رحمه الله عدمَ معرفة الاسم.

والطَّبَرِيُّ رحمه الله يقرِّرُ أن القصَّةَ أُلحِقَ حُكمُها بالآية، لا أنها سبب لنزولها، ويناقِش ذلك بصورة رائعة تبيِّنُ أهمِّيَّةَ معرفةِ السِّياق، وألا يكون عائقًا عن شمول صُوَرٍ لم يدلَّ عليها سِياق الآيات، وسبب المناقشة ألا يتوهمَّ القارئ أن الأنصاريَّ رضي الله عنه صاحب القصَّةِ دخل في المنافقين الَّذِينَ يصدون عن الرَّسُول صلى الله عليه وآله وسلم صُدودًا، وهُمُ الَّذِينَ ذُكِرُوا من قبل.. فاسمع بعضَ ما يقول الطَّبَرِيُّ رحمه الله: "فإن ظنَّ ظانٌّ أن في الذي رُوي عن الزُّبير وابن الزُّبير من قِصَّته وقِصَّة الأنصاري في شِراج الحَرَّة، وقولِ من قال في خبرهما: فنزلت: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥] ما يُنبِئ عن انقطاع حُكْمِ هذه الآية وقِصَّتِها من قِصَّة الآيات قبلها، فإنه غير مستحيل أن تكون الآية نزلت في قِصَّةِ المُحْتكِمين إلى الطاغوت، ويكون فيها بيان ما احتكم فيه الزُّبيرُ وصاحبُه الأنصاريُّ رضي الله عنهما... كان إلحاق معنى بعض ذلك ببعضٍ أولى، ما دام الكلامُ مُتَّسقةً معانيه على سياقٍ واحد، إلا أن تأتي دلالة على انقطاع بعض ذلك من بعض، فيُعْدَلَ به عن معنى ما قبله"[1].

والسَّببيَّةُ النَّصيَّةُ الصريحة:

مثل: سبب نزول الآية كذا وكذا... وهذه الصِيغة لا تكاد توجد في الأحاديث، ولكن أهل العلم يستنبطون الذي يدلُّ عليها، ويظنُّونَه صريحًا في السَّببيَّة فيطلقون عليه: سبب النُّزُول...فالمصطلح الدالُّ على سبب النُّزُول صراحة هو من قول أهل العلم تعليقًا على

(١) تفسير الطَّبَرِي (٨/ ٥٢٤).

الرواية، كقول البيهقيِّ رحمه الله: «باب سبب نزول الرُّخْصَةِ في التَّيَمُّم»، ثم ساق حديثَ عائشة رضي الله عنها[1]، أنها قالت:

خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ -أَوْ بِذَاتِ الْجَيْشِ- انْقَطَعَ عِقْدٌ لِي، فَأَقَامَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى الْتِمَاسِهِ، وَأَقَامَ النَّاس مَعَهُ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَأَتَى النَّاس إِلَى أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، فَقَالُوا أَلاَ تَرَى إِلَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها ؟ أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَبِالنَّاس مَعَهُ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ. فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه وَرَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَاضِعٌ رَأْسَهُ عَلَى فَخِذِي قَدْ نَامَ، فَقَالَ حَبَسْتِ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَالنَّاس وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ؟! قَالَتْ فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه وَقَالَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَقُولَ، وَجَعَلَ يَطْعُنُ بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي، فَلاَ يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلاَّ مَكَانُ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى فَخِذِي، فَنَامَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم حَتَّى أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ، فَأَنْزَلَ اللهُ عز وجل آيَةَ التَّيَمُّمِ فَتَيَمَّمُوا. فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ الْحُضَيْرِ رضي الله عنه -وَهُوَ أَحَدُ النُّقَبَاءِ- مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ! فَقَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: فَبَعَثْنَا الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ فَوَجَدْنَا الْعِقْدَ تَحْتَهُ[2].

فهذه الرِّواية صريحة في السببيَّة، وآية التيمُّمِ المذكورة اختلف فيها فقيل هي الآية (٤٣) من النساء، وقيل الآية (٦) من المائدة، وجاءت بعض الروايات تصرِّح بأنها آية المائدة، حيث جاء في الحديث: فَنَزَلَتْ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٦] الآيَةَ[3]، مع أنه لا يظهر لي التصريح بأنها آية المائدة نصًّا ها هنا لاحتمال الإدراج.

---

(١) سنن البيهقي الكبرى (١/ ٢٠٤)، والحديث رواه البخاري (٤٦٠٧).

(٢) البخاري (٤٦٠٧)، مسلم (٧٤٤).

(٣) البخاري ـ(٤٦٠٨).

وعند التأمل فإنه يعسر تحديدُ صيغةٍ بعينها لتكون صيغةً صريحة في السببية، وتُعَبِّر عن سبب نزولٍ حقيقيٍّ، والذي يُقَرِّب المسألة القرائنُ المختلفة التي تحف بهذه القصة حيث تجعلنا نجزم أنها كانت سببًا للنزول، فهذه القرائن تقرر أن ما ذكر كان سببًا للنزول حقًّا، لا أنه يدخل معناه في الآية.

ونتيجة هذا التحليل: يمكننا تقرير أن أسباب النُّزُول قليلة، وأكثر ما يذكره المفسِّرون يندرج فيما ذكر، وقد قال الطاهر بن عاشور رحمه الله: "أولع كثير من المفسِّرين بتطلُّبِ أسباب نزول آي القرآن... وأغربوا في ذلك وأكثروا، حتى كاد بعضُهم أن يُوْهِمَ النَّاسَّ أنَّ كلَّ آيةٍ من القرآن نزلت على سبب، وحتى رفعوا الثِّقَة بما ذكروا"[1].

(١) التحرير والتنوير (١/ ٢٣).

المبحث الثاني: طرق معرفة السبب الحقيقي للنـزول

ما الطرق الصحيحة لمعرفة السبب الحقيقي لنزول الآيات؟

أولاً: وجود عبارة أو قرائن تدل صراحةً أن ما ذكره الراوي هو سبب النُّزُول حقيقة لا احتمالًا، ولذا قال الواحديُّ رَحِمَهُ اللهُ: "لا يحلُّ القولُ في أسباب نزول الكتاب إلا بالرواية والسَّماع ممَّن شاهدوا التَّنزيل"[1]، ومن ذلك ما جاء عن أبي وائل قال: قال عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال رسول الله ﷺ: «من حَلَفَ على يمينٍ يَستحِقُّ بها مالًا وهو فيها فاجرٌ لقي الله عَزَّ وَجَلَّ وهو عليه غضبانُ». فأنزل الله عَزَّ وَجَلَّ تصديقَ ذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا - فقرأ إلى - عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران:٧٧]. ثم إنَّ الأشعثَ بنَ قيسٍ خرج إلينا فقال: ما يحدِّثُكم أبو عبد الرحمن؟ قال فحدَّثناه فقال: صَدَقَ لفِيَّ والله أُنْزِلت كانت بيني وبين رجلٍ خُصومةٌ في بئر فاختصمنا إلى رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «شاهداك أو يَمينُه». قلت: إنه إذًا يحلف ولا يبالي، فقال رسول الله ﷺ: «من حَلَفَ على يمينٍ يَستحقُّ بها مالًا هو فيها فاجرٌ، لَقِيَ الله وهو عليه غضبانُ». فأنزل الله عَزَّ وَجَلَّ تصديقَ ذلك، ثم اقْتَرَأَ هذه الآيَةَ-أي المذكورة-[2] فهذه صريحة أو قريبة من الصَّريحة.

ثانيًا: بأن تتضمَّنَ الآيةُ إشارةً واضحةً إلى الأسباب التي دعت إلى نزولها كما في مبهمات القرآن التي تبدأ بقوله تعالى: ﴿ومنهم﴾ غالبًا، ومثل ما جاء عن أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أنها قالت: يغزو الرجال ولا يغزو النساء، وإنما لنا نِصْفُ الميراث، فأنزل الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء:٣٢] قال مجاهد رَحِمَهُ اللهُ: فأنزل فيها: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ [الأحزاب:٣٥][3]، وفي روايةٍ قالت: يا رسول الله ﷺ لا أسمع الله ذِكْرَ النِّساء في

---

(١) أسباب النـزول (ص: ٢).

(٢) البخاري (٢٥١٦).

(٣) الترمذي (٣٠٢٢)، وصحَّحه الألباني، ورواه أبو يعلى (٦٩٥٩)، وصحَّحه المحقِّق (حسين سليم أسد).

الهجرة بشيء، فأنزل الله ﷻ: ﴿فَٱسۡتَجَابَ لَهُمۡ رَبُّهُمۡ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٖ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰۖ...﴾ [آل عمران:١٩٥][1].

مثال على اللفظ المحتمل لسبب النزول، وعلاقته بتعدد مرات النزول:

إليك –أيّدك الله– هذا المثال الذي يُوْقِفُك على أهمِّيَّة عدم الاغترار بلفظة (نزلت) لتكون دليلاً على سبب النزول:

قال محمد بن كعب القُرظيُّ رحمه الله: أنزل الله ﷻ: ﴿يَسۡـَٔلُكَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيۡهِمۡ كِتَٰبٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِۚ﴾ إلى قوله: ﴿وَقَوۡلِهِمۡ عَلَىٰ مَرۡيَمَ بُهۡتَٰنًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ١٥٤-١٥٦]، فلمَّا تلاها النبيُّ ﷺ عليهم –يعني: على اليهود– وأخبرهم بأعمالهم الخبيثة، جَحَدوا كلَّ ما أَنزَلَ الله ﷻ، وقالوا: ما أنزل الله على بشر من شيء، ولا على موسى، ولا على عيسى!! وما أنزل الله ﷻ على نبيٍّ من شيء! قال: فحلَّ حُبْوَته[2]، وقال: ولا على أحد!! فأنزل الله جلَّ ثناؤه: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ إِذۡ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٖ مِّن شَيۡءٖۗ﴾ [الأنعام:٩١][3]، وأنت خبيرٌ –أيَّدك الله– بأنَّ قوله:(فأنزل الله)، ثم ذَكَرَ آيةَ الأنعام، إنما عنى بها تأكيدًا للنزول الأوَّل، أو إنزالاً آخر على قول من أجاز نزول الآية أكثر من مرَّةٍ، وذلك لأنَّ آية الأنعام مكية، وحاول بعضهم أن يزعم أن هذا الموضع من آية الأنعام تَأَخَّرَ نزوله حتى نزل في المدينة، وذلك ذهولٌ شديد عن السِّياق، والارتباط بين ما قبل هذه الآية وما بعدها ممَّا يُحَتِّمُ عدمَ تأخُّرِ نزولها.

---

(١) المستدرك (٣١٧٤)، وقال: "«هذا حديث صحيح، على شرط البخاري، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، ورواه الترمذي (٣٠٣٣)، وصحَّحه الألباني لغيره.

(٢) بِكَسْر الْحَاء الْمُهْملَة أَو ضمهَا وَسُكُون الْمُوَحدَة مَا يحتبى بِهِ الْإِنْسَان من ثوب وَنَحْوه. حاشية السندي على سنن النسائي (٣/ ٣٣).

(٣) تفسير الطَّبَرِي (٩/ ٤٠١)، وضعَّفه إسلام منصور، لأن فيه نَجيحَ بن عبد الرحمن، وهو ضعيف، وعبد العزيز بن أبان، متروك الحديث. تفسير الطَّبَرِي، طبعة دار الحديث (٤/ ٢٦٦).

المبحث الثالث: قواعد عامة تتعلق بأسباب النزول

قاعدة: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فسبب النُّزول لا يخصص العام:

إذ القرآن نزل ليكون تشريعًا عامًّا يتجاوز الزمان والمكان: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان:١]، ويُفصِّلُ ابن عاشور رحمه الله ذلك فيقول: «ومعنى كون أسباب النُّزُول من مادة التفسير أنها تُعِينُ على تفسير المراد، وليس المراد أنَّ لفظَ الآية يُقصَرُ عليها؛ لأن سبب النُّزُول لا يُخصِّصُ»(١).

مثال ذلك: آيات اللِّعان، فعَنِ ابن عَبَّاس رضي الله عنهما: أَنَّ هِلاَلَ بْنَ أُمَيَّةَ رضي الله عنه قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «الْبَيِّنَةَ، أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلاً يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ؟ فَجَعَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «الْبَيِّنَةَ، وَإِلاَّ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ»، فَقَالَ هِلاَلٌ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ، فَلَيُنْزِلَنَّ اللهُ مَا يُبَرِّئُ ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ عليه السلام، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ﴾، فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ: ﴿إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [النور: ٦-٩]، فَانْصَرَفَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا، فَجَاءَ هِلاَلٌ فَشَهِدَ وَالنَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟»، ثُمَّ قَامَتْ، فَشَهِدَتْ، فَلَمَّا كَانَتْ عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَقَّفُوهَا وَقَالُوا: إِنَّهَا مُوجِبَةٌ. قَالَ ابن عَبَّاس رضي الله عنهما: فَتَلَكَّأَتْ، وَنَكَصَتْ، حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهَا تَرْجِعُ، ثُمَّ قَالَتْ: لاَ أَفْضَحُ قَوْمِي سَائِرَ الْيَوْمِ، فَمَضَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَبْصِرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ الْعَيْنَيْنِ، سَابِغَ الأَلْيَتَيْنِ، خَدَلَّجَ السَّاقَيْنِ، فَهْوَ لِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ»، فَجَاءَتْ بِهِ كَذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَوْلاَ مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللهِ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ»(٢).

---

(١) التحرير والتنوير (١/ ٢٦).

(٢) البخاري (٤٧٤٧)، و(سابغ الأليتين) أي تامهما وعظيمهما من سبوغ الثوب والنعمة، و(خدلج الساقين) أي عظيمهما.

وممَّا يدلُّ على العموم أن النبيَّ ﷺ طبَّقَ الآياتِ ذاتَها على عُوَيْمِرٍ العَجْلَانِيِّ، ففي رواية للبخاريِّ أن سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَ أَنَّ عُوَيْمِرًا الْعَجْلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ الأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ لَهُ: يَا عَاصِمُ! أَرَأَيْتَ رَجُلاً وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلاً أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ سَلْ لِي يَا عَاصِمُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَسَأَلَ عَاصِمٌ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا، حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ؛ جَاءَه عُوَيْمِرٌ، فَقَالَ: يَا عَاصِمُ! مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ فَقَالَ عَاصِمٌ لِعُوَيْمِرٍ: لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ، قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتُهُ عَنْهَا، قَالَ عُوَيْمِرٌ: وَاللهِ؛ لَا أَنْتَهِي حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا، فَأَقْبَلَ عُوَيْمِرٌ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللهِ! أَرَأَيْتَ رَجُلاً وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلاً أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَدْ أَنْزَلَ اللهُ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ، فَاذْهَبْ فَأْتِ بِهَا». قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَاعَنَا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا فَرَغَا، قَالَ عُوَيْمِرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا، قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ[1]، فالآيات عامَّةٌ.

وفي هذه القاعدة يقول الطالب زيدان -وفَّقه الله-:

وَسَبَبُ النُّزولِ لاَ يُخَصِّصُ الْـ ... عُمومَ فَالْقَفْوُ لِمَا عَمَّ انتُخِلْ

قاعدة: العموم التقعيديُّ لا يَحْصُره ضربُ المثال التفصيلي، ويمكنك أن تقول: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السِّياق:

فعموم الألفاظ تجعلنا نحملها على عمومها، وورود مثال تفصيليٍّ في السِّياق لا يعني حَصْرَ العموم عليه، ومن أمثلة ذلك أنَّ الله تعالى ذكر أحكام النِّكاح، والتخفيف في إلزام الحُرِّ بنكاح

(١) البخاري (٥٢٥٩)، مسلم (٣٧٣٦).

الحُرَّةِ، ثم قال: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، **فأَوْهَمَتْ عبارةُ الطَّبَرِيِّ** رحمه الله **أنَّ ذلك من أجلِ آخر حُكمٍ في السِّياق، فقال: "يعني جلَّ ثناؤه بقوله:** ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ﴾: **يريد الله** عز وجل **أن يُيَسِّرَ عليكم، بإذنه لكم في نكاح الفتيات المؤمنات إذا لم تستطيعوا طَوْلًا لحُرَّةٍ،** ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾، **يقول: يسَّرَ ذلك عليكم إذا كنتم غيرَ مُسْتَطِيعي الطَّوْلِ للحرائر، لأنكم خُلِقتُم ضعفاء عَجَزَةً عن ترك جِمْاع النساء، قَلِيلي الصبر عنه، فأذن لكم في نكاح فتياتكم المؤمنات عند خوفكم العَنَتَ على أنفسكم، ولم تجدُوا طَوْلًا لحُرَّةٍ، لئلَّا تَزْنُوا، لِقلَّة صبركم على ترك جِمَاع النِّساء"**[1]**، ولكنَّ الصحيح أنَّ هذه الآيةَ تقعيد عامٌّ لكلِّ ما ورد قبل الآية ممَّا يتعلَّقُ بأحكام الشؤون الاجتماعية، وأحكام الأُسْرة، وحقوق اليتامى في سورة النِّساء، وكذلك أحكام الأموال والشؤون الاستثمارية والعلاقات الأُسَرِيَّةِ والدَّوليَّةِ التي بعدها.. بل إنَّ هذه الآيةَ تتعلَّقُ بالتشريعات الواردة في القرآن كلِّه، فلا يُقَيِّدُ السِّياقُ لفظَها، ولذا روى الطَّبَرِيُّ** رحمه الله **نَفْسُه في هذا الموضعِ عن مجاهد** رحمه الله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ﴾ **في نكاح الأَمَةِ، وفي كلِّ شيء فيه يُسْرٌ"**[2].

قاعدة: صورة السبب قطعية الدخول في العام:

اللفظ الْعَامُّ للآية حُجَّةٌ على دخول أفراده في لفظه، ودلالته على ذلك تنتمي إلى الظَّاهر، لَكِنْ دَلَالَتُهُ عَلَى صُورَةِ السَّبَبِ أَقْوَى، فالعامُّ نَصٌّ فِي سَبَبِهِ الذي نزل لأجله، ظَاهِرٌ فِيمَا زَادَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا جَعَلُوهَا قَطْعِيَّةً فِي السَّبَبِ لِاسْتِحَالَةِ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ عليه السلام أَنْ يُسْأَلَ عَنْ بَيَانِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانِهِ، فَيَضْرِبُ عَنْ بَيَانِهِ وَيُبَيِّنُ غَيْرَهُ مِمَّا لَمْ يُسْأَلْ عَنْهُ، وَعَلَى

---

(١) تفسير الطَّبَرِي (٨/ ٢١٥).

(٢) تفسير الطَّبَرِي (٨/ ٢١٥)، وكذا بين عموم هذه الآيات لما ورد في هذه السورة وغيرها ابن كثير عند تفسيره لهذه الآيات في(٢/ ٢٦٧).

هَذَا فَيَجُوزُ تَخْصِيصُ هَذَا الْعَامِّ بِدَلِيلٍ كَغَيْرِهِ مِنْ الْعُمُومَاتِ الْمُبْتَدَأَةِ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ صُورَةِ السَّبَبِ بِالِاجْتِهَادِ؛ لِأَنَّ الْعَامَّ يَدُلُّ عَلَيْهِ بِطَرِيقِ الْعُمُومِ، وَكَوْنُهُ وَارِدًا لِبَيَانِ حُكْمِهِ(1).

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة ١٩٦]:

حقّق الشنقيطيُّ ﵀ أن أَكْثَرَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ يَقُولُونَ: إِنَّ الْإِحْصَارَ هُوَ مَا كَانَ عَنْ مَرَضٍ أَوْ نَحْوِهِ: أَحْصَرَهُ الْمَرَضُ يُحْصِرُهُ بِضَمِّ الْيَاءِ، وَكَسْرِ الصَّادِ إِحْصَارًا، وَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْعَدُوِّ فَهُوَ الْحَصْرُ، تَقُولُ الْعَرَبُ: حَصَرَ الْعَدُوُّ يَحْصُرُهُ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّ الصَّادِ حَصْرًا بِفَتْحٍ فَسُكُونٍ، وَعَكَسَ بَعْضُهم، وَقَالَ جَمَاعَةٌ: الْحَصْرُ وَالْإِحْصَارُ يُسْتَعْمَلَانِ فِي الْجَمِيعِ.

واخْتَلَفَ فِي الْمُرَادِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ على أقوال أشهرها قولان:

القول الأول: الْمُرَادُ بِهِ حَصْرُ الْعَدُوِّ خَاصَّةً، وَهُوَ الرِّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ الصَّحِيحَةُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلَ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِي رحمهم الله.

فَمَنْ أُحْصِرَ بِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَلُّلُ حَتَّى يَبْرَأَ مِنْ مَرَضِهِ، وَيَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَيَسْعَى، وَحُجَّتهم أَنَّ قَوْله تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] نَزَلَتْ فِي صَدِّ الْمُشْرِكِينَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ وَهُمْ مُحْرِمُونَ بِعُمْرَةِ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ عَامَ سِتٍّ، وصُورَة سَبَبِ النُّزُولِ قَطْعِيَّةَ الدُّخولِ فَلَا يُمْكِنُ إِخْرَاجُهَا بِمُخَصَّصٍ، وَرُوِيَ عَنْ مَالِكٍ ﵀ أَنَّ صُورَةَ سَبَبِ النُّزُولِ ظَنِّيَّةُ الدُّخولِ لَا قَطْعِيَّتُهُ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي: (مَرَاقِي السُّعُودِ) بِقَوْلِهِ:

وَاجْزِمْ بِإِدْخَالِ ذَوَاتِ السَّبَبِ ... وَارْوِ عَنِ الْإِمَامِ ظَنًّا تُصِبِ

ويؤيد هذا المعنى مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵄، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ إِنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ عَنِ الْحَجِّ طَافَ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ

(1) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٤/ ٢٩٣)، الغيث الهامع شرح جمع الجوامع (ص:٣٣٦).

يَحِلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يَحُجَّ عَامًا قَابِلاً فَيُهْدِي، أَوْ يَصُومُ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا»[1]، وروى مَالِكٌ رحمه الله فِي "الْمُوَطَّأ" عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: «أَنَّ سَعِيدَ بْنَ حُزَابَةَ الْمَخْزُومِيَّ صُرِعَ بِبَعْضِ طَرِيقِ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَسَأَلَ عَلَى الْمَاءِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ، فَوَجَدَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ، وَعَبْدَ اللهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَمَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ، فَذَكَرَ لَهُمُ الَّذِي عَرَضَ لَهُ، فَكُلُّهُمْ أَمَرَهُ أَنْ يَتَدَاوَى بِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ، وَيَفْتَدِيَ فَإِذَا صَحَّ اعْتَمَرَ فَحَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ، ثُمَّ عَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ، وَيَهْدِي مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ»[2].

الْقَوْلُ الثَّانِي: فِي الْمُرَادِ بِالْإِحْصَارِ أَنَّهُ يَشْمَلُ مَا كَانَ مِنْ عَدُوٍّ وَنَحْوِهِ، وَمَا كَانَ مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ، مِنْ جَمِيعِ الْعَوَائِقِ الْمَانِعَةِ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْحَرَمِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رحمه الله لشمول الْإِحْصَارِ للمَرَض؛ لـمَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرِجَ فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى» فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابن عَبَّاس، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهم فَقَالَا: صَدَقَ[3]، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ، وَابْنِ مَاجَهْ: «مَنْ عَرِجَ، أَوْ كُسِرَ، أَوْ مَرِضَ» فَذَكَرَ مَعْنَاهُ[4].

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي (شَرْحِ الْمُهَذَّبِ): "رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمْ بِأَسَانِيدَ صَحِيحَةٍ"[5].

---

(١) البخاري (١٨١٠)، النسائي (٢٧٦٩).

(٢) الموطأ (١/ ٣٦٢)، وإسناده صحيح. التبيان في تخريج وتبويب أحاديث بلوغ المرام (٨/ ٤٧١).

(٣) أحمد (١٥٨٢٣)، أبو داود (١٨٦٢)، الترمذي (٩٤٠)، النسائي (٢٨٦١)، ابن ماجه (٣٠٧٧).

(٤) أبو داود (١٨٦٣)، ابن ماجه (٣٠٧٨).

(٥) شرح المهذب (٨/ ٣٠٩)، انظر هذا التحقيق العجيب لهذه المسألة في: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/ ٨١).

وعلى اختلاف العلماء هنا فإنَّ جماهيرَهم على أنَّ إحصار العدو داخلٌ في الآية.

وفي هذه القاعدة يقول الطالب زيدان –وفَّقه الله–:

وصُورَةُ السَّببِ للنُّزُولِ   في راجِحٍ قَطْعِيَّةُ الدُّخولِ

سبب النزول لا يُخَصِّصُ العامَّ، ولكنه يُخَصِّصُ السِّياقَ، ويجعل عُمُومُه نوعيًّا لا استغراقيًّا

المراد من تخصيص السِّياق: أنه يدل على المراد من الكلام، وعلى نوع ذلك العموم هل هو استغراقيٌّ، أو نوعيٌّ، فهو لا يُخَصِّصُ العامَّ بشخصِ ذلك الذي نزلت فيه الآية، لكنه قد يُخَصِّصُ السِّياقَ بنوع معيَّنٍ، فكما أنَّ العبرةَ بعموم اللَّفظ لا بخصوص السبب، فكذلك لا يُتَوَسَّعُ في التَّعميم إذا ظهر الخصوص، وذكر ابن عاشور رحمه الله أنَّ القرآن «قد جاء بكليات تشريعية وتهذيبية، والحكمة في ذلك أن يكون وعيُ الأُمَّةِ لدينها سهلًا عليها، ولذلك قال تعالى: ﴿وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾ [المائدة:٣]، فكما لا يجوز حَمْلُ كلماتِه على خُصُوصيات جزئيةٍ لأنَّ ذلك يُبْطِلُ مرادَ الله عز وجل، كذلك لا يجوز تعميمُ ما قُصِدَ منه الخُصُوص، ولا إطلاقُ ما قُصِدَ منه التَّقييد، لأنَّ ذلك قد يُفْضِي إلى التَّخليط في المراد، أو إلى إبطالِه من أَصْلِه»[1].

ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ﴾ [آل عمران:١٨٨]، وفي سبب نزولها روايتان:

(١) التحرير والتنوير (١/ ٢٦).

الأولى: عن أبي سعيد الخُدْرِي رضي الله عنه: «أن رجالًا من المنافقين على عهد رسول الله ﷺ كان إذا خرج رسول الله ﷺ إلى الغزو تَخَلَّفوا عنه، وفرحوا بمَقْعَدهم خِلاف رسول الله ﷺ فإذا قَدِمَ رسول الله ﷺ اعتذروا إليه، وحلفوا وأحبُّوا أن يُحْمَدُوا بما لا يفعلوا»، فنزلت الآية[1].

والثانية: عن علقمة بن وقاص: أن مروان قال لبوَّابه: اذهب يا رافع إلى ابن عَبَّاس رضي الله عنهما، فقل: لئن كان كلُّ امرئ فرح بما أوتي، وأحبَّ أن يُحْمَدَ بما لا يفعل مُعَذَّبًا، لنعذَّبنَّ أجمعون. فقال ابن عَبَّاس رضي الله عنهما: وما لكم ولهذه، إنما دعا النبيُّ ﷺ يهود فسألهم عن شيء فكتموه إيَّاه، وأخبروه بغيره، فأروه أنْ قد استحمدوا إليه بما أخبروه عنه فيما سألهم، وفرحوا بما أتوا من كتمانهم، ثم قرأ ابن عَبَّاس رضي الله عنهما: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ - كذلك حتى قوله - يَفْرَحُونَ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟﴾ [آل عمران:١٨٧-١٨٨]»[2]... وابن عَبَّاس رضي الله عنهما هنا لم يُخَصِّصِ اللفظ العامَّ بسبب النُّزُول، بل خَصَّصَه تخصيصًا نوعيًّا بدلالة السِّياق، كما هو ظاهر.

وابن تَيْمِيَّةَ رحمه الله يضع قاعدة عظيمة هنا، إذ يقول: «قولهم: (هذه الآية نزلت في كذا) لا سيما إن كان المذكور شخصًا، كأسباب النُّزُول المذكورة في التفسير، كقولهم: إنَّ آية الظِّهار نزلت في امرأة أَوْسِ بنِ الصَّامت رضي الله عنه، وإنَّ آية اللِّعان نزلت في عُوَيْمِرٍ العَجْلَانِيِّ أو هلال بن أُمَيَّة رضي الله عنهما، وإنَّ آية الكَلَالَة نزلت في جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وإنَّ قوله: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة:٤٩] نزلت في بني قريظة... ونظائر هذا كثير، فالَّذِينَ قالوا ذلك لم يقصدوا أنَّ حكم الآية مُخْتَصٌّ بأولئك الأعيان دون غيرهم، فإنَّ هذا لا يقوله مسلم، ولا عاقل على الإطلاق، والنَّاس وإن تنازعوا في اللفظ العامِّ الوارد على سبب هل يختصُّ بسببه أم لا؟ فلم يقل أحد من

---

(١) البخاري (٤٥٦٧).

(٢) البخاري (٤٥٦٨).

علماء المسلمين إن عُموماتِ الكتاب والسُّنَّة تختصُّ بالشَّخص المُعيَّن، وإنما غاية ما يقال: إنها تختصُّ بنوعِ ذلك الشَّخصِ وما يشبهه، ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ، والآية التي لها سبب معين إن كانت أمرًا ونهيًا فهي متناولة لذلك الشخص، ولمن كان بمنزلته أيضًا"(١).

ويمكن الاستئناس في هذه المسألة بما رواه محمَّدُ بن كعب رحمه الله قال: جَاءَهُ رَجُلٌ قَالَ: إِنَّمَا فِي بَعْضِ الْكُتُبِ: إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا أَلْسِنَتُهُمْ أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، وَقُلُوبُهُمْ أَمَرُّ مِنَ الصَّبِرِ(٢)، يَلْبَسُونَ لِلنَّاسِ مُسُوكَ [جُلُود] الضَّأْنِ مِنَ اللِّينِ، يَحْتَلِبُونَ الدُّنْيَا بِالدِّينِ. قَالَ اللهُ تَعَالَى: "عَلَيَّ يَجْتَرِئُونَ، وَبِي يَغْتَرُّونَ، بِعِزَّتِي لَأُتِيحَنَّ لَهُمْ فِتْنَةً تَدَعُ الْحَلِيمَ فِيهَا حَيْرَانَ"، فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ: هَذَا فِي كتاب الله عز وجل: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ﴾ [البقرة:٢٠٤]، قَالَ الرَّجُلُ: قَدْ عَلِمْنَا فِيمَا أُنْزِلَتْ، فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدٌ: إِنَّ الْأَمْرَ يَنْزِلُ فِي رَجُلٍ، ثُمَّ يَكُونُ عَامًّا(٣).

وكذا قال الزَّمَخْشَرِيُّ رحمه الله في أول سورة الهمزة: "قيل نزلت في الأخنس بن شريق وكانت عادته الغيبة والوقيعة، وقيل في أمية بن خلف، وقيل في الوليد، ويجوز أن يكون السبب خاصًّا والوعيد عامًّا؛ ليتناول كل من باشر ذلك القبيح"(٤)، وهذا مذهب الجمهور(٥).

---

(١) مقدمة في أصول التفسير (ص: ٤٨).

(٢) ضُبِطَ فِي أَكْثَرِ النُّسَخِ بِكَسْرِ الْبَاءِ، وَفِي بَعْضِهَا بِسُكُونِهَا، وَفِي الْقَامُوسِ: الصَّبِرُ كَكَتِفٍ وَلَا يُسَكَّنُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ، عُصَارَةُ شَجَرٍ مُرٍّ. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/ ٣٣٣٦).

(٣) شعب الإيمان (٦٥٥٧)، قال المحقّق (مختار أحمد الندوي): "إسناده ليس بالقوي". والحديث وإن كان ضعيفًا إلا أنه سيق لأجل القاعدة المذكورة آخره.

(٤) الكشاف (٤/ ١٣٨٢)، وانظر: تفسير النسفي (٤/ ٣٥٦)، البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٢)، الإتقان (١/ ٩٠).

(٥) ابن كثير (٢/ ١١).

المبحث الرابع: فوائد معرفة سبب النُّزُول

سترى أن هذه الفوائد تُمَثِّلُ قواعدَ تفسيرية، ويمكن إجمالها في الآتي:

الفائدة الأولى: إقامة الدليل على المصدرية الإلهية للقرآن المجيد، فأسباب النزول تبيِّنُ أن القران نزل من الله تعالى:

كيف تُمَثِّلُ أسبابُ النزول دلائلَ على أن القرآن من عند الله؟

تجد سبب النُّزُول يوضِّح أنَّ النبيَّ ﷺ تَوَقَّفَ عن الإجابة عن الأمور الحادثة التي وقعت أمامه. لو كان القرآن تأليفًا له لأخبرهم بما يَتَعلَّقُ بالحوادث التي تقع أمامه، ليُثْبِتَ لهم ذكاءه وعبقريته، ولنبسط ذلك في جهتين توضِّحان ما بعدهما:

الجهة الأولى: التوقف عن جواب السائل عند نزول الوحي: فقد يُسْأَلُ النبيُّ ﷺ عن الشيء، فيتوقَّف عن الجواب حتى ينزل عليه الوحي، فعن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرْثٍ، وَهْوَ مُتَّكِئٌ عَلَى عَسِيبٍ إِذْ مَرَّ الْيَهُودُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ. فَقَالَ: مَا رَابَكُمْ إِلَيْهِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لاَ يَسْتَقْبِلُكُمْ بِشَيْءٍ تَكْرَهُونَهُ. فَقَالُوا: سَلُوهُ. فَسَأَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ، فَأَمْسَكَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ شَيْئًا[1].

ألا ترى أنه أحوج ما يكون ليُثْبِتَ لهم قوَّته العلميَّة، وبيِّنته الرِّساليَّة؟ لكنه تَوَقَّفَ ﷺ حتى قال ابن مسعود رضي الله عنه: فَعَلِمْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ فَقُمْتُ مَقَامِي، فَلَمَّا نَزَلَ الْوَحْيُ قَالَ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

وعن ابن عبَّاس رضي الله عنهما قال: قالت قريش ليهود: أعطونا شيئًا نسأل هذا الرجل. فقالوا: سلوه عن الرُّوح. فسألوه عن الرُّوح، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]، قالوا: أوتينا علمًا كثيرًا التوراة، ومن أوتي التوراة فقد أوتي خيرًا كثيرًا، فأُنزلت: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩][2].

---

(١) البخاري (٤٧٢١)، مسلم (٧١٦١).

(٢) الترمذي (٣١٤٠)، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ"، وصحَّح الألباني إسناده.

فاتَّضح أنَّ آية الرُّوح في سورة الإسراء نزلت في مكة وفي المدينة، فكيف نجمع بين الروايتين؟

قال ابن حَجَر رحمه الله في الجمع بين الروايتين: "ويمكن الجمع بأن يتعدَّدَ النُّزُول بحَمْل سكوته في المرَّة الثانية على توقُّع مزيد بيان في ذلك، إن ساغ هذا، وإلا فما في الصحيح أصحُّ"(١).

الجهة الثانية: قد يخفى عليه الأمر الواقع، فينزل الوحي مخبرًا له بحقائق الأمور:

فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رجل في غزوة تَبُوك في مجلس يومًا: ما رأيت مِثْلَ قُرَّائنا هؤلاء لا أرغبَ بطونًا، ولا أكذبَ ألسنة، ولا أجبنَ عند اللِّقاء. -عنى أصحابَ النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم- فقال رجل في المجلس: كذبت، ولكنك منافق. لأخبرنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فبلغ ذلك النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم ونزل القرآن. قال عبد الله رضي الله عنهما: فأنا رأيته متعلِّقًا بحَقْبِ ناقةِ رسول الله تَنْكُبُهُ الحِجَارة، وهو يقول: يا رسول الله ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾، ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ﴿أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ [التوبة: ٦٥](٢).

والظاهر أن القائل مجموعة كما جاء عند الطَّبرانِيِّ، وأنَّ بعضهم تاب فعفا الله عنه(٣).

فسكوت النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم حتى ينزل عليه الوحي دليلٌ على أنَّ القرآن ليس من عنده.

ويمكنك أن ترى أن النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم ربَّما مال في قضية إلى أمرٍ من الأمور، ثم ينزل عليه الوحي فيصوِّبُ اتِّجاهه، ويسدِّدُ فَهْمَه، فعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَمِّي فَسَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ

---

(١) فتح الباري لابن ابن حجر (٨/ ٤٠١).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٢٩)، قال الشيخ مقبل الوادعي:" الحديث رجاله رجال الصحيح إلا هشام بن سعد، فلم يخرج له مسلم إلا في الشواهد، كما في الميزان، وأخرجه الطَّبَرِيُّ من طريقه، وله شاهد بسند حسن عند ابن أبي حاتم من حديث كعب بن مالك". الصحيح المسند من أسباب النزول (ص: ١٠٩).

(٣) ينظر: تفسير الطَّبَرِي (٦/ ٤٠٨).

بْنَ أُبَيٍّ ابْنَ سَلُولَ يَقُولُ: لاَ تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ حَتَّى يَنْفَضُّوا، وَلَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمِّي فَذَكَرَ عَمِّي لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَدَعَانِي فَحَدَّثْتُهُ، فَأَرْسَلَ إِلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ أُبَيٍّ وَأَصْحَابِهِ، فَحَلَفُوا مَا قَالُوا، [فَلامَنِي الأنصار]، وَكَذَّبَنِي النَّبِيُّ ﷺ، وَصَدَّقَهُمْ. فَأَصَابَنِي غَمٌّ لَمْ يُصِبْنِي مِثْلُهُ قَطُّ، فَجَلَسْتُ فِي بَيْتِي. وَقَالَ عَمِّي: مَا أَرَدْتَ إِلَى أَنْ كَذَّبَكَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَقَتَكَ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ١] وَأَرْسَلَ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ فَقَرَأَهَا وَقَالَ: «إِنَّ اللهَ قَدْ صَدَّقَكَ»[(١)].

فتوقَّفَ النبيُّ ﷺ عن الإخبار بأجوبة الأسئلة، وعن معرفة حقائق المُؤَامرات حتى ينزل عليه الوحي، وهذا دليل جليٌّ أنَّ النبيَّ ﷺ لم يأت بالوحي من عنده، بل هو تنزيل من حكيم حميد.

وأبرز ما يَدُلُّك على ذلك قِصَّةُ الإفك؛ فإنَّ النبيَّ ﷺ أقام شهرًا لا يتكلَّمُ فيها بشيء مع دفاعه عن عائشة رضي الله عنها حتى نزل عليه الوحي، وقالت -فيما رواه البخاري-: «حَتَّى أُنْزِلَ عَلَيْهِ الوَحْيُ، فَأَخَذَهُ مَا كَانَ يَأْخُذُهُ مِنَ البُرَحَاءِ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَتَحَدَّرُ مِنْهُ مِثْلُ الجُمَانِ مِنَ العَرَقِ فِي يَوْمٍ شَاتٍ، فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَكَانَ أَوَّلَ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَ بِهَا، أَنْ قَالَ لِي: «يَا عَائِشَةُ احْمَدِي اللهَ، فَقَدْ بَرَّأَكِ اللهُ»، فَقَالَتْ لِي أُمِّي: قُومِي إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: لَا وَاللهِ، لَا أَقُومُ إِلَيْهِ، وَلَا أَحْمَدُ إِلَّا اللهَ»[(٢)].

وكذلك قِصَّةُ أسرى بدر، وسورة عبس، وآيات سورة الأحزاب في قصة زيد بن حارثة، وآيات سورة النساء: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾ وَٱسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء ١٠٥-١٠٦]، وأمثال

---

(١) البخاري (٤٩٠٠).

(٢) البخاري (٤٧٥٠).

ذلك فكلُّها تبيِّنُ أن النبيَّ ﷺ لا يتكلَّمُ بشيء حتى ينزل عليه وحي من السماء، وربما نزل بما يخالِفُ ما مال إليه.

الفائدة الثانية: أسباب النزول تدل على الإعجاز في الوحي النازل الملفوظ، المكتوب في اللوح المحفوظ:

وذلك أن الله ﷻ قد أنزل القرآن المجيد إلى السماء الدُّنيَا مجموعًا قبل حدوث الأسباب، فالآيات التي نزلت بسببٍ من الأسباب لم تُغَاير سِياقَها الموضعيَّ، فهي غير متوقِّفة على هذا السبب، وإنما السببُ علامةٌ زادها إبرازًا وحضورًا في العقلية التي تقرأ القرآن، فهذه الفائدة من جهة النَّظْم، وأنَّه من عند الله تعالى[1].

وفيها قال الشيخ الطالب -وفَّقه الله-:

وَهْوَ يَدُلُّنا على الإعْجازِ ... فِي الوَحْيِ مِنْ قَطْعِيٍّ اَوْ مَجازِ

الفائدة الثالثة: إظهار العناية بالرَّسُول ﷺ، وتسليته والاحتفاء به، وتسديده في مراحل الدعوة المختلفة مع شدِّة الخُطوب التي وقعت عليه:

فقد قال الله تعالى جَدُّه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا﴾ [الفرقان: ٣٢]، بل نجد عناية آيات القرآن بفؤاد النبيِّ ﷺ في الآيات النازلة، ولو لم يذكر لنزولها سببٌ خاصٌّ، فقد قال الله جل ذكره: ﴿وَكُلّٗا نَّقُصُّ عَلَيۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَۚ وَجَآءَكَ فِي هَٰذِهِ ٱلۡحَقُّ وَمَوۡعِظَةٞ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [هود: ١٢٠]، ومن أبرز الأمثلة على ذلك: آيات الإفك، ومن بديع كلام الزَّمَخْشَرِيِّ رحمه الله في بيان مكانة هذه الآيات في الدِّفاع عن النبيِّ ﷺ وعن عائشة رضي الله عنها:

---

(١) التحرير والتنوير (١/ ٢٦).

"ولو فَلَيتَ القرآن كُلَّه، وفَتَّشْتَ عمَّا أوعد به العصاةَ لم تر الله تعالى قد غَلَّظَ في شيء تَغْلِيظَه في إفك عائشةَ رضوان الله عليها، ولا أَنْزَلَ من الآيات القَوَارِعِ المشحونةِ بالوعيد الشَّديد، والعِتاب البليغ، والزَّجْر العنيف، واستعظامِ ما رُكِبَ من ذلك، واستفظاعِ ما أُقدِمَ عليه، ما أَنْزَلَ فيه على طرق مختلفة، وأساليبَ مُفْتَنَّةٍ. كلٌّ واحد منها كافٍ في بابه، ولو لم ينزل إلا هذه الثلاث لكفى بها، حيث جعل القَذَفَةَ ملعونين في الدَّارين جميعًا، وتوعَّدهم بالعذاب العظيم في الآخرة، وبأنَّ ألسنتَهم وأيديَهم وأرجلَهم تشهد عليهم بما أَفِكُوا وبَهَتُوا، وأنه يُوَفِّيهم جزاءهم الحقَّ الواجب الذي هُمْ أهله، حتى يعلموا عند ذلك أَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ. فأوجز في ذلك وأَشْبَعَ، وفَصَّلَ وأجمل، وأَكَّدَ وكرَّرَ، وجاء بما لم يقع في وعيد المشركين عَبَدَةِ الأوثان إلا ما هو دونه في الفَظَاعَة، وما ذاك إلا لأمر. وعن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما: أنه كان بالبصرة يوم عرفة، وكان يُسْأَلُ عن تفسير القرآن، حتى سئل عن هذه الآيات فقال: من أذنب ذنبًا ثم تاب منه قُبِلَت توبتُه إلا من خاض في أمر عائشة رضي الله عنها، وهذه منه مبالغة وتعظيم لأمر الإفك.

ولقد بَرَّأ الله تعالى أربعةً بأربعة: بَرَّأ يوسفَ عليه السلام بلسان الشَّاهد، وَشَهِدَ شاهِدٌ مِنْ أَهْلِها. وبَرَّأ موسى عليه السلام من قول اليهود فيه بالحَجَر الذي ذهب بثوبه. وبَرَّأ مريمَ عليهاالسلام بإنطاق ولدِها حين نادى من حِجْرها: إني عبد الله. وبَرَّأ عائشة رضي الله عنها بهذه الآيات العظام في كتابه المعجز المَتْلوِّ على وجه الدَّهر، مِثْلَ هذه التبرئة بهذه المبالغات. فانظر، كم بَيْنَها وبَيْنَ تبرئة أولئك؟ وما ذاك إلا لإظهار عُلُوِّ منزلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والتنبيه على إنافة مَحَلِّ سَيِّدِ ولد آدم عليه السلام، وخيرة الأوَّلين والآخرين، وحُجَّةِ الله على العالمين"[1].

(١) الكشاف (٣/ ٢٢٣).

واضرب لهم مثلاً كذلك بسورة الضحى فيما يتعلق بالعناية الخاصة بالنبي ﷺ، فعَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنه، قَالَ احْتَبَسَ جِبْرِيلُ ﷺ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ: أَبْطَأَ عَلَيْهِ شَيْطَانُهُ، فَنَزَلَتْ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۞ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۞ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ١-٣][1].

الفائدة الرابعة: العناية بالمؤمنين خاصة وبالبشرية عامة:

اضرب لهم مثلاً بسورة المجادلة، فيما يتعلق بالعناية بالمؤمنين، فعَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ ثَعْلَبَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: فِيَّ -وَاللهِ- وَفِي أَوْسِ بْنِ صَامِتٍ رضي الله عنه أَنْزَلَ اللهُ عز وجل صَدْرَ سُورَةِ الْمُجَادَلَةِ قَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَهُ وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا، قَدْ سَاءَ خُلُقُهُ وَضَجِرَ، قَالَتْ: فَدَخَلَ عَلَيَّ يَوْمًا فَرَاجَعْتُهُ بِشَيْءٍ فَغَضِبَ، فَقَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي، قَالَتْ: ثُمَّ خَرَجَ فَجَلَسَ فِي نَادِي قَوْمِهِ سَاعَةً، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ، فَإِذَا هُوَ يُرِيدُنِي عَلَى نَفْسِي، قَالَتْ: فَقُلْتُ: كَلاَّ وَالَّذِي نَفْسُ خُوَيْلَةَ بِيَدِهِ، لاَ تَخْلُصُ إِلَيَّ وَقَدْ قُلْتَ مَا قُلْتَ حَتَّى يَحْكُمَ اللهُ وَرَسُولُهُ فِينَا بِحُكْمِهِ، قَالَتْ: فَوَاثَبَنِي وَامْتَنَعْتُ مِنْهُ، فَغَلَبْتُهُ بِمَا تَغْلِبُ بِهِ الْمَرْأَةُ الشَّيْخَ الضَّعِيفَ، فَأَلْقَيْتُهُ عَنِّي، قَالَتْ: ثُمَّ خَرَجْتُ إِلَى بَعْضِ جَارَاتِي فَاسْتَعَرْتُ مِنْهَا ثِيَابَهَا، ثُمَّ خَرَجْتُ حَتَّى جِئْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَجَلَسْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَذَكَرْتُ لَهُ مَا لَقِيتُ مِنْهُ، فَجَعَلْتُ أَشْكُو إِلَيْهِ ﷺ مَا أَلْقَى مِنْ سُوءِ خُلُقِهِ، قَالَتْ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: يَا خُوَيْلَةُ، ابْنُ عَمِّكِ شَيْخٌ كَبِيرٌ فَاتَّقِي اللهَ فِيهِ، قَالَتْ: فَوَاللهِ مَا بَرِحْتُ حَتَّى نَزَلَ فِيَّ الْقُرْآنُ، فَتَغَشَّى رَسُولَ اللهِ ﷺ مَا كَانَ يَتَغَشَّاهُ، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ فَقَالَ لِي: يَا خُوَيْلَةُ، قَدْ أَنْزَلَ اللهُ فِيكِ وَفِي صَاحِبِكِ، ثُمَّ قَرَأَ عَلَيَّ: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي

---

(١) البخاري (١١٢٥).

تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ **إِلَى قَوْلِهِ**: ﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ١-٤]... **الحديث**(١).

واضرب لهم مثلاً في العناية بالبشر بما ورد عَنِ ابن عَبَّاس رضي الله عنهما، قال: كانوا يكرهون أن يَرْضَخُوا لأنسابهم [أي: يَقْسِموا ويُعْطوا قَراباتِهم] وهم مشركون، فنزلت: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ﴾ حتى بلغ: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٧٣] فرَخَّصَ لهم(٢)، [فأمر بالصَّدَقة بعدها على كلِّ من سألك من كلِّ دِين].

وسورة يوسف عليه الصلاة والسلام فيما يتعلَّق بالعناية بالعالمين، فإن الصَّحابَة رضي الله عنهم اشتاقوا لسماع قِصَّة من القَصَصِ، فقَصَّ الله عز وجل عليهم أَحْسَنَ القَصَصِ، ونزلت سورة يوسف عليه السلام وتضمَّنت خِطَّة إنقاذٍ وضعها يوسف عليه السلام لِمصر ولم تكن مسلمة، ثم صار يوسف وزير مالية ورئيس وزراء لمصر، وجعلها محورًا لإنقاذ الأُمَم حول مصر، ولو لم يكونوا مسلمين.

ولنضرب مثلاً لهذه الفائدة بهذه القِصَّة التي ظهر فيها الاهتمامُ بالسيدة عائشة رضي الله عنها، وارتبط ذلك بالاهتمام بما تحتاجه البشرية، ونزول آية التيمُّمِ في قِصَّة عائشة رضي الله عنها يبيِّنُ لك هذه الفائدة.

وفي هذه الفائدة يقول الشيخ الطالب -وفَّقه الله-:

كَـمَـا عَـلَـى عِـنـايَـةِ الإلـهِ جَـلْ	بالمؤْمِنينَ ورَسـولـهِ يَـدُلْ
كـذاكَ بـالْـبَـشَـرِ كُـلاً فَـهْـيَ فِـي	مَصـالِحِ الـعِـبـادِ كُـلِّـهِـمْ تَـفِـي

(١) أحمد (٢٧٦٨)، وقال الأرناؤوط: "إسناده ضعيف؛ لجهالة مُعَمَّر بن عبد الله بن حنظلة، وبقية رجال الإسناد ثقات"، وصحَّحه الألباني بشواهده. إرواء الغليل (٢٠٨٧).

(٢) ابن أبي حاتم (٢/ ٥٣٧)، البزار (٥٠٤٢)، وصحَّحه الشيخ مقبل الوادعي في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين (١/ ٥٣٠، ٥٣١).

فأسباب النُّزُول تبيِّنُ أنَّ المصالحَ البشريَّةَ محلُّ العناية الرَّبَّانيةِ، وأنت بتأمُّلك في كثير من الآيات والسُّوَر التي نزلت على أسباب لتكاد تشعر أن تَنَزُّلَ القرآن كان صدى لمُجْريات كثير من الأحداث، ومرشدًا لمسيرة الرَّعِيل الأول في مُدْلَهِمِّ الأزمات، وآخذًا بأيديهم إلى سبل النَّجاة عِناية وتَرَفُّقًا بهم.

الفائدة الخامسة: «معرفة سبب النُّزُول يعين على فَهْمِ الآية؛ فإن العلم بالسبب يُورِثُ العلم بالمسبَّب»(١):

إذ تنزل الآياتُ لتَهدي البشرية في قضايا الحياة المختلفة، وتعالج نفسياتِهم ومشكلاتِهم. وحتى ندركَ مراد الله ﷻ من كلامه في هذه الآيات لا بُدَّ من معرفة المُلَابَسات التاريخيَّة لنزولها (السياق التاريخي)، وكذلك المُلَابَسات السِّياقية (السِّياق الذِّكْري)، ومن أبرز ما يبيِّنُ ذلك آيتا الفَرَح في سورة آل عمران والقصص:

فسورة آل عمران تقرأ فيها قول الله تعالى جَدُّه: ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ [آل عمران: ١٨٨].

عندما تقرأ هذا النصَّ مقطوعًا عن سِياقه التاريخي (سبب النزول) وسِياقه الموضعي تأخذك هيبته، وتحتار؛ إذ كلُّ من أتى شيئًا يحبُّ أن يُحمَدَ في الغالب، ورُبَّما حدَثَ عندك نوعُ غُلُوٍّ في فَهْمِه كحال الزُّهَّادِ الَّذِينَ يبالغون في الاستدلال بهذه الآية على الانقطاع عن زخارف الحياة الدُّنيَا، لكنك عندما تراجع سِياقها التاريخيَّ تجدها مرتبطةً بالفرح بمعصية الله، وعندما تراجع سِياقها الموضعيَّ تجدها مرتبطةً بقول الله ﷻ: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ

---

(١) مقدمة في أصول التفسير (ص: ٤٨).

لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمۡ وَٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًاۖ فَبِئۡسَ مَا يَشۡتَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

فتآزر السِّياقان (التاريخي والذِّكْرِي) على بيان معنى الآية.

وأما سورة القصص فإن الله -تعالى جَدُّه- قال: ﴿إِذۡ قَالَ لَهُۥ قَوۡمُهُۥ لَا تَفۡرَحۡۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَرِحِينَ﴾ [القصص: ٧٦]؛ فربَّما ظنَّ المرء أن الفَرَح مُحَرَّمٌ، لكن السِّياق يدلُّ على أنَّ المُحَرَّمَ: الفَرَحُ الذي يؤدِّي إلى البغي، بدليل أنهم نصحوه بأن يستفيد من المال في طلب الدار الآخرة، وألَّا ينسى نصيبَه من الدُّنيا، فلم يأمروه بنبذ المال بالكُلِّية، ووصف الله ﷻ ذلك، فقال: ﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوۡمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيۡهِمۡۖ وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ إِذۡ قَالَ لَهُۥ قَوۡمُهُۥ لَا تَفۡرَحۡۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَرِحِينَ ٧٦ وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ وَلَا تَبۡغِ ٱلۡفَسَادَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾ [القصص: ٧٦، ٧٧].

الفائدة السادسة: قد يُخَصِّصُ سببُ النُّزول العامَّ تخصيصًا نوعيًا يسلُبه العموم المطلق:

فإن القرآن «جاء بكُلِّياتٍ تشريعيةٍ وتهذيبيةٍ، والحكمة في ذلك أن يكون وَعيُ الأُمَّة لِدينها سهلاً عليها، ولذلك قال تعالى: ﴿وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾ [المائدة: ٣]، فكما لا يجوز حَمْلُ كلماتِه على خُصُوصيات جزئيةٍ لأنَّ ذلك يُبْطِلُ مرادَ الله ﷻ، كذلك لا يجوز تعميمُ ما قُصِدَ منه الخُصُوص، ولا إطلاقُ ما قُصِدَ منه التَّقييد، لأنَّ ذلك قد يُفْضِي إلى التَّخليط في المراد، أو إلى إبطالِه من أَصْلِه»[1].

ومن أمثلة ذلك:

(١) التحرير والتنوير (١/ ٢٦).

قوله تعالى: ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ﴾ [آل عمران: ١٨٨]، وفي سبب نزولها روايتان:

الأولى: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِي رضي الله عنه، أَنَّ رِجَالاً مِنَ الْمُنَافِقِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى الْغَزْوِ، تَخَلَّفُوا عَنْهُ، وَفَرِحُوا بِمَقْعَدِهِمْ خِلاَفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَإِذَا قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ اعْتَذَرُوا إِلَيْهِ، وَحَلَفُوا، وَأَحَبُّوا أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا، فَنَزَلَتْ: ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ﴾ الآيَة(١).

والثانية: عن علقمة بن وقاص أن مروان بن الحكم قال لبوَّابه: اذهب يا رافع إلى ابن عبَّاس رضي الله عنهما فقل: لئن كان كلُّ امرئٍ فرحَ بما أوتي، وأحبَّ أن يُحمَد بما لا يفعل مُعذبًا لنُعذَّبَنَّ أجمعون، فقال ابن عبَّاس رضي الله عنهما: وما لكم ولهذه؟ إنما دعا النبيُّ ﷺ يهودَ، فسألهم عن شيء، فكتموه إيَّاه، وأخبروه بغيره، فأرَوْهُ أن قد اسْتَحْمَدُوا إليه بما أخبروه عنه فيما سألهم، وفرحوا بما أُوتُوا من كتمانهم، ثم قرأ ابن عبَّاس رضي الله عنهما: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ حتى قوله: ﴿يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ﴾ [آل عمران: ١٨٧-١٨٨](٢)...وابن عَبَّاس هنا لم يُخَصِّصْ اللفظ العامَّ بسبب النُّزُول فقط، بل خَصَّصَه تخصيصًا نوعيًّا بدلالة السِّياق أيضًا كما هو ظاهر.

ويمكن الاستئناس في هذه المسألة بما جاء عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: جَاءَهُ رَجُلٌ فقَالَ: إِنَّمَا فِي بَعْضِ الْكُتُبِ: إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا أَلْسِنَتُهُمْ أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، وَقُلُوبُهُمْ أَمَرُّ مِنَ الصَّبِرِ -وهو عصارة شجر ذي مرارة- يَلْبَسُونَ لِلنَّاسِ مُسُوكَ الضَّأْنِ مِنَ اللِّينِ، يَحْتَلِبُونَ الدُّنيَا بِالدِّينِ. قَالَ اللهُ

---

(١) البخاري (٤٥٦٧).

(٢) البخاري (٤٥٦٨)، مسلم (٧١٣٥).

تَعَالَى: عَلَيَّ يَجْتَرِئُونَ، وَبِي يَغْتَرُّونَ، بِعِزَّتِي لَأُتِيحَنَّ لَهُمْ فِتْنَةً تَدَعُ الْحَلِيمَ فِيهَا حَيْرَانَ، فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ: هَذَا فِي كِتَابِ اللهِ ﷻ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤] قَالَ الرَّجُلُ: قَدْ عَلِمْنَا فِيمَا أُنْزِلَتْ، فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدٌ: إِنَّ الْأَمْرَ يَنْزِلُ فِي رَجُلٍ، ثُمَّ يَكُونُ عَامًّا(١).

الفائدة السابعة: يبيِّن سبب النزول معنى نصٍّ ظاهرٍ خرج عن مقتضاه:

إذ قد تنزل الآيةُ فيَفْهَم القارئ من ظاهرها ما ليس مرادًا، وسبب الخطأ في الفَهْمِ عَدَمُ معرفة سبب النُّزُول، فقد توهم قدامةُ بنُ مظعون رضي الله عنه أن قوله تعالى ذِكْرُه: ﴿لَيۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٞ فِيمَا طَعِمُوٓاْ﴾ [المائدة: ٩٣] تُجِيزُ لمن كانت هذه صِفَتُه أن يَطْعَمَ من الخمر، كما سبق الحديث في نشأة علم التفسير أول الكتاب.

وكما في قوله عزَّ جاره: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨]؛ فإنَّ ظاهرَ الآية يلزم بالقِصاص من تلك الأصناف على سبيل المماثلة نوعًا وكمًّا، وكأنَّ الرجلَ إذا قَتَلَ المرأة لا يُقتَصُّ منه، وقد قال بذلك بعض الفقهاء، وذلك غير مرادٍ، فالصحيح أننا يجب أن نقتص للحُر من العبد وللأنثى من الذكر بقول الله ﷻ: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظۡلُومٗا فَقَدۡ جَعَلۡنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلۡطَٰنٗا﴾ [الإسراء: ٣٣]، وبقوله: ﴿وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، وبالنقل المستفيض عن رسول الله ﷺ أنه قال: «المسلمون تَتَكَافَأُ دِماؤهم»(٢)، ومعنى ذلك أن النَّوعية هنا غيرُ معتبرة؛ إذ المعتبر هو النَّفْسِية

(١) شعب الإيمان (٥/ ٣٦٢)، والحديث وإن كان ضعيفًا إلا أنه سِيق لأجل القاعدة المذكورة آخره.

(٢) تفسير الطَّبَرِي (٢/ ١٠٧).

الإنسانيةُ بغضِّ النظر عن النَّوع والكَمْ -وإن كان لبعض الفقهاء تفصيلٌ هنا- فيكون معنى الآية:

إمَّا أنَّ الحُرَّ إذا قتل الحُرَّ، فدَمُ القاتل كُفءٌ لدم القتيل، والقصاص منه دون غيره من النَّاس، فلا تجاوزوا بالقتل إلى غيره ممَّن لم يَقْتُل، فإنه حرام عليكم أن تقتلوا بقتيلكم غير قاتله[1]، وسبب هذا التأويل ما علمناه من سبب نزول الآية، فقد قيل:

إنها نزلت في قوم كانوا إذا قتل الرَّجُلُ منهم عَبْدَ قومٍ آخرين، لم يرضوا من قتيلهم بدم قاتله؛ من أجل أنه عبد حتى يقتلوا به سَيِّدَه، وإذا قتلت المرأةُ من غيرهم رَجُلاً، لم يرضوا من دم صاحبهم بالمرأة القاتلة حتى يقتلوا رجلاً من رهط المرأة وعشيرتها، فأنزل الله ﷻ هذه الآية، فأعلمهم أن الذي فرض لهم من القصاص أن يقتلوا بالرَّجُلِ الرَّجُلَ القاتلَ دون غيره، وبالأنثى الأنثى القاتلةَ دون غيرها من الرِّجال، فنهاهم أن يَتَعَدُّوا القاتلَ إلى غيره في القصاص، وكذا ذكر عن قتادة رحمه الله تعالى[2].

وقد يكون المراد ليس العمومَ الذي في الآية، بل هناك حذفٌ بيَّنه سبب النُّزُول، والتقدير: كتب عليكم مقاصَّةُ دِياتِ بعض القتلى بدِياتِ بعض، وذلك أن الآيةَ عندهم نزلت في حزبين تحاربوا على عهد رسول الله ﷺ، فقتَل بعضُهم بعضًا، فأُمِر النبيُّ ﷺ أن يُصْلِحَ بينهم بِأَنْ تَسْقُطَ دِيَاتُ نِسَاءِ أَحَدِ الْحِزْبَيْنِ بِدِيَاتِ نِسَاءِ الْآخَرِينَ، وَدِيَاتِ رِجَالِهِمْ بِدِيَاتِ رِجَالِهِمْ، وَدِيَاتِ عَبِيدِهِمْ بِدِيَاتِ عَبِيدِهِمْ قِصَاصًا، فذلك عندهم معنى ﴿الْقِصَاصُ﴾[3].

ويمكن إعمال السببين معًا في فَهْمِ معنى الآية، فيكون المعنى:

---

(١) تفسير الطَّبَري (٣/ ٣٥٧).

(٢) تفسير الطَّبَرِي، طبعة دار الحديث (٢/ ٥٨)، وحسَّنه إسلام منصور.

(٣) تفسير الطَّبَرِي (٣/ ٣٥٧).

كُتِبَ عليكم القصاصُ في القتلى بأن لا تجاوزوا المُمَاثَلة في الأنفس والدِيات إلى غيرها في طَلَب القصاص.

وفي ذكر هاتين الفائدتين يقول الطالب زيدان -وفَّقه الله-:

وسببُ النُّزُول قائـــــــــدٌ إلى ... فَـهْـمِ كَـلامِ اللهِ جَـلَّ وَعَـلا
وهـكـذا، فـإنَّ عِـلْـمَ السَّـبـبِ ... يـــُــورِثُنا مــعـــرِفَةَ المُسَبَّبِ
يُبَــــيِّنُ السَّبَــــبُ لِلنُّــــزولِ ... مَـعْـنًـى عَـنِ الـظَّـاهِـرِ فِـي عُـدولِ

الفائدة الثامنة: يدفعُ سببُ النزولِ توهمَ الحصرِ.

كما قرَّرَ الشَّافِعيُّ ﵀ في معنى قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً أَوۡ دَمٗا مَّسۡفُوحًا أَوۡ لَحۡمَ خِنزِيرٖ فَإِنَّهُۥ رِجۡسٌ أَوۡ فِسۡقًا أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [الأنعام: ١٤٥] فقد يُفْهَمُ من الحصر أنَّ ما عدا الأربعَ المذكورةَ في الآية حلالٌ، ويُرَشِّحُ ذلك صيغةُ الحصرِ المانعةُ من دخول ما عدا المذكوراتِ في الحكم، بيدَ أننا نعلم أنَّ هناك محرَّماتٍ أُخَرَ من المطعومات مثل: لَحْمِ الحُمُرِ الأهلية، ومثل: لحوم السِّباع، ففرَّجَ الله ﷿ عنَّا في فَهْمِ الآية بما قرَّره الشَّافِعيُّ ﵀ من أنَّ الحصرَ هنا له غرضٌ آخر، وهو أن الكفَّارَ لما حَرَّمُوا ما أحلَّ الله ﷿، وأَحَلُّوا ما حَرَّمَ الله ﷿، وكانوا على المُضادَّة والمُحادَّة لأمر الله ﷻ جاءت الآية مناقِضةً لغرضهم، فكأنه قال: لا حلال إلا ما حرَّمتموه، ولا حرام إلا ما أَحْلَلْتُموه... والغرض المضادَّةُ لا النفي والإثبات على الحقيقة، ولم يقصد حِلَّ ما وراءه؛ إذ القَصَدُ إثباتُ التحريم، لا إثباتُ الحِلِّ، قال إمام

الحرمين ﵀: «وهذا في غاية الحُسْن، ولولا سَبْقُ الشَّافِعِيِّ ﵀ إلى ذلك لما كنَّا نستجيزُ مخالفةَ مالكٍ ﵀ في حصر المُحرَّماتِ فيما ذكرته الآية»(١).

وفي ذكر هذه الفائدة يقول الشيخ الطالب زيدان -وفَّقه الله-:

ومُوهِمُ الحَصْرِ إذا ما يُوجَدُ   يَدْفَعُهُ كنَحْوِ: (قُلْ لَّآ أَجِدُ)

الفائدة التاسعة: قد يُفَصِّل سببُ النُّزُول عمومَ الآية:

فعن كعب بن عُجْرَةَ ﵁ أنه سئل عن هذه الآية: ﴿فَفِدۡيَةٞ مِّن صِيَامٍ أَوۡ صَدَقَةٍ أَوۡ نُسُكٖۚ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فقال: نزلت فِيَّ. كان بي أذىً من رأسي، فحُمِلْتُ إلى رسول الله ﷺ والقَمْلُ يتناثر على وجهي، فقال: «ما كنت أرى أن الجَهَد بلغ منك ما أرى، أتجد شاة؟» فقلت: لا، فنزلت هذه الآية: ﴿فَفِدۡيَةٞ مِّن صِيَامٍ أَوۡ صَدَقَةٍ أَوۡ نُسُكٖۚ﴾، قال: «صوم ثلاثة أيام، أو إطعام ستة مساكين، نصف صاعٍ طعامًا لكل مسكين»، قال: فنزلت فيَّ خاصَّةً، وهي لكم عامَّة(٢).

وفي ذكر هذه الفائدة يقول الشيخ الطالب زيدان -وفَّقه الله-:

وقَدْ يُفَصِّلُ عُمُومَ الآيَةِ   فَقَوْلُهُ: (فَفِدْيَةٌ) مِثَالُ تِي

الفائدة العاشرة: سببُ النزولِ يدلُّ على معرفةِ وجهِ الحكمةِ الباعثةِ على تشريعِ الحكم، كما في آيات اللعان:

فتشريع اللِّعان فيه فرجٌ عظيم على الزُّوج، وعلى الوَلَد؛ إذ لا يُنْسَبُ إلى زنا، وعلى المرأة، ففيه سِتر عليها، وعلى المُخْطِئ أيًّا كان ففيه إمهالٌ له عسى أن يتوب، وفيه يقول الشيخ الطالب-وفَّقه الله-:

---

(١) البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٢).

(٢) البخاري (٦٧٠٨)، مسلم (٢٨٥٤)، واللفظ له.

وَقَدْ يَدُلُّنَا لِوَجْـــــهِ الحِكْـــــمَةِ   فِي الْـحُكْـمِ، كـالـلِّـعـانِ فِـي الأَمْـثِـلَـةِ

الفائدة الحادية عشرة: سببُ النزولِ قد يساعد على إزالةِ إشكالٍ في معنى الآية(1):

كما في قوله تعالى ذكره: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ﴾ [الطلاق: ٤] الآية، فقد قال الزَّرْكَشِيُّ رحمه الله: «أشكل معنى هذا الشرط على بعض الأئمة، وقد بيَّنه سبب النُّزُول»(2)، فعن أبيِّ بن كعب رضي الله عنه قال: لما نزلت الآية التي في سورة البقرة في عِدَدٍ من عِدَدِ النِّساء، قالوا: قد بقي عِدَدٌ من عِدَدِ النساء لم يُذْكَرنَ: الصِّغارُ، والكِبارُ، ولا من انقطعت عنهن الـحَيضُ، وذواتُ الأحمال، فأنزل الله عز وجل الآية التي في سورة النساء -أي سورة الطلاق-: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤](3) «فهذا يبيِّن معنى: ﴿إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾، أي: إن أشكل عليكم حُكمُهنَّ، وجهلتم كيف يعتددن، فهذا حكمهن»(4)، فالرِّيبة هنا في كيفية حساب العِدَّة لمن لم يدخل ضمن أصناف آيات سورة البقرة، وليست الرِّيبة في أمر آخر.

وفي ذكر هذه الفائدة يقول الشيخ الطالب زيدان -وفَّقه الله-:

وَقَـــدْ يُســـاعِـــدُ عـــلـــى إزالةِ الْـ   إِشْـكـالِ فِي الْمَعْنَى، (إنِ ارْتَبْتُمْ) مَثَلْ

(١) البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٦).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٨).

(٣) المستدرك (٣٨٢١)، وصحَّحه ووافقه الذهبي، وذكر ابن حجر أنه منقطع. إتحاف البررة (١/ ٢٥٤، ٢٥٥).

(٤) البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٩).

الفائدة الثانية عشرة: يوضِّح سبب النزول مَنْ نزلت فيه الآية على التعيين؛ حتى لا يشتبه بغيره، فيتهم البريء ويبرأ المريب[1]:

ولهذا رَدَّتْ عائشة رضي الله عنها على مروان بن الحكم حين اتَّهم أخاها عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه بأنه الذي نزلت فيه آية: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ ٱلْقُرُونُ﴾ [الأحقاف: ١٧]، فقالت رضي الله عنها: "والله ما هو به، ولو شئت أن أُسَمِّيَهُ لسَمَّيْتُهُ" إلى آخر تلك القِصَّة[2].

الفائدة الثالثة عشرة: تيسير الحفظ، وتثبيت الوحي في ذهن كل من يسمع الآية إذا عرف سببها[3]:

وذلك لأنَّ ربطَ الأسباب بالمسببات والأحكام بالحوادث، والحوادث بالأشخاص والأزمنة والأمكنة، كلُّ أولئك من دواعي تَقَرُّرِ الأشياء وانتقاشِها في الذِّهن، وسهولة استذكارها عند استذكار مقارناتها في الفِكْر، وذلك هو قانون تداعي المعاني المُقَرَّرِ في عِلم النَّفْس.

قاعدة: قد يلتبس مصطلح (نزلت) ونحوه بمصطلح: (تلا) أو (قرأ)، فيريد الراوي بذلك غالبًا التلاوة إلا أن تدلُّ قرينةٌ على النزول[4]:

مثاله: ما جاء عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما قال: مَرَّ يهوديٌ بالنبيِّ صلى الله عليه وسلم، فقال له النبيُّ صلى الله عليه وسلم: «يا يهودي، حدِّثنا»، فقال: كيف تقول -يا أبا القاسم- إذا وضع الله السمواتِ على ذِهْ، والأرضَ على ذِهْ،

---

(١) مناهل العرفان علوم القرآن (١/ ١١٣).

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى (١١٤٢٧)، الحاكم في المستدرك (٨٤٨٣)، وقال: "«هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وتعقَّبه الذهبي بقوله: " فيه انقطاع، محمَّد لم يسمع من عائشة رضي الله عنها". مختصر تلخيص الذهبي (٧/ ٣٣٤١)، وصحَّح إسنادَه الألباني في الصحيحة (٧/ ٧٢٢).

(٣) مناهل العرفان علوم القرآن (١/ ١١٣).

(٤) الإتقان (١/ ٩٩).

والماءَ على ذِهْ، والجبالَ على ذِهْ، وسائر الخلق على ذِهْ؟ -وأشار أبو جعفر محمد بن الصَّلْت بِخِنْصَرِهِ أَوَّلًا، ثُمَّ تَابَعَ حَتَّى بَلَغَ الإِبْهَامَ - فأنزل الله ﷻ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧][1]، فعبَّر ابن عَبَّاس رضي الله عنهما عن ذلك بقوله: فأنزل، بينما عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: جاء حَبر من الأحبار إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا محمَّدُ، إنا نجد أنَّ الله ﷻ يجعل السمواتِ على إصبع، والأرضين على إصبع، والشجرَ على إصبع، والماء والثرى على إصبع، وسائر الخلائق على إصبع، فيقول: أنا المَلِك. فضحك النبيُّ ﷺ حتى بَدْتْ نَوَاجِذه، تصديقًا لقول الحَبر، ثم (قرأ) رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧][2]، فعبَّر عن ذلك بالقراءة، وفي رواية للبخاري: ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يُشْرِكُونَ﴾[3]، فجعله قولاً، ويؤكِّدُ لك ذلك أن الآية اشْتُهِر بأنها مكِّيةٌ؛ إذ سُوْرَتُها مكِّيةٌ.

فكيف نتعامل مع هذه الألفاظ في الروايات؟

فإمَّا أن يكون معنى كلمة (نزل) في الرواية الأولى: قرأ كما في الرواية الثانية، وإمَّا أن تكون الآية نزلت مرتين: في مكة ثم في المدينة، ولعل الاحتمال الأول أقوى من حيث الترجيح

---

(١) أحمد (٢٢٦٧) وقال الأرناؤوط: "حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف... وأخرجه الترمذي، والطَّبَرِي من طريق محمَّد بن الصَّلْت، عن أبي كُدَيْنَة، بهذا الإسناد"، الترمذي (٣٢٤٠) واللفظ له، وقال: "هذا حديث حسن غريب صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه"، وقال الألباني في كتاب السُّنَّة لابن أبي عاصم (٥٤٥) "إسناده ضعيف، ورجاله ثقات".

(٢) البخاري (٤٨١١).

(٣) البخاري (٧٥١٣).

للنُّزُول التاريخيِّ المعروف، وهذا يدُلُّ على ضرورة إمعان النظر في مصطلحات الصَّحابَة ﷺ، وفي هذه القاعدة قال الشيخ الطالب –وفَّقه الله–:

ثُمَّ اصطلاحُ "نَزَلَتْ" مَعَ "قَرا" ثُمَّ "تَلاَ" وشِبْهِ ذَيْنِ قَدْ يُرَى
فَيَقْصِدُ الرَّاوي التِّلاوَةَ إلَى قَرينَةٍ دلَّتْ عَلى غَيْرِ التِّلا

قاعدة: قد يكون النُّزُول سابقًا على الحكم[1]:

وهذا يعني أن الحكم ليس سببًا للنزول، ولكنَّ الله تعالى يخبرنا بأمرٍ غَيْبِيٍّ على سبيل الإعجاز.

ومثاله: قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝١٤ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلى:١٤]؛ فإنه يُسْتَدَلُّ بها على زكاة الفِطْر كما في تفسير ابن عمر رضي الله عنهما، وغيره[2]، وورد فيها حديث مرفوع، ولكن هذا التفسير فيه إشكال ذكره البَغَوِيُّ رحمه الله، فقال: "وقال بعضهم: لا أدري ما وجه هذا التأويل؟ لأنَّ هذه السورةَ مَكِّيَّةٌ، ولم يكن بمكة عِيد ولا زكاة فِطْر، قال الشيخ الإمام محيي السُّنَّةِ: يجوز أن يكون النُّزُول سابقًا على الحكم، كما قال: ﴿وَأَنتَ حِلٌّۢ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ [البلد:٢]، فالسورة مكية، وظهر أثر الحل يوم الفتح، حتى قال ﷺ: «أُحِلَتْ لي ساعةً من نهار»، وكذلك نزل بمكة: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ [القمر:٤٥] قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «كنتُ لا أدري أيُّ جَمْعٍ يُهْزَمُ، فلما كان يوم بدر رأيت النبيَّ ﷺ يَثِبُ في الدِّرْعِ، ويقول: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾»[3].

---

(١) البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٢).

(٢) سنن البيهقي الكبرى (٧٩١٨)، وضعَّفه الألباني، قال: "وهو مع وَقْفِه ضعيف الإسناد جدًّا، فإنَّ أبا حماد الحنفي، واسمه مُفَضَّل بن صَدَقَة قال النَّسائيُّ: "متروك"، وقال ابن مَعِين: "ليس بشيء". سلسلة الأحاديث الضعيفة (١١٣٨).

(٣) تفسير البغوي (ص: ٤٠٢).

"وقال ابن الحَصَّار ﵀: ذكر الله ﷻ الزكاة في السُّوَر المَكِّيات كثيرًا "، **فلماذا ذكر الله ﷻ الزكاة في مكة ولم يكن قد فرضت عليهم، ولا حددت مقاديرها؟**

ثم أجاب ابن الحَصَّار على ذلك فقال: " تَصْرِيحًا وَتَعْرِيضًا بِأَنَّ اللَّهَ ﷻ سَيُنْجِزُ وَعْدَهُ لِرَسُولِهِ ﷺ، وَيُقِيمُ دِينَهُ، وَيُظْهِرُهُ حَتَّى تُفْرَضَ الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَسَائِرُ الشَّرَائِعِ، وَلَمْ تُؤْخَذِ الزَّكَاةُ إِلَّا بِالْمَدِينَةِ بِلَا خِلَافٍ، وأورد من ذلك قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٤١]، وقوله في سورة المُزَّمِّل: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [المزمل:٢٠]..."[1].

قاعدة: قد يكون النُّزُول متأخرًا عن الحكم[2]:

مثل: آية الوضوء، فعن عائشة ﵂ قالت: سقطت قِلادة لي بالبَيداء، ونحن داخلون المدينة فأناخ النبيُّ ﷺ... وحضرت الصبح، فالتُمِسَ الماء فلم يوجد، فنزلت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة:٦] الآية. فقال أُسيدُ بن حُضَيرٍ ﵁: «لقد بارك الله للنَّاس فيكم يا آل أبي بكر، ما أنتم إلا بَرَكَةٌ لهم»[3].

ويعلِّق ابن حَجَر ﵀ على الحديث، فيقول: "فالآية مدنيةٌ إجماعًا، وفَرْضُ الوضوءِ كان بمكة مع فرض الصلاة، قال ابن عبد البرِّ ﵀: معلوم عند جميع أهل المغازي أنه لم يُصَلِّ منذ فرضت عليه الصلاة إلا بوضوء، ولا يدفع ذلك إلا جاهلٌ أو معاندٌ، قال: والحكمة في نزول آية الوضوء مع تقدُّمِ العمل به؛ ليكون فرضُه متلُوًّا بالتنـزيل"[4].

---

(١) الإتقان (١/ ١٠٧).

(٢) الإتقان (١/ ١٠٧).

(٣) البخاري (٤٦٠٨).

(٤) فتح الباري (١/ ٤٣٤).

المبحث الخامس: أشهر كتب أسباب النُّزُول

من أشهر كتب أسباب النزول:

أولاً: (أسباب نزول القرآن) للإمام علي بن أحمد الواحديِّ (ت٤٦٨هـ)، وهو أشهر كتب أسباب النزول.

ثانيًا: (العُجَابُ في بيان الأسباب) لأمير المؤمنين في الحديث أحمد بن علي بن حَجَر العَسقلانِيِّ (ت٨٥٢هـ).

ثالثًا: (لُباب النُّقُول في أسباب النزول) لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيُوطِيِّ (ت٩١١هـ).

رابعًا: (الصحيح المُسْنَدُ من أسباب النزول) للشيخ مقبل بن هادي الوَادعيِّ (ت١٤٢٢هـ).

وهذه الكتب لعلماء قد مضوا رحمهم الله.

خامسًا: (الاستيعاب في بيان الأسباب) لسليم الهلالي ومحمد موسى آل نصر، وهو موسوعة علمية جامعة.

سادسًا: (المُحَرَّرِ في أسباب نزول القرآن في الكُتُب التِّسعة) للدكتور خالد المزيني، وهو رسالة (دكتوراه).

سابعًا: (صحيح أسباب النزول) لإبراهيم محمد العلي.

ثامنًا: (الجامع في أسباب النزول) لحسن عبد المنعم شلبي.

أسئلة تَقوِيمِيَّة:

س١: اذكر أنواع آيات القرآن من حيث النزول.

س٢: ما سبب التَّوَسُّعِ في إيراد أسباب النُّزُول؟

س٣: اذكر اصطلاحات سبب النُّزُول المحتمَلة، والنَّصية. مع التمثيل لهذه الاصطلاحات.

س٤: ما الطرق الصحيحة لمعرفة السبب الحقيقي لنزول الآيات؟

س٥: هل يُخَصِّصُ سبب النزول العموم؟ دعِّم إجابتك بالأمثلة.

س٦: مثِّل بمثال يوضِّح قاعدة: صورة السبب قطعية الدخول في العام.

س٧: اذكر فوائد معرفة سبب النُّزُول.

س٨: كيف تكون أسباب النزول دلائل على أن القرآن من عند الله؟

س٩: وضِّح بالمثال كيف تُعِينُ معرفة سبب النُّزُول على فَهْمِ الآية.

س١٠: سبب النزول يدفعُ تَوَهُّمَ الحَصَرِ. اذكر مثالًا يوضِّح ذلك.

س١١: اذكر أشهر كتب أسباب النزول.

س١٢: اذكر بعض القواعد التي تتعلَّقُ بأسباب النُّزُول.

فهرس المحتويات

كلمة مكتبة علي بن حسين السادة ٥
الإهـداء ٧
حنين وشكر ٩
المقـدِّمة ١١
ما الوظيفة النَّبويَّة الثلاثية؟ ١١
الحَرْب ضد القرآن.. حَرْبٌ لتحريف التَّنزيل، وأخرى للتضليل في التأويل: ١٤
قصة تأليف هذا الكتاب: ١٦
حول منهج الكتاب: ١٨
اسم الكتاب: ٢٢
الشجرة العامة لمباحث علم أصول التفسير ٢٤
مدخل ٢٥
القِسم الأول: مبادئ التفسير والمفسِّر ٢٦
وفيه: أسس علم التفسير، وعلمِ أصوله، وشروط المفسِّر وآدابه ٢٦
الفصل الأول: أُسُس علم التفسير ٢٨
الأساس الأول: تعريف علم التفسير: ٢٩
الأساس الثاني: موضوع علم التفسير: ٣٣
الأساس الثالث: حكم تَعَلُّم علم التفسير: ٣٦
الأساس الرابع: غاية علم التفسير: ٤٢
الأساس الخامس: من صُوَر التفسير في عَهْد النبيِّ ﷺ وصحبه ﵃: ٤٤
الأساس السادس: المصطلحات التي بَرَزَت لتشير إلى علم التفسير، أو شيء منه: ٥٠
الأساس السابع: شَرَفُ علم التفسير: ٥٣
الأساس الثامن: أنواعُ التفسير: ٦٥

الأساس التاسع: بين التفسير والتأويل: ٧٣
الأساس العاشر: مراتب التفسير: ٩٣
الفصل الثاني: أُسُس علم أصول التفسير.. ١٠٠
الأساس الأول: تعريف علم (أصول التفسير): ١٠١
الأساس الثاني: أهمِّيَّة علم أصول التفسير: ١٠٢
الأساس الثالث: نَشْأة علم أصول التفسير.. ١٠٦
الأساس الرابع: أهمُّ المؤلَّفات في أصول التفسير: ١١٣
الأساس الخامس: استمداد علم أصول التفسير وقواعدِه: ١٢٠
الأساس السادس: لماذا لم تُوْضَع أصول للتفسير في عهد الصَّحابَة رضي الله عنهم؟ ١٢٣
الفصل الثالث: شروط المفسِّر وآدابه ١٣١
الأدب الأول: الالتزام بمصادر التفسير الخمسة للوصول إلى التأويل الصحيح: ١٣٢
الأدب الثاني: أن يوجد عنده الحد العلمي اللازم من العلوم التي أشار إليها الإمام الداني رحمه الله في قصيدته (المنبهة): ١٣٣
الأدب الثالث: صحَّة الاعتقاد ولزوم الشَّرِيعَة: ١٤٥
الأدب الرابع: صحَّة المقصد ليجد التسديد: ١٤٦
الأدب الخامس: عدم الغرور أو الكِبْر، فهما يُفْضيان إلى بَطَر الحقَّ، ١٤٧
الأدب السادس: أن يكون الرجوعُ إلى الكتاب المجيد رجوعَ افتقار لا رجوعَ استظهار: .. ١٤٨
الأدب السابع: معرفة أركان التفسير السبعة ليصل إلى التفسير الصحيح: ١٥١
الأدب الثامن: معرفة الفرق بين التفسير والتدبُّر: ١٥٤
الأدب التاسع: معرفة الألفاظ التي يستخدمها المفسِّر في التعبير عن التفسير: ١٥٧
القسم الثاني: أُمَّهات مآخذ التفسير (أهمُّ مصادر التفسير) ١٦٣
مدخل ١٦٣
الفصل الأول: المصادر الأصلية للتفسير (أُمَّهات مآخذ التفسير) ١٦٥
المصدر الأول: (القرآن العظيم) تفسير القرآن بالقرآن ١٧١

المبحث الأول: أسباب جعل القرآن مصدرًا من مصادر التفسير. ١٧٢
المبحث الثاني: من صُوَر تفسير القرآن بالقرآن ١٧٦
الصورة الأولى: المقابَلة بين الإيجاز والإطناب: ١٧٦
الصورة الثانية: أن يُحملَ المُجْمَلُ على المبيَّن ليُفَسَّر به: ١٧٧
الصورة الثالثة: حمل المطلَق على المقيَّد: ١٧٨
الصورة الرابعة: حمل العام على الخاص: ١٧٨
الصورة الخامسة: بيان ما ورد مجملاً في موضعٍ بما ورد مفصَّلاً في موضعٍ آخر: ١٧٩
الصورة السادسة: البيان بمنطوق أو بمفهوم: وله أربعة مظاهر: ١٨١
الصورة السابعة: تفسير لفظة غريبة: ويتم هذا التفسير إمَّا: ١٨٢
الصورة الثامنة: تفسير القرآن المجيد بالقراءات القُرْآنيَّة الثابتة: ١٨٣
المبحث الثالث: مدى حجية تفسير القرآن بالقرآن ١٨٩
المبحث الرابع: أهم الكتب التي تعرضت لهذا النوع من التفسير ١٩٢
المصدر الثاني: (السنة النَّبَويَّة) تفسير القرآن بالسنة ١٩٥
المبحث الأول: أسباب جَعْل السنة مصدرًا من مصادر التفسير ١٩٦
المبحث الثاني: مكانة هذا المصدر وحجِّيَّته وأهمِّيَّته: ٢٠١
المبحث الثالث: الردُّ على شبهة يتطاول بها الطاعنون في السُنَّة النَّبَويَّة: ٢٠٥
المبحث: الرابع: الكتب التي اهتمَّت بهذا المصدر، والمؤلِّفون في التفسير النَّبَوي: ٢١٢
المبحث الخامس: التفسير النَّبَوي وكُتُب السنة النَّبَويَّة: ٢١٣
المبحث السادس: نوع التفسير الوارد في كتب التفسير التي في كتب الحديث: ٢١٤
المبحث: السابع المراسيل في التفسير: ٢١٩
المطلب الأول: تعريف الحديث المُرْسَل ٢١٩
المطلب الثاني: حكم الحديث المرسل ٢٢٠
المطلب الثالث: أشهر مراسيل الأمصار ٢٢٤
المبحث الثامن: وجوه تفسير السنة النَّبَويَّة للقرآن الكريم ٢٢٧

الوجه الأول: تفسير القرآن بالقول النَّبَوي، ومن صُوَره: ٢٢٨
الوجه الثاني: تفسير النبي ﷺ المستنبط من القرآن الكريم (احتمالاً): ٢٣٦
الوجه الثالث: تفسير أسباب النزول للقرآن الكريم: ٢٣٧
الوجه الرابع: تفسيرُ القرآن بالسيرةِ النَّبَويَّة والشمائل المصطفوية للقرآن الكريم: ... ٢٣٨
المبحث التاسع: مقدار التفسير النَّبَوي للقرآن الكريم: ٢٤١
المبحث العاشر: حكم أن يفسر أحد آية قد فسرها النبي ﷺ: ٢٤٤
المبحث الحادي عشر: مكانة التفسير النَّبَوي فيما جاز فيه الاستنباط: ٢٤٨
المصدر الثالث: (الصَّحابَة) تفسير القرآن بما ورد عن الصَّحابَة ﷺ ٢٥١
المبحث الأول: أسباب تفسير القرآن بما ورد عن الصَّحابَة ﷺ ٢٥١
المبحث الثاني: مصادر تفسير الصَّحابَة ﷺ ٢٥٩
المصدر الأول من مصادر تفاسير الصَّحابَة ﷺ: ٢٦٠
المصدر الثاني: تفسير الصحابي الذي يعود للنقل عن النبي ﷺ ٢٦٢
المصدر الثالث: تفسير الصحابي الذي يعود إلى النقل عن أهل الكتاب: ٢٧٣
المصدر الرابع: تفسير الصحابي الذي يعود إلى البحث المحقق (الاجتهاد): ٢٧٣
المبحث الثالث: صور تفسير الصَّحابَة ﷺ للقرآن الكريم ٢٩٣
خاتمة لمصادر التفسير بالمأثور.. ٢٩٥
أسباب تطرق الضعف إلى تفسير الصَّحابَة والتَّابِعين: ٢٩٦
المصدر الرابع: (اللُّغة) تفسير القرآن باللُّغة العربية ٣٠٢
المبحث الأول: سَبَبُ جَعْلِ العربية مَصْدرًا للتفسير.. ٣٠٣
علوم اللغة في خدمة الحقيقة القطعية (حفظُ القرآن الكريم): ٣١٣
المبحث الثاني: ما المراد من علم العربية في أصول التفسير؟ ٣١٤
أهمِّيَّة معرفة الفروقِ اللُّغَويَّة الدقيقةِ: ٣١٦
أهمُّ المصادر اللُّغَويَّة التي يُرجع إليها لمعرفة الدلالات والجذور اللُّغَويَّة: ٣١٨
المبحث الثالث: من القواعد التَّفسيريَّة في هذا المصدر: ٣٢٠

المصدر الخامس: (الرأي) تفسير القرآن بالاجتهاد المقبول والرأي السائغ ٣٤٨
مدخل ٣٤٩
المبحث الأول: أدلة القائلين بعدم جواز التفسير بالرأي ٣٥١
المبحث الثاني: أدلَّة المجيزين للتفسير بالرأي بضوابطه ٣٦٧
المبحث الثالث: أمثلة على اختلاف الصَّحابَة ﷺ في التفسير ٣٧٥
المبحث الرابع: نماذج للتفسير بالاجتهاد المردود (تحريف الكلم عن مواضعه) ٣٨٦
الفئة الأولى: مَن سَلَبَ لفظَ القرآن ما دلَّ عليه وأُريد به:.............................٣٨٧
الفئة الثانية: من حمَّل الدليل ما لم يحتمل من المعاني الفاسدة لموافقة الهوى: ٣٨٧
الفئة الثالثة: من أدرج بدعته وهواه في أثناء تفسيره تدليسًا وتلبيسًا: ٣٩٢
الفئة الرابعة: من حمَّل ألفاظ الآيات معاني صحيحة مع أنها لا تحتملها: ٣٩٣
الفئة الخامسة: تأويل المُحرِّفين المعاصرين، أو ما يسمى التأويل الحَدَاثي:............ ٤٠٣
أسس أصحاب القراءة المُعَاصرة:... ٤٠٥
حديث الظهر والبطن للقرآن:.. ٤١٤
المبحث الخامس: منهج المفسِّرين بالرأي المقبول ٤٢٤
المبحث السادس: قانون الترجيح عند الاحتمال ٤٣٢
الفصل الثاني: مصادر التفسير الثانوية ٤٣٨
الأصل الأول: تفسير التَّابِعين ٤٣٩
من أساليب التَّابِعين في التفسير: ٤٤٢
الأصل الثاني: (الإسرائيليات) ما نُقِل عن أهل الكتاب باعتباره مصدرًا تفسيريًّا ٤٤٣
مدخل ٤٤٣
المطلب الأول: التعريف بمصطلح الإسرائيليات..٤٤٥
المطلب الثاني: أدلة المانعين من النقل عن الإسرائيليات ٤٤٧
المطلب الثالث: أدلة جواز النقل المنضبط عن الإسرائيليات ٤٥٢
المطلب الرابع: أقسام الرواية عن أهل الكتاب ٤٥٩

المطلب الخامس: الضوابط التي يجب مراعاتها عند النقل عن أهل الكتاب ٤٦٤
القسم الثالث: علوم القرآن التي تؤدي إلى فهم الخطاب القرآني ٤٧٦
الأصل الأول: مقاصد القرآن الكريم، ومحاوره العلمية الكلية ٤٨٠
المبحث الأول: مقاصد القرآن عند بعض العلماء ٤٨١
المبحث الثاني: المقاصد الغائية لتنزيل القرآن الكريم ٤٨٧
مقترح مشاريع بحثية: ٤٩١
المبحث الثالث: أهمُّ الكتب التي تكلَّمت عن المقاصد القُرْآنيَّة ٤٩٣
المبحث الرابع: بين تدبُّر القرآن المجيد، ومقاصده الكلية والجزئية، وأنواره الهادية في الحياة، وبين حُجُبِ النقل التاريخي ٤٩٤
الأصل الثاني: غريب القرآن ٤٩٨
المبحث الأول: تعريفُ الغريبِ وأسبابُه ٤٩٨
الغرابة عند مصطفى صادق الرافعيِّ رحمه الله: ٥٠٠
المبحث الثاني: أقسام الغريب ٥٠٢
القِسم الأول: غريب الكلمة: ٥٠٢
القِسم الثاني: غريب التقييد: وهو التقييدات التي لا يدرك بعض المتأخرين حقيقة معناها لعدم السعة في علوم العربية: ٥٠٤
القِسم الثالث: غريب التصريف: وهو العائد إلى اختلاف تصريف بنيته الداخلية: .. ٥٠٦
القِسم الرابع: غريب التعدي: وهو العائد إلى اختلاف التعدي بالحروف: ٥١٠
المبحث الثالث: منشأ الغرابة ٥١٢
المبحث الرابع: أفضل الشروح لغريب القرآن...٥١٤
الأصل الثالث: أسباب النُّزُول ٥١٩
المبحث الأول: الآيات من حيث النزول ٥٢٠
النوع الأول: النزول الابتدائي: ٥٢١
النوع الثاني: النزول السَّببي: ٥٢١

المبحث الثاني: طرق معرفة السبب الحقيقي للنـزول ٥٢٩
المبحث الثالث: قواعد عامة تتعلق بأسباب النزول ٥٣١
المبحث الرابع: فوائد معرفة سبب النُّزُول ٥٣٩
الفائدة الأولى: إقامة الدليل على المصدرية الإلهية للقرآن المجيد، فأسباب النزول تبيِّنُ أن القران نزل من الله تعالى: ٥٣٩
الفائدة الثانية: أسباب النزول تدل على الإعجاز في الوحي النازل الملفوظ، ٥٤٣
الفائدة الثالثة: إظهار العناية بالرَّسُول ﷺ، وتسليته والاحتفاء به، وتسديده في مراحل الدعوة المختلفة مع شدِّة الخُطُوب التي وقعت عليه: ٥٤٣
الفائدة الرابعة: العناية بالمؤمنين خاصة وبالبشرية عامة: ٥٤٥
الفائدة الخامسة: «معرفة سبب النُّزُول يعين على فَهْمِ الآية؛ فإن العلم بالسبب يُورِثُ العلم بالمسبَّب»: ٥٤٧
الفائدة السادسة: قد يُخَصِّص سببُ النُّزُول العامَّ تخصيصًا نوعيًا يسلُبه....: ٥٤٨
الفائدة السابعة: يبيِّن سبب النزول معنى نصٍّ ظاهرٍ خرج عن مقتضاه: ٥٥٠
الفائدة الثامنة: يدفعُ سببُ النزولِ توهمَ الحصرِ: ٥٥٢
الفائدة التاسعة: قد يُفَصِّل سببُ النُّزُول عمومَ الآية: ٥٥٣
الفائدة العاشرة: سببُ النزولِ يدلُّ على معرفةِ وجهِ الحكمةِ الباعثةِ على تشريعِ الحكم، كما في آيات اللعان: ٥٥٣
الفائدة الحادية عشرة: سببُ النزولِ قد يساعد على إزالةِ إشكالٍ في معنى الآية: ٥٥٤
الفائدة الثانية عشرة: يوضِّح سبب النزول مَنْ نزلت فيه الآية على التعيين: ٥٥٥
الفائدة الثالثة عشرة: تيسير الحفظ، وتثبيت الوحي في ذهن كل من يسمع الآية إذا عرف سببها: ٥٥٥
المبحث الخامس: أشهر كتب أسباب النُّزُول ٥٥٩
فهرس المحتويات ٥٦١

الأستاذ الدكتور عبد السلام مقبل المجيدي

- رئيس مؤسسة بصائر المعرفة القرآنية، ومؤسس مشروع تسوير السور القرآنية.
- أستاذ دكتور (برفسور) في قسم القرآن والسنة/ كلية الشريعة/ جامعة قطر حاليًا، وجامعتي حضرموت وذمار سابقًا.
- شارك في تحكيم نحو **30** مسابقة دولية للقرآن الكريم في أنحاء متفرقة في العالم.
- أشرف وناقش العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه. في جامعات ذمار وحضرموت، وقطر وعمان.
- قدَّم عددًا من البرامج الإعلامية، والدورات العلمية والتدريبية في التفسير وعلوم القرآن في عدة دول عربية وأجنبية.
- أهم الكتب والأبحاث العلمية:

1) تفسير سورة الفاتحة (المفصَّل): (الإسلام في سبع آيات - الفاتحة منهاج حياة).

2) تفسير سورة الفاتحة (الوسيط): (الإسلام في سبع آيات - الفاتحة منهاج حياة).

3) تفسير سورة البقرة (الوسيط): (إشراق الحضارة الإسلامية على العالم).

4) تفسير سورة النساء (المفصَّل): (بث الحياة الإنسانية وتنظيمها الإلهي الحقوقي).

5) تفسير سورة النساء (الوسيط): (بث الحياة الإنسانية وتنظيمها الإلهي الحقوقي).

6) تفسير سورة النساء (الموجز): (بث الحياة الإنسانية وتنظيمها الإلهي الحقوقي).

7) اقتحام العقبة: (سنة التدافع والخروج من الاستضعاف، رؤية قرآنية لصناعة التوازن السلام العالميين).

8) تلقي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ألفاظ القرآن الكريم.

9) المنهج النبوي في التعليم القرآني.

10) تسويرُ السُّورةِ القرآنية.. إعجازٌ متجدِّدٌ (دراسةٌ تطبيقيةٌ على سورةِ النساءِ).

11) البيان التصويريُّ للأمثالِ القرآنية (دراسةٌ موضوعيةٌ للمَثلين: الناريِّ، والمائيِّ).

12) معالم التجديد والنبوغ عند الإمام الشافعي في التفسير.

13) منهج ابن مجاهد في كتابه السبعة.

14) الاستخلاف في الأرض (رؤية قرآنية).

15) التربية الدينية في المناهج الدراسية.

بصائر المعرفة القرآنية
قرآن يتلى لإنسانية ترقى

ISBN 978-625-806-348-6
9 786258 063486

مكتبة الأسرة العربية
نحو أسرة عربية واعية..
طباعة ونشر وتوزيع
إصدارات مُختارة للأسرة العربية

UFUK neşriyat®
BASIN-YAYIN-DAĞITIM

www.arabfamilybs.com
+90 212 631 81 09
+90 531 935 71 31
info@arabfamilybs.com